

۵۴
۵۳
۵۲
۵۱
۵۰
۴۹
۴۸
۴۷
۴۶
۴۵
۴۴
۴۳
۴۲
۴۱
۴۰
۳۹
۳۸
۳۷
۳۶
۳۵
۳۴
۳۳
۳۲
۳۱
۳۰
۲۹
۲۸
۲۷

| | |
|-------|-------------------|
| خطی | کتابخانه |
| ۱۸۹۹۳ | مجلس شورای اسلامی |

11995

11995

کتابت در سال ۱۱۹۹

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قد اتفقنا في
الاعمال

والتواضع

اجرت نفسي على ان اجمع حجة الاسلام
فيما بينه عن فلان بن فلان في
السنة يبلغ كذا
جواب

استأجره في كذا
بما هو عليه من
السلام بجوارهم بنديت فلان
فلان ودين سال يبلغ مذكور

جواب
بما جاره كرفه من نوا ودين حج كرو
بلغ

۱۸۹۹۴

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
قد اتفقنا في
الاعمال
والتواضع

کسی که زیارت میفرمود و آنکه ۱۲۰۰ سال پیش ۲۰ هزار رسول ۲۰
فرشته با بدو بود برای کسی که زیارت کند ترا گفت هر که
زیارت کند مرا و زیارت کند پدرش را و مادرش را و تمام
برخیزد واجب بود که شفقت کنم در سزای من او را تا برانم
او را از کینه خان و عی و بری گفت مرا بخیر یا ایشا چه تو را
بمنده کسی را که زیارت کند ما را گفت یا بنی هر که زیارت
کند مرا در دهان نندکی یا بس از وفات من و هر که زیارت
کند

اقناع واقع الفل المورود والورد المصور والصور المصور
 في القصة المصورة المصورة المصورة المصورة المصورة
 المصورة المصورة المصورة المصورة المصورة المصورة

وَقَدْ نَصَحْتُكُمْ إِلَيْهَا - رَابِعُ الْمَسْئَلَةِ يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

عبدی

الأول في أقسام أربعة **الاول** في العبادات وفي غير
 كونه **ثانيا** الأكل والشرب **ثالث** الطهارة **رابع** الطهارة
 أو التيمم على وجهه لئلا يترك استحبابه الصلوة وكل واحد منهما قسم
 إلى واجب ونذبة فالواجب من الرضوخ ما كان لصلوة واجبة
 أو لطواف واجب أو لمس كتابه القرآن أن وجب والمنذوب
 عداه والواجب من الفضل ما كان لأحد الأمور الثلاثة ولد
 المساجد والقراءة القرآنية واجبا وقد يجب إذا بقي طلع الفجر
 من يوم يجب صومه بقدر ما يغسل للصوم المحجب المستحب
 إذا غشح بها العضة والمنذوب عداه والواجب من القيم
 ما كان لصلوة واجبة عند تضيق وقتها وللنجس أحد
 المسجد للخروج به والمنذوب ما عداه وقد نجس الطهارة
 بالانذر وثبته وهذا الكتاب يقتضي أربعة أركان **الركن**
الأول في المياه وفيه أطراف **الأول** في الماء المطلق وهو
 كل ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافة وكله طاهر
 من الحدث والنجس وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم
 إلى جارح ومحقق وماء بئر **ثانيا** في النجس لا باستيناد
 النجاسة على أحد أو صافه ويظهر بكثرة الماء الطاهر
 عليه متداخليا حتى تنزل فيه ويغيره ويغسله ماء الحام إذا
 لم يكن له مادة ولو ما رجه طاهر ففداه أو غير من قبل

فانما في هذه الحجة ما هو اشد من الحجة الاولى
التي هي ان الله تعالى قد جعل في كل
شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
فانما في هذه الحجة ما هو اشد من الحجة الاولى
التي هي ان الله تعالى قد جعل في كل
شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

[illegible]

المصنف في تاريخ
الملك الناصر

١
 من رابع الوعد وتمعن الوقفة بالجملة
 أي كون البركة جنة شمال
 والبارعة جنة الجنوب
 ماورد من أن تجري
 اليمون من جنة
 الشمال
 ع

قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم

الاكل والشرب الا عند الضرورة ولا اشتبه الا بالخبث
يا الطاهر وجب الاستماع منها وان لم يجد غير ما فيها فليتم
الثاني في النجاسة وهو كل ما اعتصم من جسم او مزج به من اجابته
اطلاق الاسم وهو طاهر لكن لا يزيل حدثا اجماعا
ولا خشنا على الاظهر ولا يجوز استعماله في اكل وشرب
ولو مزج طاهرة بالمطلق اعتبر في رفع الحدث به اطلاق
الاسم **ويكره** الطهارة بماء ابلج لما فيه من الالابة
استغن بالانار في غسل الاموات والماء المستعمل في غسل
الاختبات نجس رواه قتادة بالجاسة او لم يتغير عما
الاستنجاء فانه طاهر ما لم يتغير بالجاسة او تلام فيه نجاسة
من خارج والمستعمل في الرضوء طاهر مطلقا وما استعمل
لحدث الاكبر طاهر وهل يرفع به الحدث ثانيا فيه
تردد والاحوط المنع **الثاني في الاضحية** وهي كلها طاهرة
سور الكلب والخنزير والكافر وفي سور المسوخ قرة
والطهارة اظهر ومن عد الخوارج واليه يرفق من
اصناف المسلمين طاهر الجسد والسور ويكره سور
المجادل وما اكل الحنف اذ اخلا موضع الملامات من
عين الجاسة والحايض التي لا تؤمن وسور البغال للحي
والفارة والعتية وما مات فيه الزنغ والعقب نجس
للحيوان دى النفس السائلة دون ما لا ينقل وما لا يدرك باليد

فيما عدا ذلك متى لاقته النجاسة نجس
قليله وكثيره ولو جرد استعماله

قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم
قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم
قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم
قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم

من الدم ولا ينخل الماء ويقل نجسه وهو الاحوط **الاول**
في الطهارة المائية وهي وضوء وغسل وفي الرضوء وضوء
الاول في الاحداث المبرجة للوضوء وهي ستة خروج
البول والغائط والريح من الموضع المعتاد ولو خرج
الغائط مما دون المعتاد نقض في قول والاشبه اسم
لا ينقض ولو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد نقض وكذا
لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتادا والنوم الغا
على الحاسنين وفي معناه كلما ازال العقل من اغما
او جنون او سكر والاستحاضة ولا ينقض الطهارة
مدني ولا ودي ولا ودي ولا ودي ولا ودي ولا ودي
عدا الذمما للثمة ولا في نجاسة ولا تقلم ظفر ولا حلق ولا
شعر لا من ذكر ولا قبل ولا دبر ولا اكل ما سته
النار ولا ما يخرج من الشيلين الا ان يغاطه شيء
من التوافيق **الثاني في الحكم** وهي ثلثة **الاول** في كيفية
الحلق ويحذف من العورة ويستحب ستر البدن
استقبال القبلة واستدبارها ويستوي ذلك الصفا
والابنية ونجس الاخراف في موضع قد جئنا بذلك
في الاستنجاء ونجس غسل جميع البول الماء ولا يغري
غيره مع المدرة واقل ما يغري مثله ما على الحشفة غسل
مخرج الغائط بالماء حتى تنزل العين والاشروا

ان لا يقدر الله تعالى
والله اعلم بالصواب

قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم
قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم
قوله
استغفر الله
بسم الله الرحمن الرحيم

فمن كان له من العلم ما يغنيه عن الدنيا فليتركها
ويعمل في سبيل الله تعالى حتى يرضى به
ولا يشغل نفسه بغيره ولا يتأخر عنه
ولا يحزن على ما مضى ولا يفكر فيما آتاه
ولا يفتن بما وراءه ولا يلهي بما بين يديه
ولا يشتغل بما هو عليه ولا يتردد بين
الدين والدنيا ولا يفرق بينهما ولا يجمعهما
ولا يخلط بينهما ولا يمزج بينهما ولا يجمع
بينهما ولا يفرق بينهما ولا يجمع بينهما
ولا يفرق بينهما ولا يجمع بينهما ولا يفرق
بينهما ولا يجمع بينهما ولا يفرق بينهما
ولا يجمع بينهما ولا يفرق بينهما ولا يجمع
بينهما ولا يفرق بينهما ولا يجمع بينهما

والمستحقين من عدم النص
والأصل في سنة ولا يجرى
الوجوب
على غير ذلك من وجوهه
عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
 واما هذه النسخة فلها كتابت باسحق
 بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم
 الزاهلي

1990

برو و اندر کوه پارسه

اجاماً وانه المتبادر بركة الاطهراتها لحاظ للعباد خج
 نصفها ثلثة ايام **الثاني** لو رأت الدم ثلثة ثم انقطع وثا يوم
 قبل العائش كان الكل حاضاً ولو تجاوز العشرة رجعت الي
 التفصيل الذي ذكره ولو تأخر بقدر عشرة ايام ثم
 رأت كان الاول حاضاً من غير ادراك ان يكون حاضاً
 مستأنفاً **الثالث** اذا انقطع الدم عشرة شهراً الاستبراء
 بالقطنة فان خرجت نقيية اعتسلت وان كانت ملطخة
 صبرت المتبادر حتى تنقي او يغشى عشرة وذات العادة قبل
 بد يوم او يومين من عادتها فان استقرت العائش انقطع
 نضت ما فعلته من صوم وان تجاوز كان ما استمر به من
الرابعة اذا ظهرت جاز لزوجها وطهرها قبل الغسل على كراهية
القائمة اذا دخل وقت الصلوة فاضت وقد مضى مقدار الظهر
 والصلوة وجب عليها القضاء وان كان قبل ذلك لم يجب
 طهرت قبل اخر الوقت بمقدار الطهارة واداء ركعة وجب عليها
 الاداء ومع الاخلاص القضاء **والثاني** يتحقق به فاشية **الاول**
 يوم عليها كما يشترط فيه الطهارة كالصلوة والطهارة
 كتابة القرن ويكره حل المصنف للمرجع ماشه ولو طهرت
 لم يرتفع حدتها **الثاني** لا يرفع منها الصوم **الثالث** لا يجوز لها ان تكون
 في المجد ويكره الجوارمية **الرابع** لا يجوز لها ان تكون
 الغزائم ويكره لها ما عدا ذلك وتجد لولت الجدة وكذا

الدم
 اذا استقرت
 العائش
 انقطع
 الدم
 اذا استقرت
 العائش
 انقطع
 الدم

ان استقرت
 العائش
 انقطع
 الدم

ان استقرت على الاظهر **الثاني** يوم على زوجها وطهرها حتى
 ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل فان وطئها بما عدا القبل
 وجب عليه الكفارة وقيل لا يجب الا في الاوطار والكفارة
 في اوله دينار وفي وسطه نصف وفي اخره ربع ولو تكررت
 متعاقبة في وقت لا يختلف فيه الكفارة لم يكره ان
 يكرر في الاول او في الثاني اختلف تكررت **الثالث**
 لا يشرط طهرها اذا كانت قد دخلت بها وزوجها حتى
 معها **الرابع** اذا ظهرت وجب عليه الغسل وكيفية غسل
 غسل الخبابة للكل لا بد معه من الوضوء قبله ان
 وقضاء الصوم دون الصلوة **الثاني** يستحب ان يوصى
 في وقت كل صلوة ويصل بمقدار زمان صلواتها ذكراً
 لله تعالى ويكره له الحضاب **الفصل الثاني** في الاستحاضة
 وهو يشتمل على انسابها والحكامها **الاول** قد لا يستحاض
 في الاعل اصقرباد رقيق يخرج نفوسه وقد يتحقق هذا
 الوضو حاضياً اذا الصفر والكثرة في ايام الحيض
 وفي ايام الطهر طهر وكره من قرأ المرأة اقل من ثلثة ايام
 ولم يكن دم فرح ولا جرح فهو استحاضة وكذا ما يند
 في ايام العادة ويجوز ان الصرة او يزيد عن ايامها
 او يكون مع الحمل على الاظهر ومع الياس او قبل
 واذا تجاوزت الدم عشرة ايام وهي من حيض فدامت

الدم
 اذا استقرت
 العائش
 انقطع
 الدم

ان استقرت
 العائش
 انقطع
 الدم

الدم
 اذا استقرت
 العائش
 انقطع
 الدم

الدم
 اذا استقرت
 العائش
 انقطع
 الدم

هذا هو الأصل في هذه المسألة
والمراد من قوله تعالى
فإن لم تجاوز العشرة فاجمع
حيض فان زاد عن العشرة فاجمع
وقت العادة والفرق ان استحاضة الله لو كانت عادتها في
كل شهر مرة واحدة عدد اعيانها في شهرين بعدد أيام
العادة كان ذلك حيا إذا لم تجاوز العشرة فان تجاوزت
بقدر عادتها وكان البتة استحاضة والمضطربة العادة
التي تعين فعمل عليها ولا يترك هذه الصلوة إلا بعد مضى ثلثة
أيام على الأقل فان قد تعين فعملها **سبيل** لا يترك ذلك العدد
ونسيت الوقت قبل بقله الزمان كله ما فعله المستحاضة
فقتل الحيض كل وقت قبل انقطاع الدم فيه ويقضى صورة
عادتها **الثانية** ذكرت الوقت في نسيت العدد فان ذكرت
أول حيضها كمنتهى ثلثة وان ذكرت آخر حبلته نهاية الثلثة
وعلمت بقية الزمان ما فعله المستحاضة وقتل الحيض كل
زمان تعرض فيه الاقطاع ويقضى صورة عشرة أيام احتياطاً
ما لم يقصر الوقت الذي عرفت **الثانية** نسيتها جميعاً هذا يخص
في كل شهر سبعة أيام أو ستة أو عشرة من شهر وثلثة من آخر
ما دام الاستحاضة باقية **والسك** أقول دم الاستحاضة اما
ان لا يشب الكبرس أو يشبهه ولا يسيل أو يسيل في
الأول يلزمها تغيير الفطنة وتحديد الوضوء عند كل صلوة
والجمع بين صلاتين بوضوء واحد وفي الثاني يلزمها مع
ذلك تغيير الفطنة للمسئلة في الصلاة وفي الثالث يلزمها مع

هذا هو الأصل في هذه المسألة
والمراد من قوله تعالى
فإن لم تجاوز العشرة فاجمع
حيض فان زاد عن العشرة فاجمع
وقت العادة والفرق ان استحاضة الله لو كانت عادتها في
كل شهر مرة واحدة عدد اعيانها في شهرين بعدد أيام
العادة كان ذلك حيا إذا لم تجاوز العشرة فان تجاوزت
بقدر عادتها وكان البتة استحاضة والمضطربة العادة
التي تعين فعمل عليها ولا يترك هذه الصلوة إلا بعد مضى ثلثة
أيام على الأقل فان قد تعين فعملها **سبيل** لا يترك ذلك العدد
ونسيت الوقت قبل بقله الزمان كله ما فعله المستحاضة
فقتل الحيض كل وقت قبل انقطاع الدم فيه ويقضى صورة
عادتها **الثانية** ذكرت الوقت في نسيت العدد فان ذكرت
أول حيضها كمنتهى ثلثة وان ذكرت آخر حبلته نهاية الثلثة
وعلمت بقية الزمان ما فعله المستحاضة وقتل الحيض كل
زمان تعرض فيه الاقطاع ويقضى صورة عشرة أيام احتياطاً
ما لم يقصر الوقت الذي عرفت **الثانية** نسيتها جميعاً هذا يخص
في كل شهر سبعة أيام أو ستة أو عشرة من شهر وثلثة من آخر
ما دام الاستحاضة باقية **والسك** أقول دم الاستحاضة اما
ان لا يشب الكبرس أو يشبهه ولا يسيل أو يسيل في
الأول يلزمها تغيير الفطنة وتحديد الوضوء عند كل صلوة
والجمع بين صلاتين بوضوء واحد وفي الثاني يلزمها مع
ذلك تغيير الفطنة للمسئلة في الصلاة وفي الثالث يلزمها مع

عائنه

فإن لم تجاوز العشرة فاجمع
حيض فان زاد عن العشرة فاجمع
وقت العادة والفرق ان استحاضة الله لو كانت عادتها في
كل شهر مرة واحدة عدد اعيانها في شهرين بعدد أيام
العادة كان ذلك حيا إذا لم تجاوز العشرة فان تجاوزت
بقدر عادتها وكان البتة استحاضة والمضطربة العادة
التي تعين فعمل عليها ولا يترك هذه الصلوة إلا بعد مضى ثلثة
أيام على الأقل فان قد تعين فعملها **سبيل** لا يترك ذلك العدد
ونسيت الوقت قبل بقله الزمان كله ما فعله المستحاضة
فقتل الحيض كل وقت قبل انقطاع الدم فيه ويقضى صورة
عادتها **الثانية** ذكرت الوقت في نسيت العدد فان ذكرت
أول حيضها كمنتهى ثلثة وان ذكرت آخر حبلته نهاية الثلثة
وعلمت بقية الزمان ما فعله المستحاضة وقتل الحيض كل
زمان تعرض فيه الاقطاع ويقضى صورة عشرة أيام احتياطاً
ما لم يقصر الوقت الذي عرفت **الثانية** نسيتها جميعاً هذا يخص
في كل شهر سبعة أيام أو ستة أو عشرة من شهر وثلثة من آخر
ما دام الاستحاضة باقية **والسك** أقول دم الاستحاضة اما
ان لا يشب الكبرس أو يشبهه ولا يسيل أو يسيل في
الأول يلزمها تغيير الفطنة وتحديد الوضوء عند كل صلوة
والجمع بين صلاتين بوضوء واحد وفي الثاني يلزمها مع
ذلك تغيير الفطنة للمسئلة في الصلاة وفي الثالث يلزمها مع

هذا هو الأصل في هذه المسألة
والمراد من قوله تعالى
فإن لم تجاوز العشرة فاجمع
حيض فان زاد عن العشرة فاجمع
وقت العادة والفرق ان استحاضة الله لو كانت عادتها في
كل شهر مرة واحدة عدد اعيانها في شهرين بعدد أيام
العادة كان ذلك حيا إذا لم تجاوز العشرة فان تجاوزت
بقدر عادتها وكان البتة استحاضة والمضطربة العادة
التي تعين فعمل عليها ولا يترك هذه الصلوة إلا بعد مضى ثلثة
أيام على الأقل فان قد تعين فعملها **سبيل** لا يترك ذلك العدد
ونسيت الوقت قبل بقله الزمان كله ما فعله المستحاضة
فقتل الحيض كل وقت قبل انقطاع الدم فيه ويقضى صورة
عادتها **الثانية** ذكرت الوقت في نسيت العدد فان ذكرت
أول حيضها كمنتهى ثلثة وان ذكرت آخر حبلته نهاية الثلثة
وعلمت بقية الزمان ما فعله المستحاضة وقتل الحيض كل
زمان تعرض فيه الاقطاع ويقضى صورة عشرة أيام احتياطاً
ما لم يقصر الوقت الذي عرفت **الثانية** نسيتها جميعاً هذا يخص
في كل شهر سبعة أيام أو ستة أو عشرة من شهر وثلثة من آخر
ما دام الاستحاضة باقية **والسك** أقول دم الاستحاضة اما
ان لا يشب الكبرس أو يشبهه ولا يسيل أو يسيل في
الأول يلزمها تغيير الفطنة وتحديد الوضوء عند كل صلوة
والجمع بين صلاتين بوضوء واحد وفي الثاني يلزمها مع
ذلك تغيير الفطنة للمسئلة في الصلاة وفي الثالث يلزمها مع

ذلك غسل من غسل للظهر والعصر جمع بينهما وغسل للمغرب
والعشاء بجمع بينهما واذا فعلت ذلك كانت حكم الطهارة
وان اخلت بذلك لم تصح صلوتهما وان اخلت بالاعمال
لم تصح صومها **الفصل الثاني** في النفاس النفاس دم الولادة
وليس ببلية حد جاز ان يكون لحظة واحدة ولو ولد
ولم يزد ما لم يكن لها نفاس ولورات قبل الولادة
كان طهرها واكثر النفاس عشرة ايام على الاظهر ولو كانت
حائضا ثمانين وتراخي ولادة احدهما كان ابتداء
نفاسها من الاول وعدد ايامها من وضع الحين ولو
ولدت ولم ترد ثمرات في العاشر كان ذلك نفاسا
ولورات عقب الولادة ثم ظهرت ثمرات العاشر
قبله كان الدمان وما بينهما نفاسا ويجزم على النساء مخيم
على الحائض وكذا ما ذكره لها ولا يقصر طهرها
وعلى كل الحائض سواء **الفصل الثالث** في احكام ما لا يوا
وهي خمسة **الاول** في الاحتياط وخفيه توجيه الميت
الى القبلة بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه واجبا
الى القبلة وهو فرض كفاية وقيل هو مستحب يستحب
تلقينه الشهادة بين والاقرار بالاسم والائمة عليهم
السلام وكلمات الفرج ونقله الى مصلاة ويكون عند
مصباح ان مات ليلة ومن يقرأ القرآن واذا مات

عنه

والله اعلم بالصواب

هذا هو الوقت الذي فيه يجب غسل الميت
في غير وقتها ولا في غير محل
في غير وقتها ولا في غير محل

هذا هو الوقت الذي فيه يجب غسل الميت
في غير وقتها ولا في غير محل
في غير وقتها ولا في غير محل

هذا هو الوقت الذي فيه يجب غسل الميت
في غير وقتها ولا في غير محل
في غير وقتها ولا في غير محل

عنه والحق فيه ومدت يده الخفيه وغطى ثوبه
وتقبل الخفيه الا ان يكون حاله مشبهة فيستعمل
علامات الموت ويصير عليه ثلثة ايام ويكره ان يطرح
على طينه حديد وان يحضر جنب او حائض **الفصل الرابع**
في التفسير وهو فرض على الكفاية وكذا تكفينه ودفنه
والصلوة عليه واولى الناس به اوليهم بغير ائنه واذا اصابه
كان الاوليا رجالا ونساء فالرجال اولى والزوج
اولى بالمرأة من كل احد في احكامها كلها ويجوز ان
يكون في المسلم اذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات زوج
كذلك يقتل الكافر المسلمة اذا لم تكن مسلمة ولا زوج
ويقتل الرجل من وراو الثياب اذا لم يكن مسلمة ولا زوج
وكذا المرأة ولا يقتل الرجل من ليست له زوجة ولا وليها
دون تلك سنين وكذا المرأة ونفسها بحرة وكل
الشهادتين وان لم يكن معتقدا للحق يجوز تغيبه عند
الخارج والقبلة والشهادة الذي قتل بين يدي
الامام ومات في المعركة لا يقتل ولا يكفن ويقتل
لا عليه وكذلك من وجب عليه القتل يوم لا غنى
قبل قتله ثم لا ينسل بعد ذلك واذا وجد بعض الميت
فان كان فيه الصدا او الصدر وحده فقتل كمن
مضى وصلى عليه ودفن وان لم يكن وكان فيه عظم غسل
عنه

والله اعلم بالصواب

هذا هو الوقت الذي فيه يجب غسل الميت
في غير وقتها ولا في غير محل
في غير وقتها ولا في غير محل

هذا هو الوقت الذي فيه يجب غسل الميت
في غير وقتها ولا في غير محل
في غير وقتها ولا في غير محل

هذا هو الوقت الذي فيه يجب غسل الميت
في غير وقتها ولا في غير محل
في غير وقتها ولا في غير محل

هذا هو الوقت الذي فيه يجب غسل الميت
في غير وقتها ولا في غير محل
في غير وقتها ولا في غير محل

هذا هو الوجه الثاني في بيان
الفرق بين الغسل والوضوء
والغسل هو غسل الموضع
بالماء والوضوء هو مسح
الموضع بالتراب

وقد شقوة ودفن وكذا السقط اذا كان له اربعة اشهر
فصاعدا وان لم يكن له اقصر على لقة في خرقه ودفن
وكذا السقط اذا لم يكن له الرقح واذا الرخص لم يستل
ولا كاف ولا يحرم من التدا في غير غسل ولا يقرب
الكافر وكذا المراءة وروى انهم يغسلون وجهها ويدنها
وحياز الة الحفاة عن بدنه او لا ثم يغسل تمام
بدنه براسه ثم يغتسله الا من ثم الا يبرء اقل ما يقع
في الماء من الصدر سابق عليه الاسم وقبل ما يقع
ففتات وبعده بقاء الكافر على الصفة وبالماء
اخر اكل يغسل من الحفاة وفي وضوء الميت ترد والاد
انه لا يجب لا يجوز الاقتصار على اقل من الغسل
الا عند الضرورة ولر عدم الكافر والستر غسل
بالماء وقيل لا يسقط الغسله بغوات ما يطرح فيها
تدو ولو خيف من فنيه تاش حله كالحق في حله
يقرب التراب كما في الما جزم **في الغسل** ان يوضع على
ساحة مستقل المسكة وان يغسل في الظل والاد
بغسل الماء حقة ويكره ان ساله في الكيف ولا يكره
بالماء لوعة وان يبتقي قيصه وينزع منقته ويد
صوته ويأمن اصابعه برفق ويغسل ويغسل راسه
بغضو السد راسا يغسل ويغسل فوجهه بالسد

هذا هو الوجه الثالث في بيان
الفرق بين الغسل والوضوء
والغسل هو غسل الموضع
بالماء والوضوء هو مسح
الموضع بالتراب

او الغسل

هذا هو الوجه الرابع في بيان
الفرق بين الغسل والوضوء
والغسل هو غسل الموضع
بالماء والوضوء هو مسح
الموضع بالتراب

او الحرفين ويغسل يده ويبدأ بشق راسه الا من غسل
كل عضو منه ثلث مرات في كل غسلة ويمسح بطنه في الغسلين
الاولين لا ان يكون الميت امرأة حامله وان يكون
الغسل منه على الجانب الايمن ويغسل الغسل يديه
في كل غسلة ثم يمسح بوجهه بقدر الفراغ ويكره ان يغسل
الميت بين حمله وان يغسله وان يقص اغفاره
ان يغسل شعره وان يغسل بياضه فان اضطر غسله
اهل المذاهب **الثالث** في تكفينه ويجب ان يكون في ثلثة
اقطاع ميوز ويغسل وازار ويجوز عند الضرورة
قطعة ولا يجوز التكفين بالحرير ويجب ان يمسح
بما يتبر من الكافون الا ان يكون الميت غافلا يغسله
واقل الغسل مقدار درهم وفضل منه درهم
درهم واكثر في ثلثة عشر درهما وثلثا وعند الفقهاء
يدفن بمسح كافون ولا يجوز تطيبه بغسل الكافون
وسان هذه الغسل يغسل الغسل قبل كفيه او يجر
وضوء الصلوة وان يراود لرجل حرة غريبة عن
مطرون ما الذهب وخوقه لثديه فيكون طوكها
على حقيقته ويغسل بما استعمل من هذا الغسل
بعد ان يغسل بين اليدين من القطن وان خشي خرقه
الزبد لم يجره من ادن جرحه

هذا هو الوجه الخامس في بيان
الفرق بين الغسل والوضوء
والغسل هو غسل الموضع
بالماء والوضوء هو مسح
الموضع بالتراب

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

ثاني فلا بأس أن يجتنب في دبره وغمامة يعتم بها عينا
يلبث رأسه بها لقا ويخرج طرفها من تحت الحياك
ويقتبان على صدره وتزاد للمرأة على كفن الكفن
لغافة لثريها ونحوها أو يوضع لها بدلا عن الثياب
قياس وان يكون الكفن قطنيا ولا يشرط على المرأة
والقياس الأزارق والجريد بين السمت وأنه شهد
الشهادتين وان ذكر الأئمة عليهم وعددهم إلى
آخرهم كان حسنا ويكون ذلك بغيره الحسين
عليه السلام فان لم يوجد فبالأصبع فان فقد
المعزة فبجمل بدليها لغافة أخرى وان غطا الكفن
بجنيوطه ولا يشرط بالبريق ويجعل معه جريدان
من سعف النخل وان لم يوجد فثن الشدة فان لم ي
فن الخراف والأشمن ثمن رطب ويجعل أحدهما
من جانب الأيمن مع ترقية بلصة غلظه والإلا
من الجانب الأيسر بين القميص والأفان وان
الكافر سبده ويجعل من فضل عرس أجده على صدره
وان يطوي جانب الغافة الأيسر على الأيمن والأيمن
على الأيسر ويكره تكفيه في الكفن وان يعمل
للا كفن المستداة أكماما ويكب عليها بالتراد
وان يجعل في سمعه أو بصرة نحو من الكافر **مسائل**

لا تكلمه والأي

لا تكلمه والأي

لا تكلمه والأي

لا تكلمه والأي

لا تكلمه والأي

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

وإذا لم يكن في ذلك ما يوجب عليه
الغرامة فمنه ومنه
على الأبرار والذين على المؤمنين ويمنون على صدورهم

١٣٥

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

فرضه **سنة الف** ان يوارى في الارض مع القديس
وراكب الجري في فيه اما مشقلا او مستورا في وعاء كائنة
او منها مع تعذر الوصول الى البر وان يصحبه على خط
الامين مستقبل القبله لا ان يكون امرأة غير متلصقة
من مساند يربها القبله **وسمى** ان يحفر القبر وقد
القائمة او الى الزنقة ويجعل له الحد مما على القبله ويجعل
عقد الاكلان من قبل يمينه ورجله ويجعل معه شي
من زينة الحسين عليه السلام ويلقنه ويدعو له
بشرج اللذان ويخرج من قبل رجل القبر بميل الحاجر
عليه التراب **تطهر** الاكلان باليمين انا لله وانا اليه راجعون
ويرفع القبر مقدارا ربع اصابع ويكفي ويصب عليه
الماء ثم يدور عليه فان فضل من الماء شئ القاه على
القبر ويوضع اليد على القبر ويترجم على الميت ويلقنه
الولى بعد انصراف الناس عنه بارفع صوته والتعزية والاداء
مسحاة وهي جائزة قبل الدفن وبعده ويكفي ان يراه
صاحبها ويكره فرش القبر بالساج لا عند الضرر
وان يميل ذواتهم على رجة ويخصيص القبر في
لحد يد هارود فن مثليتين في قبر وان ينقل الميت من
بلد الى آخر الا الى احد المشاهد وان يستند الى
اقبر او يمشي عليها **الامس** في التراب **وسمى** ان يرفع
الولى من القبر

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

الاولى لا يجوز بش القبر ولا نقل المولى بعد دفنه
فلا شئ الثوب على غير الاب والاح **الثانية** الشهد
بشاهه ويخرج عنه الختان والفراش واصابها الدم او
لم يصحها على الاطهر ولا فرق بين ان يقتل بجديد او غيره
الثالثة حكم الصبي والمجنون كحكم البالغ العاقل **الرابعة**
اذا مات من الداء لم يقطع واخرج وان مات في شئ
جرحها وانزع ويحيط الموضع **الامس** المسنونة والمشتبه
فيها ثمانية وعشرون عمدا ستة عشر الوقت وهي غسل يوم
الجمعة ووقت ما بين طلوع الفجر الى زوال الشمس كما قرب
من الزوال كان افضل ويجوز تحمله يوم الاثنين لمن ضاع
الماء وقضاؤه يوم السبت وستة في شهر رمضان او ليلة منه
وليلة النصف وسبع عشرة وقس عشرة واحدى وعشرين وثلاث
وليلة الفطر ويؤتى العبد من وعقة وليلة النصف من رجب
ويوم السابع عشر من ليلة النصف من شعبان ويوم
الغد يروى يوم المياضلة **سبعة** **الفصل** في غسل الاجرام
زينة النبي والائمة عليهم السلام وتسمى المعطرة في غسل
الكسوف مع احتراق الفوط اذا اراد قضاؤها على
لاطهر وغسل التوبة سواء كان عن فسق او كفر وصلوات
الحاجة وصلوة الاستخارة **وقد** **الامس** وهي غسل
الحرم والمجد الحوام والكعبة والمدنية ومجد في كيد

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

هذا هو القبر الذي فيه
الشيخ الفاضل

ونحوه في صلاته المبركة في الرمي فقلوا على الاظهر و
 غسل المني سواء كان عن قضا وكفر وصلوة الحاجة و
 صلوة الاستحابة وهي غسل دخول الحرم و
 المحرر الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي عليه السلام
مسألة رابعة اما يستحب للفرد ان يكثر من غسل يديه وما
 يستحب للزمان يكون بعد دخوله **القائمة** اذا اجتمعت
 اغسال يديه ولا يكفي نية القرية ما لم ينو التسبيل
 اذا انضم اليها غسل واجبة نية ولا اول **القائمة**
والرابعة قال بعض فقهاءنا بوجوب غسل من سبي الى مصلوب
 ليراه عامدا بعد ثلاثة ايام وكذلك غسل المولود والبالغ
 الاستحباب **الترتيب الثالث** في الطهارة الترابية والغسل
 في اطراف اربعة الاول ما يقع معه التيمم وهو ضربان
الاول عدم الماء وحده اطلب فيضرب غلوة يمين
 في كل حجة من حجارة الاربع ان كانت الارض سهلة
 وغلوة يمين ان كان الارض خربة ولو اخربا الضرب
 حتى ضاق الوقت خطأ وجه تيمية وصلوته على ذلك
 ولا فرق بين عدم الماء أصلا وبين وجود ما لا
 يكفي لظهارته **الثاني** عدم الوضوء بين عدم التيمم
 فهو كعدم الماء وكذا ان وجده ممن يصير في
 الحال وان لم يكن مضرا في الحال لونه شمراؤه ولحمه

باضاف ثمنه المعاد وكذا القول في الالة **التي** في
يكون مضاف الى الحال ولا فرق في حراز التتمين انما
لها او سبعا او بخلافها ما وكذا الخشخاش المرقع لثدي
او البقية يستعمل المداخلة التتم وكذا لو كان معها
للشرب وخاف العطش ان استعمله **التي** في **التي** في
به وهو كذا ما يقع عليه اسم الارض ولا يجوز التتم بالمعادن
ولا بالمعادن ولا بالنبات **التي** في **التي** في
يجوز التتم بارض الفوق والحقيق تراب القديما التراب المستعمل
التتم ولا يصح التتم بالتراب المغصوب ولا الفوق ولا الجبل
مع وجود التراب اذا اخرج التراب شي من المعادن فان
التراب جاز ولا يجوز يكره بالثمن والزميل ويستحب ان يكون
بلا الارض عوايلها مع فقد التراب فتم بغير ثمنه او بدونه
او غرضه ومع فقد ذلك يقسم بالوخل **التي** في **التي** في
التتم ولا يصح قبل دخول الوقت ويصح مع تضيئه وهو يصح مع
سقطه فيه تردد والحوط المنع والواجب في التتم التتم
استدامة حكمها والتراب يضع يديه على الارض ثم مسح
الجهة بهما من قصاص الشعر الى طرف النخيه ثم طاهر الكفين
وقبل استيعاب مسح الوجه والذراعين والاول انظر
في تحريمه والوضوء صفة لجنبه وظاهر كونه في يديه هو
بذل من البخل من ضربين وقيل الكثر ضربان وقيل ضربة واحدة

الاستحباب في الطهارة
والفضل في الاستحباب

والفصل اظهر وان قطعت كفاه سقط مسحها وقصر على الجهة
ولو قطع بعضها مسح على ما بقي من اليد استيعابا لوضع المسح في
التي لم يبق منها شيئا **الثاني** في غسل اليدين بعد وضوءهما
على الارض ولو نيم وعلى جده نجاسة حتى يقيه كما
لو تطهرا بالماء وعليه نجاسة يراي ضيق الوقت **الطهارة**
في احكامه وهي عشرة **الاول** من صلي يتيمة لا يعيد
كان في سفر وضوء قبل فمين بعد الجبابة ونحش على نفسه
من استعمال الماء يتيمة ويصنع ثم يعيد مرة من منعه حرام
لجمعة من الخروج مثل ذلك وكذا من كان على جده
نجاسة ولم يكن معه ماء الا من الثمنا والاطهر عدمه
الثاني في عليه طلب الماء فان احتلوا الطلبي صلى ثم جدد
الماء في رجله او مع اصحابه يطهروا عاود الصلوة **الثالث**
من عدم الماء وما يتيمة لعقد او جئوا موضع خشي قبل
يصل ويعيد ويقل في حوال الصلوة حتى يرتفع العذر فان
خرج الوقت قضا قبل سقط الغرض اذا وقضاء وهو
الاشبه **الرابع** اذا وجد الماء قبل دخوله في الصلوة تطهر
وان وجد بعد فراغه من الصلوة لم يجب الاعادة وان
وجد وهو في الصلوة قبل رجوع ما لم يركع وقبل يضي في
صلوته ولو لم يكن بكثرة الاحرام حسب هو الاظهر
المتيسر **الخامس** في استنجي الطهارة الماء **الساد** اذا اجتمع

لم يصح
كثرة التيمم

كذلك في الصلوة
والسجدة والركعة
وقد ذكره في القرآن

الاستحباب في الطهارة
والفضل في الاستحباب

وعدت وجب معهما من الماء ما يكفي احدهما فان كان ملكا
لا احدهما اختص به وان كان ملكا لم يكتفيا او لا ملك له
او مع ما لا يكتفون له فالأفضل تخصيص الخشبة وتخص
به الميت وقد ذكر في **الثاني** الحجب اذا نيم بدل الماء افضل
ثم احلت اتحاد التيمم بدل من الفضل سواء كان حذو
او اصغر **الثامن** اذا تمكس من استعمال الماء انتفض
ولو قدده بعد ذلك انتفض بخلاف التيمم لا ينتفض التيمم
خروج الوقت ما لم يجلت او لم يجد الماء **الثاني** من كان بعض
اعضائه مضميا لا يقدر على غسله بالماء ولا مسح حان
له التيمم ولا ينعض الطهارة **الطهارة** بخلاف التيمم لصلوة
مع وجود الماء بنية التيمم ولا يجوز له الدخول في غير ذلك
من انواع الصلوات **الركن الرابع** في النجاسات واحكامها
القول في النجاسات وهي عشرة انواع **الاول** البول والغائط
لا يترك البول اذا كان للحيوان يفسد بآله سواء كان
حراما كالاسد او حراما له الخنزير كالجمل لا ينجس ما
لا ينسله وبوله تردد وكذا في ذرق الدجاج غير الجمل والرو
الاظهر **الثاني** الخنزير وهو نجس من كل حيوان حل اكله او رم
في معنى ما لا ينسله تردد والطهارة اشبه **الثالث** الميتة
ولا نجس من الميتة ما له نسله نفس سائلة وكل ما نجس الموت

ارجع التيمم
الطهارة

مما قطع من جسده نجس حكا كان او ميتا وما كان منه لا نجس
 كالعظم والشعر طاهر الا ان يكون عليه نجس كالكلب
 والحزير والكافر على الاظهر وعلى الفضل على من شرب من لبنها
 قبل طهره وبعد برده وكذا الوتر قطعة منها عظم وشعر
 على من شرب ما لا عظم فيه او من ميتا له نفس من غير الناس
الخامس الدماء ولا نجس منها الا ما كان من حيوان له عرق لما
 يكون رطبا كدم السمك وشبهه **السادس** الكلب والحزير
 وهما نجسان عينا ولعابا ولو نرى كلبا على حيوان فاولاه رجا
 في الحاقه باحكامه اطلاق الاسم وما عداها من الحيوان
 فليس نجس وفي الثعلب الارنب والفارة والوزغة تركب
 الاظهر الطهارة **الثامن** المسكرات وفي نجسها من رطل
 الحاشية وفي حكمها العصور اذا غلب او اشبه **الاسم** النجس
الثاني الكافر وضابطه من خرج عن الاسلام او من تحلل بعد
 ما يعلم من الدين كالخارج والفلاة وفي عرق الحب
 وعرق الابل الحلاله والمسوخ خارج عن الاظهر الطهارة
 وما عدا ذلك فليس نجس من نفسه وانما يمرض له النجاسة و
 يكره بول البغال والحمير والذئاب **القول في احكام النجاسة**
 يحيا زالة النجاسات عن الشدة البدن عن ما يشق الموت
 للصلاة والطواف ودخول المساجد وعن الاداء والاستعمال

في النجس
 والنجس اذا طهر
 والنجس اذا طهر

والنجس اذا طهر
 والنجس اذا طهر

في النجس
 في النجس

في النجس

وعرق الثوب والبدن عن ما يشق التحرز منه من دم القروح
 والجروح التي لو ان كثرت من ما دون الدرهم البقي لا تسقط
 سعة من الدم **القول في احكام النجاسة** الذي يحد الدمار الثلثة وعرق
 عن ذلك نجس اذا لته وقيل لا نجس الا ان يخالش الاول
 كان اظهر ونحو الصلاة فيما لا يسهل الصلاة فيه منه وان كان
 في نجاسة لا ينفك عنها غيره وبصر الثياب من النجاسة
 كلها الا من بول الرضيع فانه يكفي صب الماء اجماعا
 عليه واذا علم موضع النجاسة غسل وان حمل موضع غسل
 فيه الاستبراء بغسل الثوب والبدن من البول مرين واذا
 كان الكلب الحزير او الكافر بول الانسان رطبا
 يغسل موضع الملامسة واجبا وان كان يابسا
 بالماء استحبابا وفي البدن يغسل رطبا وقيل مسح يابسا
 ولم يثبت واذا اخل المصلي بالالة النجاسة عن ثوبه او
 يديه اعاد في الوقت وخارجة فان لم يعلم ثم علم بعد
 لم يجب عليه الاعادة وقبل بعيد في الوقت والملا ولا اظهر
 ولور النجاسة وهو في الصلاة فان امكنه الثوب
 وسكن المودة بغيره وجب اتم وان تمذن الا
 بما تطلبها استائفا والمريضة للصبي اذا لم يكن لها
 الا ثوب واحد غسل في كل مرة وان حبلت تلك المسلمة
 في آخر النهار امام صلوة الظهر كان حسنا واذا كان

في النجس
 في النجس

في النجس

في النجس

في النجس

هذا هو الوقت الذي فيه يخرج الشمس من بين يدي القمر
 وهو وقت صلاة الظهر والجمعة والعيد
 وهو وقت صلاة الصلوة الا ان كان في وقت صلاة الصلوة
 وهو وقت صلاة الصلوة الا ان كان في وقت صلاة الصلوة

على الاظهر والموافق والنوافل كما كان تشهد وتسلم
 بعد ههنا الا ان وقت صلاة الايام وسنذكر باقي
 الصلوة في مواضعها ان شاء الله **الصلوة في وقت** والظن
 في مقدارها وحكمها **الصلوة في وقت** فالوقت من الزوال الشمس الى
 غروبها وقت الظهر والعصر يخص الظن من ان وقتها واحد
 وكذلك العصر من آخر ما بينهما من الوقت مشترك وكذا اذا
 غرت الشمس دخل وقت المغرب ويخص من قوله بمقدار ثلث ركعات
 ثم يتركها العشاء حتى ينصف الليل ويخص العشاء من آخر وقت
 بمقدار الثلث وما بين طلوع الفجر الثاني الى طلوع الفجر
 وقت الصبح ويقسم الزوال الى زيادة الظل بعد نقصانه او قبل النقص
 الى صاحب الامن لمن يستقبل القبلة والغروب يستقبل القبلة
 في هاتين المدة من الشروق هو الاثر وقيل اخر من ما بين الزوال والنقص
 حتى يصير ظل كل شيء مثله وقت الظهر والعصر من حين يمكن الفراغ من
 الظن حتى يصير الظل مثله والمأثلة التي لا يد والظل الاول وقبل بل
 شل الشخص قبل اقامة الظهر وتماثل العصر هذا المختار وما زاد
 على ذلك حتى تغرب وقت لا وفي الاغوار وكذلك من غروب الشمس الى غروب
 الحمرة المغرب والعشاء من غروب الحمرة الى الليل المختار وما زاد عليه
 حتى ينصف الليل المضطرب قبل ان يطلع الفجر وما بين طلوع الفجر الى طلوع
 المختار في الصبح وما زاد على ذلك حتى يطلع الشمس المزدود وعند ذلك
 للفضيلة **وقت** التفرق في اليوم من غير ان يقال ان ما بين طلوع

هذا هو الوقت الذي فيه يخرج الشمس من بين يدي القمر
 وهو وقت صلاة الظهر والجمعة والعيد
 وهو وقت صلاة الصلوة الا ان كان في وقت صلاة الصلوة
 وهو وقت صلاة الصلوة الا ان كان في وقت صلاة الصلوة

التي تدعى والعصر بقدر اقام وقيل ما دام وقت اختيارا باقيا وقيل
 بقدر وقت الاستعداد وقت الغرضه ولا خلاف ان وقتها من آخر وقت
 التامة ولو راعى ان وقتها من الغرضه يختص وان لم يكن صلى بها ذلك
 ولا يجوز تقديمها على الزوال الا ان وقتها من زيادة وقتها اربع
 ركعات اثنتان منها للزوال واثنتان المغرب بعد هذا الى ثواب
 الغرضه فان بلغ ذلك ولم يكن صلى التامة اجمع بدار بالغرضه
 والركعتان من غير بعد العشاء ويعد وقتها بمقدار وقت الغرضه
 ويختص ان يجعلها ثمانية فوافقه وطلوه للثلاث بعد انقائه وكما
 قربت من المخرج كان افضل ولا يجوز تقديمها على الاضيق للمساخر
 بعده حده او لثانيه رطوبة راسه وقضاؤها افضل واخر
 وقتها طلوع الفجر الثاني فان طلوع ولم يكن تلبس بربيع بداهة
 الفجر قبل الغرضه حتى يطلع الحرم المشقة فيستقبل بالغرضه و
 ان كان تلبس بربيع ثوبا مخففة ولو طلع الفجر وقت ركعتي الفجر
 بعد طلوع الفجر الاول ويجوز ان يصليهما فذلك ولا فضل عا
 بعده ومثله ومثله حتى تطلع الحرم ثم يصلي الغرضه او يركع
 ان يقض الغرضه الحرم كله وقت ما لم يتحقق وقت الغرضه
 حاضره وكذا يصلي بقية الصلوات الموقوتة يصل النوافل
 ما لم يدخل وقت فريضة وكذا قضاؤها **الصلوة في وقت** فما زاد
الصلوة في وقت اذا حصل احد الاعداد المانعة من الصلوة كما يكون
 والحيف وقد مضى الوقت مقدار الظهارة واداء الغرضه و

تمها

هذا هو الوقت الذي فيه يخرج الشمس من بين يدي القمر
 وهو وقت صلاة الظهر والجمعة والعيد
 وهو وقت صلاة الصلوة الا ان كان في وقت صلاة الصلوة
 وهو وقت صلاة الصلوة الا ان كان في وقت صلاة الصلوة

تصاؤها ونسقط الغشاء اذا كان دون ذلك على الاظهر ولو
 المانع فان ادرك الطهارة وركعة من الفريضة لم يمتد ادائها
 ويكون مؤديا على الاظهر ولو اهل وضوءا ولو ادرك قبل الغروب قبل
 انقضاء الليل احدي الفريضتين لم يمتد تلك لا غير ان ادرك
 الطهارة وحرك ركعتي قبل الغروب لم يمتد الفريضتان **فانما الصبي**
 المقطوع بوظيفة الوقت اذا بلغ بما لا يبطل الطهارة فالوقت باع
 يتألف على الاشبه وان سجد من الوقت دون ان
 ينجى على ما قلناه ولا يحد نية الفريضة **الثاني** اذا كان له من
 الى العلم اجتهدا فان غلب على ظنه دخول الوقت صلى
 فان انكشف لقضاء الطلح قبل دخول الوقت استأنف
 وان كان الوقت دخل وهو متأكد ولو قبل التسليم لم يعد على
 الاظهر ولو صلى قبل الوقت عامدا او جاهلا او ناسيا كان
 صلاته باطلة **الرابعة** الفرائض اليومية مرتبة في القضاء
 ولو دخل في فريضة وذكر ان عليه سابقة عدل بنية ما في
 المذكور ممكنا والا استأنف المدة **الثاني** يكره التوالف في
 البداية عند طلوع الشمس وعند غروبها وصداها وبعد
 العصر ولا ياتر ما له سبب كصلوة الزيارات والحاجة و
 التوالف المقتبة **السادسة** ما يفوت من التوالف لسهل يستحقه
 ولو في النهار وما يفوت منها رايستحق تحمله ولو ليلا ولا
 يفترها النهار **سابعة** لا فضل في كل صلاة ان يتي بها

فان كان له من الوقت ما لا يبطل الطهارة
 فلو كان له من الوقت ما لا يبطل الطهارة
 فلو كان له من الوقت ما لا يبطل الطهارة

اول وقتها الا المغرب والعشاء افاض من غروب فان
 تأخيرها الى المدة لفة اولى ولو صار الى ربع الليل
 والعشاء الا فضل تأخيرها حتى تسقط الشق الاحمر بوجوه الطهر
 والعصر حتى تاتي بها فلتها والمساء منه مؤخر الطهر والمغرب
الثاني لوطن انه صلى الظهر واشتغل بالعصر فان ذكر وهو
 فيها عدل بنية وان لم يذكر حتى فرغ فان كان قد
 في اول وقت الظهر لمعاد بعد ان صلى الظهر على الا
 وان كان في وقت المشرك او دخل وهو بها اجزائا في
 بالظهر **الثالث** في القلة والنظر في القلة والمستقبل
 وما لم يزل واحكام الخلل الاول القلة وهي الكعبة
 لمن كان في المسجد والمجد لمن كان في الحرم والحرم لمن
 كان خارج عنه على الاظهر وجه الكعبة هي القلة
 لا التكية ولو زالت البنية صلى الوجهتها كما يصل من
 هو على موقعا منها وان صلى نحوها استقبل جدارها
 شاء على كراهية في الفريضة ولو صلى على سطحها
 ابرز بين يديه منها ما يصل اليه وقيل يتلف على ظهره
 ويصل الى بيت المعمود والاول لاصح ولا يحتاج الى
 بين يديه شيئا وكذا الوصل الى بابها وهو مفتوح
 ولو استطال صف المأمومين في المسجد حتى خرج بعضهم
 سمت الكعبة بطلت صلوة ذلك البعض واهل كل اقليم

والاشتغال

بما هو المأمور به في القوت
 من الوقت من اوله
 من الصلوات لا يجب
 إعادة العصر

القبة مشقة القول بمن ان سجد العبد اقبلت صلواته ترجى العبد

لأنه ان اقبل من الكعبة لم يزل الشبهة والفرقة ما بين الكعبة

توجهون الى سمت الركن الذي هو جهتهم فاهل
 العراق الى العراق وهو الذي فيه الحجر واهل
 الشام الى الشامي والمغرب الى المغربي واليمن
 الى اليامي واهل العراق ومن والاهم يجعلون
 الحجر الى المنكب الاحمر والمغرب على الايمن والحد
 عادي المنكب الايمن وعن الشمس عند زوالها على
 الحاجب الايمن وليست لهم القاسم الحيا على
 منهم قليلا **الثاني** المسقبل دعي الاستقبال والفتور
 مع العلم بحقيقة القبلة فان جعلها عمود على الامارات
 المعينة للظن فاذا اجتهد فاجتبه غيره بخلاف
 قيل يعمل على اجتهداه ويقوي عندي انه ان كان ذلك
 المحترق او ثقت بنفسه عمل عليه ولو لم يكن له
 طريق الى الاجتهاد فاجتبه كافر قيل لا يعمل بغيره
 ويقوي عندي انه ان افاده الظن عمل به وقيل
 على قبله السداد اذ لم يعلم انها ليست على الغلط وليس
 متمكنا من الاجتهاد كالأعمى يعمل على غيره ومنفكره
 العلم والظن فان كان الوقت واسعا صلى الصلوة الوا
 الخاريج جهات لكل جهة مرة فان ضاق عن ذلك
 صلى من الجهات ما يحيط الوقت وان ضاق الا عن صلوة
 واحدة صلواتها الى جهة ثمانية والمسافر يجب عليه

هذا هو الوجه
 في استقبال القبلة

اجازة في استقبال القبلة
 في السفر والجمعة

استقبال

استقبال القبلة ولا يجوز له ان يصلي شامرا الفرائض
 على الراحلة الا عند الضرورة ويستقبل القبلة فان
 لم يتمكن يستقبل القبلة بما أمكنه من الصلوة ويخوف
 الى القبلة كلما انحرفت الدابة وان لم يتمكن استقبال
 بتكبيره الاحرام ولو لم يمكن من ذلك اجزائه الصلوة
 وان لم يكن مستقبلا وكذا المنظر الى الصلوة ما شيا
 مع ضرورتها ولو كان راكبا بحث يتمكن من الركن
 والتجود في فرائض الصلوة هل يجوز له العرضة على الركن
 اختيارا من ضرورة ولا وهو الاشبه **الثالث** ما يستقبله
 ويجب الاستقبال في فرائض الصلوة مع الامكان وعلى
 واليكت عند احتضاره ودفنه والصلوة عليه واما الطحال
 فالانفصل استقبال القبلة بها ويجوز ان يصلي على الراحلة
 وحضرا والى غير القبلة على كراهية مؤكدة في الخبر
 ويسقط فرض الاستقبال في كل موضع لا يمكن منه
 كصلوة المطاردة وعند ذبح الدابة الصائتة والاحتياط
 بحيث لا يمكن صلاتها الى القبلة **الرابع** في احكام الخلع
 مسائل **الاولى** لا اعمى يرجع الى غيره لمقتضاه عن الاحتياط
 وان عمل على راسه مع وجود المصعولة مارة وجدها في الآ
 صليها الا اذا كانت **الثانية** اذا صلى الى جهة اما القبلة الظن او
 لضيق الوقت ثم تبين خطاؤه فان كان مخفيا يبرأ من الصلوة

ع
 في فرائض الصلوة

هذا هو الوجه
 في استقبال القبلة

اجازة في استقبال القبلة
 في السفر والجمعة

ما ضيق ولا اعاد في الوقت وقيل ان بان انما استند
اعاد وان خرج الوقت والاول اظهر فان تبيخ الحلال ما
وهو في الصلوة فانه يتناف على كل حال الا ان كان
منهنا يسيرا فانه يسيرا يسقيم ولا اعاد الا لشك في الاجتهاد

صلوة تردخل وقت آخر فان عتد عنده شك
استأنف الاجتهاد والا بنى على الادل المقدمه

الاجتهاد الاول

وبه تستعين

الامامية عن قطر الورق الحديث
على الوجه المبشر به

هذا الحديث لا يطرح في جميع ارجاء المسلمين بل في بعض
البلدان ما كان على غير حال الوقت وان
تجوز اذيق على علم الصلوة في ذلك الزمان

استأنف في لباس الصلي وفيه سائل لا يجوز الصلوة في جلد
الميت ولو كان ميتا ترك كل لم يردع او لم يدبغ وما لا
يركع له وهو طاهر في جسده ما يقع عليه الذكاة اذا
ذكي كان طاهرا ولا يستل في الصلوة وحل غسل استماله في
غيرها الى الدباغ قبل غسله قبل لا وهو الاظهر على كراهية
التصوف والشمع والوبر والريش مبائوك كل الجملة طاهرا
سواء جرم من حي او ميت في اوقيت ويجوز الصلوة فيه ولو قطع من
الميت غسل منه مرقع الاتصال وكذا كل ما لا يغسل الجرو من
الميت اذا كان طاهرا في حال الحيوة وما كان نجسا في حوته يجمع
في قدمه نجس لا يظهر ولا يصح الصلوة في شيء من ذلك اذا
مكان ما لا يركع له ولو اخذ من هذا الى الخنزير

المالعين في منشوش منه بر الأرب والشمال روايان اجماعا
المنع يجوز الصلوة في ثوب السجائب فان لم لا يركع له
وقيل لا يجوز والاول اظهر وفي الشمال والاركان روايان اجماعا
المنع لا يجوز لبر الحبر المحض لرجال ولا الصلوة فيه الا في
الحسوب وعند الضرورة كالبرد المانع من نزعه ويجوز
لنساء مطلقا او فيما لا يتم الصلوة فيه بغير ذلك التكد والفسوس مرقمين

رودوا الاطهر الكراهية ويجوز الركوب عليه وان تراشه
على الاصح ويجوز الصلوة في ثوب مكثوف به واذا امتزج شيء
منه بجوز فيه الصلوة حتى خرج عن كونه مختصا بجزءه

هذا الحديث لا يطرح في جميع ارجاء المسلمين بل في بعض
البلدان ما كان على غير حال الوقت وان
تجوز اذيق على علم الصلوة في ذلك الزمان

الاجتهاد الاول

هذا الحديث لا يطرح في جميع ارجاء المسلمين بل في بعض
البلدان ما كان على غير حال الوقت وان
تجوز اذيق على علم الصلوة في ذلك الزمان

هذا الحديث لا يطرح في جميع ارجاء المسلمين بل في بعض
البلدان ما كان على غير حال الوقت وان
تجوز اذيق على علم الصلوة في ذلك الزمان

في غير الصلاة
يستحب ان لا يلبس
اللباس الذي فيه
الزينة والجمال
في غير الصلاة
يستحب ان لا يلبس
اللباس الذي فيه
الزينة والجمال

والصلوة فيه سواء كان اكثر من الحد او اقل منه **الثوب**
المعصوب لا يجوز للصلوة فيه ولو اذن صاحب غير الغائب وله بطلت
الصلوة مع تحقق الغيبة ولو اذن مطلقا جاز الغائب على الظاهر
الثاني لا يجوز للصلوة فيما يترتب عليه القدر من **الثوب** الذي
فيما له سابق كالخروج والحلق ويجب في مثل الغيبة **الثوب**
كل ما بعد اذكرناه مع الصلوة فيه بشرط ان يكون ملبوسا
او مادونا فلو كان يكتفى به او قد يتباح كد ثوب
الغير مع جواز للرجل ان يصل في ثوب واحد ولا يجوز للمرأة الا في
ثوبين درج وخارجا مترجعا جسد ما عدا الوجه والكفين وظاهره
القدمين على ترويض القدمين يجوز ان يصل الرجل عريانا اذا
استقبله ووجهه على كراهية واذا لم يجد ثوبا ستره ما جاز
فان ولو بوزن الخشب ومع عدم ما يستره يصل عريانا ما جاز ان كان
في يامن ان يراه احد وان لم يضمن صلى جالسا وفي الجالسين يوجب التستر
والحيود والامانة والعبية فصلان يغير خادنان اعتق في أثناء الصلوة
عليها ستر راسها فان انقورت الي فصل الكبر استأنس وكذا
العبية اذا بلغ في أثناء الصلوة بما لا يطلها **الثوب** يكره الصلوة
في الثوب المروا عدل العامة والحلق وفي ثوب واحد رقيق الحال
فان سكي ما تحته لم يجز ويكره ان يتردد فوق القبيص وان يصل
القباء او يصل في عمامة لا تحك لها ويكره اللباس للرجل والفتاب
للرأفة وان منع القراء حرره ويكره للصلوة في ثياب مشدودة الا
في غير الصلاة

ولو ان المكان للغائب او غيره
ما يترتب عليه طهر حال الزجر من الغيبة
في الثوب وكسرت الغيبة اذا كانت في ذلك الوقت
ممن الصلوة يجب ان يلبس الثوب الذي كان عليه في ذلك الوقت
الصلوة ان لم يلبس المكان كالف وفي مثل هذه الحالة

الصلوة

في غير الصلاة
يستحب ان لا يلبس
اللباس الذي فيه
الزينة والجمال
في غير الصلاة
يستحب ان لا يلبس
اللباس الذي فيه
الزينة والجمال

في الحرب وان ياءنبر وراه وان يصح شئ من الحديد بارزا
وفي ثوب يعمد صاحبه وان يقل المراء في حبل الى له صوت ويكره الصلوة
فخشب فيه تماثيل وخاتم من صخرة **الثوب** في مكان الخط
الصلوة في الاماكن كالحمامات وشرط ان يكون ملبوسا
او مادونا فيه والاذن قد يكون بعرض كالاجرة وشبهها او بالا
وحلي ما يحيط به كقوله صلى فيه او بالفرج كما ذكره في الكون
فيه او ثوبا احد الجاهل كما اذا كان هناك اما رة شهيد ان
للا كلك لا يكره والمكان للغائب لا يصح الصلوة فيه للغائب لا
لغيره ومن علم الغيب بان صلى علنا عالما كان صلوة باطلة
وان كان ناشيا او جاهلا بالغيبة صح صلوة ولو كان جاهلا بحجم
الغيب لم تعد واذا خاف الوقت وهو في الخرج صح صلوة
ولو صلى ولم يتأخر عن الخروج لم يصح ولو حصل في ذلك غيره باذنه ثم امره
بالخروج وجب عليه فان صلى في الحال هذه كانت الصلوة باطلة ويصل
وهو خارج ان كان الوقت فتيقا ولا يجوز ان يصل في الجاهل
امراة تصل الا ما عدا سوا صلته بصلوة ايكات منفردة وسوا
كانت محرما او اجنبية وقبل ذلك مكروه وهو الاثنية ويزيل
التحريم لو الكراهية اذا كان بينهما حائل او مقدار عشرة اذرع
ولو كانت وراءه بقدر ما يكون موضع سجودها محاذ بالقدر
سقط المنع ولو حصل في موضع لا يمكن ان يلبس من ابعاد صلى
الرجل او لا يلبس ان يصل في موضع اذا كانت غائبة

في غير الصلاة
يستحب ان لا يلبس
اللباس الذي فيه
الزينة والجمال
في غير الصلاة
يستحب ان لا يلبس
اللباس الذي فيه
الزينة والجمال

في غير الصلاة
يستحب ان لا يلبس
اللباس الذي فيه
الزينة والجمال
في غير الصلاة
يستحب ان لا يلبس
اللباس الذي فيه
الزينة والجمال

لا يتبدى اليثوب ولا الى بدنه وكان موضع الجبهة طامرا
 وكبر الصلوة في الجاهلية من حيث الغايظ ومكان الايام وما كان
 القباوي يجري للياه وارض النجاة وبير المقابر لا يكون حيا فيكون
 كونه كونه وبها عشرة اذرع وبورت النيران وبورت
 للحمور اذا لم يتعد اليه نجاستها وبجوار الطريق وبورت الجرس
 ولا بار بالبيع والكنائس وكبره ان يكون بين يديه نار محرقة
 على الاظهر او تصار يروك كما كبره العريضة في جوف الكعبة
 كبره على ظهرها وكبره في مراط الخيل والظهير والبال ولا
 باسم من ارض النعم وفي بيت فيه مجوسي ولا بار باليهود
 والنصراني وكبره بين يديه مخفف مضجحه او حاطة من من
 بالوعة ببال فيها وقيل كبره الى انسان هو لجه او باب مصروح **الملك**
الشهاد لا يجوز السجود على الارض كما قيل في الصوف والشعر
 لا على ما هو من الارض اذا كان كسا الملو والعقيق والذهب
 والفضة والعقيق لا عند الضميمة ولا على ما نبت من الارض
 اذا كان ما كولا بالامادة كالحجر والفلوكة وفي العظم والكلاب
 روايتان اشهرهما المنع ولا يجوز السجود على الرجل فانما ينظر اراه **السجود**
 السجود على القرطاس وكبره اذا كان فيه كثافة ولا يسجد على شيء من يده فان
 منه الحرام من السجود على الارض يسجد على قوبه فان لم يكن على رقبته والذ
 ذكرناه انما يعتبر في موضع السجدة لاني يقبه للساجد ويراعى
 ان يكون ملوكا او ما ذواته وان يكون من نجاسة اذا كانت

والشيخ
 ساجد ضار
 ساجد صبر

في ما عليه السجود
 في الارض مسدود

الجملة

القائمة في موضع محصور كالتسمية وجعل رضع الحيا
 السجدة في شيء منه ويجوز في موضع السجدة دفعا للشفة **الشهاد**
الشهاد في الاذان والاقامة والقرآن اربعة اشياء **الاول**
 ما يؤذن له ويقام به استحسان في الصلوة الحرة الفروقة او انقضا
 لا في الصلاة مع الجليل المراتل لكن شرط ان تسلمه وقيل لها
 شرط ان لا يكون الا في الطهر وبذلك ان يبايع غيره واقدم على
 السجدة والمغرب ولا يؤذن في من الشاغل ولا الملتزم
 القرائين عند الحس بل يقول المؤذن الصلوة ثم اذنان صلوات
 يؤذن لكل واحدده ويقوم ولواذن الاولي من وزوه يبا
 للوقوف كان دونه في الفضل ويصلي بوجه الجسد الفلها اذان ولما
 والعصر اقامة وكذلك الظهر والعصر يعرفه ولو صلى الامام جماعة
 وخاء اخرين لم يؤذنوا ولم يقموا على اراحية ما دامت الاولي
 لم تقم فان تفرق صفوفهم اذن الاخرون واقاموا اذ لا
 المتفرق ثم اذاد الجماعة اذاد الاذان والاقامة **الثاني** في المؤذن
 فيه العقل والاسلام والذكور وهو لا يشترط البلوغ بل يكفي كونه
 ميلا او ميلا بل يكون بعد الاغتسال بغير انا الا اذا كان في
 تايا على رفعه ولواذت المرأة للنساء جاز ولو صلى منفردا لم يؤذن
 ساجدا رجع الى الاذان متصلا بصلوته ملوك وفيه رواية اخرى
 وعلى الاخرة من المال اذا لم يجد من يطعمه **الثاني** في كيفية
 الاذان ولا يؤذن الا بعد دخول الوقت وتلاوة السجدة

انما السجود

من سجد في الصلاة
 او في غير الصلاة
 ان السجدة في الصلاة
 او في غير الصلاة
 او في غير الصلاة

ركعت اولها
 ووقت نماز شك نشيد
 شد شخص رخصت
 در خانه با او مباد
 من دو ركعت نماز
 يكسر شخص نيت

مجلس خبره الكبار و
آراء وفتاوى

الصلوة خير من النوم وهذا الحكيم
قال في مقام علي خير العمل

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The text is written in a dark ink on a light-colored, aged paper.

لا يفتت بنا واما الاذن فيلزم من ان يفتت في ذاته
الافتت اذا شاع الى السمع في الاذان فتلكم الاذن وقع الشاوع
 بينهم **الافتت** اذا شاع الى السمع في الاذان فتلكم الاذن وقع الشاوع
 كان الفتت من غير ان يكون في الاذن فتلكم الاذن وقع الشاوع
 اذن هوذن جانان يفتت في الجماعة وارضان
 ذلك هوذن من غير ان يكون في الاذن فتلكم الاذن وقع الشاوع
 قطره مني والافتت ان يعيد الاقامة **الافتت** من احدث في الصلوة
 تلهوا واعادها ولا بعد الاقامة الا ان يستكمل **الافتت** من صلي
 خلف الايام لا يفتت في ربه اذن لنفسه واما ما
 الفتت في وقت اقص على تكبيرين وعلى قوله قد ناست
 الصلوة ولو اخل في من فصل الاذان **الافتت** من صلي
 التلخيص **الافتت** في اصل الصلوة وهي واجبة ومسنونة
 فالواجب ثمانية **الافتت** التي وهي ركن في الصلوة لو اخل
 بها فقد اوانسا لم يعقد صلوته وحقيقته استحضار
 الصلوة في الذهن والقصد بها الى امور اربعة الواجب
 والائتدب والقرية العين وكونها اداء او قضاء ولا عبارة
 باللفظ ووقتها عند اول جزء من التكبير ويجب اتمها اكلها
 الى اخر الصلوة وهو ان لا يفتت في الاذن الا في ركني
 الخروج من الصلوة بسط الصلوة على الاظهر وكذا
 لو روي ان يفعل ما يات فيها فان فعلت بطلت ركعة الركني

40

شي من اتصال الصلوة الى راد غير الصلوة ويمن نقل
التي في مواسم كمثل الظلم يوم الجمالي النافذ لمن متى قراءة
وقراءة غير هذا كمثل نقل الغرضية الى ما قبلها
مع سعة الوقت **تكررة** الإحرام وهي ركن ولا يصح
من دونها ولو اخل بها ناسا وصورة من الله اكبر ولا
ينعقد منها ولو اخل بحرف منها لم ينعقد صلوة فان
لم تكن من التلخيص بها كالتلخيص لربها لا يثابغ
بالصلوة مع سعة الوقت فان ضاقت حروفها والا
تطيقها على قدر الامكان فان عجز عن الحلق اصلا
فقد كثر بها مع الاشارة الى الترتيب في الواجب
عكس لم ينعقد الصلوة والمصلي بالخيار في التلخيص بالسر
ايماءا جعلها تكملة الافتتاح ولو كبر وروي الا
ثم كبر وروي الافتتاح بطلب صلوة فان كثر
ثلاثة وروي الافتتاح انعقدت الصلوة اخيرا وليت
ان يكن ما يلو كبر فاعاد مع القعدة او هو احد
في القيام لم ينعقد صلوة **والمستحب** فيها الوجه ان ياتي
لنقط للامانة من غير مد من حروفها ولعل اكبر
على وزن افضل وان يسمع الامام من خلفه تلفظ بولان
يرفع الامام يديه الى اذنيه **القيام** وهو ركن مع
القعدة فمن اخل به عدا او سهوا بطلت صلوة رادا

امكنه

هذا هو الوجه في قوله
التي في مواسم كمثل الظلم
يوم الجمالي النافذ لمن متى
قراءة وقراءة غير هذا
كمثل نقل الغرضية الى ما قبلها
مع سعة الوقت تكررة الإحرام
وهي ركن ولا يصح من دونها
ولو اخل بها ناسا وصورة من الله
اكبر ولا ينعقد منها ولو اخل
بحرف منها لم ينعقد صلوة فان
لم تكن من التلخيص بها كالتلخيص
لربها لا يثابغ بالصلوة مع سعة
الوقت فان ضاقت حروفها والا
تطيقها على قدر الامكان فان عجز
عن الحلق اصلا فقد كثر بها مع
الاشارة الى الترتيب في الواجب
عكس لم ينعقد الصلوة والمصلي
بالخيار في التلخيص بالسر ايماءا
جعلها تكملة الافتتاح ولو كبر
وروي الا ثم كبر وروي الافتتاح
بطلب صلوة فان كثر ثلاثة وروي
الافتتاح انعقدت الصلوة اخيرا وليت
ان يكن ما يلو كبر فاعاد مع القعدة
او هو احد في القيام لم ينعقد
صلوة والمستحب فيها الوجه ان ياتي
لنقط للامانة من غير مد من حروفها
ولعل اكبر على وزن افضل وان يسمع
الامام من خلفه تلفظ بولان يرفع
الامام يديه الى اذنيه القيام وهو
ركن مع القعدة فمن اخل به عدا او
سهوا بطلت صلوة رادا

امكنه القيام مستقلا وجب والا وجب ان يشد على ما يمكنه من
القيام وروي جواز الاتحاد على المايط مع القعدة ولو قدر
على القيام في بعض الصلوة وجب ان يقوم بقدر يمكنه ولا
على قاعد او قبل ذلك ان لا يمكن من الشيء بقدر ما لم
ولا يزل ظهره والقاعد او تمكن من القيام للركوع وجب الا
ركوعا لو اذاع عن العقوبة على مضطجها فان عجز على استقلال
والاخر ان ريان لركوعها وجودها ومن عجز حاله في ثبات
الصلوة امعل الى ما ذكره واستمر كالقيام بغير فيعقد او القاعد
بغير فيعطل او المصلي بغير فيستلقي وكذا بالعكس ومن لا يركع
على السجود يرفع ما بين يديه وان لم يقدر او ما والمسبوق
هذا الفصل ثمان ان يرفع المصلي قاعدا في حال قرائته ويمن
رجليه في حال ركوعه وقيل يتركه في حال السجدة **القراءة**
وهي واجبة ويتعين بالحد في كل ثمانية ويس في
الاولين من كل رباعية وثلاثية ويجب قراءتها اجمع
ولا يصح الصلوة مع الاختلال ولو جرح واجب منها عدا حق
التشهد بغير هذا اعلم بها والصلوة اتم منها ليجب قراءتها اجمعا
ولا يجوز للمصلي ترجعها ويجب ترجيح كلتاها والاعمال على الوجه
للتقول غير خلاف على العادة وان كان ناسيا استأنف
القراءة شاملا بركوع وان ركع مضى في صلوة ولو ذكر ومن لا
يخشىها وجب عليه التسليم فان ضاق الوقت قراء ما يتيسر منها
الركعة

هذا هو الوجه في قوله
التي في مواسم كمثل الظلم
يوم الجمالي النافذ لمن متى
قراءة وقراءة غير هذا
كمثل نقل الغرضية الى ما قبلها
مع سعة الوقت تكررة الإحرام
وهي ركن ولا يصح من دونها
ولو اخل بها ناسا وصورة من الله
اكبر ولا ينعقد منها ولو اخل
بحرف منها لم ينعقد صلوة فان
لم تكن من التلخيص بها كالتلخيص
لربها لا يثابغ بالصلوة مع سعة
الوقت فان ضاقت حروفها والا
تطيقها على قدر الامكان فان عجز
عن الحلق اصلا فقد كثر بها مع
الاشارة الى الترتيب في الواجب
عكس لم ينعقد الصلوة والمصلي
بالخيار في التلخيص بالسر ايماءا
جعلها تكملة الافتتاح ولو كبر
وروي الا ثم كبر وروي الافتتاح
بطلب صلوة فان كثر ثلاثة وروي
الافتتاح انعقدت الصلوة اخيرا وليت
ان يكن ما يلو كبر فاعاد مع القعدة
او هو احد في القيام لم ينعقد
صلوة والمستحب فيها الوجه ان ياتي
لنقط للامانة من غير مد من حروفها
ولعل اكبر على وزن افضل وان يسمع
الامام من خلفه تلفظ بولان يرفع
الامام يديه الى اذنيه القيام وهو
ركن مع القعدة فمن اخل به عدا او
سهوا بطلت صلوة رادا

وان تعد من قراء ما بين من غيرها اربعه الله وعلمه وكبره
تعد القراءة لمحب طلبة العلم والآخر من غير لسانه
بالقراءة وتعد ما قلناه والمصل في كل ثالثه واجبة
بالخيار ان شاء قراء الحمد لله وان شاء سبح والاضل
للإمام القراءة وقراءة سورة كاملة بعد الحمد في
الأولس. ولجب في الفرائض مع سعة الوقت وامكان
العلم للختار وقيل لا الحمد والاول ظهر ولو قد ملأ السورة
على الحمد اعادة ما او غير ما بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ
في الفرائض شيئا من سور الفرائض ولا ما يغتفر الوقت
ولا ان يقرأ من سورين وقيل يكره وهو الاشبه
بحل الحمد بالحمد والسورة في الصبح وفي اول المغرب والشام
والاخفات في الظهرين وثالثه المغرب والآخرين
من الشاء اقل الجهران يسمعه القريب الصحيح المسموع اذا سمع
من الاخفات ان يسمع نفسه ان كان يسمع وليس
على الناجية **سنة** في هذا القسم حكمها التسليم في
موضع الاخفات في الحمد واول السورة وترى القراء
والوقوف على مواضعه وقراءة سورة بعد الحمد في التلايل
وان يقرأ في الظهرين والمغرب بالسور القصار والحمد
والحمد في التلايل بالاعلى والطارق وما شاكلها
وفي الصبح بالمدثر والمزمل وما مثلهما في العداة لا

وان تعد من قراء ما بين من غيرها اربعه الله وعلمه وكبره
تعد القراءة لمحب طلبة العلم والآخر من غير لسانه
بالقراءة وتعد ما قلناه والمصل في كل ثالثه واجبة
بالخيار ان شاء قراء الحمد لله وان شاء سبح والاضل
للإمام القراءة وقراءة سورة كاملة بعد الحمد في
الأولس. ولجب في الفرائض مع سعة الوقت وامكان
العلم للختار وقيل لا الحمد والاول ظهر ولو قد ملأ السورة
على الحمد اعادة ما او غير ما بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ
في الفرائض شيئا من سور الفرائض ولا ما يغتفر الوقت
ولا ان يقرأ من سورين وقيل يكره وهو الاشبه
بحل الحمد بالحمد والسورة في الصبح وفي اول المغرب والشام
والاخفات في الظهرين وثالثه المغرب والآخرين
من الشاء اقل الجهران يسمعه القريب الصحيح المسموع اذا سمع
من الاخفات ان يسمع نفسه ان كان يسمع وليس
على الناجية **سنة** في هذا القسم حكمها التسليم في
موضع الاخفات في الحمد واول السورة وترى القراء
والوقوف على مواضعه وقراءة سورة بعد الحمد في التلايل
وان يقرأ في الظهرين والمغرب بالسور القصار والحمد
والحمد في التلايل بالاعلى والطارق وما شاكلها
وفي الصبح بالمدثر والمزمل وما مثلهما في العداة لا

في
الظهرين

وليس يملأ في المغرب والمساء لله الحمد بالحجه والا
وتعد صليتها بها وقيل هو الله الحمد وفي الظهرين بها
وبالافاقين ومنهم من يري وجوب السورة
في الظهرين وليس بمعتد وفي التلايل النهار بالسورة
القصار وتقرأ بها وفي الليل الطويل ويحرم مع سبق
الوقت بخفضه وان يقرأ قبلها الكافرون في الموضع
ولو يدافعها بسورة التوحيد جاز ويقرأ في اولين صلوة الليل
قل هو الله احد اثنين مرة وفي الرواق سورة الطويل
ويجمع الإمام من خلفه القراءة ما لم يبلغ العلوك كذا
التماد من اجابا واذا المصلى بابا الترجمة الجارية
فقد استعمل منها **سنة** الا لا يجوز قول امين اخر الحمد
وقيل يكره **سنة** المولات في القراءة شرط في صحتها
تلقوا راحة لها من غيرها استئناف القراءة بكذا
لو نوي قطع القراءة وسكت وفي قول يعيد الصلوة
اما لو سكت في جمل القراءة لا يبيد القطع ولو نوي القطع
ولم يقطع مضي في صلوة **سنة** روي انها ان الضم لا يبيد
شرح سورة واحدة وكذا في الفيل لا يبيد من اذنا
صاحبة كل ركعة ولا يفتقر الى الجهر بها على الاخر ظهر
القصة ان خاف في موضع الجهر او ركس جاحلا كريمة
الحكمة يخبره عوقبا عن الحمد اثني عشر تنبأ صوتا

عن ان قراءه انما يكون في
الظهرين والمغرب
والحمد في التلايل
بالاعلى والطارق
وما شاكلها

وان تعد من قراء ما بين من غيرها اربعه الله وعلمه وكبره
تعد القراءة لمحب طلبة العلم والآخر من غير لسانه
بالقراءة وتعد ما قلناه والمصل في كل ثالثه واجبة
بالخيار ان شاء قراء الحمد لله وان شاء سبح والاضل
للإمام القراءة وقراءة سورة كاملة بعد الحمد في
الأولس. ولجب في الفرائض مع سعة الوقت وامكان
العلم للختار وقيل لا الحمد والاول ظهر ولو قد ملأ السورة
على الحمد اعادة ما او غير ما بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ
في الفرائض شيئا من سور الفرائض ولا ما يغتفر الوقت
ولا ان يقرأ من سورين وقيل يكره وهو الاشبه
بحل الحمد بالحمد والسورة في الصبح وفي اول المغرب والشام
والاخفات في الظهرين وثالثه المغرب والآخرين
من الشاء اقل الجهران يسمعه القريب الصحيح المسموع اذا سمع
من الاخفات ان يسمع نفسه ان كان يسمع وليس
على الناجية **سنة** في هذا القسم حكمها التسليم في
موضع الاخفات في الحمد واول السورة وترى القراء
والوقوف على مواضعه وقراءة سورة بعد الحمد في التلايل
وان يقرأ في الظهرين والمغرب بالسور القصار والحمد
والحمد في التلايل بالاعلى والطارق وما شاكلها
وفي الصبح بالمدثر والمزمل وما مثلهما في العداة لا

سائل

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 لما قيل بحرية عشر في رواية مع بني اخري
 اربع والعل بالاول لحوط **الصلوة** من قراء سورة الفاتحة
 في النوافل بحبان سجد في موضع السجود وكان
 ان قراء غير وهو مقيم ثم يقرأ ويقرأ بغيره
 ويكره ان يكون في السجود في الخيا بغيره
 للمدرك عن قراءه **الصلوة** من قراء القرآن
 ويجوز بها في الصلوة فرضها وتلقا **الصلوة** وهو
 في كل ركعة مرة الا في الفرض والايات وهو
 ركن في الصلوة وتبطل بالاختلاف به عدا
 او سوا على تفصيل ياتي والواجب فيه خمس اثنا
الركعة ان يتخير في بقدر ما يمكن وضع يديه
 على ركبتيه من غير تحنأ الخ في كل ركعة
 مستوي للثقة واذا لم يقدر على ذلك كان
 القاع كما يمكن من ثمان على اصله اقصر على الاربعة
 ولو كان كالركعة خلقه او لم يرض بحبان
 يزيد الركعة بثلثا ويكون فارقا لثانيه لثانيه فيه
 بقدر ما يوردي واجب الذكر مع القدرة
 ولو كان مرضا لا يمكن سقط عنه كما
 لو كان العذر في اصل الركعة **الثالثة** رفع الرأس

ان يقرأ مع
 وان كان يداه
 في الطول يجب ان يبلغ
 ركبتيه مع

فلا يجوز

فلا يجوز ان يهوي للعبود قبل ان تصابه منه الا مع عذر
 لو اقرضه ان تصابه الى ما يقدره **وجوب الاربعة** الطائفة
 في الانتصاب وهو ان يعتدل قائما ويكبر ولو سجد **لما**
 المستد في وقيل يكفي مطلق الذكر ولو كان
 كبر الاوتة لعله فيه تردد وقيل لا يجزئ الختار فيجبه
 باقعه في سبحان رب العظم ويجده او يقول سبحان الله
 ثلثا في الضرورة واحدة صغيرة وهل التكبير
 للركوع فيه تردد والاطهر الذنب والمسنون في هذا
 القسم ان يكبر للركوع قائما او قائما به بالتكبير
 محاذيا اذنية ويرسلها ثم يركع وان يضع يديه على
 ركبتيه مفرجات الاصابع ولو كان لحد يما
 عذروا في وضع الاخرى ويرد ركبتيه الى خلفه و
 يسوي ظهره ويبدأ عنقه مواز بالظهر وان يدعو امام
 التسليم وان يسبح لثا او خسا او سبعا فثا زاد وان
 في غير يرفع الامام صوتا بالذكر فيه وان بعد انتصابه مع
 الله حين خذك ويدعو بعباده ويكره ان يركع ويدل
 تحت ثيابه **الثانية** السجود وهو واجب في كل
 ركعة سجدتان وهما ركن في الصلوة تبطل بالالا
 خلال بينهما **كل** ركعة عمدا او سهوا او لا
 تبطل بالاختلال بواحدة سهوا واجبا السجود

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر

تلك الجود على سبعة اعطه الجهد والكفان
والزكيات ما ياتي الرجلين **التي** ترفع الجهد على ما
يعم الجود عليه فلجده على كور العامة **التي** ان
تحتي الجود حق يراوى موضع جبهته موقفة الا ان
لا يكون على الجود اربعة اركان فان كان في موضع
منع عن ذلك اقصر على ما يمكن منه وان افترق الجود
ما لم يجد عليه وجب وان عجز عن ذلك اوماء ارباء
التي الذكر فيه ومن لم يحن السبع كما طناه في الاربع
الطائفة الا مع الضرورة الماسة **التي** ان
من الجوده الاربع حتى يتبدل طينته وفي عجز
التكرار الجوده فيه والرفع يرد ولا طهر احباب
فيها من الجود فاما ما ورد في الجود سابقا يديه
الى الارض وان يكون موضع جوده مساويا لموقعه
او اخفض وان يرفع يافته فله عواريزه على سبعة
الواحدة ما شمر ويد عواريز التحدثين وان يقع
فيسوركا وان يخطو عقب السجدة الثانية يطمن
ويدعو عند القيام ويعتدل على يديه ما يقاوم
ويكسر الانحاء بين السجدين **التي** لا
منه ما يمنع من وضع الجبهة على الارض كما
للمقل اذا لم يستعز على الجبهة بخفة خفية وتيقن التسليم

من سجده

هذا الجود على سبعة اعطه الجهد والكفان
والزكيات ما ياتي الرجلين التي ترفع الجهد على ما
يعم الجود عليه فلجده على كور العامة التي ان
تحتي الجود حق يراوى موضع جبهته موقفة الا ان
لا يكون على الجود اربعة اركان فان كان في موضع
منع عن ذلك اقصر على ما يمكن منه وان افترق الجود
ما لم يجد عليه وجب وان عجز عن ذلك اوماء ارباء
التي الذكر فيه ومن لم يحن السبع كما طناه في الاربع
الطائفة الا مع الضرورة الماسة التي ان
من الجوده الاربع حتى يتبدل طينته وفي عجز
التكرار الجوده فيه والرفع يرد ولا طهر احباب
فيها من الجود فاما ما ورد في الجود سابقا يديه
الى الارض وان يكون موضع جوده مساويا لموقعه
او اخفض وان يرفع يافته فله عواريزه على سبعة
الواحدة ما شمر ويد عواريز التحدثين وان يقع
فيسوركا وان يخطو عقب السجدة الثانية يطمن
ويدعو عند القيام ويعتدل على يديه ما يقاوم
ويكسر الانحاء بين السجدين التي لا
منه ما يمنع من وضع الجبهة على الارض كما
للمقل اذا لم يستعز على الجبهة بخفة خفية وتيقن التسليم

من جبهته على الارض ان بعد رجلا احد المتين
فان كان هناك سجدة على ذنبه **التي** سجدة التين
خمس عشرة اربع واجبة وهي في سورة ام السجدة
سجدة السجدة والجمود اقصر باسم ربك واخذني
عشر سنونة وهي في الاعراف والاعد والحل في
اسرائيل ومريم والحج في موضعين والفرقان
والفصل ر و اذ الماء اشقيت والسجود واجب في
القيام الاربع الفاري والتمتع وتحت للباس على الاظهر
نصف البراني تحت على كل حال وليس في سبي من
التحدثات تكثر ولا تشهد ولا تلبس ولا تشرطه الطهارة
ولا استعمال الفضلة على الاظهر ولو سبنا الى ما قبله
التي عند ما الشكر مستحان عند تحريك السجدة وكلم
وعقب الصلوة ويحت بينهما التعيين **التي** السجدة
وهي واجب في كل ثمانية مرة وفي الثلاثة والاربع مائة
ولو اخل بها ارباعها عاودت بطلت صلوة والواجب
في كل واحد منها خسة اشياء الجالس بقدر الشهد
والشهادتان والصلوة على النبي واله عليهم السلام ومن
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول
الله ثم ياتي بالصلوة على النبي واله عليهم السلام ومن
لم يحسن التشهد وجب عليه الاتيان بما يحسن منه مع

من جبهته على الارض ان بعد رجلا احد المتين
فان كان هناك سجدة على ذنبه التي سجدة التين
خمس عشرة اربع واجبة وهي في سورة ام السجدة
سجدة السجدة والجمود اقصر باسم ربك واخذني
عشر سنونة وهي في الاعراف والاعد والحل في
اسرائيل ومريم والحج في موضعين والفرقان
والفصل ر و اذ الماء اشقيت والسجود واجب في
القيام الاربع الفاري والتمتع وتحت للباس على الاظهر
نصف البراني تحت على كل حال وليس في سبي من
التحدثات تكثر ولا تشهد ولا تلبس ولا تشرطه الطهارة
ولا استعمال الفضلة على الاظهر ولو سبنا الى ما قبله
التي عند ما الشكر مستحان عند تحريك السجدة وكلم
وعقب الصلوة ويحت بينهما التعيين التي السجدة
وهي واجب في كل ثمانية مرة وفي الثلاثة والاربع مائة
ولو اخل بها ارباعها عاودت بطلت صلوة والواجب
في كل واحد منها خسة اشياء الجالس بقدر الشهد
والشهادتان والصلوة على النبي واله عليهم السلام ومن
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول
الله ثم ياتي بالصلوة على النبي واله عليهم السلام ومن
لم يحسن التشهد وجب عليه الاتيان بما يحسن منه مع

مع نيق الوقت ثم يحل عليه العلم بالخبر منه وسنن هذا
 القدران مجلس متوركا وصفته ان مجلس على
 الايدي يخرج بجليه جيا فحاصل طاهر دمه الايسر الى الارض
 وظهر قدمه الايمن الى اليمين والارض الايسر الى الشمال
 على الوجهين من تخمير د عاء **الثاني** التليد وهو واجب الا
 ولا يخرج من الصلوة الا باليه وله عبارتان احدها ان يقول
 السلام على امة عباد الله الصالحين الاخرى ان يقول **الثاني**
 على وجه وجه الله وبركاته ويحل منها يخرج
 من الصلوة وراية باليد كان الثاني مستحبا وسنن هذا
 القسمان بلم الشفرد الى القبلة فليعلم واحدة ويؤتي بموخر
 عينه الاية والاما بصفحة وجهه بكذا لما هو
 ان كان على ضه ياره غيره او ما بصفحة اخري الى
 بصفحة وجهه ايضا راما المسنون في الصلوة فغنة **الثاني**
 بنت تكبيره مضاهيه الى تكبيره الاصح بان يكبر
 ثلثا ثم يدعوا ثم يكبر اثنان ثم يوجه الى الصلوة وهو
 في التبع ايها شاء اوقع فيه بنية الصلوة فيكون
 ابتداء الصلوة عندها **الثاني** القنوت وهي في
 كل ثمانية قبل الركوع وبعد القراءة وسنن
 ان يدعوا فيه بالاذكار المبررة والافاضة
 اقله ثلث تسبيحات رب في الحصة متواتران في الاولى

قبل الركوع

ان يدعوا في القنوت في كل صلاة
 والاذكار المبررة والافاضة
 اقله ثلث تسبيحات رب في الحصة متواتران في الاولى

في كل صلاة
 والاذكار المبررة والافاضة
 اقله ثلث تسبيحات رب في الحصة متواتران في الاولى

في كل صلاة
 والاذكار المبررة والافاضة
 اقله ثلث تسبيحات رب في الحصة متواتران في الاولى

قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع ولو نية نضاه بعد الركوع
الثاني شغل النظر في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال
 القنوت الى ما لم يكنه وفي حال الركوع الى ما بين رجليه
 وفي حال السجود الى طرف انفه وفي حال شدة الخوف
الرابع شغل اليدين بان يكونا في حال قيامه على تخديه
 بخذاز ركبته وفي حال القنوت للقيام بوجهه وفي
 حال الركوع على ركبته وفي حال السجود بخذاز اذنه
 وفي حال الشدة على تخديه **الخامس** التقبيل وانضله بيمين
 الزهر اعليها التلحيم ثم ياتي من الاذن والاذن
 تيمنا **سادس** قراطع الصلوة ضمان احدها مطلقا علما
 ومهوا وهو كل ما يطل الطهارة سواء دخلت
 الاختيار وخبرج كالقول والعايط واشابه من حيث
 الرضوخ والحناية والميض وما شابهه من حيث
 وقيل لو حدث ما يوجب الرضوخ فهو اظهر من غير
الثاني لا تطلها الا بعد وهو وضع اليدين على الشمال
 وفيه تردة والالفاظ لها وراه والركعة لا يخرج من
 فضاها والتمهقه وان يفعل فعلة كغير الدين واليك
 لشي من ائمة الزنا والاكل والشرب على قول الا
 في صلوة الوترين اصابه عطش وهو يريد الصوم
 في صلوة تلك لكان لا يتدبر القبلة وفي عطش

في كل صلاة
 والاذكار المبررة والافاضة
 اقله ثلث تسبيحات رب في الحصة متواتران في الاولى

2

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
مستجابين لندائهم في كل وقت
وكانوا من عباده المخلصين
مستجابين لندائهم في كل وقت
وكانوا من عباده المخلصين
مستجابين لندائهم في كل وقت

بعد الاذان فان باع ثم كان اليع صحيحا على الطهر
ولو كان لحد الثعالب بين فمن لا يحب عليه
كان اليع اثنا النظر اليه وما النظر الي الاخر
الاسعة اذا لم يكن الامام موجودا او لا له نصيب
للصلوة وامكن الاجتماع قبل يستحب ان يعلى جبهه وتقبل
لا يجوز الاول **الظاهر** اذا لم يتمكن للمأموم من
مع الامام في الاولى فان امكنه التوجه والحقا قبل
الركوع بر الا اقتصر على متابته في التحدثين دينوي بها الا
فان نوي بهما الثانية قبل تطل الصلوة وتقبل عيدهما
ويجوز للاول وفي الثانية **والاول** الطهر **وب**
اداب الجمعة فالفضل والتفضل بغيرين ركعة
عند انبساط الشمس وست عند ارتفاعها وست قبل الزوال
وركنان عند الزوال ولو اختلفا فله المبدأ الزوال
جازوا فضل من ذلك فقد هما وار **ع** من الفضل
ست ركعات من الثانية جاز وان ياكس المصل الى الله
الاعظم بيد ان خلق راسه ويقص الطهارة ويبلغ من
زان يكون **سكته** ووقار متطببا لاما افضل
وان يدعوا امام توجهه وان يكون للطيب يلغا
مواظبا على الصلوات في ازل اوقاتا ويكره له الكحل
بني اثنا المظلمة بغيرها ويستحب ان تدعم ثابا كان اقل

واللظنان

بوتو

ويرتدي بجزئية وان يكون معتقدا على شيء وان
ارل وان مجلس امام الخطبة وان سبق الامام الى القراءة
سورة فليعدل الى الجمعة وكذا في الثانية بعد
سورة منافق ما لم يتجاوز نصف المسورة الا في سورة
والتوحيد ويستحب للمهر في الظهر في يوم الجمعة ومن يعلى
ظهره فاما افضل اياعها في المحدث الاعظم واذا المكن امام
الجمعة مقن بفتدي بهما زان يقدّم الامام صلوة على
الامام ولو صل ركعتين وانتهى بعد تسليم الامام ظهر
كان افضل **الفضل** في صلوة العيدين والنظر فيها في
سنتها وهي رابعة مع وجود الامام والشروط المعتبرة في
وتحب جماعة ولا يجوز الخلف الا مع العمد فيخرج ان
يصل من لم يحضر منفردا وبالاختلت الشرايط
الوجوب واستحب الايمان بالجماعة وفرادي مدونها
طلوع الشمس الى الزوال ولزواشت لم تقص وكيفية ان يكون
الاحرام ثم يقرأ الحمد وسورة والفضل ان يقرأ الاعلى
ثم يكبر بعد القراءة على الاظهر ويقت بالسرير
حق ثم يختم بكبر ويركع واذا اجهد التحدث
فادق بكبر ويقرأ الحمد وسورة والفضل ان يقرأ
الفاتحة ثم يكبر اربعا ويقت بينهما اربعا ثم يكبر خالصا للركعة
ويركع فيكون الزايد للمقاد تتماخر في الاولى

٣٣

في الشهور والامام قال ما جئنا
بشيء الا ان ننبأ بالهدى والارشاد
فما ادرى الناس من الهدى والارشاد
الا انهم يفترون على الله ورسوله

منه في الصلاة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة

في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة

في خطبة

واربع في الثانية عشر ركعة الاحرام في الركعة
وسن هذا الصلوة الاصحاح بالامم كنه والجد
على الارض وان يقول المؤذن الصلوة لنا فان لا اذان
لغير المحسن وان يخرج الامام جافا ما شيا على كنه دور
في كراه الله سبحانه وان يطعم قبل خروجه في الفطر
وبعد عوده في الاخي متا في بيته وان تكرر في الفطر
غيب اربع الصلوات اولها المغرب ليلة الفطر واخرها
صلوة العيد في الاخي عقب خمس عشرة صلوات اولها
الظهر يوم الفطر اذ كان بمنى وفي الاحصاء عقب
عشره يقول الله اكرم الله اكرم في الثالثة تروء ولا
له الا الله والله اكرم للمذنب ما هدا انا اول التكر
على ما اولنا ونريد في الاخي رزقنا من بركة الانعام
ويكبره المخرج بالسبح وان يستقبل قبل الصلوة
تبعها الا بمجده النبي صلى الله عليه وآله فانه يصلي ركعتين
قبل خروجه **في الاول** التكر الزايد هل هو واجب في تروء
والاكتفاء لا يجب وتعد في الرجوب هل القنوت واجب
الاظهر لا يتعدى الرجوب هل تعين فيه لفظ الاظهر
لا يتعين وخبر **في الثانية** اذا انعم بعد رجة ثم حض
العيد كان بالخيار في حضور المني وعلى الامام ان يطعم
ذلك في خطبة وقيل الترخيص مختص بمن كان نائبا

عن البلد

عن البلد اهل التواد دفعا للثقة المود وهو الا
في الثالثة للطنان في العيدين بعد تروء فيهما بدعلا
بسم الله تعالى **في الرابعة** لا ينقل المنبر من المذبح بل يميل
شبه المنبر من طين استجاب **في الخامسة** اذا طلع الشمس حرم
السجدة حتى يصلي الصلوة العيد ان كان ممن تح عليه فترج
بعد الفجر قبل طلوعها تروء والاشية الجواز **في الفصل** في صلوة
الكسوف والكلام في سبها وكيفيتها وحكمها **في الاول**
فهي عند كسوف الشمس ونسوف القمر والزلازل وهل يجب
لما علم ذلك من ربح مظلة وغيرها من الخاويف النجا
قبل بسم وهو المروي وقيل لا بل يجب وقيل يجب للبراه
والطل الشديدة حسب روقها في الكسوف من حين ابتد
الحجر الخلاء فان لم يقع لها اجتناب وكذا الرياح والا
خاويف ان قلنا بالوجوب وفي الزلازل يجب وان لم يطل
المكث ويصلي بنية الا اذا وان سكت ومن لم يعلم بالكسوف
حتى خرج الوقت لم يجب الفضا الا ان يكون الفرض قد اتم
كسكه وفي غير الكسوف لا يجب الفضا مع العلم بالمطر
او التبان عيب الفضا في المسبح **في كنه** فهو ان يحرم من غير
للهد وسورة ثم يركع ثم يرفع راسه فان كان لم يتم السورة
قراء من حيث قطع وان كان اتم فراء فائيا ثم يرفع

في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة

الاشية
الراية
الصل

سورة حتى تم خاتمة هذا الترتيب ويبدأ اثنين ثم يقوم
 ويقرأ الحمد وسورة معتدلة ثم يقرأ الاذنين ويقرأ
 ويصلي بها الملاء والطالدة الصلوة بمقدار زمان الكسوف
 وان يعتد الصلوة ان يخرج قبل الاغتسال وان يكون بمقدار
 ركعتين بمقدار زمان فلاته وان يقرأ السورة الطوال
 سعة الوقت وان يكبر عند كل رفع من كل ركوع
 الا في الخامس والعاشر فانه يقول مع الله لن حده وان يقرأ
 خمس مرات **الحمد** فبالك **الاول** اذا حصل الكسوف
 فذرفت ريشه باخرة كان غير ذلك لانها كانت مائة
 يتبقى لماضه فيكون في **الاول** يتبقى لماضه **الاول** والاول
 اشبه **الثاني** اذا اتفق الكسوف وقت نافلة للثاني الكسوف
الاول ولو خرج وقت النافلة لم يقبض النافلة **الثاني** يجوز
 ان يصلي صلوة الكسوف على ظهر الدابة وما شابه
 قبل لا يجوز ذلك الا مع العذر وهو في الاشبه **الثاني** في الصلوة
 على الاموات وفيه اثنا عشر رطل عليه وهو كل من
 كان يظهر للشهادتين او طفلا له سنة سنيين من
 لحكم الاسلام وتاريخ الذكر والاشبه **الثاني** والمسلم والمسلم
 ويصلي الصلوة على من لا يبلغ ذلك اذا اراد حيا
 فان وقع سقط لم يصل عليه **الثاني** في المطر راحق
 الناس بالصلوة عليه او لاهم فرائده والابا والابا

وجودة

في سائر الصلوات

الاول في سائر الصلوات

من

في سائر الصلوات

من الان وكذا الولد او ولي من الجدة والاب والعم والخال
 من الاب والام او ولي مفترحت باحد هما الزوج او ولي
 بالمرأة من محبتها وان فرجوا اذا كان الاوليا جماعة
 فالذكر اولى من الانثى والاب اولى من الجد ولا يفترق
 الولي الا اذا استكمل فيه شرايط الامامة والاعتدال غيره
 واذا امتاري الاوليا تقدم الاخوة فالأخوة فالأخوة فالأخوة
 ولا يجوز ان يتقدم أحد الاباء ان الولي سواء كان
 بشرايط الامامة او لم يكن مبدان يكون مكلفا واعلم الا
 اولى بالصلوة من كل أحد والهاشمي اولى من غيره اذا
 تقدمه الولي وكان بشرايط الامامة ويجوز ان تأمل المرأة ثوبا
 ويكره للرجل عنهن لم يقف صفعتين وكذا الرجال المرأة وغيرها
 من الأمة بمنزلة امام الصف ولو كان المؤمن واحدا واذا
 افتدي الشاهد بالرجل رفعت يده وان كان وراءه رجال
 خلفهم وان كان فيهم حائض افترقت استجابا **الثاني** في
 كيفية الصلوة وهي خمس تكبيرات والدعاء بينهما غير لازم ولو
 قلنا بوجوبه لم يوجب لفظا على التعين وافضل ما يقال ما رواه محمد
 بن مهلب عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا صلى على ميت تكبر ثم
 ثم تكبر على الانبياء ودعاء ثم تكبر ودعاء للمؤمنين ثم تكبر
 الرابعة ودعاء للميت ثم تكبر وانصرف وان كان منافقا اقتصر

في سائر الصلوات

في سائر الصلوات

في سائر الصلوات

في سائر الصلوات

في سائر الصلوات

في سائر الصلوات

في سائر الصلوات

الجاهلية تكبر والمزوج حتى تكبر ركنه ركنه وكما يجوز هذا الصلوة
 عند غلة الاطوار يجوز عند جفاف المياه والميون والاياد
الثاني في صلوة الاستخارة وصلوة الحاجة وصلوة الشكر
 وصلوة الزيارة ومنها ما يخص وقتا بعينه ميثا له وهو صلوة
الاولى نافله شهر رمضان والاشهر في الروايات استحباب الف
 ركعة في شهر رمضان زيادة على النوافل المبرية يصلي
 كل ليلة عشرين ركعة ثمان واثنان عشر ركعة بعد الفاشلي
 الاظهر في كل اكنة من من الشرا الا اخره ثمان على الترتيب
 المذكور في ليالي الازاد الثلث في كل ليلة مائة ركعة
 وروي انه يقتصر في ليالي الازاد على اربعة ركعات في كل ليلة
 ثمانون يصلي في كل جمعة عشر ركعات بصلوة على فاطمة و
 عليهم السلام ثم يخرجها عشرين بصلوة على علي عليه السلام
 وفي غيبة تلك الجمعة عشرين بصلوة فاطمة عليها السلام ثم
 اربع ركعات في كل ركعة ركعتين ويسلم في كل ركعة
 ركعة للحد مرة وخمس مرة في هوائه وصلوة فاطمة
 ركعتان يقرأ في الاولى الحمد وبالعقد ريانة مرة وفي الثانية
 بالحمد مرة وسورة التوحيد مائة مرة وصلوة جعفر عليه
 اربع ركعات يسلم في كل ركعة في الاولى الحمد مرة واذا سلمت
 ثم يقول خمس عشر مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
 الله والله اكبر ثم يركع ويقولها عشر مرة وهكذا يقولها

كلمات بعد الغروب

ليلة

في شهر رمضان
 في كل ليلة مائة ركعة

في كل ليلة مائة ركعة
 في كل ليلة مائة ركعة

كبره ركعة
 تسبحة بعد

بعد رفع راسه

في كل ليلة مائة ركعة
 في كل ليلة مائة ركعة
 في كل ليلة مائة ركعة

بعد رفع راسه وفي سجوده وبعد ركعة وفي سجوده ثانيا وبعد
 الركعة يكون في كل ركعة خمس سبعين مرة وفي الركعة
 الثانية ثمان مائة اذ جاء نصر الله وفي الرابعة قبل هوائه
 ويحسان يدعو في اخر سجدة بالدعاء المخصوص بها **الثاني**
 صلوة ليلة العظمى وهي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة والف
 مرة في هوائه احدى ركعتين الثانية الحمد مرة في هوائه احدى مرة
 صلوة يوم العاشر وهو الثاني عشر من شهر ذي الحجة قبل الزوال
 بضع عشرة وصلوة ليلة النصف من شعبان وصلوة ليلة
 النصف ونصفه وتفصيل هذه الصلوة وما يقال فيها وما يحا
 مذكورة في كتب العبادات **خاتمة** كل النوافل يجوز ان يصلها
 الانسان قاعدا او قائما او مضطجعا في كل ركعتين من
 جلوس مقام ركعة كان افضل **الركعة الرابع** في التواضع وفيه نصر
الاولى في كل التواضع في الصلوة وهو اما عن عبد الله بن
 شريك الباهلي عن ابي شعيبه عن من وجبات الصلوة عاملا بقا
 بطل صلوة شيطان كان او غير منها اركعة او ركعة ركعتا الوضيل
 ما يجب تركه او ترك ما يجب فعله جهلا بوجوبه الا لله في الدنيا
 في موضعها ولو جهل في غيبه الثوب الذي يصل فيه او الكفا
 او نجاسة الثوب او البدن او موضع التيمم فلا إعادة
فروع الاخرى اذا توضأ بالماء المصنوب مع العلم بالعصية و
 اعاد الطهارة والصلوة ولو جهل بعصية الماء لم يعد له

ويوم

ما روي في شهر رمضان
 في كل ليلة مائة ركعة

ما اخل به

في كل ليلة مائة ركعة
 في كل ليلة مائة ركعة
 في كل ليلة مائة ركعة

الثاني اذا لم يسلم ان اللامية تفعل فيه ثم علم لم يسلم
اذا كان في يد مسلم ارشاه من سوق المؤمنين وان اخذه
بغيره مسلم او وحده مطر حيا اعد **الثالث** اذا لم يعلم
انه من جنس ما يكل فيه وصلى اعادة **رأى** التهور من اجل
نوعى او بالنية حتى يكبر او بركن اعد لكن لنيل بالقيام حتى ركن مما بعد وقبل
بالكبر او بالركوع حتى الزايد ويأتي بالنيات وبني قبل يتحقق هذا الملك الاجم
تجدد اربا الجدة حتى صح ولو كان في الاكبرين استأنف والاول المهدد
وكذا الزايد في الصلوة ركعة او ركوعا او سجدين اعد
سواء اعد او قبل الوضوء في الركوع فركع ثم ذكر انه كان
تدرك ارسلفه ذكره الشيخ وعلم الهدي والاشبه الطلاب
وان تحقق فان ذكر قبل فعل ما يبطل الصلوة انه ولو كانت
ثانية وان ذكر بعد ان فعل ما يبطلها اعد او سوا اعد
كان ما كان يبطلها اعد ان يبطلها اعد لا سواها الا في تركه
والاشبه الفقه وكذا لو ترك التسليم ثم ذكر ولو ترك سجدة
ولم يد رانها من ركعتين او ركعة رجحنا جانيا بيا
ولو كانتا من ركعتين ولم يد رانها من ركعتين لم يسلم
لانه لم تسلم له الا **الاول** ان يقينا ولا ظهر انه لا اعادة
وعليه جدد التهور ولو اخل بواجب غير ركن فنه منيا
يتم معه الصلوة من غير تدارك ومنه ما استدركه من
سجود ومنه ما استدركه مع سجدة التهور **الاول**

من منى

من نوى القراءة او الجهر او الخفائ من موضعهما اوقرا
للله او قراءة السورة حتى ركن او التمسك في الركوع او الطأ
فيه حتى رفع راسه او رفع راسه في الطأ فيه فيصلى سجدة
او المدة في السجود او السجود على الارض او السجدة او الطأ فيه
حتى رفع راسه فيجزم راسه او رفع راسه من السجود او الطأ
فيه حتى سجدة ثانيا او الذكر في السجود الثاني او السجود
الاخضاء والسجدة او الطأ فيه حتى رفع **الثاني** من نوى قراءة
المدة حتى قراءة السورة استأنف الحمد والسورة وكذا الوضوء للركوع
وذكر قبل ان يسجد قام فركع ثم سجدة ركعة من ترك السجدة
او احدى هاتين او التمسك في الركوع فركع رجع فلهما ثم قام
فاقب ما يلزم من قراءة او تسبيح ثم ركن ولا تحسب منى من الموضع
سجدة التهور وتبطل السجدة **الاول** المفسر ولو ترك الصلوة في
الشيء والعلية التمسك حتى ساقضاها بعد التسليم **الثاني**
من ترك سجدة او التمسك لم يكره حتى ركن قضاها او بعد ذلك
جاءه التهور ما التمسك فيه مسائل **الاول** من تركه في عدة
الوجبة الثانية اعد كما الصبح وصلوات التسعة وصلوة
العبدان اذا كانت غربية والكسوف وكذا المغرب
الثاني اذا شك في شيء من افعال الصلوة ثم ذكر ان كان
في موضعه اتي به واعتذر ان نقل مضى في صلوة سواء كان
ذلك قبل ذلك او غير سواء كان في الاوليتين او الاخير

لنوع من التهور والتسليم

من نوى الجهر او الخفائ من موضعهما اوقرا
للله او قراءة السورة حتى ركن او التمسك في الركوع او الطأ
فيه حتى رفع راسه او رفع راسه في الطأ فيه فيصلى سجدة
او المدة في السجود او السجود على الارض او السجدة او الطأ فيه
حتى رفع راسه فيجزم راسه او رفع راسه من السجود او الطأ
فيه حتى سجدة ثانيا او الذكر في السجود الثاني او السجود
الاخضاء والسجدة او الطأ فيه حتى رفع **الثاني** من نوى قراءة
المدة حتى قراءة السورة استأنف الحمد والسورة وكذا الوضوء للركوع
وذكر قبل ان يسجد قام فركع ثم سجدة ركعة من ترك السجدة
او احدى هاتين او التمسك في الركوع فركع رجع فلهما ثم قام
فاقب ما يلزم من قراءة او تسبيح ثم ركن ولا تحسب منى من الموضع
سجدة التهور وتبطل السجدة **الاول** المفسر ولو ترك الصلوة في
الشيء والعلية التمسك حتى ساقضاها بعد التسليم **الثاني**
من ترك سجدة او التمسك لم يكره حتى ركن قضاها او بعد ذلك
جاءه التهور ما التمسك فيه مسائل **الاول** من تركه في عدة
الوجبة الثانية اعد كما الصبح وصلوات التسعة وصلوة
العبدان اذا كانت غربية والكسوف وكذا المغرب
الثاني اذا شك في شيء من افعال الصلوة ثم ذكر ان كان
في موضعه اتي به واعتذر ان نقل مضى في صلوة سواء كان
ذلك قبل ذلك او غير سواء كان في الاوليتين او الاخير

من نوى الجهر او الخفائ من موضعهما اوقرا
للله او قراءة السورة حتى ركن او التمسك في الركوع او الطأ
فيه حتى رفع راسه او رفع راسه في الطأ فيه فيصلى سجدة
او المدة في السجود او السجود على الارض او السجدة او الطأ فيه
حتى رفع راسه فيجزم راسه او رفع راسه من السجود او الطأ
فيه حتى سجدة ثانيا او الذكر في السجود الثاني او السجود
الاخضاء والسجدة او الطأ فيه حتى رفع **الثاني** من نوى قراءة
المدة حتى قراءة السورة استأنف الحمد والسورة وكذا الوضوء للركوع
وذكر قبل ان يسجد قام فركع ثم سجدة ركعة من ترك السجدة
او احدى هاتين او التمسك في الركوع فركع رجع فلهما ثم قام
فاقب ما يلزم من قراءة او تسبيح ثم ركن ولا تحسب منى من الموضع
سجدة التهور وتبطل السجدة **الاول** المفسر ولو ترك الصلوة في
الشيء والعلية التمسك حتى ساقضاها بعد التسليم **الثاني**
من ترك سجدة او التمسك لم يكره حتى ركن قضاها او بعد ذلك
جاءه التهور ما التمسك فيه مسائل **الاول** من تركه في عدة
الوجبة الثانية اعد كما الصبح وصلوات التسعة وصلوة
العبدان اذا كانت غربية والكسوف وكذا المغرب
الثاني اذا شك في شيء من افعال الصلوة ثم ذكر ان كان
في موضعه اتي به واعتذر ان نقل مضى في صلوة سواء كان
ذلك قبل ذلك او غير سواء كان في الاوليتين او الاخير

والثاني

تو محلا الجورت اعلیٰ محلا وعلیٰ
 لکشت به نوع سخن اتمی وعلیٰ
 شیخ سخن اعلیٰ وعلیٰ
 فکرتن خرد و کزین شغورۂ خیالات
 خردی

العلم الاول في شرح

[illegible]

والجغرافيا

و قد كان في ذلك اليوم
الذي كان فيه

هذا هو الوجه الثاني في بيان وجوب ركعة الإمام إذا كان في الصلاة وحده
فإنه لو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة
وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة

ولو كان المأموم على ما كان جائز أو لا يجوز تبعاً للمأموم
عن الإمام بما يكون كثيراً في العادة إذا لم يكن بينهما صغر
متصلة أما إذا اتوا الصلوة فلا بأس وبكوه أن يعز
المأموم خلف الإمام إلا إذا كانت الصلوة جهرية
ثم لا يسمع ولا مهملة وقيل غير ذلك وقيل يستحب أن يقرأ
الحديث بما لا يجهل فيه والاول أشبه ولو كان الإمام من
لا يقتضي به وجب القراءة ويجب متابعة الإمام
فلو رفع الإمام مؤذنه عامداً استمر وان كان ناسياً
أعاد وكذلك الوهوي إلى مجرد أو ركوع ولا يجوز أن
المأموم إذا لم يسمع من الإمام من نية الإتيان والقصد
إلى إمام معين ولو كان من غير ذلك فمضى الإمام بها واحداً
وليخص لم ينفذ ولو صلى إماماً كانها كانت إماماً صحيحاً
ولو قال كتم مأموماً رجع صلواته وكذلك لو كان في الصلاة
وحزبان يأتى المعتز من المعتز من وان اختلف القضا
والشغل بالمتابعة أما كن وقيل مطلقاً ويستحب أن
يقف المأموم عن ميم الإمام أن كان رجلاً وحلفه
أن كان نوباً جماعة أو امرأة ولو كان الإمام امرأة أو
النساء إلى جانبها وكذلك الوصية العارفاً بالصلاة قبل الجلوس
في تمتة لا يبرز الأبرك عليه ويستحب أن يعيد المقر
صلوته إذا وجد من يصح تلك الصلوة جماعة أما إذا كان

قوله من نية الإمام هو المفهوم عدم قيام
نية المأموم وهو كذلك ما لا يشك فيه
الصلوة لكن لا يشك في الإمام عليها
دون النية
هذا هو الوجه الثالث في بيان وجوب ركعة الإمام إذا كان في الصلاة وحده
فإنه لو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة
وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة

هذا هو الوجه الثالث في بيان وجوب ركعة الإمام إذا كان في الصلاة وحده
فإنه لو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة
وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة

هذا هو الوجه الرابع في بيان وجوب ركعة الإمام إذا كان في الصلاة وحده
فإنه لو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة
وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة

أو كان مأموماً وان يستحب حتى ركع الإمام إذا كان القراءة
قيله وان يكون في الصف الأول أصل الفضل بركه فكل من كان في الصف
الصفان منه ويكون يقف المأموم وحده إلا أن يثلي
الصلوة وان يقف المأموم منفردة إذا اقتضت الصلوة وقيل
القيام إذا كان المأموم قد قامت الصلوة على الأظهر
باب الثاني يستبرئ الإمام الإيمان والعذر المانع من
وطهارة المولد والبلوغ على الأظهر ولا يكون قاعداً بغيره
ولا أمياً من الجن كذا في الشرط لا بشرط الحرية على الأظهر
وبشرط الذكورة إذا كان المأموم ذكراً وأما يجوز أن
المأموم أن يكون امرأة رجلاً ولا يثبت ولو كان لها
يخفى في قراءة ما جاز ما منه بمنع من الأظهر وكذا
من بدل الحروف كالتمتة منسية ولا يشترط أن يكون
الإمام وصاحب للحد والحدادة والمسلم إلى الأمام
والأولى من غيره إذا كان بشرط الأمانة وإذا أصبح
الإمامة فمن قدمه المأموم فهو أولى فان اختلف
قدم الأختراوة لا يثبت ولا يثبت من غير ذلك
ويستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين وإذا أحسن
الإمام أو أغمى عليه استحب من بعد الصلوة وكذا
إذا عرض للإمام ضرورة جاز أن يستحب ولو فصل ذلك
أخباراً جازاً فيه وبكوه أن يأتى حاضر بما أمر به ان يستحب
قوله من نية الإمام هو المفهوم عدم قيام
نية المأموم وهو كذلك ما لا يشك فيه
الصلوة لكن لا يشك في الإمام عليها
دون النية
هذا هو الوجه الرابع في بيان وجوب ركعة الإمام إذا كان في الصلاة وحده
فإنه لو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة
وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة

هذا هو الوجه الخامس في بيان وجوب ركعة الإمام إذا كان في الصلاة وحده
فإنه لو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة
وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة

هذا هو الوجه السادس في بيان وجوب ركعة الإمام إذا كان في الصلاة وحده
فإنه لو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة
وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة ولو كان في الصلاة وحده لم يجز له أن يخرج من الصلاة

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

المسوق وان يؤم الاجل والاحد وللحدود بعد توبته
والاعقاب وامامة من يكره المأموم وان يؤم الاجل
بالمهاجرين والمبشرين **باب المظهرين**
في حكمه للماتوف مسائل **الأول** اذا ثبت ان الامام
قامت افعاله او على غير طهارة بعد الصلوة لم تبطل
صلوة الماتوف ولو كان عالما اعاده ولو علم في أثناء الصلوة
قبل يتنافى وقيل نوى الافراد وقيل هو ان
اذا دخل والامام راى ركنه وخاف نوات الركوع ركنه وحده
ان غشي ركنه حتى لم يبق الصف **الثاني** اذا اجتمع في
وامرأة وثبت الخشني خلف الامام والمرأة وراة
على القول بتحرير المحاذاة والاعلى للندب **الثالث** اذا
الامام في محراب داخل فصوله ما يقابلها ماضية دون
من الجانبية اذا لم يشاهدوه ويجوز صلوة الصفوف
الذين وراء الصف لا يفسدوا **الرابع** لا يجوز للمأموم
مفارقة الامام لغير عذر فان نوى الانفراد جاز **الخامس**
المعاينة جائزة في المصنعة الواحدة وفي سفين عدة بركة
انصلت السفن او انفصلت **السادس** اذا شرع المأموم
تأفلة فاعلم الامام قطعها واستأنف ان غشي الغوايت
والا فمركبته استجابا وان كانت فريضة نقلية النقل
على الفضل وان ركنين ولو كان امام لاهل قطع واستأنف معه

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

الفتاوى اذا قامت مع الامام شي ركنه ما يدركه وجعل اول
صلوته واتم ما بقى عليه ولو ادركه في الرابعة دخل معه فاذا
سلم قام فصلى ما بقى عليه وقراء في الثانية بالانذار وسورة في الا
الخبرتين بالانذار وان شاء عجز **مسألة** اذا ادرك الامام بعد
ركعة من الخبرتين كبر وعده معه فاذا سلم فاستأنف تكبيره
بستأنف وقيل يجوز على التكبير الاول والآخر اشبه ولو ادركه
بعد رفع راسه من السجدة الاخيرة كبر وجلس معه فاذا سلم
قام فاستأنف ولا يحتاج الى استئناف تكبيرة **الثاني** يجوز ان يسلم
قبل الامام ويصرف لقصوره وغيرها **الخامس** اذا وقعت النساء
في الصف للخبرين رجال رجال وجب ان يتأخرن اذا لم يكن للرجال
موقف امامهم **السادس** اذا استب المسوق فاذا انتهت صلوة
المأموم او في العهد ليسلوا ثم يقوموا في ما بقى من **الخامس** تخلف
بالمسجد يستحب تحاذي المسبب مكشوفة غير مسقفة وان يكون
المضاد على ابوابها وان يكون المنارة مع المظايط في وسطها وان
يقام الداخل اليها جبهة للغير والمخرج بجبهة اليسرى وان يتأخر
فعله وان يدعو عند دخوله وعند خروجه ويجوز نقص ما استند
دون غيره ويستحب اعادته ويجوز استعماله في غير موضع
كمن السجد والخراج فيها ويجوز رفعها ونقصها بالماء
وسبع النجا وان يؤخذ منها في الطريق والامام **السادس** يجوز
منها شئ وجب ان يعيده اليه او الى مسجد اخر واذا زالت

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

هذا هو المتن الصحيح
في المسألة الأولى
والتي هي في حكمها
والتي هي في حكمها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۳

فصل في حكم مكانه واقفا او ماشيا وراكبا او متجلا
 تكبيرة الاحرام ثم يستدرك ان امكته والا استقبل ما يمكن
 مع القدر الى اي جهات امكن واذا لم يمكن ارجى اليها وان
 حتى صلى التمتع فيقف الركوع والتجود ويقول بذكر
 ركعة سبحان الله الملك لله ولا اله الا الله والله اكبر **فصل**
الاول اذا صلى موميا فانه من اتم صلاته بالركوع والتجود فيها بقي
 منها ولا تناف وقيل ما لم يستدبره ثلثا بالصلوة وكذا
 لو صلى بعض صلاته ثم عرض له الخوف اتم صلوة صلواته ولا
 يتناف **الثاني** من راي سواد اقطنه عند انقضاء صلاته
 موميا ثم اكشف بطلان خياله لم يعد وكذا الواجب المتيقن
 فصل موميا لشدة خوفه ثم ان هناك حائل بينه وبين
الثالث اذا خاف من سيل او سبع جاز ان يصلي المصلاة
رابع الموقل والفرقي يصلان بحسب الامكان ويؤ
 لركوعهما وسجودهما ولا يقصر احد منهما عدد صلواته
 الا في سفر او خوف **فصل** في صلوة المسافر والنظر
 الشرط والقصر ولو اخذه **الفصل** في صلاة الاول اعين
 المسافة وهو وقت ركوعه بريد ان اربعة وعشرون
 ميل الميل اربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذين طوله
 اربع وعشرون اصعاً متوالية على الشهور بين الك
 البحر من الارض ولو كانت المسافة اربعة فراسخ واراد

هذا هو الوجه في صلاة المسافر
 ان يركع ركعتين في كل صلاة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة

هذا هو الوجه في صلاة المسافر
 ان يركع ركعتين في كل صلاة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة

كل ابيسب شهور وقد شهور
 شهر من شهر البرهان دار
 العود

هذا هو الوجه في صلاة المسافر
 ان يركع ركعتين في كل صلاة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة

المؤد للوجه فقد كل يوم ستر وجه القصر وهو لو
 يومه طرفة سحر قاهبا وجايبا وعابدا للريح القصر
 وان كان ذلك من بينه ولو كان للرياحين ان لا تعد منها
 مسافة تلك الحد قصر وان كان فضلا الى الخصم قصد
 المسافة فلو قصد ملادون المسافة ثم جدد له راي قصد
 اخر فليس المقصر ولو زاد المجموع على المسافة التقصير فان عاين
 فثبت فقد كملت المسافة فاذا قصد ركعة الوطيل في
 اربعين ولو خرج ينظر الزفة ان يتروكها فمعه فان كان
 على حد مسافة قصر سفر موضع توقفه وان كان دورها
 اتم حتى ينزل الزفة ويأخر **الفصل** ان لا يقطع السفر
 باقامة شاة فلو غرر على مسافة وفي طريقه ملك له قيد
 استوطنه سنة اشهر اتم في طريقه ويملكه وكذا لو غرر في
 في بعض المسافة ولو كان بينه وبين ملكه او مانوي الإقامة
 فيه مسافة التقصر قصر طريقه خاصة ولو كان له عدة موا
 اعتبر ما فيه ومن لا يملكه فان كان مسافة قصر في طريقه و
 شققت سفر بموطنه في طريقه ثم تغير المسافة التي بين
 فان لم يكن مسافة اتم في طريقه لا قطع سفره وان كان مسافة
 في طريقه الثانية حتى يصل الى وطنه والوطن الذي فيه
 هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه سنة اشهر فصلا
 كانت ارضه فقه **الفصل** ان يكون السفر سافرا واجبا

الشرط الثاني

فصل في حكم مكانه واقفا او ماشيا وراكبا او متجلا
 تكبيرة الاحرام ثم يستدرك ان امكته والا استقبل ما يمكن
 مع القدر الى اي جهات امكن واذا لم يمكن ارجى اليها وان
 حتى صلى التمتع فيقف الركوع والتجود ويقول بذكر
 ركعة سبحان الله الملك لله ولا اله الا الله والله اكبر **فصل**
الاول اذا صلى موميا فانه من اتم صلاته بالركوع والتجود فيها بقي
 منها ولا تناف وقيل ما لم يستدبره ثلثا بالصلوة وكذا
 لو صلى بعض صلاته ثم عرض له الخوف اتم صلوة صلواته ولا
 يتناف **الثاني** من راي سواد اقطنه عند انقضاء صلاته
 موميا ثم اكشف بطلان خياله لم يعد وكذا الواجب المتيقن
 فصل موميا لشدة خوفه ثم ان هناك حائل بينه وبين
الثالث اذا خاف من سيل او سبع جاز ان يصلي المصلاة
رابع الموقل والفرقي يصلان بحسب الامكان ويؤ
 لركوعهما وسجودهما ولا يقصر احد منهما عدد صلواته
 الا في سفر او خوف **فصل** في صلوة المسافر والنظر
 الشرط والقصر ولو اخذه **الفصل** في صلاة الاول اعين
 المسافة وهو وقت ركوعه بريد ان اربعة وعشرون
 ميل الميل اربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذين طوله
 اربع وعشرون اصعاً متوالية على الشهور بين الك
 البحر من الارض ولو كانت المسافة اربعة فراسخ واراد

هذا هو الوجه في صلاة المسافر
 ان يركع ركعتين في كل صلاة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة

هذا هو الوجه في صلاة المسافر
 ان يركع ركعتين في كل صلاة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة

هذا هو الوجه في صلاة المسافر
 ان يركع ركعتين في كل صلاة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة
 ولو كان في بلد لم يركع الا ركعة واحدة

منه
منه
منه

الشه اذا عزم على الاقامة في غير بلد عشرة ثم خرج لمادون
المسافة فان عزم العود والاقامة اتم ذهابا وعلما
بالمسافة **من** دخل في صلوة بنية القصر ثم عزم له الاقامة
انما هي اتم ولو فوي الاقامة عشرة ودخل في الصلوة
فمن له السلام يجمع الى القصر ويتركه اذا لم يوجد
المعزم بعد الطرغ لم يخرج التفسير مادام مقيما للاختيار
في القضاء حال فوات الصلوة لاجال ريعن ما اذا اقام
تصا قضيت كذلك ومن الاختيار في القضاء لاجال الوجوب
والاثر **الشه** اذا فوي المسافة وجعل عليه الاذان
بعد الدلم بعد صلوته **الشه** اذا دخل وقت نافله الرأ
فانصل وما زاد حتى له قضاءها ولو في البقرة **الشه**
ويؤمن **الشه** في ذكوه المالك في التطهر في عليه
وما يجزيه ومن يضره اليه **الشه** يجب ذكوة على
العامل للمالك المتكسب من الخرف فالبوخ
بغيره الذهب والفضة اجماعا من غير خلاف له من
اليه النظر استحقاقه اخراج الذكوة من مال الطفل ان
فنته والميراثه وكانت مليا كان الرعي له ويحت
الزكوة اما لو لم يكن مليا او لم يكن وليا كان صا
والنذر الرعي ولا ذكوة حنا ويشتت الزكوة في غلبت
الطفل ومواشيه ويمنل يجب وكيف قلنا في التكليف الا

خراج

منه

منه
منه
منه

قال شيخنا
وعنه
منه
منه
منه

من اول الرأ عليه وقيل حكم الجنون حكم الطفل والاحتياط
لا ذكوة في ماله الا في الصلوات اذا اجبره الرأ استخارا بالملك
لا يجب عليه الذكوة سواء كان ملكا او لغيره ولو ملكه
مالا وفرة فيه لم يجب عليه الذكوة وقيل ملكا ويجب عليه
الذكوة قيل لا يجب ذكوة على مولاه وكذا المكاتب المشروط عليه
ولو كان مطلقا وغر منه شيء وجب عليه الذكوة في نصبه
اذا لم يصاب بالملك شرط في الاجناس كلها ولا تدان يكون
تاما ولو ذهب لم يخرج للمول الا بعد القبض وكذا الكافر
المول بعد الفاقة والقبول ولو اشترى نصبا جري في المول
من غير العقد لابعه الشئ ولو شرط البيع او هيا خارا
زايد اعلى الثلثة يفتي على القول باتصال الملك والوجه
انه من غير العقد وكذا لو استقرض مالا رعيته باقية
جري في المول من حين قبضه ولا يجري الضميمة في المول الا بعد
القبض ولو عزل الامام مطلقا جري في المول ان كان حيا
حاضرا فان كان غائبا فعند وصله اليه ولو نذر في
اشاء المول الصدقة يلقى النصاب انقطع للمول ليعينه
والقلن من التصرف في النصاب معتبر الاجناس كلها وان
اداء الواجب معتبر في النصاب لا في الوجوب ولا يجمع الذكوة
في المال المنصوب ولا الغائب اذا لم يكن في يده
او وليه ولا في الزهن وهو شبه ولا التوقف ولا النصاب

نصاب
لو فوي

يعت

منه
منه
منه

منه
منه
منه

المطلوع
من المولود

شريط وكان له مكان واحد لا يميز ما الكل ولا يميز ما
النصاب لا يميز بين ما في المال ولا يميز ما في النصاب
الشروط التي في حجب الزكوة في المعلوم ولا في النصاب الا اذا
استغنى عن النصاب في الربح ولا بد من استيفاء التوبة
للمول ولو علمها بعضا ولو لم يعلمها استأنف للمول عند استيفاء
التوبة ولا اعتبار بالخطأ عادة وقيل يستحب اجتماع التوبة
والخطأ لا يجب الا قول الله ولو اعطيت من نفسك ما مائة
برطل من ماله فخرجها عن اسم التوبة في ذلك الموضع التي
ما في كمال الشئ فانها المالك او غيره باذنه او غير اذنه
الشروط التي في حجب الزكوة وهو مستحق للقبول والشئ مستحب فيه
ويقال للقبول والقبول مما استحق حقه ان يرضى له
عشرتها ثم يمل الشئ في عشر من هذه لا يجب ولو لم يمل
ايها المول ولو احتل احد عشر مائة او ثمانية للمول بطل المول
مثل ان نقصت من النصاب ثمانية او عاوضها بغيرها
او مثلها على الاصح وقيل اذا فعل ذلك فربما حجب
الزكوة وقيل لا يجب هو الاظهر ولا تمتد النصاب مع
الاموات بل لكل منها حوله على افرادة ولو حال للمول
فلف من النصاب شي فان قوط المالك ضمن وان لم يكن
قطر يقطع من الفرض بنسب التالف من النصاب فاذا
ارتد المسلم قبل المول لم يجب الزكوة وما استأنف ورثته

المول

المول وان كان حياً وجبت وان لم يكن عرف قطعه لا يقطع
المول وجبت الزكوة عند تمام المول مادام باقياً **الزكوة**
الزكوة ان لا يكون عوامله في المول فلو كان العامل في المول وان كان
سائراً **الزكوة** يقيف بها على ما ساء **الزكوة** الفرضية ولا بد
شاء في كل خمس حتى يبلغ خمساً وعشرين فاذا زادت واخذت
كان فيها بنت مخاض واذا زادت عشر كان فيها بنت
لبون فاذا زادت عشر اخرى كان فيها بنت لبون
فاذا زادت خمس عشر كان فيها بنت مخاض فاذا زادت خمس
عشر اخرى كان فيها بنت لبون فاذا زادت خمس عشر
كان فيها بنت مخاض فاذا بلغت مائة واحد وعشرين
طرح ذلك وكان في كل حين خمسة وعشرين بنت
لبون ولو لم يكن عدد فرض كل واحد من الآخرين
كان المالك بالخيار في اخراج اربعها شاء وفي كل اثنين يبيع
او يبعث وفي كل اربعين منه **الثاني في الامانة** من جارية
بنت مخاض وليست عنده اجزاء او لبون ذكر او امه
عنده كان غير في ابتياع ايها شاء ومن وجب عليه
سن وليست عنده وعنده اعلى منها بسن ففيها
واخذ ثمانين او عشرين درهما وان كان ما عنده ا
بسن دفع معها ثمانين او عشرين درهما والخيار في ذلك
اليه لا الي العامل وسواء كان قيمة السوقه مشاة

المول وان كان حياً وجبت وان لم يكن عرف قطعه لا يقطع
المول وجبت الزكوة عند تمام المول مادام باقياً
الزكوة ان لا يكون عوامله في المول فلو كان العامل في المول وان كان
سائراً الزكوة يقيف بها على ما ساء الزكوة الفرضية ولا بد
شاء في كل خمس حتى يبلغ خمساً وعشرين فاذا زادت واخذت
كان فيها بنت مخاض واذا زادت عشر كان فيها بنت لبون
فاذا زادت عشر اخرى كان فيها بنت لبون فاذا زادت خمس عشر
كان فيها بنت مخاض فاذا زادت خمس عشر اخرى كان فيها بنت لبون
فاذا زادت خمس عشر كان فيها بنت مخاض فاذا زادت خمس عشر
كان فيها بنت لبون فاذا بلغت مائة واحد وعشرين طرح ذلك
وكان في كل حين خمسة وعشرين بنت لبون ولو لم يكن عدد فرض
كل واحد من الآخرين كان المالك بالخيار في اخراج اربعها شاء وفي
كل اثنين يبيع او يبعث وفي كل اربعين منه الثاني في الامانة من
جارية بنت مخاض وليست عنده اجزاء او لبون ذكر او امه عنده
كان غير في ابتياع ايها شاء ومن وجب عليه سن وليست عنده
وعنده اعلى منها بسن ففيها واخذ ثمانين او عشرين درهما وان
كان ما عنده ا بسن دفع معها ثمانين او عشرين درهما والخيار في
ذلك اليه لا الي العامل وسواء كان قيمة السوقه مشاة

التيسر
في الزكاة او في غيرها

اشيئ منه ما بين سنين المائتين والاربعين
من المائتين والاربعين والاربعين والاربعين
والاربعين والاربعين والاربعين والاربعين
والاربعين والاربعين والاربعين والاربعين

لذلك اوقاه عنه اوزايدة عليه ولو تبارت الاشياء
 بازيد من درجة واحدة لم يتضاعف التقدير الشرعي
 رجع في التقاضي لقيمة التور على الاظهر وكذا ما في
 الخرج من الاثمان وكذا ما عدا اسنان الاجل **ان**
في الفريضات الخاضعة في التي لها سنة ودخلت
 في الثانية اي انها ما خضع بمقتضى حامل وبنت التور
 في التي لها سنتان ودخلت في الثالثة اي انها ذاتين
 والمحق في التي لها ثلث سنين ودخلت في الرابعة فاما
 ان يطبقها الفاعل على ما والمذموم في التي لها اربع
 دخلت في الخامسة وهي على الاثمان الماخوذة في الزكوة
 والتمتع هو الذي لم له حول قبل حتى بذلك لا تتبع من
 اذنه اربع اتم في الرعي والتمتع والتمتع التي كل لها سنة
 ودخلت في الثالثة ويجوز ان يخرج من غير الفريضة
 بالقيمة التوقفية ومن البين افضل في سائر الاجناس
 والاشياء التي يوجد في الزكوة قبل اقله المبدع من الضمان
 والسوق من المعرف قبل ما يمتد في الاول اظهر لا يوجد
 ولا المقتدر لادان العوان وليس للتأخير ان يبيع
 المشاء قبل حتى في السن التي يبيعها **الذم** ان الزكوة
 يبيع في العين لا في الذم فاذ امكن مبيعها لها المقتضا
 فلم يفعل فقد فطر فان تلفت لزومه الضمان وكذا ان يملك

لو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة

لو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة

لو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة

ايضا

ايضا الى الشئ او الى الامور ولو امر امره بصدقة
 عليه لم يملك يدها فطلعت قبل الدخول ومبدا لم يملك كان
 له النصف موقوف عليها حق الفسخ ولو ملك النصف
 كان للباقي ان يأخذ حقه من البقية ويرجع الزكوة
 به لانه موقوف عليها ولو كان عند من يملك عليه الحال
 فان الخرج ذكره في كل سنة من غير تكرير الزكوة
 فيه فان لم يخرج وجب عليه ذكوة حول واحد ولو كان
 عنده اكثر من ضاب كانت الفريضة في الضاب
 من الزايد وكذا لو كانت في فضل المال عن الضاب لو كان
 عنده ست وعشرون من الاجل ونقص عليه حولان وجب
 له خمس وخمسين شاه فان مضى عليه ثلثة احوال وجب
 له مائة وخمسة وستة والاضاب المقتضى من الفريضة الضمان
 كذا في البقر والجاموس **والذم** من الاجل العشر والتمتع
 في الزكوة والمالك بالخيار في الخراج الفريضة من اي
 الضمن شاء فلو قال ترب المال لرعي على ملكي
 او قد اخرجت ما وجب على قبله ولم يكن عليه سنة
 ولا يمن ولو شهد عليه شاهدان قبل او اذ كان
 للمالك اموال متفرقة كان الخراج الذكوة من ايها
 شاء ولو كانت السن الواحدة في الضاب فريضة لم يجب
 اخذها واخذ غيرها بالقيمة ولو كان كل من اصابه

لو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة

لو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة
 ولو كان له في الزكوة ما يبيع في السنة

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

ولاد كوة في بادون
 عشر شفا لا ولا في ما
 دون اربعة م كل ما زاد
 المال اربعة فقيه غير اطان
 ص

يكلف ثمنه وصحة ولا يؤخذ الزكاة في الوالد التي
 عشر م قبل الى حين ولا الاكولة وهي الميلة المعقدة
 لاكل ولا فعل الضراب يجوز ان يدفع من غير غم
 البلد وان كان ادون قسمة ويجزي الذكرك والامو
 لتناول الامس له **القول في زكاة الذهب** ولا يجب الزكوة
 في الذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً ففيه عشرة دراهم
 ثم ليس من الزيادة شيء حتى تبلغ اربعة دنانير ففيها قراطين
 بالتمام يبلغ وقيل لا ذكوة في الدين حتى تبلغ اربعين فقه
 ديناراً اقل منهم ولا ذكوة في الفضة حتى يبلغ مائتي درهم
 ففيه خمسة دراهم ثم كلما ردت اربعين كان فيها دراهم
 وليس فيما ينقص عن الاربعين ذكوة كالدين فيما ينقص عن المائتين
 شيء والذره منه دوايق والمائتين مائتي جيات من
 حب الشعر يكون مقدار عشرة سبعة مثاقيل في
 شرط وجوب الزكوة فيها كونيها مصرين دنانير ودرهم
 منقوشين بسكة المعاملة او ما يتعامل بها وحول
 للمواحق حتى يكون النصاب موجوداً فيه اجمع فلو نقص
 في اثنائه او تبدلت اعيان النصاب فيه حلت فيه او حوت
 لوجب الزكوة وكذا لو منع من التصرف فيه سواء كان
 ثمنه كالموقف او قرضاً كالغصب ولا يجب في الحي محلالة
 كان كالسوار للمرأة وحلية السيف للرجل او محرماً

كالخضال

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

اذا

للرجل المنقطع للزكاة ولا راقى المتخذ من الذهب ولا
 القبول لو علت منها قبل يستحب فيها الزكوة وكذا لا يركوة
 في التبايك والتعارف التي قبل عملها كذا في
 وجبت الزكوة ولو كان قبل الحول والاحتساب اثبت اما العمل
 الداهية والذنانير كذلك بعد حول الحول وجبت الزكوة
 لبعاء **اما الحكم في الاموال** لا اعتبار باختلاف الرقبة مع تباين
 الجوهرين بل يقيم بعضها الي بعض في الاخراج ان تطوع بالالا
 والا كان له الاخراج من كل جنس قسمة **القول في الدرهم**
 المشوش لا ذكوة فيها حتى يبلغ خالصها بياضاً ثم لا يخرج
 المشوشه عن الحاد **القول في النكاح** اذا كان نكاحاً فيهم
 فان عرق قدر الفضة اخرج الزكوة عنها فقه حاشا
 وعر الخلة منها وان جمل ذلك واخرج عن جملتها من الحاشا
 احباطاً جازاً وان ما كسب الزكوة تصفيتها لعرق قدر
 الواجب **الزكاة** مال المقرض ان تركه المقرض حاله في
 الذكوة عليه ودر المقرض ولو شرط المقرض الذكوة
 على المقرض قبل بلزم الشرط وقيل لا يلزم وهو الاشبه
المقترض من دقن مالا وجمل موضعه او ورث مالا ولا يصيل
 اليه ومضى عليه احوال تدور الى ذكوة لئلا احتجاً
الزكاة اذا تركه نفقة لاهله في مرضه لئلا يتركه في سقط
 الزكوة عنها مع غيبه المالك ويجب لو كان حاضراً او قيل

والرهون

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuation of a narrative or a list of items. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods. The text is written on a light-colored background, possibly parchment or paper, and is surrounded by a decorative border. The text is written in a single column, with some lines extending to the right margin. The text is written in a dark ink, and the script is well-preserved. The text is written in a single column, with some lines extending to the right margin. The text is written in a dark ink, and the script is well-preserved. The text is written in a single column, with some lines extending to the right margin. The text is written in a dark ink, and the script is well-preserved.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ وَابِلًا مِنْهُمْ
يُؤْتُوا مِمَّا فِيهَا

هذا هو الأصل في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى

فإن ملك الشربة بعد ذلك فالزكاة على المالك والاولى لا على
بكونه من المملوك الذكوة بما يتقرب الى الله تعالى **الثانية** حكم ما يخرج
من الارض مما يشبه فيه الزكاة حكم الاثمان الاربعية بقدر النصف
وكيفية ما يخرج منه واعبار النصف **الثالثة** مال التجار والنفوس
فيه وفي شريطة وملكه اما الاول فهو المال الذي ملك بقرعة
وتصد به الاكساب عند الملك فلو انتقل اليه ميراث او هبة لم يركب
وكذا الرضا بغيره للفقير وكذا الرضا بغيره للفقير **واما**
الثالثة ثلثة الاول الضاب ويعبر وجوده في الميراث ولو نقص في اثناء
الميراث ولو لم يمتدح الاستحباب ولو بقي عليه مدغ يطلب بها مال
ثم زاد كان حول الاصل من حين الاجماع وحول الزيادة من حين
الثانية ان يطلب بها مال او زيادة فلو كان راس ماله مائة فطلب
بقيمة ولو جنة لم يجب وروي اذا مضى وهو على قيمة احوال كما
لست واحدة استحبابا **الثالثة** الميراث ولا بد من وجود ما يغير الزكاة
من اول الى آخره فلو نقص راس ماله او بقي القية انقطع الميراث ولو كان
بيده نصاب بعض حول فاشترى به نصابا متاعا للتجارة قبل كان حول
الزكاة حول الاصل ولا شبه الاستيفاء الميراث ولو كان راس المال ذكرا
الضاب استأنف عند بلوغه نصابا متاعا **واما** **الحكمة** **مسألة** زكاة
التجارة فميراثه المتاع لا يجنيه ويقوم بالدار واحد او الثانيين
اذا كان السعة تبلغ النصاب باحد الفقهاء دون الله الاثر تلقف
بها الذكوة لمصروف ما يتقرب بها **الثانية** اذ ملك احد النصب الزكاة

هذا هو الأصل في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى

هذا هو الأصل في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى

هذا هو الأصل في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى

الحمد لله

للتجارة مثل اربعين شاه او ثلثون بقية سقطت زكاة التجارة ووجوب
المال لا يجمع الزكاة وان ويشكل ذلك على القول بوجوب التجار
وعلى حقيقه الذكاة فان هذه وجوباً وهذه استحباباً **الثالثة** لو كان
اربعين شاهه باربعين شاهه للتجارة سقط وجوب الماله والتجارة
واستأنف الميراث فيما قيل بل ثبت زكاة المال مع تمام الميراث
للتجارة لان اخذها العين لا يقدح في الوجوب مع تحقق
المشايخ المالك والاول شبه **الرابعة** اذ اظهره مال المضاربة
الربح كانت ذكاة الاصل على بق المال لأفاده ملكه وذكره
الربح فيها فحصة المالك اليه لا يخرج منه الذكاة لان
راسه بالنصاب ولا يستحب حصة الشاري الزكاة الا ان
يكون نصاباً وهل يخرج قبل ان ينص الميراث لا لا ثم وقاير
المال وقيل نعم لان استحقاقه الميراث له اخذه عن كونه زكاة
وهو شبه **الثالثة** الدين لا يجمع من ذكاة التجارة ولو لم يكن للمالك
وفاء الامنة وكذا القول في ذكاة الميراث لا يجمع على العين
في الميراث بعد الفصل مسلمان الاول القبار المتحد للميراث
يجمع الزكاة فحاصله ولو بلغ نصاباً وحال عليه الميراث وجب
الذكاة ولا يستحب في المسكن ولا في الثياب والاكالات
منه المتخذة للفقير **الثانية** الميراث اذا كانت اماناً سائمة
وحال عليها الميراث ففي القبار عن كل من ديناران وفي
البراذين عن كل فرس ديناراً **الثالثة** استحباباً **الفصل الثالث**

هذا هو الأصل في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى

هذا هو الأصل في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى

هذا هو الأصل في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى

هذا هو الأصل في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى
والأحكام الشرعية في الزكاة على ما هو عليه في الأصول والفتاوى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

فليس والله مقتضى التزل من تقوى اليه بغير انما **الانجيل**
المستحقين للذكوة سبعة الفراء والمساكن وهم الذين يقطعون
عن مؤنة سنهم ويمن بغير مال عن احد الصب الركائز ثم من لا
من جعل القطين يعنى واحد منهم من فرق بينهما في الايدى والا
اشبه ومن قيد على الاكساب ما يوجب به نفسه وعياله لا
يجل له لانه كما الغنى وكذا ذو الصفة ولو قصرت عكفاته جازا
بقاؤها قبل يعطى ما يتم به كفايته وليس ذلك شرطا ومن هذا الباب
يجل لاصحاب ثلثاته ويجرم على صاحب للمسلمين اعتبار اجمع الايدى
عن حبس الكفاية وتلك التي يعطى الفقير ولو كان له
دارا سكنها او حاد ومخدمه اذا كان لا غناية عنها ولو اخرج
الفقر عني صدقة او كذبه عومل ما عني منه وان جعل
الامر ان اعطى من غير بين سواء كان قويا او ضعيفا وكذا الوكيل
لداصل مال وقيل لا يحلف على ثلثه ولا يحل اطلاقه الفقير ان
المدفوع اليه تركه فلو كان من يرتفع عنها وهو مستحق جازا
على وجه الصلة ولو دفعها اليه عا انما ان غنا ارتجت مع
وان تعذر كانت ثابته في ذمته لاخذ ولا يلزم الدافع
ضمانها سواء كان الدافع المالك او الامام او الساعي وكذا
لو بان ان المدفوع اليه كافر او فاسق ان من تجب ثقته
او هاشم وكان الدافع من غير قبيلة والعاملون وهم على
الصدقات ويجب ان يسكن فيهم اربع صفات التكليف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والامان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والامان والعدالة والنفقة ولو اقر على ما يحتاج اليه من حيا
وان لا يكون حاشيا وفي اعتبار الخيرة ثمة ذوا الاجام والمساكين
ين ان يقر له جعلا لمقدرة او اجرة مقدرة والمؤلفة
وهم الكفار الذين يستألون الى الجهاد ولا تعف مؤلفه
غيرهم وفي الرقاب وهم ثلثة المكاتبون والعبيد الذين
تحت الشدة والعبد يشترى ويتقربان لم يكن تحت
شدة لكن بشرط عدم المسوق وروي رابع وهو مؤلف
عليه كتاب ولو بعد فانه يعق عنه وفيه تردة والمكاتب
انما يعطى من هذا اليهم اذا لم يكن معه مال يخرجه في كفايته
ضربه في غيره والمال هذه حازا رجا عه وقيل لا ولو دفع
اليه من سهم الفسقة لم يرتفع ولو ادعى انه كوث قبل يقر
وقيل لا الا بالينة او يحلف والا دل اشبه ولو صدقه مؤ
قبل والغارمون وهم الذين عليهم الديون في غير معصية
فلو كان في معصية لم يقض عنه نعم لو تاب صبر اليه من
سهم الفقرا وجاز ان يقضى هو ولو جعل فيما انفقته قبل
وقيل لا وهو الاشبه ولو كان للمالك دين على الفقير
جاز ان يقاضه وكذا لو كان الغارم ميتا جاز ان يقضى عنه
يقاض وكذا لو كان الدين على من يتوفى جاز ان يقضى عنه
او ميتا وان يقاض ولو صرف الغارم ما دفع اليه من سهم
في غير القضا ارتجع على الاشبه ولو ادعى ان عليه دين قبل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

يَا سَيِّدَ السَّادَاتِ الْهَامِي
يَا مُجِبَ الدَّعَوَاتِ يَا رَافِعَ
الدَّرَجَاتِ يَا وَلِيَّ الْكَرَامَاتِ
يَا غَافِرَ الْخَطِيئَاتِ يَا مُعْطِيَ
الْمَسْئَلَاتِ يَا قَابِلَ التَّوْبَاتِ
يَا سَامِعَ الْأَصْوَاتِ يَا عَالِمَ
الْخَفِيَّاتِ يَا رَافِعَ الْبَلِيَّاتِ
اللَّهُمَّ اقْضِ حَوَائِجَنَا السَّعْيِ
وَدُنْيَوِيَّةً وَآخِرَوِيَّةً ظَاهِرَةً
وَبَاطِنَةً خَرِيسَةً وَكَلِمَةً اللَّهُمَّ
اشْفِ مَرْضَانَا وَارْحَمْ مَوْتَانَا
وَرُدِّ مَسَافِرِنَا وَوَسِّعْ رِزْقَنَا
عَجِدْ وَلِلَّهِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

خجل لا
 يتألم
 خجل لا
 عجز

دارالسلام
الفقراء
الامراء
لداصل
المدفوع
على وجه
وان تعد
شمايقا
لويان ار
او هاشم
الصدقة

مجلس ١٠٠٠

14

117
1.045

فله من حيا
 ايام الحيا
 في المواقف
 في يومه
 بالذين
 كن تحت
 حوت
 هو من
 كلاب
 كانه
 لا يردع
 بقلبه
 سذقه مو
 ومعيته
 وباليه من
 هة قل
 في القبر
 يقضي عن
 قضي عنه
 الفاء
 دناقل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عنهم

منهم الغار
منهم الغار

الحمد لله رب العالمين

عظیمہ معلومہ علیٰ علی معلومہ

إليه من جهة الفقه
بما في الخبرين
والأول هو المكتوب في البعد
والثاني هو المكتوب في البعد

من الذين
 كن تحت
 تحت
 و موضع
 كتاب

مذوقه

معصية
والله من
به قتل
عنهم

ما من

ویناقل


Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

وہی کہتے ہیں کہ ان کے پاس ایک کتاب ہے جس میں لکھا ہے کہ

کتابت از احمد بن محمد
الکاتبی که در این مقام

تعلیم

الزليانهم الطائفة
الفضل



عن أبي عبد الله

البرهان

و علی

五十二

او ولد یسرور
مع نهر لنور

الفرح

الحق في الذين

الاعمال

الانجيل

卷之四

مجلد اول

بسم الله الرحمن الرحيم

حله و الا
ولا يولد
م

بسم الله الرحمن الرحيم

فانزلوه

وَالَّذِينَ

12

10

ويعلم باليه
المستحقين
عن مؤنة
من جملة

اشبه ومن
خلل له لانه
يناولها قير

عجل صلوات
عجل صلوات
دارا نیکه

الامر ان اعلم
له اصل حال
المدفوع الى

على وجه الصفة
وان تعذر
ضماتها سواء

لويان ان الم
او هاشمي
في الصدقات

سید احمد علی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

في حق الله وقول المثل من تعرف اليه بغير اسم **الانسان** اصاب
المستحقين للذكوة سبعة الف مرة والمساكين وهم الذين يفتقروا
عن مؤنة سنتهم وقيل من يقصر ما له عن احد الضمانات من بين اولاد
من جعل للفقير يعصم احد منهم من فرق بينهما في الاله والا
اشبه ومن يقدر على الاكتساب ما يكون به نفسه وماله لا
يحل له لانه كالفني وكذا ذو الصفة ولو قصرت عن كفايته جازا
تباؤها قبل ما يتيم به كفايته وليس ذلك شرطاً ومن هذا الباب
يجل لصاحب الثمانيه ويجرم على صاحب الخبز اعتبار ابعج الاول
عجيب الكفاية وتلك التي يعطي الفقير ولو كان له
دارا سكنها او خادم يخدمه اذا كان لا غناية عنها ولو اخرج
الفقره عن صدقه او كذبه عومل بما عرف منه وان جعل
الامر ان اعطى من غيرين سواء كان قويا او ضعيفا وكذا لو كان
له اصل مال وقيل بل يخلف على نفسه ولا يحجب عنه الفقير ان
المدفوع اليه ثلثه فلو كان من يرتفع عنها وهو مستحق حاجتها
على وجه العلة ولم يرفعها اليه عا لثمنان غنا ارتفعت مع
وان تعدت كانت ثابتة في ذمته الاخذ ولا يلزم الدافع
ضمانها سواء كان الدافع المالك او الامام او الساعي وكذا
لو بان ان المدفوع اليه كافر او فاسق ان من يجب ثقته
او هاشمي وكان الدافع من غير قبيله والعاملون وهم على
الصدقات ويجب ان يكلل فيهم اربع صفات الكيف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فقير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والجيدان

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

والامان والاعان
وان لا يكون لها
بين ان يقر له
وهم الكفار
غيرهم وفي
تحت المشقة
شدة لكن في
عليه فكان ولم
اقا يعطى مرهني
صروه في غيره وله
اليه من سهم الف
وقيل لا الا بال
قبل والغارمون
ولو كان في معصية
سهم الفقرا وجه
وقيل لا وهو
جا ان يقاضيه
يقاض وكذا لو كان
ارثيا وان يقاض
في غير القضا



وكذلك من دفعه لم يضمن له
لا كونه من دفعه له ولا كونه من دفعه له
من دفعه له ولا كونه من دفعه له
من دفعه له ولا كونه من دفعه له
اورا حقه ولا كونه من دفعه له
على وجه من دفعه له

١٣١٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قوله اذا صدقه الغريم وكذا لو تجردت دعواه عن التصدق
والانكار وقيل لا يقبل والاول اشبه وفي سبيل الله وهو
المهاد وخاصة وقيل يدخل فيه المصالح كبناء المساجد
الحج ومساعدة الزائرين وبناء المساجد وهو الاشبه
يعطى وان كان غنيا قدز كفايته على حاله اذ اعزالم
يرجع منه والى يقدر استعده وان كان الامام مفقودا
سقط نصيب المهاد وصرفه المصالح وقد يمكن وجوب
المهاد مع عدمه فيكون الضيقا مع وقوع ذلك القدر
وكذا يسقط سهم السعاقه من سهم الموقوفه ويقتصر
بالذكوة على بقية الاوصاف واما السبيل وهو المقطع به
ولو كان غنيا وله وكذا الضيف ولا بد ان يكون
مباحا ولو كان في مفضته لم يعط ويدفع اليه قدر الكفاية
بله ولو فضل منه شيء اعاده وقيل لا **القسم الثاني** في
ارصاف المستحق الوصف الاول الايمان فلا يعطى كاف ولا
معقده لغير الحق ومع عدم المؤمنين يجوز صرف المظفر خاصة
الى المستضعف وتعطى الذكوة اطفال المؤمنين دون
اطفال غيرهم ولو اعطى مخالفا اهل بيته ثم استبصر
اعاد **القسم الثالث** بعد الله وقد اعتبرها كسائر واعين
اخرى بجانب الكبار كما نظرو الزكاة دون الصغار
ان دخل بها في جملة النساء والاول لحوط **الرسم**

قوله اذا صدقه الغريم وكذا لو تجردت دعواه عن التصدق والاشبه وان كان غنيا قدز كفايته على حاله اذ اعزالم يرجع منه والى يقدر استعده وان كان الامام مفقودا سقط نصيب المهاد وصرفه المصالح وقد يمكن وجوب المهاد مع عدمه فيكون الضيقا مع وقوع ذلك القدر وكذا يسقط سهم السعاقه من سهم الموقوفه ويقتصر بالذكوة على بقية الاوصاف واما السبيل وهو المقطع به ولو كان غنيا وله وكذا الضيف ولا بد ان يكون مباحا ولو كان في مفضته لم يعط ويدفع اليه قدر الكفاية بله ولو فضل منه شيء اعاده وقيل لا

والاولى ان يصدق على من هو في سبيل الله وهو المهاد وخاصة وقيل يدخل فيه المصالح كبناء المساجد الحج ومساعدة الزائرين وبناء المساجد وهو الاشبه يعطى وان كان غنيا قدز كفايته على حاله اذ اعزالم يرجع منه والى يقدر استعده وان كان الامام مفقودا سقط نصيب المهاد وصرفه المصالح وقد يمكن وجوب المهاد مع عدمه فيكون الضيقا مع وقوع ذلك القدر وكذا يسقط سهم السعاقه من سهم الموقوفه ويقتصر بالذكوة على بقية الاوصاف واما السبيل وهو المقطع به ولو كان غنيا وله وكذا الضيف ولا بد ان يكون مباحا ولو كان في مفضته لم يعط ويدفع اليه قدر الكفاية بله ولو فضل منه شيء اعاده وقيل لا

ان لا يكون

قوله اذا صدقه الغريم وكذا لو تجردت دعواه عن التصدق والاشبه وان كان غنيا قدز كفايته على حاله اذ اعزالم يرجع منه والى يقدر استعده وان كان الامام مفقودا سقط نصيب المهاد وصرفه المصالح وقد يمكن وجوب المهاد مع عدمه فيكون الضيقا مع وقوع ذلك القدر وكذا يسقط سهم السعاقه من سهم الموقوفه ويقتصر بالذكوة على بقية الاوصاف واما السبيل وهو المقطع به ولو كان غنيا وله وكذا الضيف ولا بد ان يكون مباحا ولو كان في مفضته لم يعط ويدفع اليه قدر الكفاية بله ولو فضل منه شيء اعاده وقيل لا

ان لا يكون من تجب على المالك كالابن وارعه والاول
وان سفلوا والزوجة والمملوك ويجوز دفعها الى من عداها
من الاصناف لوقر بواكالاجزاء المملوك وان من تجب نفقة
عاملا جاز ان يأخذ من الزكوة وكذا الغاري والغاري
والكاتب ابن السبيل لكن يأخذ ما اذا عن نفقة الاسرة
محتاج اليه في سفره كالحرية **القسم الثاني** ان لا يكون هاشميا
فلو كان كذلك لم يحل له زكوة غيره وتحل ذكوة مثله في السبيل
لم يحل لها شيء من كفايته من من جاز ان يؤخذ من الذكوة ولو
من غيرها شي فمسل لا يجاوز قدر الضرورة ويجوز للمهدي وغيره
غرم عليه الصدقة الواجبة من ولده هاشميا على الاخصر وهم الاولاد
اولاد طالوت العباس والحارث واليه طلبة **القسم الثالث** في
الاحكام واما وهم ثلثة المالك والامام والعامل والمالك
يتولى تسدي ما وجب عليه نفسه ولو كسره ولا يلحق به
في الاحكام وتساكدا الاستحباب في الاموال الظاهرة كالزكاة
والفدية ولو طلبها الامام وجب صرفها اليه ولو فترها المالك
ولما هذه قيل لا يخري وقيل يخري وان اتم والاشبه
وقيل الطفل كما مالكة ولاية الخراج وحبب الامام
فتقبل الصدقات وحبب دفعها اليه عند المطالبة ولو
ولفان المالك اخرب قبل قبله ولا يكلف بيعة ولا يمس
ولا يجزى لتساعي فترتها الا باذن الامام واذا اذن لجاز

قوله اذا صدقه الغريم وكذا لو تجردت دعواه عن التصدق والاشبه وان كان غنيا قدز كفايته على حاله اذ اعزالم يرجع منه والى يقدر استعده وان كان الامام مفقودا سقط نصيب المهاد وصرفه المصالح وقد يمكن وجوب المهاد مع عدمه فيكون الضيقا مع وقوع ذلك القدر وكذا يسقط سهم السعاقه من سهم الموقوفه ويقتصر بالذكوة على بقية الاوصاف واما السبيل وهو المقطع به ولو كان غنيا وله وكذا الضيف ولا بد ان يكون مباحا ولو كان في مفضته لم يعط ويدفع اليه قدر الكفاية بله ولو فضل منه شيء اعاده وقيل لا

ان يصب على امه

فارب على

ایجاد الی و کمال
لا معلقا فی زمان
الغفل اتم وض
برصه از آن

三

منه شيء بل غرمة وجبت عليه

منه شيء بل غرمة وجبت عليه لئلا يملكه المولى
وجبت عليه دون المملوك **الثاني** الغني فلا يجب عليه الفقة
وهو من لا يملك أحد النصب الركاية وقبل من يملك له
الزكوة وصا بطة ان لا يملك قوت سنة له ولعائلته
الاشبه ويستحق الفقير اخراجهما اقل ذلك ان يدرضا
على عياله ومع الشروط يخرجها عن نفسه وعن جميع من يملكه
فرضا او قفلا من زوجة وولد وما شاك لها نصيبا
وما شاك له نصيبا او كبر ربحا او عتدا مسلما او كافرا
والنية معتبرة ادا اثما ولا يقع اخراجهما من ذلك
عليه ولو سلم سقطت عنه **الثالث** الاوط من بلغ قبل الملة
او اسلم او زال جنونه او ملك ما يصير به غنيا وجبت عليه
ولو كان بعد ذلك ما لم يقبل العبد استحق وكذا
التفصيل لو ملك مملوكا او ولد له **الرابع** الزوجة المملوك
عبد الزكوة عنها ولو لم يركبوا في عياله اذ لم يقبلها
غيره وقبل لا يحيا الا مع العياله وفيه تردد **الخامس**
كل من وجبت زكوة على غيره سقطت عن نفسه وان
كان لو انصرف وجبت عليه كما الضيف الغني والرخ
سادس اذا كان له مملوك غائب يفرض حيوته فان
كان يعمل لنفسه ابقى عياله مولا وجبت الزكوة على
المولي وان عائلته وجبت الزكوة على العايل **السادس** اذا

كان

منه شيء بل غرمة وجبت عليه لئلا يملكه المولى

منه شيء بل غرمة وجبت عليه لئلا يملكه المولى

منه شيء بل غرمة وجبت عليه لئلا يملكه المولى

منه شيء بل غرمة وجبت عليه لئلا يملكه المولى

كان العايل العبد بين شريكين فالزكوة عليهما فان
احدهما فالزكوة على العايل **الثالث** لو مات المولى وعليه
دين فان كان يبعد الهلال وجبت زكوة مملوكه في
فان ضاقت الزكوة قست على الدين والقطيرة بالمخصص
ان مات قبل الهلال لم تجب على أحد الا بقدر ان يصر
الرابع اذا او صول بعد ثمرات الموصى فان قبل الوصية
قبل الهلال وجبت عليه وان قبل بعده سقطت عن مملوكه
وقيل يجب على الورثة وفيه تردد ولو وصيه لم يقض لم
يجب الزكوة على الموصيه ولومات الواهب كانت على الورث
وقبل الوصية لمات ثمة الورثة قبل الهلال وجبت عليه
نية ترة **الخامس** في جنسها وتدرها والضا بطة اخراج ما كان
نورا غالبا كما الخطه والشعير وديقها وخبرها والنور
والارز واللبن ومن غير ذلك يخرج بالقيمة السوقية
اخراج اشهر الزبيب وبليه ان يخرج كل انسان ما يملكه
والقطيرة في جميع الاموات المذكورة صاع اربعة امداوي
تسعة ابطال بالعراقي ومن اللين اربعة ابطال وشرق
بالهني ولا تعد يري عرضا واجب بل يرجع الى قيمة و
تقدره فوميد رهحواخون باربعة دواينق فضة وليس
وربما نزل على اختلاف الابعار **السادس** وصا بطة
الشوال ولا يجوز تقديهما قبله الا على سبل العرض على

ق

منه شيء بل غرمة وجبت عليه لئلا يملكه المولى

وغير اخراجها عنه وتاخيرها الى قبل صلوة العيد فضل
فان خرج وقت الصلوة وقد عرفها اخراجها وليا بنيه
الاداء وان لم يكن قبل سقطت ويلى باقى ما قضاء
ويلى اداءه والاول اشبه واد اخراجها دفعها بعد ذلك
مع الامكان كان ضامنا وان كان لامعه لم يقض ولا
يجوز حملها الى بلد اخر مع وجود المسمى ويقض ويجوز مع
عدمه ولا يقض **الرابع في موقوف** وهو مصروف زكوة الما
ويجوز ان تنزل المالك اخراجها والاقضل دفعها الى
الى الامام او من نصبه ومع النذر الى فقهاء الشيعة
ولا يعطى غيرهم من او المستضعف مع عدمه ويعطى اطفال
الموتى ولو كان اباهم قساقا ولا يعطى الصغير اقل
صاع الا ان يجتمع جماعة لا ينفع لهم ويجوز ان يعطى
واحد ما يثنيه دفعه ويستحب اختصاصه في القرية
بما ثم الحيوان **كتاب الخبز وقية فصلان**
الاول فيما يخصه وهو سبعة **الاول** غنایم ارض العرب ما
حواله العسكر وما لم يجز من ارض وغيرها ما لم يكن
عضيا من مسلم او معاهد قليلة كان اكبر **الثاني**
المعادن سواء كانت منسوبة كالذهب والفضة والبرصا
او غير منسوبة كاللياقوت والزمرد والكل ارقا
كالقبر والنفط والكبريت ونحوه الخبز بعد المنة

اربع الف مائة
تقير

وتقير لا يجزى بلع خشرين دينار او هو المروي والادب
اكثر **الثالث** الكنز وهو كل مال مذخور تحت الارض
فان بلغ عشرين دينار او كان في ارض دار الحرب او دار الاسلام
وليس عليه اثره وجب الخمس ولو وجد في ملك متاع غير
البائع فان عرفه فهو اخذ به وان جهله فهو لشري وعليه
الخمس وكذا لو اشترى دابة ووجد في جوفها شيء لم يجبه ولو
اشاع ملكه فوجد في جوفها شيئا اخر حقه وكان له ان يبيعه
ولا تقرب **الرابع** اذا وجد كنز في ارض موات من دار الاسلام
فان لم يكن عليه سكة اركان عليه سكة عادية الحق
خمس وكان له الباقي وان كان عليه سكة الاية
تقير بعقب كالنقطة وقبل ملكه الواحد وعليه الخبز والادب
اشبه **الرابع** كلما يخرج من الجرب الفروض كالخرا هو والد
بشرط ان يبلغ يقينه دينار او فصا عدا ولو اخذ منه شيئا
من غير فرض لم يجب الخمس **تقير** الفبران اخراج بالفروض
فيه مقدارد ساروان جنى من وجه الماء او من السيل
كان له حكم المعادن **المسألة** ما يفضل عن مؤنة
السنة له ولعيا له من ارباب الحارات والصنائع والزرا
المسألة اذا اشترى الذي ارضا من مسلم وجب له الخمس
سواء كانت مائة الخبز كالارض المفتوحة عنه او
ليس فيه كالارض التي اسلم عليها أهلها **المسألة** الحاد

سلامه
٥٨

بغير اذنه ولو تصرف متصرف كان غاصبا ولو حصل له فائدة
 للاتمام **فانما** اذ اتا طاع الامام على شيء من حقوقه حل ما فضل
 عن القطعية ووجب عليه الوفاء **الثاني** اثباته المناج
 والمساكن والمناجر في حال القبة وان كان ذلك باجمعه
 للاتمام او بعضه فلا يلزم اخراج حصه الموجودين من
 ارباب الخس منه **الراسم** فالحق من الخس يجب صفة الدمع
 وجوده ومع عدمه بل يكون مباحا ويحل لطلب حفظه ثم
 به عند ظهور اماره الموت وقيل يذفن وقيل يصرف
 الى مسجده ويحفظ ما يختص به بالوصاية او الذفن وقيل
 بل يصرف حصته الى الاصناف الموجودين اصالا في
 الاتمام عند عدم الكفاية ويجب ذلك مع وجوده
 فهو واجب عليه عند غيبته وهو الا شبه **الثاني** يجب ان يتولي
 صرف حصه الامام في الاصناف الموجودين من اليه
 الحكم بحق النيابة كما يتولي اذ انا لم يجب على الغائب **كتاب**
النسب والطرق اركانها وصايمه ولواجه واركانه اربعة
الاول الصوم وهو الكف عن المفطرات مع النية في اثاركن
 فيه واما شرطه في صحته وهي الشرط اشبه ويكتفي في رمضان
 ان يتوحي انه يصوم متقيا الى الله تعالى وهل يكفي ذلك في
 التذرا لمعين قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولا بد فيها علما
 من نية التعيين وهو القصد الى الصوم المحض فلا ينصرف

على بنة
 الصوم هو الكف عن المفطرات مع النية في اثاركن فيه

على نية القرية وذو هل تمسكه لم يخرج ولا بد من حضورها عند
 اول جز من الصوم او تعيها مسكرا على حكمها ولو فيها ليل
 حذوها تبارا ما جنة ومن الزوال ولو زالت الشمس لم يلزمها
 ولجبا كان الصوم اوتدبا وقيل بجدة وفيها الى الغروب للصوم
 النافله والاول اشهر يصل ليقتصر رمضان لجواز تقديم نيته
 عليه ولو سها عند دخوله فضاء كانت النية الاولى كافية
 وكذا قيل يجوز نية واحدة لصيام الشهر كله ولا يقع في رمضان
 صوم متفرق ولو تولى صوم ولجبا كان اوتدبا اجزا عن رمضان
 دون ما نواه ولا يجوز ان يرد دينه بين الواجب والذنب
 بل لا بد من قصد احدها تعيها ولو تولى الواجب اخر من
 شعبان مع الشك لم يلزم عن احدهما ولو نواه مندوبا اجزاء
 عن رمضان اذا انكشف انه منه ولو صام على انه ان كان
 من رمضان كان واجبا والا كان مندوبا وقيل يجوز وقيل لا
 يجوز وفيه عليه الامام وهو الاشبه ولواجه الامام في
 بان انه من الشهر جدد النية واجزائه فان كان ذلك بعد الوفاء
 امسك وعليه القضاء **ثاني** ثلثه **الاول** لو تولى الاضطرار في يوم
 من رمضان ثم جدد النية قبل الزوال قبل لا يعقد وعليه
 القضاء ولو قيل بانقاده كان اشبه **الثاني** لو عقد نية الصوم
 ثم تولى الاضطرار ولم يفطر ثم جدد النية كان صحيحا **الثالث** نية
 الصبي اهين صحته وصومه شرقي **الثاني** ما يملك **الثالث** نية

لو كان عالما بنية رمضان
 او لم يسمي نية في رمضان
 او لم يسمي نية في رمضان
 او لم يسمي نية في رمضان
 او لم يسمي نية في رمضان

مقاصد **الاول** حب الامساك على كل ما كحل مقاد اكان كالخمر
والنواكه او غير مقاد كالخمر والبرد وعن كل مشروب ولو لم
يكن كميته ^{الانوار} المتوفرة وعصارة الاجزاء وعن الجوع في القبل اجماعا
وعن دبر المرأة على الاظهر ويفسد صوم المرأة وفي فساد الصوم
بوطي الغلام والدابة ترد وان حرمت وكذا القول في فساد
الموطوء والاشبه انه يقع وجوب الغسل وعن الكذب على الله وعلى
رسوله والائمة عليهم السلام وهل يفيد الصوم بذلك قيل نعم
وقيل لا وهو الاشبه وعن الادتماس وقيل لا يحرر من بركته ولا
اشبه وهل يفيد بفعله الاشبه لا وفي ايصال الغبار الى اللق
خلوفا لا يظهر التحريم وفساد الصوم وعن البقاء على الغاية مما
حي نطلع الفجر من غير ضرورة على الاشبه ولو اوجبنا غيروا الغسل
نطلع الفجر فيفسد الصوم ولو كان نوى الصوم الغسل صح صومه
ولو انبه ثم نام ناويا فاصح ما يفسد صومه وعليه قضا
ولو استقى او لمس امرأة فامنى فسد صومه ولو احلم بعد
نية الصوم بما لم يفسد صومه وكذا لو نظر الى امرأة
فامنى على الاظهر او ارستع فامنى فالحق به بالجابية وبالماء
محرمة ويفسد الصوم على ترد **مسألة** كل ما ذكرنا انه يفسد
الصيام انما يفسده اذا وقع عمدا سواء كان عالما بالتحريم او
جاهلا ولو كان سهوا لم يفسد صومه سواء كان الصوم
واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الافطار او جرح

مقاد

اجابة مع

المراتب

الثانية لا يبر من الحائض ومنع الطعام للنسي وزيق الطعام
الطاهر وذوق الموق والاستمتاع في الماء للرجال ونحو
السواك للصلاة ما لم يربط الياس **المقصد الثاني** فيما يترتب
عليه وفيه مسائل **الاول** حب مع قضاء الكفارة بسبعة
اشياء الاكل والشرب المقاد وغيره والجوع حتى يفسد
الحشفة في قل المرأة او دبرها وتعد البقاء على الحائض
حتى تطلع الفجر وكذا الوضوء والاعتكاف حتى تطلع الفجر
والاعتكاف وايصال الغبار الى اللق **الثانية** لا يفسد الصوم
الا في صوم رمضان وقضائه بعد الزوال والند
المعيق وفي صوم الاعتكاف اذا وجب ما عداه لا
حب فيه الكفارة مثل صوم الكفارات والند غير
المعيق والندوب ان فسد الصوم **فقرع** من اكل اياها
فطن فساد صومه فافطر عامدا فسد صومه وعليه القضا
وفي وجوب الكفارة ترد الاشبه الوجوب ولو جرح
في حلقه او اكره اكلها يرتفع معه الاختيار لم
يفسد صومه ولو خوف فافطر وجب القضاء على ترد
ولا كفارة **الثالثة** الكفارة في رمضان عتق ر
او صيام شهر متتابعين او اطعام ستين مسكينا ^{بمنه}
في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل تحب الافطار
بالحرمة مثل كفارات وبا المحرم كفارة **والاول** **الرابعة** الحلق

هذا هو الاشبه

اذا افطر ما نأخذ وصومه على التيقن كان عليه القضاء
وكفارة كبرى بخلافه وقيل كفارة عين والاول اطهر
الاشبه الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الامم حرام لكن
لا يجب قضاء ولا كفارة وقيل يجبان والاول اشبه
الاشبه الارتماس حرام على الاطهر ولا يجب كفارة ولا قضاء
وقيل يجبان به والاول اشبه **الاشبه** الاكسار بالمقنة الحامد
على الاصح ويغرم بها ما ماع ويجب به القضاء على الاطهر
من اجب ونام او ما للفصل ثمانية ثم امكن ذلك
ثم انبه ونام ثلثة او يا حتى تطلع الفجر لو تمت الكفارة
على قول مشهور وفيه تردد **الاشبه** الحجب العضاء في الصوم
الواجب المتعين بتسعة فصل المعطر قبل مراحات العشر
مع القدرة والافطار ايجابا الى من اخبر الفجر
لم يطلع مع القدرة على عرفانه ويكون طائعا وترى العمل
بقول الخبر بطلوعه والافطار لظنه كذبه وكذا لا يفتي
سلدا ان الليل دخل من مصاد الخبر والافطار للظنه
الموهوم دخول الليل فلو علم على ظنه لم يطر وتعدا لظنه
ولو زعمه لم يطر والمقنة بالمايع ودخول الماء الى
الحلق للتردد دون المقنن في الظهارة ومعاودة
للصوم ثانيا حتى تطلع الفجر او يا للفصل ومن نظر الى من
عليه نظرها بشهوه فامتنع بل عليه القضاء وقيل لا يجب

على الاشبه

اشياء

وهو الاشبه

هذا هو الاشبه

وهو الاشبه وكذا لو كانت الحلقه لم يجب **فقد** لو نقص
مبدأ ويا او طرح في فيه جزوا او غيره لغرض صحيح
فتبقى الى حلقه لم يفسد صومه ولو فعل ذلك عشوا عليه
القضاء وقيل لا وهو الاشبه **الاشبه** ما يخرج من بياض الفم
من بين اسنانه يوم استبد به للصيام فان ابتلعه عدنا
وجب عليه القضاء والاشبه القضاء والكفارة وفي
التمهل شيء عليه **الاشبه** لا يفسد الصوم ما يصل الى الحلق
فتصل الحلق على المقنة بالمايع وقيل صلبا وفي لا
حتى يصل الدواء الى الحلق يفسده وفيه تردد **الاشبه** لا
يفسد الصوم ما يبلع الحامه والبصاق ولو كان عدنا
ما يفيض عن الفم وما يزل من الفضلات من راسه اذا
استقر وتعدى في الحلق من غير قصد لم يفسد الصوم
ولو تعدى الاستدراج فسد **الاشبه** ما له طعم كما لعلك يبل
الصوم وقيل لا يفسد وهو الاشبه **الاشبه** اذا اطلع الفجر
وقته طعم لفظه ولو ابتلعه فسد صومه وعليه
القضاء الكفارة **الاشبه** يجوز الحام حتى يطلع الفجر
مقدار يقاعه والفصل ولو تيقن ضيق الوقت فواقع
فسد صومه وعليه الكفارة ولو فعل ذلك طامساعته
فان كان مع المراعات لم يكن عليه شيء فان اهل
فعله القضاء **الاشبه** يتكرر المرجب اذا كان في يومين

قضاء

٤٢

الحامه الفم ما في الفم

وهو الفم يخرج فاه الفم ويشد
بهم تناوله فهو كالافطار على
الحرم من كفارة

من صوم متعلق به الكفارة فان كان في يوم واحد قيل
تكرر مطلقا وقيل ان تحلة التكفير وقيل لا يتكرر وهو
الاشبه سواء كان من جنس واحد او مختلفا من جنس
المعية الكفارة ثم سقط فرض الصوم مستغفرا وحقق
ثبته قيل ينقطع الكفارة وقيل لا وهو الاشبه **الاشبه**
من افطر في شهر رمضان عالما عامدا عتق رقبة فان عاده
كذلك عتق ثانيا فان عاده قبل **الثالثة** من وطأ زوجته
وها صايمان مكرها لها كان عليه كفارتان ولا
كفارة عليها فان طأ وعنه فسد صومها وعليه كل واحد
منها كفارة عن نفسه ويغفر له غيره وسوطا وكذا
لو كان الاكراه اجنبية وقيل لا يحل هذا وهو الاشبه
الرابعة عشر من وجب عليه شهر من صايمان ففطر صومه
عشر يوما ولو عجز عن الصوم اصلا استغفر الله فهو كذا
الخامسة لو تترع متبرع بالتكفير عن من وجب عليه
الكفارة جاز لكن بראعي الصوم الوفاة **السادسة** لو
فما تكرر وهو سبعة اشياء النساء تقية ولها وتكفي
ولا التحال باقية صبران مكسك والخارج الدم المضعف
ودخول الحيض وكذلك الاستغفار لا يتعدى الملقوق ثم
الربيعين ويتأكد في التجرؤ والاحتقان بالجماع وقيل
التوب على الحسد وجلبوس المرأة في الماء **الركن الثالث**

لو كان صومه في يوم واحد
تكرر مطلقا وقيل ان تحلة التكفير
وقيل لا يتكرر وهو الاشبه
سواء كان من جنس واحد او مختلفا
من جنس المعية الكفارة

استغفر الله
من كل ذنب
ثم انزل الله
في القرآن

الزمان

الزمان الذي يقع فيه الصوم وهو النهار دون الليل
ولو نذر الصيام ليلا لم يقع وكذا الوضوء الى النية
ولا يقع صوم العيدين ولو نذر صومهما لم يقع ولو نذر
يوما معينا فأتى أحد العيدين لم يقع صومه وهل
يقتضاه قيل لا يصح وقيل لا وهو الاشبه وكذا الحائض
انما يقع من كان في **الرابع** من يقع منه وهو العاقل
المسلم فلا يقع صومه الكافران وجب عليه ولا المجنون
ولا الخبيث عليه وقيل اذا سبقت من الخبيث عليه النية كان
حكم الصائم والاول اشبه ويقع صوم الصبي المميز والناس
اذا سبقت منه النية ولو استمر الى الليل ولو لم يقع صومه
باليته مع وجوبه ثم طلع الخبيث عليه نائما واستقر حتى راى
الشرف عليه القضاء ولا يصح صوم الحائض ولا النساء
سواء قبل العذر قبل العروب او بعد البخر ويقع من المجانين
اذا فعلت لمعية عليهما من الاغسال او الغسل ولا يقع الصوم
الواجب من مشاقر بزمه التقصير الا ثلثة ايام في بدل
الهدى والثمانية عشر يوما في بدل السبد له لمن اقام
من عرفات قبل العروب او المنذر المشروط سفوا حضرا
على قول مشهور وهل يصوم مريضا وقيل لا وقيل نعم
قيل بغيره وهو الاشبه ويقع كل ذلك من له حكم
المقيم ولا يقع من الجنب اذا تولى الفضل عامدا مع القدر

لو كان صومه في يوم واحد
تكرر مطلقا وقيل ان تحلة التكفير
وقيل لا يتكرر وهو الاشبه
سواء كان من جنس واحد او مختلفا
من جنس المعية الكفارة

لو كان صومه في يوم واحد
تكرر مطلقا وقيل ان تحلة التكفير
وقيل لا يتكرر وهو الاشبه
سواء كان من جنس واحد او مختلفا
من جنس المعية الكفارة

لو كان صومه في يوم واحد
تكرر مطلقا وقيل ان تحلة التكفير
وقيل لا يتكرر وهو الاشبه
سواء كان من جنس واحد او مختلفا
من جنس المعية الكفارة

قال الفقيه
صوم كذا
شاه من هذا
صوم كذا

لو كان صومه في يوم واحد
تكرر مطلقا وقيل ان تحلة التكفير
وقيل لا يتكرر وهو الاشبه
سواء كان من جنس واحد او مختلفا
من جنس المعية الكفارة

حتى يطلع الفجر ولو استيقظ خائفا لم ينقصد صومه تقاضا عن
 رمضان وقيل ولا بد بان كان في رمضان فوضعه
 وكذا في نذر المعين ويقع من المرفوع ما لم يستغفر **باب**
الابواب الذي يحل معه العبادات الاختيارية **باب**
 الابواب او يلوغ خمسة عشر سنة في الرجال على الاظهر
 وتسعة في النساء **باب** يمين الصبي والصبيبة على الصوم
 قبل البلوغ وتشديد عليها ليس مع الطاعة **باب**
النكاح في اقامته وهي اربعة واجب وتدابير ومكروه
 ونهون والمواجب فيه صوم رمضان والكفارة
 ود ما لم تقعه والنذر ومائة معناه ولا عكاف على
 وجه وقضاء الواجب **باب** في شهر رمضان والكفارة
 عليه منه وشروطه واحكامه **باب** في شهر رمضان
 الهلال من رآه وجب عليه الصوم ولو انقضى وكذا
 لو شهد فردت شهادته وكذا انقضى لو انقضى بهلال
 ومن لم يره لا يجب عليه الصوم الا ان يشك من شعبان
 ثلثون او يرى رؤية شافية فان لم يتيق ذلك وشهد
 شاهداً من قبل لا يقبل يقبل مع اليقين وقيل
 يقبل مطلقا وهو الاظهر سواء كان من السكدة او
 فاداراه في البلاد المقاربة كالوقوف والغدا
 وجب الصوم على ساكنيها اجمع دون المتبادر كالمسافر

وخراسان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

وخراسان بل لم يثبت رأي ولا ثبت بشهادة الواحد
 على الاصح ولا يشهد النساء ولا اعتبار بالخبر ولا
 بالعدد ولا بقبولية الهلال بعد الشفق ولا برؤية
 يوم الثلثين قبل الزوال ولا بطوقه ولا بعد خمسة ايام
 من اول الهلال في الماضيه ويستحب صوم الثلثين من شعبان
 ليلة الندي فان اكتشف الشهر اجزاء ولو صامه بنية
 لا ياره قيل بخبره وقيل لا وهو الاشبه وان اخطاه فاهل
 شوال ليلة التاسع والعشرين من هلال رمضان فضا
 وكذا لوقاقت ليلة بروية ليلة الثلثين من شعبان
 كل شهر يشبه رؤيته ميديا قبله ثلثين ولو غت شهر
 عد كل شهر منها ثلثين ومن ينقص منها لقضاء العادة
 وقيل ببل ذلك برؤية الحنف والاول الشبه ومن كان
 عت لا يعلم الشهر كالابر المجرب صوم شهر اغليا فان
 استمر الاشتباه فهو بري وان اضم شهر رمضان او بعده
 اجزاء وان كان قبله فضا **باب** في شهر رمضان
 الاضطرار غروب الشمس وحده ذهاب الحجر من المشرق تحت
 تاخير لا فطار حتى يصلي المغرب الا ان تارة تفسد او
 يكون من توقفه للاضطرار **باب** في شهر رمضان الاول ما اعيا
 سعة البلوغ وكما العقل فلا يحل على الصبي ولا على
 المحنون الا ان يكمل قبل طلوع الفجر ولو كمل بعد طلوعه

٤٤

لربح على الاظهر وكذا المفق عليه وقيل ان نوى الصبي
 قبل الاعاء والاك ان عليه القضاء والاول شبه الصحة
 من المرض فان برى قبل الزوال ولم يتناول وجب الصوم
 وان كان تناول او كان بركة بعد الزوال امسك
 مستحبا وزنه القضاء والاقامه او حكمها فلا يجب
 على المسافر ولا يقع منه بل يلزمه القضاء ولو صام لم يجز
 مع العلم بخبره مع الجهل ولو حضره ابله او لمذا يعزم
 فيه الاقامة عشر كان حكمه حكم المريض في الوجوب
 وعنده وجب حكم الاقامة كره السفر كما المكاد
 والملاح وشبههما ما لم يحصل له اقامه عشر ايا
 والحكم بالمريض والناس فلا يجب عليهما ولا يقع منهما
 عليهما القضاء **الثاني** ما باعتبار له في القضاء وهو ثلثه
 شروط السلوغ وكال عقل والاسلام ولا يجب على
 الصبي القضاء الا ما ذكره في مسلك اليوم الذي يبلغ
 فيه قبل طلوع غره وكذا المجنون والكافر وان وجب عليه
 لكن لا يجب القضاء الا ما ذكره في مسلك ولو اسلم في
 اثناء اليوم ما مسك استجابا ويصوم ما يستقبله
 وقبل يصوم اذا اسلم قبل الزوال وان ترك قضاء والكد
 شبه **الثاني** ما يلحقه من الحكم من فاته شهر رمضان
 او ثمنه لصفر او حنون او كفي اقله ولا قضاء عليه

وكذا

وكذا ان فاته لاعاء وقيل يقضي ما لم يقبل اعاءه الا ان
 اظهر وجب القضاء على المرتد سواء كان عن طيرة او عن كفر
 ولما يقضي القضاء كل تارك له بعد وجوبه عليه اذا لم يقم
 غيره ويستحب المراجعة في القضاء احتياطا للبراءة وقيل بل
 الفرق للفرق وقيل لا مع ذنبه ويفرق الباقي للرواية والكد
 شبه **الثاني** ما يلحقه من الحكم من فاته شهر رمضان او بعضه
 لمرض فان مات في مرضه لم يقض عليه وجوبا ولا يجب ان يبرأ
 به المرض الى رمضان اخر سقط قضاءه على الاظهر وكفى عن
 يوم من المتلف بدم من طعام وان برى فيها واخره عارضا
 على القضاء وقضاء ولا كراهة وان تركه تهاونا قضا وكفى عن
 كل يوم من المتلف بدم من طعام **الثاني** ما يلحقه من الحكم من فاته
 عاقبات الميت من صيام واجب رمضان كان او غير سواه
 فاته بوجوب او غيره ولا يقضي الوالي الا ما يمكن الميت من تصاليه
 واعلم ان الميت يفتى بالسنة بغيره بغيره ولو مات مسافرا
 روايته والوالي هو اكبر اولادها الذكور ولو كان الاكبر لم يفتى
 القضاء ولو كان له وليان او اولياء متساوون في السن
 في القضاء وفيه تردد ولو جرح في القضاء بعض سقط وقيل
 يقض عن الجرح ما فاته فيه تردد **الثالث** اذا لم يكن له ولي
 او كان الاكبر اني سقط القضاء وقيل يتصدق عنه من كل يوم
 بدم من تركته ولو كان عليه شهران متتابعان صام الوالي شهر

الستم

الترتيب على ما ذكره في المتن من ان يكون الوالي من ذرية الميت او من ذرية زوجته
 او من ذرية زوجته او من ذرية زوجها او من ذرية زوجته او من ذرية زوجها
 او من ذرية زوجته او من ذرية زوجها او من ذرية زوجته او من ذرية زوجها
 او من ذرية زوجته او من ذرية زوجها او من ذرية زوجته او من ذرية زوجها

انما القضاء في الكفاية بعد ان
 جاز الزمان والنفقة فانه كذا في كل يوم

للاصل

الفائدة

الثالثة

وقد روي عن علي بن ابي طالب **الاربع** انما هو شهر رمضان
 لا يؤمر عليه الا فطار قبل الزوال لصديق وغيره وقيل
 بعدد وجب معه الكفاية وهي اطعمه عشرة مساكين
 كل من يمكن مدهم طعمه فان لم يمكنه صام ثلثه **ايام**
 اذا قضي قبل الحياة ومعه عليه آيات او الشهر كله **يقضي**
 الصلوة والصوم وقبل يقضي الصلوة حسب هلال
الثانية اذا صبح يوم الاثنين من شهر رمضان صائما وثبت الزكاة
 لما مضى فطر وصلة العبد وان كان بعد الزوال فقد
 قامت العبد الصلوة **الثالثة** قسم **للقنات** وهو في شهر
 ويقسم اربعة اقسام **الاول** ما يفي فيه الصوم مع غيره وهو
 كفارة القتل العمد فان خصا بها الثلث حبسها والثلث
 بذلك من افطر على يوم من شهر رمضان عامدا على رواية
الثانية ما يفي فيه الصوم ثمة بعد الفجر وغيره وهو
 صوم كفارة قبل الخطاء والظهار والافطار وقضا
 شهر رمضان بعد الزوال وكفارة البعير والافاضة من
 عقرات عامدا قبل المغرب وفي كفارة جوارح الصيد
 وتغذيتها على التزبيب اظهر والحق بعد كفارة شق
 قربة على زوجته او ولده وكفارة خذ الحلة جميعا
 ونفها شعرها **الرابعة** ما يكون الصوم مخيرا فيه بغير
 غيره وهي خمسة صوم كفارة من افطر يوم من شهر رمضان

عامدا

عامدا وكفارة خلف النذر والعهد والاعتكاف والورا
 وكفارة حلوا الرابح حال الاحرام والحق يند اخرا المرأة
 شعرها سها في المصا **الرابع** ما يجب نذرا على غيره من شهر
 وبين غيره وهو كفارة الواطي امته المحمية ياذنه وكل
 يقوم بغيره في التابع الاربعة صوم النذر المحذور عن
 التابع وما في مفاة من بين او عهد وصوم القضاء وصوم
 جوار الصيد والتسعة في بدل الهدى وكل ما يثبوت فيه
 السابع اذا افطر في سنة اجنى عند زواله وان افطر لعنه عند
 استأنف الا ثمة مواضع من وجب عليه صوم شهرين متتابعين
 فصام شهرا ومن الثاني ولو يوم ما نفي ولو كان قبل ذلك استأنف
 ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين نذر فصام خمسة عشر يوما
 ثم افطر لم يطل صومه ونفي عليه ولو كان قبل ذلك استأنف
 ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين نذر فصام خمسة عشر يوما ثم افطر لم
 يطل صومه ونفي عليه ولو كان قبل ذلك استأنف وفي صوم ثلثه الايام
 عن الهدى ان صام يوم التروم وعرف ثم افطر يوم الفجر اذ ان بني بعد
 انقضاء ايام الشريق ولو كان اقل من ذلك استأنف وكذا الوصل من
 اليومين والثالث افطار غير العبد استأنف ايضا والحق به من وجب
 عليه شهر كفارة قبل الخطاء او الظهار لكونه ملوكا وفيه
 نذر وكل من وجب عليه صوم متتابع لا يجوز ان يقدر

لعندم
شياء

ربما لا يعلم فيه فن وجب عليه شهران مسافران فلا يصوم
 شعبان الا ان يصوم قبله ولو يوما ولا شألا مع
 من ذى القعدة ويقتصر وكذلك في ذى الحجة مع يومين
 اخرين قبل القائل في شهر الحرام يصوم شهرين منها ولو دخل بها
 العبد واما الشهرين في الاول اشبه **والله اعلم**
 وقا كصيام ايام السنة فانه حجه من النار وقد ينقص
 وقفا والمؤكد منه اربعة عشر يوما صوم ثلثة الايام من كل
 شهر واخبرني في اخر حيدر واول اربعاء في الشهر الثاني من
 اخرها يستحب له القضاء والحجرا بخيرها احسانا من
 الى الشاوان عني استحك ان يصيد عن كل يوم بدن
 او صوم يوما والبض وهي الثالث عشر والرابع عشر
 والخامس عشر وصوم يوم الاثنين وتكون موكدا النبي عليه
 السلام يوم مبعده ويوم **الحج** الارض ويوم عرفة لمن يصومه
 عن الدعاء يلقى الهلاك ويوم عاشوراء عني استحك ان
 ويوم المباهلة وكل خير وكل حجة واول ذى الحجة وكل يوم
 رجب وصوم شعبان ويستحب الامساك بادبائهم ان لم يكن
 صوما في سبعة مواطن المسافر اذا قدم اهله او ولداهم
 فيه الايامه عشر فاذا بعد الزوال اقبله وقد افطره
 المريض فافتره من المرض وعليك الحائض والنفساء اذا افطرتا

في اشهر الهجره

في اشهر النواروا وكذا في الاسلام والقصي دا ببع والمجنون اذا
 افارق وكذا في غيره ولا يصوم في الشهر الذي يدخل فيه
 وله الا فطار اثنى وقت شاء ويكره بعد الزوال **والله اعلم**
 اربعة صوم عرفه لمن يضيغه عن الدعاء ومع الشك
 في الهلاك وصوم الشهر في السفر عدل ثلثة ايام ما لم يكن
 للحاجة وصوم المضيف فله من غير ان يضيغه والا فطر
 الله لا ينفق مع النبي وكذا يكره صوم الولد من
 غير ان والده والصوم ندب لمن ربي الى طعام **والله اعلم**
 صوم العيدين واما في الشري من كان نبي على الاسم وصوم
 يوم الثلثين من شعبان نبيه الغرض وصوم نذر الحقة
 وصوم الصلوات والوصال ويصوم في يوم يوم ليلة
 الى البحر ويصوم يومين مع ليلة بينهما وان يصوم
 المراهقة نذبا بعد اذن زوجها او مع نفيه لها وكذا اهل
 وصوم الواسع فواصل ما استثنى **والله اعلم** في اللواحق
 ويكفي سبيل **والله اعلم** المرض الذي يحبه الاطباء مما
 به الزيادة في الصوم ويحذر ذلك على ما يعلمه من نفسه
 او يظنه لاما رة كقول عارف في الوصام قائما بحقوقه
 مع تحقيق الضرر متكررا قضاء **والله اعلم** المسافر اذا اجتمعت
 فيه شرايط القصر وجب ولو صام عالما بان جوبه قضاة
 وان كان جاهلا لم يقص **والله اعلم** الشرايط المتعبر بها

في اشهر الهجره
 في اشهر النواروا
 في اشهر الاسلام
 في اشهر القصي

في شهر رمضان

قصر الصلوة معتبرة في قصر الصوم وتبريد على ذلك تبديت
النية وقيل لا يعتبر بل يكفي خروجه قبل الزوال وقيل لا يعتبر
اجبا لم يجب قصر الصوم وبالعكس الا الصلة المتأخرة على قول
الرسالة الذين يلزمهم اتمام الصلوة قصر الصوم والصوم وهم
الذين سفرهم اكثر من حضرهم ما لم يحصل لاحد اقامة عشرة ايام
في بلد او غيره وقبل طهرهم الا اتمام سطر على الكاوي
لا يفسر المسافر حتى توارى فيجد ان طهرا ان طهرا او طهرا
فلو افسر في ذلك كان عليه مع القضاء الكفاية
الرسالة الحشم والكثرة ودق المطاش فغيره
وتصدقون عن كل يوم بمد من طعام ثم ان كان
القضاء وجبة الا سقط وقيل ان حجر الشجر والشجر
سقط التكثير كان اطباقا عشرة كرا والاولي الطير
الرسالة الحامل الحنفية الموضع القليلة الذين يجوز
لهم الاطمان في رمضان ونقصان مع الصدقة
عن كل يوم بمد من طعام **الرسالة** من امر واستمر
فان كان في الصوم فلا قضاء عليه وان لم يوج
فعله القضاء والمجنون والمغني عليه لا يلزمه القضاء
سواء عرض اياها او نفض يوم وسواء سقطت منه
او لم يسقط وسواء بما يفيط او لم يفيط على الاشياء
من سويح لها الا طهارة شهر رمضان يكون له القتل في الطهارة

خطا

صحيح

والشرا

في شهر رمضان

والشرا وكذا الجماع وقيل الحريم والاول اشبه **كتاب**
الاعتكاف والكلمة فيه وفي اقسامه واحكامه
الاعتكاف فهو التمسك بالمطاول للعبادة ولا يقع الا
من مكث مسلم وشراطة ستة **الاول** النية ويجب
النية ثم ان كان منذ وطأه ورجا وان كان منذ
غوى النية فاذا مضى له يومان وجب له ان يعتكف على الاظهر
وتحدد نية الوجوب **الطائي** الثاني الصوم فلا يصح
الصوم من يقع منه فان اعتكف في العيدين لم يصح
كذا ان اعتكف الحائض **الثاني** لا يقع الاعتكاف
الا ثلثة من نذر اعتكافا مطلقا وجب عليه ان
يأتي ثلثه وكذا اذا وجب عليه قضاء يومين الاعتكاف
اعتكف ثلثه ليقوم ذلك اليوم ومن ابتداء اعتكاف
مستورا كان بالخيار في الضحية وفي الرجوع فان
يومين وجب له ثلث وكذا لو اعتكف ثلثا اعتكف
بعدها رجعا للثاني ولو دخل في الاعتكاف قبل العشاء
او يومين لم يصح ولو نذر اعتكاف ثلثه مردون في الليل
يصح وقيل لا لا يخرج منه صفة الاعتكاف بطل اعتكاف
ذلك اليوم ولا غير الخواص في نذره من الزيادة من الثلثة
لا بد ان يعتكف ثلثه فاذا زاد الا ان شرطه الثاني لفظا
الرابع المكان فلا يقع الا في مسجد جامع في الاصل لا في غيره

الرابع

سجدتها مكة سجد النبي عليه السلام وسجد الخلق با الكوفة مسجد
 الصيرة وقيل جعل موضع مسجد المداين وضابطه مسجد جمع قبة
 ابو صفير جماعة منهم من كان نجبة ويستوي ذلك الرجل والمراة **وقال**
 اذن من له ولايته كالمولى العبد والزوجة لزوجته واذا اذن من
 له ولايته كان له المثل قبل الشروع **وقال** في طمغني يمان او يكون
 واجبا نذر وشبهه **الاول** الاول المملوك اذا اياه اياه جال للملك
 في بابه وان لم اذن له **الثاني** اذا اذنت لنا الاحتكاك في
 الحقيقة الا ان يكون شرع باذن المولى **الثالث** استدامة البنية
 المسجدة يخرج لغيره لا لغيره بطل اعكافه طوعا ونهيا وكرها
 فان لم يقض بطل الاعكاف فان مضى في صحته الحين **وقال**
 فلهذا اعكافه تمام مقبلة ثم خرج قبل اكملها بطل الجمع ان يتزوج
 وبنت نف بغيرها يخرج للمسلم الضرورة كعشاء الحامض والاعكاف
 وشهادة الجنابة وعبادة المريض وتشييع المومن ولعامة الشهادة
 واذا خرج شيء من ذلك لم يؤخره للبلوس ولا المشقة الطلوع
 لا الصلوة خارج المسجد الا ماله فانه يصل بها ان شاء ولو خرج
 ساهيا لم تبطل اعكافه **فروغ** اذا اندر اعكافه شتمه
 ولم يشهد السابغ فاعتكف عليه واخراجه ماضيا
 ما اهل ولو تلفت فيه ما السابغ استاق **الثاني** اذا اندر اعكافه
 شتمه لم يعلم به حتى يخرج كما يجوز او الثاني قضاءه **الثالث**
 اذا اندر اعكافه بغيره اياه فاعل سواه قضاءه لكن فيه راي

سجد

فمن

شتم اليه آخرين ليصح الايمان به **الثاني** اذا اندر اعكافه لا اذله
 لم ينعقد ولو اندر اعكافه ثاني فلهذا من يذبح ويذبح عليه
الثالث اعكافه يقيم الا واجبه في الواجب واجبه في غيره
 والمندوب على من يذبح به الا في واجب الشروع والثاني على
 فيه حتى يذبح ويमान فبطلت الا في الواجب لا في الاخر
 ولو شرط طوعا في الشروع اذا شاء او كان له ذلك اذ لم يذبح
 فله ولا قضاء ولو لم يذبح في غير واجب استيفاء فلهذا **وقال**
الثاني نقصان المولى المذبح على المعتكف الشا والسار
 وسما حان ثمنه فبطل الاعكاف واستدعا المولى واليه
 والمداينات وقيل بطل عليه ما عجز عن الجود ولم يثبت
 عليه للخط ولا اذالة الشعر ولا اكل الصيد ولا قتل
 وحوزة المفقود معاشه والخوض في الجرح وكل اذكار
 المحرمات عليه نهيا اذ الجود بغيره عند الاعكاف او من قبل
 انعكافه اعكافه الواجب قبله **الثاني** الوالي الصيامه **وقال**
 يستأجل الا يذله **الثاني** مما مضى وقته مسائل الا
 كل قيد الصوم بقيد الاعكاف كالجاء ولا يكون
 الشرع الاستسما حتى اقله اليوم الاول او الثاني
 به كفارة الا ان يكون واجبا وان اقله الثالث
 الكفارة ونهيه من جنس الكفارة الجاء حسنة فاقصر غيره
 من المفضل است على القضاء وهو الاشبه بحجة كفارة

من يقوم به

اجتمع ليدركه ان جامع هذا من مضاف ولو كان فيه
 لزمه الكفاية **الثانية** لا يتبادر من جمل زوج من المحدث
 سطل لا يتكافؤ وقيل لا يتطابق وان عادني والاول
الثالثة قيل اذا ذكر امره على الجماع وهما معكفان هذا
 في مضافان لزمه ان يجمع كفارت وقيل يلزمه كفارة
 وهو لا يشهد **الرابعة** اذا اطلقت المعكفة رجعية خرجت
 الى مملكتها ثم قضت واجبا ان كان واجبا او مضى يومها
 والاذن **الخامسة** هل اذا ما عدا اشتري سطل اعتكافه
 من يومه ولا سطل وهو لا يشهد **سادسة** اذا اعتكف على
 قيل يصح لان التابع لا يملك اشتراط وقيل لا وهو لا
سابعة وهو معتد له ان كان الا
 في المقدمات وهي اربع المقدمة الاولى الحج وان كان
 في اللغة القصد بقصد صيانة الشرع اسم المجمع
 المؤدات في المشايخ المخصوصة وهو عرض على كل من
 فيه الشرايط الاتية من الرجال والنساء والحائض ولا
 لم ياصل الشرع الا مرة واحدة وهي تحية الاسلام
 على الفور وما اشاع مع الشرايط كثيرة متفرقة ودل
 الحج بالبدن وما في معناه وبالا فساد والاستحسان
 ويكره بكون الشبهة مخرج عن ذلك مستحب
 لقائد الشرايط من عدم الزاد والرائد اذ انشكح

انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد
 لا يجب

انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد

عليه الشيء او سئل وكما للملوك اذا ادرك له مولا **الثانية**
 في الشرايط والظن في تحية الاسلام وما عدا ذلك
 معناه في الحكم النجاسة **الثالثة** وتلاط وحرمها حصة
 الاثر البعوض وكما العقل فلا يجب على الصبي ولا على المحرم ولو
 خرج الصبي او خرج عنه او من المحرم لم يخرج من تحية الاسلام ولو
 دخل الصبي المميز او المحرم في الحج نداهم كل واحد منهما
 وادرك المشرك اجزاء من تحية الاسلام على رءوسه
 الصبي المميز وان لم يحيط به ويقع ان يخرج من غير المميز
 نداهم وكذا المحرم والولي له ولحج المملوك كالا
 لا بد من الوضوء وقيل للامم ولا في الاجرام والطفل نفسه
 التي ابدت يلزم الوضوء دون الطفل **الرابعة** الموكفة فلا يجب
 المملوك ولو ادرك له مولا ولو تكففت في بادية تحية لكن
 لا يصح تجزئه عن تحية الاسلام وان ادركه الوضوء
 بالمشترقة اجزاء ولو احدى تحية ثم اغتسل بغير في القبا
 وعليه بانه وضوء في اجزاء عن تحية الاسلام وان
 بعد فوات الموقف وجب القضاء ولو تجزئه عن تحية الاسلام
الخامسة الترادف والرائد وحدها متساويان ومن يسهل
 قطع الحيافة ولا ما عداها مستحب ولا ادا مكنته الحيافة
 من الراد قدر الكفاية من الغنم والمشيء
 وتعود او بالرائد مثله ويجب شرايفها ولا تكفها

انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد

انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد

انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد

انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد

انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد
 انما هو في قوله لا يشهد

وجوده قيل ان زاد عن ثلث المثل لم يحل الاول اصح ولو كان
 لهذين وهو قادر على القضاء وجب عليه فان منع منه ما
 وليس يراه سقط الغرض ولو كان له ما ذكر عليه دين قبل
 لم يحل ان يفضل عن دينه ما يقوم بالحل ولا يحل ان
 لا الا ان يكون له ما يقدر ما يحتاج اليه زياده عن
 التكتفاء ولو كان معه قدر ما يحتاج به فانعت نفسه الي
 الكساح لم يجوز فيه الكساح وان شئ تركه وكان عليه
 الحج ولو قبل له زاد وما حله ونفقة له ولها له وجب عليه
 ولو فوجبه مال لم يحل تجوله ولو استوجر للغيره على
 شرط له ان زاد والواحدة او بعضه وكان يدره البا مع نفقة
 اهله وجب عليه واخره عن الغرض اذا حج عن نفسه
 لو كان عاجزا عن الحج حج عن غيره لم يجز عن فرضه وكان
 عليه الحج ان وجد الاستطاعة **الحج** ان يكون له ما من
 صاله حتى ترجع فاضاؤه عن ما يحتاج اليه ولو قصر صاله
 عن ذلك لم يحل الحج عنه من طريق الحج لم يسقط فله
 سوا كان واحدا للزاد والواحدة او اكثرهما وكذا لو
 الحج مع عدم الاستطاعة ولا يحل علي لو لم يزل ماله
 لو اكد في الحج **الحج** امكان المير هو يتم على القيمة
 وتعليق التبرع لا استيفاء على الواحدة وسقطت
 لقطع المسألة ولو كان فرضا بحيث يتضرر بالتوب

فرضه انما هو ما في
 من وجب عليه من الحج
 انما هو ما في الحج
 من وجب عليه من الحج
 انما هو ما في الحج
 من وجب عليه من الحج
 انما هو ما في الحج
 من وجب عليه من الحج

الحج
 من وجب عليه من الحج

حج

لمحسب لا يقط باعتبار المرض مع امكان التوبة لو منع
 او كان مقصدا لا يستحب على الواحدة او عدة المرافق مع
 اليه سقط الغرض وهل يحل له مع المانع من مرض او علة
 قيل نعم وهو المروي وقيل لا فان الحج ناسيا واستمر المانع فله
 وان زال ويمكن وجب عليه سكرته وتوابعه لا يحل ان
 لم يؤد نفسه عنه ولو كان لا يستحب حلقه قبل عطف الغرض
 نفسه وما له وقيل لم يزد الا زيادة والاول اشد ولو احتاج
 في سفره الى حركه عتيقة لله تعالى او الفراق تضعف حج
 في عامة وقبوع المكته والمسجد ولو مات قبل التكن والحال
 لم يقض منه ويسقط فرض الحج لعدم ما يضطر اليه من الالة
 كالغربة او قربة الزاد ولو كان له طريقان فممن احدهما
 سلك لاخرى سوا كان ابعد او اقرب ولو كان في الطريق
 علق لا يندفع الا بما يزيل يقط وان قل ولو قبل يستحل مع
 كان حسنا ولو يذله اذل وجب عليه الحج لزاد المانع مع
 لوقاله اقبل يا دعي انت لم تحب طريق الجولطريق البركان علب
 نحن السامية ولا سقط ولو امكن الوصول اليه والجري فاقا
 في عليه التزمه ما كان غيرا وان احقق احدهما فحين ولو
 في حجان المطب يقط الغرض ومن مات بعد الاحرام ودخل
 برت ذنته وقيل يحل الاحرام والاول اصح وان كان قبل
 ذلك قضيت عنه ان كانت مستقرة وسقطت ان لم يكن

الحج
 من وجب عليه من الحج

وان لا يكون عليه حج واحد في نية الكافر لغيره عن نية الفرج و
 لا يابى المسلم عن الكافر ولا على المسلم المخاصم ان يكون ابا له
 ولا انه مخبر ولا يفسد عقله بالمرض المانع من القصد وكذا في
 العدول والمؤمل وهل يصح نية المذنب في الاضاعة بالوجوب في القصد
 قبل منعه لانه ما دونه الاحتمال ولا المذنب ولا بد من نية النية
 في عين النية في القصد ويقع نية المذنب اذن مولا
 ولا يقع نية من وجده عليه الحج واستقر الامر مع الجرح ولو مشا
 وكذا لا يقع حجة تطوعا ولو قطع قبل صبح عن حجة الاسلام
 حكم ولو حج عن غيره لغيره عن غيره احدها وان حج ان يصير عن
 غيره اذا لم يحل عليه العم وكذا لمن اتمم الحج عن غيره اذ لم يحل
 الحج ويقع نية من لم يسجد الركعة وان كان ضرورة ومحمد الحج المارة
 عن الرجل عن المرأة ممن استوجبات في الطريق فان احرمت لغيره
 ودخل الحرم فقد اجزأت عن من حج عنه ولو مات قبل ذلك لم
 يجز عليه ان يصعد من الاجرة ما قبل المخاصم من الطريق اذا
 وعاد او من الفقهاء من اعتبر بالاحرام في الاول اظهر ويجب
 ان يلقى ما يحل عليه من منع او قرن او افراد وروي اذا امر ان
 حج معزوا او فاقا حج متمما جاز لعدوله الى الاضطرار هذا يصح
 كان الحج مضروبا او قصد الشاكر الايمان بالاضطرار مع قلبي
 العزم بالقران والاحرام ولو حج الى طريق سجد لغيره المذنب
 ان تلقى بذلك عزمه قبل الحج مطلقا واذا استوجبه لغيره

هذا هو الوجه في نية الكافر
 في الحج والعمرة

العمرة نية الصادق
 في الحج والعمرة

هذا هو الوجه في نية الكافر
 في الحج والعمرة

ان يذبح

ان يوجزه لنفسه لغيره حتى ياتي بالاولى ويمكن ان يقال الجواز
 كان سنة لا الاولى ولو صدق قبل الاحرام ودخل الحرم اسقط عنه ما
 من الاجرة بنية المخاصم لو ضمن الحج والمسفل لم يلزمه
 قبل يذبح واذا استوجبت قصصت الاجرة لم يلزمه الا تمام وكذا
 لو فضل عن الاجرة لو رجع عليه بالفاضل ولا يجوز النية
 الطواف الواجب على المخاصم مع العذر كالاتاه او البطي ما
 شابه لو يجب ان يترك ذلك نفسه ولو حكمه طوافا لم يمكن
 ان يغيب كل منهما طوافه عن نفسه ولو تبرع انسان الحج عن غيره
 بعد منة بنت ذمته وكذا لم يلزمه النية من كفارة ففعله
 ولو صدق حج من اذن هل يباي بالاجرة عليه بنو على العتق
 فاذا اطلق الاجارة اقصى العتق ما لم يشترط الاجل ولا
 ان يوجب عن اثنين عام ولا راسا لغيره لانه صحيح لا يثبت ولو
 اقرنا العقدان بطلوا واذا اخصر بطلت الهدية كالحض
 عليه ومن وجب عليه حمان مختلفان كحجة الاسلام والند
 ومعه عار من جاز ان يباي جازين لهما في عام واحد
 ان يذكر النية من وجبه بائنه المخاصم وعند كاصل
 من اضا الى العمرة وان يصعد ما يفصل من الحجرة بنية
 بعد حجة وان يصعد المكلف حجة اذا استبصر وان كا
 حجة ويكره ان يتوب المرأة اذا كانت متضررة **مسائل**

هذا هو الوجه في نية الكافر
 في الحج والعمرة

هذا هو الوجه في نية الكافر
 في الحج والعمرة

هذا هو الوجه في نية الكافر
 في الحج والعمرة

هذا هو الوجه في نية الكافر
 في الحج والعمرة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان النكاح لا يفسد ما كان قبله من النكاح الا في هذه الحالة...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان النكاح لا يفسد ما كان قبله من النكاح الا في هذه الحالة...

فما اذا وقع برمي ما خلف عليه من الجار واقفا امامه حتى
في جارة الثلث يوم الحادي عشر من شهر ربيع الثاني عشر
من سنة الف والوان امل الى التمر الثاني جازا ايضا وماذا
مكة للطوافين والسعي هذا القسم فرض من كان بين منزله
وبين مكة اثنى عشر ميلا فارد من كل جانب قبل ثمانية واربعين
ميلا فان عدله هو الى القران والاخر في حجة الاسلام
اختارا لم يخرج من الاضطراب وشروطه اربعة الشبه
ودفعه في اشرار الخ وهي نوال ودوا المقدة وذو الحجة و
يلا عشرة من ذي الحجة وقيل تسعة من ذي الحجة وقيل والي
طلوع الحج من يوم النحر وضابطه وقت الاثناء ما قبل ان يركب
الحطيم المنيك وان ياتي بالبحر والفرق ستة واحدة و
ان يكون في مكة او ضمن مكة واصلها المجدد واصلها المصا
ولا يجوز ان يكون المقنع بها في غير اشرار الخ لغيره له التمتع بها و
كذا فقتل بمصا في اشرار الخ ولم يلزمه الهدى والاحرام من
المبقيات مع الاختيار ولو احرجه التمتع من يومه لم يجز
ولو دخل مكة باحرامه على الاشبه ووجب له استيفاء
منها ولو تعذر ذلك قبل حجه والوجوب ان يتأقلم حيث
امكن ولو عرفة ان لم يستعد ذلك وهل ينقطع الدم والحمل
هذه فيه تردد ولا يحد للتمتع المخرج منه حتى ياتي بالبحر
لان ما من مطالبه الا على وجه لا يقتضي تجديد عمره ولو

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان النكاح لا يفسد ما كان قبله من النكاح الا في هذه الحالة...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان النكاح لا يفسد ما كان قبله من النكاح الا في هذه الحالة...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان النكاح لا يفسد ما كان قبله من النكاح الا في هذه الحالة...

عقود تقع بالاختيار ولو دخل بعمرته الى ملكه وخشى ضيق الت
جازه على الله الى الافراد وكان عليه عمر مفردة وكذا
الحائض والتفنا اذ اضعها عدوها على القتل وانما اكل
بالبحر لضي الوقت من التقيص ولو تخلف العدد بقدر ط
البحاقت متعتها ما ساءا سوى بقية المسالك ونقص بعد
طهرها ما من طوافها اذ اضع التمتع سقطت العمرة المفردة
مسألة الثانية ان يخرج من المبقيات او من حيث يتوعد الاخر
بالبحر فيسقط عتقات يتقف بها ثم الى التمتع بقية ثم الى
منه فيسقط ما ساءا بها فيطوف البيت ويصلي ركعتين يسعي
بين الصفا والمروة ويطوف طواف النساء ويصلي ركعتين على
عمر مفردة بعد الحج والاحرام منه ياتي بها من ادى الحرام
وقومها في غير اشرار الخ ولو احرجه بها من دون ذلك لم يخرج الى
ادى الحرام في الاخر الا اوله وانقر الى استيفاء وهذا
التمتع والقران فرض اهل مكة ومن بينه وبينها دون اثنى عشر
ميلا من كل جانب فان عدله هو الى التمتع اضطرابا جازا
يجوز اختيارا قبل ان يركب الحطيم ولو قبل الجواز لم يلزمهم
هدى وشروطه ثلثة الشبه وان يقع في اشرار الخ وان يعقد
احرامه من ميثاق او من دونه اهل ان كان منزله في مكة
والضال الفار من شهر مكة لم يلزمه غير اشرار الخ في الهدى
عند احرجه وادى التي استلب ما يسو من البدن فيسقط ما من

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان النكاح لا يفسد ما كان قبله من النكاح الا في هذه الحالة...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان النكاح لا يفسد ما كان قبله من النكاح الا في هذه الحالة...

محمّد

مفتی

الحرام
وإنما الجاهل هو
الحرام وهو مروي
كالناس

من مكة **الوقوف في الوقوف** والطرف مقدمه وكيفته ولواحقه
 اما المقدمه فيحق المقت ان يخرج المعرفات يوم الترميم بعد ان يصلي
 الطهرين الا المصطر كما الشح القم ومن يخشى الزحام وان غلبوا في الوقوف
 بها اليه الى طلوع الفجر من يوم عرفة لكن لا يجزى وادي عير الامجد
 خلوع للفجر الشمس ويكره الخروج قبل الفجر الا لضرورة كالمريض
 والمخاف في العمار فيجب له العاقبة بها الى طلوع الشمس ويستحب الدعاء
 المرسوم عند الخروج وان قيل للوقوف **في الوقوف** من قبل
 وتب ما والواجب اليه والكون بها الى العرفه فوقف ثم اخرج
 او تبرز اودي الحان كان عامدا لحدته بدينه فان لم يقف
 صام ثمانية عشر يوما ولو عاد قبل العرفه لم يلزمه **والا** فبا الا
 الوقوف بمفات ركعتين تركه عامدا فلا يجزى له ومن تركه ناسيا
 تركه ما دام وقفه باقيا ولو لاله الوقوف اجزا ما الوقوف
 بالشمس **الثانية** وقت الاختيار لعرفه من زوال الشمس الى العرفه من
 تركه عامدا فمدحجه وقت الاصطراط الى طلوع الفجر من يوم عرفة
الثالثة من بين الوقوف لعرفه رجوع فوقف بها ولو الى طلوع
 الفجر اذا عجزا ثم يدرك المشعر قبل طلوع الشمس ولو غلب عليه
 القنات اقتصر على اذراك المشعر قبل طلوع الشمس وقد تم حجه
 كما لو لم يبق الوقوف بمفات ولزمه كما لا يخفى الوقوف بالشمس قبل طلوع
 الشمس **الرابعة** اذا وقف بمفات من العرفه لم يتقبل اذراك الشمس
 الم قبل الزوال مع حجه **الخامسة** اذا لم يتقبل الوقوف بمفات نما

ما كان من الوقوف في الوقوف
 ما كان من الوقوف في الوقوف
 ما كان من الوقوف في الوقوف
 ما كان من الوقوف في الوقوف

نظر

فقد يترك ثم لزمه المشعر حتى تطلع الشمس فانه الحج وقبل ذلك
 ولزمه الزوال هو حسن **والثانية** الوقوف في مشيرة الجبل في السق والشمس
 المتغير من اهل البيت عليهم السلام او غيره من الامم عليه وان يلزم
 لنفسه ولغيره والذين وان يضرب بجاء نبيه وان وقف على
 التبت وان جمع بينهما ويذكر الحلاله ونفسه وان يدعو فاعا ويكره
 الوقوف على الجبل وراكبا قاعا **الثالثة** المشعر والطلوع
 وكيفية **الوقوف** في حقه في شير الى المشعر وان يقبل اذا
 بلغ الكعبه الا يخرج من الطريق الى المشعر ثم موقفي وزد في
 على سلمه في يمينه ويساره وان يلزمه المشعر والناس الى
 المشعر لقيه ولو صار مع القبلة فان منعه ما لم يجرى في الطريق وان
 جمع بين المغرب والشام ان وامس من عرفا قبل طلوعها
 وامل المغرب الى بعد الشام **الثانية** قالوا اجب اليه والوقوف بالشمس
 وحده ما بين المابين الى القياض الى وادي عير ولا يقف بالشمس
 المشعر ويجوز مع الزحام لا ارتفاع الجبل والوقوف بالشمس ثم يجرى
 او يخرج او اخرج عليه فتح وقوم وقيل لا ولا لاشبه وان يكون الوقوف
 مبدا طلوع الفجر ولو افاخر قبله عامدا بعد ان كان به ليه ولو
 قبله لم يسل حجه اذ كان وقف بمفات وجهه ثابت ويجوز
 الا فاضه قبل الفجر للملازمة ومن خاف على نفسه من غير حزين ولو
 افاض ناسيا لم يكن عليه شيء في حجه الوقوف بعد ان يصل الفجر
 ان يدعو ما الدعاء المرسوم او ما يتقن الحمد لله والثناء عليه

ما كان من الوقوف في الوقوف
 ما كان من الوقوف في الوقوف
 ما كان من الوقوف في الوقوف
 ما كان من الوقوف في الوقوف

نظر

عن فريد الدين عسقلاني الموصلي

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

قوس قزح
 على ايام
 السبعين
 الوسطى
 على ايام
 السبعين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اخرج شيئا يذبحه عن مئى بل يخرج الى مصرفه بها ويخرج يوم
 القوم قدما على الخلق ولو اخره امر واخراه وكذا لو نجح في
 بنيه ذى الحجة جاز **الثاني** في صفاته والواجبات **الثالث** في الخلق
 ويجوز ان يكون من النجس الا مل او البقر والغنم **الرابع** في الشك
 يخرج من الاجل **الخامس** هو الذي لا يخرس **السادس** ودخوله الكلب
 ومن البقر المعز ما له سنة ودخله الثانيه ويخرج من الضان
 الجذع لسنته **السابع** ان يكون تاما فلا يخرج العوراء ولا العرج
 البقير عرجا ولا التي اكتر قرحا الداخل ولا المقطوعة الاذن
 ولا الحية من الخول لا المرقلة وهي التي ليس على كفيها لحم
 ولو اشر بها على انها مخرولة خرجت كذلك لا يخرج ولو جرت
 سمكة اجزائه وكذا لو اشر بها على انها مخرولة خرجت كذلك
 لا يخرج والمسخ ان يكون حية نظيرة سواد وبرك سواد
 في مثل اي كون لها ظل عيشي وقيل ان يكون هذه الخواص
 منها سودا وان يكون لها عيشي وافضل الهدي من البقر
 والبقر لاثاث ومن الضان والمغز الذكران وان يخرج
 قايمة قد ربطت بين الحنفة والكبير ويطعمها في الجانب
 الايمن وان يدعى الله تعالى عند الذبح ويترك يده مع يده
 الذراع وافضل شاة ان تنوى الذبح اذا احسن في تحت
 بطنها بلاءا باكل لثته وتصديق لثته وهدي لثته وقيل
 الاكل شاة وهو الاظهر ويكره التضحية بالجاموس والشهيد

لو اشر بها على انها مخرولة خرجت كذلك لا يخرج ولو جرت
 سمكة اجزائه وكذا لو اشر بها على انها مخرولة خرجت كذلك
 لا يخرج والمسخ ان يكون حية نظيرة سواد وبرك سواد
 في مثل اي كون لها ظل عيشي وقيل ان يكون هذه الخواص
 منها سودا وان يكون لها عيشي وافضل الهدي من البقر
 والبقر لاثاث ومن الضان والمغز الذكران وان يخرج
 قايمة قد ربطت بين الحنفة والكبير ويطعمها في الجانب
 الايمن وان يدعى الله تعالى عند الذبح ويترك يده مع يده
 الذراع وافضل شاة ان تنوى الذبح اذا احسن في تحت
 بطنها بلاءا باكل لثته وتصديق لثته وهدي لثته وقيل
 الاكل شاة وهو الاظهر ويكره التضحية بالجاموس والشهيد

الذبح

الثاني في البديل ومن فقد الهدي وجد ثمنه قبل خلعته
 من يشترط ان ذى الحجة وقيل جعل من ثمنه الى الصومر وهو
 الاشبه فادافقدها ما عشرين ايام ثمنه في الحج ما ساء
 يوما قبل القوم ويوم العقبة وعمره ولو لم يقبله على الترتيب
 وعمره ثم ما ساء الثالث بعد التفرق لوقا تبيع الترتيب اخيره
 الى بعد التفرق ويخرج من اولى ذى الحجة بعد ان يتلبس
 بالثنية ويخرج صوما طول ذى الحجة ولو صام يومين واغفر
 الثالث لم يجزه واستأنف الا ان يكون ذلك هو العيد
 فبقي الثالث بعد التفرق ولا يقع صومه هذه الثلثة الا ذى
 الحجة بعد التلبس بالثنية ولو خرج ذى الحجة ولا يصحها قبلها
 ولو صامها فقد وجد الهدي ولو قبل التلبس السبعة لم يجز عليه
 الهدي وكان له المضي على الصومر ولو رجع الى الهدي كان
 افضل وصوم السبعة بعد صومه الى اهله ولا بشرط فيها
 الموالاة على الاصح فان اقام بمكة نظر عند وصوله الى مكة
 ما لم يزد على شهر ولو مات من وجب عليه الصوم لم يصح
 ان يصوم عنه ولله الثلثة دون الثلثة وقبل وجب عليه
 الحج وهو الاشد ومن حجب عليه بذنه في ذر او كفارة ولم
 كان عليه سبع شاة ولو مات من الهدي فأت من وجب عليه
 اخرج من اصل تركه **الثاني** وهدي القرآن لا يخرج هدي
 القرآن عن ملك ما قبله له ابداله والتخفيف فيه وان اشرف

من روى عن النبي

من روى عن النبي

من روى عن النبي

من روى عن النبي

من روى عن النبي

مجلس ۱۰۰

[illegible]

الشارب الذي اذا وقف على المجدد **الشارب** فليكن له ما
الاولى المقدمات وهي واجهه ومندبه فكلما اجاب الطاهر
واراد الخافه عن الثوب البدن وان يكون محتويا ولا يفسد
في المراهة **والثانية** ثمانية الفل يدخل كذا لو حصل عند
عدد حوله والافضل ان يدخل من برميون او من تحت والافضل
منه ومنع الاخر وان يدخل من اجلاه والافضل
ان يكون حافيا على كينه وقمار ومصل لدخول المجدد
فلا يدخل من رجليه ثمان بقدرها ويصل على اليد
عليه الله مفيد عوا بالمانور **الثالثة** وكيفية الطواف
وهو يشمل على اربعة نوب فالواجب خمسة النية والنية
في الحج والعمرة وان يطوف على يمينه وان يدخل في الطواف
وان يجلس على ان يكون بين النية والنية والنية على
البساطة على الحج لغيره ومن اراد ركعتا الطواف
وهما واجبان الطواف الواجب لونهما وجب عليه الرجوع
ولو شق فضاهاجته كره ولو ما فضاها الولي **الرابعة**
الاولى الزاوية على التسعة الطواف الواجب بين النية
مختومة على الاطراف وان فاد مكرهه **الثانية** الطهارة
في الواجب ون النية حتى انه يجوز استداء مع عدم الطهارة
وان كان الطهارة افضل **الثالثة** يجب ان يصلي ركعتي الطواف
المعاجز هوالان ولا يجوز في غير فان منه صله في غير

اولا احدا من **الاشياء** طواف في نية مع العلم له بفتح طوافه ثم
وليه طواف ان الله ثم ولو لم يصر حتى فرغ كان طوافه ما ضا **الطواف**
جوز ان يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو في الاوقات التي يجوز لها
النوازل **السادسة** من يصوم طوافه فان تجاوز النصف جمع فاقم ولو
عاد الى الله امر من يطوف عنه وان كان دون ذلك استأنف وكذا
مقطع طواف الفريضة لدخول البيت ايا التوضئة وكذا لو مرض
واثا طوافه ولو استمر مرضه بحيث لا يمكن ان يطوف طيف
عنه وكذا لو احدث وطواف الفريضة ولو دخل في النية فذكر
انه لم يصر طوافه ان كان تجاوز النصف ثم نية في **المندوب**
سنة من الوجوه عند الحج والعمرة والتكليف والتكليف
على النية والنية عليه السلام ورفع البدن بالدعاء واما
الحج على الاصح وقيل وان لم يقدر فبغيره ولو كان طواف
استلم موضع القطع ولو لم يكن له يد اقصر على الاشارة
يقول اما حتى اذيتها وميثاق تقاضته لتشهد في الواقات
المقصود تصديقك بك الى اخر الدعاء وان يكون في طوافه اجماعا
واكرامه سجدة على كينه وقمار مقصدا في مسجته وقيل
بمن لم يشاء وشي ابعاء وان يقول اللهم اتي اسلك باسمك
الذي في الى اخر الدعاء وان يلزم المسحاة في الشوط السابع
ويحيط يده على عايطه ويلصق يده بطنه ويقرأ بسم الله
المانور ولو جاوز المسحاة الى الدكن لم يرجع وان كان في الركعة

اولا احدا من **الاشياء** طواف في نية مع العلم له بفتح طوافه ثم
وليه طواف ان الله ثم ولو لم يصر حتى فرغ كان طوافه ما ضا **الطواف**
جوز ان يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو في الاوقات التي يجوز لها
النوازل **السادسة** من يصوم طوافه فان تجاوز النصف جمع فاقم ولو
عاد الى الله امر من يطوف عنه وان كان دون ذلك استأنف وكذا
مقطع طواف الفريضة لدخول البيت ايا التوضئة وكذا لو مرض
واثا طوافه ولو استمر مرضه بحيث لا يمكن ان يطوف طيف
عنه وكذا لو احدث وطواف الفريضة ولو دخل في النية فذكر
انه لم يصر طوافه ان كان تجاوز النصف ثم نية في **المندوب**
سنة من الوجوه عند الحج والعمرة والتكليف والتكليف
على النية والنية عليه السلام ورفع البدن بالدعاء واما
الحج على الاصح وقيل وان لم يقدر فبغيره ولو كان طواف
استلم موضع القطع ولو لم يكن له يد اقصر على الاشارة
يقول اما حتى اذيتها وميثاق تقاضته لتشهد في الواقات
المقصود تصديقك بك الى اخر الدعاء وان يكون في طوافه اجماعا
واكرامه سجدة على كينه وقمار مقصدا في مسجته وقيل
بمن لم يشاء وشي ابعاء وان يقول اللهم اتي اسلك باسمك
الذي في الى اخر الدعاء وان يلزم المسحاة في الشوط السابع
ويحيط يده على عايطه ويلصق يده بطنه ويقرأ بسم الله
المانور ولو جاوز المسحاة الى الدكن لم يرجع وان كان في الركعة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الطواف اذا كان في غير مكة لم يوجب التمام

والله الذي فيه الحجة البينة ويستدلون ثمانية عشر
فان لم يتمكن قلنا به وسنن شوطا ولجى الزيادة الطواف
الاخير ويقتط الكراهية هنا بعد الاعتبار بان يقرأ في
الطواف الاولي مع الحمد لله احدى والثانية مع
بما انها الكافون ومن نرا على السبعة سوا اكملها سوا
وصلى الفريضة اولى وركعتي النافلة بعد الفراع من
وان يدا في من البيت بركم الكوفة بعد الدعاء والقرأة
الثالث في حكم الطواف فيه اثني عشر الاولى الطواف
من تركه عامدا بطل حججه ومن تركه ناسيا قضا ولو بعد
ولو بعد العود استأنفه ومن تركه في عده بعد ان يفره له
بالتفت ان كان في ثأله وكان شكافي الزيادة قطع ولا شيء
عليه وان كان في القضا استأنف في الفريضة ونحوه على
الاقل في النافلة **الرابعة** من زاد على السبع ناسيا كقول
الركن قطع ولا شيء عليه **الخامسة** من طاف ذكر انه لم يقرأ
في الفريضة دون النافلة وبعد الصلوة الطواف الواجب
واجبا والدينه **السادسة** من نسي طواف الزيادة حتى جمع اليه
اهله ووقع قبل عليه بنية والرجوع الى مكة للطواف قبل
لا كفاية عليه وهو الاصح ومحل القول الاول على من واقع
بعد الذكر ولو نسي طواف النساء جاز لان يستحب لو قضاها
وليه وجبا **السادسة** من طاف كان بالخيار اخير النبي الى القمام

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الطواف اذا كان في مكة لم يوجب التمام

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الطواف اذا كان في مكة لم يوجب التمام

لكن مع القدرة **السادسة** في حكم الطواف اذا كان في مكة لم يوجب التمام
حتى يقرأ الحمد لله في كل ركعة من ركعتي النافلة ولا يجوز التحليل
المؤخر من المراه التي قال الحنفون الشيخ العاجر وهو مقدم
للقارئ والمقدم على كراهية **السابعة** لا يجوز عدم طواف النساء
على النبي لم يتبع ولا يفر اختيارا ويجوز مع الضرورة والخوف
من الحيف **الثامنة** من قدم طواف النساء على السبع ناسيا اجزا ولو كان
عامدا لم يخرج **التاسعة** في طواف النساء على الطائفين **العاشر**
من حق ذلك طواف العروطة الى الحجية بطنه الراس **الحادي عشر**
ان يطوف على الاربع مائة قبل طوافه طوافان في كل سبعين
ولما قيل الاول اذا كان النافله المبرورة نقصا على قوله
لا ابرأ يقول الرسل على غيره بعد الطواف **الثاني عشر**
لو ترك حيا حيا على الاحكام المتقدمة **الثالث عشر** طواف النساء
واجبة في الحج والعمرة المفردة دون المصنوع بها وهو في الجاهلية
فانما رواه النسا والصبان **الرابع عشر** في طواف النساء
مستحبته الطهارة باللباس الطيب والشرع في ركعتي النافلة
منها كما هو المذهب المعاصر في حكاية النبي عليه وان يطيل الوقوف
على الصفا ويكر الله سبحانه ويلا سبعا وان يقول لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك ولا الحمد حتى يعبث وهو حي
لا يموت يوده الحشر وهو على كل شيء قدير ثم يقرأ بالالف
المطهرة الواجبة اربعة الف مرة والدعاء ما لا تصفا والحمد لله

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الطواف اذا كان في مكة لم يوجب التمام

وانما يحجبها في وجوده اخرا والمحققة ان يكون
 ما شئت كان هو كذا حازوا المشرق والمغرب والهند ما من المارة وزكا
 العقاد من ما شئت كان اذ كانا ولو لم يكن له وجه العقاد
 وهو لم يوضعها والاداء في سعة منسوخا ولا يملان
 على حال الشيء الزلعة **المعنى في السمع** **المعنى في السمع**
 ركن من تركه عايدا بطلان حجة ولو كان بابا وجب عليه ان
 فان خرج عادليا في سبيل ما كان عليه استغفار **المعنى في السمع**
 الزيادة على سبع ولو زاد عايدا بطلان ولا يملان الزيادة
 ومن يقين عدد الاشواط وشك فيما به بناء فان كان في الموضع
 على الصفا فقد خرج معية لانه ما به وان كان على الموضع
 اعاد ونسكرك الحكم مع انكار الغرض **المعنى في السمع**
 عدد معية اماده ومن يقين السمع اني بما طوعا منسوخا
 العود على كانه اتم فاحل وواقع المناقمة ذكر ما نقص على
 ومقرر على رعاية ويتم النقصان وكذا قبل لو قيل انقصان او
معنى في السمع لو دخل وقت فحله وهو في السمع قطعته وصلى ثم اتمه
 وكذا لو قطعته لحاجة لم ياولم **معنى في السمع** لا يجوز تقديم السمع على
 الطواف ولا يجوز تقديم طواف الشا على السمع فلو قطع طواف
 اعاد السمع ولو ذكره اثناء السمع فصلا من طواف قطع السمع
 الغلاف فقام السمع **المعنى في السمع** **المعنى في السمع** فاد اقصاها
 هناك من طواف الزيادة والسمع وطواف الشا فالرابعة

خاتمة

من

البت باو عليه ان ثبت اليه الملاعة عند الشا عشر طواف
 كان عليه عن كل ليلة الا ان بينكم مشغلة بالعبادة او
 يخرج من موضع لا يقطع الليل فيلزم ان لا يدعوا كمال الحجة
 طلوع الفجر وقبل الواسا الى الثالث بغير معنى لزعة لثباته
 وهو محمول على من غرض السمع في الليل الثالث وهو غنى او من
 لم يقطع الليل والواحد ان يرى كل يوم من ايام الفجر في الحجاب
 الله كل حجة يسع حركات ويحسب اداءه على ما تقصده شروط
 الزيادة في السمع بالاولى ثم الوسطى ثم حجة السمع ولا يملان
 منسوخا اعاد على الوسطى وحجوه العقبة ووقفا في طواف
 الشمس المرفوعة بها ولا يجوز ان يرى ليله الا بعد ركعة او ركعتين
 والركعات والجمعة من حجب ركعة ركعتين ثم يرى في
 الجمعة الاخرى في حجب ركعة ركعتين في يومه من العدة
 بقاء بالانبات ويقبض المعانرو يستحل ان يكون ما ربه لا
 حجة وما ربه يومه عند الزيادة في السمع في طواف
 منسوخا وجب وحي وان خرج من ركعة لم يكن عليه شيء اذا
 انقصه زمان الزيادة فان عاد في القابل في وقا ان استأنف
 حاد وجها ان يرى من المعنوق كالمريض فيجب ان يقيم
 على ايام الشرا وان يرى حجة الاولى عن غيرها وقصده مدعوا
 وكذا الثانية ويرى الثالثة مستديرا لقلبه معادله لها
 عندها والتكرار من سبيل قبل اجبت صورة الله اكبر الله اكبر

المعنى في السمع
 المعنى في السمع
 المعنى في السمع

المعنى في السمع
 المعنى في السمع
 المعنى في السمع

المعنى في السمع
 المعنى في السمع
 المعنى في السمع

المعنى في السمع
 المعنى في السمع
 المعنى في السمع

في الاول من جمادى وفي الثاني عدا اليها ويصل في والى البيت
 ثم يدعو بالذبح المرسوم ويسلم الاركان ويؤكد اليها ثم
 بالبيت بسبوتا ثم يسلم الاركان والسجدة ويخرج من الدار
 اجب ثم ياتي بمنزلة فيخرج منها ثم يخرج وهو يدعو او يصلي
 من باب الخطين ويخرج احدى ويسجد القبلة ويدعو ويشرك
 بالله هو ثم يصدق به احيانا ويكره الحج على الاصل الجاهل لا
 يستحب لمن حج ان يمر على العود والطواف افضل للحاج من القصر
 والتميم بالعكر ويكره الحاقق ويكره التزول بالحق على
 طريق المدينة وصلاة ركعتين به **الاولى** المدينة حرمه
 من عمار الى وهو لا يصد عرفة ولا من يصيده الا ما صدق
 الحرمين وهذا على الكراهية **المكروه** فسد ناره الله عليه
 الحاج الحجابا **سكنا** يستحب ان يرافقه عليها السلام
 من مند الرضوخة والوجه عليه السلام **مات** يستحب الحاقق بها
 الفصل عند دخولها ويستحب الصلوة بين القبور المبشرة هو الرضوخة
 وان يصوم الا فان بالمدينة ثلثة ايام للحاجة وان يصلي ليلة
 عند الاسطوانة الاولى **ثمة** في ليلة الحس عند الاسطوانة
 على مقام رسول الله صلى الله عليه واله وان الى الماحد
 الاخر له هو مسجد الفسق ومسجد الفضيخ وقبور الشهداء **الحق**
 قبر خرج عليها السلام ويكون القوم في المساجد **والامر** كلك
 في مسجد النبي عليه السلام **الركن** في التواضع وفيه مقاصد

[illegible]

مجلس ۱۲

لا ولاية للأحصاء بالصد الصداق والاحصاء بالمرضاة المصدرة
 أو بالمرضاة المصدرة من كل واحد منهما إذا لم يكن له طريق غير موضع العقد
 أو كان له وتضمن عقده ويتم إذا كان له سبيل غيره ولو كان أطول مع
 التقه والرجوع الفوات لم يتخلل وصيرته تحقيق ثم يتخلل بغيره في بعض
 القبال والرجاء أن كان الحج والرجاء والتأجيل لا يتخلل فيه المصلحة في القبال
 وكما لو كان في العقد إذ امتنع عن الوصول إلى مكة ولو كان سابقا فيتم إلى
 هذه القبال وقبل كونه ماسورا وهو لا يشبه ولا بد له الطلبي ولو لم يمتنع
 ومرتبه بقى على العزم ولم يتخلل العمل بحقوق الصداق المنع من المصالحين
 وكذا بالمنع من الوصول إلى مكة ولا يحق المنع من العود إلى ماضي الرجاء
 الثالث والبدت بما لم يكن حصة الحج ويستثنى الزيادة **فصل** الأول
 إذا عجز يدين فإن كان قادرا عليه لم يتخلل وإن عجز يتخلل وكذا لو حبس
 قسرا **فصل** إذا صارت تحت الحج لم يتخلل القبال الجدي ويتخلل بغيره ولا
 دمر عليه وعليه القضاء إن كان والرجاء **فصل** إذا غلب على ذلك التكاليف
 العتد قبل الفوات جاز أن يتخلل لكن الأفضل البقاء على العمل فإذا
 انكسرت ولم تقبل الفوات أصل بغيره **فصل** لو صدقته فصد كان
 عليه بذنه ودم القبال والحج من قباله ولو انكسرت العقد ووقت
 يمنع لاستيفاء القضاء وهو حج يقبل منه ولو لم يلقه **فصل**
 العقوبة بانه ولو لم يكن يتخلل مفسدة فاسدة ومضادة في القبال
 لو لم يدفع العقد إلا بالمال لم يجرى على الظن السلامة وأما ما
 ولو لم يكن له الحج فله ولو لم يكن له حج فله **فصل** إذا كان غير مختار كان حشا والمختار

في الاول في الحمد وحسن الحمد وهذا السبيل على ما يوصل في الاول
ثم يعلو بالدعاء المرسوم ويسلم في الركوع وتياكده بالحق ثم
يقول في البيت اسوئهم يستلم الركوع والحمد ويحتمل من ذلك
ما يجب من ايقاعه في الدعاء بجميعه المرض عن الوصول الى الله
او عن المؤمنين فهذا يبعث ما ساقول في سبيل بحث هذا
عنه ولا يخل حتى يبلغ الهدى عنه وهو من ان كان حاجا او مكره
ان كان معتبرا فاذا بلغ قصر داخل الامن الفنا خاصة لا حتى يخرج
في القابل ان كان حاجا او مكره طواف الما ان كان طوافا ولو
بان ان هديه لم يندرج لم يطل فله وكان عليه فخرج هدي في القابل
ولو بحث هديه ثم زال المعارض لم يما بمران ادرك احد المؤمنين
وقد فقد ادرك الحج والاعمال بمرق وعليه في القابل قضاء الواجب
ويستحق فيه التوب والمغفرة اذا غفل بفضوحه عن هذا العبد
فان التوب المأخوذ والارباب اذا حصل فقل لم يخرج في القابل الا فاعرفا
بقيل بالي بما كان واجبا وان كان ما خرج مما شاء من الفاضل وان
الحيان بطل ما خرج منه افضل ودعي ان يا عشت الهدي طوافا
الحاجه فقد انجزه او اخر ثم يجب ما يجتنبه المحرم فاذا كان في
المراعى اجل لكي هذا لا يلبث ولو ان ما يخرج على المحرم كراهية
القصد الثاني في احكام الصدقة الصدقة هو الجوان المنفع وقيل
ان يكون حلالا والطرفه تسيد عني فضلا **الاول** الصدقة تبارك
فالاول ما لا يتعلق به كفارة الجرم وما يضمن في كفارة

و بعضی گفتند که در این کتاب
از هر یک از اینها که در کتاب
از هر یک از اینها که در کتاب
از هر یک از اینها که در کتاب

الحيوان من ذوات الاربع

ومثل الدجاج الخبيث وكذا النعجة ولو نجت ولا كفارة في البنا
ماشية كانت او طيارة الا الهلوسة فان على قائله كذا اذا اراد
على و امرها بضعف وكذا الكفارة فيما تولد من وحش و البني
فمن ما حل في الحرة وما حجب ولو قيل اني لا اسم كذا حشا ولا من
بقيل الا فيع والقصير والفاقة و في الحرة والطرب وشيا
ولا يمس قتل البرغوث و في الزبورية و الوجه الملع وكفارة
فقتله قطاة و في قتل عمدا صدقة وكلف من طعام ومغذ شاة
والقاري والذبي و اخرها من شاة على رواية ولا يمس قتلها ولا
اكلها **الثاني** ما يعلق به الكفارة وهو ضراب الكفارة على
المضغ وهو كذا مثل من اللحم واقدمه **الاول** الضامة قتل
بني ومع العجوة السبعة ونفق منها على البر وتصنف
كوكب من ذوات الاربع ما زاد على اثنين ولو عظم من كوكب
يومان فان عظمه ثمانية عشر يوما و في فرخ الضامة ثمانية
مثلا في الضامة والاخرى من صغار الابل و هله **الثاني** بقرة
الوحش و حمار الوحش و في قتل واحد منها بقرة اهله ومع
العجوة البقرة اهله و في قتلها على البر وتصنف كوكب
مسكين مائة ولا يلزم ما زاد على اثنين ومع العجوة من كل
مدين ثمانية وان عظمه ثمانية ايام **الثالث** في قتل الطير شاة
ومع العجوة ثمانية ونفق منها على البر وتصنف به لكل
مسكين مائة ولا يلزم ما زاد على عشرة وان عظمه من كوكب مدين

بما كان عظمه ثمانية ايام في الضامة الاربع شاة وهو المروي وقيل فيه ما
في الضميمة الابدال في الاقسام الثلاثة على التحريم وقيل على الترتيب وهو **الاربع**
في كسر بيض النعام اذا تحرك فيها الفرخ بكارة من الابل لكل واحدة
واحدة وقيل التحريم اذا سال الحول الابل في انات منها بعدد البيض فما نتج فهو
هدى كالعجز عن كل بيضة شاة ومع العجوة طعام عشرة ساكنين وان
عجز ثلثة ايام **الثاني** في كسر بيض القطاة اذا تحرك الفرخ من صفار النعم
وقيل عن كل بيضة مخاض من النعم وقيل التحريم اذا سال الحول النعم في انات
منها بعدد البيض فما نتج فهو يدي فان عجز كان كسر بيض النعام **الثاني**
ما لا يبدله على الخصوص هو خمسة اقسام **الاول** الحمام ويوم
القطا بر يد ويوم الحمام وقيل القطاة في قتلها شاة على الحرم وعلى الحرف
الحرم درهم وفي نحرها الحرم حمل وللحمل في الحرم نصف درهم ولو كان
محما في الحرم اجتمع الامران وفي بيضها اذا تحرك الفرخ حمل وقيل التحريم على
الحرم درهم وعلى الحمل ربع درهم ولو كان محما في الحرم لزم درهم وربع و
ليس في الحرم وحام الحرم في القيمة اذا قتل في الحرم لكن يشترى بقيمة الحرم
علف حمامة **الثاني** في كل واحد من القطاة والحمل والدجاج حل قد فطر في الحرم
الثالث في قتل كل واحد من القنفذ والضب والبربع جدى **الرابع** في قتل
واحد من العصفور والقنبرة والضفيرة مدين طعام **الثاني** في قتل الجراد
تمرة واللاظه كف من طعام ولذا في القملة يلقاها عن جسده وفي قتل الكثير

والقنجر
كذلك

من الجراد دم شاة وان لم يكن له نحر من قتله بان يكون على يده فلا ثم
ولا كفارة وكل ما لا تقدر من قدرته في قتله قيمته وكذا القول في البب
وقيل في البب والافية والكركشاة وهو كذا في **خمس الاول** اذا قتل
صيدا معينا كالسورة والاعور فله جرح ولو قلة بمثله جاز ويقدى
الذكر بمثله وبالانثى وكذا الانثى وبالمائل احوط **الثاني** الاعتناء بتقوية الجرح
وقت الخراج وفيما لا تقدر لغدته وقت الاثلاف **الثاني** اذا قتل ما خضا
فما له مثل يخرج ما خضا ولو تعدد قوم الجرح ما خضا **الثاني** اذا اصاب
صيدا ملاما فالت جديا حيا ثم ما تافدا لم يمثلا والصغير يصغر
ولو غاشا لو يكن عليه فدية اذا ربيع المضروب وغاب ضمن ان يشه
ولو مات احدهما فدية دون الآخر ولو التت جديا ميتا فدية الاكثر
وهو بين قيمتها حاملا ويجزى **الثاني** اذا قتل المحرم حيوانا وشك كونه
لويضم **النص الثاني** في موجبات الضمان وهي ثلثه مباشرة الاثلاف
والبد والسب **الثاني** المباشرة فنقول قتل الصيد موجب لغدته فاذا اكل
لذمه فذلة آخر وقيل بغيره ما قتل ويضمن قيمة ما اكل وهو الوجه ولو روى
صيدا فاصابه ولو يورث فيه فلا فدية ولو جرحه ثم راه موتا ضمن ان يشه
وقيل ببع القيمة وان لم يعلم حاله لذمه الفذ وكذا لو لم يعلم اثر فيه ام لا
وروى في كسر الفذ ان يضمن قيمته وفي كل واحد ربع وفي عينه كمال قيمته
وفي كسره يديه نصف قيمته وكذا في احدى رجله وفي الرواية ضعف ثلث

رواه ابو جعفر عن جعفر
ابن محمد عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير

اشترى

اشترى جماعة في صيد ضمن كل واحد منهم فذلة ومن يمزج بيطير على الارض
كان عليه دم وقيمة اللحم والاخرى للاقتطاع ومن شرب لبن طبيخ في
الحرم لذمه دم وقيمة اللبن ولو روى الصيد وهو حلال فاصابه وهو محرم
لويضم وكذا لو جعل في راسه ما يقتل ثم احرم قتلته **الموجبة** اليد ومن
كان معه صيد فاحرم زال ملكه عنه ووجبا لسا الفلوات قبل اسالة الزمة
منما فلو كان الصيد فاشا عنه لم يزل ملكه ولو اسكس المحرم صيدا فذبحه
محرم ممن كرمه الفذ ولو كان في الحرم تضاعف الفذ ما لم يكن بدنة ولو كان
يخلف في الحرم لم تضاعف الفذ ولو كان في الحرم ما تضاعف الفذ فذبحه
ولو اسكس المحرم في الحرم فذبحه المحل ضمنه الحرم خاصة ولو نقل بغير صيد
عن موضعه ففسد ضمنه فلو اخصه فخرج الفرج سيما لو يضمنه ولو ذبح
المحرم صيدا كان ميتة ويجرم على المحل ولا كذا لو صاده وذبحه محل **الرجب**
السبب وهو يقتل على مسائل **الاول** من اغلق على جمل الحرم وفرخ ويض
ضمن بالافلاق فان زال السبب اسلمها سليمة سقط الضمان ولو هلك ضمن
الحمام بشاة والبيضة بددهم ان كان محما وان خلا في الحمامه درهم
وفي الفرج نصف وفي البيضة ربع وقيل يستقر الضمان بنفس الافلاق
لظاير الترويض والاول اشبه **الثاني** قيل اذا انقصر حرام الحرم فان عاد فعليه شاة
واحدة وان لم يعد فعن كل حرام شاة **الثاني** اذا فقد جماعة نازا فوقع
فيما صيد لزم كل واحد منهم فذلة اذا قصدا الاصطياذ والا فذلة واحد

اذا روى اثنان فاصاب احدهما واخطاه
الآخر فعلى الصيد فذلة واحدة
على الخطي الا حاشاه الرابعة

الاص اذا رى صيدا فاضطرب فقتل فمخا او صد آخر كان عليه فداء الجميع

لان سبب الانكاف **التاسع** المساق يقطن ما يجنيه ذابته وكذا الركب اذا وقع بها واذا سار ضمن ما يجنيه بيدها **السادس** اذا اسبك صيدا لم يطفئ فلفظ باسائه ضمن وكذا لو اسك الحجل صيدا لم يطفئ في الحرم **السابع** اذا اغترى

الحرم كلبه بصيد فقتله ضمن سواء كان في الحجل او في الحرم لكن يستباح اذا كان في الحرم **الرابع** لو نفر صيدا فملك بمصادمة شيء او اخذ خارج عنه **الخامس** لا موقع الصيد في شبكة فان دخل فيه فملك او غاب ضمن **السادس** من دلى على صيد فقتل ضمنه **الفصل في صد الحرم يحرم من الصيد على الحجل**

في الحرم ما يحرم على الحرم في الحجل فمن قتل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو اترك جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء وفيه تودد ويحرم ويؤذي الحرم فقتلهم وقيل فيكره ويؤا لا يشبه لكن لو اصابه ودخل الحرم فمات ضمنه وفيه تودد ويؤذي الحرم

الاصطلاح دين البيوت الحرم على الاشياء فلو اصاب صيدا فيه فقتل عليه فداء ولو كان عليه صدقة فاحسبها ولو لم يطفئ صيدا في الحجل فدخل الحرم لم يجز اخراجه واذا كان في الحجل ولم يطفئ صيدا فقتله فملكه ولو كان في الحرم ودخل صيدا في الحرم فقتله ولو كان بعض الصيد في الحرم فاصاب ما هو في الحرم فقتله ضمنه ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحجل فقتله ضمنه اذا كان اصلها في الحرم ومن دخل بصيد الحرم وجب عليه ارساله ولو اخرج به فقتل كان عليه فداء سواء كان الشاذ بسبه او بغيره ولو كان طائرا مقصودا وجب حفظه حتى يترك ارضه

الفصل في صد الحرم يحرم من الصيد على الحجل في الحرم ما يحرم على الحرم في الحجل فمن قتل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو اترك جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء وفيه تودد ويحرم ويؤذي الحرم فقتلهم وقيل فيكره ويؤا لا يشبه لكن لو اصابه ودخل الحرم فمات ضمنه وفيه تودد ويؤذي الحرم

الاصطلاح دين البيوت الحرم على الاشياء فلو اصاب صيدا فيه فقتل عليه فداء ولو كان عليه صدقة فاحسبها ولو لم يطفئ صيدا في الحجل فدخل الحرم لم يجز اخراجه واذا كان في الحجل ولم يطفئ صيدا فقتله فملكه ولو كان في الحرم ودخل صيدا في الحرم فقتله ولو كان بعض الصيد في الحرم فاصاب ما هو في الحرم فقتله ضمنه ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحجل فقتله ضمنه اذا كان اصلها في الحرم ومن دخل بصيد الحرم وجب عليه ارساله ولو اخرج به فقتل كان عليه فداء سواء كان الشاذ بسبه او بغيره ولو كان طائرا مقصودا وجب حفظه حتى يترك ارضه

الفصل في صد الحرم يحرم من الصيد على الحجل في الحرم ما يحرم على الحرم في الحجل فمن قتل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو اترك جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء وفيه تودد ويحرم ويؤذي الحرم فقتلهم وقيل فيكره ويؤا لا يشبه لكن لو اصابه ودخل الحرم فمات ضمنه وفيه تودد ويؤذي الحرم

ثم رساله ويلجأ صيدهم الحرم ويؤذي الحجل فيلزم وقيل لا في الحرم طيور من تنف ديشة من حمام الحرم كان عليه صدقة ويجب ان يسلمها تلك الطيور من اخرج صيدا من الحرم وجب عليه اعادة ولو تعلق قبل ذلك ضمنه ولو رويهم من الحجل فدخل الحرم ثم خرج الى الحجل فقتل صيدا لم يجز الفداء ولو ذبح الحجل في الحرم صيدا كان ميتة ولو ذبح في الحجل واذا كان الحرم لم يجز على الحجل يحرم على الحرم ولا يدخل في ملكه شيء من الصيد على الاشياء وقيل يدخل عليه ارساله ان كان حاضرا معه **الفصل في التوليع كلما يلزم الحرم في الحجل من كفالة الصيد والحجل في الحرم كجتمعا على الحرم في الحرم حتى ينتهي الى البدنة فلا يتخلص منها**

فلا يتخلص منها كلما تذكر الصيد من الحرم فمات او جرح عليه فداء ولو تعدت جيت الكفالة او لا لم لا يتكبر وهو يتكبر الله منه وقيل يتكبره الاول اشهر ضمن الصيد يقتله عمد وسهوا فلو وقع صدقة في التسمم و قتل آخر كان عليه فداء وكذا لو وقع في حذاء فاصاب صيدا ضمنه ولو اشتهى محل بغيره فمات كانه كان على الحرم عن كل الحرم

بغتة شاة وعلى الحجل بغتة وهم ولا يدخل الصيد في ملك الحرم باصطلاح ولا ابتاع ولا هب ولا ميراث هذا اذا كان عنده ولو كان في بلد فيه تردد ولا يشبه ان يملكه ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد كله وفداءه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد ان مكنته الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا لم يدر فداءه

لصاحبه وان لم يكن مملوكا فصدق به وكلما يلزم الحرم من فداء يتجبه او يتجره بملكه ان كان معتق او يمسقني كان حاجا ويؤذي كل من وجب عليه شاة في كفالة الصيد وعجز عنها كان عليه اطعام عشرة مساكين فان كان

بغتة شاة وعلى الحجل بغتة وهم ولا يدخل الصيد في ملك الحرم باصطلاح ولا ابتاع ولا هب ولا ميراث هذا اذا كان عنده ولو كان في بلد فيه تردد ولا يشبه ان يملكه ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد كله وفداءه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد ان مكنته الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا لم يدر فداءه

لصاحبه وان لم يكن مملوكا فصدق به وكلما يلزم الحرم من فداء يتجبه او يتجره بملكه ان كان معتق او يمسقني كان حاجا ويؤذي كل من وجب عليه شاة في كفالة الصيد وعجز عنها كان عليه اطعام عشرة مساكين فان كان

بغتة شاة وعلى الحجل بغتة وهم ولا يدخل الصيد في ملك الحرم باصطلاح ولا ابتاع ولا هب ولا ميراث هذا اذا كان عنده ولو كان في بلد فيه تردد ولا يشبه ان يملكه ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد كله وفداءه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد ان مكنته الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا لم يدر فداءه

فان عرج صام ثلثة ايام في الحج **الصلوات** فباقي المحظورات وبسبعة
 الاول الاستمتاع بالنساء فمن جامع زوجته في الفرج قبل او بعد عامدا
 عالما بالحريم فسد حجه وعليه النكاح والحج من قبل سواء كانت حجة التي
 افسدها فرضا او نفلا وكان لو جامع امته وبه محرم ولو كانت امه لم يحرمه
 فطأ وتزنيها مثل ذلك وعليه ان يفترقا اذا بلغا ذلك حتى يقضى
 التماسك اجماعا على الطريق ومعنى الافتراق الا بجماع الا بمعهما نال ولو
 اكتمها كان حجه ماضيا وكان عليه كفارتان ولا يتجمل عنها شيئا سوى الكفارة
 واذا جامع بعد الوقوف لم يشترط قبل ان يطوف طواف النساء او طواف منى
 اشطوطا دون او جامع في غير الفرج قبل الوقوف كان حجه صحيحا وعليه بدنة لا غير
الحج اذا حج في القابل بسبب الاضطرار لم يفسد له ما اتمه ولا في الاستثناء يستدعي
 يفسد الحج ويكفي القضاء نعم وقيل لا وبها شبه ولو جامع امه محلا وبه محرمه
 باذنه تجزئ الكفارة بدنة او بقرة وان كان معصرا فاشاة او صيام ثلثة ايام
 ولو جامع المحرم قبل طواف الزيارة لم يفسد بدنة فان عجز فبقرة او شاة واذا طاف المحرم
 من طواف النساء خمسة اشواط ثم واقع لم تلزمه الكفارة وبني على طواف قبل كل في
 ذلك جواز النصف الاول مروي فاذا عقد المحرم المحرم على امرأه ودخل المحرم
 فعلى كل منهما كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية جماعة ومن جامع في الحرم
 العرق قبل السعي فسد عمرته وعليه بدنة وقضاؤها والا فضل ان يكون في الشهر المفضل
 ولو نظر الى غير اهل ذمى كان عليه بدنة ان كان مؤمرا وان كان متوسطا فبقوا وان كان

وبدنة

ارشاد

متصرفا شاة ولو نظر الى امرأته لم يكن عليه شيء ولو كان شهوة
 فامسى كان عليه بدنة ولو متها بغير شهوة لم يكن عليه شيء
 ولو متها بشهوة كان عليه شاة ولو لم يمت ولو قبل امرأته
 كان عليه شاة ولو كان بشهوة كان عليه جزاء وكذا لو
 امسى عن ملاعبة ولو استمع على من جامع فامسى من غير نظر
 لم يلزمه شيء **الحج** لو حج تطوعا فاقبده ثم احصر كان عليه
 بدنة للافساد ودمه للاحصار وكفا قضاء وحلقه القابل
الحج الطيب من تطيب كان عليه دم شاة سواء استعمله
 صبغا او طلاء او ابتداء او استدامة او بخورا او في الطعام ولا
 بأس بخلق الكعبة ولو كان فيه زعفران وكذا لغواكه كاللوز
 والفتح واليابس كالبورد والنيلوف **الحج** القيلوب في كل فطر
 مدم طعام وفي اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد من كل
 كل واحد منهما في مجلس لزمه دمان ولو ابقى بقلم ففطر فادما
 لزم المضي شاة **الحج** المحيط حرام على المحرم فلو لبس كان عليه دم
 ولو اضطر الى لبس ثوب يتقيه الحر والبرد جاز وعليه شاة **الحج**
 حلق الشعر فيه شاة او طعام عشرة ساكنين لكل منهم مد وقيل
 ستة لكل منهم مدان او صيام ثلثة ايام ولو متس لحية او لسانه
 فوقع منها شيء اطعم كف من طعامه ولو فعل ذلك في وضوءه صلى

هذا

ولو لم يذمه شيء ولو شغل إحدى أطبائه اطعم ثلاثة مساكين
 ولو شغلها الزمها شاة وفي التظليل ما يرا شاة وكذا لو غطا
 رأسه بثوب أو طيته بطين يستتره أو غشى الماء أو حل
 ما يستتره **الثامن** الجدال في الكذب منه مرة شاة ومرة من
 بقرة وثلاث بدنة فله الصدق ثلثا شاة ولا كفارة فيما ذكره
الثاني قلع شجر الحرم وفي الكهيرة بقرة ولو كان مخالفا في
 الصغيرة شاة وفي أعضائها قيمة وعندى في الجميع تردد
 ولو قلع شجرة منها أعادها ولو جفت قبل يلزمه ضمها لها ولا
 كفارة في قلع الخشب وإن قاعله ما قوما ومن استعملها
 طبيا في أحرامه ولو في حال الضرورة كان عليه شاة على قول وكذا
 قيل فيمن قلع ضرره وفي الجميع تردد ويجوز أكل ما ليس بطيب
 من الأدهان كالسمن والشرج ولا يجوز الأدهان به **ثاني**
 فتشمل على سائل **الأول** إذا اجتمعت أسباب مختلفة كاللبس
 وتقليم الأظفار والطيب يفر عن كل واحد كفارة سواء فعل ذلك
 في وقت واحد أو وقتين كفر عن الأول أو لم يكفر **الثاني** إذا أكره
 لزمه بكل مرة كفارة ولو كرر لحاق فان كان في وقت واحد
 لم يترك الكفارة وإن كان في وقتين تكررت ولو تكررت
 اللبس أو الطيبان اتحد المجلس لم يتركوان اختلعت تكررت

الثاني كل محرم لبس أو أكل ما لا يحل له أكله أو لبسه كان عليه دم شاة
الثاني تسقط الكفارة عن الجاهل وصورتها والناسي والمجنون إلا
 في الصيد فإن الكفارة تلزم ولو كان سهوا **كتاب العورة**
 وصورتها أن يحرم من الميقات الذي يسوغ له الإحرام منه ثم يدخل
 مكة فيطوف ويصلي ركعتيه ثم يسعي بين الصفا والمروة ويقصر وشرائط
 وجوبها شريط وجوب الحج ومع الشرايط يجب في العدة مرة وقد يجب
 بالندوة وما في معناه والاستحجار والأساد والفوان والدخول إلى مكة
 مع الانتفاء العذر وعدم تكرار الدخول ويكره وجوبها بحبس السبب
 وانعائها ثمانية الأول النية والإحرام والطواف وركعتاه والسعي
 والتقصير وطواف النساء وركعتاه وتنقسم إلى تمتع بها ومفردة
 فالأولى يجب على من ليس من حاضري المسجد الحرام ولا يصح إلا
 في أشهر الحج وتسقط المفردة معها ويلزم فيها التقصير ولا يجوز
 حلق الرأس ولو طلق لزمه دم ولا يلزم فيها طواف النساء والمفردة
 يلزم على حاضري المسجد الحرام وتفتح في جميع أيام السنة وأفضلها ما وقع
 في رجب ومن أحرم بالمفردة ودخل مكة جاز أن يؤخر بالتمتع ويلزم منه
 ولو كان في غير أشهر الحج لم يجز ولو دخل مكة متمتع لم يجز له الخروج
 حتى يأتى بالحج لأنه مرقبة به فخرج بحيث لا يحتاج إلى استئنا
 إحرام جاز ولو خرج فاستأنف عمرة متمتع بالآخيرة ويستحب المفردة
 في كل شهر وأقله عشرة ويكره أن يأتى بعدتين بينهما أقل من عشرة أيام
 وقيل يحرم والأقل أشبه ويحل من المفردة بالتقصير والحلق أفضل وإذا
 قصر أو طلق حل له كل شيء إلا النساء فإذا أتى بطواف النساء حل له النساء

وهو واجب في المفردة بعد التمتع على كل معتق من امرأة وخضري
وجوب العدة على الفور كتاب الجهاد

الجهاد

الجهاد واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على القتال
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية

كتاب الجهاد والنظر في اركان اربعة **الاول** من يجب عليه وهو
فرض على كل مكلف حر عاقل بالغ لا يعيب على الصبي ولا على المجنون ولا على
المرأة ولا على الشيخ الهرم ولا على المملوك وفرضه على الكفاية بشرط وجود
الامام او من نصبه للجهاد ولا يتعين الا ان يعينه الامام لاقتضا
المصلحة او لقصور القامعين عن الدفع الا بالاجتماع او يعينه على
نفسه سدا لثوبته وقاد تجب المجاربة على وجه الدفع كان يكون بين
غزاهل الحرب ويعيش بهم عدو ويحتمل منهم على نفسه فيستأعد لهم دفعا
عن نفسه ولا يكون جهادا وكذلك كل من خشي على نفسه مطلقا او ماله
فرضه ان يقاتل الصلابة ويسقط الجهاد باعذار اربعة العمى والزمن كالمقعور والرض
المانع من الذود العدو والفق الذي يعجز عنه عن نفقة طريقه وعياله
ومن سلبه ويختلفة الاحوال **الثاني** ثلثه **الاول** اذا كان عليه
دين مؤجل فليس لصاحبه منعه ولو كان حالا وهو مقبلا لغيره ويعيد
الثاني لا يبرأ من الغزو ما لم يتعين عليه **الثالث** لو تجدد العدو بعد
التقام الحرب لم يسقط فرضه على ترو الامع العجز عن القيام به وان بذل
المعسر واحتاج اليه ولو كان على سبيل الاجرة لم يجب من عجزه
بنفسه وكان مؤسرا وجب اقامه غيره وقيل يستحب هو ان يشبه ولو كان قادرا
فجتر غره سقط عنه ما لم يتعين ويجوز الغزو في اشهر الحرم الا ان يبذل الخصم
ولا يكون

فرض

الجهاد واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على القتال
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية

الجهاد واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على القتال
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية

الجهاد واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على القتال
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية
ولا يبرأ منه الا بالقتال او بالدية

من لا يورثه ولا يشترط حرمة ويجوز القتال في الحرم ^{فان} كان غزوا فنسخ
 ويجوز المجاهرة عن بلد الشرك على من يضعف عن شعار الاسلام مع
 الملكة والحجرة باقية ما دام الكفر ^{الذي} **الركن الثاني** لو احق هذا الركن ^{بما}
الركن الثالث لو احق هذا الركن ^{بما} ولو كان الامام مفقودا لانها
 لا تقتضي قتالا بل حفظا واعلاما ومن لم يتمكن منها بنفسه يستحب
 ان يربط نفسه هناك ولو نظر بالمرا بطة وجبت مع وجود الامام وفقد
 وكذا لو نذر ان يصر في شيئا في المراتبين على الامم وقيل يجوز ويصرف في
 وجهه البصر الامع خوف الشبهة والاول اشبه ولو اجر نفسه وجب عليه
 القيام بها ولو كان الامام مستورا وقيل ان وجد المستاجر ولو رثته رثها
 والاقام بها والاولى الوجهين غير تفصيل **الركن الثاني** في بيان من يجب جهاده
 وكيفية الجهاد وفيه اطراف **الاول** فيمن يجب جهادهم وهم ثلاثة البيئات
 على الامام من المسلمين واهل الذمة وهم اليهود والنصارى والمجوس ^{فان}
 اخفوا بشرائط الذمة وعلا هؤلاء من اصناف الكفار وكذا من يجز جهاده
 فالواجب على المسلمين القفول اليهم اما كفهم او لنقلهم الى الاسلام فان بدؤوا
 فالاوجب محاربتهم وان كفوا وجب بحسب الملته واقله في كل عام مرة واذا اقتضت
 المصلحة جهادهم جاز لكن لا يتولى ذلك الامام او من يافئ له **الطرف الثاني**
 في كيفية قتال اهل الحرب والاولى ان يبدأ من يليه الا ان يكون الا بعد اشد خطر

النفوس
من اهل الحرب

ويجب التمييز في اكثر القدة وقتل المسلمين حتى يحصل الكثرة للقائمه
 ثم يجب المبادرة ولا يتعدى الا بعد الدعاء الى محاسن الاسلام ويكون للمؤمن
 الامام او من نصبه ويسقط اعتبار الدعوة فمن عرفها ولا يجوز الفرار
 او ان كان العدو على الضعف او اقل لا يجوز في كطال السعة او مورد المياه
 او استدار الشمس او تسوية لاحتها ^{او} **الركن الثالث** لو احق هذا الركن ^{بما}
 كثره ولو غلبه هذا الركن لم يجز الفرار وقيل يجوز له لقوله ولا تقوا
 بايديكم الى التهلكة والاولى نظر لقوله اذ القيتهم فنته فاشتبا
 وان كان المسلمين اقل من ذلك لم يجب الشك ولو غلب على
 الظن السلامة استحب وان غلب العطب قيل يجب الانصراف وقيل مستحب
 وهو اشبه ولو انفردا ثلثان به واحد من المسلمين لم يجب الشك وقيل
 يجب له لا يورث ويجوز الحامية العدو بالحصار ومنع السبله دخول
 وخروجه والمناجيق وهدم الحصون والبيوت وكل ما يرجي الفتح
 ويكره قطع الاشجار ورمى النار وتسليط المياه الامع الضرورة
 ويجوز بالقاء السم وقيل يكره وهو اشبه فان لم يكن الفتح الا به جاز ولو
 شئوا بالنساء والصبيان منهم كف عنهم ^{الا} **الركن الرابع** لو احق هذا الركن ^{بما}
 بالاسلحى من المسلمين وان قتل الاسير اذا لم يكن جهادهم الا للدلد
 ولا يلزم القاتل دية وتلزم الكفارة وفي الاخبار ولا كفارة ولو قتل

الاعيان
من اهل الحرب
من اهل الحرب
من اهل الحرب

العقوبة مع إمكان الجزاء من القود والكلالة والجزء قتل المحاربين ولا العساكر
ولا النساء ومنهم من يوجب الأسماع للفظ ولا الجزاء للقتل ^{فصل} ولا العذر
ويستحق أن يكون المقتول بعد الرقابة وليس إلا العادة عليهم ليدوا لقتال قبل الرقابة
الالحاجة وإن يعترف بالآية وإن وقت به والمبارزة بغير إذن العام وقيل
يحرم ويستحق المبارزة إذا نفي إليها العام وتجب إذا نفي **فرع الأول**
المشروع أن طلب المبارزة ولو يشترط جاز معونة قرينه ولو شرط ألا يقاتله غير
وجب العقاب له فإن فر وطلبه المحرم جاز دفعه ولو لم يطلب لم يحرم محاربته
وقيل يجوز ما لم يشترط الأمان حتى يعود إلى فئة **الثاني** لو شرط أن يقاتله
غير قرينه فإنه يستحق الجوار فقد نقض أمانه وإن تبرع فمعه في غيره ^{فصل}
وإن لم يمنعه جاز قتله معهم **الثاني** في الزمام والكلالة في العاقبة والعباد
والوقت لما عاقده فلا بد أن يكون بالغا عاقلا محملا ويستوى في ذلك الحر والمملوك
والذكور والأنثى وإذا أرمم المراهق أو المجنون لم ينفق لكن يعاد إلى أمانته
وكذلك صبي دخل دار الإسلام بشبهة الأمان كان يستحق لفظا تنقذه أمانا
أو يصرفه فقتله ما لم يجوز أن يذره الوالد من المسلمين لأحد من أهل الحرب
ولا يذره عاما ولا لأهل إقليم ولا يذره لقريبه أو حسن قبل نعم كما أجاز علي عليه
السلام الواحد لحسن من الحصون وقيل لا وبو الأشبه وقيل على عم قضية
في الواقعة فلا نقض ولا إمام يذم لأجل الحرب مجموعا وضروفا وكذلك من فضة الإمام

لتتفرج فيه بغيره لا يلزم ولا يجزى له بانها امر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ولو اكرهوا العاقلة لم ينقضها ما العاقلة فيكون ان يقولوا انك لا اخرجك الا في وقت
 الاسلام وكذا في العقل على من المعصية بها وكذا لا يمكنه علم بل هو لا من نفسه العاقل
 ولو قالوا لا بأس عليك لا تخف لم يكن ذما ما انما قيل على الامان ولما وقد قيل للاسير
 ولو شفي حيث الاسلام على الظهور واستند الخضم كما مع نظر الصلح ولو استقر
 بعد حصوله في الاسلام فاذم لم يصح ولو اقر المسلم انه اذم لم يشرك فان كان في وقت
 يصح منه انشاء العاقل قبل ولو ادعى الحربي على المسلم الامان فانكره القبول ولو ارجل
 بينه وبين الجوارح حيث او اعزاه لم يتبع دعوى الحربي في العاقلين ولا في الامانة
 ثم هو حربي وان عقد الحربي لنفسه ما العاقل ليسكن في اوار الاسلام ودخل ما المتبع
 ولو التحق بدار الحرب للاستيطان ان انتقض امانه لنفسه وان ماله ولو ان انتقض
 العاقل في الدار ايضا اذا لم يكن له وارث مسلم وصار قريبا ويختص به الامان لانه
 لم يوفد عليه وكذا الحكم لو مات في دار الاسلام ولو اسير المسلمون فاستقرت
 ماله تبع الرقبة ولو دخل المسلم دار الحرب من غير استاخر وجب اعادة ما كان
 صاحبه في دار الاسلام او دار الحرب ولو اسير المسلم فاطلقة وشتر المقاتلة
 في دار الحرب والعن منه لو حجب الاقامة وعرضت عليه ما لم بالشتر ولو اطلقه
 على مال الحربي لانه فاق به ولو اسلم الحربي في وقت من قبل لم يكن للزوجه سلطانة ولا
 لو ارشها ولو ماتت ثم اسلم او اسلمت قبله ثم ماتت عليه وارثها المسلم دون الحربي

فصل في ما فضل ان يجوز ان يعقد العهدة على حكم الامام او غيره ممن
ضبط الامام الحكم ويراعى في الحاكم كمال العقل والاسلام والعدالة وهو يراعى
العدالة والحرية قبل نعم وفيه تردد ويجوز على المهادنة على حكم من يختار
الامام دون اهل المحرور الا ان يعينوا وجلا يجتمع فيه شروط الحاكم ولو كانت
الحاكم قبل الحاكم بطل الامان ويردون الى ما مضى ويجوز ان يستغنى الحاكم
الواثنيين او الكثر ولو مات احدهم بطل الحكم الباقيين ويستع ما يحكم الى اكتم
ان يكون منافيا لوضع الشرع ولو حكم بالقتل والستى المال فاسلموا اسقط
الحكم في القتل ولو جعل للمشرك فدينه عن اسير او المستلحق له يجب الوفا ولا
لا عوض للحر **يجوز لو اولى الجيش جعل الجعا لئلا ينزل على ماله على كالتنبيه**
عقوبة على القلعة وطريق البلد الخفي فان كانت الجعا لة من ماله دينيا استمرت كونها
معلومة الوصف والقدر وان كان عينا فلا بد ان يكون مشاهدا او موصوفا
وان كانت من مال الغنيمة جاز ان تكون للجعا بولي كجاية او ثوب **نفسه**
لو كانت الجعا لعينا وفتح البلد على امان وكانت في الجملة فان اتفق المجعول والواثي
على ذلك او امسا كما بالعوض للجعول ليجاز وان تعاسر الغنيمة المدة ويردون
الى مملكتهم ولو كانت الجعا لة جارية فاسلمت قبل الفتح لم يرفع اليه ودفعته القيمة
ولكن لو اسلمت بعد الفتح وكان المجعول له كالفاتيات قبل الفتح او بعدة لم يكن له عوض
في الاسلام **في ذكروا فان قالوا فان علمن بالسبي ولو كانت الحرب قائمة وكذا**

عورة على القلعة وطريق البلد الخفي فان كانت الجعا لة من ماله دينيا استمرت كونها معلومة الوصف والقدر وان كان عينا فلا بد ان يكون مشاهدا او موصوفا

الذوات

الذوات ولو اشتبه الطفل بالبالغ اعتبر بالانبات فمن لم يشبهه من سنه
 الحق بالاداري والذكور البالغون يتعين عليهم القتل ان كانت الحرب قائمة لم يسلموا
 والامام يخير ان شاء فريعتا قتلهم وان شاق قطع ايديهم وارجلهم وتولاهم من قرون **في الحرب**
 حتى يموتوا وان اسروا بعد تقضي الحرب لم يقتلوا وكان الامام يخير بين المن والعتاق **في الحرب**
 ولو اسلموا بعد الاسر لم يسقط عنهم هذا الحكم ولو عجز الاسير عن المشي لم يجز قتلهم **في الحرب**
 فحكم الامام فيه ولو قتل لم يقتل كان يهدى ويجوز ان يقطع الاسير ويقتل ان اسير قتل لم يرقم **في الحرب**
 صبرا وجراسه من المعركة ويجب حياطة الشهيد دون الحربي فانما شتمه ايادى من كان كقتل صغير الذكور **في الحرب**
 الذكور وحكم الطفل المستبي حكم ابوه فان اسلم او اسلم احدكم بعد الولد ولو سبس منفردا قيل **في الحرب**
 يتبع السابق في الاسلام **في** اذا اسر الزوج لم يفسخ النكاح ولو استرق انفسخ النكاح **في الحرب**
 المملوك لو كان الاسير طفلا او امرأة انفسخ النكاح بالتحقيق الرق بالسبي ولذا لو اسر الزوجان **في الحرب**
 ولو كان الزوجان مملوكين لم يفسخ لانه لم يحدث رق ولو قيل يخير الغارم في الفسخ **في الحرب**
 حسنا ولو سببت امرأة فصولها على الطلاق اسير في يديها الشريك فاطلق **في الحرب**
 اعادة المراء ولو اعتقت بعض جاز ما لم يكن قد استولى على نفسه **في** هذا الطريق **في الحرب**
في اذا اسلم الحربي في جارا محرور جرحن ثم فسخ ماله مما ينقل كالدبر والفضة والامتنع **في الحرب**
 دون ما لا ينقل كالارضين والعقار فانما للمسلمين والحق بولده الا صغر ولو كان **في الحرب**
 منهم حر ولو نسبته ام الحبل كانت رقادون ولدها منه ولذا لو كانت الحرية حاملا **في الحرب**
 من مسلم بوطي مباح كاشبهه ولو اعتق مسلم عبيدا فليس فيه استرق اجماعا **في الحرب**

بالذوات الحق بذواتهم في سلبهم
 جاز استرقاقه ولا يتعلق ولا
 المسلم به ولو كان المسترق
 الذوات

الفتح اذا اسلم عبد الحرب في دار الحرب قبل موالاته ملك نفسه بشرط ان يخرج
 قبله ولو خرج بعده كان على رقبته ومنهم من لم يشترط خروجه والاول اصح
الفتح في احكام الفتيحة والنظر في الاقسام واحكام المفتوحة وكيفية البيع
 القوية **الفتح** فالفتية هي القابضة المكتسبة سواء اكتسب اربابا كان باع
 التجارة او بغيره فكما يستفاد من دار الحرب والنظر يتعلق بنا بالفتية
 واما اقسام ثلثة ما ينقل كالذهب والفضة والامتنع وما لا ينقل
 كالارض والعقار **الفتح** كالنساء والاطفال والاول ينقسم الى ما يصح
 تملكه للمسلم وذلك يدخل في الفتيحة وهذا القسم يختص به الغانم بعد الخمس
 والحجابل ولا يجوز لهم التصرف في شئ منه الا بعد القسم والانتصاف وقيل يجوز
 لهم تناول ما لا بد منه كعليق الدابة والكل والطعام والى ما لا كالحجر والعنبر ولا يدخل
 في الفتيحة بل ينبغي التلافؤ والبقاء **الفتح** كالتحليل كالحجر فروع اذا باع احد الغانمين غائما
 شيئا او ورثه لم يصح ويعلن ان يقال يصح في قدر حصته ويكون الشافعي احول
 على قول ولو خرج هذا الى دار الحرب اعادة الى المغنم لا الى باعده ولو كان القابض
 من غير الغانمين لم يقر به عليه **الفتح** الاشياء المباحة في الاصل كالصنود
 والانتجار لا يختص بها احد ويجوز ملكها لكل مسلم ولو كان اثر ملكه هو في دار
 الحرب كان غنمه بناء على الظاهر كالطير المقصوص والاشجار المقطوعة **الفتح**
 لو وجد شيئا في دار الحرب يحتمل ان يكون للمسلمين ولا لدار الحرب كالنخيل والسلاح

حكمه

حكمه حكم المفتوحة قبل ثبوت سنة فخر الحق بالفتية وهو حكم **الفتح** اذا
 كان الفتيحة من ينقل على بعض الغانمين قبل سقوت نصيبه لا يجب ان يشرى حصص
 الباقيين وقيل لا ينعقد الا اجمعا لا امام في حصته وتخصيه حرام فهو اجمع **الفتح**
 ثم في هو فليس بشرط حصص الباقيين ان كان مرسا او ما لا ينقل فهو للمسلمين
 قاطبة وفيه الخمس والعام مختص بين افراد الخمس لا بين اهلها وبين اهلها **الفتح**
 من ارتفع ولما النساء والذرية من جملة الغنائم ويخص بهم الغانم وفيهم المستحقه **الفتح**
 في احكام الاضيق كارض فحت **الفتح** وكونت حجة في المسلمين فلعنه والغافلون
الفتح في الخيل والنظر فيها الى العام ولا يملكها المتصرف على الخصوص ولا يصح بيعها ولا
 هبتها ولا وقفها وتصرف العام خاصها في المصالح مثل سد الثغور ومعونة
 العزة وبناء القنابر وما كان مواتا وقتية الفتح فهو للامام خاصة ولا يجوز
 احياؤه الا بان كان موجودا ولو تصرف فيها من غير اذن كان على الشر
 طسقيها وملكها المحيي عن غنمه من غير اذن وكذا ايضا فحت صلحا فهي
 لا ياربها وعليهم ما صالحهم الامام وهذه تملك على الغنم ويصح بيعها
 والتصرف فيها بجميع انواع التصرف ولو باعها المالك من مسلم صح واستقل اما من لم يملك الاض
 عليها الى فقه الباع هذا اذا صول على ان الارض لهم للمسلمين وعلى ائمتهم **الفتح**
 الجزية كان ولا للمسلمين حكمها حكم الارض المفتوحة عنوة عامها للمسلمين
 وموانها للامام ولو اسلم الذي سقط ما ضرب على الضم فملكها على الخصوص وكل ارض

اسلم اهلها عليهم اقولهم على الخصم وليس عليهم فيها سواء الذكوة
 جعلت شرطيها **باب** كل ارض ترك اهلها عامدا ما كان الامام يفتيها
 ممن يفتيها وعليه طسقا لارباها وكل ارض موات سبق اليها سابق
 فاجياها كان احق بها وان كان لها مال معروف فعليه طسقا وانما استباح
 مسلم دار امن حر في تحت تلك الارض لم يملك الامارة وان ملكها المسلمون
 في قسوة الغنيمة يحجب البذل بما شرط الامام كالجعايل والستة في شرط
 للمقاتل ولو لم يشترط لم يختص به ثم بما يحتاج اليه من انفق مائة بقل حتى يقسم
 والرامي والناقل وغيره للسياح والعرو والفران قالوا باذن الامام
 فانه لا سهم للثلاث ثم يخرج الخمس قبل بل يخرج الخمس مقدما على الالة والاولا ثم
 يقسم اربعة الاخماس بين المقاتلة ومن حصن القتال ولو لم يقاتل حتى العطل
 ولو لم يبعد الحيانة قبل القسمة وكذا من انفصل بالمقاتلة من المدد ولو وجد
 الحيانة قبل القسمة ثم عطى الراجل سهمها والفرسان سهمين وقيل لثلاثة والفرس
 اربعة ومن كان له فرسان فضا على اسهم فرسان دون ما زاد وكذا الحكم لو
 قاتل في الشغل وان استغنى عن الخيل والاسهم للابل والبغال والحمير وانما اسهم
 للخيول وان لم يقاتل بالاسهم من الخيل للفتح والارزح والفرع لعدم الانتفاع بها في
 الحروب قبل سهم مراعاة لاسهمه هو حسن في كسبه المستاجر والمستعار ويكون
 السهم للمقاتل والاستعانة يكونه فاسا عند حيازة الغنيمة لا بدخوله المعركة والجنس

في حيازة الغنيمة
 في حيازة الغنيمة
 في حيازة الغنيمة
 في حيازة الغنيمة

يشارة

والجنس يشارة كما استشهد في غنيمة اذا صدرت عنه ولو خرجت من سرتان لما
 خرج حصن من البلد الى جهنم لو شريك احدهما الاخر لو لم يخرج السرب من قبله
 فسكر البلد لم يشركهما فسكر لانه ليس بجاهد ويكره تاخير غنيمة الغنيمة في
 دار الحرب الا للعدو ويكره اقامه الحدود فيها **باب** ما وجد الجهاد في الغنائم
 واذ من بيت المال لا يقبض فان حل وقت العطاء ثم مات كان لوارثه المطالب به
 ترقد **باب** قبل ليس للامير من الغنيمة شيء وان قاسم مع المهادين بل يرفع من غنيمة
 ونفيهم من اهل الاسلام ولم يصدر وجوب على اعقابه من الهامجة وترك الضيعة
 لا يفتحق احد سلبها ولا يغفل في بداية ولا يفتحق الا ان يشترط له الامام لو اظهر الخيلا
 ما للمسلم بالاستغناء ولو غنم الشركون اموال المسلمين ثم ارتجعوها فالاحرار
 لا سبيل عليهم اما الاموال والعبيد فلا ياربها قبل القسمة وان عرفت بعد القسمة
 فلا ياربها القسمة من بيت المال في رواية تعاد على اربابها بالقيمة والاولا ياربها
 على المالك ويرجع الغنائم بقيمة على الامام مع تغريق الغنائم **باب** في حكم
 اهل الذمة والنظر في امور **الاول** من فخذ من الجزية فخذ من يقر على يديه
 وهم اليهود والنصارى ومن لم يشهد كتابهم المجوس لا يقبل من غيرهم
 الا للاسلام والفرق الثلث اذا التزموا بشرائط الذمة اقربوا كانوا عرا او
 عجمي ولو ادعى اهل حرب منهم ويذلو الجزية لم يكفوا البيعة وايقروا
 ولزمت خلافها انتقض العهد ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والنساء

الثالثة

رجوع السيرة الثانية بعد
 رجوع الاولى من غير

وذراهم

المش
 سكر
 الا

هذا هو الحق ما كان عليه
الانسان من قبل

على الناس مساعدتهم على ان لا يكونوا من الامم الجاهلة والذين هم في الناس
الاعراف والاحكام ساطع ما خفف عار في شدة انفعالها على الوجوه الشريفة ومع
انصاف المقترن الحكم بالدين في دفع اليد ويحكم على الخصم جابره فانه اذا دعا
للتحكم عنده ولو امتنع واثار المضي الى قضاء الجور كان تركها النكر ولو لم يجز
فانما انكره جاز في الدعوى معه دفع الضرر له لكن عليه اعتماد الحق والعمل بما
استطاع وان اضطر الى العمل بما يسهل الخلاف جاز اذا لم يكن التوصل الى الحق
لغير مستحق وعليه تتبع الحق ما امكن **الكتاب الثاني** في العقود هي ستة كتابا
كتاب التكاليف وهو من فصول **الاول** فيما يكتسبه وينقسم الى محرم ومكروه
ومباح فالمحرم منه انواع **الاول** الاثنيان **الفحشاء** كالخمر والانساء والافشاء **والثاني**
تجسس الدماء لغايرة الاستصباح تحت السماء واليتيم والدم وارواح الجن
ما لا يملك الجور وبما قيل بجري الابواب كلها **الابواب** الابلخا صة والاول شيئا لا يجوز
وجميع اعضاده وجلد الكلب كما يكون منه **الفحشاء** ما يحرم التحريم ما قصد به كالات
الطهارة والعود والزر وهما كل العبادة المستندة كاصلي الصلوات والقار
كالنزد والشطرنج وما يقضي الى مساعدته على محرم بيع السلاح لاعداء الدين
واجارة المساكن والسفن للمماليك وبيع العبد لغير خسر او لغير عتقها ويكرو
بيع خالدين عليها **الثاني** ما لا يتفق بكالمسوخ بآية كان كالقرد والدي في الضيل
تردد الاشجار في بيعه للانتفاع بغير ما وجب له كالحجر والصفاء والساحف

هذا هو الحق ما كان عليه
الانسان من قبل

والطاف والسباع كلها الا الله والحيوان طائفة كانت كالبارز او ماشية كالغنم
وقد يكره بيع السباع كلها تبعها للانتفاع بجلدها وبنفسها وبنفسها **الكتاب الثالث** ما يحرم
في نفسه كعمل الصور للجنس والعنا والمعونة الطالين بما يحرم ونزع النحل من النمل
وحفظت الضلع من غير التقصير بهما المعين من وقتل السم والكهانة والقذف
الشبهة والقار والعسر ما يحرم كسبوس اللبن بالادوية وليس المشطه من الرجل ما يحرم
عليه **الكتاب الرابع** على الانسان فعلة كقتل الاموات وكفنههم ودفنهم وكسب
باشياء تافه ان شاء الله تعالى **الكتاب الخامس** اخذ الاجرة على الاداء حرام ولا باس بالبرق من بيت
المال وكذا الصلوة بالناس في القضاء على تفصيله لا بأس باخذ اجرة عن عقد النكاح **الكتاب السادس**
الكتاب السادس ما يكون للادب في المحرم او مكره غالبا كالصوم مع الاكفان **الكتاب السابع** ما يكون
والرفيق واتخاذ الدجج والتخضعة وما يكون لصفتها كالنساء من الحجاب اذا استوط
وخراب النخل وما يكون لطرق الشبهة كسبوس النسيان ومن لا يجتنب المحارم وقد يكون اشياء
تذكر في ابوابها او على ادلة مباح **الكتاب الثامن** ما يجوز بيع شئ من المكاتب الا كالبصير وفي
في الماشية والزرع والحايطة يرد في الاشياء المنع نعم يجوز اجارة هذا وكل من هذا الادب بعد تفرقه
غير المالك **الكتاب التاسع** الرشوة حرام سواء حكمها في الزلوع عليه بحق او بالملل **الكتاب العاشر** اذ دفع الانسان
مالا الى غيره ليعرف في قبوله كان المدفوع عليه يقفه فان عين له عمل يحققه بعينه وان الملق
حاز ان ياتخذ مثل احد من غير زيادة **الكتاب الحادي عشر** الولاء من قبل السلطان العادل جائز ورياء
جبت كما اذا عين امام الاصل ولو لم يكن وقع النكر والامر المعروف الا بما يحرم من قبل الجائر

هذا هو الحق ما كان عليه
الانسان من قبل

والله

[illegible]

خيار الحيوان والشرط فيه كله
 ثلثه ايام للمشتري خاصة
 دون البايع على الاثر السقط
 باشتراط جرح

سقط في العقد بالشرع بعد ان يقصر فيه سواء كان تقصيرا لا زمانا كالسبع او لكون
 كالمهر قبل القبض الوصية **الخيار** الشرط وهو ما يجب ما يشترط له او احدا من
 لكن محله يكون مدة مضبوطة ولا يجوز ان يشترط ما يجعل الرقابة والتقصير في ذلك
 ولو شرط كذلك بطل البيع ولكل منهما ان يشترط الخيار لنفسه وللماضي في البيع الا
 وحوا اشتراط الموامر واشترط مدة يرد البايع فيها الثمن او اشتراط بيع المبيع
الباع من المشتري شيئا ولو كان من اهل الخيرة وتظهر فيه غش في البيع العانة بالتعاقب
 بكونه لم يسمع العقد او اشتراط السقط في الخيار بالتعاقب اذا لم يخرج عن الملك
 او يمنع مانع من ذلك كالاتيلا في الامتداد والعقود والاشياء **الحكم** من اجماع
 ولم يقض الثمن ولا استلم البيع ولا اشتراط اخير الثمن فالسبع لازم ثلث ايام فان جاز
 المشتري بالتعذر والاكاذيب البايع اولى بالمبيع ولو تلف كان من مال البايع في
 الثلثة وبعد على الاشياء واشترى ما يفسد من يومه فان جاز الثمن قبل التسليم
 فلا بيع وخيار العيب في ثلث ايام **الما** واما احكامه فتشتمل على مسائل **الاولى**
 خيار المجلس لا يثبت في شيء من العقود والقبض على المبيع وخيار الشرع يثبت في
 كل عقد من النكاح والوفقة وكذا الابراء والطلاق والعقود الا على ما يشترطه **الثانية**
 التعذر في سبب خيار الشرط كما يسقط خيار الثلثة ولو كان الخيار لهما وتقرروا احدهما
 سقط خياره ولذا فان احدهما وتقرر الاخر سقط خياره **الثالثة** ان مات من الخيار
 انتقل الى الورثة من ابي الخيار كان ولو جرح فقام وليه مقامه ولو اتى العذر

خيار الحيوان والشرط فيه كله
 ثلثه ايام للمشتري خاصة
 دون البايع على الاثر السقط
 باشتراط جرح

لم يقصر في الرقابة ولو كان الميت مملوكا ماله ما نشتت الخيار له **البيع**
 يمكن العقد قبل ان يقضاه الخيار الاول الفهر في بيعه لم يفسد كان المشتري
 ولو منع العقد جرح على البايع بالثمن ولو جرح بالثمن **الخيار** في تلف
 المبيع قبل قبضه فهو مال البايع وان تلف بعد قبضه فمقتضا الخيار فهو
 من مال المشتري وان كان في بيع الخيار بغير تعريضه كان الخيار للبائع
 فالتعريض للمشتري وان كان الخيار للمشتري فالتعريض للبائع **والثاني**
 خيار الشرع يثبت من حين التعرق وقبل من حين العقد وهو **الثالث**
 ان المشتري شيئا بشرط الخيار في احداهما على التعيين متى وان ابره بطل **الحق**
 فذلك الخيار الرتبة يربطها الايمان من غير مشايعة فيسقط في ذلك المجلس
 وتبره من التلفظ الذي هو العقد والذات فمشتريه افراد الحقيقة كالحظ
 مثلا او الانفرد بالبرسم والاذن المومر وهو التلفظ الفارق بين افراد ذلك
 المجلس كالتعريض في الخطوط والحدود والذات ويجوز ان يكون في المجلس
 في البيع عند انعقاد العقد بطل العقد مع الاختلاف بين ما كان او اعد به او يبيع
 سواء كان البايع راد عن المشتري او بالعكس ولم يراه جميعا بان وصف لهما
 ثالث فان كان المبيع على ما ذكره فالسبع لازم الا ان كان المشتري بخيار بين
 فبيع المبيع والتمتع وان كان المشتري له دون البايع كان الخيار للبائع
 وان لم يكن له راد كان الخيار لكل واحد منهما ولو اشترى جميعه لم يفسد

خيار الحيوان والشرط فيه كله
 ثلثه ايام للمشتري خاصة
 دون البايع على الاثر السقط
 باشتراط جرح

خيار الحيوان والشرط فيه كله
 ثلثه ايام للمشتري خاصة
 دون البايع على الاثر السقط
 باشتراط جرح

خيار الحيوان والشرط فيه كله
 ثلثه ايام للمشتري خاصة
 دون البايع على الاثر السقط
 باشتراط جرح

نقله او ذرع تا يصير مريضا لا يتروك ان السبع هو وقضيه كالفطن
 والمذرة او كان في الارض حجارة مديونة او ضربة جارية على الداء او الشر
 وتكون الارض كذلك لو كان فيها دابة او شيء لا يخرج الا بغير شئ الا بغيره
 وبما خرج به واحدا من ما استعمله **المبيع** لو باع شئ ففقد من يد البائع
 فان امكن استلوا في الزمان البعير لم يكن للبائع الشئ من الضرع والاذن له
 فله ولا يلزم البائع لبعده المدة على الاطلاق فاما لو استعمل البائع عن
 التملك ثم سلم بعد مدة كان له الاخذة **في حق البائع** ما لم يقبض
 وفيه **المبيع** من ابتاع مناعا ولم يقبضه ثم اودعه غيره فله ذلك الا في
 ما يكال او يوزن وقبل ان ياكله او يوزنه او يوزن في ما لا يقبض
 التحريم بغيره من التولية فلا يملك ما يربطه بغيره بغيره كالموت
 والصدق للمرأة والخلع جاز وان لم يقبضه **المالك** لو كان له على غيره طعام
 من ماله عليه مثل ذلك فامر غريمه بالقبض لنفسه من الاخر فعلى ما قلناه
 بغيره ولو ما كان له من ماله لا يقبضه عوضا عنه بل قبضه له
 صاحبه وكذا لو دفع اليه ماله وقال اشتره بطعاما فان قال القبيح لم
 يفسد مع البائع من القبض لان لا يكون ان يتولى طرفي القبض وفيه
 تردد ولو قال اشتر لنفسك لم يفسد لم يفسد البعير ولا يتعين له القبض **المالك**
 لو كان المالك قرضا او المال المحال به قرضا فلا يملكه **المالك** اذا قبض

بغيره

القبض

نقصان

المشتري المبيع ثم ادعى ان لم يقبضه كليه ولا ورنه فالقول بغيره في اوصول
 البيع بعينه اذا لم يكن للبائع بعينه وان كان قبضه فالقول بغيره
 البائع مع بعينه والبيع على المشتري **المالك** اذا اسلفه طعاما
 بالعراق ثم طأ به المذنب لم يجز عليه كفه ولو طأ به ببعينه لم يجز لانه
 مع الطعام على من يربطه قبل قبضه وعلى ما قلناه يملكه ولو كان قرضا جاز
 اخذ المورث بغيره بالعراق وان كان غصبا لم يجز دفعه المتروك جاز دفع القيمة
 بغيره بالعراق ولا لشبهه جاز مطالبه الغاصب بالمشايخ حيث كان وبالقيمة
 المشتري عند الاعوان **المالك** لو اشترى عينا بغيره وقبض احدها ثم باع
 ما قبضه بغيره العين الاخرى في يد البائع بطل البيع **المالك** ولا
 سبيل الى اعادة ما بيع ثانيا بل يلزم قبضه لصاحبه **المالك** في اختلاف
 المشايخ او اعيان المتبايعين نقلا وجب ان المالك انصرف الى نقلا البلد
 فان كان فيه نقلا فالبيع الا كانه البيع بالبلد وكذا الوفاء فان اختلفا فمينا
 او اختلفا في قد الشئ فالقول بغيره البائع مع بعينه ان كان المبيع باقيا
 وقول المشتري مع بعينه ان كان المبيع ناقلا **المالك** اختلفا في اخير الشئ
 وتعيينه في قدر الاجل او في اشتراط بغيره من البائع على الذكر او ضمن
 عنه فالقول بغيره البائع مع بعينه **المالك** اختلفا في البيع فقال البائع بغيره
 لو كان المالكين فالقول بغيره البائع ايضا ولو قال بغيره هذا الشئ فقال بغيره

مسائل

النظر

مسائل

فمنها مبيعان ففتح الثمن لهما معا ولو اختلفت ورثة المبيع وورثة المشترى
 كان القول بقرينة المبيع في المبيع وورثة المشترى في الثمن **القول**
 الثاني اذا قال بعتك بعد فقال بغيري او بغيري فقال بل بغيري او بغيري
 قيل التفريق وانكر الاخرى القول بغيري يعني مذهب العقد مع ميمه وعلى
 الاخر البينة **الطريق** في البيع ولو مضى بطله ما لم يكن مؤديا المجهالة
 المبيع او الثمن ولا مخالف للكتاب والسنة وكذا ان يشترط ما يوسا في
 واخرى تحت قوته كقصد الثوب وضابطه ولا يجوز اشتراط بغيره
 ويجوز اشتراط الملوكة بشرط ان يعتق او يهدى او يكاتب ولو شرط البخشاش
 او شرط الاتيقه او لا يطلها قيل يصح البيع وسيل الشرط ولو شرط
 في البيع ان يضمن انسان بعض الثمن او كذا من البيع والشرط **فصل** اذا
 شرط العتق في بيع الملوكة فان اعتقه فقد لم البيع وان امتنع كان للمبايع
 خيار الفسخ وان مات العبد قبل عتقه كان المبيع باختيار ايضا **المطل**
 في لواحق من احكام العقود العبرة لا يصح بيعها الا مع المذمة بكماله او
 فلو باعها او جزء منها مشاعا مع المجهالة بقدرها المكي ولو قال بعتك
 كل قبض منها بدين او بعتك كل قبض بدين ولو قال بعتك قبض منها او
 قبضين مثلا صح وبيع ما يبيع فيه الشهادة جائز كان يقول بعتك هذه
 الارض وهذه الساحة وجزء منها مشاعا بخلاف العبرة ولو قال بعتك كل
 او بغيري

ما لا يخلو في مقدرة كبيع الزرع
 على ان يحمله سبلا او طريقا على
 ان يحمله سبلا او طريقا

في البيع ان يضمن انسان بعض الثمن او كذا من البيع والشرط

او بغيري

او بغيري

اذع لرجوع الامع العلم بذرعها ولو قال بعتك عشرة اذرع منها او مكي
 الوضع جائزا لاجل المبيع وحصول الثمن في اجزائها بخلاف
 العبرة ولو باعنا على اننا نبيع ثوبا ثمانية كانت اقلنا المشتري بالخيار
 في الرد واخذت خمسة من الثمن ولو رجع من ثلثين مختلفين في عقد واحد
 بشئ واحد كسك وسلف او اجارة وبيع او فكاك واجارة مع ويقتطع الوض
 على ثبوت البيع واجرة المثل وهو المثل وكذا يجوز مع السكون في شرطه ولو
 قال بعتك هذا الثمن بشرط ان لا يطل بدينهم كان جائزا **المطل** في احكام
 العيوب من اشترى مطلقا او بشرط العيب اقتصى سلة المبيع من العيوب
 فان ظهر فيه عيب باق على العقد والمشتري خاصة بالخيار بين فسخ العقد
 واخذ الارش ويقتطع الثمن بالتبدي من العيوب ما يعلم بالعيب قبل العقد
 ويستاقط بعد العقد وكذا الارش ويسقط الفرض باحد شره فله ان كالعق
 وقطع الشرط وان كان قبل العلم بالعيب او بعد ويجوز بيعه بعد القبض
 ويثبت الارش ولو كان العيب مخالفا قبل القبض لم يمنع الرد ولا ان يبيع
 العيب الا ان كان الملام المشتري بالعيب او التبري من العيوب فقله ولو ارجل
 واذا ابتاع ثلثين مثقالا وادعى في احدتها المكي فقله العيب بغيره ولو ادعاه
 ولو ادعاه ثلثين مثقالا او ادعاه ثلثين مثقالا او ادعاه ثلثين مثقالا
 دون صاحبه وان ادعى المكي في احدتها المكي فقله العيب بغيره ولو ادعاه
 او بغيري

من فسخ البيع وانقضى حقه من الثمن قبل
 بطلان الثمن والقرينة ولو اذنت كالفيل
 ببيع من المبيع والارباب الثمن
 ولو نقص ما يتساوى اجزائه
 ثبت الخيار للمشتري مع

المطل

او بغيري

او بغيري

الارش وسقط الزاد **المسألة** في السراجه والمواضع والتوليد والكم
 في العبارة والحكم **المسألة** العبارة فانه يجزى رأسه ما يقبل بمسك التجز
 مجزى بوجه كذا ولا بد ان يكون رأسه ما معلوما وقدر المرح معلوما بالبد
 من ذكر الفرق والوزن ان يختلفوا ان كان البايع لم يحدث فيه حدثا
 الحدث والوزن ان يختلفا وان كان البايع لم يحدث ولا غيره فالعبارة
 عن الثمن ان يقبل اشتريته بكذا او لا من علم كذا لو يقوم على امر متوهم
 وان كان عمل فيه ما يقتضي الزيادة مما لا رأسه كذا او لم يكن فيه بكذا وان
 كان عمل فيه غير ذلك ان يقبل يقوم على امر متوهم ولو لم يكن العمل
 بارش غير سقط قد ارش واخبار البايع ان يقبل رأسه على فيه كذا
 ولو جنى العبد فله السيد لم يجز ان يضم الضمة للثمن ولو جنى عليه
 فاخذ ارش الجاني لم يضعها من الثمن وكذا لو حصل منه فائدة كسائر
 او شقة الشجر ويكره نسبة الربح الى المال وما الحكم فضية **مسألة الاولى**
 من باع غيره فباعا جازا ان يشترط منه زيادة ونقصه حاله وموجلا
 بعد قبضه ويكره قبل قبضه اذا كان تمامي كالزبدون على الاظهر ولو شرط
 في حال البيع ان يبعه لم يجز وان كان زبدون فصدقهما ولم يشترط اللفظ
 كذا اذا عرفت هذا ولو باع غلاما بثلثمائة اشترى منه زيادة جازا ان
 يجزى بالثمن الثاني ان لم يكن شرط احاقه لم يجز لانه حيابة **المسألة**

لو باع غلاما بثلثمائة
 واشترى منه زيادة
 جازا ان لم يكن
 شرط احاقه

لو باع غلاما بثلثمائة واشترى منه زيادة جازا ان لم يكن شرط احاقه
 لو باع غلاما بثلثمائة واشترى منه زيادة جازا ان لم يكن شرط احاقه
 لو باع غلاما بثلثمائة واشترى منه زيادة جازا ان لم يكن شرط احاقه

لو

لو باع مائة دينار لاسم ما اقل كان المشتري بالخيار بين دفعه واخذ
 بالثمن وقيل باخذها باسقاط الزيادة ولو قال اشترى بكذا لم يقبل
 منه ولو اقام قبضته ولا يستجبه على المتابع عيني الا ان يدعى عليه
 المثل **المسألة** اذا حط البايع بعض الثمن جاز للمشتري ان يجزى
 بالباقي وقيل ان كان قبل الزمان العقد صحت بحق الثمن واخبار عاقل
 وان كان بعد لزوم كانت حقيقته حقة وجازا لاجبار اصل الثمن
المسألة من اشتري متعة لم يجز بيع بعضها بوجه تمامي ولو
 اختلفت سواها فتمها او بسط الثمن عليها استوي وباع حياها
 الا بعد ان يجزى بذلك وكذا لو اشترى ابنه حمارا فلو اذله راد
 سعيها منقوضة عند الطل **المسألة** اذا تقوم على الدال متاعا فبيع
 عليها او لم يبيع ولم يعلل البيع لم يجز للدال بيعه مائة الجعد
 الاخبار بالصدقة ولا يجب على التاجر الوفاء مثل الربح ولو شرط للدال
 اجرة المتساوية كان التاجر داه والداد لا بد **المسألة** التولية
 ان يعطيه المتاع من اس مال غير زيادة فيقول وليتك او يبتك
 او ما شاك من الالفاظ الدال على التولية **المسألة** المواضع فانها ساقط
 من الوضع فاذا قال يبتك ما يريه فوضعه درهم لم يملك عشرة فالثمن
 مشعور وكان لو قال سوا هذه العشرة ولو قال من كل واحد عشرة كان

لو باع غلاما بثلثمائة واشترى منه زيادة جازا ان لم يكن شرط احاقه

لو باع غلاما بثلثمائة واشترى منه زيادة جازا ان لم يكن شرط احاقه

موزون كالحطة والدقيق فيع احدهما بالآخر ونفاجيز وفي الكيل قد
 والاحوط تقديسها بالوزن **الثاني** بيع العنب بالزبد جازي وقيل لا
 العاة للقطب بالتمر والاولا شبه وكذا العجوة فكل يطبع بابنه **الثالث**
 يجوز مع الادوية بعضها ببعض مثلاً مثل وكذا الاخازير والخلول وان جهل
 مقدار ثمن كل واحد من الرطوبة اعتمادا على تناول الاسم **رابع** فيها مسائل
الاول لا يباع بين الوالد وولده ويجوز لكل منهما اخذ الفضل من صاحبه
 ولا بين الولد وملكه ولا بين الرجل وزوجه ولا بين المسلم واهل الجاهلية
 بين المسلم والدخلى الاشتهر **الثاني** لا يجوز بيع لحم كيان من جنبه اللحم الغنم
 بالشاء ويجوز بيع جنبه كالحمة النقرة بالشاء لكن بشرط ان يكون اللحم حيا
الثالث يجوز بيع دجاجة فيها بيضة بدجاجة خالية وبيع شاة في ضرعها
 لبن شاة في ضرعها لبن او خالية او لبن ولو كان من لبن جنبها **الرابع**
 القسمة تميز احد الحقتين وليست بتساويين واخذ احدهما الرطب جاز
 يجوز بيع تكوك من الحطة بتكوك وفي احدهما عقد التبن ودقاقه
 وكذا لو كان في احدهما زولن او سمر من ترابله مما حوت العادة بكنه
 يجوز بيع درهم ودينار بدينارين ودينارين ودينارين ودينارين ودينارين
 جنبه وكذا لو جعل بدل الدينار او الدرهم شئ من المتاع وكذا ان شئ من
 درهم عديدين واما درهمين ودرهم وقد يتخلص من التوبان بان يبيع احد
 المتبايعين سلعة من صاحبه بحيث يثبت غيرها ثم يشترى بالآخر التبن ويحفظ

بيعا فيع بماله
 الزايل واخذ احدهما الفضل
 ويجوز القسمة كدلا وخرصا ولو
 كانت الشركة في رطب وتمر

اختار

اعتبار المساوات وكذا الروهبه سلعة ثم وهبه الاقرضه صاحبه ثم اقرضه
 هو وماريا وكذا لو تبايعا وهبه الزيادة كذا لك من غير شرط **السادس**
 العقد وهو بيع الاثمان بالاثمان ويستطرق في صحة بيعها ما يدل على الرميان الثاني
 في المحل يطل الصرف على الاشهر ولو فضل البعض صح فيما يخصه ولا في باقي المجلس
 من المحل يطل ولو فضل البعض عنه ففضل الوكيل قبل فسخه او قبل فسخه ولو فضل
 بعد الفسخ يطل ولو اشترى منه درهم ثم اشترى به درهم فاداه فليس له الرجوع
 الى درهم الثاني ولو اقرضا فطل العقدان ولو كان له عليه درهم فاشترى بها
 وناظر مع وان لم يقرضا وكذا لو كان له وناظر فاشترى بها درهم لان التلقين
 في واحد لا يجوز ان يتفاضل في المجلس الواحد ولو تفاضلا ويجوز في المجلسين ويستوي
 في جميع التفاضل المصنوع والمكسور وجعل المهر ورتبة واقا كان في الفضة غش
 يجوز له بيع الا الذهب او يبيع من الفضة وكذا الذهب لو علم ان فيه بطل جفته
 مع زيادة تقابل الفضة ولا يباع تزايا معدن الفضة بالفضة احتياطا وبيع
 بالذهب كذا معدن الذهب لوجاهة متفقة بان يبيعها بالذهب والفضة معا
 احتياطا وبيع بالذهب ويجوز بيع جوهرة الصاغر والخصف بالذهب والفضة وان
 كان فيه بطل جفته او ذهب لان الغالب يجرهما ويجوز اخراج الدرهم المشوشة
 مع جملة الفضة اذا كانت معلومة الصرف بين الناس وان كانت بمجموعة الصرف لم يجز
 انفاقها الا بعد امانة حالها **الثاني** الدرهم والدينارين يتعينان فلا يشتري
 درهم بثلثيها شيئا بادرهم او دينارين معينين لم يجز دفع غيره لو تساوت الاثمان

من ذلك ما يبيع به
 من ذلك ما يبيع به
 من ذلك ما يبيع به

فلواقته تقابل الثاقيض

الشيء اذا اشترى درهمين بثلثيها فوجد ما صار اليه من غير جبر الدرام
 كان البيع اجلا وكذا لو باعه ثوبا ثلثي ثوبين موقا ولو كان البعض من غير الجبر
 بطل فخره وله رد الحل لبعض الصفقة وله اخذ الجدي بحسنه من الثمن
 وليس له رد لعدم تناوله المقدار ولو كان الجبر واحدا وبه عيب بحسنه الجهر
 او انظر الى التمسك كان له رد الجهر او اسكاه وبعده له رد المبيح به لا رد له
 لان المقدار مقيتا وله **قال** اذا اشترى درهم في الذمة بثلثها او بجزءها ما
 اليه غير حصة قبل التفريق كان له المطالبة بالبدل وان كان بعد التفريق بطل
 الصرف ولو كان البعض بطل فله مع في الباقى وان لم يخرج بالعين من الحصة
 كان خيرا بين الرد والاسكاه بالنزول من غير رد له المطالبة بالبدل قبل التفريق
 قطعا وفيما بعد التفريق **قال** اذا اشترى دينار بدينار فباعه فزاد
 لا يكون الا غلطا او تقولا من كانت الزيادة في يد المبيع امانة وكانت المشتري
 في الدينار رشاقة **قال** وفي جوار ابتاع درهمين بدينار مع اشتراط صياغة
 خاتم وهذا تعدى الحكم الاشياء **قال** الاواني المصنوعة من الذهب والفضة
 ان كان كل واحد منهما معلوما جاز بعه بحسنه من غير زيادة وبغير الجبر
 وان زاد وان لم يعلم وامكن تخليصهما فربيع بالذهب لا الفضة وبيعت لهما
 او بغيرهما وان لم يمكن وكانت احداهما غلبة بعت بالاقبل وان تساوى فليسا لهما
قال المالك الحلات ان علم ما فيها بعت بحسن الحلية بشرط ان يزيد الثمن متا

بيعت

نحوها

نزعها الا مع الضرر بعت بغير جبر بثلثها وان بعت بحسن الحلية بثلثيها
 معها شيء من المتاع وبيع بزيادة عما فيها تقريبا بثلثيها **قال** لو باع
 ثوبا بدينارين درهمين من صرف العشرين بالدينار لم يبيع لهما **قال** لو باع ما تقدم
 ودينارا لادعها لم يبيع لهما **قال** وكذا لو كان ذلك ثوبا لادعها فيه ولو قد تم
 الدرهم من الدينار جاز لا ارتفاع لهما **قال** لو باع خمسة دراهم بدينار وقبل
 كان له شيء دينارا ولا يلزم الشترى شيء الا ان يريد بذلك نصف المتاع لهما وكذا
 الحكم في غير الصرف ورتاب الصياغة تباع بالذهب والفضة معا او بغير من غيرها
 فخره بدينار لان اربابه لا يجزؤون **قال** لو باع ثوبان بطريق ثوبه الحل
 والعتاكة والخضر واللؤلؤ اما الحل بالاجوز مع ثمنه قبل ظهورها عاما
 وفي جوار بعتها كذلك عامين فصاعدا تردد والمردى للجوار ويجوز بعد
 ظهورها وبدون صلاحها عاما وعامين بشرط القطع وبغيره منفردة و
 منفردة ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها عاما الا ان يقم اليها ما يجوز
 بيعه او بشرط القطع او عامين فصاعدا ولو بعت عامين دون الشرط مثلا
 قبل لا يبيع وقيل بكونه وقيل براحى السلامة والاولى المحض والاولى ولو بعت
 مع اصولها جاز مطلقا وبدون صلاح ان يصغر او يحمر او يبلغ خيلقا يؤمن
 عليها المصلحة واذا ادركت بعض ثوبه البستان جاز بيع ثوبه اجمع ثمنه
 ولو ادركت ثوبه بستان لم يجز بيع ثوبه البستان الاخر ولو ضم اليه وفيه تردد
قال لو اشترى ثوبا بدينارين بدينار حتى يبدو صلاحها وحده ان ينفق لولا

ويشترى

ويعتد

البيع

في البيع

وشي من زيادة عن ذلك على الاشبه وهو يجوز بيعها سنتين فصاعدا قبل
 ظهورها قبل ظهور الاول المتحقق الجعالة وكذا لو تم البها شيئا قبل سقها
 واذا انعقد جاز بيعه مع اصوله ومنفردا سواء كان بارزا كالقناع والبيش
 العتيقة قسرها بالسلطنة كالحجر في القشر الاسفل وكذا القوز ان كان
 بارزا كالشعير واستعمل كالحطه سفرد او مع اصوله فانما وحيدة **فانما**
 فلما يجوز بيعها قبل ظهورها ويجوز بعد انعقادها القبيضة واحدة ونقطا
 وكذا ما يقطع فيستخلص كالخبيزة والبقول الحقة وجدانها كذا ما يجوز ان كان
 والعوتك يجوز بيعها منفردة ومع اصولها ولو راع الاصول بعد انعقاد الثمرة
 لم يخل في البيع الا بالشرط وجعل المشتري ابقاؤها الى ان يورثها وما
 يحدث بعد الانبياع المشتري **فانما** **اللوحة** **الاولى** يجوز ان يستوفى ثمنه
 شجرة او غار او بعينها وان يستوفى حصة ساعة او ارجل لا معلومة ولو
 خاست الثمرة سقط من القبا حصة **فانما** اذا باع ما يدرى صاحبه فاصبح
 قبل قبضه كان من مال بايعه وكذا لو تلف البايع وان امسب البعض اخذ السليم
 بحصته من الثمن ولو تلفه اجنبى كان المشتري بالخيار في انفسخ البيع **فانما**
 وطالبته المقتل ولو كان بعد القبض وهو التجليد لم يرجع على البايع شئ
 على الاشبه ولو تلفه المشتري بعد البايع استقر العقد وكان الاثبات
 كالقبض وكذا لو اشتري جارية واعتقها قبل القبض **فانما** يجوز بيع الثمرة
 في اصولها بالاجازان والعريضة ولا يجوز بيعها بغيرها وهي المثلثة وقيل بل في
 الرقبة

لا يحتاج اليه كالقشر الاعلى
 يجوز والباقي لا يدرى الا حصره
 والعريضة كذا السبل سواء كان

حطه وعريضة

بيع الثمرة في انفساخ الفحل يجوز ولو كان على الارض وهذا هو الذي في غرضه
 الفحل من شجر الفواكه قبل لانه لا يزرع الربا وكذا لا يجوز بيع السنبلي اذا جازما
 وهو الحانق وقيل بل يجوز مع السنبلي من جنسه كيف كان ويكونا على الارض
 وهذا لا يدرى **فانما** يجوز مع العريضة شرا والعريضة هي الفحل التي يكون في الارض
 وقال اهل اللغة انفساخها وهو حسن وهو يجوز بيعها بغيرها من غيرها الاخر
 لا لا يجوز بيع ما زاد على الواحدة ثم لو كان له في كل واحد واحدة جاز ولا يشترط بيعها
 بالثمن المتماثل قبل الثمن بل بشرط التخييل حتى لا يجوز اسلاف احدها في الآخر
 ولا يجب التماثل في الثمن من ثمنها عند الحفاة وثمنها على بظاهر الحفاة ولا حرة في غير
 الفحل **فانما** **فانما** هذه العبرة من الثمن والقيمة لهذه العبرة من جنسها
 سواء بصورتها بغيرها ولو تساوت عند الاعتقاد لا ان يكونا عارفين بغيرها
 الانبياع وقيل يجوز ان يبيع ما يدرى باعده الاعتقاد مع الادب والاعتقاد
 جاز ان يبيع ما يدرى باعده الاعتقاد مع الادب والاعتقاد مع الادب والاعتقاد
 والامتنع البيع والاشبه انه لا يبيع على بغير الجعالة وقت الانبياع **فانما** يجوز بيع الرقبة
 اتصالا فان لم يقطعها للمبايع قطعها له تركه والمطالبة باجرة ارضه وكذا لو اشتري ثمنه
 بشرط القطع **فانما** يجوز ان يبيع ما يدرى باعده الاعتقاد مع الادب والاعتقاد مع الادب والاعتقاد
 قبضه وبعده **فانما** اذا كان بين اثنين فحل او شجرة فبطل احداهما حصة من ثمنه
 ساقط كان جاز **فانما** اذا سئل الاجازان بشئ من الفحل او شجر الفواكه او الرقبة انما
 جاز ان ياكل من غير انفساخ ولا يجوز ان يأخذ معه شيئا **فانما** **فانما**

الفحل

الفحل

الفحل

الفحل

الفحل

الفحل

الفحل

هذا هو الحق
فيما لا يرد في غيره
من غير ان يكون
مستلزما له
بل هو من غير ان يكون
مستلزما له

والنظر في بيع عياله واحكام الاجتباع ولو احقه **القول** ما كان الاصل سب
لجواز الاستتقاق من الجارية وذرية ثم يبرى الذوق في العقاب بكون ذلك الغير
ما لم يعمد من الاجتباع المحررة وملك القبط من دار الحرب ولا عليك من ذلك الا اذا
يؤلف فاقرب الى قبيل لا يؤلف قبل وهو اشبه ويعتبر ان عليك ان تجعل كل احد على احد
عشر وهم الابرار والاهمات والاجداد والجدات وان علوا الاولاد واولادهم ذكورا
واناثا وان سفلوا والاحداث والقات والمخالات وبنات الاخ وبنات الاخت وهن يملك
وهؤلاء من الرضاع قبل ان يولدوا وهو الاشبه بكونه ان يملك من عده هؤلاء من ذوق
القربا كالاخ والعور والخال واولادهم وملك المرأة احد الزوجين هذا هو
علو والاولاد وان تزوا نكاحا وفي الرضاع تردد والمنع اشهر واذا ملك احد الزوجين
صاحبه استقر الملك ولم يتغير الزوجية ولا سلب الكافر في ملك مثل اجير على بيعه
من سلم ولولاه فنه ويحكم برق من اقر على نفسه بالعبودية اذا كان نكاحا غير شهر
بالحرية لا يفتقر الى جرمه ولو كان المقر كافرا وكذا ما اشترى عبدا فادعى الحرية
لكن هذا يقبل دعواه مع الميتة **القول** في احكام الاجتباع اذا احدث في الحيوان عيب
بعد العقد وقبل القبض كان المشتري بالخيار بين ردّه وسلكه وفي الماشية ترد ولو
قبض فوفاها وحدث فيه حدث في الثلثة كان من مال البائع ما لم يورث فيه المشتري
حدثا وحدث فيه عيب من غير جهة المشتري لو يكن ذلك العيب ناعا من الرد
ما سلكه بالخيار بل يزم البائع ارضه فيه ترددها فلا يملكه ولا يملكه العيب بالثمن
الرد العيب السابق واذا باع الجار قال له البائع على الاظهر ان لا يشتري المشتري

وهو

ولو اشترى بها فسقط الولد قبل القبض رجع المشتري بحصة الولد من
الثمن مطبق ذلك ان تقوى الامتعا ملا وحا فلا يرجع بنسبة القاد
من الثمن ويجوز ان يباع بعض الحيوان مشاعا كالنصف والربع ولو باع و
استثنى الرأس والجلد صح كمن اشترى بقدر قيمة ثيابه على راية السكون
وكذا لو اشترى اثنتان او جماعة وشتر واحد منهم نفسه الرأس والجلد كان
شتره بنسبة ما يملك قال اشترى ثوبا لثمنه ثمنه صح وبيعت البع لها وعلى
واحد نصف الثمن ولو اذن احدهما صاحبه ان ينقد عنه صح ولو تلف
كان يبرأ وله الرجوع على الآخر بما نقد عنه ولو قال له الرجع لنا ولا
خبرك عليك فيه تردد والمروى الجواز ويجوز النظر الى وجه المملوكة و
حاشتها اذا اراد شراؤها ويحتمل ان يشتري مملوكا ان يضر اسمه وان
يطلع شيئا من المملوكة وان يصدق منه بشي وبكره وطعن من ولد من
الزنا والملك والعقد على الاظهر ان يرى المملوكة فنه في الميزان **الثالثة**
القول في هذا الباب وهي سائلة **القول** في العقد لا يملك وقيل عليك فاضل الضميمة
وهو المروى وارش الخناية على قول ولو **القول** لكنه محجور عليه
بالرق حتى يأذن له المولى كان **القول** ترى عياله ما كان
ما له لولاه الا ان يشترط المشتري قبل ان لم يعل به البائع فهو له وان
تغير فهو للمشتري والا فلا اشهر ولو قال المشتري اشترى منك على كذا لم يملكه
واشترى له وقيل ان كان له مال حين قال له لزم والا فلا وهو المروى **الثالثة**

هذا هو الحق
فيما لا يرد في غيره
من غير ان يكون
مستلزما له
بل هو من غير ان يكون
مستلزما له

هذا هو الحق
فيما لا يرد في غيره
من غير ان يكون
مستلزما له
بل هو من غير ان يكون
مستلزما له

وهو

وهو

بجنسه م اذا ابتاعه وماله فان كان الثمن من عرقه جان مطلقا وكذا يجوز اذا
لم يكن ديوتا ولو كان ديوتا ومع بجنسه فلا بد من زيادة عن ماله مقابل ذلك
الاب يجب ان يبتز الامة قبايعها ان كان وطئها المالك بحصة او حصة
واربعين يوما ان كان مثلها تخيض ولم تخض وكذا المشتري اذا
جهل حالها وسقط استيرها اذا اخبر الثقة انه استيرها وكذا لو كانت
لامراة او في سن من لا تخيض لصغير او كبير او حائلا او حائضا لا يقد زوا
حضاها فغلا يجوز وطئ الحامل قبل ان يفيضها اربعة اشهر وعشرا
عنهام ويكره بعد ولول وطئها عزلا استباحا ولو لم يعزل كره له ولولها واستحب
ان يعزل له من ميراثه قسط **الثاني** الترقوة من الاطفال واتساعهم قبل
استفناء يحصل ببلوغ سبع وقيل ثمنهم عن بجنه وقيل مكرهه وهو
الاطهر والاستفناء يحصل ببلوغ سبع وقيل يكفي استغناؤه عن الزوا
والاول اطهر **الثاني** من اولد جارية ثم ظهر انها مستحقة ان تزعمها المالك
عشر قيمتها ان كانت بكرا ونصف العشر ان كانت ثيبا وقيل يجب مهرها
والاول مروى والولد **الثاني** قيمته يوم ولدها ويجمع على البكر
بما اغترمه من قيمه لو ولد وهل يرجع بما اغترمه من مهر واجرة قبل
نحو لان الباطن يغير عوض وقيل لا الحصول عوض في مقابلته
الثاني ما يؤخذ من ذل الحربين اذن الايام يجوز قتله في حال العبة
وطئ الامة ويستوى في ذلك ما يشبه المسلم وغيره وان كان فيها لحي

بجنسه م

وعلى الواطئ
خبره على

للامام او كانت للامام **الثاني** اذا دفع الى مادون ما لا يشترى
به بنية ويعتقها ويحج عنه بالباقي فاشترى اليه ودفع اليه بقية
المال الحج به واختلف مولاة وورثة الامر ومول الاب فكل يقول اشترى
على قيل يرد الى مولاة له وقام يحكم به لمن اقام البينة على روايه ابن
اشيم وهو ضعيف وقيل يرد على مول المادون ما لم يكن هناك بينة
وهو شبه **الثاني** اذا اشترى عبدا في الذمة ودفع البايع عبدين
وقال اشترى احدهما فابق واحد قيل يكون التالف بينهما ويرجع بخف
الثن فان وجده اختاره والا كان الموجود لها وهو بناء على الخصا حقه
فيهما ولو قيل التالف مضمون بقيته وله المطالبة بالعبد الثابت
في الذمة كان حسنا اما لو اشترى عبدا من عبدين لم ينع العقد فيه قول
آخر وهو م اذا وطئ احد المتكئين مملوكة بينهما سقط الحد مع الشبهة وبثت **الملق**
مع استقامتها لكن يسقط عند بقدر نصيها على لا تقوم عليه بنفيل الوطئ
على الاصح ولو حلت قومت عليه حصص النكاح وانعقد الولد اشترى او على اليه
قيمة حصصهم يوم ولدها **الثاني** المادون لها اذا ابتاع كل واحد
منهما صاحبه من مولاة حكم بعقد السابق فان اتفقا في وقت وان بطل
العقدان في رواية يقرع بينهما وفي اخرى يزرع الطريق ويحكم للاقرب الاول
اطهر **الثاني** من اشترى جارية سرق من ارض الصلح كان له ردّها على
البايع واستعادة الثمن ولو مات اخذ من وارثه ولو لم يخلف وارثا

من غزل امرأة معينة أو الفلة من قراح بعينه لم يضمن **المقصود** المخرج
في الأقالمة وهي فسخ في حق المتعاقدين وغيرها ولا يجوز الأقالمة
بزيادة عن الثمن ولا نقصان ويطل الأقالمة بذلك لغو الطر
رخص الأقالمة في العقد وفي بعضه سلم كما بنا وغيره **ثلاثة**
لا يثبت الشفعة بالأقالمة لأنها تابعة للبيع **الثاني** لا تستقطب حصة الدلالة
بالتقاضي لسبق الاستحقاق **الثالث** إذا تناقلا لرجع كل عوض إلى مالكه
فإن كان كان موجودا أخذ وإن كان مفقودا ضمن بمثلها إن
كان مثليا والقيمة وفيه وجه آخر **المقصود** في القرض
والنظر في أمور ثلاثة **الأول** في حقيقة وهو لفظ عقد ليشمل على الإيجاب
كقوله اقضت لك وما يؤدى معناه مثل تصرف فيه أو يتصرف به و
عليك رد عوضه وعلى قول وهو اللفظ الدال على الرضاء بالإيجاب
ولا يحصر عبارة وفي القرض اجترعا من موهبة المحتاج تطوعا أو
الاقتصار على رد العوض فلو شرط النفع حرم ولم يقدر الملك ثم لو تبرع
المقترض بزيادة في العين أو الصفة جاز ولو شرط الصالح عوض
الكسرة قيل يجوز والوجه **الثاني** ما يصح اقتضاه وهو كل يضبط
وصفه وقدره ويجوز اقراض الذهب الفضة وزنا والخطة والشعر
كيل وزنا والخمر **الثالث** أو غيرها نظرا إلى التعارف وكل ما يساوى جزاءه
ثبت في الذمة مثله كالخطة والشعر والذهب والفضة وما ليس

المعقول
غيره
الأول
المراد
المراد

كذا

كذاك يثبت في الذمة قيمة وثقة التسليم ولو قيل يثبت مثله
كالخطة والشعر أيضا كان حسنا ويجوز اقراض الجوارى وهل
يجوز اقراض الذكوري على القول بضمان القيمة ينبغي الجواز **الثالث** قبل الام
في أحكامه وهي مسائل **الاول** القرض عليك بالقبض لا بالتصرف
لأنه فرع الملك فلا يكون مشروطا به وهل القرض أرجأ عنه قيل
نعم ولو كرهه المقترض وقيل لا وهو الاشبه لأن فائدة الملك
التسليط **الثاني** لو اشترط التأجيل في القرض لم يلزم وكذا لو أجل
الحال لم يتأجل وفيه رواية مهمجة تحمل على الاستحباب ولا فرق بين
أن يكون مبرا أو ضمن مبيع أو غير ذلك ولو أخزم بزيادة فيه لم يثبت
الزيادة فيه ولا الاجل **الثالث** يصح تعجيله إسقاط بعضه **الرابع** من كان
عليه دين وغاب صاحبه غيبة منقطعة يجب أن ينوى قضاؤه
وإن غزل ذلك عند وفاته ويوصى به ليوصل إلى وارثه إن ثبت
موته ولو لم يعرفه اجتمع في طلبه ومع اليأس يتصدق به عنه على قول
الرابع الدين لا يتعين ملكا لصاحبه لا قبضه فلو حمله مضاربة
قبل قبضه لم يصح **الخامس** الذي إذا باع مالا يبيع المسلم مملكته كالخمر
والخنزير ولو حمله جاز دفع الثمن إلى السلم عن حمله ولو كان البائع
مسلم لم يجز **السادس** إذا كان للثنين مال في ذمة فمقتضى الذم لكل
ما يحصل له لهما وما يتولى منهما **السابع** إذا باع الدين بأقل منه لم يلزم الدين

السابع

الدين

ان يدفع للمشتري اكثر مما بذله على رواية **الفصل في دين المولى**
 لا يجوز للملوك ان يصرف في نفسه باجارة ولا استئانة ولا يبيح للمشتري
 العقود ولا يماثل ببيع ولا هبة الا باذن سيده ولو حكم له عليه وكذا
 لا اذن له المالك ان يشتري لنفسه وفيه تردد دلالة ملكه على ائنة المالك
 مع سقوط التحليل في حقه فان اذن له المالك في الاستئانة كان الدين
 لازما للمولى ان استبقاه او باعه فان اعتقه فبالبقرة ذمة العبد
 وقيل بل يكون باقيا في ذمة المولى وهو اشهر الراويين ولو مات المولى كان
 الدين في تركته ولو كان له عزماء كان عزم العبد كما حدثهم ولو اذن له
 في الاشياء انصرف الى التقدير ولو اطلق له النسبة كان الثمن في ذمة المولى
 ولو تلف الثمن وجب على المولى عوضه فاذا اذن له في التجارة لم يكن ذلك
 اذا لم يملك المادون لا تقفوا التصرف في مال الغير المبرمج الاذن ولو اذن
 له في التجارة دون الاستئانة فاستدان وتلف المالك كان لان حاله
 العبد وقيل يستعني فيه معناه ولو لم ياذن في التجارة ولا الاستئانة
 فاستدان وتلف كان لازما في ذمة العبد ببيع به دون المولى **فروع**
 اذا اقترض واشترى بغير اذن كان باطلا واستعاد العين فان تلفت ببيع
 بها اذا اعتق وايسر **الثاني** اذا اقترض مالا فاخذ المولى بثلثه يدها
 كان القرض بالخيار بين مطالبة المولى بالقبض او المالك اذا اعتق وايسر
خاتمة اجرة الكليلا ووزان المتاع على البايع واجرة قتل الثمن ووزان المتاع

لذا اذن له في التجارة تقفوا على موضع الاذن
 ولولا ان يكون موعدا

منه
 انما

والجواب

واجبة بايع الاستئانة على البايع ومشتريها على المشتري ولو تبرع لم يشتري
 ولو اجاز المالك واذا باع واشترى فاجبة ما يبيع على الام بيبعه واجرة
 على الام بالبشراء ولا يتولاها المولى واذا اهلك المتاع في يده القاتل للم
 يضمنه ولو فرك ضمن وان اختلفا في التعريض كان القول قول القاتل مع عبه
 ما لم يكن بالتعريض بينة وكذا لو ثبت التعريض فاختلفا في القيمة **كتاب الرهن**
 والنظر فيه يستدعي فصولا **الرهن** وهو وثيقة المدين على الرهن ويقتضي
 الايجاب والقبول والاجاب لكل لفظ دل على الاثبات كقوله رهننا وهذه
 وشقة عندك او ما ادى هذا المعنى ولو عجز عن النطق كتبت الاشارة وكذا
 بيده والحال هذه وعرف ذلك من قصده جاز والقبول هو الرضا بهذا الايجاب
 ويصح الارتهان سفا وحضرا وهل القبض شرط فيه قيل لا وقيل نعم وهو الصحيح
 ولو قبضه عن غير اذن الرهن لم ينعقد وكذا لو اذن في قبضه ثم رجع قبل
 قبضه وكذا لو بطن بالعقد ثم جن او اعمى عليه او مات قبل القبض وليس له
 القبض شرط فلورعاد الى الرهن او تصرف فيه لم يخرج عن الرهانة ولو رهن
 ما هو في يد المدين لزم ولو كان غصبا لم ينعقد القبض ولو رهن ما هو ملكه
 غائب لم يصح رهنه حتى يحضر المدين او القائم مقامه عند الرهن ويقبضه ولو
 اقر الرهن بالاقراض قضى عليه اذ الرهن كناية ولو رجع لم يقبل رجوعه وشمع
 دعواه ولو ادعى الموطات على الاشهاد ومتوجه العين على المدين على الاشهاد
 ولا يجوز تسليم المتاع الا بمضاء شريكه سواء كان ما ينقل ولا ينقل بل الاشهاد

منه
 المدين

سئل تعالى وان كنت في السفر
 وان لم يجد كتابا فقرأ من قبضته

الثاني في الشرايط الرهن ^{فيما لم يتعد} وكذا لو رهن منفعة كسكنى القار
 وخدمة العبد وفي رهن المديونة والوجه ان رهن رقيقه ابطال للتدوين
 اما لو رهن بهن خدمته مع بقاء التدبير قيل يصح التفاتا الى الرواية النسخة
 لجواز بيع خدمته وقيل لا لتعلق بيع المنفعة منفردة وهو اشبه ولو رهن
 ما لا يملك لم يضر وقيل لا لاجازة المالك لغيره ما يملك وما لا يملك
 مقفون ملكه ووقف حصه الشريك على اجازة لغيره لو رهن المسلم خي الرهن
 ولو كان عند اخيه ولو رهنها الذي عند مسلم لم يقع ايضاً ولو وضعها
 على يد ذي على الاشبه ولو رهن ارض الخراج لم يخلها لغيره لو رهن لواحد
 نعم يقع رهن ما بها من ابيية وآلات ونحوه ولو رهن ما لا يقع اقباضه
 كالطير في الهواء والتمك في الماء لم يقع بعهده وكذا لو كان مما يقع فإ
 ولم يسله وكذا لو رهن عند الكافر عبداً مسلماً او مصحفاً وقيل بغير وضع
 على يد مسلم وهو اقل ولو رهن وقف لم يقع ويصح الرهن في زمان الخيار
 سواء كان للبايع او للمشتري اقلها الانتقال المبيع بفضل المقلد على الاشبه
 ويصح رهن العبد المزدول ولو كان للبايع عن فطرة والحاق خطا في العبد
 تزدوا الاشبه الجواز ولو رهن ما يبيع اليه المصادق قبل الاجل فان شرط
 بعه جاز ولا يطله قبل ببيع ويجوز المالك على بعه **الثاني** في الحق وهو كل
 دين ثابت في الدنة كالقرض وثن المبيع ولا يصح الرهن فيما لم يحصل سبب
 وجوبه كالرهن على ما استبدته وعلى ثمن ما يشتريه ولا على ما يحصل سبب

من شرطه ان يكون
 ببيع بعه سواء كان
 مشاعا او منفردا ولو رهن
 على ما كان في يده

كثيرة في الكافر على المسلم

وجوبه ولو رهن كالتدنية قبل استقرار الجناية ويجوز على قسط كل حل بعد الحل
 وكذا الجمالة قبل الرد ويجوز بعده وكذا مال الكتابة ولو قيل بالجواز فيه اشبه
 وبطلان الرهن عند فسخ الكتابة المشروطة ولا يصح على ما لا يمكن استيفاء
 من الرهن كلاجارة المتعلقة بعين المؤجر مثل خدمته ويصح فيما هو ثابت
 في الذمة كالعمل المطلق ولو رهن على ما له ثمة استدان آخر وجعل ذلك
 الرهن عليها جاز **الرابع** في الرهن ويشترط فيه كمال العقل بجواز التعرف
 ولا يعقد مع الكراه ويجوز لولي الطفل رهن ما له اذا افتقر الى الاستدانة مع
 مراعاة المصلحة كان يستهدم عقاره فيردم رقة او يكون له اموال يحتاج الى
 الاتفاق لحفظها من التلف او الانتفاص في رهن بذلك ما يراعى من امواله اذا
 كان استبقاها **اعود في المسألة** في المتن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التعرف
 ويجوز لولي البتيم اخذ الرهن له ولا يجوز ان يسلط ما له الا مع ظهور القطة
 له كان بيعه زيادة عن الثمن الاجل ولا يجوز له اقراضه الا لاخطية له نعم
 لو خشي على المال من حرق او غرق او ما شاكله جاز اقراضه واخذ الرهن
 ولو تعذر اقتصر على اقراضه من الثقة غالبا واذا اشترط المدين الموكالة في العقد
 لنفسه او لغيره او وضع الرهن على يد عدل معين لم يكن للرهن فسخ الكالة
 على تعدد وتطل الموكالة مع موته دون نهائه ولو مات المدين لم ينتقل الى الورث
 الا ان يشترط وكذا لو كان الوكيل غير ولو مات المدين ولم يعلم الرهن كان
 كسبل ما له حتى يعلم بعيده ويجوز للمدين ابتياع الرهن والمرفق احق باستيفاء رهنه

الرابع

في بيع الرهن

الرهن

الرهن

من غير من الغرماء سواء كان الرهن حيا او ميتا على الاشهر ولو لم يمتد
مع الغرماء بالفاضل والرهن امانة في يد المدين لا يضمنه لو تلفت على كسب
به شيء من حقه ما لم يتلف بتفريطه ولو تلفت بركوب او سكتى او اجارة ضمن
ولزمه الاجرة وان كان للرهن مؤنة كالذابة انفق عليها وتقاها وقفا اذا
انفق عليها كان له دكوبها او يرجع الرهن بما انفق ويجوز للمدين ان يستوفى
في دينه مما فيه ان خاف جحود الواثق مع اعتراقه اما لو اعترف بالرهن لم يضمن
دينا لو حكم له وكلف السنة وله اخلاف والوارث ان ادعى عليه ولو وطى الرهن
الامه مكرها لها كان عليه عشرتها او نصف العشرة وقيل بمثلها ولو لم يضمن
لو كان عليه شيء واذا اؤتمن على يد عدل فله عدل دة عليها او تسليمه للدين
يرتضيائه ولا يجوز تسليمه مع وجودها للحاكم والدين غيرها من غير انفق
ولو سلمه ضمن ولو استقر لفضله الحاكم ولو كانا غائبين فإراد تسليم الحاكم اولى
عدلا اخر من غير ضرورة لم يجز ويضمن لو سلم وكذا لو كان احدهما غائبا ولو كان
هناك عدل سلمه الحاكم ولو دفعه الى غيره من غير انفق الحاكم ضمن ولو دفعه
على يد عدل لم يضمن دية اطماعا ولو ادعى له الخنز ولو باع الرهن الرهن لو اعدله
ودفع الثمن الى الرهن ثم ظهر فيه عيب لم يكن المشتري الرجوع على الموثق لما لو استقر
الرهن استعاد المشتري الثمن منه واذ اتمات الموثق كان للرهن الاستماع من
المواد فان اتفق على ايمان والاسلم الحاكم الممنوع ولو خاف العدل فله الحاكم
الامان غيره ان اختلف المدين والمالك **التمتع** في الدار وفيه مقاصد **الاول**

والرهن

التمتع

في احكام متعلقة بالرهن لا يجوز للرهن التصرف في الرهن باستخراجه
ولا سكتى ولا اجارة ولا بيع او وهب او وقف وقف على اجارة الموثق
وفي صحة العتق مع الاجارة ترة والوجه الجواز وكذا للرهن وفي عتقه
مع الاجارة الرهن ترة والوجه المنع لعدم الملكا لم يسبق الاذن ولو
وطى الرهن فاحلها صار قائم ولا يطل الرهن وهل تباع قبل الاملا
الولد حيا وقيل نعم لان حق الموثق اسبق والاول اشبه ولو وطىها الرهن اذن
الموثق لم يخرج عن الرهن بالوطى ولو اذن له في بيعها فباع بطل الرهن
ولا يجزى جعل الثمن رهنا ولو اذن الرهن للرهن في البيع قبل الاجل لم يجز
للموثق التصرف في الثمن الا بعد حلوله ولو كان بعد حلوله صحيح واذا اخل
الاجل وتعد الادا كان الموثق في البيع ان كان وكيدا والارفع امره للحاكم
ليكون له البيع فان امتنع كان له حبس وله ان يبيع عليه **الثاني** في احكام
المتعلقة بالرهن لازم من جهة الرهن لئلا ينتزعه الامع اقباض
الدين او الامراء منه او تصرف المدين باسقاط حقه من الارتفاق وبعد ذلك
بقي امانة في يد الموثق ولا يجزى تسليمه الامع المطالبة ولو شرط ان لم يؤد
ان يكون الرهن مبيعا لم يصح ولو عصبته ثم دهنه صح ولو يزل الضمان صح
وكذا لو كان في يده ببيع فاسيد ولو اسقط عند الضمان صح وما يحصل من
الرهن فائدة فهي للرهن ولو حملت الشجرة او القاية او المملوكة بعد الارتفاق كان
الحلي رهنا كالاصل على الاصل ولو كان في يده رهنا بدينين متغايرين

ان شرط ان لا يبيع
او شرط ان لا يهب
او شرط ان لا يوقف
او شرط ان لا يملك
او شرط ان لا يورث

ان شرط ان لا يبيع
او شرط ان لا يهب
او شرط ان لا يوقف
او شرط ان لا يملك
او شرط ان لا يورث

ثم اذ يحددها الميراث مساك الرهن الذي يخصه بالدين الاخر وكذا لو كان له دينان وباحدهما رهن المحرزان يحمله رهنهما معا ولا ان ينقله الدين مستانفا واذا رهن مال غير باذنه ضمنه بقيته ان تلف او فسد او ابادت ولو بيع اكثر من مثله كان له المطالبة بما يبيع به واذا رهن النخل لم يخل الثمرة وان لم يخله كان رهن الارض لم يدخل الزرع والشجر ولا النخل ولو قال بحقها دخل فيه وفيه تركة دما لم يصرح وكذا ما يثبت في الارض بعد رهنها سواء انشبه الله تعالى بالارهن او اجتمع اذ الرهن الميراثي الميراثي الرهن وهو رهن الارهن على ازالته قبل لا وقيل نعم وهو شبه رهن الرهن مما يلفظ كالخيار فان كان الحق قبل تحريم الثانية صح وان كان متاخرا لم يلزم منه احتياط الرهن بحيث لا يفتقر قبل بطل الوجه انه لا يسطر ولا حتى في رهن الخطة مما يحيط بالحق والحق واذا المرهون عمدا غفلت الجناية ببقته وكان حق المحمي عليه اولى ان يخطى فان اقبل المولى بقي رهنه وان سلمه كان للمحمي عليه منه بقدر راس الجناية والباقي رهنه وان استوعب الجناية قيمته كان المحمي عليه يملكه من المرتين ولو رهن على مولا عمدا اقتصر منه ولا يخرج عن الرهانة ولو كانت الجناية نفسا حيا فقتله اما لو كانت خطأ لم يكن لولاة عليه شيء وبقي رهنه ولو كانت الجناية على من يوطأ المالك ثبت للمالك ما يثبت للموروث من القصاص وانترأفه في الخطا وان استوعب الجناية قيمته او الملاق ما قابل الجناية ان لم يستوعب ولو ائتمن الرهن متلفا

هذا هو الحق في الرهن
والرهن الميراثي
والرهن الميراثي
والرهن الميراثي

الزمن قيمته ويكون رهنه ولو ائتمن المرتين لكن لو كان وكيل في الاصل لم يكن وكيل في القيمة لان العقد لم يتناوله ولو رهن عصيرا فصار رهنه بطل الرهن فلو عاد خلاعا واليه ملك الراهن ولو رهن من مسلم خمره لم يصرح ولو ائتمن في يد خلا فله يوله على تردد وكذا لو جمع خمر امرأته وليس كذلك لو غصب عصيرا ولو رهنه بضعة فاحضنها فصادت فحيا كان الملك والرهن باقين وكذا لو رهنه جازعه واذا رهن اثنان عبداهما بين عليهما كانت حصته رهنهما بينه واذا اداها صارت حصته طلقا وان بقيت حصته الاخر **الثاني** في النزاع الواقع فيه وفي مسائل **الاول** اذا رهن شيئا ونشأخ الشيء والمرتهن في اسائه انتمعه الحاكم واكره ان كان له اجرة فتمسها بينهما بموجب الشراء لا استا من عليه من شاء قطعا للثان **الثانية** اذا مات المرتين انتقل حق الرهانة الى الوارث فان امتنع الى الرهن من رهنه كان ذلك فان اتفق على الميراث والاشتراك في المالك **الثالث** اذا قرض الرهن لرفته قيمته يوم قبضه وقبل يوم هلاكه وبطل على القيم ولو اختلفا في القيمة كان القول قول الراهن وقيل القول للمرتين **الرابعة** اذا اختلفا في الرهن على الرهن كان القول قول الراهن وقيل القول للمرتين ما لم يستعق دعواه عن الرهن **والاول** اشهر **الثاني** لو اختلفا في مناع فقال احدهما هو ودبعة وقال المسك **الثالث** اذا اذن به رهن فالقول قول المالك وقيل قول المسك **الرابع** اذا اذن المرتين للرهن في البيع ورجع ثم اختلفا فقال له جئت قبل البيع وقال الراهن

ارث
بمسلك
الاول

كل واحد منهما

هذا هو الحق في الرهن
والرهن الميراثي
والرهن الميراثي

بعد ما تقول قول المرتفعين ترجيح الجانب الوثيقة اذا الدعويان متكافئان
القول الثاني اذا اختلفا فيما يباع به الرهن مع الباقى في البلد ويجوز المتع ولو
 لم يكن واحد منهما نقدا غير التقدير الغالب وتعاير اراد بها الحاكم لا الغالب
 لانه الذي يقتضيه الاطلاق ولو كان للبلد نقدا غلبا لبيع بالبلد
القول الثالث اذا ادعى رهانة شئ فانكر الراهن وذكر ان الرهن غير موجود هناك
 بيته بطلت رهانة ما يكره المرتفعين وحلفا لانه على الآخر وحزاجين
 الراهن **القول الرابع** اذا كان له دينان احدهما برهن ودفع اليه ما لا يخلو
 فالقول بالرافع لانه ابرهن منه **القول الخامس** وان اختلفا في دار الرهن
 فالقول قول الراهن مع يمينه اذا لم يكن بينه **كتاب الفليس** الفليس
 الذي ذهب خياره له وبقي فلو لم يفسد هو الذي جعله فليس اي منع
 التصرف في امواله ولا يتحقق الحجر عليه الا بشرط اربعة **القول** ان يكون
 دينه ثابتة عند الحاكم **القول** ان يكون امواله قاهرة عن دينه ويجب
 من حيلة امواله معوضات الدين **القول** ان يكون حاله **القول** ان يلقى الغراء
 او بعضهم الحجر عليه ولو ظهرت امارات الفليس لم يتابع الحاكم بالحجر عليه وكذا
 لو شال هو الحجر واذا حجر عليه تعلق به منع التصرف لتعلق حق الغراء بالاموال
 كل غير ممن ماله وقسمه امواله بين غرائمه **القول** منع التصرف ويمنع من التصرف
 احتيايا للغراء فلو تصرف في امواله اسوار كان معوضا كبيع والاجارة او
 بغير عوض كالعق والهبة اما الراغبين سابق صحيح وشاره المقرة الغراء

هذا هو الصحيح في الرهن
 وهو ان يباع في البلد
 بغير ان يترد الرهن في غيره

كتاب الفليس

القول

القول

وكذا

هذا هو الصحيح في الرهن
 وهو ان يباع في البلد
 بغير ان يترد الرهن في غيره

وكذا لو اقر بعين دفعت الى المقر له وفيه تردد وتعلق حق الغراء باعيان ما
 له ولو قال هذا الما مضاربة لغايب قبل قبضه له مع يمينه ويقرنه **القول** وان قال
 لما مضروقه دفع اليه وان الكذب قيم بين الغراء ولو اشترى بخيار وفليس
 والخيار باق كان له الجارة البيع وقضيه لانه ليس بانتهاء تعقد ولو كان له حتى
 فقضى دونهم كان للغراء منعه ولو اقرضه انسان ما لا بعد الحجر او بابه بن
 في دتمته لم يشارك الغراء وكان ثابتا في ذمته ولو اقرضه بالابعد الحجر
 وضرب صاحب المال مع الغراء ولو اقرضه بالملكا وجعل السبيل بشارك المقر له
 الغراء لاحتماله ما لا يستحق به المشاركة فلا تخلل الدين في الحيلة بالحق
 بالموت **القول** في اختصاص الغريم بعين ماله ومن وجد منهم عين ماله كاله
 اخذها ولو لم يكن في سواها وله ان يضرب مع الغراء بدنيه سواء كان فقا
 او لم يكن على الاظهر اما الميت فغير ماله سواء في التركة الا ان يترك نحو
 قمار عليه فيجوز حبس ذلك صاحب العين اخذها وهل الخيار في ذلك على الفور
 قيل نعم ولو قيل بالتراخي جاز ولو وجد بعض البيع سلبا اخذ الموجود بحصته
 من الثمن وضرب الباقي مع الغراء وكذلك ان وجده معيا بغيره استحق ارشه
 صريحا من النقصان اما لو اقرضه بشئ من المال كان محبرا من اخذ الثمن
 ومن تركه ولو حصل منه غلام منفصل كالولد والابن كان الثمن المستحق وكان
 له اخذ الاصل بالثمن ولو كان الثمن متصلا كالسكن او الطول فزادت لذلك قيمته
 قيل لما اخذ لان هذا الثمن يبيع الاصل فيه فتردد وكذا لو باعه فخلل وعثرتها

القول

قبل بلوغها وبلغت بعد التمسك اما لو اشترى حيا فزرعه فاحصله بضمه
فاحضنها فصار فيها فرخ لم يكن له اخذه لانه ليس عين ماله ولو باعه فخل
ماثلا فاطلع فاختل قبل تايين لم يتبعها الطلع وكذا باعه امه ماثلا
فخل ثم فسر واخذها الباع لم يتبعها الحمل ولو باع شقصا وفلس المشتري كان
للمشتري الطالبة بالشفعة ويكون الباع اسوة مع الغرماء في الثمن ولو فسر
المستاجر كان للمرجع الاجارة ولا يجي عليه مضادها ولو قبل الغرماء الاجارة
ولاشترى بغيره ففسخ الشراء فيها او بئام ففسر كان صاحبا لاجاره حتى يباع وليس
له ان الت الغرماء ولا الانية وهل له ذلك مع بذل الارش قبل فسخ الاجارة
التمتع ثم يكره ان يكون له ما قابل الارض فالمستع يفت له الارض ويبيع الغرماء
للانية مفردة ولو اشترى ذنبا فخلط بمثله لم يطل حتى الباع من العين وكذا
لو خلط ببعده لانه رضى ببدل حقه وان خلط بما هو اجد منه قبل يطل
حقه من العين ويضرب بالقيمة مع الغرماء ولو سجد الغزل او قطع كثر او
خبر النقي لم يطل حتى الباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعل ولم يصب النقي
كان شريكا للبايع بقيمة الشئ اذ العيقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل القلس
فيه علام نفسه كان شريكا للبايع بقدر العمل ولو لم في متاع ثم فسر السلم اليه
قبل ان وجد ما سلم اليه ولا خرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين
الضرب بالثمن او قيمة المتأد به او اقوى ولو اول الجارية كان لصاحبها ان يترها
وبيعها او يملكها بغيرها اذ بيعها في ثمن رقبته ادين ولها واذا اخي لم يخطأ

لو باع ثوبا فخلط بمثله لم يطل حتى الباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعل ولم يصب النقي كان شريكا للبايع بقيمة الشئ اذ العيقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل القلس فيه علام نفسه كان شريكا للبايع بقدر العمل ولو لم في متاع ثم فسر السلم اليه قبل ان وجد ما سلم اليه ولا خرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او قيمة المتأد به او اقوى ولو اول الجارية كان لصاحبها ان يترها وبيعها او يملكها بغيرها اذ بيعها في ثمن رقبته ادين ولها واذا اخي لم يخطأ

لو باع ثوبا فخلط بمثله لم يطل حتى الباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعل ولم يصب النقي كان شريكا للبايع بقيمة الشئ اذ العيقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل القلس فيه علام نفسه كان شريكا للبايع بقدر العمل ولو لم في متاع ثم فسر السلم اليه قبل ان وجد ما سلم اليه ولا خرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او قيمة المتأد به او اقوى ولو اول الجارية كان لصاحبها ان يترها وبيعها او يملكها بغيرها اذ بيعها في ثمن رقبته ادين ولها واذا اخي لم يخطأ

تعلق الغرماء بالقيمة وان كان محمدا كان بالخيار بين القضاء واخذ القيمة ان
تدلت له ولا تبين عليه قبل الدية لانها الكسار وهو غير واجب فحكم كان له
والرد اليه وجاز ان يخطأ او كذا لو كان له مملوكة ولو كانت ام ولد لم يملكها
المفسر شاهد على مال فان حلف استحق وان منع بالحق الغرماء قيل لا يجوز
الوجه وبها قيل الجواز لان في العين اشباح حق للغرماء واذا مات المفسر
حل ما عليه ولا يحل ماله وفيه رواية اخرى محمولة ونظر المفسر ولا يجوز التمسك
ولا ما جرت به وفيه رواية اخرى مطروحة **في قسمة ماله بين احضار**
كل شاع في سقفة ليستوفى الرغبة وحضور الغرماء فغرض الزيادة وان بدأ
بيع ما يخطئ لثمنه وبعده ما يرهن لانفراد المرتضين به وان يقل على مناديه
به الغرماء والمفسر فعال للتممة فان تقاسروا عين الحاكم واذا لم يوجد
يبيع بالبيع ولا يذلت الاجرة من بيت المال وجب اخذها من مال القلس
لان البيع واجبه عليه ولا يجوز التسليم مال القلس الامع انقبض الثمن
وان تقاسر تقاضا معا ولا تقضض المصلحة تاخير القيمة قبل تجلي في
ملى احتياطا ولا جعل ودعة لانه موضع ضرورة ولا يجبر المفسر على بيع
دان التي يسكنها وبيعها مما يفضل عن حاجته وكذا امنه التي تجلعه
ولو باع الحاكم او امنه مال القلس ثم طلب بزيادة لم يفسخ العقد ولو التمس
من المشتري الفسخ لم يجب عليه الاجابة لكن يستحق على نفسه نفقة
من يجب عليه نفقتهم وكسوتهم ويستحق في ذلك عادة امثاله الى يوم قسمة

لو باع ثوبا فخلط بمثله لم يطل حتى الباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعل ولم يصب النقي كان شريكا للبايع بقيمة الشئ اذ العيقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل القلس فيه علام نفسه كان شريكا للبايع بقدر العمل ولو لم في متاع ثم فسر السلم اليه قبل ان وجد ما سلم اليه ولا خرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او قيمة المتأد به او اقوى ولو اول الجارية كان لصاحبها ان يترها وبيعها او يملكها بغيرها اذ بيعها في ثمن رقبته ادين ولها واذا اخي لم يخطأ

لو باع ثوبا فخلط بمثله لم يطل حتى الباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعل ولم يصب النقي كان شريكا للبايع بقيمة الشئ اذ العيقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل القلس فيه علام نفسه كان شريكا للبايع بقدر العمل ولو لم في متاع ثم فسر السلم اليه قبل ان وجد ما سلم اليه ولا خرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او قيمة المتأد به او اقوى ولو اول الجارية كان لصاحبها ان يترها وبيعها او يملكها بغيرها اذ بيعها في ثمن رقبته ادين ولها واذا اخي لم يخطأ

لو باع ثوبا فخلط بمثله لم يطل حتى الباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعل ولم يصب النقي كان شريكا للبايع بقيمة الشئ اذ العيقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل القلس فيه علام نفسه كان شريكا للبايع بقدر العمل ولو لم في متاع ثم فسر السلم اليه قبل ان وجد ما سلم اليه ولا خرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او قيمة المتأد به او اقوى ولو اول الجارية كان لصاحبها ان يترها وبيعها او يملكها بغيرها اذ بيعها في ثمن رقبته ادين ولها واذا اخي لم يخطأ

لو باع ثوبا فخلط بمثله لم يطل حتى الباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعل ولم يصب النقي كان شريكا للبايع بقيمة الشئ اذ العيقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل القلس فيه علام نفسه كان شريكا للبايع بقدر العمل ولو لم في متاع ثم فسر السلم اليه قبل ان وجد ما سلم اليه ولا خرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او قيمة المتأد به او اقوى ولو اول الجارية كان لصاحبها ان يترها وبيعها او يملكها بغيرها اذ بيعها في ثمن رقبته ادين ولها واذا اخي لم يخطأ

لو باع ثوبا فخلط بمثله لم يطل حتى الباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعل ولم يصب النقي كان شريكا للبايع بقيمة الشئ اذ العيقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل القلس فيه علام نفسه كان شريكا للبايع بقدر العمل ولو لم في متاع ثم فسر السلم اليه قبل ان وجد ما سلم اليه ولا خرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او قيمة المتأد به او اقوى ولو اول الجارية كان لصاحبها ان يترها وبيعها او يملكها بغيرها اذ بيعها في ثمن رقبته ادين ولها واذا اخي لم يخطأ

وهي ستة الصغر والجون والرق والمرض والفلس والتفقه اما
الصغير فيجعله مالم يحصل له وصفان البلوغ والرشد ويعلم بوجه
ايات الشعر الحسن على العامة سواء كان مثلاً او مشركاً وخروج
التي الذي يكون منه الكولم من الوضع للعداد كفيكان ويشترط
في هذين الذكور والاثاث وبالسن وهو بلوغ خمسة عشر سنة للذكور
وفي اخرى اذ بلغ عشرة او كان بصيرا او بلغ خمسة اشبال اجازة صبيته
واقص منه واقبت عليه الحدود الكاملة والاني يتسع اما للحل
والحيض فليس بلوغا في حق النساء بل قد يكونان دليلا على سبق البلوغ
الحسن الشكل وان خرج منه من الفرجين حكم ببلوغه وان
خرج من احدهما لم يخرج ولو احاط من فرج الاثاث واني من فرج الذكور
يلوغه **الصف** الرشد وهو ان يكون مصلحا لاله وهل يعتبر العدالة
فيه تردد واذما يجتمع الوصفان كان الحجة باقيا وكذا لو حصل الرشد
ولو طعن في السن ويعلم برشد باختياره بما لا يعم من القروات
ليعلم قوته على الكاسه في المبايعات وتحفظ من الاختراع وكذا اختبار اوصاف
الصبي ورشدها ان تحفظ من التذير بالاستيقا لمثلا والاستناج
ان كان من اهل ذلك او بما يضاهيه من الحركات المناسبة لها ويثبت
الرشد بشهادة الرجال في الرجال وشهادة الرجال والنساء في النساء
دفعاً للشبهة لاقتضائهما **السن** فهو الذي يصرف امواله في غير الاعمال

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and fills the lower half of the page, with some lines written in a slightly different style or ink, possibly indicating a new section or a different scribe. The script is cursive and characteristic of the Maghrebi or Andalusī style.

الحقيقة فلو باع والمال هذه لم يضر بيعه وكذا لو هبك اقربا لم يضر
 طائفة وطهارة وخلعه واقراره بالتسليم على وجه القصاص اذا لم يضر
 للحصانة المال عن الامتلاك واليكون تسليم عوض الخلع اليه ولو
 وكله اجنبي في بيع او هبة جاز لان السفه لم يسلبه اهلية التعرف
 ولو اذن له الولي في النكاح جاز فلو باع فجاز الوفا للوجه الجواز
 للامتنان لا الخداع والمملوك ممنوع من التصرفات الا باذن الولي والبيع
 ممنوع من الوضعية بما زاد عن الثلث اجماعا ما لم يحز الوثيرة وفي
 منعه في التبرعات المخزونة للزيادة عن الثلث خلاف بيننا والوجه
البيع **الفصل الثاني** في احكام الحجر وفيه مسائل **الاول** لا يثبت حجر الفليس
 الا بحكم الحاكم وهل يثبت في السفه بظهور السفه فيه تردد والوجه
 انه لا يثبت وكذا لا يزول الا بحكم الحاكم اذا حجر عليه فباعه ان
 كان البيع باطلا فان كان البيع موجودا استعاده البائع وان تلف
 وقضه باذن صاحبه كان تالفا وان تلف الحجر ولو اوجده ودبوعه
 فالتلف عليه تردد والوجه انه لا يضمن **الثاني** لو نكح حجره ثم عاد سبدا
 حجر عليه ولو زال فله حجره ولو عاد عاد الحجر هكذا دائما **الاربع** الولاية
 في مال الطفل والمجنون للاب والمجدد للاب فان لم يكونا فالوصي فان لم يكن
 فللحاكم **السادس** والفليس في الولاية في مالها للحاكم لا غير **الحا** اذا
 احرم حجة واجبة لم يمنع مما يحتاج اليه في الايمان بالفرض وان احرم
 نطقا

الفصل الثاني
 مسائل في
 الحجر

وان احرم نطقا فان استوفى نفقة سفرا وحضرا لم يمنع وكذا
 ان امكنه كسبا ما يحتاج اليه فلو لم يكن كذا لم يحلله **الولي** **السابعة**
 اذا احلف ان يعقد بميمنه ولو حلف بكفر بالصوم وفيه تردد **السابعة**
 ولو وجب له القصاص جاز ان يعفو ولو وجب له دية لم يحز **الثامنة**
 يحظر الصبي قبل بلوغه وهل يبيع بعه الاشبه انه لا يبيع **كتاب**
الضمان وهو عقد شرعي للتعهد بمال او نفس والتعهد بما لا
 يكون ممن عليه المضمون عنه مال وقد لا يكون فمضمان ثلاثة اقسام **القسم**
الاول في ضمان المال ممن ليس عليه المضمون عنه مال وهو المسمى
 بالضمان بقول مطلق وفيه بحث ثلاثة **الاول** في الضمان ولا بد ان
 يكون مكلفا جائز التصرف فلا يبيع ضمان الصبي ولا المجنون ولا يضمن
 المملوك لم يبيع الا باذن مولاه ويثبت ما ضمنه في ذمته لا في كسبه
 الا ان يشترط في الضمان باذن مولاه وكذا لو شرط ان يكون الضمان
 من مال معين ولا يشترط عليه بالمضمون له ولا المضمون عنه لا تعد
 الضمان بما يبيع معه القصد الى الضمان عنه ويشترط رصاع المضمون
 له ولا عبرة برصاع المضمون عنه لان الضمان كالقضاء ولو اكره بعد
 الضمان لم يبطل على الاصح مع تحقق الضمان ينتقل المال الى ذمة الضمان
 ويبرء المضمون عنه ويسقط المطالبة عنه ولو ابرء المضمون له المضمون
 عنه لم يبرء الضامن على قلد مشهور لنا ويشترط فيه الملائمة او العلم
 مال

في الضمان
 وقيل بشرط والاقوال شبهة لثلاثة
 ان يشترط الضمان فمضمان

بلاعسار اما ضمن ثمان اعان كان المضمون له فتح الضمان والعقد
 على المضمون عنه والضمان المؤجل جائزا اجماعا لا يرد اظهر الجواز
 ولو كان المالحا لا تضمنه مؤجلا جاز وسقت مطالبة المضمون عنه
 بما اذا اذ ان ضمن باذنه ولو اذى بغير اذنه ولا يرجع القرضين بغير اذنه
 ولو اذى باذنه وينقد الضمان بكتاب الضامن منضمة الى القرينة
 الدالة لا مجردة **الثاني** في الحق المضمون وهو كل مال ثابت في القيمة
 سواء كان مستقرا كالباع بعد القبض وانقضاء الخيار او معرضا
 للبطان كالتمن في مدة الخيار بعد قبض الثمن ولو كان قبله لم يصح ضمانه
 للتعلمة عن البائع وكذا ما ليس بالزوم لكن يؤل الى الزوم كالجمالة قبل اقل
 ما شرط وكالسبق والتماية على تردد وهل يصح الضمان مال الكفاية
 قبل لا لانه ليس بالزوم ولا يؤل الى الزوم ولو قيل بالجواز كان حسنا
 لتحقيق ذمة العبد كما لو ضمن ضمن عنه مالا غير مال الكتابة ويصح
 ضمان النفقة الماضية والحاضرة لزوجة لاستقرارها في ذمة
 الزوج دون الخبيلة وفي ضمان الاعيان المضمونة كالفضة والقبوض
 بالبيع الفاسد تردد كما لا شبه الجواز ولو ضمن ما هو امانة كالضاربة
 والعدية لم يصح لانها ليست مضمونة في الاصل ولو ضمن ضامن ثم ضمن عنه
 آخر هكذا الى عدة ضمانية كان جائزا ولا يشترط العلم بكيفية المضمون ما
 في ذمته صح على الاشبه ويلزمه ما به يقوم به البيعة انه ثابتا

ولو مطالب الضامن الا بالحق
 ولو مطالب الضامن حتى ما اخذ من كونه
 ولو كان المضمون مؤجلا لم يرد اجماعا
 الما اذى مؤجلا في الحق المضمون

فذكر

في ذمته وقت الضمان لا ما يرد في كتاب ولا يقربه المضمون عنه ولا
 ما يخلط عليه المضمون له برء اليمن اما لو ضمن ما يشهد به عليه لم
 يصح لانه لا يعلم شوقه في الذمة وقت الضمان **الثاني** في اللوحي
مسألة الاولى اذا ضمن عهد الثمن لزومه ذكته في كل موضع يثبت
 بطا من البيع من راسها لم تجرد الضمخ بالقبول او تلف البيع قبل
 القبض لم يضمن الضامن ورجع من البائع وكذا لو شخ الشاري
 بعيب سابق اما لو طالب بالارش رجع على الضامن لان استحقيقه
 ثابت عند العقد وفيه تردد **الثانية** اذا خرج البيع مستحقا رجع على
 الضامن اما لو خرج بعضه مستحقا رجع على الضامن بما قابل المتيقن
 وكان في الباقي بالخيار فان فسخ رجع بما قابله على البائع خاصة **الثالثة**
مسألة اذا كان له على رجلين مال فضمن كل واحد منهما مالا على صاحبه حتى لا يمكن
 على كل واحد منهما على صاحبه ولرقض احدهما ماضيه برئ وبقي على الآخر
 ماضيه عنه ولو برئ الغير احدهما برئ تمام ماضيه دون شريكه **الرابعة**
 اذا رضى المضمون له من الضامن ببعض المال او برأه من بعضه لم يرجع على
 المضمون عنه الا بما اذاه ولو دفع عرضا من مال الضامن رجع باقل الامرين
الثانية اذا ضمن عنه دين اباذنه فدفعه الى الضامن فقد قضى ما عليه
 ولو قال له دفعه الى المضمون له فدفعه فقد برأ ولو دفع المضمون عنه الى
 الضمون له بغير اذن الضامن برئ الضامن والمضمون عنه **التابعة**

البيع
 سائر
 اللوحي

التمانية

الزمن
 الزم
 الزم

الزم

السائر

اذا ضمن باذن مضمون عنه ثم دفع ما ضمن وانكر المضمون له القبض كان القول
 قوله مع يمينه فان شهدت المضمون عنه الضامن قبلت شهادته مع انكاره
 التهمة على القول بانقال المال ولو لم يكن قوله مقبولا فلف المضمون له كان له المطالبة
 الضامن مرة ثانية ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اذاه اولا ولو لم يشهد
 المضمون عنه رجع الضامن بما اذاه اخيرا **الثانية** ضمن المبيع في مرضه
 ومات فيه اخرج ما ضمنه من ثلث تركته على الاصح **الثانية** اذا كان الدين مؤجلا
 فضمنه حالا لم يصح وكذا لو كان الدين فسخه او شتره لان الفسخ لا يرجع على
 الاصل وفيه تردد **القسم الثالث** في الحوالة والكلام في العقد وفي شرطه
والحكام **الاول** الحوالة عقد شرعي لتحويل المال من دمة المذمة مشغولة
 بمثله ويشترط فيها رضى المحيل والمحال عليه للحال او مع تحققها بجرم المال
 لا المحال عليه ويرى المحيل وان لم يبرأ المحال على الاظهر ويصح ان يحيل على
 ليس عليه دين لكن يكون ذلك بالرضا ان اشبهه بالحوالة على الذي لم يبرأ
 القبول لكن لو قبل لزم بالبراءة الرجوع ولو اقره لزم قبل الحوالة جابها لحواله
 ثم بان فقره وقت الحوالة كان له الفسخ والعود على المحيل واذا حال بما عليه ثم حال
 المحال عليه بئذ لا الدين صح وكذا لو تراضا الحوالة واذا قضى المحيل الدين بعد
 الحوالة فان كانت مسئلة المحال عليه رجع عليه وان تبرع بترجيعه بغير المحال عليه
 ويشترط في المال ان يكون معلوما تبعا في الذمة سواء كان له مثلكا لتمام الا
 مثله كالعبد والتوبة بشرط تساوي المالكين **الثالثة** او صفة تفصيا من

المضمون
 المضمون
 القسم
 المضمون
 المضمون
 وقالوا

المضمون

من التسليط على المحال عليه اذ لا يجب عليه ان يدفع الا مثل ما عليه
 وفيه تردد ولو حال عليه فقبل واذا ثم طالب بما اذاه فاذا عجز المحيل
 انه كان له عليه مال وانكر المحال عليه فالقول قوله مع يمينه ويرجع على
 المحيل ويصح الحوالة بالكتابة بعد حلول التجب وهل يقع قبله قبل الا
 ولو باعه السيد سلعة فاحاله بثمنها جاز ولو كان له على المشتري من فاحاله
 عليه بالكتابة فصح لانه يحل تسليمه **والاحكام** **الاول** اذا قال
 اخذتك عليه فقبض وقال المحيل قصدت الوكالة وقال المحال لا انا احدثني
 بما عليك فالقول قول المحيل لانه اعترف بلفظه وفيه تردد اما لو لم يقبض واختلفا
 فقال وكنتك وقال بل احدثني فالقول قول المحيل قطعا ولو انعكس الفرض والقول
 قول المحال **الثانية** اذا كان له دين على اثنين وكل منهما كتميل لصاحبه وعليه
 الآخر منذ ذلك فاحال عليه ما عني وان حصل الرق في المطالبة **الثالثة**
 اذا حال المشتري البايع بالثمن ثم رجع البايع بالعيب السابق بطلت الحوالة لانها
 بيع البايع وفيه تردد فان لم يكن البايع قبض المبال فهو باق في ذمة المحال
 عليه للمشتري وان كان البايع قبضه فقد برى المحال عليه ويستعيده
 للمشتري من البايع اما لو حال البايع اجنبيا بالثمن على المشتري ثم فسخ المشتري
 بالبيع با مر جاز لم يطل الحوالة تغلقت بغير التبايعين ولو ثبت بطلان البيع
 بطلت الحوالة في الموضعين **القسم الثالث في الكفالة** ويعتبر رضى الكفيل

لانها

المضمون
 المضمون
 المضمون
 المضمون
 المضمون

القسم
 المضمون
 المضمون

والكفول له دون الكفول عنه ويصح حاله ومؤجلة على الاظهر ومع الاطلاق
 يكون مؤجلة واذا اشترط الاجل فلا بد ان يكون معلوما للكفول له
 مطالبة الكفيل بالكفول عاجلا ان كانت مطلقة او مؤجلة وبعد الاجل ان
 كانت مؤجلة فان سلمه تسليمًا قاطعًا فقد برئ وان امتنع كان له حجة حتى
 يحضر او يودي ما عليه ولو قال ان الحضر كان على كذا لم يلزمه الا الحضر
 دون المال ولو قال على كذا لا كذا ان لم يحضر وجب عليه ما شرطه للمال
 ومن اطلق غريمًا من يد صاحب الحق فمضى احضاره او اداها عليه
 ولو كان قاتلًا لزمه احضاره او دفع الدية ولا بد من كون الكفول معينًا
 فلو قال كفلت احد مصطفيين لم يصح وكذا لو قال كفلت بزيد او عمرو وكذا لو
 كفلت بزيد فان لم آت به فبعرو **في الحق بهذا الباب مسائل الاو** اذا حضر الغريم
 قبل الاجل وجب تسليمه اذ كان لاضر عليه ولو قيل لا يجب كان شبهه
 سلمه كان ممنوعا من تسليمه بيد قاهر لم يبره الكفيل ولو كان في حبس السلطان
 اذ كان الكفول عنه غائبًا وكان الكفالة حالة انظر عقداً **الذي** له الذم
 اليه والعهود به وكذا ان كانت مؤجلة اخر بعد حلولها بمقدار ذلك **المادة**
 اذا تكفل بغيره مطلقا انصرف الى بلد العقد وان عتق موضعاً لم يولد منه
 في غريم لم يبر او قيل اذا لم يكن في نقله كلفة ولا في تسليمه فوجب تسليمه وفي
 ثمة **الرابعة** لو اتفقا على الكفالة وقال الكفيل لاحق لك عليه كان القول

في مسائل جليلها وجب تسليمه لانها في حق الكفيل

قوله الكفول له لان الكفالة تستدعي ثبوت حق له **المادة** اذا تكفل رجلان
 برجل سلمه احدهما لم يبر الاخر ولو قيل بالبرائة كان حسنا ولو تكفل
 لرجلين برجل ثم سلمه الى احدهما لم يبر اثنى الاخر **المادة** اذا امانت الكفول
 عنه برى الكفيل وكذا لو جاء الكفول عنه وسلم نفسه **فهرج** لو قال الكفيل
 ابرأة الكفول عنه وانكر الكفول له كان القول قوله مع اليمين فلورذ اليمين
 الى الكفيل خلف برى من الكفالة ولم يبر الكفول عنه من المال **المادة** لو
 كفل الكفيل آخر وتراش الكفلا وجاز **المادة** لا يصح كفالة الكاتب على تركة
 لوكفل براسه او بدنه او بوجهه صح لانه قد يعتبر بذلك عن الجملة عرفا
 ولو تكفل بيده او برجله واقصر لم يصح اذ لم يكن احضارا ما شرط مجردا ولا
 بغيره **المادة** **كتاب الصلح** وهو عقد شرعي لقطع التجادب وليس
 فرعا على غيره ولو افاذ فاندته ويعصم مع الافراز والانكار اما احل حراما
 او حرم حلالا وكذا يصح مع العلم بالمصطفيين بما وقعت المنازعة فيه في
 جميعها التمايه دينيا كان او عينيا وهو لازم من الطرفين مع استكمال شرائطه
 الا ان يتفقا على منحه واذا اطلح الشريكان على ان يكون البيع **المادة** الخزان
 على احدهما والاخر راس ماله صح ولو كان معهما درهمان فادعاهما احدهما
 وادعى الاخر احدهما كان للمدعيهما درهم ولو كانا قنصف وللآخر مابقي وكذا اذا
 لو ادعاه انسان درهمين واخر درهمين وامتنع الجميع ثم تلف درهم ولو كان

ولو لم يكن ثوب بعشرين درهما والاخر ثوب ثلثين ثم اشتبها فان خير احدهما
صاحبه فقد انصفه وان تعاسر اربعا وقسم ثمنها فاعطى صاحب العشرين
سبعين من خمسة والاخر ثلثة واذا بان احد العوضين مستحقا بطل
الصلح ويصح الصلح على عين بعين او منفعة او على منفعة بعين او منفعة
ولو صالحه على دراهم بدنانير او دراهم صمغ ولم يكن فريعا للبيع ولا يعتبر فيه
ما يعتبر في الصنف على الاشبه ولو اختلف على جعل ثوبا قيمته درهم فصالحه
عنه على درهمين صمغ على الاشبه لان الصلح وقع عن الثوب لا عن الدراهم
ولو ادعى ادا فاكتمل في يد من ثم صالحه المنكر على سكتى سنة صمغ ولم يكن
لاحد من الرجوع لانه هنا فزع القاذية والاولا شبه ولو ادعى اثباتا اذا
في يد ثالث لم يجز للشك كالميراث فصدق المدعى عليه احدهما على ذلك
النصف بعوض فان كان باذن صاحبه صمغ الصلح في النصف اجمع وكان العوض
بينهما وان كان بعين اذن صمغ في حقه وهو الربع وبطل في حصة الشريك
وهو الربع الاخر اما لو ادعى كل واحد منهما النصف من غير موجب للشك
يشتركا فيما يقربه لاحدهما ولو ادعى عليه فانكر فصالحه المدعى عليه على سكتى
ذره او شجر بمائة قبل لا يجوز لان العوض هو الماء وهو محمول عليه وجه
ماخذة جواز بيع ماء الشرب اما لو صالحه على اجراء الماء على سطحه او سائر
صمغ بعد العلم بالموضوع الذي يجري للماء منه واذا قال المدعى عليه الصلح عليه

في الميراث

انرا لانه قد يصح مع الانكار اما لو قال بعني او ملكي كان اقوالا **ويصح**
بذلك احكام الشرائع في الاملاك وهي **سائر** الاجوز اخرج الرواشن
والاجحة الى الطريق النافذة اذا كانت عالية لا يضر بالمارة ولو عارض
فيها سائر على الاصح ولو كانت مفعة وجب التمسك ولو اظلم بها الطريق قيل لا
يجوز التمسك ويجوز فتح الابواب المجاورة فيها اما الطرق المرفوعة فلا يجوز
احداث باب فيها ولا جناح ولا غيره الا باذن اربابه سواء كان مظهر او كامن
لانه يخص بهم وكذا لو اراد فتح باب لاستطرق فيه دفعا للشبهة ويجوز فتح
الربوازين والشبابك ومع اذنهم فلا اعتراض لغيرهم ولو صالحهم على احداث
روشن قيل لا يجوز لانه لا يضر افراد الهواة بالبيع وفيه تردد ولو كان
الانسان داران باب كل واحد في قاي غيرنا فذبحا ان يفتح بينهما بابا
ولو احداث في الطريق المرفوع حدثا جازا زالة لكل من له عليه لتطرق
ولو كان في ذقاق بابان احدهما ادخل من الآخر فصاحبه لا يشارك الاخر
في جحانه وينفذ الادخل بما بين البابين ولو كان في الزقاق فاضل الى صدرها
فقد اعياها فبها فيه سواء ويجوز للدخول ان يقدم بابه وكذا الخارج ولا يجوز
الخارج ان يدخل بابه وكذا الداخل ولو اخرج بعض هذا الدرع النافذة شئنا
لم يكن لمقابلته معارضة ولو استوعب عرض الدرع ولو سقط ذلك الروشن
فسبق جاز الى عمل يدشن لم يكن للاول منعه لانهما فيه شئ كالسبق
الى العقود في المسجد **القائمة** اذا القس وضع جذوعه على جائط جاز لم

على الجار جابته ولو كان حشبة واحدة تكن يستحق ولو اذن جاز له الرجوع
قبل الوضع اجاءا وبعد الوضع لا يجوز لان المردية التاميد والجواز
حسن مع القيام اما لو انهم لم يبعد الطرح الا باذن مستأنف وفيه
قول آخر ولو صالحه على الوضع ابتداء جاز بعد ان يترك بعد الحشبة
ووزنها وطولها **الثانية** اذا تداخلا جداراه مطلقا ولا يثبت من حلف
عليه مع تكول صاحبه قضيه وان حلفا او كلا قضى بينهما ولو كان
متصلا ببناء واحد كان القول قوله مع يمينه وان كان لاحدهما عليه
جذع او جذوع قيل لا يقضى بها وقيل يقضى مع اليمين وهو الاشبه ولا يخرج
دعوى احدهما بالخارج التي في الحيطان ولا الرواين ولو اختلفا في
خضرتي من اليه معا قد القطع على بالرواية **الثالثة** لا يجوز للشريك في الحايطة
التصرف فيه ببناء ولا تسقيفه ولا ادخال حشبة الا باذن شريكه وللمتقدم
لم يجبر شريكه على المشاركة في عمارته وكذا لو كانت الشركة في دار واحدة
او في مكان واحد لا يجبر صاحب السفل ولا العلو على بناء الجدران التي يحيط بالعلو
ولو هدمه بغير اذن شريكه وجب عليه اعادته وكذا لو هدمه باذنه ثم
اعادته **رابعة** اذا تنازع صاحب السفل والعلو في جداران البيت فلقول قول
صاحب البيت مع يمينه ولو كان في جداران العروة فالقول قول صاحبه مع يمينه
ولو تنازع في السقف قيل ان حلفا قضى به لهما وقيل لصاحب العلو وقيل بقرع
بينهما وهو حسن **خامسة** اذا خرجت اعضاء شجرة الى ملك الجار وجب عطفها ان

الملك

امكن ولا انقطعت من حد ملكه واذا امتنع صاحبها قطع الجار ولا
على اذن الحاكم ولو صالحه على ابقائه في المواد لم يفتح على ترده اما لو
صالحه على طرحه على الحائط جاز مع تقدير الزيادة وانتهائها **السادسة**
اذا كان الانسان يبيت الخان السفلي وللآخر بيتا العليا وتداخيا
الدرجة قضى بها لصاحب العلو مع يمينه ولو كان تحت الدرجة خزانة كانا
في دعواها سواء ولو تداخيا الصحن قضى منه بما يسلك فيه الى العلو
وما خرج عنه لصاحب السفل **سابعة** اذا تنازع راكبا للذبة قابض لما مها قضى
لراكب مع يمينه وقيل لها سوا في الدعوى والا في اولى ما التنازع عاقبا
في يد احدهما اكثر منهما سواء وكذا لو تنازعا عبدا واحدهما عليه ثياب
اذا التواخا جلا واحدهما عليه حل كان التراجع لدعواه ولو تداخيا غرفة
على بيت احدهما وبهاها المخرقة الا حر كان الرجحان لدعوى صاحب البيت
كتاب الشركة والمطرق **فصل الاول في الشركة** الشركة اجتماع حقوق المالك في الشيء الواحد
على سبيل الشباع ثم المشترك قد يكون عينيا وقد يكون حيازة والاشبه في الحيازة
اختصاص كل واحد بما حازة نعم لو اقبلها شجرة او اغترقا مائة دفعة تحققت فيها
الشركة وكلها لهما مخرج احداهما بالآخر بحيث لا يتميزان تحققت فيهما الشركة لاختيار
كان المخرج او اتفاقا وبثبت ذلك في المالكين المتأخرين في الجنس والصفة سواء كان
اثما او عرضا اما مثل له كالثوب والخشب في العبد فلا يتحقق فيه بالخرج بل قد
تحصل بالارثا واحد العقود الناقلة كاستياع والاستياع ولو اراد الشركة فيما

الشركة والمطرق والمطرق والمطرق

يتوقف
على اذن الحاكم
صالحه على طرحه
اذا كان الانسان
الدرجة قضى بها
في دعواها سواء
وما خرج عنه
لراكب مع يمينه
في يد احدهما
اذا التواخا جلا
على بيت احدهما
الشركة والمطرق
فصل الاول في الشركة

فان كان من الربح والضرر على كل واحد من الطرفين

لاشئ له باع كل واحد منهما حصته مما في يد محضته مما في يد الآخر
ولا يبيع الشركة بالاعمال كالحياطة والنساجة نعم لو عمل مع واحد باجرة
ودفع اليها شيئا واحدا عوضا من اجرتها تحققت الشركة في ذلك الشئ
ولا بالوجود ولا شركة المقاصة وانما يبيع بالاموال ويتساوى الشريكان
في الربح والخسارة مع تساوية ولو كان لاحدهما زيادة في الربح مع تساوي
المالين او التساوي في الربح او الخسارة مع تفاوت المالين قيل يسطر الشركة
اعنى الشرط والتصرف والموقوف عليه وبأخذ كل منهما ربح ماله وكل منهما
اجرة مثل عمله بعد وضع ما قابل عمله في ماله وقيل يبيع الشركة والشرط
والاول اظهر هذا اذا عمل في المال اما لو كان العامل احدهما وشوطه للزيادة
للعامل مع ويكون بالفرض اشبه واذا اشترى المال لم يجز لاحد الشركاء
التصرف فيما لا مع اذن الباقي فان حصل اذن لاحدهم تصرفه دون
الباقيين ويقتصر من التصرف على ما اذن له وان اطلق له الاذن تصرفه كيف
شاء وان غلب له الشرط في جهة لم يجز له الاخذ في غيرها او بيع من التجارة لم يند
الى اسرارها ولو اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه جانبا التصرف وان انفرد
او لو شرط الاجتماع لم يجز الانفراد ولو تعدى التصرف لاجل ماله ضمن وكل من
الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة لانهما غير لازمة وليس لاحدهما المطالبة
باقامة راس المال بل يقسمان العين الموجودة ما لو تيقعا على البيع ولو شرط العمل
في الشركة لم يبيع وكل منهما ان يرجع فيه متى شاء ولا يضمن الشريكان تلف في يد

لانه امانة الامانة تقضى والتفريط في الاحتفاظ ويقتل قوله مع عينه
في دعوى التلف سواء ادعى سببا ظاهرا كالغرق والحرق او خفيا كالسرقة
وكذا القول قوله مع عينه لو ادعى عليه الحياة او التفريط ويطل
الاذن بالجنون والموت **الثاني** في القسمة وهي تميز الحق من غير وليت
بمعاوانة كان فيها ردة او لم يكن ولا يبيع الا بالمال في اتفاق الشركاء ثم في تقسم
فكل ما لا صرفي القسمة يجبر المنع مع الاتماس الشريكة للقسمة
ويكون بتعديل الشهام والفرقة اما لو اذ احد الشركاء التفرق والقسمة
جائزة لكن لا يجبر المنع عنها وكل ما فيه ضرر كالجور والسيف والعضا
الضيقة لا يجوز قسمة ولو اتفق الشركاء على القسمة فلا يقسم الوقت
لان الحق ليست بمحصنة المتعاضدين ولو كان الملك الواحد وفقا مطلقا
مع قيمته لانه يميز الوقف من غيره **الثالث** في اللواحق **هذا الباب في**
مسائل الافان **٣** لو دفع انسان دابة واخر راوية الى التفاء على
الاستراكة في الحاصل لم ينفذ الشركة وكان ما يحصل للتقاء وعليه اجرة
مثل الدابة والراوية **الثاني** لو اشترى صيدا واحدا خطبا واحتش بنية انه له
ولغيره لم يثبت تلك النية وكان اجمعه له خاصة وهل ينفذ المحترق
فملك المباح النية التملك قيل لا وفيه تردد **الثالث** لو كان بينهما مال
فاذن احدهما لصاحبه في التصرف على ان يكون الربح بينهما نصفين لم يكن قرضا
لان الشركة للعامل في ملكه بل الاخر ولا شركة وان حصل الاستراج لم يكن

بضاعة **الرابعة** اذا اشترى للعامل في مقصب مال الاثر ولا شركة وان
 احدا الشريكين شيئا فادعى الآخر انه اشتراه لها فأنكره القول قول المشتري
 مع يمينه لانه مبصر بيمينه واذا ادعى انه اشتراه لها وأكثر الشريك القول انتم قوله
 لثما قلناه **القاسم** لو باع احدا الشريكين سلعة بينهما وهو وكيل في القبض فادعى
 المشتري تسليم الثمن الى البائع وصدقه الشريك برى المشتري من حقه وقبلت
 شهادته على القابض في النصف الآخر وهو حصة البائع لارتفاع التهمة عنه
 في ذلك القدر ولو ادعى تسليمه الى الشريك وصدقه البائع لم يبرأ المشتري
 من شيء من الثمن لان حصة البائع لم تسلم اليه ولا المالك وكيل والشريك
 فالقول قوله مع يمينه وقبل يقبل شهادة البائع والمنع في المسئلة يشبه
السادسة لو باع اثنان عبيدين كل واحد منهما لواحد منهما بافتراده صفقة
 ثمن واحد مع تفاوت قيمتهما قبل بيع وقبل يطر لان صفقة تجزى تجزى عقدين
 فيكون ثمن كل واحد منهما مجزوا اما لو كان العبدان لهما او كانا لواحد كانا
 لو كان لكل واحد قفيزا من حصة على افتراده فبهما صفقة لا تقسم الثمن عليهما
 بالتسوية **السابعة** قد بينا ان شركة الابنان باطلة فان تمتعت اجرة عملا احدهما
 عن صاحبه انحصرت بهما وان اشبهت قسم حاصلهما على قدر اجرة عملهما واعطى كل
 واحد ما قبل مثل اجرة عمله **الثامنة** اذا باع الشريك سلعة صفقة ثم استوفى
 في احدهما منه شيئا شاركه الآخر فيه **التاسعة** اذا استأجر للاحتياط والاحتياط
 والاصطفا دقة مقينة صحت الاجارة وتملك المستأجر ما يحصل من ذلك في تلك

الرابع

الخامس

سادس

السابع

الثامن

العاشر

الذمة ولو استأجر لصيد شيء بعينه لم يفتح لعدم الثقة بحصوله غالبا
كتاب المضاربة وهو يستدعي بيان امور اربعة **الاول** العقد جائز من
 الطرفين لكل منهما صفحة سواء نظر المالك او كان عروضا ولو اشترط فيه الاجل
 لم يلزم لكن لو قال ان مرت بك سنة مثلا فلا تستأجر بعدها ويصح صحت لان ذلك
 من مقتضى العقد وليس كذلك لو قال على اني لا امالك فيها منعك لان ذلك
 مناف لمقتضى العقد ولو اشترط ان لا يشتري الا بغيره وان لا يبيع الا على غيره
 وكذا لو قال على ان لا يشتري الا بثوب الفلاني او ثوبه البستان الفلاني سواء
 كان وجوبا ما اشار اليه عاما او نادرا ولو اشترط ان يشتري اصلا اشتراكا في
 ثابته كالشجرة والغنم قبل يفسد لان مقتضاه التعريف في راس المال وفيه تردد
 واذا اذن له في التعريف قبل بالطلاق الاذن ما يتولاه المالك من عرض القماش
 والشرط والحق ايجاز وقبح الثمن وايدعه الصندوق وتأستجره كالتدليل والرد
 والمحال عملا بالعرف ولو استأجر للاذن ضمن الاجرة ولو قبل الآخر بنفسه لم يصح
 اجرة وينفق في السفر كما نفقته من اصل المال على الاطعم ولو كان لنفسه مال
 مال اخر فمالا وجه التقييط ولو اتفق صاحب المال سافرا فانزع المالك منه نفقته
 عوجه من حاقصة للعامل ابتغاء المعيشة لرد العيب لخذ الارش كل ذلك مع القسطة
 ويقتضى طلاق الاذن في البيع فقد اشتمل المثل من فقد البلد ولو خالف لم يفسد البيع حاقصة
 المالك وكذا لا يجوز ان يشتري بعين المال فلو اشترى في الذمة لم يفتح الا مع الاذن ولو اشترى
 في الذمة لامعه ولم يذكر المالك فعلق الثمن بيمينه طاهرا ولو امره بالسفر لاجرة ففسد

في البيع والاشتراك

العاشر

المغيبها او ارمه ما يتباع شئ معين فاتباع غير ضمن ولو ربح والخالفه كما
الربح بينهما بموجب الشرط ويؤمن كل واحد منهما بطل المضاربة لانها في المعنى
وكالة **الثاني** في مال القراض ومن شرطه ان يكون عينا وان يكون دراهم او
دنانير وفي القراض بالثقة تردد ولا يقع بالفوس ولا بالبرق في المضاربة
سواء كان الغش اقل او اكثر ولا بالعروض ولو دفع اليه آلة الصيد كما يشبهه
بحصة فاصطاد كان للصائد اجرة الآلة ويصح القراض بالمال المشاع ولا بد ان
يكون معلوم المقدور ولا يكفي المشاهدة وقيل يصح مع الجهالة ويكون القول
العامل مع الشافعي في قدره ولو احضرها لين وقال قارضك يا هذا شئت لم
بذلك قراض واذا اخذ من مال القراض ما يعجز عنه ضمن ولو كان له في يدك
مال فقارضه عليه صح ولم يطل الضمان واذا اشتريه دفع المال الى البائع
بيئته لانه قرض منه يادنه ولو كان له دين ولم يحزن محله مضاربة الاجرة
فرضه وكذا لو اذن للعامل في قبضه من الغريم ما لم يجد العقد **تفريع** لو قال
بع هذه السلعة فاذا انصفت منها فهو قراض لم يصح لان المال ليس بمملوك عند العقد
ولو مات رب المال وبالمال متاع فاقرة الوارث لم يصح لان الاصل باطل ولا يصح ابتداء
القراض بالعرض ولو اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل مع عينه لانه
اختلاف في المقبوض ولو خط العامل مال القراض بما له بغير اذن المالك
خطا لا يبرئ ضمن لانه تصرف غير المشرع **الثالث** في الربح وتلزم الحصة بالشرط
دفع الاجرة على الاصح ولا بد ان يكون الربح مشاعا فلو قال اخذه قراض الربح لم
ند

الربح

تفريع

فند ويمكن ان يجعل بضاعة نظرا الى المعنى وفيه تردد وكذا التردد ولو قال الربح
لنا ما لو اخذه فالجهره والربح لكان بضاعة ولو قال الربح لكان قرضا ولو شرط
احدهما شيئا معين والباقي بينهما فسد لعدم الرضا وبحصول الزيادة فلا يتحقق الشرط ولو قال
حصة على النصف صح وكذا لو قال على ان الربح بيننا ونقتضيه بالربح بينهما نصفين فلو قال على
لك النصف صح ولو قال على اني النصف وقسم بفتح لا ندم يعين العامل حصة ولو شرط
لغلام حصة معهما صح **الاعلام** ان العامل ولو شرط الاجرة وكان عابدا صح وان لم يكن عابدا فسد
وفي وجه آخر لو قال لك نصف وبجهد صح وكذا لو قال بربح نصفه ولو قال لاني نصف
الربح صح وكذا فيه سواء ولو فضل احد صاحبه ايضاً وان كان عمله اسوأ ولو اختلفا في
نصيب العامل فالقول قول المالك مع بيته ولو دفع قراضا في مرض الموت وشرط ربحا
وملك العامل الحصة ولو قال العامل ربحت كذا ورجع لم يقبل ربحه وكذا لو ادعى
القول اما لو قال ربحت كذا خسرته اختلفا في الربح قيل والعامل يملك حصته من الربح
بقوله ربح ولا يبرئ من عمله على جوده **رابع** في الولي وفيه مسائل **الاول** العامل
ابن لابن يضمن بالنصف الا عن تعريض اويانة وقوله مقبول في الثلث وهو يقبل بالربح
ترددوا في روايته لا يقبل **الثاني** اذا اشتري من يبيع على رب المال فان كان باذنه صح
ويصح فان فضل من المال عن ثمنه شئ كان الفاضل قراضا ولو كان في العبد **المذكور**
فضل ضمن رب المال حصة العامل من الزيادة والوجه الاجرة وان كان بغير اذنه
وكان الشراء بين المالك والمطل وان كان في الزمة وقع الشراء للعامل الا ان يذكر
رب المال **الثالث** لو كان المال لامرأة فاشتري زوجها فان كان باذنها بطل النكاح

الربح

الربح

الربح

لازم لا ينسخ الا بالتقابل ولا تبطل بموت احد المتعاقدين والكلام
اذا في شروطه واما احكامه اما الشرط ثلاثة **الاول** ان يكون
التمام شاعا بينهما تساويا فيه او تفاضلا فلو شرطه احدهما البيع
وكذا لو اشترى كل واحد منهما ببيع من الزرع دون صاحبه كان بشرط
احدهما الحرف والاخر الاقل او ما يزرع على الجبل والآخر ما يزرع في
غيرها ولو شرط احدهما قدرا من الحاصل وما زاد عليها بينهما البيع
لجواز ان يحصل الزيادة اما لو شرط احدهما على الاخر شيئا يضمنه
من غير الحاصل مضافا الى المحصة قيل بيع وقيل بطل والاول اشبه
ويكره اجارة الارض للزراعة بالخطئة والشعير مما يخرج منها والنم
اشبه وان يوجرها باكثر مما استاجرهابه الا ان يحدث فيها احد
او يوجرها بجنس غيرها **الثاني** تعين المدة واذا شرط مدة

معينة بالايام او بالشهر صح ولو اقتصر على تعيين المزرع من غير
ذكر المدة فوجها ان احدهما يصح لان كل ذرع ^{او ما يزرع} امدا فينبغي على المالك
كالقراض والاخر يبطل لانه عقد لازم فهو كالاجارة فيستلزم فيه
تعيين المدة دفعا للعدلان امد الزرع غير مضبوط واشبهه ولو
مضت المدة والزرع باق كان للمالك ان اذنته على الاشبه سواء كان
بسبب الزرع كالمضريط او من قبل الله تعالى كشجر المياه او تغيير
الاهوية وان اتفقا على التيقية جاز بعوض وعين لكن ان شرط

عوضا

عوضا افتقر لزومه المتعين المدة لا تيدة ولو شرط في العقدتا خرم
ان يقي بعد المدة الشرط يبطل العقد على القول باسقاط تقدير المدة ولو
ترك الزراعة حتى انقضت المدة لزومه اجرة المثل ولو كان استاجرهما
لزمته الاجرة **الثالث** ان يكون الارض مما يمكن الانتفاع بها بان يكون لها
ما اذا قام من ثمر او مير او عين او يضمن ولو انقطع في اثناء المدة فلم يزرع
لغيره لعدم الانتفاء هذا اذا زرع عليها او استاجرهما للزراعة وعليه
اجرة ما سلف ويرجع باجرة بما قابل المدة المختلف واذا اطلق للزراعة
زرع ما شاء وان عين الزرع لم يجز التعدي ولو زرع ما هو اضرر والحال
هذه كان المالك اجرة المثل انشاء او المسمى مع الارض ولو كان اقل
ضررا جاز ولو زرع عليها او اجرها للزراعة ولا ما لها مع العلم للزراع
لم يجز مع الجهالة له الفسخ ما لو استاجرهما مطلقا لم بشرط الزراعة
لم يفسخ لامكان الانتفاع بها بغير الزرع وكذا لو اشترط الزراعة وكانت
في بلاد تنقيها الغنوش غالبا ولو استاجر للزراعة مالا يجسر عنه
الماء لم يجز لعدم الانتفاء ولو رضى بذلك المستاجر جاز ولو قيل بالمنع
لجهالة الارض كان حسنا وان كان قليلا يمكن معه بعض الزرع جاز
ولو كان الماء ينجس عنها تنديحا لم يصح لجهالة وقت الانتفاع ولو شرط
الغرس والزرع افتقر الى تعين مقدار كل واحد منهما متفاوتا فخرهما
وكذا لو استاجرهما للزرع عين او غير عين مختلفي الضرر **تقرير** اذا

شترى كل واحد منهما ببيع من الزرع دون صاحبه كان بشرط

المر

عوضا

استأجر ارضاً مدة معينة ليغرس فيها ما يتي بعد المدة فالباقي يجب
 على المالك ابقاؤه اوازالته مع الارش وقيل له اذالته كالوعترس
 بعد المدة والاول اشبه **ولما اشبهه فاشبهه على سائر الارض** اذا كان
 من ارضها الارض حسب من الآخر البذر والعمل لو كان من ارضها
 الارض والعمل ومن الآخر البذر فنظر الى الاطلاق ولو كان بلفظ الاجارة
 لم يصح لماله العوض اما لو اجره بمال معلوم مضروب في الثمرة او
 معين من غيرها جاز **الثانية** اذا تنازع في المدة فالقول قول النكر
 الزيادة مع عينه وكذا لو اختلفا في قدر الحصة فالقول قول صاحب البذر
 فان اقام كل واحد منهما بيته قد تمت بيته العامل وقيل يرجعان الى
 القرعة والاول اشبه **الثالثة** لو اختلفا فقال الزارع اعترفت او انكرت للمالك
 واخذ الحصة والاجرة ولا بيته فالقول قوله صاحب الارض وبثبت له
 اجره المثل مع عيني الزارع وقيل ليس عمل القرعة والاول اشبه وللزارع
 ثقبية الزرع الى ان اخذ لانه ما ذون فيه اما لو قال غصبتني اجرة
 وكان له ازالته والمطالبة باجره المثل وارش الارض ان عاب فوطم الجذر
الرابعة للزارع ان يشاؤك غيره وان يزارع عليها غيب ولا يوقف على
 اذن المالك لكن لو شرط المالك الزرع بنفسه لزم ولم يجز المشاكاة الا بانه
الخامسة خراج الارض وموتها على صاحبها الا ان يشترط على الزارع **السادسة**
 كل موضع يحكم فيه بطلان المزارعة يجب لصاحب الارض اجره **الثلث السابعة**

والبذر من الآخر العود
 كان من ارضها الارض
 لم يصح لماله العوض
 اما لو اجره بمال معلوم
 مضروب في الثمرة او
 معين من غيرها جاز
 اذا تنازع في المدة
 فالقول قول النكر
 الزيادة مع عينه
 وكذا لو اختلفا في قدر
 الحصة فالقول قول صاحب
 البذر فان اقام كل واحد
 منهما بيته قد تمت بيته
 العامل وقيل يرجعان الى
 القرعة والاول اشبه
 الثالثة لو اختلفا فقال
 الزارع اعترفت او انكرت
 للمالك واخذ الحصة والاجرة
 ولا بيته فالقول قوله
 صاحب الارض وبثبت له
 اجره المثل مع عيني الزارع
 وقيل ليس عمل القرعة
 والاول اشبه وللزارع
 ثقبية الزرع الى ان اخذ
 لانه ما ذون فيه اما لو قال
 غصبتني اجرة وكان له
 ازالته والمطالبة باجره
 المثل وارش الارض ان عاب
 فوطم الجذر
 الرابعة للزارع ان يشاؤك
 غيره وان يزارع عليها غيب
 ولا يوقف على اذن المالك
 لكن لو شرط المالك الزرع
 بنفسه لزم ولم يجز المشاكاة
 الا بانه
 الخامسة خراج الارض وموتها
 على صاحبها الا ان يشترط
 على الزارع
 السادسة كل موضع يحكم فيه
 بطلان المزارعة يجب لصاحب
 الارض اجره
 الثلث السابعة

يجوز لصاحب الارض ان يجرص على الزارع والزارع بالخيار في القبول والرد
 فان قبل كان استقراره لك مشروطاً بالسلامة فلو تلف الزرع بآفة
 سماوية او ارضية لم يكن عليه شيء **والثاني المسافات** في معاملة على اصول
 ثابتة بخصة من ثمرها والنظر فيها يستدعي فصولاً **الاول** في العقد
 وبصفة الايجاب ان يقول ساقيتك او عاملتك او سلمت اليك او ما اشبه
 ذلك وهي لازمة كالاجارة وتصح قبل ظهور الثمرة وهل تصح بعد ظهورها
 تردد الاظهر لحوان سلطان تبقى للعامل عمل وان قل مما يستوي دبه الثمرة
 ولا تبطل بموت المساق لا بموت العامل على الاشبه **الثاني** ما يساق عليه
 وهو كل اصل ثابت له ثمرة يستفيع بها مع بقائه فيصح المسافات على الخلل
 والنكزوم وشجر القوكة وفيما لا ثمرة له اذا كان له ورق يستفيع به كالنخيل
 والحناء ترد ولو ساق على ودي او شجر غير ثابت لم يصح اقتصادا على موضع
 الوفاق اما لو ساقه على ودي مع وثن الى مدة يحمل مثل فيها غالباً صح
 ولو لم يحمل فيها فان قصرت المدة المشروطة عن ذلك غالباً او كان الاختيار
 على السواء لم يصح **الثالث** المدة ويعتبر فيها سلطان ان تكون مقدرة بزمان
 لا بحتم الزيادة والنقصان وان يكون مما يحصل فيها الثمرة غالباً **الرابع**
 العمل والطلاق المسافات يقتضي قيام العامل بما فيه زيادة الثمار عن الوقت
 واصلاح الاجاحين وازالة الخشيش المضل الاصول وتهديد الجريد والتقي
 والتلقيح والعمل بالناضج التعديل الثمرة والنقاط واصلاح موضع الشمس
 والاشجار

والثاني المسافات
 يقتضي قيام العامل
 بما فيه زيادة الثمار
 عن الوقت واصلاح
 الاجاحين وازالة
 الخشيش المضل
 الاصول وتهديد
 الجريد والتقي
 والتلقيح والعمل
 بالناضج التعديل
 الثمرة والنقاط
 واصلاح موضع
 الشمس والاشجار

ونقل الثمرة اليه وحفظها وقيام صاحب الأصل ببيان الجدة وان عمل ايدي
به من دولا وادالية وانما النهرو الكس للتفويض وقيل لم يمت ذلك
العامل وهو حسن لانه به يتم التفويض ولو شرط شيئا من ذلك على العامل
مع بعد ان يكون معلوما ولو شرط العامل على رب الاصول عمل العامل بطلت
المساقاة لان الفائدة لا تستحق الا بالعمل ولو باقى العامل شيئا من عمله في
مقابلة الحصة من الفائدة وشرط الكس على رب الاصول جاز ولو شرط ان يعمل
الغلام المالك معه جاز لانه مع ما لا مال اما شرط ان يعمل الغلام لخاص
العامل لم يحز وفيه تردد والجواز اشبه وكذا لو شرط عليه اجرة الاجراء
خروج اجرة من ماله في الفائدة ولا بد ان يكون للعامل جزء من اثناء
فلو اضرب عن ذكر الحصة بطلت المساقاة وكذا لو شرط احدهما الانفراد بالثمرة
لم يصح المساقاة وكذا لو شرط لنفسه شيئا معينا وما زاد بينهما وكذا لو شرط
لنفسه ارضا او للعامل ما فضل او عكس وكذا لو جعل حصة فحللت بعضها
وللاخر ما عداها ويجوز ان يفر كل نوع بحصته مخالفة للحصة من النوع
الاخر اذا كان العامل عالما بمقدار كل نوع ولو شرط مع الحصة من الفائدة
من الاصل الثابت لم يصح لان مقتضى المساقاة جعل الحصة من الفائدة وفيه
تردد ولو ساقاه بالنصف ان سعى بالنافع وبالثبات ان سعى باليسار بطلت المساقاة
لان الحصة لم يتعين وفيه تردد ويكره ان يشترط رب الاجرة على العامل مع
الحصة شيئا من ذهب او فضة لكن يجزى العرف بالشرط ولو تعلق الثمرة لم يلزم

الملك

السادس في احكامها وهي **الحال** **الاول** كل موضع يفسد فيه المساقاة فتلحق
اجرة المثل والثمرة لصاحب الأصل **الثانية** اذا استأجر جارا للعلج حصة منها
فان كان بعد بدو صلاحها جاز وان بعد ظهورها وقيل بدو صلاحها بشرط
القطع مع ان يستأجر بالثمرة اجمع ولو استأجره ببعضها قيل لا يقع بعد
التسليم والوجه الجواز **الثالثة** اذا قال ساقيتك على هذا البستان بكذا على ان
ساقيتك على الاخر كذا قيل يبطل والجواز اشبه **الرابعة** لو كانت الاصول للاثنين
فقالوا احدينا ساقيتك على انك من حصة فلان النصف من حصة الآخر
الثالث مع بشرط ان يكون عالما بمقدار نصيب كل واحد منهما ولو كان جارا لم يبطل
المساقاة لتجهل الحصة **الخامسة** اذا امر العامل بطل المساقاة فان بدل
العامل عنه باذنه او دفع اليه الحاكم من بيت المال ما يستأجر عليه فلا جاز ان
تعد ذلك كان له الفسخ لتقدير العمل ولو لم يفسخ ومعد الوصول الى الحاكم كان
له ان يتعهد ان لا يستأجر غيره ويرجع عليه على ترة دوله لم يثبت لم يرجع
اذا اذ كان العامل خان او سرق او تلف او فطفت فلكو قال لقول قوله مع عبه
وبتقدير يزوج الحيات هل ترفع يده او يثبت الجحيم من يكون معه من اصل الثمرة
الوجه ان يده لا ترفع عن حصة من الربح والمالك دفع يده عما عداه ولو وقع
المالك اليه امساكات الاجرة على المالك خاصة **السادسة** اذا ساقاه على اصولها
مستحقة بطلت المساقاة والثمرة للمستحق وللعامل الاجرة على المساقاة لاجل
المستحق ولو قسم الثمرة ونفذ كان المالك الرجوع على القاصبه بمذكر الجميع
القاصبه على العامل بما حصل له وللعامل على القاصبه اجرة عمله او يرجع على كل
واحد منهما بما حصل له وقيل له الرجوع على العامل بالجميع ان شاملا لانه عاينه
والاول اشبه لا يثبت ان يكون العامل عالما به **الثامنة** ليس للعامل ان يشترط

ان العامل لا يبيع ثمره على الزرع بالجواز اما ان يبيع ثمره على الزرع
او يبيعه لغيره فان كان يبيعه لغيره لم يفسد المساقاة وان كان يبيعه لغيره
فان كان يبيعه لغيره لم يفسد المساقاة وان كان يبيعه لغيره لم يفسد المساقاة

هذا هو الوجه في احكامها وهي
الاول كل موضع يفسد فيه المساقاة
الثانية اذا استأجر جارا للعلج حصة منها
الثالثة اذا قال ساقيتك على هذا البستان بكذا على ان
الرابعة لو كانت الاصول للاثنين
الخامسة اذا امر العامل بطل المساقاة فان بدل
السادس في احكامها وهي
الثامنة ليس للعامل ان يشترط

فيكون له ان يملك ما يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض

غيره لان المسافات انما يقع على اصل ملوك **الملك** فيخرج الارض
على الملك الا ان يشترط على العامل وفيها **الفائدة** فملكها
وتجوز كونه فيها على كل واحد منهما اذا بلغ نصيبه نصيبا **تقنه** اذا دفع
ارض الى رجل لغرضها على ان الغرض منها كانت الغارسة باطله والغرس
لصاحبه ولصاحب الارض ازالته ولغا لاجرة لغوات ما حصل الاذن بسببه
وعليه ارض النقصان بالقطع ولودفع القيمة ليكون الغرس له لم يجز الغارس
وكذا لودفع الغارس الاجرة **الحق** صاحب الارض على النقية
كتاب النسيئة والنظر في امور ثلثة **الاول** العقد وهو استئابة في الحفظ
ويقتضي الاجاب والقبول ويقع بكل عبادة دلت على معناه وبكفي الفعل الدال
على القبول ولو طرح الوديعة عنده لم يلزمه حفظها اذا لم يقبلها وكذا لو اكره
على قبضها لم يترتب دية ولا يضمنها **الحال** واذا استودع وجب عليه الحفظ
ولا يلزمه دركها لو تلفت من غير تقريط او احدث منه فمهر انعم لو تمكن
من الدفع وجب ولوم يفعل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكسري لا يدفع كالحرج
واخذ المال ولو اكرهها فطلب المهر على امان الخلف مورثا بما يخرج به
عن الكذب وهي عقدا بر من طريقه يطل بموت كل واحد منهما ويجزونه
وتكون امانة وحفظ الوديعة بما جرة العادة بحفظها كالنسيئة في الصدقة
والذابة في الاصطبل والشاة في المراح او ما يجري مجرى ذلك ويلزمه سقي
الذابة وعلفها امه بذلك او لم يامره ويجوز ان يسقيها بنفسه وبغلامه اثناء
العادة ولا يجوز اخراجها من منزله لذلك لامع الضرورة لعدم التمكن من
سقيها او علفها في منزله او شبه ذلك من الاعذار ولو قال المالك لا تقبلها
ولا تسقيها لم يجز القبول بل يجب سقيها وعلفها بغل اخل بذلك والحال هذه

فيكون له ان يملك ما يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض

اثر ولم يضمن لان المالك اسقط الضمان بنسيئته كالوامره بالقائه لدى
البحر ولو عين له موضع الاحتفاظ اقتص عليه فلو نقلها ضمن الا الى البحر او
على قول ولا يجوز نقلها الى ما دونه ولو كان حرجا لامع الخوف مع ابقائها
فيه ولو قال لا تسفلها من هذا الحرج ضمن بالنقل فكيف كان الا ان يحذف ثلثها
فيه ولو قال وان تلفت ولا يصح ودية الطير ولا الجحش ونقيض العاقبة
ولا يبرء بردها اليها وكذا لا يصح ان يستودعها ولو اودعها لم يضمنها بالاهل الا ان
المودع لها متلف ماله واذا ظهر المودع امانة الموت وجب لا يبرء لها ولو لم
يشهد او كره الورثة كان القول قوله ولم يضمن عليه الا ان يدعي عليه علم
وجب عادة الوديعة على المودع مع المطالبة ولو كان كافرا الا ان يكون
المودع غاصبا لها فيمنع منها ولو مات فطلبها وامرته يجب الاكثار ويجوز ادائها
على المصوب منه ان عرف وان جهل عرفت سنة ثم جاز التصديق بها عن المالك
ويضمن المصدق ان كره صاحبها ولو كان الغاصب مرجها بماله ثم اودع الجميع
فان امكن المستودع تميز المالكين رد عليه ماله ومنع الآخر وان لم يمكن تميزها
وجب اعادتهما على الغاصب **الثاني** في موجبات الضمان وينظمها فقهاء في التفريق
والتعدي **باب التفريق** كان يطرحها فيما ليس بحرج او يترك سقي الذابة او علفها
او شرا الثوب الذي يفتقر الى النشر او يودعها من غير ضرورة ولا اذن او يوافر
ها كالدالك مع خرق الطريق واسنه وطرح الاقمشة في المواضع التي تعقبها وكذا
لو ترك سقي الذابة او علفها مدة لا تقصر عليه مثلها في العادة فماتت به
القسم الثاني في التعدي مثلا ان يلبس الثوب او يترك الذابة او يخرجها من حرجها
ليستغفر بانتم لو منى الانتفاع بها لم يضمن بخير النية ولو طلبت منه فامتنع

فيكون له ان يملك ما يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض

فيكون له ان يملك ما يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض
ولا يملك ما لا يشاء من الارض

فانتع من الرد مع القدرة ضمن وكذا لو جحد ثم قامت عليه البينة ولو طلبت
 منه فاضع من الرد اعترف بها ويضمن لو خلطها بما له بحيث لا يتميز وكذا
 لو اودعه مالا في كيسين يحترق ففتح خرقة وكذا لو اودعه كيسين فمزجها
 وكذا لو اراه باجانها خذ فاجزها لا تقبل ولا تسهل فاجزها لا تقبل
 كالنظن والحديد ولو جعلها المالك في سفينة فغرق ثم اوردتها ففتح المودع
 الخبز واخذ بعضها ضمن الجمع ولو لم تكن مودعة في حرز او كانت مودعة
 للمودع فاخذ بعضها ضمن ما اخذ ولو اعادة بدل لم يبرء ولو اعادة وخرجه
 الباقي ضمن ما اخذه ولو اعادة بدله ومن جملة ببقية الوديعة مزجها لا يتميز
 ضمن الجمع **القائمة** لا يبرء المودع الا بجزء السرقة او امانة الخبز ولو سافر والمحال
 هذه ضمن **الثانية** لا يبرء المودع الا بجزء السرقة او امانة الخبز ولو سافر والمحال
 فالى الحاكم مع العذر ومع عدم العذر يعفى ولو فقد الحاكم وحسن ظنها
 جاز ابدانها من ثقة ولو تلفت لم يضمن **الثالثة** لو قد طرأ للمالك دفعها الى ثقة
 ضمن **الرابعة** اذا اراد السرقة فدفنها ضمن الا ان يخشى العاجلة اذا اعاد الوديعة
 بعد التحويل الى الحرز لم يبرء ولو جحد المالك له اليمين برى وكذا لو ابراه
 من الثمن ولو اكره على دفعها الى غير المالك دفعها فلا ضمان **الثانية** اذا اكره
 الوديعة او اعترف وادعى التلف او ادعى الرد ولا بينة فالتلف لغيره والمالك
 احلافه على الاشبه اما ردفعها لا غير المالك وادعى الاذن فانكروا الرد
 قول المالك مع يمينه ولو صدقه على الاذن لم يضمن ولو ترك الاستناد على
 الاشبه **الثالثة** اذا اقام المالك البينة على الوديعة بعد الانكار وصحتها

في حرز
 في حرز

ثم ادعى التلف قبل الانكار لم يضمن دعواه لا اشتغال ذمعه بالثمن ولو قيل
 تضمن دعواه وتقبل بينة كان حسنا **الثالثة** اذا عتق له حرزا ببيع له
 وجب المبادرة اليه بما جرت العادة فان اخرج التمسك ضمن ولو سلمها
 لاذ وجته لغزها ضمن اذا اعترف بالوديعة ثم مات وجعلت عليها **الثاسعة**
 فيل يخرج من اصل تركته ولو كان له غرما وضافت التركة حاقص
 المستدع وفيه تردد **الفاشدة** اذا كان في يده وديعه فاذا عاها اثنان
 فان صدقا احدهما قبل وان كذبا فكل ذلك وان قال لا ادري اقرت
 في يده حتى ثبت لها مالك وان ادعى او احدهما عليه بصدقه التعوى
 كان عليه العين له **القائمة** اذا اوطأ واختلف في القيمة فالقول قول المالك
 مع عيته وقيل قول الغارم مع عيته وهو شبه **الثانية** اذا امانت المودع
 سلمت الوديعة الى الوارث فان كانوا جماعة سلمت الى الكل او الى من يقوم
 مقامهم ولو سلمها الى البعض من غير اذن ضمن حصص الباقي **الاشبه**
العامة وهي عقد **مسرته** التبرع بالشفعة وتقع بكل لفظ يشتمل على
 الاذن في الانتفاع وليس بلام لا احد المتعاقدين والكلام في فصول
 اربعة **الاول** في المبر ولا بد ان يكون سكا فاجاز انصرف فلا يصح اعانة
 الصبي ولا المجنون ولو اذن الذي جاز للصبي مع مراعات المصلحة وكالا
 يليها عن نفسه كذا لا يصح ولا يمينه عن غيره **الثاني** في المستعير وله
 الانتفاع بالشيء المعتاد به في الانتفاع بالمعار ولو نقص من العين
 شيئا او تلف بالاستعمال من غير تقيد يضمن الا ان يشترط ذلك في
 العارية ولا يجوز طرأ المحرم ان يستعير من محل صيدا لانه ليس له اسكه

ولو اسكه ضمنه وان لم يشترط عليه ولو كان الصيد في الحرم فاستعاد
 المحل جاز لان ملك الحرم نال عنه بالاحرام كما اخذ من الصيد بالنس
 بملك ولو استعار من الغاصب وهو لا يعلم كان الضمان على الغاصب
 ولما للسلطان المزمع المستعير بما استوفاه من المنفعة ويرجع المستعير
 على الغاصب لانه اذن في استيفائه بغير عوض والوجه تعلق الضمان
 بالغاصب وحده لو تعلق العين في يد المستعير **الثاني** في العين المعارة
 وهي كلما يصح الانتفاع به مع بقاء عينه كالشجر والذئبة ويصلح متعلق
 الارض للزروع والفرس والبناوي يقتصر المستعير على القدر المأذون فيه
 وقيل يجوز ان يستبيح ما دونه فالفرس كان يستعير ارضا للفرس
 فيزرع والاقلا شبهه وكذا يجوز استعارة كل حيوان له منفعة
 كفحل الثياب والكلاب والسمور والعبد الخدم والمملوكة ولو كان المستعير
 اجنبيا منها ويجوز استعارة الشاة للحلب في النخلة ولا يشترط
 وطى الامة فالعانية وفي استباحتها باللفظ الاباحة ترد واشهر الحيوان
 وقسم الاعارة مطلقة ومدة معينة وللمالك الرجوع ولو اذن له
 في البناء او الفرس ثم امره بالازالة وجبت من دون الارش ولو اذن له
 ارضا للدفن لم يكن له اجبار على قلع الميت والمستعير ان يدخل الى الارض
 وان يستغل شجرها ولو اعارة حائط الطريق خشية وطالبه بالامتناع
 كان له ذلك الا ان يكون اطرافها الاخر سببة في بناء المستعير فيؤدي
 المخاربه واجبار على ازالته جذوة عن ملكه وفيه تردد ولو اذن له
 في غرس شجرة فانقلعت جاز استحقاقه الا اذا كان قبل يستقر الى اذن ستلف

اما لو كان عالما كان ضمانا لم يرجع
 على الغاصب ولو اغترم الغاصب ببيع
 على المستعير

الشجر بحمل الخطا القليل

على الاذن لا يرد ولو قلع الميت على المستعير ان يدخل الى الارض
 وان يستغل شجرها ولو اعارة حائط الطريق خشية وطالبه بالامتناع
 كان له ذلك الا ان يكون اطرافها الاخر سببة في بناء المستعير فيؤدي
 المخاربه واجبار على ازالته جذوة عن ملكه وفيه تردد ولو اذن له
 في غرس شجرة فانقلعت جاز استحقاقه الا اذا كان قبل يستقر الى اذن ستلف

ان يرد في الغرض

ويؤشبه ولا يجوز اعارة العين المستعارة الا باذن المالك ولا اجازتها لان
 المنافع ليست مملوكة للمستعير وان كان له استيفاء **والباقي في الاحكام**
 المتعلقة بها وفيه **المسألة الاولى** العارية امانة لا يضمن الا بالتقصير في الحفظ
 او التعدي او اختط الضمان ويضمن اذا كانت ذهبا او فضة وان لم يشترط
 سقوط الضمان **الثانية** اذا اراد المالك او وكيله برئ ولو رده الى
 الخزن لم يبرأ ولو استعار المتعاقد الذئبة للمسافة فجاء ردها ضمن ولو اعادها
 الى الاول لم يبرأ **الثالثة** يجوز للمستعير بيع غرضه وابنته في الارض
 المستعارة للعير ولغيره على الاشبه **الرابعة** اذا اجلبت الاهوية او الشك
 حقا للملك انسان فثبت كان لصاحب الارض او لثله ولا يضمن الارض
 كما في اغصان الشجرة البارزة الى الملكة لو نقصت بالاستعمال ثم تلفت **الخامسة**
 وقد شرط ضمانها ضمن قيمتها يوم تلفها لان النقصان المذكور غير مضمون
السادسة اذا قال الراكب اعطنيها وقال المالك اجعلها فالقول قول الراكب
 لان المالك ملزم على الاخرة وقيل القول قول المالك عدم العارية فاذا
 حلف سقط دعوى الراكب ويثبت عليه اجرة المثل لا المسمى واشبهه وكذا
 الاختلاف عقيب المقدم من غير انتفاع كان القول قول الراكب لان المالك
 يدعي عقلا وهذا ينكر **الثانية** اذا استعار شيئا لينتفع به في شيء فانفع به
 في غيره ضمن فان كان له اجرة لزمته اجرة المثل **الثالثة** اذا ايجد العارية
 بطل استعماله ولزمه الضمان مع شئ من الاعارة **الرابعة** اذا ادعى التلف فالتلف
 قوله مع عينه فلو ادعى الرد فالقول قول المالك مع يمينه **الخامسة** لو قرط في العارة
 كان عليه قيمتها عند التلف اذا لم يكن لها مثل وقيل اعلى القيم من حين القرط

الا ان يشترط

ان يرد في الغرض

الراجح

الى وقت التلف والاذل اشبه ولو اختلفا في القيمة كان القول قول
المستعير وقيل القول قول المالك والاذل اشبه **كتاب الاجارة**
وفيه فصول اربعة **الاول** في العقد وثم في عليك المنفعة بعوض معلوم و
يفتقر الى ايجاب وقبول والعاقبة الصحيحة عن الايجاب اجرتك فلا تملك
ملكك اما لو قال ملكك سكني ملك هذه الدار سنة مثلاً فصح وكذا ان قال
لتحقق القصد الى المنفعة ولو قال اجرتك هذا الدار ونوع الاجارة لم يصح
وكذا لو قال اجرتك سكنها سنة لاختصاص لفظ البيع بنقل العين وفيه
تردد في الاجارة عقد لازم لا تبطل الا بالثبوت او ايجاد الاسباب المقتضية
للفسخ ولا تبطل بالبيع ولا بالعذر منها كان الاستفاضة وهل تبطل للمو
الكه يورثين الاحياء نعم وقيل لا تبطل بموت المورث وتبطل بموت المستاجر
وقال اخرين لا تبطل بموت احدهما وهو اشبه وكل ما صح اعادته مع
اجارته واجارته الشاع جازية كالقسوم والعين المستجرة امانة لا يفتقر
المستاجر لتعديداً وتغييراً وفي اشتراطها فيها من غير ذلك ترد اظهره النفع
وليس في الاجارة خيار المجلس ولو شرط الخيار لاحدهما او لهما جاز سواء كانت
معينة كان بتاجر هذا المبدأ وهذه الدار في الذمة كان فيستاجر يملك
له حايطة **الثاني** في شرائها وهي ستة **الاول** ان يكون المتعاقدين كاملين جازين
النصف فلو اجر المحنون لم يتعد اجارته وكذا العبي غير المميز وكذا المميز الا
باذن وليه وفيه تردد **الثاني** ان يكون الاجرة معلومة بالوزن او الكيل فاما
يكال او يوزن لتتحقق استيفاء المقيّد وقيل المشاهدة وهو حسن وتملك الاجرة
بفضل العقد يجب تعيّلها مع الاطلاق مع اشتراط التعيّل ولو شرط التاجيل صح

في وقت التلف والاذل اشبه ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المستعير وقيل القول قول المالك والاذل اشبه كتاب الاجارة وفيه فصول اربعة الاول في العقد وثم في عليك المنفعة بعوض معلوم ويفتقر الى ايجاب وقبول والعاقبة الصحيحة عن الايجاب اجرتك فلا تملك ملكك اما لو قال ملكك سكني ملك هذه الدار سنة مثلاً فصح وكذا ان قال لتحقيق القصد الى المنفعة ولو قال اجرتك هذا الدار ونوع الاجارة لم يصح وكذا لو قال اجرتك سكنها سنة لاختصاص لفظ البيع بنقل العين وفيه تردد في الاجارة عقد لازم لا تبطل الا بالثبوت او ايجاد الاسباب المقتضية للفسخ ولا تبطل بالبيع ولا بالعذر منها كان الاستفاضة وهل تبطل للمو الكه يورثين الاحياء نعم وقيل لا تبطل بموت المورث وتبطل بموت المستاجر وقال اخرين لا تبطل بموت احدهما وهو اشبه وكل ما صح اعادته مع اجارته واجارته الشاع جازية كالقسوم والعين المستجرة امانة لا يفتقر المستاجر لتعديداً وتغييراً وفي اشتراطها فيها من غير ذلك ترد اظهره النفع وليس في الاجارة خيار المجلس ولو شرط الخيار لاحدهما او لهما جاز سواء كانت معينة كان بتاجر هذا المبدأ وهذه الدار في الذمة كان فيستاجر يملك له حايطة الثاني في شرائها وهي ستة الاول ان يكون المتعاقدين كاملين جازين النصف فلو اجر المحنون لم يتعد اجارته وكذا العبي غير المميز وكذا المميز الا باذن وليه وفيه تردد الثاني ان يكون الاجرة معلومة بالوزن او الكيل فاما يكال او يوزن لتتحقق استيفاء المقيّد وقيل المشاهدة وهو حسن وتملك الاجرة بفضل العقد يجب تعيّلها مع الاطلاق مع اشتراط التعيّل ولو شرط التاجيل صح

يشترط ان يكون معلوماً وكذا لو شرطها في نجوم واذ اوقف المورث على عيب لا يفسد
سابق على القبض كان له الفسخ او المطالبة بالعوض ان كانت الاجرة مقدومة
وان كانت معينة كان له الزد او الايدي ولو اقبض المستاجر بالاجرة فسخ للمورث
ان شاء ولا يجوز ان يورث المسكن ولا الجاني ولا الاجير اكثر مما استاجر
الا ان يورث بغير حبس الاجرة او يحدث ما يقابل التفاوت وكذا لو سكن بعض
الملك لم يجز ان يورث الباقي بزيادة عن الاجرة والجس واحد يجوز ان يورثها
ولو استاجر ليجل له متاعا الى موضع معين باجرة في وقت معين فان قضت
نقص من اجرة شيك جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان لم يوصله فيها لم يجز
له اجرة المثل واذ قال اجرتك كل شهر يكون صحيح في شهره في الزيادة اجرة المثل
ان سكن وقيل تبطل بجهل الاجرة والاذل اشبه **تفريع الاول** لو قال ان خطته موزون
فارسيا فذلك درهم وان خطته روميا فذلك درهمان **الثاني** لو قال ان
عطلت هذه الدار في اليوم فذلك درهمان في عقد درهم فيه تردد وظهر الجواز
ويستحق الاجرة بنفس العمل سواء كان في ملكه او ملك المستاجر ومنهم من فرق
ولا يتوقف تسليم احدهما على الاخر وفي كل موضع يبطل فيه الاجارة يجب فيه
اجرة المثل مع استيفاء المنفعة او بعضها سواء زاد عن المسمى او نقصت
عنه ويكره ان يستعمل الاجير قبل ان يقاطع على الاجرة **الثالث** في فسخ الاجع
القيمة **الثاني** ان يكون المنفعة مما لا يتبع للملك العين او منفعة للمستاجر
ان يجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك فلم
العين المستجرة الى يده غيره ضمنها ولو اجر غير المالك تبرعاً قبل تبطل
وقيل رقت على اجارة المالك وهذه حسن **الرابع** ان يكون المنفعة معلومة

لو شرطها في نجوم واذ اوقف المورث على عيب لا يفسد سابق على القبض كان له الفسخ او المطالبة بالعوض ان كانت الاجرة مقدومة وان كانت معينة كان له الزد او الايدي ولو اقبض المستاجر بالاجرة فسخ للمورث ان شاء ولا يجوز ان يورث المسكن ولا الجاني ولا الاجير اكثر مما استاجر الا ان يورث بغير حبس الاجرة او يحدث ما يقابل التفاوت وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز ان يورث الباقي بزيادة عن الاجرة والجس واحد يجوز ان يورثها ولو استاجر ليجل له متاعا الى موضع معين باجرة في وقت معين فان قضت نقص من اجرة شيك جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان لم يوصله فيها لم يجز له اجرة المثل واذ قال اجرتك كل شهر يكون صحيح في شهره في الزيادة اجرة المثل ان سكن وقيل تبطل بجهل الاجرة والاذل اشبه تفريع الاول لو قال ان خطته موزون فارسيا فذلك درهم وان خطته روميا فذلك درهمان الثاني لو قال ان عطلت هذه الدار في اليوم فذلك درهمان في عقد درهم فيه تردد وظهر الجواز ويستحق الاجرة بنفس العمل سواء كان في ملكه او ملك المستاجر ومنهم من فرق ولا يتوقف تسليم احدهما على الاخر وفي كل موضع يبطل فيه الاجارة يجب فيه اجرة المثل مع استيفاء المنفعة او بعضها سواء زاد عن المسمى او نقصت عنه ويكره ان يستعمل الاجير قبل ان يقاطع على الاجرة الثالث في فسخ الاجع القيمة الثاني ان يكون المنفعة مما لا يتبع للملك العين او منفعة للمستاجر ان يجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك فلم العين المستجرة الى يده غيره ضمنها ولو اجر غير المالك تبرعاً قبل تبطل وقيل رقت على اجارة المالك وهذه حسن الرابع ان يكون المنفعة معلومة

لو شرطها في نجوم واذ اوقف المورث على عيب لا يفسد سابق على القبض كان له الفسخ او المطالبة بالعوض ان كانت الاجرة مقدومة وان كانت معينة كان له الزد او الايدي ولو اقبض المستاجر بالاجرة فسخ للمورث ان شاء ولا يجوز ان يورث المسكن ولا الجاني ولا الاجير اكثر مما استاجر الا ان يورث بغير حبس الاجرة او يحدث ما يقابل التفاوت وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز ان يورث الباقي بزيادة عن الاجرة والجس واحد يجوز ان يورثها ولو استاجر ليجل له متاعا الى موضع معين باجرة في وقت معين فان قضت نقص من اجرة شيك جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان لم يوصله فيها لم يجز له اجرة المثل واذ قال اجرتك كل شهر يكون صحيح في شهره في الزيادة اجرة المثل ان سكن وقيل تبطل بجهل الاجرة والاذل اشبه تفريع الاول لو قال ان خطته موزون فارسيا فذلك درهم وان خطته روميا فذلك درهمان الثاني لو قال ان عطلت هذه الدار في اليوم فذلك درهمان في عقد درهم فيه تردد وظهر الجواز ويستحق الاجرة بنفس العمل سواء كان في ملكه او ملك المستاجر ومنهم من فرق ولا يتوقف تسليم احدهما على الاخر وفي كل موضع يبطل فيه الاجارة يجب فيه اجرة المثل مع استيفاء المنفعة او بعضها سواء زاد عن المسمى او نقصت عنه ويكره ان يستعمل الاجير قبل ان يقاطع على الاجرة الثالث في فسخ الاجع القيمة الثاني ان يكون المنفعة مما لا يتبع للملك العين او منفعة للمستاجر ان يجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك فلم العين المستجرة الى يده غيره ضمنها ولو اجر غير المالك تبرعاً قبل تبطل وقيل رقت على اجارة المالك وهذه حسن الرابع ان يكون المنفعة معلومة

اما تقدير العمل بخياطة الثوب العلوم واما تقدير المدة كسكنى الدار والعمل
 على الدابة مدة معينة ولو قدر المدة والعمل مثل ان يستأجر من ليحيط
 هذا الثوب في هذا اليوم قيل يبطل لان استيفاء العمل في المدة والعمل
 فلا يتفق وفيه تردد والاجير الخاص وهو الذي يستأجر مدة معينة لا
 يحجزه العمل لغير المستأجر الا باذنه ولو كان مشتركا جاز وهو الذي يستأجر
 لعمل المدة ويملك المنفعة بنفس العقد كما غلكت الاجرة به وهل يشترط اتصال
 مدة الاجارة بالعقد قل نعم ولو اطلق بطلت وقيل يقتضي الاطلاق يقتضي
 الاتصال وهو اشبه ولو عين شهر استغنى استأجر عن العقد قيل يبطل والوجه
 الجواز واذا سلم العين المستأجرة ومضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة
 ازيلت الاجرة وفيه تفصيل وكذا لو استأجر دارا وسلمها ومضت المدة ^{يمكن}
 او استأجر لقطع خربة مضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها لم يقبل عطلة
 استقرت الاجرة اما لو زال العلم عقيل العقد سقطت الاجرة ولو استأجر
 شيئا تلف قبل قبضه بطلت الاجرة وكذا لو تلف عقيل قبضه اما لو تلف
 بعجز المدة ثم تلف او تجدد فسخ الاجارة منع فيها معنى وتعطى الباقي ويرجع
 من الاجرة بما قابل المتخلف للمدة ولا بد من تعين ما يحمله على الدابة انما ^{يستأجر}
 بالساهدة واما تقديره بالكيل والوزن او ما يرفع الجهالة ولا يكفي
 ذكر الخيل ولا راكب غير معين لتحقيق الاختلاف في المنفعة والقتل
 ولا بد مع ذكر المحل من ذكر طول له وعرضه وهل هو مكشورا ومغطى
 وجنس غطاءه وكذا لو استأجر دابة الخيل فلا بد من تعيينه بالساهدة
 او ذكر جنسه وصفته وقدره وكذا لا يكفي ذكر الدابة المحمولة بالامر ^{فيها}

۱۹۸۱ وراثت و اقصیو

فول آخر مستند الرواية مهجورة ويجوز استنساخ الرواية للرضاع مد

الرحمة بالانسان ما جعله الله
الاصحاح من كتاب
الكتاب من انشاء الانسان
بما خلقه

من العادة او صعبا كالمك أو كجربا
للحمام من غير ضرورة ضمن ولا يصح
اجارة

فول آخر مستند الرواية مبهمة ويجوز استبعاد الرواية للرضاع من

معتبة باذن الزوج فان لم ياذن فيه تردد والجواز اشبه اذا لم يمنع
الرجاع حقه ولا بد من مشابهة القضي بل يشترط ذكر الموضع الذي
توضع فيه قبل نكح وفيه تردد وان مات القضي او الموضوعة بطل العقد
وحيات ابوه بل يبطل بيني على القولين ولو استاجر شيئا مدة معينة يجب
تقسيم الاجرة على اجزائها سواء كانت قصيرة او متطاولة ويجوز استجار
الارض ليعمل مسجد ويجوز استجار الدار والظن ان تحقق لها
منفعة حكيمه مع بقاء غيرها **الرابع** لو استاجر محل عشرة اقدرة من صبرة
فاعتبرها ثم ظلمها كانت اكثر فان كان المعتبر هو المستاجر لزمه اجرة
الثلث من الزيادة وضمن الدائبة ان تلفت لتحقق العدول وان اعتبرها
الموخر لم يضمن المستاجر اجرة ولا فدية ولو كان المعتبر اجنبيا لزمته
اجرة الزيادة **الخامس** ان تكون المنفعة مباحة فلو اجرع مسكنا لم يجز
فيه خمر او دكا كالبيع آلة محمية او اجير لخدمة له مسكر لم ينعقد
الاجارة وما قبل بالتحريم وان عقاد الاجارة لا مكان الانتفاع في غير
المحرر **السادس** لان ذلك يتناول العقد ويجوز استجار الخايط
المزوق للتبشيره قبل نكح وفيه تردد **السابع** ان يكون المنفعة مقدورا
على تسليمها فلو اجرع عبدا آبقا لم يصح ولو ضم اليه شيئا وفيه تردد
ولو منعه الموخر منه سقطت الاجرة وهل له ان يلتزم وبطل الاستجار
بالنفاذ وفيه تردد الاظهر نكح ولو منعه ظالم قبل القبض كان بالخيار
بين الفسخ والرجوع على الظالم باجره المثل ولو كان بعد القبض لم يطل
وكان له الرجوع على الظالم واذا نهزم السكن كان للمستاجر فسخ الاجارة

الا ان يعيده صاحبه ويمكنه منه وفيه تردد ولو عاذى الموخر في
اعادته ففسخ الاستاجر رجوع بنسب ما تخلف من الاجرة ان كان
سلم اليه **الثالث** في احكامه **الف** مسائل **الاول** اذا وجد المستاجر
بالعين المستاجرة عيبا كان له الفسخ او الرضا بالاجرة من غير نقصان
ولو كان العيب مما يقرب منه بعض المنفعة **الثاني** اذا انقضى في العين المستاجرة
ضمن قيمتها وقت الحيا العدول ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المالك
ان كانت دائنة وقيل قول المستاجر على كل حال وهو **الثالث** القول
من يقبل عملا لم يجز ان يقبله غيره بنقصه على الاشهر الا ان يجد فيه
ما يستلزم به الفضل ولا يجوز تسليمه الى عين الا اذن المالك ولو سلم
من غير اذن ضمن **الرابع** يجب على المستاجر سقي الدائبة وعلفها ولو اهل
ضمن **الخامس** اذا فسد الصانع ضمن ولو كان حاذقا كالفارس يجرى او
يحق او الخيل يجرى في جماعة او الختان يحنن فيسوق مؤساة الى الحنفية
او يجرى ويحذ الختان وكذا البطار مثل ان يحفر على الحافر او يفسد فيقتل
او يجرى ما يضر الدائبة ولو اخطأ او اجهد اما لو تلف في يد الصانع لا نسبه
من غير تعدد وتفرط لم يضمن على الاصح وكذا الملاح والمكادى لا يضمن الا
ما يتلف عن تقريط على الاشهر **السادس** من استاجر اجيرا لله ليفعله في
حاجته كانت نفقته على المستاجر الا ان يشترط على الاجير **السابعة** اذا
اجر لوك له فافسد كان لازما لمولاه في سعيه وكذا لو اجر نفسه باذن
مولاه **الثامنة** صاحب الحمام لا يضمن الا ما اودع وقرط او تعدى فيه فيمنظمه
التاسعة اذا سقطت الاجرة بعد تحققها في الدمة صح ولو سقطت المنفعة

المعينة لم يسقط لان الاجر لا يتناول الاجاه في الذم **الفاصل** اذا اجر
عبد ثم اعتق لم تبطل الاجارة ويستوفى المنفعة التي تناولها المقدر لا يبيع
العبد على المول باجره مثل عمله بعد العتق ولو اجر الوصي صياغة يعلم
بلوغه فيها بطلت المتفن وصحت في المحتمل ولو اتفق البلوغ فيه وهل
للمصبي الفسخ بعد بلوغه قبل نحره وفيه تردد **الفصل الثاني عشر** اذا اسلم اجيرا
ليعمل صنعة فهلك لم يضمنه صغيرا كان او كبيرا اجرا او عبدا **الفصل الثالث عشر**
اذا دفع سلعته الى غيره ليعمل فيها عملا فان ممن اعادته ان
يتاجر لذلكتها لفسد الحال والقصار فله اجره مثل عمله وان لم يكن بخدمة
العمل تمامه وكان له اجر فله المطالبة لان بصريته وان لم يكن تمامه اجره بالعادة
لم يلتفت الى مدعيها **الفصل الرابع عشر** كلما يتوقف عليه توفيق المنفعة فعلى
الموجر كالحبوط في الخياطة والداد في الكتابة ويدخل المفتاح في اجارة
الدار لان الاستفاد يتم بها **الرابع** في التنازع وفيه مسائل **الاول** اذا
تنازع في اصل الاجارة فالقول قول المالك مع يمينه وكذا لو اختلفا
في قدر المستاجر وكذا لو اختلفا في رد العين المستاجرة اما لو اختلفا
في قدر الاجرة فالقول قول المستاجر **الفصل الثاني عشر** اذا ادعى على الصانع او المالك
او المالك هلاك المتاع وانكر المالك كلفوا البينة ومع فقد البينة يلزمهم الضمان فيقول
القول قولهم مع اليمين لانهم ائتماء وهو أشهر التوايين وكذا لو ادعى المالك
التعريض فانكره **الفصل الثالث** لو قطع الخياط ثوبا قباه فقال المالك امرتك
بقطعه فمجيها فالقول قول المالك مع يمينه وقيل القول قول الخياط
والاول اشبه ولو اراد الخياط حقة لم يكن له ذلك ان كانت الخياط

الدين
الشر
الى حد

سنة

الدين

الدين
الاول
الحام

سنة

من التوايين

من الثوب ومن المالك ولا اجره لملأه عمل لم ياذن فيه **المالك كتاب**
الوكالة وهي يستدعي بيان فصول **الاول** في العقد وهو استئابة في التصرف
ولا بد في تحققه من ايجاب والى على القصد كقوله وكلتك واستنتك او
ما شاك ذلك ولو قال وكلتك فقال نعم او اشار بما يدل على الاجابة كفى
في الاجاب واما القبول فيقع باللفظ كقوله قبلت او رضيت او ما شابهه
وقد يكون بالفعل كما اذا قال وكلتك في البيع فباع ولو تاخر القبول عن
الاجاب لم يقدر في الصحة فان الغائب يוכל والقبول يتاخر من شرطها
ان تقع من غير قلو علق بشط من وقوع او وقت محدد لم يقع نعم لو تجر الوكالة
وسرط تاخيرا لم تصرف جاز ولو وكلة في شراء عبد فقترال وصفه لينتفي
الغرر ولو وكلة مطلقا لم يصح على قول والوجه الجواز وهو عقد جائز من
طريقه فالوكيل ان يعزل نفسه مع حضور الموكل ومع غيبته والموكل ان
يعزله بشرط ان يعلمه العزل ولم يعلمه لم يعزل وقيل ان تغذر اعلامه
فاشهد العزل بالعزل والاشهاد والاول اظهر ولو تصرف الوكيل قبل
الاعلام مضى تصرفه على الموكل ولو وكلة في استيفاء القصاص ثم عزله
فاقتصر قبل العلم بالعزل وقع الاقتصار موقعه وتبطل الوكالة بالموت
والجور والاعفاء من كل واحد منهما وتبطل وكالة الوكيل بالتحجر على الموكل
فيما يمنع المحر من التصرف فيه ولا تبطل الوكالة بالجنون وان تطاول
وتبطل الوكالة بتلف ما تعلقت الوكالة به كوفت العبد الموكل في بيعه
وعبرت المرأة الموكل في طلاقها وكذا لو فعل الموكل ما تعلقت الوكالة به
والعبارة عن العزل ان يقول عزله او ازلت نيابتك او فسخت نيابتي او بطلت

بالعزله

او نقضت وما جرى مجرى ذلك والطلاق الوكالة يقتضي الاجتناع بشئ المثل
بقدر البلد طال وان شتاع الصحيح دون العيب ولو خالف لم يصح ووقف على
اجازة المالك ولو باع الوكيل بشئ فأنكر المالك الا في ذلك القدر كان قوله
قوله مع يمينه ثم استعاد العين ان كانت باقية ومثلها او قبضها ان كانت الفسخ
وقبل يلزم التلا اتمام ما حلف عليه المالك وهو بعيد عن تصديق الوكيل
والمشتري على الثمن ودفن الوكيل الى المشتري السلعة وتلفت في يده كان
للموكل الرجوع على الثمن سابقا بيمينه لكن ان رجع على المشتري لا يرجع على المشتري
الوكيل التصديقه في الاذن وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري باقل
الامرين من غده وما اغترمه وطلاق الوكالة في البيع يقتضي تسليم البيع لانه
من واجباته وكذا اطلاق الوكالة في الشرائع يقتضي الاذن في تسليم الثمن لكن
لا يقتضي الاذن في البيع قبض الثمن لانه قد لا يؤمن على القبض والموكل ان يرد
بالعيب لانه من مصلحة العقد مع حضور الموكل غيبته ولو منع الموكل
لم يكن مخالفة فيما لا يقع فيه النيابة وما يقع ما لا تدخله قصد الشارع
النيابة فضابطه ما يقع به من المكلف مباشرة كالطهارة مع القدرة وان جازت النيابة في
غسل الاعضاء عند الضرورة والصلوة الواجبة ما دام حيا وكذا الصوم
والاعتكاف والحج الواجب مع القدرة والايمان والنفذ والعضل انقسم
بين الزوجات لانه يتضمن استمتاعا والظهار واللعان وقضاء العدة
والجناية والانتقاط والاختطاب والاحتشاش واقامة الشهادة الا
الاوجه الشهادة واقامة الشهادة النيابة فضابطه ما جعل ذريعة الى
عرض لا يختص بالمباشرة كالبيع وقبض الثمن والرهن والصلح والموالة

فان كان المالك قد باع الوكيل بشئ فأنكر المالك الا في ذلك القدر كان قوله قوله مع يمينه ثم استعاد العين ان كانت باقية ومثلها او قبضها ان كانت الفسخ وقبل يلزم التلا اتمام ما حلف عليه المالك وهو بعيد عن تصديق الوكيل والمشتري على الثمن ودفن الوكيل الى المشتري السلعة وتلفت في يده كان للموكل الرجوع على الثمن سابقا بيمينه لكن ان رجع على المشتري لا يرجع على المشتري الوكيل التصديقه في الاذن وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري باقل الامرين من غده وما اغترمه وطلاق الوكالة في البيع يقتضي تسليم البيع لانه من واجباته وكذا اطلاق الوكالة في الشرائع يقتضي الاذن في تسليم الثمن لكن لا يقتضي الاذن في البيع قبض الثمن لانه قد لا يؤمن على القبض والموكل ان يرد بالعيب لانه من مصلحة العقد مع حضور الموكل غيبته ولو منع الموكل لم يكن مخالفة فيما لا يقع فيه النيابة وما يقع ما لا تدخله قصد الشارع النيابة فضابطه ما يقع به من المكلف مباشرة كالطهارة مع القدرة وان جازت النيابة في غسل الاعضاء عند الضرورة والصلوة الواجبة ما دام حيا وكذا الصوم والاعتكاف والحج الواجب مع القدرة والايمان والنفذ والعضل انقسم بين الزوجات لانه يتضمن استمتاعا والظهار واللعان وقضاء العدة والجناية والانتقاط والاختطاب والاحتشاش واقامة الشهادة الا الاوجه الشهادة واقامة الشهادة النيابة فضابطه ما جعل ذريعة الى عرض لا يختص بالمباشرة كالبيع وقبض الثمن والرهن والصلح والموالة

والفلا

من الثوب او من المالك ولا اجرة له لانه عمل لم ياذن فيه المالك
والشمان والشكة والوكالة والعارية وفي الاخذ في الشفعة والابراء والديعة
ونظم الصديقات وعقد النكاح وفرض الصداق والخلع والطلاق
واستيفاء القصاص وقض الديات وفي الجهاد على وجه وفي استيفاء
الحدود مطلقا وفي اثبات حدود الادمان اما حدود الله سبحانه
فلا وفي عقد السبق والزماية والعق والكتابة والتدبير وفي الكفيل
الحج والحقوق ولو وكل على كل قليل وكثير قبل لا يصح لما يتطرق من
الضرر قبل يجوز ويندفع الخيال باعتبار المصلحة وهو بعيد عن موضع
القبض فعم ولو وكل على كل ما يملك مطلقا لانه يتطابق المصلحة **قال** الموكل
يعتبر فيه البلوغ والعقل وان يكون جائز التصرف فيما وكل فيه مما
يصح فيه النيابة فلا يصح وكالة الصبي مميزا ان اذن لم يكن ولو بلغ عشر
جاز ان يوكل فيما لا يتصرف فيه كالوصية والصدقة والطلاق على رواية
وكذا يجوز ان يوكل فيه وكذا لا تقع وكالة المحنون وان عرّض ذلك بعد
التوكيل بطل الوكالة والمكاتب ان يوكل لانه يملك التصرف في اكتساب
وليس للعبد القن ان يوكل الا باذن مولاه ولو وكله انسان في شرايفه
مولى صحيح وليس للتوكيل ان يوكل عن الموكل الا باذن منه ولو كان المملوك
ما دون ذلك في التجارة جاز ان يوكل فيما جاز العادة بالتوكيل فيه لانه
كما لا دون فيه ولا يجوز ان يوكل في غيره ذلك لانه يتوقف على صحيح الاذن من
مولاه وله ان يوكل فيما يجوز ان يصرف فيه من غير اذن مولاه مما تصح فيه
النيابة كالطلاق والحج وعليه ان يوكل فيما له التصرف فيه من طلاق وتكليف
وما شابهه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتياع الصيد ولا بيع الحد

فان كان المالك قد باع الوكيل بشئ فأنكر المالك الا في ذلك القدر كان قوله قوله مع يمينه ثم استعاد العين ان كانت باقية ومثلها او قبضها ان كانت الفسخ وقبل يلزم التلا اتمام ما حلف عليه المالك وهو بعيد عن تصديق الوكيل والمشتري على الثمن ودفن الوكيل الى المشتري السلعة وتلفت في يده كان للموكل الرجوع على الثمن سابقا بيمينه لكن ان رجع على المشتري لا يرجع على المشتري الوكيل التصديقه في الاذن وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري باقل الامرين من غده وما اغترمه وطلاق الوكالة في البيع يقتضي تسليم البيع لانه من واجباته وكذا اطلاق الوكالة في الشرائع يقتضي الاذن في تسليم الثمن لكن لا يقتضي الاذن في البيع قبض الثمن لانه قد لا يؤمن على القبض والموكل ان يرد بالعيب لانه من مصلحة العقد مع حضور الموكل غيبته ولو منع الموكل لم يكن مخالفة فيما لا يقع فيه النيابة وما يقع ما لا تدخله قصد الشارع النيابة فضابطه ما يقع به من المكلف مباشرة كالطهارة مع القدرة وان جازت النيابة في غسل الاعضاء عند الضرورة والصلوة الواجبة ما دام حيا وكذا الصوم والاعتكاف والحج الواجب مع القدرة والايمان والنفذ والعضل انقسم بين الزوجات لانه يتضمن استمتاعا والظهار واللعان وقضاء العدة والجناية والانتقاط والاختطاب والاحتشاش واقامة الشهادة الا الاوجه الشهادة واقامة الشهادة النيابة فضابطه ما جعل ذريعة الى عرض لا يختص بالمباشرة كالبيع وقبض الثمن والرهن والصلح والموالة

الفا

ان يوكل عن الولد الصغير وتقع الوكالة في الطلاق الغائب
والحاضر على الاظهر ولو قال الموكل اصنع ما شئت كان ذا الاعلى الاذن في
التوكيل لانه تسليط على ما يتعلق بالمشيئة ويستحب ان يكون الوكيل
تام البصيرة فيما وكل فيه عارفا باللغة التي يحيا وبها وينبغي للمحاكم ان
يوكل عن السفهاء من يتولى الحكومة عنهم ويكره لذكرى المرات ان يوكل
المنازعة بنفوسهم **الرابع** الوكيل يعتبر فيه البلوغ وكمال العقل ولو كان
فاستا او كافرا او مرتدا او لوارثا لم يتصل وكالته لان الارتداد لا يمنع
الوكالة ابتداء فلذا استدامة وكما ما له ان يليه بنفسه وتقع النيابة
فيه وكذا لا يمنع وكالة المحجور عليه لتدبيره او فلس ولا تمنع نيابة
المحموم فيما ليس للمحموم ان يفعله كاستياع الصيد وامساكه وعقد النكاح
وجوزان يتوكل المرأة في طلاق غيرها وهل يقع في طلاق نفسها قبل
لا وفيه تردد ويقع وكالته في عقد النكاح لا اعتبار فيه معتبر عند
وجوزان وكالة العبد اذا اذن مولاه ان يوكله مولاه في اعتاق نفسه
ولا يشترط عدالة العبد ولا الوكيل في عقد النكاح ولا يتوكل الذوق على
المسلم للذوق ولا المسلم على القول المشهور وهل يتوكل المسلم للذوق على المسلم
فيه تردد والوجه الجواز على كراهية وجوزان يتوكل للذوق على الذوق
ويقتصر الوكيل في التصرف على ما اذن له فيه وما شهد العادة الاذن
فيه فلو امر ببيع السلعة بدينار فباعها بدينارين فقد اصح وكذا لو باعها
بدينارين الا ان يكون هناك غرض صحيح يتعلو بالتأجيل اما لو امر ببيعه حالا
فباع مؤجلا لم يقع ولو كان اكثر مما عيّن لان الاخرين يتعلق بالتفصيل
ولو امر ببيع في سوق مخصوصه فباع في غيرها بالثمن الذي عين له اصح
مع

وجوزان

نسيئة

او مع الاطلاق بشئ المثل متى اذا الغرض تحصيل الثمن اتم الوكيل بعه من فلان
فباعه من غيره لم يصح ولو مضى عفا الثمن لان الغرض في الغرض اتمام
وكذا لو امره ان يشتري بعين المال فاشترى في الدمة او في الدمة فاشترى
بالعين لانه تقتضي لم يؤذن فيه وهو مما يتفاوت فيه المقاصد واذا ابتاع
الوكيل وقع الشراء عن الموكل ولا يدخل في ملك الوكيل لانه لو دخل في ملكه
لزم ان يعتق عليه ابوه وولده لو اشترى كما يعتق ابو الموكل وولده ولو كان
مسلم ذميا في ابتاع خذ لم يصح وكل موضع يبطل الشراء للموكل فان كان تماه
عند العقد يقع عن احدهما وان لم يكن تماه قضى به على الوكيل في الظاهر
وكذا لو اشترى الموكل الوكالة لكن ان كان الوكيل مبطنا فالملك له ظاهر او باطنا
وان كان محقا كان الشراء للموكل باطنا وطريق التخلص ان يقول الموكل ان كان
في عقد بيعته من الوكيل فيصح البيع ولا يكون هذا تعليقا للبيع على الشريطة
وان اشترى الموكل من البيع جاز ان يستوفي عوض ما اذاه المالباع عن موكله
من هذه السلعة ويرد ما فضل عليه او يرجع بما فضل له ولو وكل اثنين فان
اشترى الاجتماع لم يحز لاحدهما ان ينفرد بشئ من التصرف وكذا لو اطلق ثلثهما
احدهما بطلت الوكالة وليس للمحكم ان ينعيم اليه اسما اتم الوكيل الا ان كان
لكل منهما ان يتصرف غير مستعجلا رأى صاحبه ولو وكل زوجته او عبدا
غيره ثم طلق الزوجة وانفق العبد لم تبطل الوكالة اتم الوكيل لغيره في التصرف
في ماله ثم اعتقه يبطل الاذن لانه ليس على جرد الوكالة بل هو اذن تابع للملك
واذا وكل انسانا في الحكومة لم يكن اذنا في قبض الحق اذ قد يتوكل من لا يشا من
المال وكذا الوكالة في قبض المال فانكر الغريم لم يكن ذلك اذنا في عاقله لانه قد
لا يرتضي الخصومة **فصل** في قبض حق من فلان فبات لم يكن له

له المطالبة الورثة اما لو قال وكنتك في قبض حتى الذي على فلان كان لذلك ولو كله في بيع فاسد لم يملك العصي وكذلك لو كله في ابتاع معيب واذا كان الانسان على غيره دين فوكله ان يتباع له به متاعا جاز وبمرا بال تسليم الى البيع **الخامس** فيما به تثبت الوكالة ولا يحكم بالوكالة بدعوى الوكيل ولا بموافقة الغير مالم تقر بذلك بيعة وهي شاهدان ولا يشترط شهادة النساء ولا بشهادة امرأتين ولا بشاهدة وعين على قول مشهور ولو شهدا احدهما بالوكالة في تاريخ والاخر في تاريخ آخر قبلت شهادتهما نظرا الى العادة في الاشهاد اذ جمع الشهود وذلك في الموضع الواحد قد يفسر وكذا لو شهدا احدهما انك وكلم بالبحرية والاخر بالعربية لان ذلك يكون اشارة الى المعنى الواحد ولو اختلفا في لفظ العقدان فيشهدا احدهما انك الموكل قال وكنتك وفيشهد الاخر انه قال استفتيك لم يقبل لانهما شهادة على مقابلة اذ صيغة كل واحد منهما مخالفة الاخرى وفيه تردد اذ رجعه الى انما شهدا في وقتين اما لو عدل عن حكاية لفظ الموكل واقتصر على ايراد المعنى كان وان اختلفت عبارتهما واذا علم الحاكم بالوكالة حكم فيها بغير **تقديم** لو ادعى الوكالة عن غيب في قبض ماله من غيره فان انكر الغير فلا عين عليه وان صدقه فان كان عبدا يؤمر بالتسليم ولو دفع اليه كان للمالك استعادتها فان تلفت كان له الزام ايمانها مع امكان الوكالة ولا يرجع احدهما على الاخر وكذا لو كان الحق دين وفيه تردد لكن في هذا لو دفع لم يكن للمالك المطالبة بالوكالة لم ينزع عن ماله اذ لا عين الا بقضه او قبض وكيله وهو ينفي كل واحد من القهين وللغير ان يعود على الوكيل ان كانت العين باقية او تلفت بتقريط منه ولا دور عليه لو تلفت بغير تقريط وكل موضع يلزم الغير التسليم ولو اقر بغيره العين اذا انكر **السادس** في التوقيع **ففي مسائل الاول** الوكيل امين لا يضمن ما يتلفه يده الا مع التقريط والتعدي

لانه

الكل

مخرج

او حرس

سمايل

الاول

الثانية اذا اذن لوكيله ان يوكل فان وكل عن موكله كانا وكيلين له وتطل وكالهما بموكله ولا يتطل بموكل واحد منهما ولا يعزل احدهما صاحبه وان كان عن نفسه كان له عزله فان مات الموكل بطلت وكالهما وكذا ان مات الوكيل **الثالثة** يجب على الوكيل تسليم ما في يده الى الموكل مع المطالبة وعدم العذر فان استع من غير عذر ضمن وان كان هناك عذر يضمن ولو زال العذر فآخر التسليم ضمن ولو ادعى بعد ذلك ان تلف المال قبل الاستماع او ادعا الرد قبل المطالبة قيل لا يقبل دعواه ولو اقام بيته والوجه انما يقبل **الرابعة** كل من في يده مال لغيره او في ذمته له ان يستع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض ويستري في ذلك ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل الا بيينة هذا من المحذور المقتضى التذكر ان ارايعين وفصل اخر من ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل فاجب التسليم في الاول واجاز الاستماع في الثاني اوسع الاشهاد والاول اشبه **الخامسة** الوكيل لا يبايع اذ لم يشهد على المودع لو يضمن ولو كان وكيل في قضا الدين فلم يشهد بالقبض ضمن وفيه تردد **السادس** اذا انعقد الوكيل في مال الموكل ضمنه ولا يتطل وكالته لعدم التناهي ولو باع ما تعدى فيه وسلمه الى المشتري برى من ضمانه لانه تسليم ما ذون فيه فخرى في قبض المالك **السابعة** اذا اذن الموكل لوكيله في بيع ماله من نفسه فباع جاز وفيه تردد وكذا في النكاح **الثامن** في التنازع وفيه مسائل **الاول** اذا اختلفا في الوكالة فالقول قول التكرار له الاصل ولو اختلفا في التلف فالقول قول الوكيل لانه امين وقد تعدى اقامة البيعة بالتلف فافاض **الرجح** بقوله دفعا لا التزام ما تعدى في التلف ولو اختلفا في التقريط فالقول قول منكر لقوله عليه السلام والعين على ما انكر **الثانية** اذا اختلفا في دفع المال

الرجح

الرجح

الى الموكل فان كان الموكل يجعل كلفا للبيعة لانه متدع وان كان بغير جعل
 قيل القول قوله كالدعيه وهو قول مشهور وقيل القول قول المالك وهو
 الاشبه اما الوقف فالقول قوله في الاتفاق لعدم البيعة فيه دون تسليم
 المال الى الموصي وكذا القول في الابد والجدة والحكم وامينه مع البيع اذا
 انكر القبض عند بلوغه ورشده وكذا الشريك والمضارب ومن حصل
 في يده ضالة **الثالث** ادعى الوكيل التصرف وانكر الموكل مثل ان يقول
 بعت او قبضت قيل القول قول الوكيل لانه اقرب اليه ان يفعل ولو قيل
 قول الموكل لمكن لكن الاول اشبه **الرابعة** اذا اشترى انسان سلعة وادعى
 انه وكيل لاسنان فانكر كان القول قوله مع عينه ويقضى بالحق على المشتري
 سواء اشترى بالعين او في الدفعة الا ان يكون ذكراته ببيع لمحالة العقد
 ولو قال الوكيل اتتعت لك فانكر الموكل او قال اتتعت لنفسي فقال الموكل
 بالحق فالقول قول الوكيل لانه ايم ببيته **الخامسة** اذا تزوج امرأة فانكر
 الركالة ولا بيعة كان القول قول الوكيل مع عينه ويلزم الوكيل مهرها
 ودعى نصف مهرها وقيل يحكم ببطال العقد في الظاهر ويجوز على الوكيل
 ان يطلقها ان كان يعلم صدق الوكيل وان يسوق لها نصف المهر وهذا
 قولنا **سادس** اذا وكله في ابتاع عبدا فاشتره بمائة فقال الموكل اشترته
 بثمانين فالقول قول الوكيل لانه مؤتمن ولو قيل القول قول الموكل كان
 اشبه لانه غارم **السابعة** اذا اشترى لموكله كان البائع بالخيار ان شاء
 طأ الوكيل وان شاء طأ الموكل والوجه اختصاص المطالبة بالموكل
 مع العلم بالوكالة واختصاص الوكيل مع الجهل بذلك **الثامنة** اذا طالب
 الوكيل فقال الذي عليه الحق لا تتحقق المطالبة لم يلتفت الى قوله لانه

بالقول

مكذوب

مكذوب البيعة المكالة ولو قال عزلك الموكل لم يتوجه على الوكيل اليقين الا ان يدعى
 عليه العلم وكذا لو ادعى ان الموكل ابراه **الثاسعة** تقبل شهادة الوكيل لموكله فيما
 لا ولاية له فيه ولو عزل قبلت في الجميع ما لم يكن اقام بها او شرع في المنازعة
العاشر لو وكل يقبض دينه من غريم له فاقر الوكيل بالقبض وصدقه الغريم
 وانكر الموكل فالقول قول الموكل وفيه تزدد اما الوارث ببيع سلعة وتسلمها
 وقبض ثمنها وتلف من غير تعريض فاقر الوكيل بالقبض وصدقه المشتري
 وانكر الموكل فالقول قول الوكيل لان الدعوى هنا على الوكيل من حيث سلم
 المبيع ولم يسلم الثمن فكانه يدعى ما يوجب الثمن وهناك الدعوى على الغريم
 والغريم ينظر لظن في المبيع عيب رده على الوكيل دون الموكل لانه لم يشك
 وصول الثمن اليه ولو قيل يرد المبيع على الموكل كان اشبه **كنا الوقوف**
والقيد ثانيا والنظر في العقد والشرائط والملاحق **الاول** الوقف
 عقد عمرته تجس الاصل والحلاق المنفعة واللفظ الصريح فيه وقف لا غير
 اما حرمة وقصدت فلا يحل على الوقف الا مع القرينة لاحتماله مع الافراد
 غير الوقف ولو نوى بذلك الوقف الا من دون القرينة دين بيته بغير
 لواقته وقصد ذلك حكم عليه بظاهر الاقرار ولو قال احبست صلت
 قيل يصير وقفا وان تجرد لقوله احبست الاصل وسئل الثمرة وقيل لا
 يكون وقفا الا مع القرينة اذ ليس ذلك عرفا مستقرا بحيث يفهم مع
 الاطلاق وهذا اشبه ولا يلزم الا بالاقبال واذا كان لان ما
 لا يجوز الرجوع فيه اذا وقع في زمان الصحة اما لو وقف في مرض الموت
 فان اجاز الورثة والا اعتبر من الثلث كالمهبة والحياة في البيع وقيل
 ينحى من اصل التركة والاول اشبه ولو وقف ووهب واعتق وباع غاي

القول

القول

يخرج الوقف فان خرج ذلك من الثلث متع فان عجز بدائي الاول والا
 حتى يستوفي قدر الثلث ثم يبطل ما زاد وهكذا لو اوصى بوصايا ولو جعل
 المتقدم قبل يقسم على الجميع بالحصص ولو اعتبر ذلك بالقرعة كان حسنا
 واذا اوقف شاة كان صوفها ولبنها انتم الموجود داخل في الوقف ما لم
 يستتبه نظر الى العرف كالوبا عيها **النظر الثاني** في الشرايط وهي اربعة اشياء
الاول في الشرايط الموقفة اربعة ان تكون عينها مملوكة فتقع بها مع بقائها
 ويصح اقباضها فلا يصح ما وقف ما ليس بعين كالعين وكذا لو قال وقفت
 فرسا او ناضجا او دابة او بعين ويصح وقف العقار والنبات والاشجار والآلات
 المباحة وضابطة كلما يصح الانتفاع به منفعة محالة مع بقائه عينه وكذا
 يصح وقف الكلب المملوك والسور لا مكانه الانتفاع ولا يصح وقف الخنزير
 لانه لا يملكه المسلم ولا وقف الا بقرعة التمس وهل يصح وقف الدنانير
 والدرهم قبل لا وهو الاظم لانه لا تنفع لها الا تصرف فيها وقيل يصح لانه قد
 يقرض لها تنفع مع بقائها ولو وقف ما لا يملكه لم يصح وقفه ولو اجاز ذلك
 قيل يصح لانه كالوقف المستأنف وهو حسن ويصح وقف المشاع وقضيه
 كقبضه في البيع **القسم الثاني** في الشرايط الواقف ويعتبر فيه كمال العقل
 والبلوغ وجواز التصرف وفي وقف من بلغ عشرة اشد وجواز صدقته
 والادب المنع لتوقف دفع الحجر على الباطل والرشد ويجوز ان يجعل الواقف
 النظر لنفسه ولغيره فان لم يعين الناظر كان النظر الى الوقف عليهم بناء على
 القول بالملك **القسم الثالث** في شرايط الموقوف عليه ويعتبر في الوقف عليه
 شروط ثلاثة ان يكون موجودا متنا ببقاء عينه وان يكون معينا وان لا يكون
 الوقف عليه محرما فلا وقف على معدوم ابتداء لم يصح كن وقف على كذا

في الوقف
 في الوقف
 في الوقف

الشرايط
 اربعة

في الوقف
 في الوقف

او

او على حمل لم يفصل اما لو وقف على معدوم تبع الموجود فانه يقع ولو
 بدأ بالمعدوم ثم تبعه على الموجود قيل لا يصح وقيل يقع على الموجود والاول
 اشبه وكذا لو وقف على من لا يملك ثم على من يملك فيه التردد والمنع اشبه
 ولا يصح على المملوك ولا يصرف الوقف للمولاه لانه لم يقصد به الوقفية
 ويصح الوقف على الصالح كالقنطرة والمساجد لان الوقف في الحقيقة
 على المسلمين لكن هو موقوف على بعض مصالحهم ولا يقف المسلم على الحرب
 ولو كان رجلا ويقف على الذي وان كان اجنبيا ويقف على الكنائس
 والبيع لم يقع وكذا لو وقف على معونة الزناة او قطاع الطريق او شارب
 الخمر وكذا لو وقف على كتب ما يمتي الان بالقبول ولا يجمل لها بحقيقة **القسم الثاني**
 ولو وقف الكافر جاز المسلم اذا وقف على العقار انصرف الى فقراء المسلمين
 دون غيرهم ولو وقف الكافر كذا انصرف الى فقراء محله ولو وقف
 على المسلمين انصرف الى من صلى الى القبلة ولو وقف على المؤمنين انصرف
 الى اثنا عشرية وقيل الى مجتبي الكبار والاول اشبه ولو وقف على الشيعة
 فهو الامامية والمجاردة دون غيرهم من فرق الزيدية وهكذا اذا
 وصف الواقف عليه بنسبة دخل فيها كل من انطلقت عليه فلو وقف
 على الامامية كان لاثني عشرية ولو وقف على الزيدية كان للثلاثين
 بامامة زيد بن علي وكذا لو علقهم بنسبة الى اب كان لكل من انتسب اليه
 بالاقوة كالهاشميين فهو لمن انتسب الى هاشم من ولد ابي طالب والحارث
 والعباس والي الحب والظاهر في قولهم الى ابي العباس ويشترط الذكور والاثنا
 المنتسبون اليه من جهة الاب نظر الى العرف وفيه خلاف للاصحاب
 ولو وقف على الجيران رجع الى العرف وقيل لمن يلى داره الى اربعين قدما

في الوقف

في الوقف

وهو حسن وقيل الى اربعين دارا من كل جانب وهو مطرح فلو وقف
 على مصلحة فبطلت رتبته ما صرفت الى تجرد البر ولو وقف على وجه البر والملك
 صرفت الى الفقراء والمساكين وكل مصلحة يتقرب بها الى الله سبحانه وتعالى
 ولو وقف على بن تميم منع ويصرف المهر لزوجهم وقيل لا يصح لانهم محمولون
 والاول هو المذهب ولو وقف على الذي جاز لان الوقف قليلك فهو كاجابة
 المنفعة وقيل لا يصح لانه يشترط فيه نية القربة الا على احد الابوين
 وقيل يصح على الذي القربة والاشبه وكذا لو وقف يصح على الرتبة في الميراث
 ترد اشبهه المنع ولو وقف ولم يذكر النصف بطل الوقف وكذا لو وقف على
 غير معين كان يقول على احد هذين او على احد المشتهين او الفقيين فالكل باطل
 واذا وقف على اولاده او اخوته او ذى قرابته اقتضى الاطلاق اشتراك الكثرة
 والاثان والادنى والابعد والتساوي في القسمة الا ان يشترط ترتيبا او
 اختصاصا او تفضيلا ولو وقف على اخواله واعمامه تساوا واجمعها واذا
 وقف على اقرب الناس اليه فهو الابوان والولدوان سفلوا فلا يكون لاحد من
 ذوى القرابة شيء ما لم يقدّم المذكورون ثم الاجداد والاخوة وان نزلوا ثم الام
 والاخل على ترتيب الارث لكن يتساوون في الاستحقاق الا ان يعين التفضيل
القسم الرابع في شرائط الوقف وهي اربعة الدوام والتجيز والاقتاض
 واخراجه عن نفسه فلو وقف بمدة بطل وكذا علقه بصفة متوقعة وكذا
 لو جعل لمن يتقرب غا ليا كان يقفه على مقتضا ويسوقه الى بطون متفرقة غا
 او يطلقه في عقبه ولا يذكر ما يصنع به بعد الانقراض ولو فعل ذلك بطل
 الوقف وقيل يجب اجرائه حتى ينقرض المستوفى وهو الاشبه كذا انقراض رجع الى
 ورثة الوقف وقيل الى ورثة الموقوف عليهم والاول اظهر ولو قال وقف اذا جاء

راس

راس الشهر او ان قدم زيد لم يصح والقبض شرط في صحة الوقف ولم يقبض
 ثم مات كان ميراثا ولو وقف على اولاده الا صا غير كان قبضه قبضا عنهم وكذا
 الجدة للابن والابن لجداه الصغرى ولو وقف على نفسه لم يصح وكذا لو وقف
 على نفسه ثم على غيره وقيل بطل في حق نفسه ويصح في حق غيره والاشبه
 وكذا لو وقف على غيره وشرط قضاء دينه او لغيره مؤنته لم يصح اما لو وقف
 على الفقراء ثم صار فقيرا او على الفقهاء ثم صار فقيرا صح له المصارف في الاشياء
 ولو شرط عودها اليه عند حاجته صح الشرط وبطل الوقف وصار حيسا يعود
 فيه مع الحاجة وبورث ولو شرط اخراج من يريد بطل الوقف ولو شرط اخراج
 من يولد مع الموقوف عليهم جاز سواء وقف على اولاده او على غيرهم والاشبه
 نقله عن الموقوف عليهم الى من سيوجد لم يحز وبطل الوقف وقيل اذا وقف
 على اولاده الا صا غير جاز ان يشرك معهم وان لم يشترط وليس بمعتمد
 والقبض معتبر في الموقوف عليه ولا يقط اعتبارا ذلك في بقية الطبقات
 ولو وقف على الفقراء او على الفقهاء فلا بد من نصب قيم لقبض الوقف ولو
 كان الوقف على مصلحة كفا ايقاع الوقف عن اشتراط القبول وكان القبض
 الى الناظر في تلك المصلحة ولو وقف مسجدا صح الوقف ولو صلى فيه وحده
 وكذا لو وقف مقبرة تصير وقفا بالدفن فيها ولو واحد ولو صلى الناس
 في الصلوة في المسجد او في الدفن ولم يلفظ بالوقف لم يخرج عن ملكه وكذا
 لو تلفظ بالعقد ولم يقبضه **النظر الثالث** في التواحق وفيه مسائل
الاول الوقف ينتقل الى ملك الموقوف عليه لان فائدة الملك موجودة
 فيه والمنع من البيع لا ينافيه كافي ام الولد وقد يصح بيعه على وجه
 فلو وقف حصص من عبد ثم اعتقه لم يصح العتق لخروجه عن ملكه ولو

ان كان من الموقوف عليه

يجوز ان يبيع الموقوف عليه ما كان له من الموقوف عليه
 من الموقوف عليه ما كان له من الموقوف عليه
 من الموقوف عليه ما كان له من الموقوف عليه

[illegible]

ولو اعتقه الموقوف عليه لم يقع أيضا تعلق حق البطون به ولو اعتقه
الشريك من مضي العتق في حصته ولم يقوم عليه لأن العتق لا ينفذه فيه ما
قاول أن لا ينفذ سرية ويلزم من القول باستقاله إلى الموقوف عليهم
فتسكاه من الرق ويفرق بين العتق مباشرة وبين سرية بأن العتق
مباشرة يتوقف على إحصاء المالك في المباشرة أوفيه وفي شركه وليس
كذلك فتسكاه فأنه إزالة لرق شرعا فيسرى في باقية ويعين الشريك
القيمة لأنه يجري مجرى الإزالة وفيه تردد **الثاني** إذا أوقف ملوكا كانت
نفقته في كسبه شرط ذلك أو لم يشترط ولو عجز عن الاكتساب كانت
نفقته على الموقوف عليهم ولو قيل في السطيق كذلك كان أشبه لأن
نفقته المملوك تلزم المالك ولو صار مقعدا افتق عندنا فيسقط عنه
الخدمة وعلى مولاه نفقته **الثالث** لو جنى العبد الموقوف عمدا لزمه القصاص
فإن كانت دون النفس بقي الباقي وقفا وإن كانت النفس اقتصر منه وبطل
الوقف وليس للمجني عليه استيفاء وإن كانت الجناية خطأ تعلقت بمال
الموقوف عليه لتعدد استيفاء ما من رقبته وتقدر يعلق بلسيه لأن المولى
لا يعقل عبدا ولا يجوز زاهد الجناية ولا طريق إلى شقته فيتوقع وأشبه
أما لو جنى عليه فإن أوجبت الجناية إنشاؤه للموجدين من الموقوف عليهم
وإن كانت نفسا توجب القصاص فالهم وإن أوجبت دية أخذت
من الحاقق وهو يقيم بها مقامه قيل نعم لأن الدية عوض رقبته وهي
ملك للبطون قيل لا لا يكون للموجودين من الموقوف عليهم وأشبه
لأن الوقف لم يتناول القيمة **الرابع** إذا أوقف في سبيل الله النصف مما
يكون وصلة إلى الثواب كالغزاة والحج والعمرة وبناء المساجد والقنابر

وكذا لو قال في سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحداً ولا يجب
تسمية الفائدة اثلاثاً **القاسية** إذا كان له موال من أعلى وهم الموقوفون
له وموال من أسفل وهم الذين اعتقهم ثم وقف على مواله فإن علم أنه ولد
أحدهما انصرف الوقف إليه وإن لم يعلم اليهما **الثانية** إذا وقف على أولاد ولادة
اشترك أولاد البنين والبنات ذكورهم وإناستهم من غير تفضيل أما
لو قال من نسب إليهم لم يدخل أولاد البنات فلو وقف على أولاده انصرف
إلى أولاده لتصلبيهم ولم يدخل معهم أولاد أولاده وقيل لا يشترك الجميع ولا
أظهر لأن ولد الولد لا يدخلهم من المطلق لفظ الولد ولو قال على أولادي وأولاد
أولادي اختص بالبنين ولو قال على أولادي فاذا انقرضوا وانقرض
أولاد أولادي فعلى الفقهاء فالوقف لأولاده فاذا انقرضوا قل يصرف إلى
أولاد أولاده فاذا انقرضوا فالوقف للفقراء وقيل لا يصرف إلى أولاد الأولاد
لأن الوقف لم يتنا ولهم لكن يكون انقراضهم شرطاً لصرفه إلى الفقراء وهو
أشبه **الثالثة** إذا وقف على مسجد فخر وخربة القرية أو الحلة لم يعد إلى
ملك الوقف ولا يخرج العروة عن الوقف ولو أخذ السيل ميتاً فبيع منه
كان الكسب للورثة **الرابعة** لو أهدمت الدار لم يخرج العروة عن الوقف ولا يجوز
بيعها ولو وقع بين الموقوف عليهم حلف بحيث يجتنب خرابه جاز بعه ولم يقع
حلف ولا يجتنب خرابه بل كان البيع انفع لهم قيل يجوز بيعه والوجه النع ولو قلعت
تخله من الوقف قيل يجوز بيعها لتعذر الاستفاعة إلا بالبيع وقيل لا يجوز إلا كان
الاستفاعة بالإاجارة للتسقيف وشبهه وهو أشبه **الخامسة** إذا أجرة البطن الأول
الوقف مدة ثم انقرضوا في أثناءه فان قلنا أنه الموت يطل الإجارة فلا كلام
وإن لم نقل هذا يطله فيه تردد أظهره البطلان لأننا تبيننا أن هذه المدة

五

البر

الم

۱۲

—

12219

11

ان هذه المدة ليست للموجرين فيكون للبطن الثاني في الخيا بين الاجاز
 في الباقي وبين الفسخ فيه ويرجع المستاجر على تركه الاولين بما قابل
 المتخلف **المادة الثانية** اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقره البلد ومن يحضر
 وكذا لو وقف على العلويين وكذا لو وقف على بني او منشئين صرف الى الموجرين
 ولا يجب تتبع من لم يحضر لوضع المشقة ولا يجوز للموقوف عليه وعلى
 الامة الموقوف فلا تله لا يختص بملكها ولا ولدها كان الولد حرا ولا قيمة
 عليه لانه لا يجب له على نفسه غرم وهل يصير ام ولد قليل نعم وتنفق
 بموته وتؤخذ القيمة من تركته لمن يلية من البطون وفيه تردد ويجوز
 تزويج الامة الموقوفة ومهرها للموجدين من ارباب الوقف لانه فائدة
 كاجرة الدار وكذا ولدها من نساءها اذا كان من مملوك او من زنا
 ويختص به البطن الذي يولد منهم فان كان من حر يوطى صحيح كان حرا
 الا ان يشترطوا رقبته في العقد ولو وطئها الحر بشبهة كان ولده حرا
 وعليه قيمة الموقوف عليهم ولو وطئها الرافق كان كالاجنبي واما الصلة
 فهي عقد يفتقر الى ايجاب وقبول واقتباس ولو قبضها من غير رضا المالك
 استقل اليه ومن شرطها نية القرية ولا يجوز الرجوع فيها بعد القبض
 على الاصح لان القصد بها الاجر وقد حصل فهي كالمعوض عنها والصله
 المفروض محتمل على بن هاشم الامدقة غير عند الاخطار وكذا
 بالصدقة التندوية عليهم **مسألة الثالث الاولى** لا يجوز الرجوع في الصدقة
 بعد القبض سواء عوض عنها او لم يعرض عنها الرجوع كانت ولا جنس على
 الاصح **المادة الثانية** يجوز الصدقة على الذمي وان كان اجنبا لقوله عليه
 على كبد حرة لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين **الثالثة**
 من ولا سوتهم

الهاشمي اوصدق

سنة
 ١٠٥٧

من لا يقاتل في الدين

صدقة المسترا فضله من الجهر الا ان يتهم في ترك الواجبات فيظهرها
 دفعا للهمة **كتاب التكني** **المادة الاولى** عقد يفتقر الى ايجاب وقبول
 والقبض وفائدها التسلط على شفاء المنفعة مع بقاء الملك على الله
 وتختلف عليها الاسماء بحسب اختلاف الاضافة فاذا اقرنت بالعمى
 قبل عمى بالاسكان قيل سكنى وبالمدة قيل رقبى اما من الايقاب او من
 رقبى الملك والعبارة عن العقد ان يقول اسكنك او اعمرتك او رقبتك
 او ما جرى مجرى ذلك هذه الدار وهذه الارض او هذه المسكن عمرتك عمري
 او مدته معينة فتلزم بالقبض وقيل لا يلزم وقيل تلزم ان قصد به القرية
 والاول اشهر لوقا الملك سكنى هذا الدار ما بقيت او ما خلت جاز وترجع
 الى السكنى بعد الموت الساكن على الاشبه اما لوقا اقامت رجعت الى
 فانها ترجع قطعاً لقول عمر بن الخطاب هذه الدار لك ولعقبك كان عمري لم تنقل
 الى العمى وكان كالولم يذكر العقب واذا عتق التكني مدة لزمت بالقبض ولا
 يجوز الرجوع فيها الا بعد انقضاءها وكذا لو جعلها عملاً للمالك لم ترجع وان
 مات الموقوف قبل ما كان له الى وثقة حتى يموت المالك ولو قرنها بغير العمى مات
 لم تكن الدار منه ورجعت الى المالك ولو اطلق المدة ولم يعقها كان له الرجوع
 متى شاء وكل ما يفتح وقفه يصح اعماره من دار ومملوك واثاث ولا يتطل بالبيع
 بل يجب ان يبقى المهر شرطه واطلاق التكني يقتضي ان يسكن بنفسه واهله
 وارلاده ولا يجوز ان يسكن غيره الا ان يشترط ذلك ولا يجوز ان يزوج المسكن
 كما لا يجوز ان يسكن غيره الا باذن المالك المسكن واذا احبس فرسه او غلامه
 فخدمت البيت او المسجد لم يملكه ولا يجوز تغييره مادامت العين باقية
 اما لو حبس شيئا على رجل لم يعين وقتا ثم مات الحابس كان ميراثا وكذا لو عتق

في سبيل الله

مئة وانقضت كان ميراثا الورثة الحائسين **كتاب النكاح** في النظر في الحقيقة
 والحكم الهية هي العقد المقتضى تعليق العين من غير عوض عليك بمنح الميراث
 القريبة وقد يعتبر عنها بالخلقة والعطية وهي تقتضي الإيجاب والقبول والعقد لا
 كل لفظ قصد به التعلق المذكور كقوله مثلا وهبتك ومكنتك ولا يصح العقد إلا
 من بالغ كامل العقل جائز التصرف ولو وهب ما في الغمة فان كان لغير من عليه
 الحق لم يصح على الاشياء لانها مشروطة بالقبض وان كانت له منع وصرفت الى
 الابراء ولا يشترط في الابراء القبول على الامتناع ولا حكم للهبة ما لم يقبض ولو اقر
 بالهبة والاقباض حكم باقراره ولو كانت في يد الواهب ولو انكر بعد ذلك لم يقبل
 ولو مات الواهب بعد العقد وقبل القبض كانت ميراثا ويشترط صحة القبض اذن
 الواهب فلو قبض الموهوب له من غير اذنه لم ينتقل الى الموهوب له ولو وهب ما هو
 في يد الموهوب صح ولم ينتقل الى اذن الواهب في القبض ولا ان يقبض من كان
 فيه القبض وربما صار الى ذلك بعض الامتصاص وكذا اذا وهب الجدا والأكبر للولد
 الصغير لزم بالعقد لان قبض الولد قبض عنه ولو وهب غير الاب والميرسوار
 كان له ولاية او لم تكن لا بد من القبض عنه ويتولى ذلك العلى او الحاكم وهبة
 المشاع جائزة وقبضه كقبضه في البيع ولو وهب لثنتين شيئا فقبلا وقبضا
 ملك كل واحد منهما ما وهب له فان قبل احدهما وقبض واستنع الآخر صحقت الهبة لثنتين
 ويجوز تفصيل بعض الولد على بعض في العطية على كراهية واذا قبضت الهبة فان
 كانت للابوين لم يكن للواهب الرجوع اجماعا وكذا اذا كان ذراحم غيرهما
 وفيه خلاف وان كان اجنبيا فله الرجوع ما دامت العين باقية وان تلفت
 فلا رجوع وكذا ان عوض عنها ولو كان العوض يسيرا وهب لثلاث بالقرض قبل
 نفعه وقبل ان يلزم وهو الاشياء ويستحب العطية لذى الرحم وتساوي الولد

العقد وهو وطيف
 من الميراث

عليه

له

لم يكن

والولد

والوالد والتسوية من الاولاد في العطية ويكره الرجوع فيما تنبه الرجوع
 لزوجها والمزوج لزوجته وقيل يجازي بجريء في الرحم والاقل اشبه **كتاب**
 في حكم الهبات وهي مسائل **الاول** لو وهب فاقبض ثم باع من آخر فان كان الموهب
 له رجعا لم يصح البيع وكذا ان كان اجنبيا وقد عوض اما لو كان اجنبيا ولم يعرض
 قبل مطلق لانه ما لا يملك وقيل يعلم لان له الرجوع والاحول اشبه ولو كانت الهبة
 فاسدة منع البيع على الاحول وكذا القول بمن باع ما لم يوثقه وهو يعتقد بقاؤه
 وكذا اذا اوصى بقرعة ممتقة فظهر فساد عقده **الثانية** اذا اراضى القبض
 عن العقد ثم اقبض حكم بانتقال الملك من حين القبض لا من حين العقد وليس
 كذلك الرمية فانه يحكم بانتقالها بالموت مع القبول وان تأخر **الثالثة** لو قال هبت
 ولما قبضه كان القول قوله والمقبول له اخلافه ان ادعى الاتيأخر وكذا لو قال هبت
 وملكته ثم انكر القبض لانه يمكن ان يجبر عن وهبه **الرابعة** اذا رجع للهبة
 وقد عابت لم يرجع بالارض فان فادت زيادة متصلة فللواهب وان كانت
 منفصلة كالشقة والولد فان كانت متحدة كانت للموهوب له وان كانت حاملة
 وقت العقد كانت للواهب **الخامسة** اذا وهب واطلق لم تكن الهبة مشروطة
 بالثواب قلن اثاب لم يكن للواهب الرجوع وان شرط الثواب مع اطلاق او عين له
 الرجوع ما لم يدفع اليه ما شرط ومع الاشتراط من غير تقدير يدفع ما شرط ولو كان
 يسيرا لم يكن للواهب مع قبضه الرجوع ولا يجبر الموهوب على دفع المشروط
 بل يكون بالخيار ولو توافقت الحال هذه اوعابت لم يضمن الموهوب لان
 ذلك حدث في ملكه وفيه تردد **السادسة** اذا اصبح الموهوب له الثوب فان
 قلنا التصرف يمنع من الرجوع ولا يرجع للواهب وان قلنا لا يمنع اذا
 كان الموهوب له اجنبيا كان شريكا بقيمة الصبيغ **السابعة** اذا وهب

لن

القبض

الرجوع
 الموقوف

الملك

الرجوع

الرجوع

الحال

الرجوع

ومرضه المخوف يرى موت الهبة وان مات في مرضه ولم يجز الرقة اعتبر من
الثالث على الاظهر **كتاب السبق والرياء** ونائدها بعث العزم على الاستعداد
للقاتل والمداية للمباركة **التشال** وهي معاملة محمية مستندة الى قوله
لاسبق الا فضل وخفا وجاف وقوله عليه السلام ان الملائكة تنظر عند
الرياء **الرياء** وتلعن صاحبها ما خلا الحافر والخف والريش والفضل وتحقيق
هذه البات يستدعي ضولا الاول في الالفاظ المتعلقة فيه فالسابق
هو الذي تقدم بالغنى والكثرة وقيل بآذنه والاول اكثر والمضي هو الذي
لديه صلوى السابق والصلوان ما عن يمين الذي يسبق له والسبق يكون
الباء المصدر والتحرك العوض وهو الخطر والحلل هو الذي يدخل بين
المتزاحمين ان سبق اخذ وان سبق لم يقع والغاية من السباق والمحافظة
للسابقة والامان ويقال سبق يتعدي الباء اذا اخرج السبق واذا اخرج
ايضا والرشق بكسر الراء عدد الرمي وبالفتح الرمي يقال رشق وجهه وتل
ويلا به الرمي على ولا حتى يفرغ الرشق ويوصف السهم بلحاه في الحامر والحافة
والحاسق والمارق والحاف فالحافى ما رجع على الارض ثم اصابا العرض
الحامر ما اصاب احدى جانبيه والحافق ما خدشه والحاسق ما فتحه
وثبت فيه والمارق الذي يخرج من العرض فاذا والحامر الذي يخرج كاشية
ويقال المرققة الذي يفر بها الارض ثم يترجى الى العرض والعرض ما يقصد
اصابته وهو الرقعة والهدف ما يجعله فيه العرض من تراب او غيره
والمبادرة هي ان يبادر احدهما الى الاصابة مع التساوي في الرشق والحاطة
وهي نقاط ما تساوى فيه من الاصابة **الثاني** فيما يسابق به ويقصد في الحار
على الفصل لا السهم والقتاب والحجاب والسيف وبتنا ول الحنف واليد والقبلة

الفصل في الحار وموتها على مورد
الشرع ويصل تحت الفصل

اعتبارا باللفظ وكذا بالالحاف في الغنى والحار واليقل ولا يجوز المسابقة
بالطير ولا على القدم ولا بالصفن ولا بالاصارعة **الثاني** عقد المسابقة
والتماية وهو يقتصر الى ايجاب وقبول وقيل هي جملة فلا تقتصر الى قبول
ويكفي النذر وعلى الاول فهو لازم كالاجازة وعلى الثاني هو جائز شرعا **اول شرح**
ويصح ان يكون العوض عينا ودنيا واذا بذل السبق غير المتساويين
مع اجماعا وكذا الويدله احدهما او كما صح عندنا ولو لم يدخل بينهما
محلا بانقراده جائزا ايضا وكذا لو بذله الامام من بيت المال جائزا لان
فيه مصلحة ولو جعل السيف المحلل بانقراده جائزا ايضا وكذا لو قيل
من سبق مثاقله السبق عملا باطلاق الاذن في الرياءان وتفتقر المسابقة
الشرط خمسة تقدير المسافة ابتداء وانتهاء وتقدر الخطر وتعيين ايام
عليه وتساوي ما به التباقي في احتمال السبق فلو كان احدهما ضعيفا
يتيقن قصوره عن الاخر لم يجز **المستأن** ان يجعل السبق لاحدهما او للحلل
ولو جعل لغيرها لم يجز وهل يشترط التساوي في الموقف قيل نعم لاظهار
لانه مبني على التراضي واما الذي يفتقر الى العلم بامور ستة الرشق وعادة
الاصابة وصفته باوقد المسافة والغرض والسبق وتماثل جنس الآلة وفي
اشتراط المبادرة والحاطة تردد والظ انه لا يشترط وكذا لا يشترط تعيين
الغوس والسهم **الرابع** في احكام الفضال وفيه مسائل **الاول** اذا قال
اجتبي خمسة من سبق قل خمسة فتساو وفي بلوغ الغاية فلا شيء لاحد بل لانه
لاسبق ولرسبق احدهم كانه خمسة له وان سبق اثنان كانت لهما دور
الباقين وكذا لو سبق ثلاثة او اربعة فلو قال من سبق قل درهما لثمن
صلى قل درهما فلو سبق واحد واثنان او اربعة فلهم الدرهما ولو سبق

الشرع

واحد وصلى ثلثة وتأخر واحد كانت للسابق درهمان وثلثة درهم ولا شيء
 للمتاخر **القائمة** لو كانا اثنين واخرج كل واحد منهما ما يدخل على الآخر قالوا
 اني الثلثة سبق فله السبقان فان سبق احد المستبقين كان السبقان له
 على ما اخترناه وكذا لو سبق المحلل ولو سبق المستبق كان لكل واحد ما لغيره
 ولا شيء للمحلل ولو سبق احدهما وصلى المحلل كان لكل السابق عملا بالشرط
 ولو سبق احد المستبقين وتأخر آخر والمحلل وكذا لو سبق احدهما وصلى الآخر وتأخر
 المحلل **القائمة** اذا شرط المبادرة والرشق عشرين والاصابة خمسة فربط كل واحد منهما
 عشرة فاصاب خمسة فقد شأ وبقي الاصابة والرشق فلا يجزى كمال الرشق لانه
 يخرج عن المبادرة ولو ربط كل واحد منهما عشرة فاصاب احدهما خمسة والآخر
 اربعة وقد فضله صاحب خمسة ولو صال كمال الرشق لم يجزى لوسط المحاطة
 فربط كل واحد منهما عشرة فاصاب خمسة تحاط خمسة وخمس والآخر الرشق ولو
 تحاط فبادر احدهما الى اكمال العدد فان كان مع انتهاء الرشق فقد فضله
 وان كان قبل انتهائه فان اراد صاحب الاقل اكمال الرشق نظر فان كان له في ذلك
 فائدة مثل ان يرجوان يرجع عليه او يساويه او يمتعه ان يفرد بالاصابة بان
 يقصر بعد المحاطة عن عدد الاصابة اجبر صاحب الاكثر وان لم يكن له فائدة
 لم يجز كما اذا رى احدهما خمسة عشر فاصاب باو يرمى الآخر فاصاب منها خمسة
 فبقي اثنان خمسة بخمسة فاذا اكمل فابلق ما يصيب صاحب خمسة ما تحلف
 وهي خمسة ويخطيها صاحب الاكثر خمسة فلا يظهر الا كمال فائدة **الرابعة** اذا
 تم النضال ملك الناضل العوض له التصرف فيه كيف شاء عمله ان يتصرف فيه
 ان يطمعه اصحابه ولو شرط في العقد اطعامه لجزء لم يستعمل **الخامسة**
 اذا قصد عقدا السبق لم يجب العمل اجرة المشا وميقط السبق لا الى بدل ولا كان

والحلال كان للسبق بالفضة ونصف مال السبق
 نصفه الا ان سبق احداهما
 والاصاب احدهما من عشرة
 تسعة واصاب الاخر خمسة
 تحاط خمسة بخمسة واكل الرشق

يجزى لصاحب خمسة عشرة فتحاطان
 عشرة بعشرة ويفضل صاحب الاكثر

ولو كان السبق مستحقا وجب على البازل مثله او قيمته **السادسة** اذا
 فضل احدهما الاخر في الاصابة فقال للمطرح الفضل بكذا قيل لا يجوز لان المقصد
 بالفضة ان يفتطل المعاضدة ويؤد ما اخذ **كتاب الوصية**
 والنظر في ذلك يستدعي فصولا **الاول** في الوصية وهي تعليق عين او منفعة
 بعد الوفاة وتفتقر الى ايجاب وقبول فالايجاب بكل لفظ دل على ذلك المقصد
 كقوله اعطوا فلانا بعد وفاتي او لفلان كذا بعد وفاتي او وصيت له وتقبل
 بها الملك الى الموصي له بموت الموصي له ولا يستقل بالموت منفردا عن القبول
 على الاظهر ولو قبل قبل الوفاة جاز ان يقبل بعد وفاته اذ لا حكم لذلك الرد
 وان رد بعد الموت وقبل القبول القبض بطلت وكذا الرد بعد القبض
 وقبل القبول ولو رد بعد الموت والقبول قبل القبض قبل تبطل وقيل لا تبطل وهو
 اشبه اما لو قبل وقبض ثم رد لم تبطل اجماعا لتحقيق الملك واستقراره
 ولوردة بعضا وقبل بعضا صح فيما قبله ولومات قبل القبول قام وارتبه مقامه
 في قبول الوصية **فروع** لو اوصى بجارية وجملة الزوجها وهي حامل منه
 فمات قبل القبول كان القبول للوارث فاذا قبل خلك المارث الولدان كان
 ممن يصح تملكه ولا يعتق على الموصي له لانه لا يملك بعد الوفاة ولا يرث
 اباه لانه رقي الا ان يكون ممن يعتق على الوارث ويكون من اجماعة فبرث لحقه
 قبل القصة ولا يصح الوصية في معصية فلو اوصى بمال للكنيسة او لبيع وكفاية
 ما يصح الا ان توراة وانجيلا او في مساعدة ظالم بطلت الوصية **والوصية**
 عقد جائز من طرف الموصي مادام حيا سواء كان بمال او ولاية ويتحقق التبرع
 بالتفريح ويقتل ما ياتي في الوصية فلو باع ما لوصي به او اوصى بعه او هبه
 واقبضه او رهنه كان رجوعا وكذا لو تصرف فيه ثم رغبه اخرجته عن ستمه

اي انه حذف في الرق وظهور اجتهاده
 فلو طرح الفضل ليعين كان تركا
 للمقصود بالنضال

وقبول الموصي له
 وبعد الوفاة أكدوا تأخر القبول
 عن العاقبات ما لم يرد فان وقف جملة
 الموصي جازم

اي مملوك يتوفى الوارث

كما اذا اوصى بطعام فطبخته او بدقيق فخبه او خبزه وكذا الوارث يرضع
فخلطه بما هو اجد منه او بطعام فخرجه بغيره حتى لا يميز اما الوارث
مخبر فذقه فثبت لم يكن رجوعا **الثالث** في الموصي ويعتبر فيه كمال العقل
والحرية فلا يصح وصية المملوك والمجنون ولا الصبي ما لم يبلغ عشرة اقل
بلغها فوصيته جائز وقهر المعروف لا قهره وغيرهم على الاثر اذ كان
يصير او قيل يصح وان بلغ ثمانيا والزوية به شاذة والوجرح الموصي
بما فيه هالكه اثم اوصى لم تقبل وصيته ولو اوصى ثم قتل نفسه قبلت
ولا تنقض الوصية بالولاية على الاطفال الا من الاب والجد والاب
خاصة ولا ولاية للام ولا تنقض منها الوصية عليهم ولو اوصت لهم بمال
رضعت وصيا مع فقره في ثلث تركته اذ اخراج ما عليها من الحقوق ولم تنفع على
الاولاد **الثالث** الموصي به وفيه اطراف **الاول** في متعلق الوصية وهو ما عين
او شفعه ويعتبر فيها الملك فلا يصح في المحر والمخير ولا كسب المهر او شرا ولا ما يقع
فيه ويتقدر كل واحد منهما بقدر الثلث التركة فما دون ولو اوصى بما زاد بطلت
في الزايد خاصة الا ان يميز الوارث ولو كانوا جماعة فجاز بعضهم نفذت
الاجازة في قدر حصته من الزيادة واجازة الوارث تعتبر بعد الوفاة بل
تصح قبل الوفاة فيه قولان اشهرهما انها تلزم الوارث فاذا وقعت بعد الوفاة
كان ذلك اجازة لفعل الموصي وليس بابتداء للشرع ويعتبر الثلث وقت الوفاة
هبة ولا يفتقر صحتها الى قبض ويجب العمل بما رسمه الموصي اذ لم يكن منافيا
للمشروع ويعتبر الثلث وقت الوفاة لا وقت الوصاة ولو اوصى بشيء وكان مرسرا
في حال الوصية ثم انتقر عند الوفاة لم يكن ميساره اعتبارا وكذلك لو كان غفالا
الوصية فقيرا ثم ايسر وقت الوفاة كان الاعتبار بحال ايساره ولو اوصى ثم قتله قاتل

وإذا كان الموصي قد مات قبل الوفاة
فكانت الوصية باطلة
وإذا كان الموصي قد مات بعد الوفاة
فكانت الوصية صحيحة

او جرحه كانت وصيته ماضية من ثلث تركته ودبته وارث جرحته
ولو اوصى الى انسان بالمضاربة بتركته او ببعضها على ان الزوج ينفق
وبين ورثته نصفان مع وجوب ايشترط كونه قدر الثلث فاقل والاول
روى ولو اوصى بواجب وغيره فان وسع الثلث عمل بالجميع وان قصر لم
يجز الورثة بداءا بالواجب من الاصل والباقي من الثلث وبداءا بالاول والاول
ولو كان الكل غير واجب بداءا بالاول في الاول حتى يتوزع الثلث ولو اوصى
لشخص ثلث والاخر ربع والاخر بدين ولم تجز الورثة اعطى الاول وبطلت
الوصية لمن عداه ولو اوصى بثلثه لواحد وبثلثه لآخر كان ذلك رجوعا
عن الاول الى الثاني ولو اشتبه الاول استحق بالقرعة ولو اوصى بعقود
بما يملكه دخل في ذلك من يملكه منفردا ومن يملك بعضه واعتق بضيه
حسب وقيل يقوم عليه حصة شريكه ان احتمل ثلث ذلك والآخر منهم
من يحمله الثلث وبه رواية ضعيفة ولو اوصى بشي واحد لاثنتين وهو مير
عن الثلث ولم تجز الورثة كان لهما ما يحتمله الثلث ولو جعل لكل واحد
منهما شيئا بدى لعطية الاول وكان النقص على الثاني منهما ولو اوصى بنصف
ماله مثلا والجاز الورثة ثلثا لوطئته انه انه قليل فبقي عليهم ما ظنوه والجاز
على الزايد في ثلثه تردد اما الوارث يعبد او اذ اجاز الورثة ثم ادعوا لهم
ظنوا ان ذلك بقدر الثلث واذا زيد ييسر لم يفت المدعو لهم لان الاجازة
هنا تضمنت معلوما واذا اوصى بثلث ماله مثلا شاعا كان للموصي له من كل
شيء ثلث وان اوصى بشي معين وكان بقدر الثلث فقد ملكه الموصي له بلوت
ولا اعتراض فيه للورثة ولو كان له مال غائب اخذ من تلك العين ما يحتمله
الثلث من المال الحاضر ويقف الباقي حتى يحضر الغائب لان الغائب يرضع الثلث

فروع لو اوصى ثلث عبد فخرج ثلثاه مستحقا انصرف الوصية الى الثلث الباقي تحميلا
 لا مكان العلاء الوصية ولو اوصى بما يقع اسمه على المال والحرم انصرف الى المحلل تحميلا
 لقصد السلم عن الحرم كما اذا اوصى بعود من عبدا له ولو لم يكن له مصلحة الا المحرم
 اللهم وقيل بطل وقيل يصح وتزال عنه القيمة المحقة ان لم يكن له مصلحة الا المحقة
 بطلت الوصية وتصح الوصية بالكلاب المملوكة ككلب الضيف والاشية والمخايط
 والزروع **الطرف الثاني** في الوصية المبهمة من اوصى بجزء من ماله فيه روايتان
 العشر وفي رواية سبع الثلث ولو كان بينهم كان ثلثا ولو كان بشئ كان سدا ولو اوصى بوجه
 فاشى اوصى بجاء جعله في وجه الميت وقيل يرجع ميراثا ولو اوصى ببيتين وبيتين جعفر وحل
 الجعفر والحلية في الوصية وكذا لو اوصى بصندوق وفيه ثياب او سفينة وفيه سناع او جلاب
 وفيه قاشقان الرعاما فيه دخل في الوصية وفيه قمل اخر بعيد ولو اوصى باخراج بعض
 ولده من تركته لم يصح بغير التظفيه ترددين البطلان واجراءه جري من اوصى بجمع ماله
 لم يعد الولد في الثلث ويكون المخرج نصيبه من الباقي بموجب القوضه والوجه
 الاول وفيه رواية بوجه اخر من جرت واذا اوصى بثلثي محمل الوصية والشرع رجع نصيب
 الى الوارث فلو اوصى بثلثي محمل الوصية والشرع رجع نصيبه من الباقي بموجب القوضه والوجه
 ولما قال اعطوه كثيرا قبل يعطى ثمانين درهما كما في التذوق قيل يحتمل هذه التفسير والتد
 اقتضا على موضع انقلا الوصية بمادون الثلث افضل حتى انها بالربع افضل من الثلث
 وبالجملة افضل من الربع **توزيع** اذا عين الوصى له شيا وادعى ان الوصى قصد من هذه الاشياء
 وانكر الوارث كان القول قول الوارث مع يمينه ان ادعى عليه العلم والا فلا يمين **الطرف الثالث**
 في احكام الوصية اذا اوصى بيمينه ثم اوصى باخرى مضادة للاولى عمدا لا خيرا ولا ليجل فقامت
 به لا تمل من سنة اشهرت الوصية به ولو كان بعشرة اشهر من حين الوصية لم يقع وان جازل القلة
 بين السنة والعشرة وكانت اليمين مولى وزوج حكم به للوصى له ولو كان لها زوج او مولى لم يحكم

به للوصى له لاحتمال توهم الحمل في حال الوصية وتجدد بعد ما ولو قال ان كان
 في بطن هذه ذكر فله درهمان وان كان انثى فلها درهم فان خرج ذكر وانثى كانا درهمين
 درهم اما لو قال ان كان الذكر في بطنها ذكر فله درهم وان كان انثى فله درهم فخرج ذكر وانثى
 لم يكن لها شئ ويصح الوصية بالحمل وما يحل للملكة والشجرة كما يصح الوصية بكنية
 الذرمة مستقبلة ولو اوصى بخدمة عبدا وثمره بستان او سكر دار وغير ذلك
 من المنافع على التاميد او مدة معينة قومت النفعه فان خرجت من الثلث والا كان
 للوصى له ما يحتمل الثلث واذا اوصى بخدمة عبدة معينة فنقضت على الوث
 لانها تابعة للملكة الوصى له التصرف في النفعه والموتة التصرف في الرقة ببيع و
 عتق وغيره ولا يبطل حق الوصى له بذلك ولو اوصى له بقول انصرف الى الظان النبل والحب قوسم
 الامع فربيه تدل على غيره وكذا كل انقطاع على اشياء وقوعا متساويا فلو ورثة الخيار في
 تعيين ما شاولها اما لوقال اعطوه قوسي ولا قوسم لها لا واحدة انصرف الوصية
 اليها من اى الاجناس كان ولو اوصى بلس من ماله كيكه كان الخيار في التعيين الى
 الورثة ويجوز ان يعطوا صغيرا او كبيرا صحيحا او معيبا ولو هلك ما كيكه بعد وفاته
 الا واحدا تعين للعطية فان ما قوا بطلت الوصية فان قتلوا لم تطل وكان الورث
 ان يعينوا له من شاء ويبيعوا قيمته ان صارت اليهم والا اخذها من الخا في ثلث
 الوصية بشاهدين مسلمين عدلين ومع الضرورة وعدم عدول المسلمين تقبل شها
 اهل الذمة خاصة وتقبل في الشهادة بالمال شهادة واحد مع اليمين او شاهدا
 مرتين وتقبل شهادة الواحدة في ربع ما شهد به وشهادته اثبتين في النصف فثلث في
 ثلث الارباع وشهادة الاربع في الجميع ولا تثبت الوصية بالولاية الا شاهدين
 ولا تقبل شهادة الشافى ذلك وهل تقبل شهادة شاهدين مع اليمين فيه ترددا المعجزة
 المنع ولو شهد انسان عبيد له على حبل امته انه مته ثم مات فاعتقا وشهد بذلك
 الشاهدين

ان يثبت ان ذم مع عدل القصد
 كما هو كبره لاهله
 ويثبت القصد باليمين وشهادة الرقيب
 غير يمين الاربعين من اربع اربعين
 باليمين في طرق المارة والاربعين من اربعين
 عدله في بصر

ولم يبق الوجه وجب صفة اليه بضعه ما شاء ولو اوصى في سبيل الله عز وجل لم ينافيه
اجز قبل بحرف الغنة والاول اشبه وشبه الوصية لدى القرابة وارثا كان وغيره
واذا اوصى للمفروب ذلك على مراتب الآلات ولا يعطى الا بعد مع وجود الارث
الحاسر في الاوصياء ويعتبه الوصي كالعقل والاسلام وهل يعتبر المذلة قبل غير
لان الحاسر لا مائة لم يقل لان السلم محل للمائة كما في الوكالة والاستيلاء ولا ينافيه
ولاية تابعة لاختيار الوصي فيحقق تعيينه لما لو اوصى الى العدل ففسق بعد موت الوصي
لمكن القول بطلان وصيته لان الوثوق بقا كان باعتبار صلاحه فلم ينفذ عند الله
فمنع عن الحاكم ويستنبه مكانه ولا يجوز الوصية الى المملوك الابان مولاه ولا يقع
الوصية الى الضمي مفردا وتضمها الى البايع لكن لا ينفذ الا بعد بلوغه ولو اوصى
الى اثنين احدهما صغير ينفذ اليك مفردا حتى يبلغ الصغير عند بلوغه ولا يجوز للبايع
التفرد ولو مات الصغير او بلغ فاسد العقل كان للعاقل الانفرد بالوصية ولا ينافيه
الحاكم لان الميت وصيا ولو سرق البايع ثم بلغ الضمي لم يكن له نقض شيئا من الوصية الا
ان يكون مخالفا لمقتضى الوصية ولا يجوز الوصية الى الكافر ولو كان رجلا صغيرا يجوز
ان يوصى اليه مثله ويجوز الوصية الى المرأة اذا اجتمعت الشروط ولو اوصى
الى اثنين فان اطلقوا شروط اجتماعهما لم يجز لاحدهما ان ينفذ عن صاحبه بشئ من
الصرف ولو تشاها لم ينفذ ما ينزله به كل واحد منهما عن صاحبه الا ما لا ينفذ منه مثل
كسوة النكح وما كوله وللحاكم جبرها على الاجتماع فان تعاضلا جاز له الاستئصال لهما
ولو اداد قسمة المال بينهما لم يجز لورث احدهما على الاجتماع او غيرهم الحاكم من بعده
اما لو مات اوصى لم ينفذ الحاكم الى الاخر وجاز له الانفرد لانه لا ولاية للحاكم
مع وجود وصي وفيه تردد ولو شرط على الاجتماع والانفرد كان نفوذ كل واحد
منهما ماضيا ولو انفرد ويجوز ان يقسم المال او سرق كل واحد منهما فنيا بصفته

كأجور الفزاة قبل التسمية وللوصي إليه أن يرد الوصية ما دام الوصي حيا بشرط
أن يبلغها أو لو مات قبل الرد أو بعده ولا يلغى للرد إلا إذا كانت الوصية
لأمة للوصي ولو ظهر من الوصي عجزه إليه مساعد وان ظهر منه خيانة
وجب على الحاكم عزله ويقوم مكانه أميناً والوصي أمين لا يقسم ما يملك من خالفة
لنطق الوصية أو يقرط ولو كان للوصي دين على الميت جاز أن يسبق في توليد من غيره
أذن حاكم إذا لم يكن له حجة وقبل يجوز مطلقاً في شره لنفسه من نفسه تردود
الاشبه الجواز إذا اخذها لقيمة العبد وإذا أذن للوصي أن يوصي جازاً ما عاوى
أنه لا يذن له لكن لا ينعى فعله أن يوصي فيه خلاصاً لظلمة ويكون الظرم بعده
إلى الحاكم وكذا لو مات إنسان ولا وصي له كان الحاكم النظر تركه ولو لم يكن هناك
حاكم جاز أن يولاه من الوصيين من يوصيه وفي هذا تردود ولو وصي النظر مال
وليه إلى اجبي وله أن يبيع وكانت الولاية إلى هذا التردد الوصي وقبل يبيع ذلك
في قد التفت فترك وفي إذا الحقوق وإذا أوصى بالنظر متى معين اختص فلا
يتدبه ولا يجوز له التصرف فيه وجري مجرى الوكيل في الاقتصار عليها ولو كان فيه
مسألة ثلث الأصناف الواعظ في الوصي تعتبر حاله الوصية وقبل حين الفاء
فلو وصي إلى صبي فبلغ ثم مات الوصي صحت الوصية وكذا الكلام في الحرية والعقل
والأول أشبه **الثانية** تنفع الوصية على كل من الوصي عليه ولاية شرعية كالإلاد
وان تروا بشرط التصرف ولو وصي على أولاده الكبار العقلاء أو على إبيه أو على أخاويه
لم يعزل الوصية عليهم ولو وصي بالنظر في المال الذي تكفلهم لم يعزم له التصرف لأن
ثلث هو يبيع في اخراج الحقوق عن الوصي كالزكوة والصدقات **الثالثة** يجوز أن يعزل
أموال البتيم أن يأخذ آخر التل من نظره في ماله وقبل يأخذ قدر كفايته وقبل لا ين
والأول أظهر **الرابعة** في الواجب فيه قسمان **الأول** في قبض المال **الثاني** في دفعه
إلى أهله

ان لم ياذن له لكان ثمنه فحل له ان يوصي فيه خلافاً لظاهر النسخ وبطل النظر بعد
الى الحاكم وكذا الوصيات انسان ولا وصي له كان الحاكم التفرقة ولو لم يكن كذلك
حاكم جاز ان يوصي من الوصيين من يوثق به وفي هذا تردد ولو وصي بالثمن لكان
ولديه الاجبي وله ان يوصي وكانت الولاية الى هذا التردد الوصي وقيل يصح له
في قدر الثلث ما ترك وفي اداء الحقوق ما اذا وصي بالنظر في معنى اختصاصه
بشعبه ولا يجوز له التصرف في غيره وجري مجرى الوكيل في الاقتصار على ما وكل فيه
مسائل ثلث الاول الصفات الواجبة في الوصي تعتبر حال الوصية وقبلها وفيها
فيلو وصي الى صبي فبلغ فتمت الوصي صحته الوصية وكذا الكلام في الحرية والعقل
والاولا شبه **الثانية** تصح الوصية على كل من الوصي عليه ولاية شرعية كالاولاد
وان تركوا بنط الصغر ولو وصي على اولاده الكبار العقلاء او على ابيه او على اقاربه
لم ينعى الوصية عليهم ولو وصي بالنظر في المال الذي تكفلهم له بتمتع له التصرف في ذلك
ثلثه ويصح في اخراج الحقوق عن الوصي كالديون والصدقات **الثالثة** يجوز ان يوصي
اموال اليتيم ان باخذ اجر المثل عن نظره في ما له وقيل باخذ قدر كفايته وقيل لا يرب
والاول اظهر **السادس** في اللواحق وفيه قسمان **الاول** في مسائل **الثانية** في
الجمعة الثانية

1

اذا اوصى لاجنبي مثل نصيب ابنه وليس له الا واحد فقد ترك بنهما في تركته فالوصي له النصيب
 فان لم يكن الوارث فلما الثلث ولو كان له اثنان كانت الوصية بالثلث ولو كان له ثلثان كانت
 له الثلث والقياس انما يضاف الى الوارث ويجعل كاحد من ان كان اثنان ومن اختلفت
 سهامهم جعل مثل ضعف سهمها الا ان يقول مثل اعطيتهم نصفها عنقضي وصية فلو قال
 له جيب بنى فعدنا له النصيب اذ لم يكن له وارث سواء افرق الى الثلث اذ لم يكن الوارث
 ولو كان له ثلثان كان له الثلث لان المال عندنا للذين دون العقبه فيكون الموصي له
 كماله لانه ولو كان له ثلث اخوات من ام وابنة من ابنا اوصى لاجنبي مثل نصيب احد الوارث
 كان كواحدة من الاخوات فيكون له سهم من عشرة والاخوات ثلاثه والاخوة ستة ولو
 كان له زوجة وبن وبنات مثل نصيب بنى فجاز الوارثه كان له سعة اسهم وللبنات ثلثا
 وللزوجة سهمان ولو قيل لها سهم من خمسة عشر كان اولى ولو كان له ابن وبنات
 وبنات فوصى بمثل نصيب احد البنات كانت الغرضية من اثنين وثلثين فيكون للزوجات الثلث
 اربعة بنتين بالتوبة وله سهم كواحدة وبقي سبعة وعشرون للبنين ولو قيل من ثلثة
 وثلثين كان اشبه **السنة الثالثة** لو اوصى لاجنبي نصيبا وهو اشبه قبل تبطل الوصية
 لانها وصية بمسحقه وقبل يصح وتكون كالواوصى بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان
 له ابن قال فوصى بمثل نصيبه قبل تحت الوصية وقبل لا يصح لانه لا نصيب له وهو اشبه
 اذا اوصى بضعف نصيب ولده كان له مثله ولو قال اضعاف كان له اربعة وقبل ذلك وهو
 اشبه اخلا بالمستحقين وكذا لو قال اضعف بضعف نصيبه **الرابعة** اذا اوصى بثلثه للفقراء
 وله اموال متفرقة جاز في كل بلد للفقراء ولو في جميع في فقره بلدا الموصي اهل
 ونفذ الى الموجودين في البلد ولا يجتمع من غار بهل جاز يعطون ثلثة فصاعدا قبل فهو
 الاشبه مما يعطى للفقراء وكذا لو قال اعتقوا رقبا او جاز ان يعتق ثلثة فما زاد الا ان يقصر
 ثلث الموصي **الحاشية** اذا اوصى لاسنان بعدد لا آخر فقام الثلث ثم حدث في العبد قبل ان يتردد الى

لو اوصى لاجنبي مثل نصيب ابنه وليس له الا واحد فقد ترك بنهما في تركته فالوصي له النصيب فان لم يكن الوارث فلما الثلث ولو كان له اثنان كانت الوصية بالثلث ولو كان له ثلثان كانت له الثلث والقياس انما يضاف الى الوارث ويجعل كاحد من ان كان اثنان ومن اختلفت سهامهم جعل مثل ضعف سهمها الا ان يقول مثل اعطيتهم نصفها عنقضي وصية فلو قال له جيب بنى فعدنا له النصيب اذ لم يكن له وارث سواء افرق الى الثلث اذ لم يكن الوارث ولو كان له ثلثان كان له الثلث لان المال عندنا للذين دون العقبه فيكون الموصي له كماله لانه ولو كان له ثلث اخوات من ام وابنة من ابنا اوصى لاجنبي مثل نصيب احد الوارث كان كواحدة من الاخوات فيكون له سهم من عشرة والاخوات ثلاثه والاخوة ستة ولو كان له زوجة وبن وبنات مثل نصيب بنى فجاز الوارثه كان له سعة اسهم وللبنات ثلثا وللزوجة سهمان ولو قيل لها سهم من خمسة عشر كان اولى ولو كان له ابن وبنات وبنات فوصى بمثل نصيب احد البنات كانت الغرضية من اثنين وثلثين فيكون للزوجات الثلث اربعة بنتين بالتوبة وله سهم كواحدة وبقي سبعة وعشرون للبنين ولو قيل من ثلثة وثلثين كان اشبه السنة الثالثة لو اوصى لاجنبي نصيبا وهو اشبه قبل تبطل الوصية لانها وصية بمسحقه وقبل يصح وتكون كالواوصى بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان له ابن قال فوصى بمثل نصيبه قبل تحت الوصية وقبل لا يصح لانه لا نصيب له وهو اشبه اذا اوصى بضعف نصيب ولده كان له مثله ولو قال اضعاف كان له اربعة وقبل ذلك وهو اشبه اخلا بالمستحقين وكذا لو قال اضعف بضعف نصيبه الرابعة اذا اوصى بثلثه للفقراء وله اموال متفرقة جاز في كل بلد للفقراء ولو في جميع في فقره بلدا الموصي اهل ونفذ الى الموجودين في البلد ولا يجتمع من غار بهل جاز يعطون ثلثة فصاعدا قبل فهو الاشبه مما يعطى للفقراء وكذا لو قال اعتقوا رقبا او جاز ان يعتق ثلثة فما زاد الا ان يقصر ثلث الموصي الحاشية اذا اوصى لاسنان بعدد لا آخر فقام الثلث ثم حدث في العبد قبل ان يتردد الى

الموصي

الموصي له كان الموصي له الاخر ملكا له الثلث بعد دفع قيمة العبد صحيح الا انه قصد عطية من
 الكسالة والعبد صحيح وكذا لو مات العبد قبل موت الموصي بطلت الوصية واعطى الوارث
 ما زاد عن قيمة العبد الصحيح ولو مات قيمة العبد بعد الثلث بطلت الوصية **الحاشية**
 اذا اوصى له ابنيه قبل الوصية وهو من عتق عليه من اصل المال لهما ما يشاء
 لانه انما يعتز من الثلث ما يخرج من ملكه وهذا يخرج من اصل المقتول ملكه واعتق عليه
 شيئا للكله **الحاشية** اذا اوصى له ابنا بثلثي ثلثه فصار ثلثا من ثلثي ثلثه بطلت الوصية
 لانها خرجت من اسم الابن وقيمة ثلثه **الحاشية** اذا قال اعطوا ابني والفقر امك كذا كذا
 التصيب من الوصية وقيل الريع الاول اشبه **الفصل الثاني** في مقربات الرض وبنات
 مؤجلة ومخبر فالمؤجلة حكمها حكم الوصية اجماعا وقد سكت وكذا مقربات
 الصبي اذا ثبت بعد الموت اما مخبر الرض اذا كانت بنتا كالحاماة في المعاشرة
 والحمة والفقير والعنق فقد قيل انها من اصل المال وقيل من الثلث فاعتق القابل
 على انه يورث لفرقة من جهة وجهه الوارث ايضا والخلاف فيها لو مات في
 ذلك المرض ولا بد من الاشارة الى المرض الذي معه يتحقق ووقوف التمرق
 على الثلث فنقول كل مرض لا يمتنع من الموت قالوا فهو خوف كحى الذوق والسرور
 الدم والاورام السودا وبقي الاسهال المتين والذي يارثه ذهنية او بول اسود والتمويه
 يغلي على الارض وما شاكله اما الامراض التي الغالب فيها السلامة فكلها اسم الصحة
 كحى يوم وكالضلع عن مادة او غير مادة والتمويه والسلاق وكذا ما يحتمل الارض
 كحى العين والرجيم والاورام البلقية ولو قيل يغلق الحكم بالمرض الذي يتحقق
 معه الموت سواء كان مخوفا في العادة ام لم يكن لكان حسنا اما وقت الرضات
 في الحرب وانطلق المرأة ومزاحم الامواج في البحر فلا ارى الحكم يتحقق
 بها الجرحها عن اطلاق اسم المرض وها هنا **سائل الاول** اذا وهبنا

الحاشية



لو اوصى لاجنبي مثل نصيب ابنه وليس له الا واحد فقد ترك بنهما في تركته فالوصي له النصيب فان لم يكن الوارث فلما الثلث ولو كان له اثنان كانت الوصية بالثلث ولو كان له ثلثان كانت له الثلث والقياس انما يضاف الى الوارث ويجعل كاحد من ان كان اثنان ومن اختلفت سهامهم جعل مثل ضعف سهمها الا ان يقول مثل اعطيتهم نصفها عنقضي وصية فلو قال له جيب بنى فعدنا له النصيب اذ لم يكن له وارث سواء افرق الى الثلث اذ لم يكن الوارث ولو كان له ثلثان كان له الثلث لان المال عندنا للذين دون العقبه فيكون الموصي له كماله لانه ولو كان له ثلث اخوات من ام وابنة من ابنا اوصى لاجنبي مثل نصيب احد الوارث كان كواحدة من الاخوات فيكون له سهم من عشرة والاخوات ثلاثه والاخوة ستة ولو كان له زوجة وبن وبنات مثل نصيب بنى فجاز الوارثه كان له سعة اسهم وللبنات ثلثا وللزوجة سهمان ولو قيل لها سهم من خمسة عشر كان اولى ولو كان له ابن وبنات وبنات فوصى بمثل نصيب احد البنات كانت الغرضية من اثنين وثلثين فيكون للزوجات الثلث اربعة بنتين بالتوبة وله سهم كواحدة وبقي سبعة وعشرون للبنين ولو قيل من ثلثة وثلثين كان اشبه السنة الثالثة لو اوصى لاجنبي نصيبا وهو اشبه قبل تبطل الوصية لانها وصية بمسحقه وقبل يصح وتكون كالواوصى بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان له ابن قال فوصى بمثل نصيبه قبل تحت الوصية وقبل لا يصح لانه لا نصيب له وهو اشبه اذا اوصى بضعف نصيب ولده كان له مثله ولو قال اضعاف كان له اربعة وقبل ذلك وهو اشبه اخلا بالمستحقين وكذا لو قال اضعف بضعف نصيبه الرابعة اذا اوصى بثلثه للفقراء وله اموال متفرقة جاز في كل بلد للفقراء ولو في جميع في فقره بلدا الموصي اهل ونفذ الى الموجودين في البلد ولا يجتمع من غار بهل جاز يعطون ثلثة فصاعدا قبل فهو الاشبه مما يعطى للفقراء وكذا لو قال اعتقوا رقبا او جاز ان يعتق ثلثة فما زاد الا ان يقصر ثلث الموصي الحاشية اذا اوصى لاسنان بعدد لا آخر فقام الثلث ثم حدث في العبد قبل ان يتردد الى

سائل

لو اوصى لاجنبي مثل نصيب ابنه وليس له الا واحد فقد ترك بنهما في تركته فالوصي له النصيب فان لم يكن الوارث فلما الثلث ولو كان له اثنان كانت الوصية بالثلث ولو كان له ثلثان كانت له الثلث والقياس انما يضاف الى الوارث ويجعل كاحد من ان كان اثنان ومن اختلفت سهامهم جعل مثل ضعف سهمها الا ان يقول مثل اعطيتهم نصفها عنقضي وصية فلو قال له جيب بنى فعدنا له النصيب اذ لم يكن له وارث سواء افرق الى الثلث اذ لم يكن الوارث ولو كان له ثلثان كان له الثلث لان المال عندنا للذين دون العقبه فيكون الموصي له كماله لانه ولو كان له ثلث اخوات من ام وابنة من ابنا اوصى لاجنبي مثل نصيب احد الوارث كان كواحدة من الاخوات فيكون له سهم من عشرة والاخوات ثلاثه والاخوة ستة ولو كان له زوجة وبن وبنات مثل نصيب بنى فجاز الوارثه كان له سعة اسهم وللبنات ثلثا وللزوجة سهمان ولو قيل لها سهم من خمسة عشر كان اولى ولو كان له ابن وبنات وبنات فوصى بمثل نصيب احد البنات كانت الغرضية من اثنين وثلثين فيكون للزوجات الثلث اربعة بنتين بالتوبة وله سهم كواحدة وبقي سبعة وعشرون للبنين ولو قيل من ثلثة وثلثين كان اشبه السنة الثالثة لو اوصى لاجنبي نصيبا وهو اشبه قبل تبطل الوصية لانها وصية بمسحقه وقبل يصح وتكون كالواوصى بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان له ابن قال فوصى بمثل نصيبه قبل تحت الوصية وقبل لا يصح لانه لا نصيب له وهو اشبه اذا اوصى بضعف نصيب ولده كان له مثله ولو قال اضعاف كان له اربعة وقبل ذلك وهو اشبه اخلا بالمستحقين وكذا لو قال اضعف بضعف نصيبه الرابعة اذا اوصى بثلثه للفقراء وله اموال متفرقة جاز في كل بلد للفقراء ولو في جميع في فقره بلدا الموصي اهل ونفذ الى الموجودين في البلد ولا يجتمع من غار بهل جاز يعطون ثلثة فصاعدا قبل فهو الاشبه مما يعطى للفقراء وكذا لو قال اعتقوا رقبا او جاز ان يعتق ثلثة فما زاد الا ان يقصر ثلث الموصي الحاشية اذا اوصى لاسنان بعدد لا آخر فقام الثلث ثم حدث في العبد قبل ان يتردد الى

في كتاب النكاح

او الثاني

وساب فان وشيها الثالث فلا كلام وان قصص نبيك بالاول فالاول حتى يستوفي
 الثالث وكان القصص على الاخير **الثاني** اذا جمع بين عطية متجنزة ومؤخرة تدون
 المتجنزة فان اشع الثالث الباقي والا جمع فيها محتملة الثالث ويحل فيها قصص عند **الثالث**
 اذا باع كرا من طعام قيمته ستة دنانير وليس له سواء كثر رد في قيمته ثلاثة فلها باء
 هنا نصف تركته يتخص في قدر الثالث فلوركتنا المدين على الورثة لكان ربا والوجه
 في جميعه ان يرد على الورثة ثلث تركته ويرد على المشتري ثلث كره فيبقى مع الورثة ثلثا
 كره قيمتها اذ بان ومع المشتري ثلثا كره قيمتها ما تان بمائة ويرى لزم
 العقد وان مات ولم يحلل اربعة فيفضل معه دنانيران وهي قدر الثالث
 من ستة لوباع عبدا قيمته مائتان بمائة ويرى لزم العقد وان مات
 ولم يتجنز الورثة صبح البيع في الصف في مقابلة ما دفع وهي ثلثه اسهم
 من ستة وقال الشدس بالمحابة وهي سهمان هما الثالث من ستة
 فيكون ذلك حصة اسداس العبد ويبطل في الزائد وهو سدس فيخرج
 على الورثة والمشتري بالخيار ان شاء فصح لتبعض الصدقة وان شاء
 احباز ولو قبل العوض عن الشدس كان الورثة بالخيار بين الامتناع
 والاجازة لان حقهم في العين **الخامسة** اذا اعتقها في مرض الموت و
 تزوج ودخل بها صح العتق والعقد وورثت ان خرجت من الثلث
 وان لم يخرج فعلى ما مر من الخلاف **السادسة** اعتق امته وقيمتها
 ثلث تركته ثم اصدقها الثلث الاخر ودخل ثم مات فالنكاح صحيح
 ويبطل الميسر لا يرد على الثلث وترثه بقصود ميراثه رد على القول الاخر يصح الجمع
سبعة في الاول من كتاب شرايع الاحكام في مسائل الحلال والحرام مقدرة
 في الجواز والنافعة كتاب النكاح والحد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله

الاعية
 في دفع ما اشترى من ابي بكر
 يرافقه ويرى لزم العقد وان
 مات ولم يتجنز الورثة صبح البيع
 في الصف في مقابلة ما دفع وهي ثلثه اسهم
 من ستة وقال الشدس بالمحابة وهي سهمان هما الثالث من ستة

او الثاني

او الثاني

او الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

واقسامه ثلثة **فصل في النكاح** والظن فيه يستدعي فصولا
الأدب في أدب العقد والخلق ولو اختلفا **الأدب** في أدب العقد النكاح
 مستحب لمن تاقث نفسه من الرجال والنساء ومن لم يتقأه خلافه
 المشهور استحبابه لقوله عليه السلام تناكحوا فيما بينكم ولقوله عليه السلام
 في نفسها وما له وربها أحق بالأنف من وصف محبي عيبه كونه حشواً لا يؤمن بالاختصاص
 هذا الوصف بالبحان فيحمل على ما إذا لم تنق النفس ويمكن الجواب بأن المدح بذلك
 في شرع غيرنا لا يلزم منه وجوده في شرعنا ويستقبل أن أراد العقد سبعة أشياء
 أولها بكرة ثامن فالمستحب أن يتخير من النساء من جمع صفات أربعاً كبر الأصل وكونها بكر
 ولوداً عفيفة ولا يقصر على الجمال ولا الثروة فربما خير بينهما وصلوة ركعتين والدعاء
 بعدهما وحفظهن في عيال ومال ولو سعت في تزويجها ما سورتها اللهم في أريد
 أن تزوج فقلن من النساء عفتن فزجوا وحفظن في نفسها ومالها وأحسن
 سرقاً وأعظمهن بركة أو غير ذلك من الدعا والاشهاد والاعلان والخطبة ما أمكن
 وإيقاعه ليلاً وبكرة إيقاعه والقدرة العقب الثاني في أدب الخلو بالمرأة وهي
 ثمان **الأدب** يستحب لمن أراد الدخول أن يصلي ركعتين ويدعو بعدهما وإذا أراد الدخول
 بالانتقال أن يصلي أيضاً ركعتين ويدعو وإن كان على أن يضع يده على رأسها إذا
 دخلت عليه ويقول اللهم على كتابك تزوجتها وفي ما نيتنا خذتها وبكلمة نكحتك
 تزوجها فان قضيت في رجبها شيئاً فاجعله سماً سؤياً ولا تجعله شراً لشرط الشيطان وإن كان

الذي

الدخول ليلاً وإن لم يكن عند الجماع وليس الله تعالى أن يرققه ولذا ذكر استوى
 ويستحب الولية عند الدخول يومين وإن يدعى لها المؤمنون ولا يجزئ
 اجابة بل شحبت وإذا حضرها لا كل سحبت ولو كان صائماً نكحاً وكل ما يثب في
 الأعراس جائز لا يجوز أخذه إلا بأذن أربابه نظراً أو بشاهد الحال وهل يملك
 بالاختلاف لا ظهر نعم **المرأة** بكر الجماع في أوقات ثمانية ليلة حشوف القمر ويوم كسوف
 الشمس وعند الزوال وعند غروب الشمس حتى يذهب الشفق وفي الحاق وبعد
 طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وفي أول ليلة من كل شهر وعند هبوب الريح السوداء
 إلا في شهر رمضان وفي ليلة النصف من الشهر إذا لم يكن معة ما يعتدل به وعند
 هبوب الريح السوداء والصفراء والزبداء والجماع وهو عريان وعقبه لا
 حنلام قبل الغسل أو الوضوء ولا بأس أن يجامع مع مرث من غير غسل عجلها
 وإن يكون غسله أخيراً وإن يجامع وعنده من ينظر إليه والنظر إلى فرج
 المرأة في حال الجماع بغير ذكر الله تعالى **المرأة** في اللواحق وهي ثلثة يجوز أن
 ينظر إلى وجه امرأة يريد نكاحها وإن لم يستأذنها ويختص الجوزان بوجهها
 وكفها ولما كان يكر النظر إليها وأن ينظرها فائقة وما شية وروي جواز أن ينظر
 إلى شعرها ومحاسنها وتجنبها ويجوز النظر أهل الذمة وشعورهم لأنهم بمنزلة
 الأبناء ولكن لا يجوز ذلك للذكور ولا للرئيسة ويجوز أن ينظر الرجل إلى مثله ما خلا
 شيئاً كان أو شيئاً أحسن أو قبيحاً ما لم يكن النظر لرؤية أو لذو كذا المرأة ولا ينظر
 إلى الأجنبية أصلاً إلا الضرورة ويجوز أن ينظر إلى وجهها وكفها على كراهية مرة
 ولا يجوز معاودة النظر وكذا الحكم في المرأة ويجوز عند الضرورة كما إذا أراد الشها
 عليها ويقصر النظر منها على ما يضطر إلى الإطلاع عليه كالطبيب إذا احتاجت إليه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

هذا هو الباب الثاني من كتاب...

لعلاج ولوا الى العورة دفعا للشر...
او الاجتية قيل نعم وقيل هو الاصل...
المزج بها الاما...
النظر اليه لانه يساوي...
حسن...
لكن على كراهية...
محرم...
وهو شبه...
قبل ان تبلغ...
من حبائل...
عليه واله وسلم...
بالعقد...
شرا لم يفرض...
وتحريم...
بقوله...
السواك...
في حقه...
بانه...
عليه السلام...
صلوات الله عليه...

الثالث...
...
...

...
...
...

فقد...

لولا يدخل بها على الظاهر...
لا تلحق...
والله...
بين...
لان في الاية...
بالواهب...
يفتقر الى...
لفظان...
فقلت...
من وقوعها...
الاستحالة...
زواجك...
كقوله...
وفي رواية...
العلم...
الدائم...
بلفظ...
مع...
اعادة...
تجبت...

ان قصد...

الاجاب...

العتبه الامع العجز عن العربيه ولو عجز احد المتعاقدين تكلم كل منهما بحسنه ولو
 عجز عن النطق اصلا او اوجدها اقتصر المعاجز على الاشارة الى العقد والايام ولا
 ينعقد النكاح بلفظ البيع ولا الهبة ولا التليين ولا الاجارة سواء ذكر فيه المهر
 او جرد **مسألة** فيه مسائل **الاول** لا عبرة في النكاح بعبارة الصبي الجاهل وقبولا
 ولا عبارة المجنون وفي السكنان الذي لا يملك تدين دأطرها انه لا يصح ولو افاق بعقل
 فاجازه وفي ولاية اذ ازوجت الشكرى لنفسها ثم افاقت فزويتا ودخل بها فافقت
 وافترقه كان ما مضى **الثاني** لا يشترط في نكاح الرشيقة الولي ولا في شيء من النكحة
 حضور شاهدين ولو اوقعه الزوجان او الالين سراجا ولو تزوجا بالكتابان
 لم يطل **السادس** اذا اوجبت الطل ثم جاز او اغم عليه بطل حكم الاجاب فلو قبل بعد ذلك
 كان لغوا وكذا لو سبق القبول وزال عقله فلو اوجبت بعده كان لغوا وكذا في بيع
الرابعة يصح اشتراط الخيار في الصداق خاصة ولا ينعقد به العقد **مسألة** اذا اعتزق الزوج
 بزوجته امرأة فصنفته او اعترفت هي بصدقتها قضى بالزوجة طاهرا وتوارثا ولو
 اعترفوا بعدها قضى عليه بحكم العقد دون الآخر **مسألة** اذا كان للزوجة عدة بنات
 فزوج واحدة ولم يمتها عند العقد لكن قصد بها بالثبته ثم اختلفا في العقد
 عليها فان كان الزوج راهن فالقول قول الاب لان الظاهر انه وكل النعين
 اليه وعليه ان يسلم اليه التي تزواها وان لم يكن راهن كان العقد باطلا **السبعة**
 يشترط في النكاح استيذان الزوجة عن غيرها بالاشارة او التسمية او الصيغة فلو
 زوجت احدى بنيتها وهذا الجواز يصح العقد **مسألة** لو ادعى زوجة امرأة وادعت
 احتها زوجيته واقام كل منهما بيته فان كان دخلا بالثبته كان التزوج ليثمتا
 لانه مصدق لها بظاهر فعله وكذا لو كان تاديج بنيتها سبق ومع عدم الامرين

من كان له زوجة فزوجها بغير علمها او بغير علمه او بغير علم الوصي او بغير علم
 الوكيل او بغير علم المولى او بغير علم الحاكم او بغير علم القاضي او بغير علم
 الشاهد او بغير علم الشاهدين او بغير علم الخواص او بغير علم العامة او بغير علم
 من له سلطة في ذلك او بغير علم من له سلطة في ذلك او بغير علم من له سلطة في ذلك
 او بغير علم من له سلطة في ذلك او بغير علم من له سلطة في ذلك او بغير علم من له سلطة في ذلك

يكون

يكون التراضي لبيته **مسألة** اذا اعتقد على امرأة فادعى آخر زوجيتها لم يفت
 الى دعواه الامع البيته **مسألة** اذا تزوج العبد بملوكة ثم اذن له المولى في
 ابتاعها فان اشترها لمولاه فالعقد باق وان اشترها لنفسه باذنها او بملكه
 ايها بعدا بشياعها فان قلنا ان العبد يملك بطل العقد والا كان باقيا ولو خسر
 بعضه واشترى زوجته بطل النكاح بينهما سواء اشترها ابا او غيرها او اشترى
 بينهما **مسألة** في اولياء العقد وفيه فصلان **الاول** في تعيين الاولياء لولاية
 في عقد النكاح لغير الاب والجد للاب وان عله والمولى والوصي والحاكم وهل يشترط
 في ولاية الجد بقا الاب قبل نعم مطلق الى رواية لا تخلوا من ضعف والوجه انه
 لا يشترط وثبت ولاية الاب والجد للاب على الصغيرة وان ذهبت بكارتها بوطي
 او غيره ولا خاسرا لم يعد يلزمها على اشهر الروايتين وكذا لو زوج الاب او الجد الولد
 الصغير لم ينعقد العقد ولا خيار له مع بلوغه ورشده على الاشهر وهل ثبت ولايتها
 على البكر الرشيدة فيه روايات اظهرها سقوط الولاية عنها وشوق الولاية لثبته
 في الدائم والمنقطع ولو تزوجها احداهما لم يغيض عقده الا برضاها ومن الاحتجاب من اذن
 لها عند كين ومع الضرورة وعدم عدول المسلمين بقبول شهادة اهل الذمة خاصة وقبول
 في الشهادة بالمال شهادة واحدة مع اليقين او شاهد وامرئين وبطل شهادة
 الواحدة في ربع ما شهدت به وشهادة اثنين في النصف وثلاثة في الثلث الاربع في الخيم
 ولا عتبت الوصية بالولاية الا بشاهدين ولا تقبل شهادة النساء في ذلك وهل تقبل
 شهادة شاهد مع اليقين فيه تردد اظهره النسخ ولو اشهد انسان عبدين له على
 حمل امته انه منه ثم مات فاعتقا وشهدا بذلك قبلت شهادتهما ولا يستتر فضما اليه
 وقيل بركه وهو اشبه ولا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما يجز به نفعا

من كان له زوجة فزوجها بغير علمها

من كان له زوجة فزوجها بغير علمها

او يستبد منه ولاية ولو كان وصيا في اخراج مال معين فشهد للثلاث بما يخرج به ذلك المال من الثلث لم يقبل

اربع اذا اوصى به في القديم دون المقطع ومنهم من عكس ومنهم من اسقط امرها معها فيها وفي رواية اخرى دالة على تركها في الولاية حتى لا يجوز لها ان يفردها عنها بالعقد اما اذا اخلها الولي وهو ان لا تزوجها من كفومع رغبها فانه يجوز لها ان تزوج نفسها ولو كرها اجماعا ولا ولاية لها على الثيب مع البلوغ والرشد لا على البالغ الرشيد وتثبت ولائها على المجنون ولا خيار لاحدهم مع الاقامة والموافاة ان تزوج مملوكة صغيرة كانت على مبيع ولا على بالغ رشيد وتثبت ولائته على من بلغ غرضه بطلان عقد فساد عقله اذا كان النكاح صلاحا له ولا ولاية للموصي وان نكح له الموصي على النكاح ولو لم يجر عليه للتدبير لا يجوز ان يزوج غير مخطوب ولو وقع كيان العقد فاسدا فان اضطر الى النكاح جاز للعالم ان ياذن له سواء عتق الزوجة او اطلق ولولا ذلك لاذن للمالك هذا من العقد فان زاد في المهر من الثلث بطل الزايد **الثاني** في الواسق وفيه مسائل **الاول** اذا نكحت المبالغة الرشيدة في العقد مطلقا لم يكن لها ان تزوجها من نفسه الا مع اذنها ولو نكحت في تزويجها منه قبل لا يقع لروايته عار ولا يترتب ان يكون موجبا وقابلا للمهر والمهر المتبقي انما هو في العقد الصغير من ابنه الا ان يكون مملوكة كان ما بين **الثاني** اذا تزوجها الولي بدون مهر للثلاث حلها ان يقتصر فيه ترددوا الاظهر ان لها الاحتراض **الثالث** عبارة للزوجة معتبر في العقد مع البلوغ والرشد فيجوز لها ان تزوج نفسها وان تكون وكيلة لغيرها لاجلها وقولا **الرابع** عقد النكاح يقف على الاخذة على الاظهر فلوزوج الصبية غير اسمها وجها فربما كان او بعد المهر فبعض الامع اذنها او اجازتها بعد العقد ولو اخرج او يفتق من الكبر بسكوها عند منعه عليها وتكفل الثيب المطلق ولو كانت مملوكة وقف على ايجان مال الله

على النكاح ولو كان تزويج من بلغ فاسد العقل اذا كان مضره في النكاح

وكذا

وكذا لو كانت صغيرة فاجاز الاب والجد مع **الثاني** اذا كان الولي كافرا فلا ولاية له ولو كان الاب كذلك ثبتت الولاية للجد خاصة وكذا لو جاز الاب او اخطى عليه ولو زال المانع عادت الولاية ولو اختار الاب زوجا والجد آخر فنسب عقده مع وبطل المتاحر وان تشاجعا قدم اختيار الجد ولو اوفوا في حالة واحدة ثبت عقد الجد دون **الاب** **الثالث** اذا تزوجها الولي المجنون والحقيقي صح لها الخيار اذا بلغت وكذا لو زوج الطفل من يما احد العيوب الموجبة للفسخ ولو تزوجها فلولم يكن لها الخيار اذا بلغت وكذا الطفل وقيل بالغ في الطفل لان نكاح الامة مشروط بخوف الفتى ولا خوف في جانبها **القياس** لا يجوز نكاح الامة الا باذن مالكها ولو كان امرأة في الدائم والمنقطع وقيل يجوز لها ان تزوج مستعدة اذا كانت لامرأة من غير اذنها ولا لاول شبه **الرابع** اذا زوج المملوك انفسها العقد فان مات احدها ورثته الآخر ولو عقد عليها غير ابويها ومات احدها قبل البلوغ بطل العقد وسقط المهر المثلث والارث ولو بلغ احدها فرجوزم العقد صحته فان مات فخر من تركته نصيب الآخر فان بلغ فاجاز اطلاقه بغير الرخصة في الميراث ولو مات الذم لم يخر بطل العقد ولا ميراث **الثاني** اذا اذن المولى لعبده في ايقاع العقد صحته الاطلاق لا يقتصر على مهر المثل فان زاد كان للبيد في ذمته يتبع به اذا اختار ويكون مهر المثل على مولاة وقبيلة كسبه والامور وكذا القول في نفقتها **العاشر** من خسر بعضه ليس له ولاه ايجاز على النكاح **الحادية** اذا كانت الامة لولي عليه كان نكاحها بيد وليه فاذا تزوجها لزم وليس لولي عليه مع زوال الولاية منتهى ويستحب المرأة ان تشاذن اباه في العقد بكم كانت او ثيبا وان نكح اخاها اذا لم يكن لها اب ولا جد وان يعقل على الاكبر اذا كانوا اكثر من اخ ولو تخير كل واحد من الاكبر والصغير رجلا تخير بين الاكبر **مسألة** **الثاني** اذا تزوجها الاخوان رجلين فان كلته وكلتهما فالعقد لا قل ولودخلت بمن تزوجها

بما لا يملكه من المال ولا ولاية له ولو كان الاب كذلك ثبتت الولاية للجد خاصة وكذا لو جاز الاب او اخطى عليه ولو زال المانع عادت الولاية ولو اختار الاب زوجا والجد آخر فنسب عقده مع وبطل المتاحر وان تشاجعا قدم اختيار الجد ولو اوفوا في حالة واحدة ثبت عقد الجد دون الاب

بما لا يملكه من المال ولا ولاية له ولو كان الاب كذلك ثبتت الولاية للجد خاصة وكذا لو جاز الاب او اخطى عليه ولو زال المانع عادت الولاية ولو اختار الاب زوجا والجد آخر فنسب عقده مع وبطل المتاحر وان تشاجعا قدم اختيار الجد ولو اوفوا في حالة واحدة ثبت عقد الجد دون الاب

بما لا يملكه من المال ولا ولاية له ولو كان الاب كذلك ثبتت الولاية للجد خاصة وكذا لو جاز الاب او اخطى عليه ولو زال المانع عادت الولاية ولو اختار الاب زوجا والجد آخر فنسب عقده مع وبطل المتاحر وان تشاجعا قدم اختيار الجد ولو اوفوا في حالة واحدة ثبت عقد الجد دون الاب

مسألة

أصل الحق الولد به والزمن مفرها وأعيدت إلى السابق وإن انقضا في حالة واحدة
قبل بقدر الأكبر وهو حكمه وإن لم يكن أدت لها اجازت مقدما شائعت والأول لها
اجازة مقدما الأكبر وبها دخلت قبل الاجازة كان العقد **الثاني** لا ولاية للام في
الولد فلور فحقت فرضي لومة العقد وإن كره لزمها المرفوقه تردد ورقيس حمل
عليها إذا ذهبت الوكالة عنه **الثالث** إذا ذبح الاجنبي لأمه فقال الزوج ذبحك
العاقدة من غير ذلك قالت بل أدت له فالقول قولها مع غيرها على القول لا يثبت
الصحة **الرابع** في أسباب النكاح وهي ستة **الاول** النسب ويحكم بالنسب
سبعة أصناف من النساء الأم والحيدة وإن عثت لا يثبت أولادها والبنت للطلب
وبنائها وإن تزكيت وبنات الابن والابن والأخت لا يثبت أولادها وبناتها
وبنات أولادهن وألحافهن سواء عثت أختها لأمها أو لأمها وكذا أخوات
أجداده وإن علون والخال لأختها ولأختها ولأختها ولأختها ولأختها
وبنات الأخ سواء كان الأخ للاب أو للأم ولأختها ولأختها ولأختها ولأختها
إسنة وبناتها وإن سفلن وسفلن من الرجال يحكم على النساء فيهم إلا أن علوا
الولد وإن سفلن وللأخت وأبنة وابن الأخت والعلم أن علوا وكذا الخال **الثاني**
النسب يثبت مع النكاح الصحيح ومع الشبهة ولا يثبت مع الزنا فلورنا فأخلق من مائه
تقريباً ولذا لفظة **الثاني** لوطق زوجته فوطيت بالشبهة فإن اثبت به لا قبل من ستة
أشهر من وطئ الثاني وستة أشهر من وطئ المطلق الحق بالمطلق أما لو كان الثاني له اتل
من ستة أشهر والمطلق أكثر من اقصى مدة الحمل لم يحكم بأحدهما وإن احتمل أن يكون
أيهما استخرج بالقرعة على تردد وإشبهه أنه للثاني وحكم الذين تابع للنسب **الثالث**
لواكثر الولد ولا عن اتق من صاحب الفرائض كان الذين تابعوا لوالده بعد الفرائض
معتد بهم

والأخت الحرة لو كانت ابنة شاربها
حكم على الزوجين بالزنا ولو كانت ابنة
شاربها في غير ذلك لم يحكم بالزنا
والأخت الحرة لو كانت ابنة شاربها
حكم على الزوجين بالزنا ولو كانت ابنة
شاربها في غير ذلك لم يحكم بالزنا

والأخت الحرة لو كانت ابنة شاربها
حكم على الزوجين بالزنا ولو كانت ابنة
شاربها في غير ذلك لم يحكم بالزنا

وإن كان هو لا يرث الولد **السبب الثاني** الرضاغ والظرفي شروطه وأحكامه وانتفاطه
بالرضاغ يتوقف على شروط **الاول** أن يكون الذين عن نكاح فلور لم يشترط وكذا لو كان
عن زنا وفي نكاح الشبهة تردد وإشبهه بتزويج النكاح الصحيح ولو طلق الزوج على ما
منه أو مبيعاً فأرسلت ولذا لا يثبت الحرة كما لو كانت في حباله وكذا لو تزوجت ودخل بها
الزوج الثاني ونكحت أما لو انقطع ثم ما في وقت يمكن أن يكون للثاني كان له دون الأول
لو انقطع حتى تصير الحرة من الثاني كان ما قبل الوضع للاول وما بعد الوضع للثاني **الثاني**
الكيفية وهو ما أثبت الحكم وشذا العظم ولا حكمة دون العشرة إلا في رواية شاذة وهو الحكم
بالعنفية وبائتان أحدهما أن لا يخلو من عشر الحرة أن يبلغ خمس عشرة رشفة أو رشفة يوماً
وليلة وبعبارة الرضعات المذكورة فيكون ثلاثة أن يكون كاملة متوالية وإن يوضع
من الثدي ويرجع في تقدير الرضعة إلى العرف وقيل أن يرضع الضبي ويصدق من قبل
نفسه فأما النكاح الثاني فيمنعه وما ودان كان إعرافاً لا في رضعة وإن كان لا يثبت الإعراف
كالنفسر والاختلاف الملاءمة والاتصال من شيء إلى آخر كان النكاح رضعة واحدة ولو منع
قبل استكمال الرضعة فعبارة العدد ولا بد من توالي الرضعات بمعنى أن المرأة الواحدة
تفرد بأكلها فلور منع من واحدة بعض العدد ثم رضع من أخرى يطل حكم الأول ولو تناوبت من عدة
وعنده تساعده عشرة الحرة ما لم يكمل من واحدة خمس عشرة رضعة ولا من ولا يصير
الذين مع اختلاف الإحصاء أباً والأبوة جلد ولا الموضوعة أم ولا تدين الرضعة من الثدي
في قول مشهور بتحقيقها السور لا رضاع فلور في حلقه أو وصل الجوفه تحققت وما شاكلها
لم يثبت وكذا لو حتمت فأكلة جلياً وكذا يجب أن يكون الذين يحال له فلور منع بأن التي في فمهم
ما بعد وضع ما تمزج حتى يخرج من ستة أشهر لا تمزجها خرجت الموت عن النكاح الأحكام
فهي كالجمعة الموضوعة وفيه تردد **الثاني** أن يكون في الحولين ويراعى ذلك في الرضعة

والأخت الحرة لو كانت ابنة شاربها
حكم على الزوجين بالزنا ولو كانت ابنة
شاربها في غير ذلك لم يحكم بالزنا

والأخت الحرة لو كانت ابنة شاربها
حكم على الزوجين بالزنا ولو كانت ابنة
شاربها في غير ذلك لم يحكم بالزنا

والأخت الحرة لو كانت ابنة شاربها
حكم على الزوجين بالزنا ولو كانت ابنة
شاربها في غير ذلك لم يحكم بالزنا

[illegible]

ردة الحوت في القلعة
 في دار المقعد
 من الصغرى
 والى دار المقعد
 من الصغرى

قرآن مجید
وہابیہ

مجلسه اول

بسم الله الرحمن الرحيم

فان كان قبل الدخول فلا يصحها وان كان بعد العقد عدة سنة حكم بها كان لها السريان
 فقد بينت وأكثر الزوجية لزمه المهر كله مع الدخول رخصه مع عدمه على قول مشهور ولو
 قامت المرأة بعد العقد وقبل دخولها في حقها الابنية ولو كان قبله حكم عليها بظاهر
 الاقرار **القائمة** لا تقبل الشهادة بالرضاع الا بمقتضى تحقق الخلاء في الشرايط التي
 ان يكون الشاهد استند الى عقيدته او اياها انما الرضا عن فكيك ساهله لمنه
 المرأة ما شاء كانت مملوكة فاعتقت ولغير ذلك ثم تزوجت وارضعت لبنه حرست على الرق
 لانها كانت حليلة ابنه وعلى الصغير لانها تنكح ابية **القائمة** لو زوج ابنه الصغيرة
 اخيه الصغيرة ثم ارضعت حبتها احيها انقضت نكاحها لان الرضا عن ان كان هو الذي رضعها
 لزوجته وما خال وان كانت انثى فقد صارت اما عمة او خالة **القائمة** الصاهرة وهي
 تتحقق مع الوطى الصحيح وبشكل مع الزنا والوطى بالشبهة والطرق التي لا تحت حشد في
 الامور الاربعة **القائمة** من وطى امرأة بالعقد الصحيح او الملك حرمت على العاظم ام الموطوءة و
 وان عقلت وبناتها وان سفلن فقدست ولا ذنوب او تاخرت ولو لم يكن في تحريمه وعلى الموطوءة اب
 العاظم وان علا او لادته وان سفلوا تحريمها مطلقا ولو غرد العقد عن الوطى حرمت
 الزوجية على ابية ولده ولو تزوجت بنت الزوج عينا جمعا ولو فارقها جاز له نكاح
 بنتها وهل تحريم امها ينقض العقد فيه روايتان اشهرها انها تحرم ولا تحريم مملوكة
 الاب على الابن مجرد الملك ولا مملوكة الابن على الابن ولو وطى احداهما مملوكة حرمت
 على الاخر ولا يحرم لاحدهما ان يطأ مملوكة الاخر لا بعقد او ملك او اباحة ويجوز للاب
 ان يقر بمملوكة ابنه اذا كان صغيرا ثم يطأها بالملك ولو اجد احداهما فوطى مملوكة الاخرين
 غير مشبهة كان ذانيا لكن لاحد على الابن على الابن الحدة ولو كان هناك شبهة سقط الحد

انما هذا على الزوجية
 له على العدة من حيث
 على الزوجية لا يشترط
 لان تزوجت كبيره صغيره
 فصححنا ما لم يلب في مولا لانه

ولم يثبت

ولو تحلت مملوكة لابن من الابن مع المشربة عتيق ولا قيمة على الابن ولو تحلت لمولدة لابن
 من الابن عتيق وعلى الابن كله لان يكون انثى ولو وطى لزوجته ابنه فبشرط تحريم
 على الولد سبق الحلق وقيل تحريم لانها تنكح الابن ويلزم الابن مهرها ولو عاودها الولد
 فان قلنا الحلق المشبهة بنشر الحمة كان عليه مهران وان قلنا لا ينشر وهو الصحيح فلا مهر
 الاول **ومن** نواحي المصاحبة تحريم اخن الزوج جمعا لامينا وبنت اخن الزوجية وبنت اخن
 الابن من الزوجية ولما ذنت مع وله ادخال العدة والحالة على بنت اخن واختها ولو كره للمدخول
 عليها ولو تزوج بنت الاخ او بنت الاخيت على العدة والحالة من غير ذنوبها كانا العقد
 باطلا وقيل كان للعدة والحالة للثبوت في اجازة العقد وفسخ عقدها بطلاق للمدخول
 والاول **ومن** انما فان كان طائفا لم ينشر الحمة يمكن تزوج بامرأة ثم زنا ما بينها او بنتها او لوط
 باخيها او بنتها او بنتها او زنا بمملوكة ابية الموطوءة او ابنه فان ذلك كله لا يحرم السابقة وان
 كان الزنا سابقا على العقد فالمشهور تحريم بنت العدة والحالة اذا زنا ما بينها انما الزنا بغيرها هل
 ينشر حمة المصاهرة كالوطى الصحيح فيه روايتان احدهما ينشر وهي اوضحها طريقا والاخرى لا ينشر
القائمة الوطى المشبهة فالذي حرمه الشيخ رحمه الله انه ينزل منزلة النكاح الصحيح وفيه تردد
 اظهره انه لا ينشر لكن لم يفتحه النسب **القائمة** النظر والتمس فيما يسوغ لغير المالك كمنظر الوجه و
 لس كمنظر الحمة وما لا يسوغ لغير المالك كمنظر الفرج والقبلة ولمس باطن الحبد مشهور
 فيه تردد اظهره انه ينشر كراهية ومن ينشر به الحمة قصر التحريم على الابن الامس والمناظر ابنته
 خاصة دون امه المنظورة والمملوكة وبنيها وحكم الرضا عن جميع ذلك حكم النسب **مسائل**
 التحريم مقصود **الاول** في مسائل من تحريم الجمع وهي ستة **القائمة** لو تزوج اخين كان العقد السابقة
 وتبطل عقدا الثانية ولو تزوجتها في عقد واحد قبل بطلان كاحدهما وروى انه يخير بينهما والاول
 اشبه وفي اتفاقية ضعف الثانية لو وطى امه بالملك ثم تزوج اخن لم يفسخ وحرمت الموطوءة بالملك

اولا ما دلت الثانية في حباله ولو كان له ايتان فوجب ما قبل حرمته الاولى حتى يخرج الثانية
من ملكه وقيل ان كان جمعا لم يحرم الاولى وان كان مع العلم حرمته حتى يخرج الثانية فلا
للعود الى الاولى ولو اخرجها للعود والحال هذه لم يحل الاولى والوجهان الثانية تحريم
على القديرين دون الاولى **قال** لا يجوز للعقد على الامه الا بشطين عدم الطول
وهو عدم المهر والنفقة وخوف العنت وهو المشقة من الترك وقيل كبره ذلك من دونها
وهو الاشهر على الاول لا يكتم الامه لزوال العنت بها ومن قال بالثاني المانع اثنين اقتصادا
في المنع على موضع الوفاق **قال** لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من حريم **قال** لا يجوز نكاح
على الحرة الا اذا نكحها فان باء كان العقد باطلا وقيل كان الحرة الحليا في النكاح والاضاء ولها منعت
عقد نفسها والاول اشبه اما لو تزوج الحرة على الامه كان العقد ماضيا ولها الخيار نفسها
ان طلقا ولو جمع بينهما في عقد واحد صحيح عقد الحرة دون الامه **قال** اذا دخل بصبي فله طلاق
تعا فانتهاها حرم عليه وطؤها لم يخرج من حباله ولو لم يقعها لم يحرم على الاصح **قال**
مسألة مسائل من حرم العين وهي سب **الاول** من تزوج امرأة في عتقها عالما حرمته
عليه ابدا وان جهل العقد والتحريم احدها ودخل حرمته ابدا ولو لم يدخل بطلان ذلك
العقد وكان له استيفاءه **قال** اذا تزوج في العتق ودخل فحلت فان كان جاهلا الحق
به المولد ان جاء ستة اشهر فصاعدا من دخل وفرق بينهما ولزمه المسمى وتتم العدة
الاولى وستان اخرى للثاني وقيل تجزى عدة واحدة ولها مهرها على الاول ومهر على
الاخير ان كانت جاهلة بالتحريم ومع علمها فلا مهر **قال** من زنا بامرأة لم يحرم عليه نكاح
وكذا لو كانت شهيرة فلزنا وكذا لو زنت امرأته اصررت على الاصح ولو تابعتا بقا بقا في عدة
وجبة حرمته عليه ابدا في قول جمهور من يخرج بغير علم فاقبه حرمته على الواطئ العقد على
ام الوطئة واخوته وبنته ولا يحرم احداهن لو كانت عقدتها سابقا **قال** اذا عقد المحرم على

ولو كانت زوجة كان حلالا
مستورا ولو اوجها لم يكن حلالا

امه

من تزوج امرأة الكسبي ان تزوجها
مجهولا ان كان تزوجها في الزمان
او لم يسم كسبه في كسبه

وان

امراه

امراه عالما بالتحريم حرمته عليه ابدا ولو كان جاهلا لم يصدق عليه ولم يحرم **قال** لا ينفذ ان
الرجل لعينه لا ينفذ غاؤه وانقضت العدة ان كانت ذات عدة **السبب الرابع** استيفاء العدة
وهو قسمان **الاول** اذا استكمل الحرار بها بالعقد الذي حرم عليه ما زاد غبطة ولا يحل
لدهن الاما بالعقد اكثر من اثنين من حلة الاربع واذا استكمل العبد اربعين لاما عا و
حريمين او حرة وامتين حرم عليه ما زاد وكل منهما ان يتكع بالعقد المتقطع ما شاءت وكلما كان
اليامين **مسألة** **الاول** لا يطلق واحدة من الاربع حرم عليه العقد على غيرها حتى ينقضي عدتها ان
كان الطلاق رجعيا ولو كان الطلاق باينا حاز له العقد على الاخرى في الحال وكذا الحكم
في نكاح اخت الزوجية على كراهة مع البيونة **الثانية** اذا طلق احدها الاربع باينا وتزوج
اثنين فان سبقت احدها كان العقد لها وان اتفقا في جملة بطل العقدان وروى انه يخرج الزوجة
منعفا **قال** اذا استكمل المرأة ثلث طلاقات حرمته على المطلق حتى يتكع زوجا غيره وسواء كانت
تحت حرا او عبدا اذا استكملت الامه طلقين حرمته عليه حتى يتكع غيره ولو كانت تحت حرا او عبدا استكملت
للطلقة تسعة للعدة يتكعها غيرها رجلا حرمته على المطلق ابدا **السبب الخامس** اللعان وهو سبب التحريم
للاعتية تحريما موقتا وكذا في الزوجية القهر والحساء بما يوجب اللعان ولو لم يكن كذلك **السبب السادس**
الكفر والنظر فيه ليستدعي بيان مقاصد **الاول** لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابية لهما عا و
في تحريم الكتابية من اليهود والنصارى ما يثبتان اشهرهما المنع في النكاح الدائم والمجواز في ملك
اليامين وكذا حكم الجوسم على شبه الزواني ولو اريد احدا الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في
الحال سقط المهر ان كان من المرأة وبغضه ان كان من الرجل ولو وقع بعد الدخول وقف الفسخ على
انقضائه العدة من ايها كان ولا يفسد شي من المهر لا استقرارا بالدخول وان كان الزوج ولد على
الطهارة فارتد انفسخ النكاح في الحال ولما كان بعد الدخول لانه لا يقبل عموما واذا اسلم زوج
الكتابية ففوض على كراهة سواء كان قبل الدخول او بعده ولو اسلمت زوجة قبل الدخول انفسخ
العقد ولا مهر وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضائه او وقيل ان كان الزوج بغير طهارة لانه

العقد النكاح الدائم

من تزوج امرأة الكسبي ان تزوجها
مجهولا ان كان تزوجها في الزمان
او لم يسم كسبه في كسبه

من تزوج امرأة الكسبي ان تزوجها
مجهولا ان كان تزوجها في الزمان
او لم يسم كسبه في كسبه

العدة

المسلمان

الاختيار

حوت الاخر

اسلم المذنب وفدية مرة وثلاث ايام بالعقد فاسلم بعد خيعة الحرة اثنتين او ارضيت الحرة واذا اسلم الحرة
وعنده اربع ايام بالعقد خيعة اثنين ولو كان حراً ورعت عقده عليهن وكذا لو اسلمهن قبل انقضائها العدة
ولو كان اكثر من اربع فاسلم بعضهن كان الجارية واثنين اختياراً وهن والتزويج فان لم يحسن عدواً وبعضهن لم يزوج
عن اربع ثبت عقده عليهن وان تزوج عن اربع تخير اربعاً ولو اختار من سبق اسلامهن لم يكن له
حياتها الباقيات ولو تحسن قبل العدة **الثالثة** لو اسلم العبد وعنده اربع حرار وثلاث فاسلمت
الثلاث ثم اعتق العبد لمحق به من يق لم يزد على اثنتين لانه كل العدة الحلال له ولو
اسلم ثم اعتق ثم اسلم اسلمهن بعد عقده واسلامه في العدة ثبت نكاحه عليهن لتمامه فانه لم يزوج
المجعة للاربع وفي الفرق اشكال **الرابعة** اختلاف الذين يفسخ لا طلاق فان كان من المارة قبل
الدخول سقط به المهر ولا كان من الرجل يفسقه على قول مشهور فان كان بعد الدخول فقد
استقر ولم يسقط العارض ولو كان المهر فاسلاماً وجبت به مهر المثل مع الدخول وقبله وفسقه
اذا كان الضريح من الرجل ولو لم يسم مهره والحال هذه كان لها المنة كالطلقة وفسقه
ولو دخل الذي اسلمه كان المهر من الرجل ولو لم يفسقه قبل سقوطه قيل يجب به مهر المثل وقيل
بأنه مده فمته عند استحباله وهو اصح **الخامس** اذا اراد المسلم بعد الدخول حرم عليه وطئ
زوجته المسلمة وتنفك نكاحهما على اقتدار العدة فالوطئ بالشبهة ربي على كونه الى
انقضاء العدة قال الشيخ عليه مهرا ان الاصل في العقد والاحكام الوطئ بالشبهة وهو يشكل
على انها في حكم الزوجة اذا لم يكن عن ظنة **السادسة** اذا اسلم وعنده اربع وثلاث
مدخل يهن لم يكن له العقد على اخرى والى الخت احد مدخاته حتى تنقض العدة
مع بقائهن على الكفر ولو اسلمت الوثنية ففترق وزوجها باختيار قبل اسلامه و
انقضت العدة وهو على الكفر صح عقد الثانية فلو اسلم قبل انقضاء اعدة الاولى تخير
كالمرتبة جها وهي كافة **السابعة** اذا اسلم الوثني ثم ارتد انقضت عليهما على الكفر فقد
بانت منه ولو اسلمت في العدة ورجع الى الاسلام في العدة فهو احق بها وان خرجت فهو
خير من غيرها

[illegible]

ماضی متقدم و لوا
تجدید و ترمیم

كافر فلا سبيل للمعليها **الثامنة** لو ماتت احدهن بعد اسلامهن قبل الاحتياط لم يطل
 احتياطهما فان احتياها ورثت نصيبه منها وكذا لو متت كاهن كان له الاحتياط فاذا انتارا
 اربعاً ورثهن لان الاحتياط ليس استيناف عقداً فاها هو يعين للمات العقد الصحيح ولو مات
 ومن قبل يطل الحيار والوجه استعلاء الفرعة لان فيهن وراثات وسوروات ولو مات
 الزوج قلمت كان عليهن الاعتداء منه لان منهن من تلمذه العدة ولم يحصل الختيار
 الزين العدة احتياطاً بعد الاحليل اذ كل واحدة محتملة ان يكون في الزوجية والا يكون فالحامل
 تعتد بعدة الوفاة ووضع الحمل والحيا ويعتد بعد الاحليل من عدة الطلاق والوفات
الثانية اذا سلموا سلموا لزمدة نفقة الجميع حتى يختاروا رابعاً فيسقط نفقة الواحدة لا يضمن في حق الزوج
 وكذا لو سلموا او بعضهن وهو على كره ولو لم يدفع النفقة كان طهر المطالبة بها عن الحائز وكذا
 سواء سلموا او على الكفر ولا تميز بين النفقة لاسلم ودينهن لتحقيق منع الاستمتاع منهن ولو اختلف
 الزوجان في السابق الى الاسلام فالقول قول الزوج ما استقفا بالبرادة الاسلامية ولو مات
 وتقدأبع منهن كذا لم يمتعين وجب ايقاف الحصة عليهن حتى يصطالحن والوجه الفرعة
 او التبرك ولو مات قبل اسلامهن لم يوقف شيء لان الكفاية لا يثبت المسلم وعين ان يقال يرضى من طهر
 قبل **الفصل العاشر** في حق الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام ان اباي العبد طلاق امرأته وانتهت بنية
 الانكاح فان رجع وهي في العدة فهي امرأته بالملك الاول وان رجع بعد العدة وقد تزوجت فلا سبيل
 له عليها وفي العار بها نزد مستندة ضعف **مسألة** **الزمن** كواحق العقد **في سبب** **الاول** الكفاية
 شرط في النكاح وهو التساوية في الاسلام وهل يشترط التساوية في الايمان فيه روايتان ظاهرهما
 الاكتفاء بالاسلام وهل كذا استحباب الايمان وهو الزوجية انما لان المرأة تاحضن دين عليها
 فغير لا يقع نكاح الناصب المعلن بعدادة اهل البيت ما لم يكاد ما يعلم بطلان من دين الاسلام وهل
 يشترط ثبوت من النفقة قبل النكاح ولا يشترط ولو وجد مخبر الزوج عن النفقة هل تنسلط على
 الصبي فيه روايتان اشهرهما انه ليس لها ويجوز نكاح المرأة العبد والعويمة والعجمي والمهاجرة من

انما العبد والفقير انما انما
 او هو من سبب
 في النكاح وهو التساوية في الاسلام

لها

لها شتم بالعكس وكذا ارباب الصانع الدينية بذوات الدين والبيوتات ولو خطبوا من القادر
 على النفقة وجعل حاجته وان كان اخفض نسباً ولو انتنع الولي كان عاصياً ولو انتسب
 الزوج الى قبيلة فبان من غيرها كان للزوجة الفسخ وقبل السر لها وهو اشبه ويكره
 ان يزوج الفاسق وما كذا في شارب الخمر وان تزوج المومنة بالخطأ لا بأس بالمستضعف
 وهو الذي لا يفرق بين **الثانية** اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت زنت لم يكن له فسخ العقد
 لا الرجوع على الولي بالمهر ولو كان له الرجوع وطا الصداق بما استحل من فرجها وهو شاذ
الثالثة لا يجوز التعريض بالخطبة لذل العدة الرجعية لانها زوجة ولا يجوز المطلقة
 ثلاثاً من الزوج وغيره ولا يجوز التعريض لها من غير ما المطلقه تسماً للعدة
 ينكحها غيرها فلا يجوز التعريض لها من الزوج ويجوز من غير ولا يجوز التعريض في العدة
 منه ولا من غيره واما المعتدة البائنة سواء كانت من طهر او من غير يجوز التعريض من الزوج
 وغيره والتعريض من الزوج دون غيره وصورة التعريض ان يقول ريت راعيت فليك ونحوه
 عليك وما اشبهه والتعريض ان يجاطبها بما لا يجتهد الا النكاح مثلاً ان يقول ما اذا انقضت عدتك
 تزوجت بك ولو تزوج بالخطبة في موضع المنع ثم انقضت العدة فنكحها لم يحرم **الابن** اذا خطب
 فاحابت فيه حرم على غيره خطبتها ولو تزوج ذلك الفتي كان العقد صحيحاً **الخامسة** اذا تزوجت
 المطلقة ثلثاً فلو شرطت في العقد انه اذا احلها فلا نكاح بينهما بطل العقد وربما قيل لغوا رجوع العدة
 الشرط ولو شرطت الطلاق قبل بيع النكاح وبطل الشرط وان دخل بها فلها مهر المثل انما لم يرضى وتزوج
 بالشرط في العقد وكان ذلك في نيته الزوجية او الولي لم يفسد وكل موضع قيل فيه العقد يقع القتل
 نحو المطلق مع الفرقة وانقضاء العدة وكل موضع قيل فيه العقد لا يفسد لانه لا يبيح الولي الا يركن
 عن عقد صحيح **السادسة** نكاح الشغار باطل وهو ان تزوج امرأتان رجلين على ان يكون مهر كل
 واحدة منهن نكاح الاخرى اما الزوجان كل منهما صاحباً وشرط لكل واحدة مهر معلوم
 فانه يصح ولزوج احدهما الاخر وشرط ان تزوجه الاخرى غير معلوم صح العقدان وبطل

في النكاح وهو التساوية في الاسلام
 او هو من سبب
 في النكاح وهو التساوية في الاسلام

في النكاح وهو التساوية في الاسلام
 او هو من سبب
 في النكاح وهو التساوية في الاسلام

۱۷

لربها المراض يكره كانت او تقيها على الاثر **الاول** يجوز ان يشترط عليها الايمان ليلا او فاضا وان
 يشترط في الزمان **المع** **المس** يجوز العزل للتمتع ولا يفتق على اذنها ولم يفتق الولد ولو حملت
 وان عز للاحتمال سبق المني **المس** ولو فقهه عن نفسه استحق ظاهره ولم يفتق للمعاني **المس**
 لا يقع بها اطلاق وشيئ بانقضاء المدة ولا يقع بها اطلاق ولا لعان على الاظهر وفي الظاهر
 تردد اظهره الله بغير **المس** لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين بشرط سقوط اوطالاق
 فيكون الشرط على الغير وادى كما لو شرط للاجنبي والاول **المس** اذا انقضى احوالها بعد الاصل
 فعلىها احصائها وروى حفصة وهو مذكور وان كانت لا تحيض فمشتق خمسة واربعون يوما
 ونقصت من الوفاة ولو لم يخل بها اربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حائلا وبابعد الاحليلين
 ان كانت حاملا على الاصح ولو كانت امة كانت عدتها احوالا شهرين وخمسة ايام **المس** **المس**
 في نكحي الامام وهو اما الملك والعقد والعقد مزاج دائم ومنقطع وقدمت كثير من احكامها
والمس هنا مسائل **الاول** لا يجوز للعبد ولا لامة ان يعقدا لانفسهما نكاحا الا باذن المالك
 فان عقدا احدهما من غير اذن وقف على اجازة المالك وقيل يكون اجازة المالك كالعقد المستند
 وقيل بطلانها وتعلق الاجازة وفيه قول رابع مصفوفة احتضا من الاجازة بعقد العبد دون
 الامة والاول اظهره لواء المولى صحيح وعليه مهر بمولاه ونفقة زوجته ولم يهرامته و
 كذا لو كان كل واحد منهما مالكا او اكثر فاذا بعضهم لم ينعض الارض له الاقرب او اجازتهم بعد
 العقد على الاشبه **المس** اذا كان الابوان رقاقا كان الولد كذلك فان كان المالك واحدا
 فالولد له وان كانا لاثنتين كان الولد بينهما مضافين ولو اشترط احدهما او شرط زيادة عن
 نصيه لزم الشرط ولو كان احدا الزوجين جراح الحق الولد له سواء كان الحر بعد الاثر او الام لان بشرط
 المولى رق الولد فان شرط لغير الشرط على قول **المس** اذا تزوج الحر امة من غير اذن المالك ثم
 وطأها قبل الرضا عا لما لم يهرم كان زابيا وعليه المهر ولا ميراث ان كانت عاتمة مطاوعة ولوات
 بذلك من قالوا لها وان كانت الزوج حائلا او كان هذا كشبهة فلا جد وجوب المهر وكان

المدة

ولو شرط لها التوارث
 او شرط له احدهما قبل
 يلزم عملها بالشرط وقيل
 لا يلزم لانها لا يثبت
 الا شرعا

المرد

الولد حرًا لكن يلزم دفع ثمنه لمولى الامة يوم سقط حيا وكذا لو عقد عليها لدعواها الحرقة لزمه
 المهر وقيل عشقيتها ان كانت بكرا ونصف العشر ان كانت ثيبا وهو المروق ولو كان
 دفع اليها ثمنها استعاد ما وجد منه وكان ولها منه رقا وعلى الزوج ان يقبل القيمة
 ويلزم المولى دفعهم اليه ولو لم يكن له مال سعى في قيمتهم وان ابي السعي فلهما خيار بعد اتمام الايام
 قيل نعم بقولنا على رواية فيها ضعف وقيل لا يجب لان القيمة لازمة للاب لا لغيره
 الحيلة ولو قيل بوجوب الفدية على الامام من انى سعى بغيرهم قيل من سهم الرقاب منهم
 من أطلق **المس** اذا تزوج عبدة امته هل يجب ان يعطى المهر شيئا من ماله قيل نعم
 والاستحباب اشبه ولوما كان الخيا والوفقة في امضاء العقد فسخه ولا خيار للامة
المس اذا تزوج العبد بخره مع العلم بعدم الاذن لم يكن لها مهر ولا نفقة مع عليها
 بالتحريم وكان اولادها منه رقاقا ولو كانت جاهلة كانا آخر را ولا يجب عليها قيمتهم
 وكان مهرها لازما لامة العبد ان دخل بها ويتبع به اذا عتق **المس** اذا تزوج عبدة بامر
 لغير مولاه فان اذن المولى ان فالولد لها وكذا لو لم ياذن ولو اذن احدها كان الولد لمن
 لم ياذن وكذا بامته غير مولاه كان الولد لمولى الامة **المس** لو تزوج امة بين شركين ثم اشترى
 حصة احدهما بطل العقد وجرم عليه وطؤها ولو امضا الشرط الآخر العقد بعد الاشياء
 لم يبرح وقيل يجوز له وطؤها بملك وهو صغير ولو حالها اليه قيل يحل وهو مروي وقيل
 لان سبب الاستباحة لا يتبع بعض وكذا لو ملك بضعها وكان الباقى حرا لم يجز له وطؤها
 بالملك ولا بالعقد الدائم فانها باها على الزمان قيل يجوز ان يعقد عليها متعة في الزمان
 المختص بها وهو مروي وفيه تردد لما ذكرناه من العلة **ومن القواحق الكلام في الطوارق**
 وهي ثلاثة العتق والباع والطلاق اما العتق فاذا اعتقت المملكة كان لها تسع فكلها
 سواء كانت تحت عبدا او حرة من الاصحاب من فرق وهو اشبه والخيار على الفور ولو
 اعتق العبد لم يكن له خيار ولا لمولاه ولا لزوجته احررة كانت او امة لانها ارضيت عند

المس

المس

انما المملوك يعتق بغيرها
 وان كانت تحت عبدا

هذا هو الحق

ولو يقع عبده استة تم اعتق الامة او اعتقها كان لها الخيار وكذا لو كانا لا يكونان فاعتقوا
ويجوز ان يجعل عبدا لامة صلاحيها ويثبت عقده عليها بشرط تقديم لفظ العقد على العتق بان يقول
تزوجتك او جعلت متحكلا منكم لانه لم يبق العتق لكان لها الخيار في القبول والاستماع
وقيل لا بشرط لان الكلام المتصل كالمجمل الواحدة وهو حسن وقيل بشرط تقديم العتق لان
الامة ساء لما كانا لا يستبدل بالعقد فيحقق الملك والاول اشهر وام الولد لا يتحقق الا بعد
مولاهما من قبيل لدها ولو عجز الضيق سعت في المختلف لا يلزم ولدها التسوية وقيل يلزم لانه
اشبه ولومات ولدها وابوه حتى جازعها وعادت الى خفض الرق وتخرج معها ما وجب وجود ولدها
في عمن وقتها اذا لم يكن مولاهما غيرها وقيل يجوز بيعها بعد وفاته في ديونته وان لم يكن ثمنها الذي كانت
الديون حصة بركته بحيث لا يفضله عن الذين شئ اصله ولو كان ثمنها فتمت بيعها المالك لا يبيع
عتقها معها ثم ولدها وانفس بتمت وماتت بعت في القون وهو وجود ولدها سابقا قبل بيعه لولده
هنا من سلم الا شيئا فلا يملك العتق ولا المكاف ولا يرجع الولد بقا الحق الحرة فيها
البيع فاذا باع المالك الامة كان ذلك كالطلاق والمشتري بالحياء من اعضاء العقد وصحة
على الفور فاذا علم ولم يفسخ لم يزم العقد وكذا حكم اذا كان تحت امة ولو كان تحت حرة ينعى كان
للمشتري الخيار على رواية فيها منع ولو كان المالك فبا عها لاثنتين كان الخيار لكل واحد من
المبتاعين وكذا لو اشترى واحد وكذا لو باع اسدها كان الخيار للمشتري والمبايع فلا يثبت
عقدها الا برضا الثنتين ولو حصل بينهما الولد كانا للمولى الا ان **مسألة** ثلث الاولى
اذا ابرج استة ملك المهر بشروط في ملكه فان باعها قبل الدخول سقطت نفسها في العقد الذي
ثبت المهر باعتباره فان اشترى كان المهر لان اجازته كالعقد المستأنف ولو باعها بعد
الدخول كان المهر الاول سواء اجاز الثاني ام فسح لاستقراره في ملك الاول وفيها افعال العقد
والحصول ما ذكره في **باب** لو يقع عتقه ثم باعته قبل ان كان للمشتري البيع وعلى المولى بصف
ومن الاصحاب من انكر لاسر **باب** لو باع امة واقضى ان حملها منه واكرى للمشتري وطريق

واستقامت

العبد

قبل دخول

هذا هو الحق

قوله

هذا هو الحق

قوله في افساد البيع ويقضي الحق المالك لانه اقرب لا يقر به الغير وفيه تردد **باب**
الطلاق فاذا تزوج العبد باذن مولاه حرة او امة لغير لم يكن له اجبار على الطلاق
ولا سعة ولو تزوجه امة كان عقدا صحيحا الا اناحة وكان الطلاق بيد المولى ولدها ان
يقع بينهما بغير لفظ الطلاق مثله لا يقول فسخت عقدكما او ابرأ احدكما ما عدا الزوجة
وهذا يكون هذه اللفظ طلاقا قبل بغير حتى لو كرهه من بين وبينها رجعة حرمت حتى تنكح رجلا
غيره وقيل يكون منسوخا وهذا شبه ولو طلقها الزوج ثم باعها المالك اثنى العدة وهل
يجوز ان يشترى المشتري بزيادة عن العدة قبل بغير لانها حكم ان يتدخلها علم خلاف
الاصل وقيل ليس عليه استبراء لانها مستبدلة وهو صحيح **باب** الملك فتوعان **الاول**
ملك الرقبة تجوز ان يملك الانسان ملك الرقبة ما زاد عن اربع من غرضه وان جمع
في الملك بين المرأة وامتها لكن متى وطئ واحدة حرمت عليه الاخرى عينا وان جمع بين
بين اخيهما المالك والمطى واحدة حرمت موطوءة الاب كما يجوز للمالك موطوءة ابنته
ويجوز على كل واحد منها وطئ من وطأها الاخرى عينا ويجرم على المالك مملوكته اذا زوجها
حتى يحصل الفرقة ونقض عدتها ان كانت ذات عدة وليس للمولى منعه العقد ان يبيعها
فيكون للمشتري الخيار وكذا لا يجوز له النظر منها الى ما لا يجوز لغير المالك ولا يجوز
للمطى امة ستره بيده ومن غيره بالملاك لا يجوز للمشتري وطئ الامة الا بعد استبراءها ولو
كان لها زوج فاحاز ملكا لم يكن له بعد ذلك فسح وكذا لو علم فامر بغيره لان يقارب الزوج
وتعتد منه ان كانت من ذوات العدة ولو لم يحد كاحد لم يكن عليها عدة وكفاه الاستبراء في عدات من اقول
حواز العتق ويجوز الاشباع ذوات الاذواج من اهل الاحرار وكذا بناتهم وما نسبوا لاهل الصلابة
منهم **باب** تشتت على سبيلين **الاول** من ملك امة بوجه من وسوسة التخليك حر طلقا او
يسرى او بغيره فان تاحرت الحصة وكان في ستمها من عتقها اعتدت بخمسة واربعين يوما
وسقط ملكها اذا ملكها احدا ايضا الامة حصةها وكذا ان كانت لعدل واخبر استبراءها وكذا ان كانت
الملك

هذا هو الحق

العبد

هذا هو الحق

قوله

عقدي العقد المسمى على العتق فلو علم الزوج والمراة بالعيب لم يرد الفسخ ثم
العقد وكذا الخيار مع التام ليس **المادة** الفسخ بالعيب ليس بباطل فلا يطرعه منه تصحيح المهر ولا
يعقد في ان لا يثبت **المادة** يجوز للمرجع الفسخ من دون الحاكم وكذا للمرأة تعريض العتق بفسخ الرأى
الحاكم لطلب الأجل ولها الترتيبا بفسخ عند انقضاء المد وقصد الوطى **المادة** اذا اختلف في العيب
فالقول هو المذكور مع عدم البينة **المادة** اذا منع الزوج من باسجد العيوب كان قبل الدخول
فلا يملك وان كان بعده عليها المستحب لا يثبت بالوطى استقرا فلا يسقط بالفسخ وله الرجوع به على
المالكس وكذا المستحب من الرجوع قبل الدخول فلا يملك في العتق ولو كان بعده كان لها المستحب
وكذا لو كان بالخيار بعد الدخول عليها المهر كذا ان حصل الوطى **المادة** لا يثبت العتق الا بقرينة
الزوج او البينة باقراره او كونه ولو لم يكن ذلك وادعت عتقه فأكفر العقل فقلد مع بينة فيلزم
في الماء اما بقرينة ان تغلب حكم بقوله وان لم يستخرج حكمها وليس بشئ ولو ثبت العتق فترأى
الوطى في العقل فقلد مع بينة فيلزم ان ادعى الوطى بكرا وكانت كبراً نظر اليها النساء وان كانت
تقياً أحسن قبلها خلوها فان ظهر على البعض صدق وهو شاذ ولو ادعى انه وطئ غيرها او وطأها
دبراً كان العقل قوله مع بينة ويحكم عليه ان نكل فيقبل بالبرق العين عليها وهو من على القصد
بالكفر **المادة** اذا ثبت الفسخ فان حُرِّت فلا كلام وان رقت امرها الى الحاكم اجلها سنة
من اترفع فان واقعها او واقع غيرها فلا خيار ولا كان لها الفسخ ونصف المهر **المادة** اذا
في المدلين وفيه مسائل **المادة** اذا تزوج امرأة على انها حرة فبانت امة كان له الفسخ ولو دخل
وقبل العقد بطل الاول **المادة** لا يفسخ الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعده وقيل ولو كان
العشر ارضف العشر وسقط السمار الاول اشبه ويرجع بما اغتربه على المدلس ولو كان من كلفها
دسها قبل بيعه يكون حرة بظاهر اقراره ولو لم يكن تلفظ بما يقتضي العتق لم يفتق ولو كان لها عتق
مهر ولو كانت نفسها كان عوض البضع لمولها ويرجع الزوج به عليها اذا اعتقت ولو كان دفع عايد
اليها المهر استعاد ما وجد منه وما تلف منه بتسوية بعد حرتها **المادة** اذا تزوجت المرأة رجل

عقدي العقد المسمى على العتق
فلو علم الزوج والمراة
بالعيب لم يرد الفسخ
ثم العقد وكذا الخيار
مع التام ليس الفسخ
بالعيب ليس بباطل
فلا يطرعه منه تصحيح
المهر ولا يعقد في ان
لا يثبت المادة يجوز
للمرجع الفسخ من دون
الحاكم وكذا للمرأة
تعريض العتق بفسخ
الرأى الحاكم لطلب
الأجل ولها الترتيبا
بفسخ عند انقضاء
المد وقصد الوطى
المادة اذا اختلف
في العيب فالقول هو
المذكور مع عدم
البينة المادة اذا
منع الزوج من
باسجد العيوب كان
قبل الدخول فلا
يملك وان كان
بعده عليها
المستحب لا يثبت
بالوطى استقرا
فلا يسقط بالفسخ
وله الرجوع به
على المالكس
وكذا المستحب
من الرجوع قبل
الدخول فلا يملك
في العتق ولو كان
بعده كان لها
المستحب وكذا لو
كان بالخيار بعد
الدخول عليها
المهر كذا ان حصل
الوطى المادة لا
يثبت العتق الا
بقرينة الزوج
او البينة باقراره
او كونه ولو لم
يكن ذلك وادعت
عتقه فأكفر
العقل فقلد مع
بينة فيلزم في
الماء اما بقرينة
ان تغلب حكم
بقوله وان لم
يستخرج حكمها
وليس بشئ
ولو ثبت العتق
فترأى الوطى
في العقل فقلد
مع بينة فيلزم
ان ادعى الوطى
بكرا وكانت
كبراً نظر اليها
النساء وان كانت
تقياً أحسن
قبلها خلوها
فان ظهر على
البعض صدق
وهو شاذ ولو
ادعى انه وطئ
غيرها او وطأها
دبراً كان
العقل قوله
مع بينة
ويحكم عليه
ان نكل فيقبل
بالبرق العين
عليها وهو من
على القصد
بالكفر المادة
اذا ثبت
الفسخ فان
حُرِّت فلا
كلام وان
رقت امرها
الى الحاكم
اجلها سنة
من اترفع
فان واقعها
او واقع
غيرها فلا
خيار ولا
كان لها
الفسخ
ونصف
المهر المادة
اذا في
المدلين
وفيها
مسائل المادة
اذا تزوج
امرأة على
انها حرة
فبانت امة
كان له
الفسخ ولو
دخل وقبل
العقد بطل
الاول المادة
لا يفسخ
الفسخ قبل
الدخول
ولها المهر
بعده وقيل
ولو كان
العشر
ارضف العشر
وسقط
السمار الاول
اشبه ويرجع
بما اغتربه
على المدلس
ولو كان
من كلفها
دسها قبل
بيعه يكون
حرة بظاهر
اقراره ولو
لم يكن
تلفظ بما
يقتضي
العتق لم
يفتق ولو
كان لها
عتق مهر
ولو كانت
نفسها كان
عوض البضع
لمولها
ويرجع
الزوج به
عليها اذا
اعتقت
ولو كان
دفع عايد
اليها
المهر
استعاد
ما وجد
منه وما
تلف منه
بتسوية
بعد
حرتها
المادة
اذا
تزوجت
المرأة
رجل

على ان حُرِّت بان تلوها كان لها الفسخ قبل الدخول وبعد الاصل طاب الفسخ قبل الدخول ولها
المهر بعده فقل اذا عقد على بنت رجل على انها بنت مهيمة وكانت بنت امة كان لها الفسخ
الوجه ثبوت الخيار مع الشرط الا مع الاطلاق العقد فان فسخ قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعد
كان لها المهر ويرجع بدعي المدلس ايا كان او غيره **المادة** لو تزوجت بنت من مهيمة وادخل عليها
بنته من امة تعلد برها ولها المهر المثلان ودخل بها ويرجع بدعي من ساقها اليه ومرة
عليه التي تزوجها وكذا كل من ادخل عليه غير بنته فقلدتها او رجعت سوا كانت ارفع او
اخفض **المادة** اذا تزوج امرأة بشرط كونها بكر فزوجهها ثمة لم يكن له الفسخ **المادة** اذا
التحق بعتده بسبب جنس وكان له ان يتخلى من مهرها ما بين مهر الكبر والتب ويرجع فيه الى العا
وقيل يقتل السدس وهو غلط **المادة** اذا استقع امرأة بنت كنانة لم يكن له الفسخ من دون
هبة المدة ولا له الفسخ اذا زوجها على خلافه **المادة** اذا تزوج رجلاً ما بقرينة كل
واحدة على زوجها وعليه مهرها المستحب وليس له وطؤها حتى يتقضى عدة نكاحه وطئ الاول ولو
تناهى عدة اربا تان رجلاً ومن كل واحد منهما زوجة نفسها وورثته **المادة** كل من طعن
في بطلان العقد فله الرجوع مع الوطى به المثل لا المسمى وكل موضع حل في صحة العقد فله
مع الوطى المستحب وان تحققت الفسخ وقيل ان كان الفسخ بعيب سابق على الوطى لزم به المثل
سواء كان حدثه قبل العقد وبعده والاول اشبه **المادة** الثاني في المهور وفيه اطراف
الاول في المهر الفسخ وهو كل ما يقع ان يملك عليها كان او منقطعه ويصح العقد على مقتعة
للمرأة تعليم الصنعة والسورة من القرآن وكل عمل يحمل على اجارة الزوج نفسه مدة معينة
وقيل بالبنية استثناء المرواية لا يتخلو من منصف مع وقودها عن افادة المنع ولو عقد
الذميان على خرا وخبر من لا يملكها يملكها ولو اسلم او اسلم احدهما قبل الفسخ دفع منه مخرجه
القيمة لمخرجه عن ملك المسلم سواء كان عبداً او مملوكاً ولو كان مسلمين او كان الزوج مسلماً
قيل بطل العقد وقيل بطله ويثبت لها مع الدخول مهر المثل وقيل بل قيمة الخرد والثاني اشبه
للمهر المثل

عقدي العقد المسمى على العتق
فلو علم الزوج والمراة
بالعيب لم يرد الفسخ
ثم العقد وكذا الخيار
مع التام ليس الفسخ
بالعيب ليس بباطل
فلا يطرعه منه تصحيح
المهر ولا يعقد في ان
لا يثبت المادة يجوز
للمرجع الفسخ من دون
الحاكم وكذا للمرأة
تعريض العتق بفسخ
الرأى الحاكم لطلب
الأجل ولها الترتيبا
بفسخ عند انقضاء
المد وقصد الوطى
المادة اذا اختلف
في العيب فالقول هو
المذكور مع عدم
البينة المادة اذا
منع الزوج من
باسجد العيوب كان
قبل الدخول فلا
يملك وان كان
بعده عليها
المستحب لا يثبت
بالوطى استقرا
فلا يسقط بالفسخ
وله الرجوع به
على المالكس
وكذا المستحب
من الرجوع قبل
الدخول فلا يملك
في العتق ولو كان
بعده كان لها
المستحب وكذا لو
كان بالخيار بعد
الدخول عليها
المهر كذا ان حصل
الوطى المادة لا
يثبت العتق الا
بقرينة الزوج
او البينة باقراره
او كونه ولو لم
يكن ذلك وادعت
عتقه فأكفر
العقل فقلد مع
بينة فيلزم في
الماء اما بقرينة
ان تغلب حكم
بقوله وان لم
يستخرج حكمها
وليس بشئ
ولو ثبت العتق
فترأى الوطى
في العقل فقلد
مع بينة فيلزم
ان ادعى الوطى
بكرا وكانت
كبراً نظر اليها
النساء وان كانت
تقياً أحسن
قبلها خلوها
فان ظهر على
البعض صدق
وهو شاذ ولو
ادعى انه وطئ
غيرها او وطأها
دبراً كان
العقل قوله
مع بينة
ويحكم عليه
ان نكل فيقبل
بالبرق العين
عليها وهو من
على القصد
بالكفر المادة
اذا ثبت
الفسخ فان
حُرِّت فلا
كلام وان
رقت امرها
الى الحاكم
اجلها سنة
من اترفع
فان واقعها
او واقع
غيرها فلا
خيار ولا
كان لها
الفسخ
ونصف
المهر المادة
اذا في
المدلين
وفيها
مسائل المادة
اذا تزوج
امرأة على
انها حرة
فبانت امة
كان له
الفسخ ولو
دخل وقبل
العقد بطل
الاول المادة
لا يفسخ
الفسخ قبل
الدخول
ولها المهر
بعده وقيل
ولو كان
العشر
ارضف العشر
وسقط
السمار الاول
اشبه ويرجع
بما اغتربه
على المدلس
ولو كان
من كلفها
دسها قبل
بيعه يكون
حرة بظاهر
اقراره ولو
لم يكن
تلفظ بما
يقتضي
العتق لم
يفتق ولو
كان لها
عتق مهر
ولو كانت
نفسها كان
عوض البضع
لمولها
ويرجع
الزوج به
عليها اذا
اعتقت
ولو كان
دفع عايد
اليها
المهر
استعاد
ما وجد
منه وما
تلف منه
بتسوية
بعد
حرتها
المادة
اذا
تزوجت
المرأة
رجل

ولا تقدر في المهر بل تاريخه عليه الزوجان وان قل ما لم ينقص عن القوم كجدة من حنطة وكذا
 لاحد في الكثرة وقيل بالمتن من الزيادة عن مهر السنة ولو زاد مرة اليها وليس يعتد به
 ما في المهر من شاهد قد ان كان حاشدا ولو جعل زينة وكيلة كالخبرة من الطعام والقطعة
 من الذهب ويجوز ان يزوج امرأتين او اكثر بغير واحد يكون المهر بينهما بالتسوية وقيل بغير
 على مهر امرأتين وهو اشبه ولو تزوجها على خادم غير شاهدة ولا موصوفة قبل كان
 لها خادم وسطا وكذا لو تزوجها على بيت مطلقا استنادا الى رواية علي بن ابي حمزة او
 على رواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن ع و لو تزوجها على كتاب الله
 تبين صدقها ولم يسمي مهرها كان مهرها من مهرها ولو سمي المهر ولا يهاشأ ما عينا
 لزوم ما يبيع لها وسقط ما عناه لا يها ولو امرها بمهر او شرط ان تعطى اباهما منه شيئا عينا قبل
 بيع المهر ولم يشرط خلاف الاول ولا بد من تعيين المهر بما يرفع الجاهالة فلو اصدقها
 ثوبين سورة وجب تعيينها ولو اتم مهرها وكان لها مع الدخول مهر المثل وهل يجزئ
 الخوف قبل نكاح وقيل لا ولا يقيها المأثر وهو اشبه ولو اتمه بتلفين غيرها لم ينزله لان شرط
 لمزاولها ولو اصدقها ثوبا من ثوبها او ثوبا من ثوبها او ثوبا من ثوبها او ثوبا من ثوبها
 التوصل كان عليه اجرة التعليل ولو اصدقها ثوبا على ان يدخلها في ثوبها كان لها قيمة الخوف عند
 استحليله ولو قيل كان لها مثل الخوف كان حسنا وكذا لو تزوجها على عهد فبان حرا او مستحقا
 واذا تزوجها بغير مهر او باجر مهر كان لها الاول والمهر مضمون على الزوج ولو تلف قبل تسليمه
 كان ضمانا له بقيته وقت تلفه على قول مشهور لنا ولو وجدت به عيبا كان لها ردة بالعيب
 ولو عاب بعد العقد قبل كانت بالجناس في اخذه واخذ العتية ولو قيل ليس لها القيمة
 لها عينه ورشده كان حسنا ولها ان تنزع من تسليم نفسها حتى يقبض مهرها سواء
 كان الزوج موبدا او غير موبد وهل لها ذلك بعد الدخول قبل نكاح وقيل لا وهو الاشبه
 لان الاستمتاع حتى يلزم بالعقد يستحب لتقليل المهر ويكره ان يتجاوز السنة وهو متسائل

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

درهم

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

درهم وان دخل بالزوجة حتى يقدم مهرها او شئامه او غيره ولو هدية **الطوف**
الثاني في التفويض وهو قسمان تفويض البضع وتفويض المهر **المهر** فهو الاكثر
 في العقد مهر اصاله ان يقول بزوجتك فلانة او يقول بزوجتك نفسي فيقول
 قبلت وفيه **سألا الاول** ذكر المهر ليس شرط في العقد فلو تزوجها ولم يذكر مهرها او
 شرط الا مهر مع العقد فان طلقها قبل الدخول فلها المتعة حرة كذا او مملوكة لا
 مهر وان طلقها بعد الدخول فلها مهر امثالها ولا تسعة فان ما اشدها قبل الدخول
 وقيل للمؤمن فلا مهر لها ولا تسعة ولا يجزئ المثل بالعقد وانما يجب بالدخول **الثاني** العتية
 في مهر المثل حال المرأة في الشرف والجوار وعادة نسائها ما لم يتجاوز السنة وهو قسمان
 درهم والعتية في المتعة بحال الزوج فالعتي يتبع بالدية او الشرف بالرفع او عشرة دنائير للمهر
 خمسة دنائير او الثوب المتوسط والفقير بالدينار والحائز وما شاكلة ولا يستحق الا المطلق
 التي لم يزوجها مهر فليدخل بها **الثالث** لو تزوجها بعد العقد بغير مهر جاز لان الحق سواء
 كان بقدر مهر المثل او ازيد او اقل وسواء كان عاقلين او جاهلين او كان احدهما عاقل
 لان الفرض للمهر اليها ابتداء فجاز انهما **الرابع** لو تزوج المملوكة ثم اشتراها فسد النكاح ولا مهر
 لها ولا متعة **الخامس** يتحقق التفويض في البالغة الرشيدة ولا يتحقق في الصغيرة ولا في
 الكبيرة السفهة ولو زوجها الولي بدون مهر المثل لم يكره مهر المهر العقد وبثبت لها
 مهر المثل ينفس العقد وفيه تردد مشأه ان الولي لا نظر المصلحة فتبطل التفويض وثوقا
 بنظره وهو اشبه وعلى التقدير لو طلقها قبل الدخول كان لها نصف مهر المثل وعلى
 ما اخترناه لها المتعة ويجوز ان يزوج المولى امته بمفوضة لاختصاصه بالمهر **السادس**
 اذا زوجها مولاه بمفوضة ثم باعها كان فرض المهر بين الزوج والمولى الثاني ان اجاز
 النكاح ويكون المهر له دون الاول ولو اعطى الاول قبل الدخول فرضيت بالعقد كان
 المهر لها خاصة **والثالث** وهو تفويض المهر رضوان يذكر على الجملة ويقبض نقد برة

مفوض المهر

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

المهر ما يزوج به المرأة
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج
 وهو ما يملكه الزوج

الى احد الزوجين فاذا كان الحاكم هو الزوج لم ينفذ في طرف الكثرة ولا القلة وجاز ان يحكم
 بما شاء ولو كان الحكم اليها لم ينفذ في طرف القلة وبقدرة الكثرة اذ لا يمتنع حكمها فيما
 زاد عن مهر السنة وهو حاكمه درهم ولو طلقها قبل الدخول وقبل الحكم الزم من اليه
 الحكم ان يحكم وكان لها النصف ولو كانت هي الحاكمة فلها النصف ما لم يزد في الحكم عن مهر
 السنة ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول قبل سيقط المهر وطا المنة وقيل ليس
 احدهما الاول مروي **الطحاوي** في الاحكام **سأله** **الاول** اذا دخل الزوج قبل
 تسليم المهر كان ديناً عليه ولم يسقط ما لم يسقط مطلقاً او فترت طلقت بعد المهر
 نظال فيه رواية اخرى محصورة والدخول المرحيل المهر هو الوطى قبل او بعد الا
 يجب بالخلوة وقيل يجب الاول **المهر** **الثانية** قبل او لم يستمر مهر او قد تم لها شيئا من
 كان ذلك مهرها ولم يكن لها مطلقاً بعد الدخول الا ان شرطه قبل الدخول على ان المهر
 غيره وهو تعويل على رواية واستثناء الى قوله **الثالثة** اذا طلق قبل الدخول كان
 عليه نصف المهر ولو كان دفعه استعاده بنفسه ان كان باقيا او نصف مثله ان تلف ولو لم يكن له
 مثله فصفته به ولو اختلفت قيمته في وقت العقد ووقت القبض لزمها اقل الاسمين ولو نقصت
 عينها وصفتها مثل عود اللابدة او شيان الصنعة قبل ان كان له نصف القيمة ولا يجبر على اخذ
 نصف العين وقيل يرد ما لو نقصت قيمته وتفاوت السعر كان له نصف العين قطعا وكذا
 لو اذنت قيمته لزيادة السوق اذ لا ينظر الى القيمة مع بقاء العين ولو زاد كبيراً رخصاً كان له
 نصف قيمته من دون الزيادة ولا يجبر المرأة على دفع العين على الاظهر ولو حصل له ثلثا كالمهر
 والدين كان للزوجة خاتمة ولو نصف ما وقع عليه العقد ولو امدتها حيوانا حلالا كان له
 النصف منها ولو امدتها ثيابا ثمنها ثلثا قبل الدخول كان لها نصف ثمنها ثلثا قبل الدخول
 كان عليها قبل الطلاق ربع نصف الاخرة ولو كان تعليم سورة قبل بيعها النصف من ثمنها
 الحجاب فيه ترد **الرابعة** لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنفسه وكذا

لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنفسه وكذا

لو ابرأته من الصداق

لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنفسه وكذا
 قبل الدخول كان له المهر المستحق من العوض وكذا لو ابرأته من الصداق ثم طلقها
 له الا نصف ما ساقا **الثامنة** اذا مهرها مديونة ثم طلقها صارت بينهما نصفين فاذا
 ماتت تحررت وقيل يبطل التدين بجعلها مهرًا كما لو كانت موكنة بها وهو أشبه
سابعة اذا شرط في العقد ما يخالف المشرع مثل الا يتزوج عليها ولا يشترط بطل
 الشرط وصح العقد والمهر وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يسلمه كان العقد
 باطلا لان شرط العقد والمهر يبطل الشرط ولو شرط الا يقضها لزم الشرط ولو اذنت بعد ذلك جاز
 عملا باطلاق الرواية وقيل يخفى لزوم الشرط بالنكاح المنقطع وهو الحكم **الثانية** اذا شرط
 الا يخرجها من بلدها قبل بلوغها وهو المهر ولو شرط لها مهرًا ان اخرجها الى بلدها وانقص
 منه ان لم يخرج معه فاخرجها الى بلد الشرط لم يجب احايته ولها الزيادة ان اخرجها
 الى بلد الاسلام كان الشرط لانها فيه تعدد **الثامنة** لو طلقها بائنا ثم تزوجها في عقد
 لم يطلها قبل الدخول كان لها نصف المهر **الثانية** لو وجبت نصف مهرها شاعراً طلقها
 قبل الدخول كان الباقي له ولم يرجع عليها بشئ سواء كان المهر ديناً او عيناً مراً الهبة
 الى حقها منه **الخامسة** لو تزوجها بعد بينات احداهما رجع عليها بنصف الموجود
 نصف قيمته **السادسة** لو شرط الخيار في النكاح بطل وفيه تردد منشاء الالتفات
 الى تحقق الرجعية لوجود مقتضى الارتقاء عن طريق الخيار او الالتفات الى عدم الرضا
 بالعقد لثبته على الشرط ولو شرط في المهر صح العقد والمهر والشرط **الثالثة** عتق الصداق
 تلك العقد على اشكاله او اثنين ولها التمتع فيه قبل القبض على الاشبه فاذا طلق الزوج غدا
 اليه المصنف بقي للمرأة النصف ولو عتقت عما لها كان الجميع للزوج وكذا لو عتقا الزوجين عقد
 النكاح وهو الولي كالاب والجد للاب وقيل او من تولية المرأة عقدها وجوز للمرأة الجدل الاب
 ان يعفو عن البعض وليس لها العفو عن الكل ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو عن حقه ان حصل

لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنفسه وكذا

لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنفسه وكذا

الطلاق لأنه مشهور بصلحته ولا غلبة له في العفو وإذا اعتنت عن بعضها أو عفا الزوج عن
 نفسه لم يخرج عن ذلك أصداها مجرد العفو لأنه شبه فلا يشترط إلا بالتقيد بغيره لو كان ديناً على الزوج
 أو تافق في بدو الزوج كذا العفو عن القصاص لا يمكن أبداً ولا يقتصر على القبول على الأصح لما لا يرد
 عليه الحال فلا يشترط عند عفوها لم يسلم **المادة** لو كان المهر مؤتمراً لا يمكن طلاق الاستمتاع فلو
 استمتع بها لم يفسد العقد ولا يشترط الاستمرار ووجوب التسليم قبل الحل وهو شبه لما لا يرد
 لو صدقها قطعة من فضة مضاعفة ثمانية ثم طلقها قبل الدخول كانت بالحل في تسليم نصف
 العزم ونصف القيمة لأنه يجب عليها بذل الصفة ولو كان التداق قريباً طمعه قيصاً لم يجب على الزوج
 أخذه وكان له الزمها بنصف القيمة لأن الضمة لا يخرج بالصياغة مما كانت فائدة له ولغير ذلك
 الثوب **المادة** لو صدقها تعليم سورة كان حلها وإن استقبل بالثلاوة ولا يكتفى بتعليمها مطلقاً
 فلو لم تستقبل بالثلاوة الآية ثم طلقها غيرها فنفست الأوطى لم يجب عليه إعادة التعليم ولو استقبلت
 ذلك من غيره كان لها الحرة التعليل كالزوجة التي يزوجها ويصدق عليه تسليمه **المادة** يجوز أن يجمع
 بين تكاثر وبيع في عقد واحد فيصير العوض على الثمن ويهر المثل ولو كان معها ديناً فقلت زوجتك
 نفسي وبعيتك هذا الديناً ردينا رطل البع لأنه ربا وصدق المهر وصح النكاح أما لو اختلف المهرين
 صح المجمع **المادة** لو صدقها عبد فاعتقه ثم طلقها قبل الدخول فعلمها نصف قيمته ولو ردت
 قبل كانت بالخيارية الرجوع والاقامة على تدبيره فإن رجعت أخذ نصفه وإن أبت لم يجز وكان عليها
 قيمة النصف لو دفعت نصف القيمة ثم رجعت في التدبير قبل كان له العود في العين لأن القيمة أخذت
 لمكان الحلالة وفيه تردد منشأ واستقرار الملك بدفع القيمة **المادة** إذا زوجها الوفي بدون مهر
 المثل قبل المهر وطهر المهر المثل قبل بيع المهر وهو شبه **المادة** لو تزوجها على ما أشار إليه
 غير معلوم الوتر فختلف قبل قبضه فأبطلته منه صح وكذا لو تزوجها بمهر فأسد واستقرها بمهر المثل
 فأبطلته منه ومن بعضه صح ولو علم كمينه لأنه أسقط الحق فلم يقع فيه الجمال ولا إباحة من مهر
 المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق **المادة** إذا تزوج ولده الصغير كان له مال المهر
 على

لو تزوجها على ما أشار إليه
 ولو علم كمينه لأنه أسقط الحق فلم يقع فيه الجمال ولا إباحة من مهر
 المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق

على الولد وإن كان فقيراً فالمهر عهدة الوالد ولو مات الوالد أخرج المهر من أصل تركته سواء بلغ
 الولد أو استأمن أو مات قبل ذلك فلو دفع الآتي المهر وبلغ القسي فطلق قبل الدخول استعاد الوالد
 المهر من بعده ولو ولد الولد ذلك المهر محرم الحبة له **المادة** لو ادعى الوالد المهر من ولده الكبير وجها
 فطلق الوالد وجع الولد بنصف المهر لا يمكن للوالد أن يتردد بعد العين ما ذكرناه في الصغير وفي المسلمين
 تردد **المادة** في التنازع وقيد مسائل **المادة** إذا اختلفا في أصل المهر فالقول قول الزوج ولا شك
 قبل الدخول لاحتمال بخلاف العقد عن المهر لكن الاستشكال لو كان بعد الدخول والقول قول المهر أيضاً نظر
 إلى البراءة الأصلية ولا إشكال لوقوع المهر ولو بأثره واحدة لأن الاحتمال يتحقق وإن زادت غير
 معلومة ولو اختلفا في قامة أو وصفه فالقول قوله أيضاً ما لو أقر في المهر ثم ادعى تسليمه ولا
 بينة فالقول قوله المرأة مع عينها **المادة** لو دفع قلده مهرها فقلت دفعت هبة فقال بل صدقاً
 فالقول قوله لأنه لا بد من بينة **المادة** إذا خلا فادعت المرافعة فاسكن الزوجة أقامة البينة إن
 ادعت هي أن المرافعة قبلها وكانت تكبر فلا كلام والآن كان القول قوله مع عينه لأن الأصل عدم
 المرافعة وهو يتكلم بما يدعيه وقبل القول قوله المرأة عملاً بشاهد الحال الصحيح في خبرته بالخلايل
 والامور أشبه **المادة** لو صدقها قبل سورة أو صناعة فقلت حلني غيره فالقول قولها لاحقاً
 منكرة لما يدعيه **المادة** إذا قامت المرأة بينة على أنه تزوجها في وقتين بعقدين فادعى الزوج
 تكرار العقد الواحد ونكحت المثل لأنهما عقدان فالقول قولها لأن الظاهر معها أصل يجب عليه
 مهران قبل غيره فلا يقتضي العقدين وقبل يلممه مهر ونصف الأول أشبه **المادة** فسقط الكل
 وأحد من الزوجين حق يجب على صاحبه القيام به فكما يجب على الزوج النفقة من الكسوة و
 المأكل والمشرب والإسكان فكذلك يجب على الزوجة التمكين من الاستمتاع وتجنباً منقرضه الزوج
 والقسمة بين الأزواج حق على الزوج حراً كان أو عبداً ولو كان عتياً أو حصبياً وكذا لو كان محفوفاً
 ويقسم عنه الوفاة قبل لا تجب القسمة حتى يموت كذا هما وهو أشبه فمن له زوجة واحدة فلهما
 ليلة من أربع ولله ثلاث نصفها حيث شاء وللاثنين ليلتان وللثلاث ثلث والفاصل كله ولو كان

لو تزوجها على ما أشار إليه
 ولو علم كمينه لأنه أسقط الحق فلم يقع فيه الجمال ولا إباحة من مهر
 المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق

لو تزوجها على ما أشار إليه
 ولو علم كمينه لأنه أسقط الحق فلم يقع فيه الجمال ولا إباحة من مهر
 المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق

لو تزوجها على ما أشار إليه
 ولو علم كمينه لأنه أسقط الحق فلم يقع فيه الجمال ولا إباحة من مهر
 المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق

لو تزوجها على ما أشار إليه
 ولو علم كمينه لأنه أسقط الحق فلم يقع فيه الجمال ولا إباحة من مهر
 المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق

له اربع كان لكل واحدة ليلة بحيث لا يحل له الاخذ بالمليت الا مع العذر والسفر واذا خرج
او اذن بعضهن فيما يخص الاقدار وهل يجوز ان يجعل القصة ازيد من ليلة لكل واحدة
قبل نحر الوجه اشراط رضاها ولو تزوج او بواحدة فبقيت بقية وقيل يبدأ من ثلث
حتى اربع عليهن ثم عيب النسوة على الترتيب هو اشد والواجب في القصة المضاجعة لا
المواظقة وتخصر الزوج بالليل دون النهار وقيل يكون عندها في ليلتها ويظن عندها في
صحتها وهو المروي واذا كانت الامة مع الحرمة او الحرار قلحجرة الليلتان والامة والكفائية
كالامة في القصة ولو كان عند مسلمة وكثانية كان للسلمة الليلتان والكثانية ليلة ولو كانت
امة مسلمة وسرة كنية كانت اسوا في القصة **زوج** لو بات عند المرأة ليلتين فاعتقت
ورضت بالعقد كان لها الليلتان لانها صادفت محل الاستحقاق ولو بات عند المرأة ليلتين ثم
بات عند الامة ثم اعتقت طابت عندها اخرى لانها استوفت حقها ولو بات عند الامة ليلة ثم
اعتقت قبل استيفاء الحرمة قتل يقضى للامة ليلة لانها ساءت الحرمة وفيه تزود وليس للموطاة
بالمالك قصة واحدة كانت اكثر وله ان يطعن على الزوجات في سومتين وان يستدعيهن
الى منزله وان يستدعي بعضا ويسعى الى معتز ويختص الكبر عند الدخول سبع ليا والاشيب
بثلاث ولا يقضى ذلك ولو سبق اليه ووجتان او زوجتان في ليلة قبل يتدعي من شاء
وقيل يقرع والاول اشبه والثاني افضل وتسقط القصة بالسفر وقيل يقضى سفر النقلة والافاق
دون سفر الغيبة ويستحب ان يقرع بلهن اذا اراد استحقاق بعضهن وهما يجوز العدا عن
خير اسمها الا فرجا قتل لا لانها تقبضت للسفر وفيه تزود ولا يقوقف قسم الامة على اذن الملك
لان له حظ له فيه ويستحب التسوية بين الزوجات في الاتفاق واطلاق الوجد والجماع وان يكون
في صحة كل ليلة عند صاحبها وان ياذنها في حضور يوت ايها وامها وله سبها عن عيادة ايها
وامها واحلها وعن الخرج من منزله الا بحق واسم **الزوجة** مما نقل **الاول** القسح حق مشترك
بين الزوج والزوجة لا لشراك ثمرة فلم اسقطت حقها منه كان للزوج الحار ولهذا ان تقبل ليلتها

لو تزوجت امرأة من رجل فبقيت بقية وقيل يبدأ من ثلث حتى اربع عليهن ثم عيب النسوة على الترتيب هو اشد والواجب في القصة المضاجعة لا المواظقة وتخصر الزوج بالليل دون النهار وقيل يكون عندها في ليلتها ويظن عندها في صحتها وهو المروي واذا كانت الامة مع الحرمة او الحرار قلحجرة الليلتان والامة والكفائية كالامة في القصة ولو كان عند مسلمة وكثانية كان للسلمة الليلتان والكثانية ليلة ولو كانت امة مسلمة وسرة كنية كانت اسوا في القصة زوج لو بات عند المرأة ليلتين فاعتقت ورضت بالعقد كان لها الليلتان لانها صادفت محل الاستحقاق ولو بات عند المرأة ليلتين ثم بات عند الامة ثم اعتقت طابت عندها اخرى لانها استوفت حقها ولو بات عند الامة ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرمة قتل يقضى للامة ليلة لانها ساءت الحرمة وفيه تزود وليس للموطاة بالمالك قصة واحدة كانت اكثر وله ان يطعن على الزوجات في سومتين وان يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضا ويسعى الى معتز ويختص الكبر عند الدخول سبع ليا والاشيب بثلاث ولا يقضى ذلك ولو سبق اليه ووجتان او زوجتان في ليلة قبل يتدعي من شاء وقيل يقرع والاول اشبه والثاني افضل وتسقط القصة بالسفر وقيل يقضى سفر النقلة والافاق دون سفر الغيبة ويستحب ان يقرع بلهن اذا اراد استحقاق بعضهن وهما يجوز العدا عن خير اسمها الا فرجا قتل لا لانها تقبضت للسفر وفيه تزود ولا يقوقف قسم الامة على اذن الملك لان له حظ له فيه ويستحب التسوية بين الزوجات في الاتفاق واطلاق الوجد والجماع وان يكون في صحة كل ليلة عند صاحبها وان ياذنها في حضور يوت ايها وامها وله سبها عن عيادة ايها وامها واحلها وعن الخرج من منزله الا بحق واسم الزوجة مما نقل الاول القسح حق مشترك بين الزوج والزوجة لا لشراك ثمرة فلم اسقطت حقها منه كان للزوج الحار ولهذا ان تقبل ليلتها

الزوج

للزوج او لبعضهن مع رضاه فان وهبت الزوج وصنعها حيث شاء وان وهبتها لغير زوجتها
عليهن وان وهبتها البعض اختصت بالموهبة وكذا لو وهبت ثلاث منهن ليا لهن الاربعة
لونه المبيت عندها من غير حلال **الثانية** اذا وهبت ورضي الزوج صح ولو رجمت كان لها
لكن لا يبيع في المأخى بمعنى ان لا يقضى ويقضى فيها يستقبل ولو رجمت ولم يعلم لم يقض ما مضى
قبل **الثالثة** لو اوفيت عورتها عن ليلتها فبذلك الزوج حلالا لا بد له الا يستمر منفردا
فلا يصح المعاوضة عليه **الامة** لا قصة للصغيرة ولا للمجنونة المطبقة ولا للتاشيرة ولا
السارة فغير اذنها معنى انه لا يقضى من غير ان لا تزور الزوج الفرية في الليلة منها ولو كانت
مريضة حائل عيادتها فان استوعبها ليلة عندها حل يقضها قبل فلو كان لم يحصل المبيت
لصاحبها وقيل لا كالأول ارجانيا وهما شبه ولو دخلوا فوفاها ثم عاد الى صاحبة الليلة
لم يقض للمرافعة في حق الباقيات لان المرافعة ليست من لوازم القصة **الرابعة** لو جاز في القصة
قضى لمن اختار ليلتها **السابعة** لو كان لا اربع ففتنة واحدة ثم قسم خمس عشرة فبقي اثنتان
اطلعت الاربعة ورجل يدين في الثالثة خمس عشرة والتي كانت ناشرا حسنا فبقيت للناشرة
ليلة وللثالثة ثلثا ثالثة ادوار فتستوفى الثالثة خمس عشرة والثالثة حسنا فبقيت
الثامنة لو طاف على ثلاث وطلق الرابعة بعد دخول ليلتها فترجى بها قبل طافا فصار
تلك الليلة وفيه تزود منها سب سقوط حقها لغير زوجها عن الزوجة **الاسعة** لو كان له زوجتان
في بلدين فقام عند واحدة عشرا قبالا كان عليه للاخر منها **العا** لو تزوج امرأة وطلقها
فيها فاقرع للسفر خرج اسمها جازله مع العود فبقيتها حصنة التحصن لان ذلك لا يخل
في السفر اذ ليس السفر اخلا في القسم **الفصل** في النشوز وهو الخروج عن الطلقة و
اصلا الارتياع وقد يكون من الزوج كما يكون من الزوجة في طهر من النكحة اما طه
شكلا ان تقطع في وجهه او يتبرم بمواحدة وتغير عادتها في ادبها جازله جرحا
او في الموضع بعد طهرها وصورة الجرح ان يحول لها طهر في الفراش وقيل ان يغير فراشا
او ان يغير ليلتها

لو تزوجت امرأة من رجل فبقيت بقية وقيل يبدأ من ثلث حتى اربع عليهن ثم عيب النسوة على الترتيب هو اشد والواجب في القصة المضاجعة لا المواظقة وتخصر الزوج بالليل دون النهار وقيل يكون عندها في ليلتها ويظن عندها في صحتها وهو المروي واذا كانت الامة مع الحرمة او الحرار قلحجرة الليلتان والامة والكفائية كالامة في القصة ولو كان عند مسلمة وكثانية كان للسلمة الليلتان والكثانية ليلة ولو كانت امة مسلمة وسرة كنية كانت اسوا في القصة زوج لو بات عند المرأة ليلتين فاعتقت ورضت بالعقد كان لها الليلتان لانها صادفت محل الاستحقاق ولو بات عند المرأة ليلتين ثم بات عند الامة ثم اعتقت طابت عندها اخرى لانها استوفت حقها ولو بات عند الامة ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرمة قتل يقضى للامة ليلة لانها ساءت الحرمة وفيه تزود وليس للموطاة بالمالك قصة واحدة كانت اكثر وله ان يطعن على الزوجات في سومتين وان يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضا ويسعى الى معتز ويختص الكبر عند الدخول سبع ليا والاشيب بثلاث ولا يقضى ذلك ولو سبق اليه ووجتان او زوجتان في ليلة قبل يتدعي من شاء وقيل يقرع والاول اشبه والثاني افضل وتسقط القصة بالسفر وقيل يقضى سفر النقلة والافاق دون سفر الغيبة ويستحب ان يقرع بلهن اذا اراد استحقاق بعضهن وهما يجوز العدا عن خير اسمها الا فرجا قتل لا لانها تقبضت للسفر وفيه تزود ولا يقوقف قسم الامة على اذن الملك لان له حظ له فيه ويستحب التسوية بين الزوجات في الاتفاق واطلاق الوجد والجماع وان يكون في صحة كل ليلة عند صاحبها وان ياذنها في حضور يوت ايها وامها وله سبها عن عيادة ايها وامها واحلها وعن الخرج من منزله الا بحق واسم الزوجة مما نقل الاول القسح حق مشترك بين الزوج والزوجة لا لشراك ثمرة فلم اسقطت حقها منه كان للزوج الحار ولهذا ان تقبل ليلتها

لو تزوجت امرأة من رجل فبقيت بقية وقيل يبدأ من ثلث حتى اربع عليهن ثم عيب النسوة على الترتيب هو اشد والواجب في القصة المضاجعة لا المواظقة وتخصر الزوج بالليل دون النهار وقيل يكون عندها في ليلتها ويظن عندها في صحتها وهو المروي واذا كانت الامة مع الحرمة او الحرار قلحجرة الليلتان والامة والكفائية كالامة في القصة ولو كان عند مسلمة وكثانية كان للسلمة الليلتان والكثانية ليلة ولو كانت امة مسلمة وسرة كنية كانت اسوا في القصة زوج لو بات عند المرأة ليلتين فاعتقت ورضت بالعقد كان لها الليلتان لانها صادفت محل الاستحقاق ولو بات عند المرأة ليلتين ثم بات عند الامة ثم اعتقت طابت عندها اخرى لانها استوفت حقها ولو بات عند الامة ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرمة قتل يقضى للامة ليلة لانها ساءت الحرمة وفيه تزود وليس للموطاة بالمالك قصة واحدة كانت اكثر وله ان يطعن على الزوجات في سومتين وان يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضا ويسعى الى معتز ويختص الكبر عند الدخول سبع ليا والاشيب بثلاث ولا يقضى ذلك ولو سبق اليه ووجتان او زوجتان في ليلة قبل يتدعي من شاء وقيل يقرع والاول اشبه والثاني افضل وتسقط القصة بالسفر وقيل يقضى سفر النقلة والافاق دون سفر الغيبة ويستحب ان يقرع بلهن اذا اراد استحقاق بعضهن وهما يجوز العدا عن خير اسمها الا فرجا قتل لا لانها تقبضت للسفر وفيه تزود ولا يقوقف قسم الامة على اذن الملك لان له حظ له فيه ويستحب التسوية بين الزوجات في الاتفاق واطلاق الوجد والجماع وان يكون في صحة كل ليلة عند صاحبها وان ياذنها في حضور يوت ايها وامها وله سبها عن عيادة ايها وامها واحلها وعن الخرج من منزله الا بحق واسم الزوجة مما نقل الاول القسح حق مشترك بين الزوج والزوجة لا لشراك ثمرة فلم اسقطت حقها منه كان للزوج الحار ولهذا ان تقبل ليلتها

لو تزوجت امرأة من رجل فبقيت بقية وقيل يبدأ من ثلث حتى اربع عليهن ثم عيب النسوة على الترتيب هو اشد والواجب في القصة المضاجعة لا المواظقة وتخصر الزوج بالليل دون النهار وقيل يكون عندها في ليلتها ويظن عندها في صحتها وهو المروي واذا كانت الامة مع الحرمة او الحرار قلحجرة الليلتان والامة والكفائية كالامة في القصة ولو كان عند مسلمة وكثانية كان للسلمة الليلتان والكثانية ليلة ولو كانت امة مسلمة وسرة كنية كانت اسوا في القصة زوج لو بات عند المرأة ليلتين فاعتقت ورضت بالعقد كان لها الليلتان لانها صادفت محل الاستحقاق ولو بات عند المرأة ليلتين ثم بات عند الامة ثم اعتقت طابت عندها اخرى لانها استوفت حقها ولو بات عند الامة ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرمة قتل يقضى للامة ليلة لانها ساءت الحرمة وفيه تزود وليس للموطاة بالمالك قصة واحدة كانت اكثر وله ان يطعن على الزوجات في سومتين وان يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضا ويسعى الى معتز ويختص الكبر عند الدخول سبع ليا والاشيب بثلاث ولا يقضى ذلك ولو سبق اليه ووجتان او زوجتان في ليلة قبل يتدعي من شاء وقيل يقرع والاول اشبه والثاني افضل وتسقط القصة بالسفر وقيل يقضى سفر النقلة والافاق دون سفر الغيبة ويستحب ان يقرع بلهن اذا اراد استحقاق بعضهن وهما يجوز العدا عن خير اسمها الا فرجا قتل لا لانها تقبضت للسفر وفيه تزود ولا يقوقف قسم الامة على اذن الملك لان له حظ له فيه ويستحب التسوية بين الزوجات في الاتفاق واطلاق الوجد والجماع وان يكون في صحة كل ليلة عند صاحبها وان ياذنها في حضور يوت ايها وامها وله سبها عن عيادة ايها وامها واحلها وعن الخرج من منزله الا بحق واسم الزوجة مما نقل الاول القسح حق مشترك بين الزوج والزوجة لا لشراك ثمرة فلم اسقطت حقها منه كان للزوج الحار ولهذا ان تقبل ليلتها

والاولى من ولا يجوز له زيدا والى اجدادها اما الوفاة الشريفة وهو الانتفاع من طاعة غيره فيلحق بالزوجة
 ولولا قلة مرة وتيقنه على ما ذكرناه من رجوعها ما لم يكن كذلك ولا يترتب من ذلك انتفاع الزوج بالزوج
 بنسب حقوقها فلهذا المطالبة والحكم الزامه ولما ترك بعض حقوقها من نصيبه ونفقة استحقاقه
 يحل للزوج قبول ذلك **القانون الثاني** وهو ان من الشك في ذلك واحد منهما في شق فاذ كان الشك
 منها ونسب الشقاق بين الحاكم حكما من اهل الذمة وآخر من اهل المرأة على الاولى ولو كان من غير
 اهلها او كان احدهما حاضرا او جازيا او على سبيل الحكم والتوكيد لا يظهر منه حكم فان اتفقا
 على الاصلاح فعلا وان اتفقا على التفرقة لم ينعى الا بغير الزوج في الطلاق ورضي المرافعة في ذلك
 ان كان حاضرا **القانون الثالث** لو ثبت الحكم فغاب الزوجان او احدهما قبل الحكم لا بد حكم القاييد
 ولو قبل الجواز كان حسنا لان حكمها معقود على الاصلاح اما التفرقة فموقوف على الاذن
القانون الرابع ما بشرط الحكم ان يلزم ان كان سايقا ولا كان لها نفعه **القانون الخامس** لو منعها شيئا من
 حقوقها او اغارها في ذلك لم يلحقها احد وليس ذلك الا كالحكم **القانون السادس** في احكام **الزواج**
القانون الاول في الحاق الاولاد والنطف في اولاد الزوجات والموطون بالملك والموطون
 بالبيعة احكامهم ولولا الموطون بالعقد لا يتم وهو المحقق بالزوج بشرط ثلثة اشياء وهي
 اشهر من حين الوطون الا يجاوز امتنق الوضوع وهو ستة اشهر على الاكثر وقبل عشرة اشهر وجوب
 بعضه الوطون في كثيره وقبل ستة وهو مذكور في قوله لم يجز لها المراجعة وكذا لو حدثت
 به لاقبل من ستة اشهر حيا كما لا بد من الوفاق على انقضاء ما زاد عن تسعة اشهر او عشرين
 زمان الوطون وثبت ذلك بغيره متحققه من انقض الحبل ولا يجوز له الحاقه بنفسه والحال
 هذه ولو وطأها واطن محبوس كان الولد لصاحبها الفرس لا ينعى عنه الابالغان لان الزنا في
 الاولاد والاختلاف في المرحل او في ولادته فالقول قول الزوج مع عينه ومع الدرر وانقضاء
 الحبل لا يجوز له في الولد كان ثمة امه بالفجر ولا مع تيقنه ولم ينفقه لم ينفقه الابالغان
 ولو طلقها فاعتدت فوجرت بولد ما بين الفراق الى اقصى مدة الحمل الحق به اذا لم يوطأ بقدر

هذا هو الحكم في النكاح
 والطلاق والنفقة
 والطلاق هو ان يترجى
 الزوج من زوجته او
 العكس فيكونا حلالين
 للزواج من بعد
 الطلاق

هذا هو الحكم في النكاح
 والطلاق والنفقة
 والطلاق هو ان يترجى
 الزوج من زوجته او
 العكس فيكونا حلالين
 للزواج من بعد
 الطلاق

والاشهية

والاشهية ولو زنا امرأة فاحصها ثم تزوج بها لم يجز الحاقه به وكذا لو زنا بامه فحلت ثم اشهر
 ويلزم ما لا يفرز بالولد مع اعترا فقه لا يولد له فلو زنا بامه فحلت ثم اشهر
 لم ينفق الابالغان وكذا لو اختلفا في المدة ولو طلق امراته فاعتدت وتزوجت وبيع
 اعنته فوطأها المشتري ثم جاءت بولد لدون ستة اشهر كما لا ينفق الاول وان كان
 لستة اشهر مضيا عدل فهو الثاني **احكام** **الطلاق** الموطون بالملك اذا وطئ الامة فجاءت بولد
 لستة اشهر مضيا عدل الزم الاقرار به لكن لو نفقه بلاعن وحكم بنفسه طاهرا ولو اضررت
 به بعد ذلك الحق للحده ولو وطئ الامة المحط واجتنب حكم بالولد له ولو اختلفا الى
 موالي بعد طئ كل واحد منهم لها حكم بالولد لمن هي عنده ان جاء لستة اشهر مضيا عدل
 منه يوم وطئها والا كان للذي قبله ان كان لوطئ ستة اشهر مضيا عدل والا كان للذي
 قبله وهكذا الحكم في كل واحد منهم لو وطئها المشتري فبها في طهر واحد فلو طئها وتعاقدت
 اقرب بينهم من خرج اسم الحق به وانقر حصص الما قين من قيمة الام والولد ولا يجوز
 نفى الولد لكان العزل ولو وطأ أمته ووطأها آخر فخرنا الحق الولد بالموطون ولو
 ولو حصل مع ولادته اماره يقلبها الظن انه ليس منه فيلزم الحاقه به ولا
 نفقه بل ينسب له ان يوصى له بشيء ولا يورثه سيراث الاولاد وفيه تردد **احكام** **الطلاق**
 الشهية الوطئ بالشبهة يلحق به النسب فلو اشتبهت عليه اجنبية فظن ان زوجته او
 مملوكة فوطأها الحق به الولد وكذا لو وطأ امه فخره لشبهته لكن في الامة يلزمه
 قيمة الولد يوم سقط حيا لانه وقت الحمل ولو تزوج امرأة بظنها خالية او ظنهما
 موت الزوج او طلقه فبان انه لم يمت ولم يوطأ رقت على الاول بعد الاعتدال من
 الثاني واحتل الثاني بالاولاد مع الشرايط سواء استندت في ذلك المرحا حكم او شهادة شهود
 ارا حاضرا ومحبيا **القانون الثاني** في احكام الولادة والكلام في سنن الولادة والكلام في
ان سنن الولادة فالواجب انما استبداد النساء بالمرأة عند الولادة ومن الرجال الاع

هذا هو الحكم في النكاح
 والطلاق والنفقة
 والطلاق هو ان يترجى
 الزوج من زوجته او
 العكس فيكونا حلالين
 للزواج من بعد
 الطلاق

نفسها في زمان دون زمان او مكان دون مكان مما يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التمكن في
 وجوب النفقة بالعقد والتكليف ترد اظهره بين الايجاب وقوف الوجوب على التمكن
 التمكن الا ان يكون صغيرا بحرم وطى بنتها سواء كان زوجها كبيرا او صغيرا ولو امكن الاستمتاع
 منها عاود الوطى لانه استمتاع ناد ولا يرغب اليه في العادة **لو كانت كبيرة** ورجعها
 صغيرا قال الشافعي لا نفقة لها وفيه اشكال منشاء تحقق التمكن من طرفها والاشبه
 وجوبه لا اتفاق ولو كانت مريضة او رقبا او قراة لم يسقط النفقة لان كان الاستمتاع
 عاود الوطى قبل او طهر العذر فيه ولو اتفق الزوج على الكثرة وهي صغيرة منع من وطئها ولم
 يسقط النفقة وكانت كالرقبة ولو سافر الزوجية ماذن الزوج لم يسقط نفقتها سواء كان في رجب
 او سفلين او سابع وكذا لو سافر في رجب واجبر بغير اذنه في الحج او رجاها لم يسافر في غيره اذ في سنة
 او مباح سقطت نفقتها ولو وصلت او صامت او اعتكفت باذنه او في رجب وان لم ياذن لم يسقط
 نفقتها وكذا لو بادرته الى شي من ذلك بالاذن له ضجه ولو استبرأ بحالفه تحقق النكاح و
 سقطت النفقة وتثبت النفقة للطالقة الرجعية كالثبت للزوجية وسقط نفقة الدايين و
 سكنها سواء كانت عن طلاق او منقح فغير لو كانت مطلقة حاملا لزم الاتفاق عليها حتى
 تضع وكذا السكنى وهل النفقة للحمل او لا **قال الشافعي** في الحمل وتظهر الغائبة في مسائل
 منها في الحرام ان تزوج بامه وشهرامولاها رقب الولد في العبد اذا تزوج بامه او حرة وشهر
 مولاها الا ان يذبح الولد وفي الحمل المتفق عنها زوجها ولو بان اسمها اذ لا نفقة
 لها والاخرى ينفق عليها من نفقة لها وثبت النفقة للزوجة مسلمة كانت او ذميمة او
 امية **واما** قدر النفقة فمدا بطه القيام بما يحتاج الى المرأة اليد من طعام وادام وكسوة
 واسكان واقدام **والد** الاقهار تبع العادة امثالها من اهل البلد في تقدير الاطعام
 خلا في قدره عند للنفقة والوسيلة من المورث المحرمين من نفقة وافتقر على
 الحلة وهو اشبه ويرجع في الاقدام الى عاداتها فان كانت من ذوي الاقدام رجعية لا احدثت
 لنفسها

لو كانت كبيرة ورجعها صغيرا قال الشافعي لا نفقة لها وفيه اشكال منشاء تحقق التمكن من طرفها والاشبه وجوبه لا اتفاق ولو كانت مريضة او رقبا او قراة لم يسقط النفقة لان كان الاستمتاع عاود الوطى قبل او طهر العذر فيه ولو اتفق الزوج على الكثرة وهي صغيرة منع من وطئها ولم يسقط النفقة وكانت كالرقبة ولو سافر الزوجية ماذن الزوج لم يسقط نفقتها سواء كان في رجب او سفلين او سابع وكذا لو سافر في رجب واجبر بغير اذنه في الحج او رجاها لم يسافر في غيره اذ في سنة او مباح سقطت نفقتها ولو وصلت او صامت او اعتكفت باذنه او في رجب وان لم ياذن لم يسقط نفقتها وكذا لو بادرته الى شي من ذلك بالاذن له ضجه ولو استبرأ بحالفه تحقق النكاح و سقطت النفقة وتثبت النفقة للطالقة الرجعية كالثبت للزوجية وسقط نفقة الدايين و سكنها سواء كانت عن طلاق او منقح فغير لو كانت مطلقة حاملا لزم الاتفاق عليها حتى تضع وكذا السكنى وهل النفقة للحمل او لا

نفسها واذا وجبت الخدمة فالزوج بالخيار بين الاتفاق على خادمتها ان كانت لها خادوم
 وبين اتباع خادمها او استعجارها او الخدمة لها بنفسه وليس لها التخيير لا يلزمه اكثر من
 خادوم واحد ولو كانت من ذوي الحش لان الاكتفاء يحصل بها ومن لا عادة لها بالاجتماع
 مع المرض نظر الى العرف ويرجع في جنس المادوم والملبوس الى عادة امثالها من اهل البلد وكذا
 في المسكن وطا المطالبة بالتقرب للمسكن عن مشارك غيره ولا بد في الكسوة من زيادة
 في الشتاء والتشد في الصيف كالخشونة للثبته والنعان للنفوس ويرجع في جنسه الى عادة امثال المرأة
 وترا اذا كانت من ذوي النجلى زيادة على ثياب البلد لا يتحمل امثالها به **واما الواجب**
الاول لو كانت انا خادم بنفسه والنفقة لخادم لم يوجب اجابته ولو بادرته بالخدمة ممن غير
 اذن لو كان لها المطالبة **الثاني** الزوجية تلك نفقة يربحها مع التمكن ولو منعها وانقض اليوم
 استقرت نفقة ذلك اليوم وكذا نفقة الايام وان لم يقدرها الحاكم ولم يحكم بها ولو دفع لها نفقة
 لمدة وانقضت تلك المدة ملكة فقد ملكت النفقة ولو استفضلت منها او انقضت على نفسها
 من غيرها كانت ملكا لها ولو دفع اليها كسوة لمدة حرت العادة ببقائها اليها ولو اخلتها
 قبل المدة لم يحجب عليه بدلها ولو انقضت المدة والكسوة باقية طالبت بكسوة ما يستقبل
 ولو سلم اليها نفقة لمدة ثم طلقها قبل انقضاءها استعاد نفقة الزمان المتخلل الا نصيب
 يوم الطلاق وما الكسوة فلما استعادتها لم تسقط المدة المبردة لها **الثالث** اذا دخل
 بها واستمر تاكل معه وشرب على العادة لم يكن لها مطالبة بمدة موكنته ولو تزوجها او
 لم يتخللها وانقضت مدة طلاقها بغير نفقة لم يحجب النفقة على القول بان التمكن موجب
 للنفقة او شرط فيها **الاول** وثوق حصول التمكن لو طلقه **ثاني** على التمكن لو كان غائبا
 فخرجت عند الحاكم وبذلت التمكن لم يحجب النفقة لا بعد اعلامه ورسوله او وليه و
 تسلمها ولو علم فلم يبادر ولم يسقط رقبه لا يسقط عند تقبضه عليه والزم بما زاد ولو
 نشر وعادت الى الطاعة لم يحجب النفقة حتى يعلم ويقضى زمانا يملكه الوصول اليها
 للسقوط وقد زالت

لو كانت كبيرة ورجعها صغيرا قال الشافعي لا نفقة لها وفيه اشكال منشاء تحقق التمكن من طرفها والاشبه وجوبه لا اتفاق ولو كانت مريضة او رقبا او قراة لم يسقط النفقة لان كان الاستمتاع عاود الوطى قبل او طهر العذر فيه ولو اتفق الزوج على الكثرة وهي صغيرة منع من وطئها ولم يسقط النفقة وكانت كالرقبة ولو سافر الزوجية ماذن الزوج لم يسقط نفقتها سواء كان في رجب او سفلين او سابع وكذا لو سافر في رجب واجبر بغير اذنه في الحج او رجاها لم يسافر في غيره اذ في سنة او مباح سقطت نفقتها ولو وصلت او صامت او اعتكفت باذنه او في رجب وان لم ياذن لم يسقط نفقتها وكذا لو بادرته الى شي من ذلك بالاذن له ضجه ولو استبرأ بحالفه تحقق النكاح و سقطت النفقة وتثبت النفقة للطالقة الرجعية كالثبت للزوجية وسقط نفقة الدايين و سكنها سواء كانت عن طلاق او منقح فغير لو كانت مطلقة حاملا لزم الاتفاق عليها حتى تضع وكذا السكنى وهل النفقة للحمل او لا

لو كانت كبيرة ورجعها صغيرا قال الشافعي لا نفقة لها وفيه اشكال منشاء تحقق التمكن من طرفها والاشبه وجوبه لا اتفاق ولو كانت مريضة او رقبا او قراة لم يسقط النفقة لان كان الاستمتاع عاود الوطى قبل او طهر العذر فيه ولو اتفق الزوج على الكثرة وهي صغيرة منع من وطئها ولم يسقط النفقة وكانت كالرقبة ولو سافر الزوجية ماذن الزوج لم يسقط نفقتها سواء كان في رجب او سفلين او سابع وكذا لو سافر في رجب واجبر بغير اذنه في الحج او رجاها لم يسافر في غيره اذ في سنة او مباح سقطت نفقتها ولو وصلت او صامت او اعتكفت باذنه او في رجب وان لم ياذن لم يسقط نفقتها وكذا لو بادرته الى شي من ذلك بالاذن له ضجه ولو استبرأ بحالفه تحقق النكاح و سقطت النفقة وتثبت النفقة للطالقة الرجعية كالثبت للزوجية وسقط نفقة الدايين و سكنها سواء كانت عن طلاق او منقح فغير لو كانت مطلقة حاملا لزم الاتفاق عليها حتى تضع وكذا السكنى وهل النفقة للحمل او لا

لو كانت كبيرة ورجعها صغيرا قال الشافعي لا نفقة لها وفيه اشكال منشاء تحقق التمكن من طرفها والاشبه وجوبه لا اتفاق ولو كانت مريضة او رقبا او قراة لم يسقط النفقة لان كان الاستمتاع عاود الوطى قبل او طهر العذر فيه ولو اتفق الزوج على الكثرة وهي صغيرة منع من وطئها ولم يسقط النفقة وكانت كالرقبة ولو سافر الزوجية ماذن الزوج لم يسقط نفقتها سواء كان في رجب او سفلين او سابع وكذا لو سافر في رجب واجبر بغير اذنه في الحج او رجاها لم يسافر في غيره اذ في سنة او مباح سقطت نفقتها ولو وصلت او صامت او اعتكفت باذنه او في رجب وان لم ياذن لم يسقط نفقتها وكذا لو بادرته الى شي من ذلك بالاذن له ضجه ولو استبرأ بحالفه تحقق النكاح و سقطت النفقة وتثبت النفقة للطالقة الرجعية كالثبت للزوجية وسقط نفقة الدايين و سكنها سواء كانت عن طلاق او منقح فغير لو كانت مطلقة حاملا لزم الاتفاق عليها حتى تضع وكذا السكنى وهل النفقة للحمل او لا

او يكملد ولو رقت سقطة النفقة ولو غاب فاسمى غاوت نفقة ما عدا اسلامها لان الزوجة
 ليست بمطعمه بل وقدرت وليس كذلك لانها لا تملك ثمن نفقة زوجها من ثمن نفقة
 الا بالقبضه **المادة** انما لا يوجب الباطن انها حامل نفقة زوجها لانها لا تملك ثمن نفقة زوجها
 الجار ولا الاستغناء ولا يفتقر الى ما بين غير المطمعة وقال الشيخ يفتقر لان النفقة للولد
 على قوله اذا اصابها فبانت منه وهي حامل فلا نفقة لها الاستعداد للولد ولذا لو طلقها فمهر
 ظهر بها حمل وانكروه ولاعتما ولو اكدت نفقة بعد اللعان واستأنفقه لزمه الاتفاق فلا
 من حقيقه العمل **المادة** قال الشيخ مرة نفقة زوجة المملوك يفتقر برقبته ان لم يكن مكشبا
 ويبيع منه في كل يوم بقدر ما يجب عليه وقال آخرون يجب في ذمته ولو قيل يلزمه البتة
 لو وقع العقد باذنه كان حسنا فالزوج ولو كان مكشبا لم يجب نفقة ولده من زوجته
 يلزمه نفقة الولد من استبد له ماله ولو تحرر منه شيء كانت نفقته في ماله بقدر ما
 تحرر منه **المادة** اذا طلق الحامل رجعت فادعت ان الطلاق بعد الوضع وانكوه والفقول
 قولها مع بينها ويحكم عليه بالبينونة تدبنا له باقراره ولها النفقة استحجابا بالادام
 الزوجة **المادة** اذا كان الزوج على زوجة دين جاز له ان يقاتلها مولا فبنيما ان كانت مسورة
 ولا يجوز مع اعسارها لان قضاء الدين فيما يفضل عن القوت ولو رخصت بذلك لم يكن له الاستماع
المادة نفقة الزوجة مقدمة على الاقارب فانفصل عن قوته مرقية اليها ثم لا يدفع الى الاقارب

انما لا يوجب الباطن انها حامل نفقة زوجها لانها لا تملك ثمن نفقة زوجها

والدواحق

الا ما يفضل عن واجب نفقة الزوجة لانها نفقة معاوضة وثبتت في الذمة **القول**
 في نفقة الاقارب والكلام فيمن يفتقر عليه وكيفية الاتفاق ونحو النفقة على الابوين والاولاد
 اجتماعا وفي وجوب الاتفاق على اباء الابوين وانما هم تركوا ظهور الوجوب ولا يجب النفقة
 على غير العورين من الاقارب كالخوة والاعمام والاجلاد وغيرهم لكن يستحبون تكديف الدار
 منهم ويشترط في وجوب الاتفاق الفقر هل يشترط الفقر عن الاكتساب لاظهار اشتراطه لان
 النفقة معونة على سد الحاجة والمكسب قاذر فهو كالفقر ولا عبرة بنقصان الحاجة ولا

على ذوق الزوج والحاجة

نقصان الحكم مع الفقر والعجز عن تحصيله فاسما او كفايا ويستقط اذا كان ثلوكا ويوجب المولى
 ويشترط في المنفق القدرة فان حصلته فبانت نفقته على نفسه فان قصد شيئا فبانت نفقته فان
 قصد فباينين والاولاد ولا في النفقة بل الواجب قدر الكفاية من الاطعام والكسوة و
 المسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء للثمن نقطة ونوما ولا يحجب عن
 من تجب النفقة له ويفتقر على ابيه دون الاولاد لانهم احقوة النفقة بحمل ولده واولاده لا لهم
 اولاد ولا يقضي نفقة الاقارب لانها مواساة لسدة الحاجة فلا تستقر في الذمة ولو قدرها
 الحاكم فلوامه بالاستمالة عليه فاستدان وجب القضاء **المادة** للعاق على سبيل **الدين**
 يجب نفقة الولد على ابيه ومع عذبه او فقه على الابن ان على الابن ان ولو عذمت الامام
 فعلى ام الولد ومع عذمها او فقها فعلى ابيها وامها وان علوا الاقارب فالاقرب مع التساوي
 يشتركون في الاتفاق **المادة** اذا كان له ابوان وقضله ما يكفي احدهما كانا منه سواء وكذا لو
 كان ابنا وابنة ولو كان ابنا وحيدة او ابنة وحيدة حقها الاقرب **المادة** لو كان له ابنة وحيدة
 فنفقته على ابيها دون خجته ولو كان له ابنة وابنة موصران كانت نفقته عليها بالتسوية **المادة**
 اذا ادعى بالنفقة الواجبة احبته الحاكم فان امتنع حبسه وان كان له مال ظاهر جاز ان
 ياخذ من ماله ما يبره نفقة النفقة وان كان له عروص او عتق او متاع حاز يبعده لان النفقة
 حقك الدين **القول** في نفقة المملوك تجب النفقة على ما يملكه الانسان من رقيق وبعية امسا
 العبد والامة فولاها بالحنان في الاتفاق عليها من خاصته او من كسبهها ولا تقدر بالنفقة
 بل الواجب له الكفاية من اطعام وادام وكسوة وجميع وجب ذلك كله الى عادة المالك
 امثال السيد من اهل بيته ولو امتنع من الاتفاق اجبر على بيعه والاتفاق ويستوفى في ذلك
 القن والمدة واما الولد يجوز ان يخرج المملوك بان يرضى عليه منية ويجعل القاضل لهاد ارضي
 فان منطلقه كفايته وكفاية اليد والا كان على المولى القيام ولا يجوز ان يرضى عليه ما يفتقر كسبه عن
 ولا ما لا يفضل بعد ذمته بنفقته الا اذا قام بها المولى نفقة الهام المملوك فواجبة سواء كانت ما

انما لا يوجب الباطن انها حامل نفقة زوجها لانها لا تملك ثمن نفقة زوجها

انما لا يوجب الباطن انها حامل نفقة زوجها لانها لا تملك ثمن نفقة زوجها

كل هذا سمعنا فقال طالق ثم قال اردت الحارة لم تقبل لان احدا كما يصلي في اولها
الطلاق على الاصح فيجب في الزوجة وفي الفرق نظر ولو طلق اجنبية ورجعية فقال
انت طالق لم تطلق وزوجته لانه قصد الحليلة ولو كان له زوجتان ذين وعمة فقال
باريبت فقال عمة لتيك فقال انت طالق طلقنا النوبة ولو قصد الحليلة طنا انما ريد
قال الشيخ تطلق ريدت وصدا شكال لانه وجدا الطلاق الى الحليلة لظنهما ذين فلم يطق
الحليلة لعدم القصد ولا ريدت لجهما خطا بل غيرها **المرات** في الصيغة والاحكام
ان النكاح عصمة مستفادة من الشرع لا يقبل التقابل فيقف وقعا على موضع الاذن
فالصيغة المتكفاه لازالة قيد النكاح انت طالق او فلاة او هذه وما شاكلها من الا
لفاظ الدالة على تعيين المطلقة ولو قال انت الطلاق او طلاق او من المطلقات لم يكن شيئا
ولو نوى بالطلاق وكذا لو قال انت مطلقة قال الشيخ الاقوى انه يقع اذا نوى الطلاق وهو
بعد عن شبه الانشاء ولو قال طلقت فلاة فقال لا يقع وفيه اشكال ينشأ من وقوعه
عند سواها هل طلقت امرأتك فيقول نعم ولا يقع الطلاق بالكتابة ولا بغير العربية
مع القدرة على التلفظ المحصورة ولا بالاشارة الا مع الجهر عن النطق ويقع الطلاق
الاخرس بالاشارة الدالة وفي رواية يلغى عليها القناع فيكون ذلك طلاق وهي شاة
ولا يقع الطلاق بالكتابة من الحاضر وهو قار على التلفظ نعم لو جهر عن النطق فكتب
ناويا به الطلاق صح وقيل يقع بالكتابة اذا كان غائبا عن الزوجة وليس يعتد ولو
قال خلية او بنية او بختك على غائبك او اخفى بجهلك او بدين او جردا او بنية او
شبهه لم يكن شيئا فاعى الطلاق او لم ينو الطلاق او لم ينو الطلاق او لم ينو الطلاق
قيل يصح وهي رواية الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع ومنعه كثير وهو الاشبه
والخيرها او قصد الطلاق فان اختارته او سكنت ولم تحطه فلا حكم وان اختارته
بنفسها في الحال قيل يقع الفرقه بائنة وقيل يقع رجعية وقيل لا حكم له وعليه الاكثر

نعم

ولو

ولو قيل هل طلقت فلاة فقال لا يقع الطلاق ولو قيل هل فارقت او خلت او لم يمت
فقال نعم لم يكن شيئا ولم يطرط في الصيغة تجريدها عن الشرط والصفة في قولهم
انقص فية على حالها ولو بشره الطلاق بالتمسك اتمت قبل بطلان قبل يقع واحدة
بقوله طالق ويلغى التفسير وهو اشهر الرأيتين ولو كان المطلق المطلق مخالفا ليعتد
الثالث لو نسيه ولو قال انت طالق المسنة صح اذا كانت طاهرة وكذا لو قال للمدعة
ولو قيل لا يقع كان حسنا لان البدعي لا يقع عندنا والاخرة غير مراد **فصل**
اذا قال انت طالق في هذه الساعات ان كان الطلاق يقع بك قال الشيخ لا يصح لتعلقه
على الشرط وهو حق ان كان المطلق لا يعلم اما لو كان يعلمها على الوصف الذي يقع معه
الطلاق ينفي القول بالتحقة لان ذلك ليس بشرط بل اشبه بالوصف وان كان يلفظ
الشرط ولو قال انت طالق اعد طلاقا او اكلمة او احسنه او اقبجه صح ولم يصر
الشخص بركه ولو قال لك سنة الدنيا ولو قال لرضا فلان فان عثر الشرط بطل وان عثر العزم
لم يطل وكذا لو قال ان دخلت القادسية الهرة لم يقع ولو فتحتها صح ان عرف الفرق
بقصدته ولو قال انا منك طالق لم يقع لانه ليس بخلا للطلاق ولو قال انت طالق
نصف طلقة او ربع طلقة او سدس طلقة لم يقع لانه ليس بخلا للطلاق ولو قال
انت طالق نصف طلقة او ربع طلقة او سدس طلقة لم يقع لانه لم يقصد الطلقة
ولو قال انت طالق ثم قال او ديت ان اقول انت طاهر قبل منه ظاهرا ودين في البطن
غيبته ولو قال يدك طالق او رجلك لم يقع وكذا لو قال لاسك او صدرك او جحك
وكذا قال لثناك او نصفك او ثلثك ولو قال انت طالق قبل طلقة او بعدها او قبلها
او معها لم يقع شيء سواء كانت مدخولا بها او لم تكن ولو قيل يقع طلقة واحدة
بقوله طالق مع طلقة او بعدها او عليها طلقة ولا يقع لو قال قبلها طلقة او بعدها
طلقة كان حسنا ولو قال طالق مضى طلقة او ثلثة اثلاث طلقة قال الشيخ

كذلك

الا ثلاثا

منه في حق
تزوج من الشهادة
ولو كانت من طاهر
لا يقع بشاهد واحد

لا يقع ولو قيل يقع واحدة بقوله انت طالق طالق وتلقوا الفتيان ان لم يستلما
للقصد كان حسنا ولا لوقال نصف طلقين **سبع** قال الشيخ ان قال اربع او ثلث
بيكن اربع طلقات وقع بكل واحدة طلقة وفيه اشكال لانها طلاق النصف
المشتركة ولو قال انت طالق ثلثا صححت واحدة ان نوى بالاول الطلاق وبطل
الاستثناء ولو قال انت طالق غير طالق فان نوى الرجعة صح لان اشكال الطالق
رجعة وان اراد النقص حكم بالطلقة ولو قال طلقة الا طلقة لقا الاستثناء
وحكم بالطلقة بقوله طالق ولو قال زينب طالق فتر قال اردت غيرة وهما زوجتان
قبل ولو قال زينب طالق بل غيرة طلقنا جميعا لان كل واحدة منهما مقنونة في
وقت التلفظ باسمها وفيه اشكال ليشترط اعتبار النطق بالصفة **الاول**
الاشهاد ولا بد من حضور شاهدين يسمعان الانشاء سواء قال في الشهادة
ولم يقل سماعهما التلفظ شرط ولو كان عدلا ولا يشترط ان يكون من قبل
من حضور شاهدين ظاهرهما العدالة ومن نفيها ثمانية اقتر على اعتبار الاسلام
فيها والاول الطاهر ولو شهد احدهما بالانشاء فهو شاهد الاحذية بانفراذه لم يقع
الطلاق اما لو شهد بالاقتر لم يشترط الاجتماع ولو شهد احدهما بالانشاء والآخر
بالاقتر لم يقبل ولا تقبل شهادة النساء في الطلاق لانفردات ولا منتهيات الى
الرجال ولو طلق ولم يشهد ثم اشهد كان الاول لغوا وقع من حين الاشهاد اذا
اقى باللفظ المعبر في الانشاء **تفصيل** في اقسام الطلاق وتقع على البتة
والسنة فالبدعة ثلث طلاق الحايض بعد الدخول مع حضور الزوج معها
ومع غيبة دون المدة المشتركة وكذا النفسا وفي طهر قربها فيه وطلاق الثلث
من غير رجعة بينهما والكل عندنا باطل لا يقع بعد الطلاق والسنة تنقسم اقساما ثلثة
بائن ورجعي وطلاق العدة والبائن ما لا يقع للزوج بعد الرجعة وهو سنة طلاق

التي

التي لم يدخل بها واليايسة ومن لم تبلغ الحيض والمختلعة والمبارات بالرجعة
في البذل والمطلقة ثلثا بينهما رجعتان والرجعي هو الذي يطلق من رجعتها فيه
سواء رجع او لم يرجع واما الطلاق العدة فهو ان يطلق على الشرايط ثم رجعا
قبل خروجهما من عدتها ويواقعها ثم يطلقها في غير طهر الواقعة ثم يرجعها
ويواقعها ثم يطلقها في طهر اخر فانها تزوم عليه حتى تنكح زوجها غيره فان
نكحها ثم فعد كالاول حرمت في التاسعة مؤبدا ولا يقع الطلاق للعدّة ومثل ثم
من رجعتها فاعتمد ما اعتمدته او لا حرمت في الثالثة حتى تنكح زوجها غيره فان نكحت
خلت فنكحها ثم فعد كالاول حرمت في التاسعة مؤبدا ولا يقع الطلاق للعدّة ما لم
يطهر بعد المراجعة ولو طلقها قبل الواقعة صح ولم يكن للعدّة وكذا امرأة استكملت
الطلاق ثلثا حرمت حتى تنكح زوجها غير المطلق سواء كانت مدخولا بها او لم تكن
واجبها اوتركها **سنة** ستة **الاول** اذا طلقها فخرجت من العدة ثم نكحها استنفا
ثم طلقها وتركها حتى قضت العدة ثم استأنف نكاحها ثم طلقها ثالثة
حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره فاذا فارقتها واعتدت جاز له مراجعتها
تحرّم هذه في التاسعة ولا يهدم استيفاء عدتها تحرّمها في الثالثة **الثانية**
اذا طلق الحامل وراجعها جاز له ان يطلقها ويطلقها ثانية للعدّة اجماعا وقيل
لا يجوز للسنة والحجوز **الثانية** اذا طلق الحامل ثم رجعها فان واقعها
وطلقها في طهر اخر صح اجماعا فان طلقها في طهر اخر من غير واقعة فيه روايتان
احدهما لا يقع الثاني اصلا والآخر يقع وهو الامح ثم رجع وطلقها ثالثة في طهر
اخر حرمت عليه ومن فقها سنا من حمل الحوا على طلاق السنة والمنع على طلاق العدة
وهو حكيم وكذا لو وقع الطلاق بعد المراجعة وقبل الواقعة في طهر الاول وفيه
روايتان ايضا لكن هذا الاول في تفريق الطلقات على الاطهار ان لم يقع وطهر

اما لو طلق في غير ثلث اذ كانت المطلقة من غير طهر فيها الاستبراء **الرابعة**
 لشرائط المطلق في ابتداء الطلاق لم يلزمه الطلاق لرفع الشك وكان النكاح باقيا **الخامسة**
 اذا طلق غائبا ثم حضر ودخل بالزوجة ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه ولا يئنه
 تنزيلا لتصرف المسلم على المهر فكذا في كذب البينة ولو كان اولها الحق به الله
السادسة اذا طلق الغائبة اراد العقد على اربعة او على اخت الزوجة صبر ستة اشهر
 لاحتمال كونها حاملا وربما قيل ستة احتياطا نظرا الى حمل المستبراة ولو كان يعلم
 خلوها من الحمل كفاه ثلثة اقراء وثلثة اشهر **الطلاق الثاني** في اللواحق وفيه تفصيل **الاول**
 في طلاق المهرين ان يطلق ولو طلق متحر وهو يرث زوجة مادامت في العدة الرجعية
 ولا يرثها في البائن ولا بعد العدة وتنفذ في سوادها بطلانها بائنا او رجعيما ما بين الطلاق
 بين سنتين او بين اربع او بين اربعين من مهنه الذي طلقها فيه فلو بداه ثم رجع فماتت لم يرثها الا
 في العدة الرجعية ولو طلق في العدة ثلثا قبل مهنه والوجه ان لا يقبل بالنسب اليها
 ولو نفذ فيها وهو يرث في البائن وانما باللعان لم يرثه لاختصاص الحكم بالطلاق **والثاني**
 لمكان التهمة قبل نفوذ الوعد تعلق الحكم بالطلاق في المهرين لا باعتبار التهمة وفي ثبوت الارث
 مع سواها الطلاق ترد واشبه بماتة لكانت وكذا لو خالف العدة او ابدل **الاول**
 لو طلق الامة مرضا طلاقا رجعيما فاعتقت في العدة وماتت في مهنه ورثته في العدة ولم يرثه بعدها
 لانها رجعته وقت الطلاق ولم يرثه بعد كان حسنا ولو طلقها بائنا فكذلك وقيل لا يرثه لانه طلقها
 في حال كونها اهلية الارث وكذا لو طلقها كتابية ثم اسلمت **الثاني** اذا دعت المطلقة ان
 الميت طلقها في المهرين لم يرث الوارث وزعموا ان الطلاق في الصحة فالقول قوله لشرائعي الاحتياط
 وكذا لا اصل له الارث الا مع تحقق السبب **الثالث** لو طلق اربعا في مهنه وترجع اربعا
 ودخل محقق ثم مات فيه كان الربع بينهما بالتسوية ولو كان له ولد فساوين في **الطلاق**
 فيما يملكه من المهرين **الثالث** اذا وقعت الثلث على الزوجة المشترط حرمت المطلقة حتى تنكح رجلا
 غير

غير

في المهرين

غير المطلق ويعتبر في رد الالحاق شرطان يكون الزوج بالفاوق الماهر متروك
 اشبه بماتة لا يحل له ان يطأها في القبل عليها وجبا للفسل وان يكون ذلك بالعقل لا الملك
 ولا بالاباحة وان يكون العقد باجا لا معة ومع استحكال الشرايطين في الحريم الذي يعمل
 بهدم ما دون الثلث فيه بوايان اشبه الله بهدم فهو مرة فترجعت المطلقة ثم تزوج بها
 الاول بقيت معه على ثلث سنات فوطئ حكم السابقة ولو طلق الذمية ثلثا فترجعت
 بعد العدة ذميا فزوانيته سدت واسلمت حل للملا ولا يحل لها ان يعقد سنا فوطئ وكذا في مهنه
 والامة اذا طلقت مرتين حرمت حتى تنكح رجلا غيره سواء كانت تحت حران عبد ولا
 تحلل الا لو طلق في المهرين وكذا لا تحلل المطلقة لسبق الحريم على الملك ولو طلقها مرة فترجعت
 اعتقت ثم تزوجها بحالها زوج والحكم بحلل المطلقة ثلثا اذا وطئ وحصلت فيه النكاح
 وفي رواية لا يحل ولو طلق في الفل قبل ان يكمل حلت للاول المحقق للثمة منها ولو تزوجها
 لحلل فاستد فوطئها في الزوجة تحلل لانفساخ عقدة بالردة **وبعد الاول** لو انقضت عدة
 فادعت انها تزوجت وفارقها ونقضت العدة وكان ذلك تمكنا في تلك المدة قيل يقبل
 لان في جملة ذلك ما لم يعلم الا انها كالموطئ وفي رواية اذا كانت ثقة صدقت **الثاني**
 اذا وحل المحلل وادعت الامانة فان صدقها حلت للزوج وان كذبها قيل يعمل **الاول**
 ما يقبل على طهر من صدقها او صدق المحلل ولو قيل يعمل بقولها على كل حال كان حسنا
 للعدو اقامة البينة بما تدعيه **الثاني** لو طلقها محرما كالموطئ في الاحرام او في الصوم
 قيل المحلل لا ينفذ منه عند فلو كان شرارا للمشايع وقيل يحل لتحقيق النكاح المستند الى العقد
القسم الثالث في الرجعة نفق المراجعة بطقا وقولا كقولها راجعتك فعلا
 كالوطئ ولو قيل اولاسي مشهورة كان ذلك رجعة ولم يفتقر استباحة المهر في الرجعة
 لانها رجعت ولو انكر الطلاق كان ذلك ايضا رجعة لانه تضمن النكاح بالزوجية
 ولا يحل الاشهاد في الرجعة بل يستحب في الوقول لا اجمعاك اذا شئت وان شئت لم يقع

او رجعتها بقيت معه على
 الرجعة استصحابا للحال الاول
 فلو طلقها من غير رجعة
 عليه حتى

ولو كانت شئت وفيه تردد ولو طلقها رجعة فارتدت فراجع لم يصح كما لا يصح ابتداء النكاح
 وفيه تردد من كون الرجعة زوجة ولو استلعت بعد ذلك استلعت الرجعة من شأنها
 غلظة فنية فليس فطلقها رجعتا فراجعها في العدة قبل الرجعة لان الرجعة كالعدة
 والرجعة لها ولا لها لا تجوز رجعتها في كاستبداد ولو طلقها رجعة فانكرت الرجعة بها اقرا
 ونقضت العدة عليها ولا رجعة وادعى هي الميحل كان القول من راسها وهو شاهد ولو
 ادعت انفكاها العدة ما لم يثبت في زمان محتمل فانكرها القول فتلها مع مبيها ولو ادعت
 انقضائها بالاشهاد فيقبل وكان العقل قول الزوج لانه اختلاف في زمان نكاح الطلاق وكذا
 لو ادعى الزوج الانقضاء فالقول قولها لان الاصل بقاء النكاح او لا ذلك كاستحالة نكاحه
 الوضع قبل قولها ولم يكن احضا ولو ادعت الحمل فانكر الزوج واحضرت ولد فانكر
 ولا ادعى له فالقول قولها لان اقامة البينة بالولادة واذا ادعت انقضاء العدة فادعى
 للرجعة قبل فالقول قول المرأة ولو رجعها فادعت بعد الرجعة انفكاها العدة قبل الرجعة
 فالقول قول الزوج اذ الاصل الرجعة ولو ادعى انه رجع زوجته الامة في العدة فنقضه
 فانكر المولى وادعى حرجها قبل الرجعة فالقول قول الزوج وقيل لا يثبت انقضاء حق
 النكاح بالزوجين وفيه تردد **فصل في جواز استعمال الميحل** يجوز استعمال الميحل بعد الزوال
 المباحة دون المحرمه في استقاط الميحل لثبوت الوعد قبل الميحل في وقت الحيضة
 ولو ان امرأة حملت ولدها على الزنا لمارة فتمتع بها من العقد عليها او بامه يريد ان يتزوجها
 فقد فطنت حراما وحرمت الموطوعة على قول من ينهى الحرة بالنكاح لما لو قد قبل الميحل كما سبق
 القول الى الطهر عليها في صورة الفرض لانها ولو ادعى عليه دين فقد برئت منه بسقاط الميحل
 فحش من دعوة الاستطال ان ينقلب العيى الى الميحل لعدم البينة فانكر الاستدانة وجاز
 فبطلان يوتق ما يخرج من الكذب وكذا لو حش الحبس بدين يكتفى عليه وانكره والبينة
 انما يثبت المدعى ان كان محقا وبينة المحقق اذا كان مظلوما في الدعوى ولو اكرهه على العيى

فان كان الزوج
 على الميحل
 فان كان الزوج
 فان كان الزوج
 فان كان الزوج
 فان كان الزوج

الله لا يفعل الا باسمه او بحضرة او في السواد او تحت الارض ولو اجبر على الطلاق كرها فقال
 فوجبت له الرجعة عطا قال سالف اوقال سالف في طلاقه وجبت له الرجعة ولو اكره على
 العيى انكره فبعد ما فعلت كذا رجعه موصولا لا ثانية مع ولو اضطر الى الاجابة
 بغير قولها ونحوه على الاصل او قال نعم وعني نعم البتة قصد الميحل بامه وكذا لو حلف
 ما اخذ حولا ولا ثورا ولا عقرا وعني بالجلد السحاب وبالبر القطعة الكبيرة من الخط
 بالعتق الا كذا لم يثبت ولو ادعى غيره في فعله لم يثبت له طريق الفصل ان يقول فعلت
 ما فعلت واحدا صدق ولو حلف لغيره ما في الترانة من حجة فالخبر ان بعد العدة
 فيها فذلك وامثالها سابع **فصل في العدة** في العدة والنظر في ذلك يستدعي فصلا
الاول لا عدة على من لم ينجس بها سواد بان طلاق او فسق عد المتوفى عنها زوجها
 فان العدة تجب مع الوفاق ولو لم يدخلها الميحل لم يثبت ما يلاج الحشفة وان لم يزل
 ولو كان مقطوعا شيئين لم يثبت الميحل ولو لم يكن مقطوعا الذكر سائر الاشياء
 فبطلت العدة لان مكان الحمار المسابقة وفيه تردد لان العدة تنقض على الوفاق نعم
 لو طهر جدا اعتدت منه بوضعه لا مكان الانزال ولا يجب بالخلوة منفردة عن الوفاق
 الاشهر ولو خالها غيرا خلتها في الاجابة فالقول قولها مع **فصل في قات الاقراء**
 وهي المستقيمة الحيف وهذه تعد بثلاثة اقراء وهي الاصل على الاشهر الزمانين اذا كان
 حرة سواد كانت تحت حرة او عبدا ولو طلقها رجعت بعد الطلاق بالمحظة احتسب
 تلك المحظة قررة ثم اكلت قرنين آخرين فاذا اكلت الدم الثالث فقد قضت العدة
 هذا اذا كانت عاتدا سبعة بالزمان وان اخلت صبر الى انقضاء اقل الحيف
 اخلاها لا احتياط اقل زمان تنقضي به العدة سنة وعشرون يوما ولو طلقها لكن
 الاخرة ليست من العدة وانما هي دلالة على الحيف منها وقال الشافعي من العدة لان الحكم
 بانقضاء العدة موقوف على تحققها او الاول اسحق ولو طلقها في الحيض لم يقع ولو وقع

شيء من ذلك
 فيما بين
 من بين
 من بين

في الطهر ثم جازت مع انهما ما تلتقط بحث لم يحصل زمان تخلل الطلاق والحيف
صح الطلاق لم يتوعد في الطهر المعتد به لان الطهر لا يمتد بعد الطلاق
ويقتصر على الثلثة اذ لو استأنفت بعد الحيض **في** لو اختلفا فقال كان قد بقي
من الطهر جزء بعد الطلاق وانكرنا القول فخطا لانها ابرء بذلك والمرجع في الطهر
والحيض اليها **الفصل في** فوات الشهر والحيض في سنة من تحيض بعد
من الطلاق والفسخ مع الدخول ببلته اشهر اذا كانت حرة وفي الياسة والحيض فان سبقت
روايتان احدهما انها فقتلان ثلثة اشهر والاخرى لا عدة عليهما وهذا الاشهر
وحدة الياس ان تبلغ خمسين سنة وقيل في القرشية والنبطية ستين سنة ولو كان
مثلا تحيض اعتدت بثلثة اشهر اجماعا وهذه تراعى الشهر والحيض فان سبقت
الاطهار فقد خرجت من العدة وكذا ان سبقت الشهر راما لوراث في الثلث جميعا
وتأخرت الثانية او الثالثة صيرت تسعة اشهر لان الحمل فخر اعتدت بعد ذلك
بثلثة اشهر وهي الحمل عدة وفي رواية عا رقبينة فترتعت ثلثة اشهر ونزها
الشيخ في النهاية على احتساب الدم الثالث وهو تحكم ولوراث القربة فترتعت
الياس بثلثة اشهر من ولو استمرت بالمعتدة الدم مشبهها رجعت الى عادتها في
زمان الاستقامة واعتدت به ولو لم يكن لها عادة اعتبر بصفة الدم واعتدت بثلثة
اقراء ولو اشهر رجعت الى عادتها تساهما ولو اختلفت اعتدت بالاشهر ولو كانت لا
تحيض الا في ستة اشهر او خمسة اشهر اعتدت بالاشهر ومتى طلقت في اول الحمل الاعتدت
بثلثة اشهر اهله ولو طلقت في اثنا عشر اعتدت بهما لئلا يخذل من الثالث
بقدر الغاية من الشهر الاول وقبل الحمل ثلثين وهو اشهر **في** لو اصاب الحمل
بعد انقضاء العدة والنكاح لم يبطل وكذا لو جازت الرينة بالحمل بعد العدة وقبل النكاح
انما لو اصاب به قبل انقضاء العدة لم تنكح ولو انقضت العدة ولو قيل بالحمل انما

يتيقن

يتيقن الحمل كان حسنا وعلى التقديرات لو ظهر الحمل وطلعت النكاح الثاني للتحقق وقصر
في العدة **الفصل الرابع** في الحامل وهي تعتد في الطلاق بوضعها ولو بعد الطلاق بالفضل
سواء كان ثلثا او غير تمام ولو كان علقه بعد ان يتحقق انه حمل ولا عبرة بما شك فيه ولو طلقت
فاوعدت الحمل جبر عليها اتقى الحمل وهو تسعة اشهر وثلث عواها وفي رواية سنة وليست شهيرة
ولو كان حملها اثنتين بآنت باقل ولم تنكح الا بعد وضع الاخير والاشبه انهما اثنتان لا بعد
بوضع الجميع ولو طلق الحامل طلاقا رجعتا فتر مات في العدة استأنفت عدة الوفاة ولو كان
ماينا اقتربت على تمام عدة الطلاق **في** لو طلقت عن نفقة فتر طلقها الزوج اعند
بالاشهر لا بالوضع ولو وطئت بشبهة الحق الولد بالوطي بعد النكاح عن نفقة طلقها الزوج
بالوضع من الوطى فتر استأنفت عدة الطلاق بعد الوضع **الثاني** اذا اتفق الزوجان
في زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضع كان القول قولها لانه اختلاف في الولادة
وفي فعلها ولو اتفقا في زمان الوضع واختلفا في زمان الطلاق فالقول قوله لانه اختلاف
في فعله وفي المسئلة من اشكال لان الاصل عدم الطلاق وعدم الوضع فالقول قول الزوج
الثالث لو اقرت باقضاء العدة فتر جازت بولد ستة اشهر وقضاء سن طلقها قيل
لا يلحق والاشبه الصحابة ما لم يتجاوزا اتقى الحمل **الفصل الخامس** في عدة الوفاة تعتد
الحرة المتكوجة بالعقد الصحيح اربعة اشهر وعشر اذا كانت حايلا صغيرة كانت اكبر بالغها
كان زوجها ان لم يكن دخل بها ولم يدخلها ثلثين بعزوب الشمس من اليوم العاشر لانه غايبة
اليوم ولو كانت حاملة اعتدت بابعدا الحاملين فالمرحمة قبل استكمال اربعة اشهر وعشرة
صبرت الى انقضاء العدة ويلزم المتوفى عنها الحدا وهو ترك ما فيه رينة من الثياب
والادهان المعقود بهما الزينة والطيب لئلا يفسد بالاسود والازرق لبعده عن
شبه الزينة ويستوى في ذلك الصغيرة والكبيرة والمسلمة والذمية وفي الامة
شدد اظهر انه لاحدا وعليها ولا يلزم الحدا المطلقة ماينا كانت او رجعية ولو وطئت

المرأة بعد الشبهة ثم ماتت اعتدت عدة الطلاق حايلا كانت او حايلا لم تكن وكان الحكم للوطي
للعقد اذا لم يمت زوجة **فصل** لو كان له اكثر من زوجة فطلق واحدة لا ينعينها فان طلق
التيين شرط فلا طلاق وان لم يشرط ومات قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتدال بعدة
الوفات فقلنا لما لم يشرط دخولهن او لم يدخل ولو كن حوامل اعتدبن بابعد الايام
وكذا لو طلق احداهن باينا ومات قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتدال بعدة الوفاة
ولو عين قبل الموت انصرف الى المعينة ونعتد من حين الطلاق لا من حين الوفاة ولو كان رجعا
اعتدت عدة الوفاة من الوفاة والمفقود ان عرف خبره او انفتحت على بوليته ولتعد فلا
خيار لها ولو جعل خبره ولم يكن موثق عليها فان صبرت فلا بحث وان رفعت امرها الى الحاكم
استجابها اربع سنين فمضى عنه فان عرف خبره صبرت وعلى الامام ان ينفق عليها من حيث
المال وان لم يعرف خبره امرها بالاعتدال عدة الوفاة ثم تحلل للزوج فلو جاز زوجها وقد
خرجت من العدة ونكحت فلا سبيل له عليها وان جازوه في العدة فهو ملك لها وان خرجت
من العدة ولم يترق فبيد ورايت ان اشهر هي انه لا سبيل عليها **فصل** الاول لو نكحت بعد
العدة ثم بان مرت الزوج كانا العقدان صحيحا ولا عدة سوان كانت مودة قبل العدة
او معها او بعدها لان العقد الاول سقط اعتبارا وفي نظر الشرع فلا حكم لمودة كما لا حكم لحرق
الثاني لا نفقة على الغايب في زمان العدة ولو صغر قبل انقضائها فنظر الى حكم الحاكم بالزوم
وقيد بتردد **الثالث** لو طلقها الزوج او ظاهر وانفق في زمان العدة صح لان العدة
باقية ولو انفق بعد العدة لم يقع لانقطع العدة **المربع** اذا انت لولد بعد نفقة
سنة اشهر من دخول الثاني لمحق به ولو اذماه الاول وذكر انه وطئها سرا لم يلتصق الى
دعواه وقال الشيخ يقرع بينهما وهو بعيد **فصل** لا الرجوع ولو ماتت بعد العدة وكذا لا
رجوعه وان تزوج لمات احداهما في العدة والاشبه الارث **الفصل الثاني** دس
في عدي الامام والاستبراء عدة الامة في الطلاق مع الذخول قران وجها طهر ان وقيل

حفظت

حفظت من الاول شهر واقل زمان من نفقت عدتها ثلثة عشرة يوما ولحظنا والبحث
في العدة الثانية كما في الحرة وان كانت لا تحيض وهي في سن من تحيض اعتدت بشهر ونصف
سواء كانت تحت حقا وهيدا ولو اعتدت فمضت فمضت نفقة عدة الحرة وكذا لو طلقها طلاقا
رجعيا ثم اعتدت في العدة اكملت عدة الحرة ولو كانت باينا اقت عدة الامة وعدة الزانية
كما حرة في الطلاق والعراق في رواية تقدم عدة الامة وهي شاذة وعدة الامة من الوفاة مهران
وحسنة ايام ولو كانت حاملا اعتدت باعد الاجلين ولو كانت ام ولد لولدها كانت عدةها اربعة اشهر
وعشر ولو طلقها الزوج رجعية فزمان في العدة اشهر عدة الحرة ولو لم يكن ام ولد استأنفت
لوفات عدة الامة ولو كان الطلاق باينا اقت عدة الطلاق حسب ولو ماتت زوج الامة ثم اعتدت
اقت عدة الحرة فقلنا لما لم يشرط في طهرها اعتدت بعد وفاته اربعة اشهر وعشرة
ايام ولو اعتدت في حيوة اعتدت ثلثة ايام ولو كان يحبها من اهلها اذا ملكك بالبيع يحل بيعها
لو ملكك مغيرة من اعتدالها او ميراها او غيرها فذلك من بيعها استبراءها لا يسقط
في الاستبراء الاخر ولو كان للامتنان زوجة فابتاعها بطل نكاحها وحل وطئها من غير استبراء
ولو ابتاع المملوكة امته واستبراءها كمن ذلك في حق المولى لو اراد وطئها وان كان الانسان امته حرم
عليه وطئها فان انفسحت الكتابة حللت ولا يحل الاستبراء وكذا لو اراد المملوكة مزاولة
المرء لم يحل الاستبراء ولو طلق الامة بعد الذخول لم يحل للمولى الا بعد الاعتدال وتكفي
العدة عن الاستبراء ولو ابتاع حرة فاستبراءها فاسلته لم يحل استبراءه وان كان له امرأتان
واستبراءهما محرم بالبيع كفي ذلك في استحلال وطئها اذا حل **الفصل السابع** في الواحق وفيد
سمايل **الاول** لا يجوز لمن طلق رجعا ان يخرج الزوجة من بيته الا ان تاتي بفاحشة وهو
ان تفعل بما يجب به الحد فتخرج لاقامته واد في ما يخرج له ان تزني اهلها ويحرم عليها
الخروج ما لم تنظر ولو اضطرت الى الخروج خرجت بعد استبراء في التبد وعادت قبل الخرج
ولا يخرج في حجة مندوبة الا بافاده ومخرج في الواجب وان لم يافه وكذا فيما تظلم عليه

ولا يصلح لها الا الجوز وتخرج في عدة الدابة من شاة **الفصل** في نفقة الزوجية لانه في زمان
 العدة وكسوتها وسكنها يوما فيوما مسئلة كانت او دمية اما الامة فان ارسلها احوالها اليلا
 ونها لانها النفقة والسكنى لوجوب التكليف التام ولو سفلها ليل او نهارا فلا نفقة لعدم
 التكليف ولا نفقة للباين ولا سكنى الا ان يكون حاملا فلها النفقة والسكنى حتى تضع وتثبت
 العلة مع الوطى المشبهة وهل ثبت النفقة لو كانت حاملا قالا الشيخ نعم وفيه اشكال **فصل** في نفقة
 اختها من النفقة المطلقة للحامل ومن غيرها من البسات **الفصل** في سكنى المطاعة **الفصل**
 لو نكحها وكان مستغارا او مستحرا فان قضت المدة جاز لها ان يخرجها ولها الرجوع لانه لا سكنى
 سابق ولو طلقها مسكنا دون مسكنها جاز لها الخروج عند الطلاق الى مسكن بيتها او فيه
 تزود **الفصل** لو طلقها فرباع المنزل فان كانت معتدة بالافراة لم تقع البتة لانها مستحق
 سكنى غير معلومة فتبقى الجاهلة ولو كانت معتدة بالشهر وقع لانها الجاهلة **الفصل**
 لو طلقها ثم جرح عليه الحاكم فبها حق السكنى لثبوت حقه على الغرماء وفيه من يفرع مع الغرماء
 مسكنها من اجرة المثل ولا في اشبهه اما لو جرح عليه فوطى كان اسوة مع الغرماء اذ لا نفقة
الرابع لو طلقها في سكن لغرماء استحققت السكنى في قيمته فان كان لغرماء ومهره
 الغرماء باجرة مثل سكنها فان كانت معتدة بالاشهر فالقيد معلوم وان كانت معتدة بالافراة
 او بالجلد نزلت مع الغرماء باجرة سكنى اقل الجدل او اقل الاقراء فان اتفق والى اخذت نصيب الزيد
 وكذا لو نزل الجدل قبل اقل المدة رجع عليها بالتفاوت **الفصل** لو مات فمهرها المسكن جاز
 لو لم يكن لهم مسكنه اذا كان بقدر سكنى الاقارب او مع انقضاء عدتها لانها استحققت السكنى
 فيه على نفقة الزوجة انما لا سكنى بعد الوفاة ما لم يكن حاملا **الفصل** لو ارجعها بالانتقال لمقتل
 جلدتها ومساها لم يترط لقتل زوجها في الاول اعتدت فيه ولو اتي بقتل زوجها جاز لها الرجوع
 ثم طلقها اعتدت في الثاني ولو استقلت في الثاني ثم رجعت الى الاول لمقتلها عنها في كل
 اعتدت في الثاني لانه صار منزلها ولو خرجت من الاول وطلقت قبل الوصول الى الثاني اعتدت

في الثاني
 البيت الثاني

لا

لانها مأمورة بالانتقال اليها **الفصل** البدوية بعدد في المنزل الذي فيه ولو ارجعها لكان
 بعد رجوعها معها بعد ان افراد وان بقا أهلها فيه اقامت معهم لم يعلق الخوف
 بالاقامة ولو رجع أهلها وبقى من فيه منه فلا شبهة جواز النفقة وفعالها والرجعة
 بالانفراج **الفصل** لو طلقها في السفينة فان لم يكن مسكنا سكنها حيث شاء وان كان مسكنا
 اعتدت فيها **الفصل** اذا سكنت في منزلها ولو طلقها لم يسكن فليس لها المطالبة بالاقامة
 لان الظاهر منها التطوع بالاجرة وكذا لو استأجر من سبلنا فسلت فيه لانها استحققت
 السكنى حيث يسكنها لا بخلاف **الفصل** لا نفقة المتوفى عنها زوجها ولو كانت حاملا
 وروى انه يسقط عليها من نفق الجمل في الرواية بعد ولها ان تبنت حيث شاءت **الفصل**
 لو تزوجت في العدة لم يقع ولم يقطع عدة الاول فان لم يدخل الثاني في عدة الاول
 وان وطئها الثاني عالم بالانكاح فالحكم كمن جلت او لم يخل ولو كان نكاحا هلا ولم يخل اتمت
 عدة الاول لانها سبق واستأنفت آخر الحمل الثاني على استمرارية الوطى ولو جلت وكان
 ما يدل على انه للاولى اعتدت بوضعها له وللمثاني بثلاثة اقراء بعد وضعه وان كان
 هناك ما يدل على انه للمثاني اعتدت بوضعها له واجلت عدة الاول بعد الوضع ولو كان
 ما يدل على انتقال عدتها اتمت بعد وضعه عدة الاول واستأنفت عدة الاخر ولو احتمل ان
 يكون منها قبل يقع عنهما ويكون الوضع عدة لمن يلحق به وفيه اشكال ينشأ من كونها فراشيا
 للمثاني بوطى الشبهة فيكون احق به **الفصل** تعدد زوجته الحائض من حين الطلاق والوطى
 وتعد من الغايبي في الطلاق من وقت الوقوع وفي الوفاة من حين البلوغ ولو اخرجت من العدة
 لكن لا تسكن الا مع الشوق وقايدته لا بغيره بملك العدة ولو عطلت الطلاق ولم تغلق الوقت
 اعتدت عند البلوغ **الفصل** اذا طلقها بعد الدخول ثم رجع في العدة ثم طلق قبل ان يمس
 لم يمس استئناف عدة لمطالان الاولى بالرجعة ولو ارجعها بعد الرجعة قال الشيخ هذا الكلام
 الامة وهو بعيد لان ذلك خارج عن عقد تعقيب الدخول اما لو ارجعها بعد الدخول وترجعا

في الثاني
 البيت الثاني

في العدة وطلقتها قبل ان يلزمها العدة لان العدة الاولى بطلت بالفرار والعدة الثانية
 لم يحصل بعد دخول وقيل يلزمها العدة لانها لم تجز العدة الاولى لانها اشبه
 وطى الشبهة فيسقط مع الحذف وجبا العدة ولو كانت المرأة حامله بالتحريم وسجل الوالحى الحق
 به الشبهة وجبت له العدة ونحو المرأة ولا مهر ولو كانت الموطورة امه لمحق الولد وعلى المولى
 قيمته لولا ما هو من سقط من الامه وقيل العدة ان كانت بكر او بضع العشرة كانت شيئا وهو
الثاني اذا طلقها بائنا لم يطهرها الشبهة قبل تدخل العدة لانها لو ايسر وهو حسن
 حاملا كانت او حاملا **الثالث** اذا انكحت في العدة الرجعية وحملت من الثاني اعتدت بالوضع
 من الثاني وانكحت عدة الاول بعد الوضع وكان للاول الرجوع في تلك العدة وبن زمان الحول
كتاب النكاح من كتاب النكاح والنظر في الصفة والعدة والشرائط والاحكام الصفة
 بان يقول خلعتك على كذا وفكاهة محتلفة على كذا وهل يقع بحزم المروي عنه وقال الشيخ لا
 يقع حتى يقع بالطلاق ولا يقع بفكاهة محررة اعن لفظ الطلاق ولا فاسخا ولا بئنا
 ولا بالتقارب بتقدير الاجتزاء بلفظ الخلع هل يكون فسفا او طلاقا قال المقيس هو طلاق
 وهو المروي وقال الشيخ الاول ان يقال فسح وهو يخرج من قال هو فسح لم يرتب له عدة
 الطلقات ويقع الطلاق مع الفدية ما بنا وان انفرد عن لفظ الخلع **فروع** الاول لو طلقت
 منه طلاقا بعوض فخلعها محرم اعن لفظ الطلاق لم يقع على القولين ولو طلقت خلعاً بعوض
 فطلق لم يلزم البذل على القولين بوجوب الخلع بحرمه فسفا ويقع الطلاق رجعياً ويلزم على
 القول بالطلاق اولى فيفتقر الى الطلاق **الثاني** لو ابتداء فقال انت طالق بالين او عليك الف
 صح الطلاق رجعياً ولم يلزمها الا ان لم تخرجت بعد ذلك بمضاهة لا تدخران ما لم يخرج ولو فدية
 اليه كانت هبة مستأنفة ولا تفسد المطلقة بدفعها بائنة **الثالث** اذا قالت طلقك بالين كان
 الجواب على القولين انما لم يستحق عوضاً وكان رجعياً **القول الثاني** في الفدية كل ما يقع
 ان يكون فداء في الخلع ولا تقدير فيه بل يجوز ولو كان ارباعاً وصل اليها من مهر وغيره

منه حتى فداء

والى كان قائماً فاما بعد من حبشه وصفه وقدره وكفى في الحار المشاهدة ومصرف الاطباء
 لا مال بقدر البهائم مع التعيين الى ما عتق ولو خالها على اليك ولو لم يكره ولا وقد سكت الخلع
 ولو خالها الفداء كما لا يملك المسلم الخلع فسد الخلع وقيل يكون رجعياً وهو حق ان اتبع بالطلاق
 لا كان المطالب ان احق ولو خالها على خلع فدان خلعاً صحيحاً وكان له بقدره خلعاً على حاله لا
 ولو خالها بغيره لم يصح بطل الفداء منه ومن وكذا في او من ينفذها ذمها وهو يصح من المتزوج **وقيل**
 ولا شبهة في النكاح لولا انطلقا على الدمن لها وعليها ما او على وجهها هذا وعلى خلعها فدان فدان
 دفع الفداء مع الخلع ومن المتزوج وفيه تردد ولو خالها عتق في مرض الموت صح وان ذلك كشر من
 الشك وكان من الاصل فيه قول ان الذي يدعى من المفضل من الثلث وهو شبهه ولو كان الفداء
 ارضاع ولده صح مشروط بتعيين المدة وكذا لو طلقها على نفقة بشرط تعيين القدر الذي يحتاج
 اليه من المأكول والكسوة والمدة ولو مات قبل المدة لم يلزم استيفاء ما بقي فان كان رجعياً رجع
 باجرة مثله وان كان افقاراً رجع بمثل ما كان يحتاج اليه تلك المدة مثلاً او قيمة ولا تحت فدية
 وفدية او بئنا في المدة كما كان يستحق عليها الوفي ولو تلف العوض قبل القيد لم يطل استحقاقه
 ولو لم يمسها مثله او قيمته ان لم يكن مثلياً ولو خالها بعوض من موصوف فان وجد ما دفعته على
 العوض والى كان له المدة والمطالبة بما وصف ولو كان معيناً فدان معيناً رده وطالب بمثلها او
 قيمته وان شاء استمسك بالارش وكذا لو خالها على عبد على انه حبشي فدان رجعياً او بئنا على
 انه نقي فدان ايبراً ولو خالها على كذا امير فدان كذا في الخلع وله قيمته الا ان يبره وليس است
 الكفا لا اختلاف في الحبس ولو دفع الفداء وانت طلق بها اثبتت له الرجوع اليه ولو طلق كان
 رجعياً ولا لئلا لها ولو خالها اثنتين بعدياً واحدة صح وكانت بينهما بالتبعية ولو طلقنا
 بالف فطلق واحدة كان له الدفن ولو عقيب الطلاق الاخرى كان رجعياً ولا عود له لثاخر
 عن الجواب عن الاستدعاء والمقتضى للتحديد ولو خالها عن عين فدان مستحقه قبل
 بطل الخلع وقيل لم يكن له القيمة والمثل ان كان مثلياً كان حسناً ويصح البذل مع الامه

مضى

فان افق مولاها انصرف الاطلاق الى الاقتدار مع الحمل ولو ثبتت زيادة عند قبله وكبره في
 لدهتها تتبع بها بعد العلق واليسار وتبع باصل البذل مع عدمه لان ولو ثبتت حينا فاما في المولى
 والبذل والايح الخلق دون البذل لدهتها فحينئذ ومثله تتبع به بعد العلق بصل البذل المكتبة المطلقة
 ولا اختراجه المولى واما المشروط فكان **الطلب الثالث** في المشروط ويعتبر في المصلحة بشرط اربعة
 البصر وكما لا العقول والاحتياط والقصد فلا يقع مع الصغر ولا مع الجنون ولا مع الاكبر ولا
 مع المسكر ولا مع الغض لا مع العقيد ولو خالف ولو لم يكن مالا فاما في المصلحة
 مع القول بكونه طلاقا ويعتبر في المصلحة ان يكون طاهرة طهرا لم يحاسبها فيه اذا كانت مدحرجة
 بها بخلافه فاشبهه وكانها منسما وان يكون الكراهية من المرأة ولو كانت لا دخل في عسل من كرهه
 لم يحاسبها بل يستحق فيه واذا كان المحجور يصح خلع الحامل مع رؤية الدم كما يقع طلاقها او
 لو قيل انها تحيض وكذا لو خلعها ولو كانت حائضا وتخلع الياسه وان وطئها في غير الحائض
 ويعتبر في العقد خصوصه اهلان دعة ولو اقرق المرقع وتجريه عن شمله ويصح الخلع من المحجور
 المتدبره من غير من الذميه ولو كان البذل محذرا او خنزيرا مائة ولو اسلم او ارحم قبل الاذن
 ضمن القيمة عند مستحقة والشروط اذا لم يقسمه العقد فلو قال فان رجعت رجعت لم يخل
 بعد الشرط لا يقتصر الخلع وكذا لو شرط في الرجوع في القربة اما لو قال خالعتك ان شئت لم يخل
 ولو شاء ثلاثة شرط لم يخل من مقتضاه وكذا لو قال ان ضمنيت لي الماوان اعطينت او ما شاءت وكذا
 من او صا اداى وقت او ادى حين **الطلب الرابع في الاحكام** ولو اقرقها على القربة ففعل جديدا
 فطلاقها مع الطلاق ولم يسل له القربة وكان له الرجوع **الطلب الخامس** لو خالعتها واخلاقا ملجئة
 لم يصح الخلع ولا يملك القربة ولو طلقها والحال هذه يعجز عن ملك العجز ومع الطلاق وله الرجوع
 الرجوع اذا انت بالقاضية جاز عجزها بالتقيد في نفسها وقبل هو مسوخ ولم يخلت **الطلب السادس** اذا
 اذا منح الخلع فلا رجوع له وطأ الرجوع في القربة ما قامت في العلة ومع رجوعها يرجع ان
الطلب السابع لو خالعتها وشرط الرجوع لم يصح وكذا لو طلق بعوض **الطلب الثامن** المختلعة لا يخلها
 مع عدم الرجوع الزوج بمصر

لا يصح

سلك القربة

الثالث

طلاق

المنع

طلاق مع الخلع لان الثاني مشروط بالرجعة فعلمت في القربة فرجع جاز استيعاف الطلاق
 اذا كانت طلقا فثبتا ان طلقها اهل الشئ لا يقع الاطلاق بشرط الرجعة ان طلقا في مقابلة بزل
 بعة بطلان فان مضى الثلث ولا لم يخلع البذل وان طلقها الثلثا من بعد الاذن لم يخلع باسنادته
 قبل يكون له الثلث لوقوع الرجعة الواحدة اما لو مضى الثلث فخلعها رجعتا صح فان طلق ثلثا فله
 الاذن وان طلق واحدة قبل الثلث الا ان لا تها جعلته في مقابلة الثلث فاقترن بنفسه المقاد
 على الطلقات بالتبعية وفيه تزود ينشأ من جعل الجيلة في مقابلة الثلث باجماع فلا يستحق التصيط
 مع الاذن ولو كانت معه على طلاقه فقالت طلقني ثلثا فطلق واحدة كان له ثلث الاذن
 قبله الا ان كان كانت عالية والثلث ان كانت جاهلة وفيه اشتكال **الطلب التاسع** لو قالت طلقني
 واحدة بالث وطلق ثلثا ولا وقت واحدة وله الاذن ولو قالت طلقني واحدة بالث فقال
 انت طلقني فطلق طلقك بالاولى والى الباقي فان قال الاذن في مقابلة الاولى قال لا لو كانت
 المطلقة باينة ولو قال في مقابلة الثانية كان الاولى رجعية وبطلت الثانية والى القربة ولو قال
 في مقابلة الكل قال الشئ وقعت الاولى وله ثلث الاذن وفيه اشكال من حيث يقع ما
الطلب العاشر اذا قال ابعثا طلقها وانت مرقى من صداقتها فطلق صح الطلاق رجعي او
 بطلانها **الطلب الحادي عشر** اذا وكلت في خلعها مطلقا اقتصر خلعها على
 الشئ فبطلت البذل وكذا الزوج اذا وكل في الخلع فاطلق فان بطل وكذا في زيادة عن مهر
 البذل بطل البذل ووقع الطلاق رجعي ولا يضمن الوكيل ولو خلعها وكيل الزوج باقر من مهر
 المثل بطل الخلع ولو طلق بذلك البذل لم يقع لانه فعل غير ما دون فيه **الطلب الثاني** بالاحكام
 مسائل الزنا وهو ثلث **الطلب الثالث** اذا اتفقا في القدر واختلفا في الجنس فاقول قول المرأة
الطلب الرابع لو اتفقا على ذكر القدر دون الجنس واختلفا في الارادة قبل بطلانها فبطل الزوج
 البينة وهو شبه **الطلب الخامس** لو قال خالعتك على الف في ذمتك فقالت بدي ذمة زيل البينة
 عليه واليمين عليها ويستط العوض مع يمينها ولا يلزم زيل ذمة لو قالت بل خالعتك فلان
 لو قال خالعتك على الف لم يخلع

والعوض عليه اما لو كانت حصة المثل بكامله لم تكن على ذلك ان لم يكن لها الاكثر مما لو كان
بينة لانها لا تدعى بحصة ولا يثبت على ذلك شيء ويجوز دعواها **والثاني** فيقول ان يقول
بما كان على ذلك فانتهى ما لم يكن له حصة كل واحد من الزوجين صاحب حصة ويشترط ان
لنقط الطلاق فلما قال المأذون على نطق المأذون لم يقع به فمقدور ان يكون له حصة
واثبتت ان وعينه من اللفظ صحيح ان اتبعه الطلاق انما يقتضي للمنفقة ما لتلفظ بالطلاق ولو اقرت على
قولها انك طالق بكذا صحيح وكان مبالاة اذ هي عبارة عن الطلاق بعوض من فاق بين الزوجين
ولم يشترط في المأذون والمأذون ما يشترط في المأذون والمأذون يقع الطلاق مع العوض بان يشترط
معها الرجوع الا ان الرجوع في الفدية فيرجع ما كانت في العدة والمدة الرجوع في الفدية
ما لو تفرقت عنها والمبارات كالحل لكن المبارات تنزل على كراهية كل واحد من الزوجين صاحب
قمة في الحل على كراهية الزوجية وما حلت في المبارات بقدرها وبما لها منه ولا يصح الولاية
والزيادة في الخلع حايث وتنفق الفرق في المبارات على التلطف بالطلاق اتفاقا وفي الخلع
على الخلاف **كتاب طلاق** والنظر فيه يستدعي بيان امر خمسة **الاول** في التصديق
هذان يقول انت على كذا طلاق وكذا لولا هذه او ما شاكل ذلك من الالفاظ العلة على غير
والاعرف باختلاف الالفاظ الضلال كقولك انت متى اوعدتني ولو شهد ما ايدتها وشعها
او بطلها فتدل لا يقع اقتضا راعى منطوق الآية وبالواقع رواية فيها منقضا ما لو شهدها
بغيره فاعدا لنقط الطلاق لم يقع قطعا ولو قال انت كافي او مثالا في قولك ان مقتضى الطلاق
وفيه اشكال منشأه اختصار الطلاق بمرور الشريعة والتمسك في الحال بمقتضى العقد ولو
شبهها بجملة المصاهرة تحريم امزجها كما في الزوجية وبنت زوجته المدخل فيها وزوجته
الان والاولى يقع الطلاق وكذا لو شبهها بالخت الزوجية او ممتها او خالتها ولو قال كذا طلاق
او ختي او ممتي لم يكن شيئا وكذا لو قال انت هي على كذا طلاق او ختي او ممتي ولو قال طلاق
عدلين فيصح ان يطلق المأذون ولو جعله عينا لم يقع ولا يقع الا بغيره فاعدا باقتضاء

الشهر

الشهر او جعل الحجة لم يقع على الاظهر وقيل وهو ناد وهو يقع في اصله وقيل لا وفيه
اشكال منشأه التمسك بالعموم وفي وقوعه موقوف على الشرط تنود اظهره الجواز ولو عتبه
بقه كان نظاها منها **الثاني** او سنة قال الشيخ لا يقع وفيه اشكال مستند الى عموم
الآية وبما قيل ان نزلت المدة عن زمان الترتيب لم يقع وهو يقتضي للعموم بالعموم
المحتمل وفيه منع **الاول** لو قال طلاق على كذا طلاق وقع الطلاق ولو في
الطلاق رخصه او لم يقصد وقال الشيخ ان مصدق الطلاق والطلاق صحيح اذا
كانت الطلقة رجعية فكأنه قال انت طالق انت كذا طلاق وفيه اشكال تنود لان
النقطة لا يستقل بوقوع الظاهر بل يمكن النطق بطريق الدخلاء احتيا في ذلك لو
قال انت حر كذا طلاق ولو طاهر احد الزوجين فبذلك ان طاهر منهما ثم طاهر الطلاق وقع الظاهر
ولو طاهرهما ان طاهر فلا تالة الاجنبية وقيل بالنطق بلفظ الطلاق صحيح الظاهر وعندنا
به وان قصد الطلاق الشرعي لم يقع طاهر وكذا لو قال اجنبية ولو قال فلانة من غير وصف
منزوجهما وظاهرهما قال الشيخ يقع الظاهر وان وهو حسن **الثاني** في المأذون ويعتبر فيه
البالوغ وكال العقد والاختيار والقصد فلا يقع عليها الطلاق ولا المحض ولا المكره ولا
فاقد القصد بالسكر ولا بالاجابة القصد ولو طاهر ولو فنى الطلاق لم يقع طلاق لعدم القصد
المقتضى لا طلاق لعدم القصد ويقع طلاق المحض والمجبور ان قلنا بتحريم ما عدل العطل مثل
الملاسة وكذا يقع من الكافر وسعد الشيخ اتفاقا الى تعدد الكفاية والمعتز ضعيفا
مكانه بتقيد الاسلام ويصح من العبد **الثاني** في المأذون ونشترط ان يكون منكوبة
بالعدل الذم ولا يقع بالاجنبية ولو علقه على النكاح وان يكون طاهرا طاهر المرعاجها
فيه اذا كان زوجا حاضرا وكان مثاها محض ولو كان غائبا لم يقع وكذا لو كان حاضرا وهي
يا سنة او لم تبلغ المحض وفي اشتراط العقل تنود والمروي اشتراط العقل الآخر
مستند التمسك بالعموم وهو يقع بالتعميم بما فيه خلاف والاظهر الوقوع في الموطوعة

في تلك تروى الروايات يقع ما يقع بالجملة ومع القول يقع ولو كان الوطى سبعة
 انكبة مجنونة او عاقلة وكذا يقع بالزنا والمريضة التي لا توطى **الرجل** في الاحكام
 وفيه مسائل **الاول** انظر الى حرمته لا تصافه بالمتبر ولا غلب فيه العقوبة بالعفو
الثانية لا يحل الكفارة بالتلفظ وانما تجب بالعود وهو اعادة الوطى لا بزيادة الاستمرار
 لها بل معنى العود بجرم الوطى حتى ولو وطى قبل الكفارة لزمه كفارتان ولوكرر الوطى
 تكررت الكفارة **الثالثة** اذا طلقها رجعتا نكحها لم يحل له حتى يكفر ولو رجعت
 من العدة نكحها وطهرها فلا كفارة وكذا لو طلقها باينا وتزوجها في العدة و
 وطهرها وكذا لو بات او مات احدها اراى ان احدها **الرابعة** لو طهرها من رجعة الا
 نكحها حتى يفقد بطل العقد ولو طهرها بالملك لم يجب عليه الكفارة ولو بائنا عنها من ولاءها
 غير الزوج فبطلت حكم الظهار ولو تزوجها النكح بعد ستانف لم يجب الكفارة **الخامسة**
 اذا قال انت كظهي في انشاء مريد فقال شئت وقع على القول بشرط الظهار ولو قال ان
 شاء الله لم يقع ظهارا **السادس** لو طهر من اربع بلفظ واحد كان عليه عن كل واحدة كفارة
 ولو طهر من امرأة مرارا وجبت عليه بكل مرة كفارة فرق الظهار او تابعة من فقها شاة
 من فضل ولو طهر قبل المكفر لزمه عن كل ووطى كفارة واحدة **السابعة** اذا طلق الظهار
 حرم عليه الوطى حتى يكفر ولو علقه بشرط جاز الوطى ما لم يحصل ولو وطى قبله لم يكفر ولو
 الوطى هو الشرع لا ثبت الظهار بعد فعله ولا تستمر الكفارة حتى يعود وقيل يحل بغير الوطى
 وهو بعيد **الثامنة** يحرم الوطى على المظاهر ما لم يكفر سواء كثر ما لعق او القبا او اللغو
 ولو طهرها في حال الصوم ستانف وقال مثاذا لم لا يطل التتابع لو وطى ليلا وهو يشغل
 وهو يحرم ما دون الوطى كالقبلة والامسدة قبل الغلظة فاسدة وفيه اشكال ينشأ من كونها
 النفس **التاسعة** اذا عجن المظاهر عن الكفارة او ما يقوم مقامها عدل الاستغفار وقيل يحرم عليه
 حتى يكفر وقيل يحزبه الاستغفار وهو لاكثر **العاشرة** ان صبرت المظاهرة فلا اعتراض وان دفعت

شهرها

اوها الى الحاكم خيرة بين التكفير والرجعة او الطلاق وانقضت ثلثة اشهر من حين المرافعة قال
 انقضت المدة لم يغير احدا حتى يمتنع عليه في المطهر والمشرع حتى يمتنع احدها ولا يجزى عا
 الطلاق فليس بها ولا يطلق عنه **الحج** بذلك النظر في الكفارات وفيه مقاسد **الاول**
 في ضبط الكفارات الاحكام فلذلك ما سئل في ذلك وهي مرتبة ومخيرة وما يحصل فيه الامان وكفاة
 الجميع **الثانية** شدة الظهار وقتل الحظا او تجب كل واحدة العتق فان عجز فالهبة شهرين
 متتابعين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعين **الثالثة** كفارة من افترى في يوم من شهر رمضان
 بعد الترميز او اطعام عشرة سكاكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات **الرابعة** كفارة من افترى
 في يوم من شهر رمضان مع وجوب صومها بعد الاسباب الموصلة للمكفرين بكفارة من اخبر بها
 نفسه صومته على شهرين متتابعين وكذا كفارة الحش في العهد وفي النذر على التردد والواجب كفارة
 عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين سكاكينا على الاكفرين ما يحصل اليه الا
 كفارة اليدين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة سكاكين او كسوتهم فان عجز صام ثلثة ايام
وكفارة الجميع هي كفارة قتل المؤمن عمدا على اقل عتق رقبة وصيام شهرين والاطعام
 ستين سكاكينا **الثانية** فيها اختلاف وفيه **الاول** من حلف بالبراءة
 فعليه كفارة ظهار فان عجز بكفارة يمين وقيل باثم ولا كفارة وهو لشبهة **الثانية** في حلف
 المرأة على المصدا عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين سكاكينا وقيل
 مثل كفارة الظهار والاول مرث وقيل باثم ولا كفارة استفتوا في الدعوى وتسكنا باصل
 يحجب على المرأة في شئ شعها في المصدا وحدها وجهها وشق الرجل ثوبه في ولده او نكحته
 كفارة يمين **الرابعة** كفارة الوطى في الحش مع العهد والعلم بالخروج والعلم من التكفير قبل
 يسقط وقيل يحجب هو الا حوط ولو وطى امته حاشا كفارة املا من طعام **الخامسة** من
 من تزوج امرأة في عدها فارق وكفر بخمسة اشترج من دقيق وفي وجوبها خلاف ولا
السادسة من نام من العشاء حتى جاوز نصف الليل اصب صاغا على امرأة فيها ضعف

ان يحزى فاطعام ستين سكاكينا

حينئذ

الثالثة

مما في خبره من اربعة اشكال
 وربع اشكال

ولعل استصحاب اشبه **من** نذر صوم فنجز عنه اطعم مسكنا مدين فان عجز بقدره
عاج استطاع فان عجز استغفر الله ودعا الكفرة ذلك قوم بناء على سقوط النذر مع تحقق العجز
للفصل الثاني في حصال الكفارة وهي العتق والاطعام والعتق في العتق وينبغي
على الواحد في كفارة ان المرتبة وتحقق الوحدان تلك الرقبة وذلك الثمن مع امكان الاستيعاب
ويعتبر في الرقبة ثلثة اوصاف **الوصف الاول** الايمان وهذا المعنى في كفارة القتل ايمان
فيها على التردد والاشهاد اشتراطه والمراعاة الاسلام او حكمه ويستوى في الاجزاء والذكر
والانثى والتغيب والكبير والطفلة حكم المسلم ويجزى اذا كان ابواه مسلمين او احدهما او احدهما
موت في رعاية الاجزاء في القتل خاصة الالباق الحية وهي حسنة ولا تجزى في الجاهل ولو
كان ابواه مسلمين وان كان حكم المسلم واذا بلغ الملوك احرس واعاده كافر ان قاسم بالاشارة حكم
باسلامه واجز ولا يقتصر مع وصف الاسلام في الاجزاء الى القتل ويكتفي في الاسلام بالامداد
بالشهادتين ولا يشترط التبري قما عد الاسلام عد الاسلام ولا يحكم باسلام المستبر من
اطفال الكفار سواء كان سعد ابواه الكافرون او انقرب به انتسابا في المسلم المراقب لم يحكم باسلامه
على تدرج وهما يقر بينه وبين ابويه قبل موافاة ان يستزله عن عرمة وان كان حكم الكافر
الوصف الثاني السلامة من العيوب فلا يجزى في الاجزاء ولا الحكم بتحقيق العتق بحصول
هذه الاسباب ويجزى مع غير ذلك من العيوب كالاعتق والاحترق ومن قطعت احد يديه او
احدى رجليه ولو قطعت رجله لم يجز لتحقيق الاعتقاد ويجزى في الذنوب وسقوطه مستلزما
فالوصف بالکفر او لفسوره عن صفه الايمان وهو ضعيف **الوصف الثالث** ان يكون تام الملك
فلا يجزى للمدبر او لغيره يديره وقال في المبسوط والخلاف في مجزى هو اشبه ولا المكاتب المطلق
المطلق اذا اقرى كتم سيد شيئا ولم يترك وكان شروطا فان في الخلاف لا يجزى ولعله نظر
الى نقصان الرقبة لتحقيق الكتابة وظاهر كلامه في النهاية انه يجزى ولعله لشبه من حيث تحقق
الرقبة ويجزى الايق اذا لم يعلم موته وكذا يجزى المستوردة لتحقيق رقبته ولو اشتق شخصين

من

من عديم مشتركين لم تجز له لاسيما ذلك فدية ولو اعتق شيئا من عند مشترك ففداه
في نفسه فان نوى الكفارة وهو موثر اجزاء ان قلنا انه يعتق بنفسه اعتدا في الشقص
وان قلنا لا يعتق الا باقامة حصة الشريك فلا يجزى عند اذا نوا قبل العجز لتحقيق
الرقبة وفيه تردد منشأه تحقيق عتق الشخص خيرا بسبب هذا العوض لا بالاعتق ولو
كان معصرا في العتق في نفسه ولا يجزى عن الكفارة ولو ايسر بعد الاستبراء والرقبة
نفس الشريك ولو ملك للشخص ففدى اعتناؤه عن الكفارة متى وان تفرق العتق لتحقيق
عتق الرقبة ولو اعتق الموهون لم يقع ما لم يجز الموهون وقال الشيخ رضي مطلقا اذا كان موهونا
ويكفي اداء المال ان كان حالا او بعد هذا ببله ان كان موهونا وهو عبيد ولم يمتل عدل فاعقده
في الكفارة فله الشيخ قولان والاشبه المنع وان قيل خطأ فان في المبسوط لم يجز عتق العتق
حقا لغيره عليه سيقطع في النهاية يصح بغير السيادة المقتولة وهو حسن ولو اعتق
عنه عتق بمسئله متى ولو كان له عتق فان شرط عوضا كان سيقول له وعلى غيره
رقبة العوض ولو تبرع بالعتق عنه قال الشيخ نعتق عن المعتق دون من اعتق عنه
سواء كان المعتق عتقا او شيئا ولو اعتق الوارث عن الميت من ماله لامن ما لم يمتل قال الشيخ
صح والوجه التسمية بين الاجنبيين والوارثة التي او الجارية في الجاهل اعتق عبدا عتقا
اعتقته عنك فتدفع الاثني على الاجنبي ولو كان من قبيل الجاهل الا قال الشيخ رحمه الله
بعد قول المعتق انعت عنه ثم يعتق بعده وهو حكم الوجه لا اعتبار على الفدية وهو صحة العتق
وبناء على ذلك الامر وما عداه تجزى ونشأ اذا قال له هذه الطوام فقد اختلف ايضا في الوقت
الذي يملكه الاكر والوجه عند ان يكون اباحة للتناول ولا يتناول الى ملك الاكر ولا يتناول
الاعتق شروط **الاول** النية لانه عبادة فتجوز وجوها فانما يختص باجدها الا بالنية
ولا بد من عتق الرقبة فلا يصح العتق من الكافر فيما كان او حره او مملوكا فدية الرقبة
في سقده ويعتبر في النية ان اجتمعت الحواس اعتقده على الاشبه ولو كانت الكفارة من

الاجنبيين

جسد واحد قال الشيخ في ربه التكفير مع القرية ولا يفتقر الى التعيين وفيه اشكال
 اما القوم قالوا لا شبهة بان هذا لا ينافي من حيث التعيين ويجوز تعينه على الزوال **في القول**
 على القول **في القول** لو اعتق عبدا عن احد في كفاية من حيث التحقيق بنية التكفير اذ لا عبرة
 بالاشياء الحكم **في القول** لو كان عليه كفارة ثلاث متساوية في العتق والصوم والصدقة اعتق
 فوفاها بواحدة منهن فمضاهى من شاربين بنية القرية او تكفير بغيره فاعطى ستمين مائة
 كذلك يعرف من المثلث ولو لم يعين **في القول** لو كان عليه كفارة واحدة وهو الذي عن مثله او فليار
 فاعتق ووفى القرية والتكفير **في القول** لو كان بين ذل وعتق وشق في التكفير فليار
 المذ لا يجوز في فدية نية التكفير ولو وفى بثلثته من التي كان جاز ولو وفى العتق مطلقا
 لم يجز لان احتمال اعادة التطوع اظهر عند الاملاق وكذا لو وفى او جوب بانه قد يكون لا يجر
 كفارة **في القول** لو كان عليه كفارة واحدة فاعتقها ووفى نصف كل واحد منها من
 كفارة مع ان كان نصف تحرر من الكفارة المراد به وتحرر بالباقي عنها بالشرية وكذا لو اعتق
 نصف عبدا عن كفارة معينة مع ان لا يفتق كل دفعة اما لو اشترى اياه او غيره ممن يفتق
 عليه وتكفير التكفير قال في المبسوط يجوز في الخلا في الاجزى وهو لا يشبه لان
 العتق يؤثر في ملك العتق لا في ملك غيره فالشرية سابقة على الشبهة فالاعتقاد في حقه
 ملكا **في القول** يجوز من العوض قالوا لو قال العبد انت حر وعليك كذا لم يجز عن الكفارة
 لانه لا يقد العوض ولو قال له قال العتق فلو كانك عن كفارة ذلك ولك على كذا فاعتقك لم يجز
 عن الكفارة وفي الوقع العتق بحد ولو قيل بوقوعه لم يلزم العوض قال الشيخ نعم وهو
 حسن ولو لم يرد المالك العوض بعد فدية لم يجز عن الكفارة لانه لم يجز حال الاختاق
 فانه يجوز فيه **في القول** الا ان يكون التسبب محرما فلو كانك بعد بان قلعت عينه
 او قطع رجليه ووفى بالتكفير اعتق ولم يجز عن الكفارة **في القول** في القسيام وسبعين
 الصوم في المرتبة مع العجز عن العتق ويحقق العجز اما بعدم الرقبة او عدم شهادتها

عدم

عدم التمكن من شرائها وان وجد الثمن وقيد حد العجز عن الاطعام بتحقيق الاكل
 له ما يفضل عن قوته ووفر على اليوم ليلة ولو وجد الرقبة وكان مضطرا الى فدية
 او غيرها لتفقدته وكسوة لم يجز العتق ولا يباع المسكن ولا ثياب الجسد وسباع ما يقتل
 عن قدر الحاجة من المسكين ولا يباع الخادم على المرتفع عن شرا الخدمة وسباع على
 حريت عاده بخدمة نفسه الا مع الحر من الحجج الى الخدمة ولو كان الخادم غاليا بحيث
 يتكلم من الاستبدال من يملكه فند قليل يلزم بغيره لاسكان العتق عنه كذا قيل في المسكين
 اذا كان غاليا لم يكن مضمنا لملكه بعض الثمن والاشياء لا يباع فتمسك بعدم المعنى
 عن بيع المسكين ومنه تحقيق العجز عن العتق يلزم في الظاهر بها القتل خطا مضمون شهرين
 شتا بعين وعلى المملك مضمون شهر فان افترقه الشهر الاول من غير عقد واستأثره كان له العتق
 بغيره وان حاص من الثاني ولو لم يمت اتم وجعل يات مع الاطفال وفيه تردد واشبهه عدم الاثم
 والعتق الذي يبيع شهر هذا المبيع من الثمن والمهر والافشاء والمجنون اما المستوفى
 اضطر اليه كان عتقا ولا كالا في قاطع التسابع ولو اضطر الحامل والمرء خوفا على نفسها
 لم تنقطع التسابع ولو اضطر خوفا على الولد قال في المبسوط ينقطع التسابع وفي الخلا فلا ينقطع
 وهو اشبه ولو اكر على الاطفال لم ينقطع التسابع سواء كان اجبارا كمن زجر المار في حلقه
 او لم يكن كمن مزج حتى اكرو وهو اختيار الشيخ في الخلا وفي المبسوط قال بالفرق ولو عجز في
 الشها الشهر الاول من ان لا يبيع صوبه عن الكفارة الشهر رمضان ولا يبيع بطل التسابع
في القول لا يبيعون الاطعام في المرتبة مع العجز عن القسيام بوجوب اطعام العتق ولو كان
 مديونا لم يمان مع العجز بنية ولا لا ولا اشبه ولا يجزى اعطاه ما دون العدد المعين وان
 كان مقدرا اطعام العدد ولا يجوز التكبير عليهم من الكفارة الواحدة مع التمكن من العدة
 ويجوز مع التعذر ويجوز ان يطعم من اوسط ما يطعم هذه ولو اعطى مما يغلب على ثروتها البذل
 جاز ويستحب ان يعطى اياها اما اعداء التهم واوسط الخلق واذا ما الملح ويجوز ان يعطى العدة

متفرقين ومجتعين اطعاما وتسلية ويجوز اخراج المحتط والشعب والفقير والمحتاج
 لا يجوز في اطعام الصغار منقذين ويجوز منقذين ولو انقذوا واختصوا بالاشارة بوجه
 وسحبوا لا يقتصر على اطعام المؤمنين ومن هو بجهلكم كما لا يطأ في المسبوط يفر الى
 من يفرق اليه زكوة الفطرة ومن لا يجوز هذا لا يجوز هذا والوجه جواز اطعام
 المسلم الغاسق ولا يجوز اطعام الكافر وكذا الذنوب **كتاب الايمان** كفاية العبد
 بحجة بين العتق والاطعام والكسوة فاذا كسى الفقير وجعل له عتيقه من بين مع العتق
 ومع العتق ثوبا واحدا وقيل عتق عن الثوب الواحد مع الاختيار وهو اشبه **كتاب**
 الاطعام في كفاية العبد لكل مسكين ولو كان قادرا على العمل وسقط ثمنه من حقه الذي
 حال الضرورة والاول اشبه **كتاب كفاية** الا بالاشارة كفاية العبد من امره بكونه
 فرق العتق استحقاق التكفير بعتقه **كتاب الايمان** في الاحكام المتعلقة بهذا الباب هي
 مسائل **الاول** من وجب عليه شهران فان صام هذا الشهر فقد عتقه ولو كان انا الصبي وان
 صام بعض الشهر والآخر الثاني اجتزأ به وان كان ناقصا من كل الايام الثلاثة وقيل يتم ما فات
 من الايام والاول اشبه **كتاب** المعية المرتبة بحال الاداء لكان للموسر في فلو كان قد ادرا
 على العتق فحرم صيام ولا يستقر العتق في منتهى **كتاب** الا اذا كان له مال يصل اليه بعد
 مدة غالبا لم يتفق فيه بل يجوز الصبر لو كان قد استغنى المشقة بالتمسك بالظواهر في
 الظاهر وترد **كتاب** اذ اجتزأ عن العتق قد حكي الصوم فهو وجوبه بعتق لم يرد في العتق
 وان كان افضلا وكذا لو عجز عن الصوم قد حكي في الاطعام عتق في العبد **كتاب** ولا يظهر
 ولم يرد في العتق فاعتق عن الظاهر قال الشيخ لا يجوز له كثر قبل الوجوب وهو من
كتاب لا يدفع الكفارة الى الطفل لانه اهله ويدفع الى وليه **كتاب** لا يفر في الكفارة
 الى من يحب فقته على الدافع كلاب والام والاولاد والزوجة والمملوك ولا يفر غنيا
 بالدافع وتوقع الى من سواه وان كانوا اقارب **كتاب** اذا اوجبت الكفارة في الظاهر

من وجب عليه شهران فان صام هذا الشهر فقد عتقه ولو كان انا الصبي وان صام بعض الشهر والآخر الثاني اجتزأ به وان كان ناقصا من كل الايام الثلاثة وقيل يتم ما فات من الايام والاول اشبه

لا

وجب

وجب نقدها على المسكين سواء كثر بالاختيار او بالقيام او بالاطعام **كتاب** اذا وجبت
 عليه كفارة بخيرة كثر بجسده واحد ولا يجوز ان يكفر بنفسين من بين **كتاب** لا يجوز
 دفع القيمة في الكفارة لاستيفاء القيمة بالاختيار لا بعتق **كتاب** قال الشيخ من يفرق
 اشهر الحرم وجب عليه صوم شهرين شتا يعين من اشهر الحرم وان دخل فيها العبد ما دام
 القدر قبل واية زكاة والمشموع ماله من المنع **كتاب** كل من وجب عليه الصوم من بين
 صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بصدق من كل يوم عتق من طعام وان يستعير استعير
 سحيا ندلا حتى عليه **كتاب الايمان** والظفر في سورة البقرة **الاول** في الصفة ولا
 يعتقد الا بالام لا بالاسماء الا سحيا ندلا وتعالى مع التلطف ويقع بكل لسان مع القصد الى التلطف
 الصريح والادلة لا تترك في في قولنا في الاية بالظفر المحتط هذا العتق اريد به اياها
 والمحتط كقوله والله لا اجامعك ولا طيبك فان قصد الا بالاصح ولا يقع مع عتقه عن النية
 اما لو اجمع راسه وراسيك ميتا ومحتة او لا ساقعتك قال في الحلال لا يقع به اياما وقال
 في المسبوط يقع مع العتق وهو حسن ولو قال لا اجامعك في ذكرك لم يكن موقفا وحل مشقة
 تجزئ اياما عن الشهر للشيخ قولان اظهرهما الشراطة ما علق بشرط او زمان مستوفى كذا فلا يخفى
 ولو حلف بالعتق ولا يطأها او بالصدقة او بالخير لم يقع ولو قصد الا بالاداء ولو قال ان اجامعك
 فعلى كذا لم يكن اياما ولو لم يكن في روجه وقال لا اجامعك معناه لم يقع بالثانية ولم يرد اذ لا
 اداء الا مع النطق باسم الله ولا يقع الا في اضراره فلو حلف لصالح الدين او لغيره في من لم يكن
 له حكم الايام وكان كالايمان **كتاب** ويعتبه فيه الباع وكما العتق والاختيار
 العتق ويصح من المملوك حرة كانت زوجته أوامة ومن الذي ومن الحفي في صحته من
 المجهوب ترد واشبه الجواز ويكون في كفاية العبد العاجز لا تمتنع بهاته وداظهره المتوقع
 الحرة والمملوك والمرافعة الى المرأة لغرض بكتة والحال بعد انقضائها المطالبة بالعتق ولو
 كانت امة ولا اعتراض للموطوع يقع الا بالام لا امة كما يقع بالمسئلة **كتاب** في احكامه وهي

العتق في الظاهر لا يشترط ان يكون مسكينا
 العتق بالمال لا يشترط ان يكون مسكينا

سائل **الاول** لا ينفذ الا بالحق كونه التحريم مطلقا او مقيدا بالزمان او مقيدا بمكان او مقيدا بصفة
عن اربعة اشياء بعضها في الفعل لا ينفذ الا بعد انقضاء مدة التريق بعضها في وقت او في مكان او في
ما بعد في حق امتهن الى ابد الترتيب واخيرا او يقول ما بقيت ولا يصح لاربعة اشياء في وقت
ولا مكانا بفعل يتحقق قبل هذه المدة يقينا او غالبا او محتملا على الترتيب او لو قال والله ولا
وطيئت حتى ادخل هذه الذكر لم يكن الا بالامانة بكنهه المتخلص من التاكيد مع الوطى بالتحقق وهو
مناق للامانة **الثاني** مدة الترتيب في الحرة والامة اربعة اشهر سواء كان الزوج حرا او مملوكا
والحرة حق للزوج وليس للزوجة مطالبة فيها بالغير فاذا انقضت لم تطلق ما بقية المدة
ولم يكن للحاكم طلاقها واذا انقضت فخرجت بين الطلاق والنفسه فان طلق فقد خرج من
حقها وتقع الطلاق رجعية على الاشهر وكذا ان فاد وان استع من الامن حبر وضيق عليه
حتى يغني او يطلق ولا يحبره الحاكم على احدى تعيينا والى اولى مدة معينة ودان بعد الموافقة
حق انقضت المدة سقط حكم الايلاء ولم يلزمه الكفارة مع الوطى ولو اسقطت حقها من المطالبة
لم يسقط المطالبة لا حتى يتحدد بسقط بالعفو ما كان لا ما يتحدد **ثالث** لو اختلفا في انقضاء
المدة فالقول قول من يدين بقاها وكلا لو اختلفا في زمان ايقاع الايلاء فالقول قول من يدعي
تاخره **الرابع** لو انقضت مدة الترتيب وهذا ما يقع من الوطى كالحيض والمزني لم تكن لها
المطالبة لظهور عنده في التخليص لم قبلها المطالبة بقية العاقر عن الوطى كان حسننا
ولو تخلفت اعلاها في اثناء المدة قال في المبسوط يسقط الاستلامه عمل الحيض وفيه تردد
ولا تسقط المدة باعلا المزني ابتداء ولا اعتراضا ولا يمنع من الموافقة انها **المدة**
اذا حن بعد زواج المدة احتسب الحقة عليه وان كان محننا انقضت المدة والحيثون باق يترقب
به حتى يفيق **الدين** اذا انقضت المدة وهو محرم الزم بنفسه العذر وكذا لو اتفق معا والو
واقع الى بالفسخ وان اثم وكذا في كل وطى محرم كالموطى في الحيض والصوم الواجب **الخامس**
اذا اطرقت الى سعة الامن وتوقع بعد انقضاء المدة طلقا فان طلق فقد في الحق وان اطرقت

التكثير

التكثير من الوطى لا يسقط حقه من الترتيب بالظهار وكان عليه كفارة الايلاء **السادس** اذا اطرقت
قال الشيخ لا تختص عليه مدة الترتيب لان المنع سبيل الزنا ولا يسبيل الايلاء والوجه الاحتياط لتكثيره من
الوطى بالامانة **السابع** اذا وطى في مدة الترتيب لم ينفذ الكفارة اجماعا ولو وطى بعد المدة
قال في المبسوط لا كفارة في الخلق بل يرمه وهو شبه **السادس** اذا وطى الموطى ساهيا او محننا او
او استبنت بغيرها **السادس** قال الشيخ وطى حكم الايلاء لا يتحقق الا باحدة ولو وطى الكفارة لعدم الحنث
الخامس اذا ادعى الاصابة فأكثرت فالقول قوله مع تبينه لتعذر البينة **السادس** قال في المبسوط المدة
المشوية بعد الترتيب لاس من حين الايلاء موضه **سبعة** اذا استأجرها كان الحكم بالخيار
بين الحكم بينهما وبين ردّها الى اهل بيته **الثامن** فدية القاذر وغيبوبة الحشفة في القبل بفسخ العاقر
المطهر لعدم علم الوطى مع القدرة ولو طلقها لم يمسح العقد اتملا ما جاز العادة به كسوق سفعة الماكول **تاسع**
او الكفر ان كان حايها او اهل بيته ان كان متعبا **العاشر** اذا ادى الى من الامة فزاحتها او اعقها وتزوجها
لم يعد الايلاء وكذا لو ادى الى من الحرة ثم استحلها او اعتقدت وتزوج **بالقائمة** اذا ادى الى من الامة او اهل بيته
لم يكن مؤثما في الحال ومجانا له وطى ثلث سنين ويتعين التحريم في الرابعة وثبت الايلاء ولها المهر
ويؤتيها المدة ثم تقفه فدية المدة ولو ماتت واحدة قبل الوطى تخلفت اليمن لان الحنث لا يتحقق
الا مع وطى الجميع وقد تعدد في حق المدة اذ لا حكم لوطئها وليس كذلك لو طلق واحدة او اثنتين
او ثلثا لان الحكم اليمن هنا باق فيمن بقى لا يمكن الوطى في المطلقات ولو بالشيعة ولو قال لا وطئت
واحدة سكنى تغلق الايلاء بالجميع وحديث المدة طلق ساحلا لغير الوطى واحدة حنث وان تخلفت اليمن
في البواقي ولو طلق واحدة او اثنتين او ثلثا كان الايلاء ثابتا فيمن بقى ولو قال في هذه اروت
واحدة معينة قيل قول لا اريد ببيتد ولو قال لا وطئت كل واحدة سكنى مولى من كل واحدة
كما لو ادى الى من كل واحدة منفردة وكل من طلقها فقد وفها حقها ولم يخجل اليمن في البواقي وكذا لو
وطئها قبل الطلاق لزمت الكفارة وكان الايلاء في البواقي ثابتا **الحاشية** اذا ادى الى من الرجعية فخرج
وتختص به ان العدة من المدة وكذا لو طلقها رجعتا بعد الايلاء وراجع **الحاشية** لا يمكن

الكفاية بغيره البين سواء فسد الكفاية أو لم يفسد أو فقدت الكفاية في ما قصد الا ان كان الزمان واحدا فغير
 لو قالوا ان الله لا يهلك شيئا بشيء فاذ انقضت فواتك لا يهلكك سنة فمما ايدان لها المرافعة فبذلك
 الترتيب عقيب البين فلهذا فاقته فمما ايدان لها المرافعة فبذلك الترتيب عقيب البين فلهذا فاقته
 وقت الايام الثاني وفيه وجوب سبلان الثاني لتعلقه على الصفة على ما قرره الشيخ **في سنة**
 اذا قال لا يهلكك سنة الا مرة لم يكن مريضا في الحال لان له الوطن من غير تكليف ولو طوى في البلاد لم
 ينظر فان تخلف من السنة قصر الترتيب فصار صحيحا وكان لها المرافعة وان كان دون ذلك بطل حكم الايام
كتاب النكاح والنكاح انما هو الحكامة وان كانه اربعة **الاول** في السيرة وهو شبيه بالان
 القذف ولا يترتب اللعان به الا على في الزوجة المحسنة المدخلة بها بالزنا قبل او وبعدها
 دعوى المشاهدة ولو كان له عدم البينة فلو في الحسنية فعين الحد ولا يملك له لو قذف الزوجة
 ولم يدع المشاهدة ولو كان له بينة فلا لعان ولا حجة على لو كانت له بينة فممنوعة بالزنا
 ويتفرع على اشتراط المشاهدة سقوط اللعان في حق الاعمى بالقذف لتعذر المشاهدة وبثبت
 في حقه بغير الولد ولو كان للقاذف بينة فعاد عنها الى اللعان قال في الخلاف يفتي بمنع
 في المبسوط التفاتا الى اشتراط عدم البينة في الالية وهو الاشبه ولو قذفها بغيرها اضافة
 الى ما قبل النكاح فقد وجب عليه الحد وهذا الاستقامة باللعان قال في الخلاف ليس له اللعان
 اعتبارا بحال الزنا وقال في المبسوط له وذلك اعتبارا بالاعتقاد وهو اشبه ولا يجوز قذفها
 مع الشبهة ولا مع غلبة الظن وان اخرج الشبهة او شاع ان فلانا زنا بها واذا قذف في العاقبة الرجعية
 كان له اللعان وليس له ذلك في الدين بغيره بالقذف والحد ولو اضافة الى زمان الزوجة ولو قذفها
 بالصحى لم يثبت اللعان ولو ادعى المشاهدة ويثبت الحد ولو قذف زوجته المحبوسة ثبت الحد
 ولا يقام عليه المطالبة ان اقامت مع اللعان وليس لوليتها المطالبة بالحد مادامت حية وكذا
 ليس للمطالبة بزوجه مستديرة فذمها فان ماتت قال الشيخ **في سنة** له المطالبة وهو حسن **الثاني**
 انكار الولد لا يثبت اللعان بانكار الولد حتى تضعه سنة اشهر فصاعدا من حين وطئها بالرجحان

من نص

من اقصية الحجة يكون موطوءة بالعدا الدائم ولو ولدته ثانيا لافان سنة اشهر لم يلحق به و
 استيغفر له ان اما لو اختلفا بعد الدخول في زمان الحمل فلهذا ولا يلحق الولد حتى يكون الوطني
 فكذلك والزوج حاضرا فلو دخل الصبي بدون تسع فوالت لم يلحق به ولو كان له عشر فلهذا
 لكان البلوغ في حقه ولو كان نادرا ولو اكمل الولد باللعن اذ لا حكم لللعان ويختار اللعان
 حتى يملع ويرشد لوما قبل البلوغ او بعده ولو سكره الحق به وورثته الزوجة والولد
 لو طوى الزوج وبرا فخلت لحق به لكان استئصال الحق في الفرج وان كان الوطني في غيره ولا
 يلحق ولد الحنفى المحبوس على تردد ولحق ولد الحنفى او المحبوس لا يثبت في ولد الحنفى الا
 باللعان تنزيلا على الاحتمال وان لمجد اذا كان الزوج حاضرا وقت الولادة ولم يكر الولد
 مع ارتفاع الاحتمال لم يكن له انكاره ذلك الا ان يوحى بما جرت العادة به كالسعي الى
 الحكم ولو قيل له انكاره ما لم يوحى به كان حسنا ولو اسك عن نفي الحد حتى
 وضعت حازه فبینه بعد الوضع على القولين لاحتمال ان يكون التوقف لتزوجه
 ان يكون حملا او رجحا ومن اقر بالولد مقرحيا او محوى لم يكن له انكاره بعد ذلك سنة
 ان يبشر به بما تضمن الرضا كان يقال برك الله في مولدك فيقول امين او
 انشاء الله اما لو قال بحببا بارك الله فيك او احسن الله اليك لم يكن اقرارا واذا
 طلق الرضا وانكر الولد جرحا فادعت وادعت انها حامل منه فان اقامت بينة على انه
 ارسخ عليها استر لا عنها وحرمت عليه وكان عليه المهر وان كان لم يتم بينة كان
 عليه المهر ولا لعان وعليها نصف مائة سوط وقيل لا يثبت اللعان ما لم يثبت الدخول
 وهو الوطني ولا يكتفى ارضا واستر ولا يتوجه عليه الحد لانه لم يقذف ولا انكر ولذا
 يلزمه الاقرار به ولعل هذا اشبه ولو قذف امراته ونفى الولد اقام بينة سقط الحد
 ولم يثبت الولد الا باللعان ولو طلقها باينا فانت بولد يلحق به في الظاهر يثبت الا
 باللعان ولو تزوجت وانت بولد لدون سنة اشهر من دخول الثاني للسنة اشهر فيكون

لا يلحق
 بغيره البين

من فراق الزوج لم ينفذ عند الأب القائل **الزنا في الملاءمة** ويعتبر كونه بالقول وعاقلا في القائل
 الكافر بما يتأتى من شبهة كذا العقل في الملاءمة ويصح اللعان الاخرى اذا كان لها شبهة عقلا
 كما يصح لئلا يفرقه ويترجم من شاذ من نظر المقتدر العليم بالاشارة وهو شعبة القليل من اللعان
 بتأيد من حال الاثر والقتل ولا يصح اللعان مع عدم النطق وبعدم الاشارة العقول ولو نفي
 المحنونة لم يثبت الأب باللعان وما فاقته فلا عنت صح ولا كالتبني ثابتا والزوجة ولو انكر ولد للشبه
 استقر عند شبه اللعان واذا عرف انتفاء الحمل لا احتمال شروط الاتيان او بعضها وجب الكفر
 بالولد واللعان لئلا يفتق بنسبة من ليس منه ولا يجوز انكار الولد للشبهة ولا النطق ولا
 لغة صفات العاطي **الزنا في الملاءمة** ويعتبر فيها البلوغ وكال العقد والتمسك
 من الصم والحرس وان يكون منسوبة باللعان الدائم وفي اعتبار الدخول بخلاف المروءة لا لعان
 وشبه قول الجواز قال ثالث بثبوته بالقذف دون نفي الولد ثبت اللعان بين الحر والمكره ونزول
 بالمتن وقالة ثلث شبهة بنفي الولد دون القذف ويصح لعان الحمل ما لم يكن لا يقام عليها الجواز لا بعد
 الوضع ولا قبل الامة فراشا وهل يفرق فراشا بالوطي فيه روايتان اظهرها انك ليست فراشا ولا يفرق
 ولها الا لا تزوره ولو اعترف بوطئها ولو نكحها لم يفتقر الى لعان **الزنا في الملاءمة** كفضة
 اللعان ولا يصح الا عند الحاكم او من يشبهه لذلك ولو تراخى برجل من العتمة فلا عنت
 جازم ويثبت حكم اللعان بنفس الحكم وقيل يعتبر رضاها بعد الحكم وصورة اللعان ان يشهد الزوج
 بالثبوت أربع مرات انه من الضاوتين فيما رواها ثم يقول عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين
 ثم تشهد المرأة أربع مرات بالثبوت ان الكاذبين فيما رواها ثم تقول ان غضبك الله علم
 ان كان من الصادقين ويشهد اللعان على واجب وتندب قالوا في التلغظ بالاشارة على الوجه
 المذكور وان يكون الزوج قائما عند التلغظ وكذا المرأة وقيل يكونان جميعا قائلين بين يدي
 الحاكم وان يبدأ الزوج ولا يبتلغظ على الترتيل المذكور وبعد المرأة وان يفتحا بما بينهما لا يفتحا
 ككلامهما واسميهما او صفاتهما المميزتها عن غيرها وان يكون النطق بالعربية مع القدرة
 يحسن

بالتلغظ

صفحات

بالمالك

ويحسن من غير العقد وان كان الحاكم فيه بان تلك الأقايم تنظر الى حضوره وتعيينه
 لا يفي الوحد بحجب الدابة والشهادات شرا للعلن وفي المرأة تبدأ ثم يقول ان غضبك الله عليها
 ولو نكح احدكما عوضا شهد بالله اختلف او قسم او ما شاكله لو يحسن والتدب ان يحسن الحاكم
 مستند بالقبلة وان يقف الزجل عن يمينه والمرأة عن يساره الزجل وان يحضر من سبع لله
 وان يعطيه الحاكم ويحذف بعد الشهادة وتبدأ كمال لعن وكذا في المرأة تبدأ القسبة فقد
 يغلظ اللعان بالقتل واللعن والزمان ويجوز اللعان في المساجد والحدود وان كان هناك
 ملحق من الكون في المساجد فان نكحت المرأة حاضيا انفذ الحاكم اليها من يستوفي الشهادة وكذا
 لو كانت غير مبردة لم يكفها الخوف عن نكاحها وجازم استيفاء الشهادة عليها وان قيل قال
 الشيخ القائلان بان وليت لشيئا وان ولعه نظر الى القذف فانه بصورة العين **واما احكامه**
 فيقول على سبيل **الاول** يتعلق بالقذف وجوب الحد في حق الرجل وبلغا سقط الحد في
 حقه وجوب في حق المرأة ومع لها شقوت احكام أربعة سقط الحد من واستاء الولد
 عن الرجل دون المرأة ونكاح الفارس والتحريم المؤبد ولو اكدت نفسه في انشاء اللعان او
 مكثت عليه الحد لم يثبت لاحكام الدائمة ولو نكحت هي او اقربت لم يثبت وسقط الحد
 عنه ولم يزل الفارس ولا يثبت التحريم ولو اكدت نفسه بعد اللعان لم يثبت ولو اكدت برية
 الولد ولا برية الاب ولا من يترب به وترى الامم ومن يترب بها ولم يعد الفارس لم يزل
 التحريم وهل عليه الحد فيه روايتان اظهرها انه لا حد لولا اعتبرت بعد اللعان لم يوجب
 عليه الا ان تكرر أربع مرات وفي وجوبه معها **الثانية** اذا انقطع كلامه
 بعد القذف وقيل اللعان صار كالاخرى ويكون لعانه بالاشارة وان لم يحصل
 اليأس منه **الثالثة** اذا ادعت انه قد فها بما فوجبه اللعان فانكرها قامت بيعة
 لورثت اللعان وتعين الحد لانه يكذب نفسه **الرابعة** اذا قذف امرأته برجل على
 وجه شبهها الى الزنا كان عليه حدان وكذا استأط حد الزوجة باللعان ولو كان له
 طهر بعد الزنا فادعاه او ادعت به او ادعت به او ادعت به

بالتلغظ

بالمالك

بالتلغظ

يثبت سقط الحدان **الحسد** اذا قذفها فاقرت قبل اللعان قال الشيخ لو نها الحق بان
 اربعة وسقط عن الزوج ولو اقرت مرة وان كان هناك شيب لم يثبت الا باللعان وكان
 الزوج ان يلعن لنفسه لان تضاد الزوجين على الزنا لا يثبت الحسد اذ هو ثابت
 بالفرار وفي اللعان ثبوت **السفوة** اذا قذفها فاعترفت ثم اكرت فقام شاهدين
 باعترافها قال الشيخ لا يعقل الا اربعة وحبس الجوز فيه اشكال ايضا سركون
 ذلك شهادة بالافتراء ولا يثبت **السابعة** اذا قذفها فاعترفت قبل اللعان
 سقط اللعان وورثها الزوج وعليه الوارث ولو اراد دفع الحد باللعان جاز
 وفي رواية ان يصبر ان قام رجل بين اهلها فلاعنه فلا يرث له ولا
 اخذ الميراث واليه ذهب في الخلاف والاصل ان الميراث ثبت لموت
 فلا يسقط باللعان المتعقب **الثامنة** اذا قذفها ولم يلعن في حد ثم قذفها
 به قبل اعادة عتقا محض الموجب وهو شبه وكذا الخلاف فيها لو
 قذفها ثم قذفها به وهذا سقوط الحد اظهر ولو قذفها بالاجنبى حد
 لو قذفها فاقرت ثم قذفها الزوج او الاجنبى فلا حد ولو قذفها ولا يلعن
 فمكثت ثم قذفها الاجنبى قال الشيخ لاجل كمالها قام بينة ولو قيل بمحكمة
 حسنا **التاسعة** لو شهد اربعة والزوج احدهم فيه رواية
 احدها ترجح المداة والآخرى تحت الشهود ويلاعن الزوج
 ومن قضاها من نزل ردة الشهادة على اختلافات
 بعض الشرايط او سبق الزوج بالقذف **العاشر** اذا اخذ
 احدها بشي من الفاظ اللعاب لم يصح
 ولو حكم به حاكم لم ينفذ **الحادي عشر**
 فرقة اللعان نفي وليست طلاقا

كتاب العلق

كتاب العلق ونزل ينطق عليه حتى يدوى من اعتق مؤمنا اعتق الله
 بكل عضو منه عضوا له من النار ويختص الرق باهل الحرية واليهود والنصارى
 والمجوس القاعين بشرط الذمة ولو اخلوا دخلوا قسم اهل الحرب كل من اقر نفسه
 بالرق مع جهالة حقيقته حكم برقيقته وكذا المكطوف بالحرى ولو اقر لى لسان
 من حرى ولده او زوجته او احد ذل خاص كان جائزا ومكمله اذ هي الحقيقة
 ويستوى من المؤمنين والضلال في استباحة الرق وازالة الرق يكون طيبا لربعة
 المباشرة والبرية والملك والموت لها المباشرة فالعق والكتابة والبيع ولما الق
 نصائته المبرجة القهر في الاعتراف بتردد ولا يصح بعد البيع بغيره كمن او
 كتابه ولو ضربه العلق فموت له فمكثت او انت سائبة ولو قال لانيته باسرة وقصد
 العلق ففي غيرهما تردد الاستبعاد الخبر بعد عن شبه الانشاء ولو كان احيا حرة
 فقال انت حرة فان قصد الاخبار لم تنعق وان قصد الانشاء صح ولو جعلها الامانة
 ولم يكن الاستسلام لم يحكم بالحرية لعدم التعيين بالقصد وفيه تردد منشاء التوقف
 بين العمل بحقيقته اللفظ والنسك بالاحتمال ولا بد من التلفظ بالقرع ولا يكون الا بقرع
 مع القدرة على النطق ولا الكتاب ولا بد من تجريد عن الشرط ولو علقه على شرط
 منقول وصفة لم يصح وكذا لو قال بذكر حرة او بذكرك او بذكر اسمك اما
 لو قال بذكرك او بذكر اسمك لا شبه وقوع العلق لانه هو المعنى بقوله انت حرة وهل
 يشترط تعيين المعنى الظاهر لا فلو قال احدى عبدك حرة صح ويرجع الى تعيين فلو
 عين ثم عدل لم يقبل ولو مات قبل التعيين قبل الوارث وقيل بقرع وهو شبه
 لعدم اطلاع الوارث على قصد له لو اعتق بعينه ثم اشتبه ارضي حتى يذكر فان ذكر
 غل بقوله ولو عدل بعد ذلك لم يقبل فان لم يذكر لم يقبل مادام حيا الا حله التذكرة فان مات

لو علق على شرط
 العلق على شرط
 العلق على شرط
 العلق على شرط

وادعى الوارث العلم بالبيع وان جعل يفرع بين عبده لمحقق الاشكال والناس
 من زواله ولو ادعى احد ما ليك هو المراد بالعتق فالكفر بالقول قوله مع عبده
 وكذا حكم الواو ولو يكتفى عليه ويعتق في العتق البلوغ وكما لا العقل والاعتقاد
 والقصد الى العتق والتعريف الى الله وكونه غير محجور وفي عتق الصبي اذ بلغ عشرة
 وصدقة تردد ومستند الجواز رواية زرارة عن ابي جعفر ^{عليه السلام} ولا يصح عتق
 السكران وبطلان باشرط اربعة الشريعة عتق الكافر لعتقها في حقها وقال
 الشيخ في الخلاف صح ^{في العتق} ويعتق المعتق الاسلام والمملك ولو كان المملوك كافرا
 لم يصح عتقه وقيل يصح مطلقا وقيل مع التقدير يصح عتق ولدان وقيل لا يصح
 بناء على كونه ولم يثبت ولو اعتق غير المالك لم ينعقد عتقه ولو اصاب المالك
 ولو قال ان ملكك فانت حر لم ينعقد مع المملك الا ان يجعله نذرا ولو جعل
 العتق مينا لم يقع كالموالات انت حران فعلت وان فعلت ولو اعتق مملوك
 ولده الصغير بعد التوقيع صح ولو اعتقه ولم يققمه على نفسه او كان الولد
 بالغار شيد لم يصح ولو شرط على العتق غير طافي ففسخ العتق لزمه الوفاة به ولو شرط اعدته
 في الرق ان خالف اعيد مع مخالفة عماله بالشرط وقيل بطل العتق لانه اشتراط الاسترقاق
 من ثبوت حرته ولو شرط خدمة زمان معين صح ولو قضى لدية اتيه لم يعد في الرق
 وهل لو شرط مطالبة باجرة المثل الخدمة قبل الاوجه التزوم ومن وجب عليه
 عتق في كفارة لم يجزه التدبير واذا اتى على المؤمن سبع سنين استحب عتقه ويستحب
 عتق المؤمن مطلقا ويكره عتق المسلم المخالف وعتق من لا يقدر على الاكتساب ^{المستحب}
 بعتق المستضعف ومن اعتق من يعجز عن الاكتساب استحب اعانته ^{ويصح} بهذا
 الفصل مسائل الاول لو نذر عتق اول مملوك يملكه فملك جاعلا عتق قيل يعق احداهم

بالقوة

بالقرعة وقيل بخير وبعتق وقيل لا يعتق شيئا لانه لم يحقق شرط النذر والاول
 مروي الثانية لو نذر عتق اول مملوكه فولدت ثمانية كانا معتقين الثالثة
 لو كان له مملوك فاعتق بعضهم ثم قيل هل اعتقت قال ليك فقال نعم انصرف ^{المعجب}
 الى باشر عتقهم خاصة الرابعة لو نذر عتق امته ان وطها صح فان اخرجها ^{عن}
 ملكه اخلت اليه ولو اعادها عليك مستأنف لم تعد اليه الخامسة لو نذر
 عتق كل عبد قد ايم انصرف الى من مضى عليه في ملك سنة اشهر فصاعدا السادسة
 من اعتق وله مال قاله لولاه وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان علم فهو للعتق
 الا ان يشترط المولى والاول اشهر السابعة اذا اعتق ثلث عبيد وهم ستة
 استخرج الثلث بالقرعة وصورتها ان يكتب في ثلث دقاع اسم اثنين في كل رقعة
 ثم يخرج على الحزب والرقية فان اخرج على الحرية كففت الواحدة وان اخرج
 على الرقية افتقر الى اخرج اثنين واذا اشاءوا اعدا او قيمة او احتلف القيمة ^{المعجب}
 مع امكان التعديل اثنان فلا يثبت ان اختلفت القيمة ولم يكن التعديل اخرج ^{المعجب}
 الثلثهم قيمة وطرح اعتبار العدد وفيه تردد ولو تعدل التعديل عددا وقيمة
 اخرجنا على الحرية حتى يستوفي الثلث قيمة ولو وضعت قيمة المخبر اكل الثلث
 ولو جاز من اخر الثالث من اشترى امه ثنية ولم يقدتها فاعتقها وتزوجها ^{المعجب}
 ومات ولم يخلف سواها بطل عتقها وورقت على البائع رقا ولو جلت كان ولدها ^{المعجب}
 رقا وفي رواية هشام بن سالم وقيل لا يسل العتق ولا يولد وهو شبه التاسع
 اذا وصى بعتق عبد فخرج من الثلث لزم الوارث اعتقا فيه فان استعاضه الحاكم ^{المعجب}
 ويحكم بحريته حين الاعناق لاحسن الوقات وما اكتسبه قبل الاعناق وبعد ^{المعجب}
 الوقات يكون له لاستقرار سبب العتق بالوفات ولو قيل يكون للوارث التحقيق

لو كان له مملوك فاعتق بعضهم ثم قيل هل اعتقت قال ليك فقال نعم انصرف الى باشر عتقهم خاصة الرابعة لو نذر عتق امته ان وطها صح فان اخرجها عن ملكه اخلت اليه ولو اعادها عليك مستأنف لم تعد اليه الخامسة لو نذر عتق كل عبد قد ايم انصرف الى من مضى عليه في ملك سنة اشهر فصاعدا السادسة من اعتق وله مال قاله لولاه وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان علم فهو للعتق الا ان يشترط المولى والاول اشهر السابعة اذا اعتق ثلث عبيد وهم ستة استخرج الثلث بالقرعة وصورتها ان يكتب في ثلث دقاع اسم اثنين في كل رقعة ثم يخرج على الحزب والرقية فان اخرج على الحرية كففت الواحدة وان اخرج على الرقية افتقر الى اخرج اثنين واذا اشاءوا اعدا او قيمة او احتلف القيمة مع امكان التعديل اثنان فلا يثبت ان اختلفت القيمة ولم يكن التعديل اخرج الثلثهم قيمة وطرح اعتبار العدد وفيه تردد ولو تعدل التعديل عددا وقيمة اخرجنا على الحرية حتى يستوفي الثلث قيمة ولو وضعت قيمة المخبر اكل الثلث ولو جاز من اخر الثالث من اشترى امه ثنية ولم يقدتها فاعتقها وتزوجها ومات ولم يخلف سواها بطل عتقها وورقت على البائع رقا ولو جلت كان ولدها رقا وفي رواية هشام بن سالم وقيل لا يسل العتق ولا يولد وهو شبه التاسع اذا وصى بعتق عبد فخرج من الثلث لزم الوارث اعتقا فيه فان استعاضه الحاكم ويحكم بحريته حين الاعناق لاحسن الوقات وما اكتسبه قبل الاعناق وبعد الوقات يكون له لاستقرار سبب العتق بالوفات ولو قيل يكون للوارث التحقيق

الرق عند الاكتساب كان حسنا **الاعتق** اذا اعتق مملوكه عن غيره باذنه وقع
 العتق عن الامر عند الامر بالعتق ليحقق العتق بالملك في الانتقال **تردد**
الاعتق العتق مرض الموت يضي من الثلث وقيل من الاصل والاو لم يرضي
 اذا اعتق ثلث اما في مرض الموت ولا مال له سواه من اخرجت واحدة بالرق
 فان كان لها حل تجدد بعد العتق فهو حرا جاعا وان كان سابقا على الاعتاق
 قيل هو حرا ايضا وفيه تردد **اذا** اعتق ثلثة في مرض الموت لا يملك
 غيرهم ثم مات احدهم اقرع بين الميت والاحياء ولو خرجت الحرية لم مات
 حكم فيه بالحرية ولو خرجت على احد الحيين حكم على الميت بكونه مات رقا
 لكن لا يختص من التركة ويقرع بين الحيين ويخرج منها ما تجزئه الثلث من
 التركة الباقي ولو عجز احد عن الثلث اكل الثلث من الاخر ولو فضل
 منه كان فاضله رقا **واما** الشراية قبل عتق شخص من عبده سري العتق فيه
 كلها اذا كان العتق صحيحا جازيا **النصر** في اذا كان له فيه شريك قوم عليان
 كان موسرا وسعي العبد فدايقي منه ان كان العتق معسرا وقيل ان قصد العتق
 فله ان كان موسرا وبطل عتقه ان معسرا وان قصد القرية عتقت حصته و
 سقى العبد في حصته الشريك ولم يجب على العتق فله فان عجز العبد واستغنى
 السعي كان له من نفسه ما اعتق للشريك ما بقي وكان كسبه بينه وبين الشريك
 ونفقته وفطرته عليهما ولو هاتيا شريكه في نفسه صح ونالت المأجأة المعتاد
 والناد وكالا لقطا ولو كان المملوك بين ثلثة فاعتق اثنا ان قومت
 حصته الثلث عليهما بالسوية تساوت حصصهما فيه او اختلفت وبعثت القيمة
 وقت العتق لانه وقت الحيلولة لا بالاعتاق وقال الشيخ هو مراعي ولو هرب

ويشقل الامر

يعتق حصته الشريك ولو
 القيمة لا بالانسان

العتق

العتق مبر عليه حتى يعود وان عسر انظر الى الامساك ولو اختلفنا في
 القيمة فالقول قول المعتق وقيل قول الشريك لانه ينزع نصيبه من يده
 ولو ادعى المعتق فيه عيبا فالقول قول الشريك والامساك معتبره وان يكون
 مالكا بقدر قيمة نصيبه الشريك فاضلا عن قوت يوم وليلة ولو ورث
 شخصا من يعتق عليه قال في الخلاف يقوم وهو يبعد ولو ادعى يعتق بعض
 عبده او يعتقه وليس له غيره لم يقوم على الورثة باقية وكذا لو اعتقه عند
 موته اعتق من الثلث ولم يقوم عليه والاعتبار بقيمة الموضع بعد الوفاة
 وبالمخرج عند الاعتاق والاعتبار بقيمة التركة باقل الاخرين من حين
 الوفاة الى حين القبض لان التالف بعد الوفاة غير معتبر والزيادة مملوكة للورث
 ولو اعتق المامل بخلاف الجمل ولو استثنى رقه على رواية السكوني عن ابي جعفر
 وفيه اشكال وشيئا عدم التصديق بعتقه **النزع** اذا ادعى كل واحد من الشريكين
 على صاحبه عتق نصيبه كان على كل واحد منهما اليقين لصاحبه ثم يستقرق
 نصيبهما واذا دفع العتق قيمة نصيب شريكه وهل يعتق عند الدفع او بعده
 فيه تردد والاختلاف انه بعد الدفع ليقع العتق عن ملكه ولو قيل بالافتراض ان
 كان حسنا واذا شهد بعض الورثة بعتق مملوك لهم مضى العتق في نصيبه
 شهد آخرون كانوا مرضيين نفذ العتق فيه كله والامضي في نصيبهما ولا يكتف
 احدهما شراء الباقي **واما** الملك فاذا ملك الرجل او المرأة احدا لا يورث وان عتق
 او احدا من اولاده ذكورا او اناثا وان نزلوا العتق في الحال وكذا لو ملك الرجل
 احدا من الحريات عليه نسب ولا يعتق على المرأة سوى العودين ولو ملك الرجل
 حرة الرضامن يعتق عليه بالنسب هل يعتق عليه فيه روايتان اشهرهما العتق

او لو كان له ولد وله زوج

فهو ق و هي رواية الوفاة التي لا يكون مديرا لانه يقصد
 بالتدبير وهو شبه الشافق المباشر لا يصح التدبير الا من بالغ عا قاصدا
 مختار جاز القرف فلو بدت الصلح يقع تدبيره وروى ان كان ميمنا للشر
 سبب من تدبيره ولا يصح تدبير الحصون ولا الكره ولا السكران ولا السار
 وهل يصح التدبير من الكافر الاشبه تخريبا كان اودنيا ولودبر المسلم ثم
 ان لم يطل تدبيره ولو مات في حال رفته عتق المديبر هذا اذا كان ارتدادا
 لا عن فطرة ولو كان ارتدادا عن فطرة لم ينعق المديبر وفات المولى الخرج
 ملكه وفيه تردد ولو ارتدادا عن فطرة ثم دبر مع على تردد ولو كان عن
 فطرة لم يصح واطلق الجوان وفيه اشكال يشا من ر قال الملك المرتد عن
 فطرة ولودبر الكافر كما فارقا سلم عليه سواء رجع في تدبيره او لم يرجع ولو
 مات قبل رجه وقبل الرجوع في التدبير تخبر من ثلثه ولو عجز الثالث تخبر
 ما يحمله وكان الباقي للوارث فان كان مسلما استقر ملكه وان كان كافرا رجع
 عليه ويصح تدبيره الاشارة وكذا رجوعه ولودبر من صحها ثم خبر
 ورجع بالاشارة المعلومه صح الثالثة في الحكام وهي مسائل الاولى
 التدبير بصفة الوصية يجوز الرجوع فيه فلا كفالة رجعت في هذا التدبير
 وفعله كان يجب ويغني او يقي او يوصي سواء كان مطلقا او مقيدا وكذا
 لو باعه بطل تدبيره وقيل ان رجع في تدبيره ثم باع صح بيعه وقبضه وكذا ان قصد
 بيعه الرجوع وان لم يقصد بيعه في حد من دون رقبته وتخبر بموت
 مولاه ولو اكره المولى تدبيره لم يكن رجوعا ولود على المملوك التدبير فاكبر للمل
 خلفه بطل التدبير في نفس الامر الثانية المديبر يعتق بموت مولاه من ثلاث مال
 التدبير

المولى

المولى فان خرج منه والآخر من المديبر بقدر الثلث ولو لم يكن سواء عتق ثلثه
 ولودبر جماعة فان خرجوا من الثلث والآخر من الثلث ويكرى بالآرل
 فالآرل ولو جهل الترتيب استخرجوا بالقرعة ولو كان على الميت دين يستوجب التركة
 بطل التدبير وبيع المديرون فيه والبيع منهم بقدر الدين وتخبر ثلث ما بقي سواء
 كان الدين سابقا او لاحقا على الاصح وكما يصح الرجوع في المديبر بموت الثالثة اذا دبر في بعضه
 بعض عبده لم ينعق عليه الباقي ولو كان له شريك لم يكلف شرا حصته وكذا لودبره
 باجمعه ورجع في بعضه وكذا لودبر الشريك ثم اعتق احدهما لم يقم عليه حصه
 الاخر ولو قتل يقوم كان وجها ولودبر احدهما ثم اعتق وجب عليه فك حصته الاخر
 ولو اعتق صاحب الحصه القربى لم يجب عليه فك الحصه المديبر على تردد الرابعة اذا دبر المديبر بطل تدبيره وكان هو من يولد له بعد الآرل بقا ر ان ولد له من امه او اولاد قبل الآرل على التدبير ولا يطل تدبير المملوك لو ارتد فان يحقق بذبح الحرب بطل لانه اذا بق الوجوه ان مولاه قبل فرا ره تخبر الخامسة ما يكتسبه المديبر بمولا لانه رق ولو اختلفوا المديبر والوارث فيما في يده بعد موت المولى فقال المديبر اكتسبه بعد الوفات فالقوا قوله مع عينه ولو اقام كل منها بينة فالبينة بينه الوارث السادس اذا جن على المديبر ما دون التفكير كان لارث المولى ولا يطل التدبير وان قتل بطل التدبير وكانت تقوته للمولى يقوم بمديرا اذا جن تعلق ارث الجناية برقبته ولست بذلك بارث الجناية وله سبعة فيها فان فك فهو على تدبيره وان باعه وكانت الجناية تستقر فه فالقمة للمحقق الارث وان لم يستقر فه بيع منه بقدر الجناية والباقي على التدبير ولمولا ان بيع حلت منه ولان يرجع في تدبيره ثم سبعة على ما فله لو باع رقبه ابتداء صح كان ذلك نقضا للتدبير وعلى رواية اذا لم يقصد نقض التدبير كان التدبير باقيا ويحقق الاربع

يموت المولى ولا سبل عليه ولو مات قبل ان فك كما انفق ولا ثبت ارش الحائز في تركه
 المولى الثامنة اذا ابق المولى بطل التدبير ولو جعل خدمته لغيره حيوة الخدم
 ثم هو حر بعد موت ذلك الغير بطل تدبيره با بانه فروغ اربعة الاول اذا استفاد
 التدبير ما لا يعمد موت مولاه فان خرج المدين من الثلث فالكل له والا كان له من الكسب
 بقدر ما يتخر منته فالباقي للورثة الثاني اذا كان له مال غائب بقدر قيمته من بين
 غرض ثلثه وكل ما حصل من المال شيء محرم من المدين بنسبة وان تلف استقر العتق في
 ثلثه اذا كوتبت تدبير صح فان ادى مال الكتاب بعتق بالكتابة وان تاحر حق مات
 المولى بعتق ما يتدبر ان خرج من الثلث والاعتق منه الثلث وسقط من مال الكتابة
 بنسبته وكان الباقي مكاتبا اما لو تبره ثم كاتبه كان نقضا للتدبير وفيه اشكال
 اما لو تبره ثم قاطعه على مال يجعل له العتق يمكن ابطال التدبير قطعا الرابع اذا وجب
 صح ولا يبرى امه ولو رجع من تدبير صح فان انت به لا قبل من ستة اشهر من حين التدبير
 صح التدبير لتحقيقه وقت التدبير وان كان الاكثر لم يكن يحكم بتدبيره ولا احتمل التجده و
 فهم الحل اما الكتابة ليستدعي بيان احكامها وان كانها ولو احقها اما الاركان فالصفة
 والموجب والمال ولو عدم الاحول كانت مباحة وكذا العوض والكتابة مستحبة ابتداء
 مع الامانة والاكتساب يكتسب كدسوال المملوك ولو عدم الامان كانت مباحة وكذا لو
 علم احداهما وليت عتقا بصفة ولا يباعا للمدين نفسه بل هي معاملة مستقلة بعيدة
 عن شبه البيع ولو باعه نفسه ضمن مؤجل مبيع ولا يثبت مع الكتابة خيار المجلس ولا يبيع
 من دون الاجل على الاشياء ويفتقر حكمها الى الايجاب القبول ويكتفي في الكتابة بقول
 كاتبك مع تعيين الاجل والعوض وهل يقتصر الى قوله فاذا اديت فانت حرم بفته ذلك
 قل نعم وقيل كفى النية مع العقد فاذا ادى عتق سواء بطلق بالضميمة او بغلقها وهو اسمية فانه
 قوله في كذا في سنة بمعنى انما ظرف للمداد مريض ويجوز ان يتساوى النجوم وان

الثالثة

والكتابة بيمين مسروطة ومطلقة فالطهارة تقتضي على العقد وذكر الاجل والعوض
 والنية والمشرط ان يقول مع ذلك فان عجزت فانت مطلق في الترتيب فحق عجز كان الاول
 رده وقا ولا يعيد عليه ما احدث وحده العجز ان يؤخر نجا الى محله ويعلم من حال العجز
 عن ذلك نفسه وقيل ان يؤخر نجا عن محله وهو مروي يستحب العوض مع العجز العجز
 عليه والكتابة عقد لازم مطلق كانتا مسروطة وقيل ان كانت مسرطة في جارية
 من حكمة العبد لا له ان يعجز نفسه والاول اشبه كلاهما ان للعبد ان يعجز نفسه
 بل يجب عليه السى ولو انتع عجزه قال الشيخ لا يحجز وفيه اشكال من حيث اقيق
 عقد الكتابة وجوب السى وكان الاشياء الاجبار كان لو عجز كان للمولى الفسخ ولو
 اتفقا على التنازل مع وكذا لو ابراه من مال الكتابة ويعتق بالاول لا سبل يموت المولى
 والموارث المطالبة بالمال وينتق الاداء الى الوارث ويعتبه الموجب المبلغ وكال
 العقل والاختيار وجواز التصرف وهل يعتزل الاسلام فيه تردد والوجه عدم
 الاشتراط فلو كانت المملوك ملكا الذي على خرا وخنزير وتقايا حكم عليهما بالبيع
 ذلك ولو اسلم لم يتطل وان لم يتقايا كان عليه القيمة ويجوز لولى البيع ان يكتب
 على كره مع اعتبار الغبطة للمولى عليه وفيه قول بالمنع ولو اريد ثم كاتب لم يبيع اما لو
 نقل ملكه عنه اولاه لا يقر المولى في ملكه ويعتزل المملك المبلغ وكال العقل لانه
 ليس لاحدهما اهليه القبول وفي كتابه الكاف من رد اظهره المنع لقوله فحق كاتبهم
 ان علم خيرا ولما الاجل ففي استراطه خلاف فن الاحصاء بين اجاز الكتابة بحالة
 وموجبة ومنهم من اشتراط الاجل وهو اشبه لان ما في يد المملوك لسيده فلا يبيع المعاملة
 عليه وما ليس بملكه يتوقع حصوله فعين ضربا الاجل وكيفي اجلا واحدا ولا حلق
 اكثره لاذ كانت معلومة ولا بد ان يكون وقت الاداء معلوما فلو قال كاتبك على ان
 تودى الى كذا في سنة بمعنى انما ظرف للمداد مريض ويجوز ان يتساوى النجوم وان

وان يختص به وفي اعتبار اتصال الاجل بالعقد تردد ولو قال كاتبك على خدمة شهر
ودينار بعد الشهر متى اذا كان الدنيا معلوم الجنس ولا يلزمنا خذ الدنيا الى اصل آخر
ولومرض العبد شهر الخدمة بطلت الكتابة لتقيد العوض ولو قال على خدمة شهر بعد هذا
الشهر بطل على القول باشتراط اتصال المدة بالعقد وفيه تردد ولو كاتبه ثم حبسه
مدة قبل بطلان يوجبه مثل تلك المدة وقيل لا يجب بل يلزمه اجرة مدة احتياط
وهو شبه واما العوض فيعتبر فيه ان يكون دينيا مباحيا معلوما بوصفها القدر فراجع
تملكه للمولى فلا يصح الكتابة على غير وجهها العوض بل يذكر في وصفه كل ما يتفاوت
التمن لاجله بحيث ترتفع الجها لئلا كان من الاثمان وصفه كما يصفه في النسيئة وان كان عرضا
وصفه كصفته في السلم ويجوز ان يكتبه بغيره ان شاء ويكره ان يتجاوز قيمته ويجوز
الكتابة على منفعة كالخدمة والخباط والسائر بعد وصفه عما يرفع الجها لئلا اذا جمع بين
كتابه ربيع او اجارة او غير ذلك من عقود المعاوضات في عقد واحد صح فكون كتابته
بجسدة منه من البذل كما يجوز ان يكتب الاثنان عبدا سواء اتفقت حصصهما
او اختلفت تساوت العوضات واختلفا ولا يجوز ان يدفع الى احد الشريكين دوي
صاحبه ولو دفع شيئا كان لها ولو اذن احدهما لصاحبه جاز ولو كاتب ثلثيه
في عقد واحد صح وكان كل واحد منهم كتابا بجسدة ثلثه من المسمى ويعتبر القيمة وقت
العقد واهم اذى حصته عتق ولا يتوقف على اداء حصته غيره واهم عجز رقبته
غيره ولو شرط كفا لئلا كل واحد منهم صاحبه وضمان ما عليه كان الشرط والكفا
صححين ولو دفع الكاتب ما عليه قبل الاجل كان الخيار للعلاء في القبض والتأجيل
ولو عجز الكاتب المطلق كان على الامام ان يقره من سهم الرقاب والكاتب الفاعل
لا يتعلق بطلت الكتابة وكان حاكمه حكم قبل واما الاحكام فيتمثل على مسائل
الاولى اذ اقامت الكاتب وكان شرطاً بطلت الكتابة وكان ما تركه لمولاه

والمعنى ان يكتبه بغيره ان شاء ويكره ان يتجاوز قيمته ويجوز الكتابة على منفعة كالخدمة والخباط والسائر بعد وصفه عما يرفع الجها لئلا اذا جمع بين كتابته ربيع او اجارة او غير ذلك من عقود المعاوضات في عقد واحد صح فكون كتابته بجسدة منه من البذل كما يجوز ان يكتب الاثنان عبدا سواء اتفقت حصصهما او اختلفت تساوت العوضات واختلفا ولا يجوز ان يدفع الى احد الشريكين دوي صاحبه ولو دفع شيئا كان لها ولو اذن احدهما لصاحبه جاز ولو كاتب ثلثيه في عقد واحد صح وكان كل واحد منهم كتابا بجسدة ثلثه من المسمى ويعتبر القيمة وقت العقد واهم اذى حصته عتق ولا يتوقف على اداء حصته غيره واهم عجز رقبته غيره ولو شرط كفا لئلا كل واحد منهم صاحبه وضمان ما عليه كان الشرط والكفا صححين ولو دفع الكاتب ما عليه قبل الاجل كان الخيار للعلاء في القبض والتأجيل ولو عجز الكاتب المطلق كان على الامام ان يقره من سهم الرقاب والكاتب الفاعل لا يتعلق بطلت الكتابة وكان حاكمه حكم قبل واما الاحكام فيتمثل على مسائل الاولى اذ اقامت الكاتب وكان شرطاً بطلت الكتابة وكان ما تركه لمولاه

قبل اذ يجمع ما عليه

اولاده

اولاده رقا وان لم يكن مشروطا تخير منه بقدر ما اذاه وكان الباقي رقاً لمولاه
تركته بقدر ما فيه من رقب ولو ورثته بقدر ما فيه من حرية ويورث الوارث من
نصيب الحرية ما بقي من مال الكتابة وان لم يكن له مال سعى الاولاد فيما بقي على ابيهم مع
الاداء يفتق الاولاد ويل للمولى اجبارهم على الاداء فيه تردد وفيه رواية اخرى
بقتضي اداء ما خلف من اصل التركة وتجوز الاولاد وما بقي عليهم ولا للشهر ولو اوصى
له بوعية صح ما بقدر ما فيه من حرية وبطل ما زاد ولو رجب عليه حدا قيم عليه
من حد الاحرار بنسبة الحرية وبالنسبة الرقبة من حد العبيد ولو ذف المولى كتابته
سقط عنه من الحد بقدر ما له فيها من الرقب وحد بالباقي الثاني فليس الكاتب
بالجسم ولا هبة ولا عتق ولا اقراض الا باذن مولاه ولا يجوز للمولى العتق
في مال المكتاتبة الا بما يتعلق بالاستيفاء ولا يجوز له وطئ المكتاتبة بالملك ولا بالعقد
ولو طأ وعنه حلفت ولا يجوز له وطئ امته المكتاتبة ولو وطئ لشيء كان المهر
عليه وكل ما يكتبه الكاتب قبل الاداء وعنده فهو له لان تسلط المولى انال
عنه بالكتاتبة ولا يخرج الكاتبه الا باذنه ولو باذنه كان عقدها موقفا
مشرطاً كانت او مطلقة ولذا ليس الكاتب وطئ امته يتاعها الا باذن مولاه
ولو كاتب كتابته مطلقة الثالث كل ما يشترطه المولى على الكاتب في عقد الكتابة
يكون لازماً ما لم يكن مخالفاً للكتاب والسيئة الرابعة لا يدخل الحمل في كتابته اتمه
لكن لو حملت بمولود بعد الكتابة كان اولادها حكمها يتفق منهم بحسابها ولو ورثت
تجوز كان اولادها احراراً ولو حملت من مولاه لم يطل الكتابة فان ما جاوز عليها
شي من الكتابة تجوز من نصيب ولدها وان كان لم يكن لها ولد سعت في مال الكتابة
لوارث الخامسة المشروط بق وفطرتة على مولاه ولو كان مطلقاً لم يكن عليه فطرتة

واذا وجب عليه الكفارة كفرا بالصوم ولو كفرا بالعتق لم يجزه وكذا لو كفر
 بالاطعام ولو كان المولى اذن له قيل يجوز له ان يبيع ما لم يجز عليه ان
 اذا ملك المولى نصف نفسه كان كسبه بينه وبين مولاه ولو طلقها
 المماثلة اجبر المبيع وقيل لا يجبر وهو شبه التابعه لو كاتب عبده ومات
 فابوه احد الوارثين نصيبه من مال الكاتبة او اعتق نصيبه صح ولا يقوم
 عليه الباقى الثامنه من كاتب عبده وجب ان يعينه من نكحته وان وجب
 عليه واحده قلته ولا كثرة ويستحب العطية التبرع ان لم تجب التاسعة
 لو كان له مكاتب اذى احدها واشتبه ضمير عليه لرجاء التذكير فان
 مات المولى استخرج بالقرعة ولو ادعى على المولى العلم كان القول قول بيعه
 ثم يفرع بينهما لاستخراج المكاتب العاشرة يجوز بيع مال الكاتبة فان ادى
 المكاتب مال الكاتبة اعتق وان كان شروطا فنجز ونمنع المولى رجوع رقا
 لمولاه بنته من مكاتبه ثم مات فلكتفه انفسه الحادية عشر المطلق الحادية
 عشرة اذ تزوج الثانية عشر اذا اختلف السيد والمكاتبه مال الكاتبة
 اوفى المدة اوفى الغنوم فالقول قول السيد مع يمينه ولو قيل القول قول يمين
 زيادة المال والمدة كان حسنا الثالثة عشر اذا دفع مال الكاتبة وحكم بحرية
 فبان العوض ميعا فان رضى المولى فلا كلام وان رده بطل العتق المحكوم به
 لانه مشروط بالعوض ولو تجدد في العوض عيب لم يمنع من الرد بالعيب
 الاقل مع ارض الحادش قال الشيخ يمنع وهو بعيد الرابعة عشر اذا اجتمع
 على المكاتب ديون مع مال الكاتبة فان كان ما في يده يعوم بالجميع فلا بحث
 وان عجز وكان مطلقا تخاض فيه الديان والمولى وان كان شروطا فاذم الذين

ان يشترط ان يكون
 المولى او يرضى عنه
 المولى او يرضى عنه

ويجوز مع الشروط بعد
 عجزه مع الفسخ ولا يجوز
 مع المطلق الحادش اذا
 زوج

لان

تقاضي المدة ان كانت
 له و ان كانت له

لان

لان

رفاستقا والامية ^{دوم}
 عجز نسخ المولى استرقها الرابعة اذ اجنى عبد الكاتب لم يكن له ^ش ان يملكه الا
 الا ان يكون فيه الغبطة له ولو كان المملوك اما الكاتب لم يكن له ان يملكه الا
 ولو قصر فيه لانه لا يملكه الا ان يملكه مال له البقر فيه ويستحق ما لا يستحق
 لانه لا يخرجه ابيه وفي هذه تزداد المقصد الثاني في جنابة الكاتب الجنابة
 عليه وفيه ضمان الاول في مسائل المشروط وهي سبعة المستطاع الاول اذ اجنى
 الكاتب على ماله عمدا فان كان قصدا فالقصاص للوارث فان اقتصر كان لومات
 وان كان خطأ فالقصاص للمولى فان اقتصر فالكتابة بحالها وان كانت الجنابة خطأ
 فهي تعلق برقبته وان كان يغذي نفسه بالارض لان ذلك يعلق بمصلحة فان
 كان قصدا يده بقدر الحقن نعم الادب يغتفر وان قصرت ارض الجنابة فان غلبت
 كان لولاه نسخ الكتابة وان لم يكن له مال اصلا وعجز فان نسخ المولى سقط الارش
 لانه لا يثبت للمولى حق المملوك مال وسقط مال الكتابة بالفسخ الثانية اذ اجنى
 على اجنى عمدا فان عفى فالكتابة بحالها وان كانت الجنابة نفسا واقتصر للوارث
 كان لومات وان كان خطأ كان له ان يغذي نفسه بالارض الجنابة ولو لم يكن له مال
 سبعة في ارض الجنابة لا ان يغذي السيد فان فداءه فالكتابة بحالها ^{الثالث} لو سعى
 عبدا الكاتب خطأ كان للكاتب ثلثه بالارض ان كان دون قيمة العبد وان كان اكثر
 لم يكن له ذلك كالسنة ان يتباع بزيادة عن ثمن المثل الرابعة اذ اجنى على جنابة
 فان كان عمدا كان له القصاص وان كان خطأ كان له الارش متعلقا برقبته فان
 كان ما في يده يقوم بالارض فلا ينكح رقبته وان لم يكن له مال تساوى في قيمته
 بالحصص الخامسة اذا كان الكاتب اب وهو نفعه فقتل عبدا له لم يكن له القصاص
 منه كما لا يقص منه في قتل الولد ولو كان الكاتب عبيد مجنى بعضهم على بعض جاز له

الان

الاتصاف جميعا ^{مادة التوفيق} اذ اقبل الكاتب فهو كالومات وان جنى على طرفه
 عمدا وكان الماني هو المولى فلا قصاص وعليه الارش وكذا ان كان لجنابا حرا وان كان
 مملوكا ثبت القصاص وكل موضع ثبت فيه الارش فهو للكاتبة لانه من كسبه السادسة
 اذ اجنى عبد المولى على مكاتبه عمدا فارد الاتصاف بالمولى معه ولو كان خطاء فارد الارش
 لم يملك منه لانه بمنزلة الاكساب ولو اراد الابراء توقف على رضا السيد واما المطلق
 فاذا ادى من مكاتبه شيئا خسر منه بحسابه فان جنى هذا الكاتب قد خسر منه شيئا
 عمدا جنى اقتصر منه ولو جنى على مولى لم يقص منه ما فيه من الحرية ولزمه من ارض الجنابة
 بقدر ما فيه من الحرية وتعلق برقبته منها بقدر رقبته ولو جنى على كاتب سائر اقصر منه وان
 كان خسر الجاني ازيد فقصر وان كانت اقل اقصر منه ولو كانت الجنابة خطأ تعلق بالعاقلة
 بقدر الحرية وبرقبته بقدر الرقبة والمولى ان يغذي نفسه الرقبة بنصفها من ارض الجنابة
 سواء كانت الجنابة على حرة او عبد ولو جنى عليه حر فلا قصاص وعليه الارش وان كان
 اقصر منه التفصيل في احكام مكاتب الوصايا الاول لا تقع الوصية برقبة المكاتب
 كتابته فقد اوصيت للكبده ويجوز الوصية به الى غيره في الرقبة كما لو قال ان عجزت
 مكاتبتي مال الكتابة ولو جنى من الوصيتين لواحدا ولا يثنى جاز الثاني لو كاتب مكاتبه فاسدة
 ثم اوصى به جاز ولو اوصى بما في يده بصفحة ولو قال فان قبضت منه فقد اوصيت بملصق
الثالث اذا اوصى ان يوضع عن مكاتبه اكثر ما بقي عليه فهو وصية بالخيف وزيادة و
 للوصية المشيئة في تعيين الزيادة ولو قال اضعوا عنده اكثر ما بقي عليه ومثله فهو وصية
 بما عليه وبطلت في الزيادة ولو قال اضعوا عنه ما شاء فان شاء ما بقي شيئا صح وان شاء الجميع
 قيل لا يصح ويصح منه شيء بقية حال اللفظ الرابع اذا قال اضعوا عنه اوسط بخومه فان كان منها

كما لا يصح وجه نعم لو اضاف
 الرصة اولى عودى رزق جاز
 كالرقان فان عجز ونسخت

சென்னை 19/12/2019

المالك بعثك ابا الفاذ الحلف
الولد انفق المملوك ولم يلزم الثمن
ولو قال له

7

وهو حسن وكذا لو قال عظيم جيداً كان كقولها عظيم وضيع تردد ولو قال أكثر من مال
فلان الزم بقدره وزيادة ورجع في تلك الزيادة إلى القول ولو قال كنت أغنى من مال عشرة
قبل ما نبي عليه اقداره ولو ثبت أن مال فلان يزيد عن ذلك لأن الانسان يخبر عن
وجهه والمال قد يخفى على غيره فالمجد ولو قال احببتك شيئاً وقال اردت نفسك لم يقبل
الجمع المكرم على الثلثة كقوله له درهم او ما نبي لو قال ثلثة لا فافتحوا
بيان الجنس اليه اذا افرغ صاحبه **البيعة** اذا قال له الف درهم فثبت له درهم ورجع
في تفسير الف اليه وكذا لو قال الف درهم كان الف درهم او عشرة ورجع
اما لو قال امانية وحسن درهم كان الجمع درهم بخلاف ما ينظرهم وكذا لو قال الف
رثلة وثلاثون درهماً وقال له على درهم والف كانت الف مجملة **الاسماء** اذا قال له
على كذا كان اليه التفسير كالقول شيء ولو شرط بالدرهم نصاً او دفعا كان اقرباً
بدرهم وقيل ان نصيب كان له عشرون وقد يمكن هذا على الاطلاق على القصد وان
خفض احتمال بعض الدرهم باليد تفسير البضينة وقيل بل يند ما يتقدم مراعاة لتجنب
الكثرة اذ روي من اين كنت هذا الشرط ولو قال كذا كان ان تقرب اليه التفسير ان
تجيب الدرهم نصاً او دفعا لزمه درهم وقيل ان نصيب لزمه احد عشر ولو قال كذا
وكذا درهم نصاً او دفعا لزمه درهم وقيل ان نصيب لزمه احد عشر ولو قال كذا
على البقيين لا مع القصد **الاسماء** اذا قال له هذا الف الف درهم من الزم البيان فان عني قبل
ولو ادعاها الاخر كانا خصمين ولو ادعى على المقر المعلن كان له اخلافه ولو قال له
لزمه الضمان وان قال لا اعلم دفعها اليهما وكان خصم لمواد عيا واحداً
كان القول قول مع يمينه **الاسماء** اذا قال هذا الثوب وهذا العبد زيد فان عين قبل
منه فان اكرر القول كان القول قول المقر مع يمينه والمحاكم المتراعى ما اقرب وله اقراره

441

وَبَلَدُهُمْ وَكَانُوا قَالِ الْفُؤَادِيَّةِ وَهُمْ
أَوَّلُ الْقَوْمِ

في هذه **الثانية** اذا قال الغلان على الف ثم رفع اليه وقال هذه التي كنت اقررت بها كانت
 ودعته فان اكره المقر له كان القول قول المقرع عليه وكذا لو قال لك في ذمتي الف
 وجاز بها قال في ودعته وهذه بدلها اما لو قال لك في ذمتي الف وهذه هي التي اقررت
 بها كانت ودعته لم يقبل لان ما في الذمة لا يكون ودعته وليست كالاولى والوسطى
 ولو قال لك في الف ودعته وقال وكانت ودعته وكنت اظنها باقية فبانت الف فقط يقبل
 لانه كذب امره اما لو اذعن لغيرها بعد الاقرار **فصل** اذا قال له في هذه الدار ما
 قبله فرفع في غير الذمة اليه فان اكره المقر شيئا كان اقراره ولو قال في منزل من ابي
 او من مبرأ من ابي لم يكن اقرارا وكان كالودع له الجبة وكذا لو قال له من هذه الدار صمغ
 ولو قال له من داري لم يقبل ولو قال له في مالي الف لم يقبل من الناس من فرق بين له فمال
 وبين له في داره لان بعض الدار لا يمتنع دارا وبعضها لا يسمى بالدار ولو قال في هذه
 السابيل بحق واجبا ونسب صحيح او بجرى مجمله صح في الجميع **الثالث** في الاقرار المستفاد
 من الجواب فلو قال عليك الف فقال ردتها او قبضتها كان اقراره ولو قال انتم لم يكن
 اقرارا ولو قال نعم او اجل او بطل كان اقرارا ولو قال انما مقرب لغيره ولو قال مقربا فمقر لم يقبل
 لتطرق الاحتمال ولو قال اشترت مني او استوهبت فقال نعم فهو اقرار ولو قال ليس عليك
 كذا فقال بلى كان اقرارا ولو قال نعم لم يكن اقرارا وفيه تذكير من حيث يستعمل الامر ان استعمل اللفظ
الرابع في جميع الاستثناء وقواعده ثلث **الاول** الاستثناء من اثبات نفي ومن النفي اثبات
الثاني الاستثناء من الجنس جاز ومن غير الجنس على تقيده **الثالث** كفي في صحة الاستثناء
 ان يبقى بعد الاستثناء بقية سواء كانت اقل او اكثر **خامس** على القاعدة الاولى اذا قال له على
 عشرة الادريه كان اقرارا بستمعة ونفيًا بجملة للدرهم ولو قال الادريه كان اقرارا بالتمعة ولو
 قال له عندى شيء الادريه كان اقرارا بغيره ولو قال الادريه لم يكن اقرارا بشي ولو قال له

بالقيمة
 من تفسيره كان القول قول المقرع عليه
الثاني اذا قال لغيره ان اجد من يبرأ من ابي
 فانه

خمس الا اثنين والواحد كان اقرارا باثنين ولو قال عشرة الا ثمانية كانت
 اقرارا باثني عشر ولو كان الاستثناء الاخير بقدر الاول رجعا جعلا الى الستين منه
 كقوله عشرة الا واحدا فيسقطان من الجملة الاولى ولو قال الغلان هذا الثوب الا
 ثلثة او هذه الدار الا هذا البيت والحائض الا هذا الفرض صح وكان الاستثناء بالهجر
 وكذا لو قال هذه الدار لغلان والبيت للحائض ولو قال في الف الف والقرع في اذا اتصل الكلام
 ولو قال هذه العبد لمن يد او احدا كلف البيان فان عيّن صح ولو اكره المقر له كل الف
 قول المقرع عليه وكذا لو مات احدهم وعيّن الميت قبل منه ومع المناقضة فالتقول
 قول المقرع عليه **تفريع** على الثانية اذا قال له الف الادريه فان سئنا الاستثناء
 من غير الجنس فهو اقرار بستمائة وشعيرة وستين درهمًا وان اجزا كان تفسير اللفظ
 اليه فلو فيها بشي يبيع ويضع قيمة الدرهم منه صح وان كان يستوعبه قيل بطل
 الاستثناء لانه عقب الاقرار بما يطله فصح الاقرار وتبطل البطل وقيل لا يبطل
 ويكلف تضييع ما بقي منه بقية بعد اخراج قيمة الدرهم ولو قال الف درهم الا ثوبا
 فان اعتبر الجنس بطل الاستثناء وانظر فغيره كلفنا المقر بيان قيمة الثوب فان
 بقي بعد شي من اللفظ صح والا كان فيه الوجهان ولو كانا مجموعين كقوله الف
 الاشياء كلف تضييعها وكان النظر فيها كما قلنا **تفريع** على الثالثة لو قال له درهم
 الادريه لم يقبل الاستثناء ولو قال درهم درهم الادريه فان قلنا الاستثناء
 يرجع الى الجملتين كان اقرارا بدرهم وان قلنا يرجع الى الاخره وهو الصحيح كان
 اقرارا بدرهمين ومطل الاستثناء **البشر الثاني** في المقر ولا بد ان يكون كالحفا
 حر اختار ارجاء التصرف مالم يالك في الظاهر ولا يعتبر عدلته في الصبي لا يقبل اقراره
 ولو كان باذن وليه اما لو اقر بما له ان يفعله كالوصية صح وان اقر المحنون

الا وحده

ما يقع وكذا الكبر والسكركان اما المحجور عليه للسخة فان اقربا لم يقبل ويقبل فيما
 كالتحلق والطلاق ولم اقتر بقرعة قبل في الخلق لا في المال ولا يقبل اقربا لم يملك ما لا يملك
 ولا جناية فيجب رشا وقصاصا ولو اقربا في السبع به اذا اعتق ولو كان ما دون ما في
 الجارية فاقربا يعلق بما قبل لانه يملك التصرف في ملك الاقرار ويؤخذ ما اقربا في يد
 فان اكثر يقضيه مولاه وتبع بما اذا اعتق ويقبل اقرار المحلوس وهما يتاركا المقلد الغراء
 او يخلصه من الفاضل فيه ثم قد يقبل وصية المبرور في الشئ وان لم يخر الورثة وكذا
 اقراره للورث والاعتناء مع التهمة على اظهر القولين ويقبل الاقرار بالمهر والمهر المقيم
 فان استحق حيس ومثيق عليه حتى يمين وقال الشيخ يقال له ان يرضى جعلت ما كذا
 فان اصل حلف المقر له ولا يقبل اقرار الصبي بالمبلغ حتى يبلغ الحد الذي يحتل بالمبلغ
المراد في المقر له وهو ان يكون له اهلية التملك فلا اقرار له بقبول ولو قال ليس به ما
 ويكون الاقرار بالماله وفيه اشكال اذ قد يجب بسببها ما لا يستحقه المالك كادب
 الجنائيات على ما يقفها او كادبها ولو اقر بعد صحته ويكون المقر له لولاه لان العبد اهله
 اقرار المحل صح سواء اطلق او تدين سببا محتملا كالارث او الوصية ولو نسب الاقرار الى
 السبب الباطل كالجناية عليه فالوجه الصحة نظر الى مبدأ الاقرار والقضاء لم يطل
 وعلى المحل ما اقربه بعد وجوده ولو سقط ميتا فان سرقه الميراث رجع الى باقي الورثة
 وان قال هو وصية رجع الى الورثة الوصي وان اجل طوبى بيانه ويحكم المال للمحل بعد
 سقوطه حيا لدون ستة اشهر من حين الاقرار ومطل استحقاقه لو ولد اكثر من
 مدة الحمل فان وضع فيما بين الاقوال لاكثر ولم يكن للمرأة زوج ولا مال له حكم له
 به لتحقيقه جملا وقت الاقرار وان كان لها زوج او مولى قبل لا يحكم له لعدم اليقين
 بوجوده ولو قيل يكون له بناء على غالب العوايد كان حسنا ولو كان المحل ذكرا

شأنا

شأنا فاقربا ولو وضع احدهما ميتا كان ما اقربا لا يملك ما لم يملك
 واذا اقربا لم يكن اقرارا بزوجيه اقمه ولو كانت مشهورة بطهر **المراد في**
 في الواحق وفيه مقاصد **الاول** في تعقيب الاقرار بالارث اذا كان في يد دار
 على ظاهر التملك فقال هذه لفلان بل لفلان قضى بها الاول ولو غيره فميتا للثاني
 لان حال يشه وبينها فهو كما تملك وكذا لو قال غصبتها من فلان وهي لفلان لم يملك بل من فلان اما لو قال غصبتها من فلان
 تسليمها الى الغصوب منه لا يضمن ولا يحكم للمقر له بالملك كما لو كانت دار في
 يد فلان واقر بها الخارج لآخر وكذا لو قال هذه لزيد غصبتها من عمرو ولو اقر بعد
 لانسنا فاعلم المقر له قال الشيخ يعق لان كل واحد منهما انكر ملكيته فبقي
 ما يملك ولو قيل بقي على الرقية المحبولة المالك كان حسنا ولو اقر ان المولى اعتق
 عبده فرائسنا قال الشيخ صح الشراء ولو قيل يكون ذلك استنفاذا لشرائنا
 حسنا ويعتق لان بالشراء سقط عنه لواحق مملوك الاول ولو مات هذا العبد
 كان للشري من تركته قدر الثمن مقاصده لان المشتري ان كان صادقا فالولاء
 للمولى ان لم يكن وارث سواء وان كان كاذبا فمات المشتري فهو سخي هذا
 التقدير قدر الثمن على اليقين وما فضل يكون موقوفا **المقصد الثاني** في تعقيب الاقرار
 بما يقتضي ظاهره الاطراف وفيه مسائل **الاول** اذا قال عندي وديعة وقد هلك
 لم يقبل ما لو قال كان له عندي فاته يقبل ولو قال له على ما ل من ثمن خمر او خنزير
 لزمه المالك **الثاني** اذا قال له على الفضة قطع ثمن قال من ثمن سبع طرا قبضه لزمه لا
 ولو وصل قال له على الفين ثمن سبع **الثاني** قال له طرا قبضه قبل فلو اقرعتين
 الجمع اطرعته وفيه احتمالي للمستوية بين الصورتين ولعله اشبه **الثالث**

من فلان اما لو قال غصبتها من فلان
 انقذه من فلان والسخة مشهورة
 وشقة بمعنى شقة وشقة

فلو قال اشعت بخيار او وضعت بخيار قبل اقراره بالعقد لم يثبت الخيار **الاربع** اذا
 قال له على راسهم ناهضة جمع اذا اتصل بالاقرار كما استنتجنا من ترجيح قد انقضت
 اليه وكذا لو قال راسهم زيف لكن يقبل تفسيره بما فيه فضة ولو فوضوا بالفضة
 فيه لم يقبل **الاربع** اذا قال له على عشرة لا بل تسعة لزمه عشرة وليس كذلك لو قال
 عشرة لا واحدا **الاربع** اذا شهد بالبيع وقبض الثمن ثم انكر بعد وادعى انه شهد
 تبعا للعادة ولم يقبض قبل لا يقبل دعواه لانه مكذب لاقراره وقيل يقبل لان ادعى
 ما هو معتاد وهو شبهه اذ ليس هو مكذبا لاقراره بل مدعى شيئا آخر فيكون
 على المشتري اليقين وليس كذلك لو شهد الشاهدان بايقاع البيع وشاهد القبض
 فانه لا يقبل انكاره ولا يتوجه اليقين لانه كذاب **القصد الثاني** في الاقرار بالنسب
 وفيه مسائل **الاول** لا يثبت الاقرار بنسب الولد حتى يكون النبوة مكنته ويكون
 المقرب مجهولا ولا ينازع فيه منازع فهذه قيود ثلثة فلو اثنى اركان الولادة
 كالقرار بنبوة من هو اكبر منه او مثله في السن او اصغر منه بما لا يخبر العادة
 بولادته لثله او اقر بنبوة ولها امرأة له وبينهما ساقه لا يمكن الوصول اليها في
 مثل عمره وكذا لو كان الطفل معلوما النسب لم يقبل اقراره وكذا لو نازعه منازع في
 نبوته لم يقبل الا بينة ولا يعتبر تصديق الصغير وهل يعتبر تصديق الكبر ظاهر كلامه
 في النهاية لا وفي المبسوط يعتبر وهو الاشبه فلو انكر الكبير يثبت النسب لا يثبت
 في غير الولد لا بتصديق المقرب فلو اثنى بينهما ولا يتعدى التوارث اليغيرها ولو كان له
 ورثة مشهورون لم يقبل اقراره في النسب **الثاني** اذا اقر بول صغير فثبت نسبه
 فربما قال كمل يثبت الى انكاره لتحقق النسب سابقا على الانكار **الثالث** اذا اقر بولد

الميت

الميت بولده اخفا قريبا يثبت نسب الثالث ان كانا عدلين ولو انكر الثالث
 الثاني لم يثبت نسب الثاني لكن ياخذ الثالث بنصف التركة وياخذ الاول بالثالث
 التركة والثاني السدس تنكحه نصيب الاول ولو كان الاثنان معلوقا بالنسب
 فاقر الثالث ثبت نسبه ان كانا عدلين ولو انكر الثالث احدى لم يثبت اليه
 وكانت التركة بينهم **الثالث** لو كان للميت اخوة وزوجه فاقرت له بولده
 لها الثمن فان صدقها الاخوة كان الباقي للولد ومن الاخوة وكذا لو اقر في
 الظاهر قريبن هو اقرب منه دفع اليه جميع ما في يده ولو كان مثله دفع اليه
 نصيبه بنسبة نصيبه وان انكر الاخوة كان لهم ثلثة الارباع والزوج ثلثة الثمن
 وباقي حصتها للولد **الرابع** اذا مات صبي مجهول النسب فاقر انسان بشيئ ثبت
 نسب صغيره كان او كبير اسوا مكان له مال او ملكين وكان ميراثه المفقود لا يقع
 في ذلك احتمالا لثبته كالميت ولو كان له مال ولم يقط اعتبارا والتصديق في غير
 الميت ولو كان كبيرا الامة في معنى الصغير وكذا لو اقر بنبوة مجهول فانه يقطع
 اعتبار تصديقه لانه احكم لكلامه **الخامس** اذا اولدت امته ولدا فاقر بنبوة
 له حق به حكم بغيره بشرط ان لا يكون لها زوج ولو اقر ابن احدى امته ونسبه
 له حق به ولو ادعت الاخرى ان ولدها هو الذي اقر به فالقول قول المقرعين
 ولو لم يعين وماتت الشبهة يعين الوارث فان امتنع اقرع بينهما ولو قيل استعمال
 القرعة بعد الوفاة مطلقا كان حسنا **السادس** لو كان له اولاد ثلثة من امه
 فاقر بنبوة احدى فابعدهم عنه كان حرا والاخران رق ولواشبهه الميتين ومات
 اول يعين استخراج القرعة **السابع** لا يثبت النسب بالاشهاد رجلين عدلين

ولا ثبت بشها رجل وامرأتين على الاظهر ولا يشهد رجل وعين ولا يشهد عاقلان
 ولو كانا وارثين **الاسم** لو شهد الاخوان وكانا عاقلين باين الميث ثبت لنفسه وبيراثه
 ولا يكون ذلك دون لو كانا فاسقين لم يثبت النسب لكن يستحق دونهما **الادب** **الاسم**
 لو اقر بوارثين اولى منه فصد فكل واحد من نفسه طرقت النسب وبثت الميراث
 ودفع اليهما ما في يده ولو تناكرا بينهما لم يثبت الى تناكرها ولو اقر بوارث اولى منه
 ثم اقر باخر اولى منهما فان صدقة المقر الاول دفع المال الى الثاني وان تكبر دفع المقر
 الى الاول المال وعزمه للثاني ولو كان الثاني مساويا للتقريب الاول لم يصدق الاول
 دفع المقر الى الثاني مثل نصف ما حصل **الاول** **الاسم** لو اقر بزوج للميت وطأ
 ولدا اعطاها ربع نصيبه وان لم يكن لها عطاءه نصفه ولو اقر بزوجته ولو ولد
 اعطاها ثمن ما في يده وان لم يكن ولدا اعطاها التبع وان اقر باخرى عزمها
 مثل نصف نصيب الاولى اذا لم يصدق الاول ولو اقر بثلاثة اعطاها ثلث النصيب
 ولو اقر برابعة اعطاها الربع من نصيب الزوجة ولو اقر بخمسة وانكر
 احدا الاول لم يثبت اليه وعزمها مثل نصيب واحدة منهم **كتاب الجمالة**
 والنظر في الايجاب والاحكام **اما الدين** فهو ان يقول من رد عمل رضا الله
 او فعل كذا فله كذا ولا يفتقر الى قبول ويصح على كل عمل مقصود **الحمل** ويجوز ان يكون
 معلوما بالكيل او الوزن او العدد ان كان مما جرت العادة بغيره ولو كان
 مجهولا ثبت الرد اجرة المثل كان يقول من رد عبدى فله ثوبان ودابة ويعبر
 في الجاعل اهلية الاستحجار وفي العامل مكان التحصيل **العمل** ولو عير الجمالة
 لو احدثه غيره كان عمله ضايعا ولو تبرع اجتبى بالعمل وجب عليه التحمل مع

العامل مجهولا لانه قد عجز عن كماله
 اما العوض فلا بد ان يكون

الرد

الرد ويستحق العمل بالتسليم ولو جاء به الى البلد فله يستحق العمل والجمالة
 جارية قبل التسليم فان تلبس فالجوان باق في طرف العامل ولا يلزم من طرف
 الجاعل الا ان يدفع اجرة ما عمل ولو عقب الجمالة على عمل معين باخرى فله
 في العوض وانقص عمل بالاخيرة واما الاحكام **فصل الاول** لا يستحق العامل
 الاجرة الا اذا ابذلها الجاعل والا ولو حصلت الضالة في يد انسان قبل
 العمل لزمه التسليم ولا اجرة وكذا لو سعى في التحصيل تبرعا **الاسم** اذا
 بذرا جعلا فان عينه فعليه تسليمه مع الرد وان لم يصفه لزم مع الرد
 اجرة المثل الا في رق الا يقر على رواية ابي سيار عن عبد الله ان التبع
 جعل في الايق دينا اذا اخذ في مصره وان اخذ في غيره فاربعة دنانير
 وقال الشيخ رحمه الله هذا على الافضل لا الوجوب والعمل على الرواية ولو لم
 نقصت قيمة العبد وقيل الحكم في البعير كذلك وانظر فيه بمسند اما لو
 استند على الرد ولم يذل اجرة لم يكن للمراد شيء لانه تبرع بالعمل **الاسم** اذا
 قال من رد عبدى فله دينا فرد جماعة كان الدين لهم جميعا بالتسوية
 لان العمل حصل من الجميع لاسن كل واحد ما لو قال من دخل دارى فله دينا
 فدخلها جماعة كان لكل واحد من ثلثة جعلوا ازيد من الاخرى فابيعوا
 كان لكل واحد ثلث ما جعل له ولو كانوا اربعة كان له الربع او خمسة
 فله الخمس وكذا لو ساءلوا في العمل **فصل الثاني** لو جعل البعض الثلثة جعلوا
 معلوما والبعضهم مجهولا فاجرا فابيعوا كان لصاحب المعلوم ثلث ما جعل
 له والمجهول ثلث اجرة مثله **الاسم** لو جعل لواحد جعل على الرد فشاركه

ونار لان العمل حصل من كل واحد
 منهم فربما لو جعل لكل واحد
 من ثلثة اجرة فابيعوا كان لكل واحد ثلث ما جعل له ولو كانوا اربعة كان له الربع او خمسة فله الخمس وكذا لو ساءلوا في العمل

مشاركا آخر في الزدكان للمعمل له نصف الاجرة لانه عمل نصف العمل وليس للاخر شيء
 لانه يتبع وقال النسخ لتحقق نصف اجرة المثل وهو بعيد **كتاب** لو جعل جعلاً معيناً
 على رده من ساقفة معينة فرده من بعضهما كان له من المثل بنسبة المساقفة
 بقوله ساقف المثل في النزاع وهي ثلث **القول** لو قال شاذلي فقال الما لا ابرأ انما اطلب
 قال لعل الما لا ابرأ مع عينة وكذا القول لو ابرأ باجدا لا يقين فقال الما لا ابرأ قصد
 هذا **القول** لو اختلفا في فعل المثل او عينة في القول لعل الما لا ابرأ مع عينة قال النسخ
 وبقيت للمعامل اجرة المثل ولو قيل بثبت اقل الامر من الاجرة والقدر المدعى
 كان حسناً وكان بعض من عامرته ثبت مع اليمين ما ادعاه الجاعل وهو خطأ لان
 فائدة عينة اسقاط دعوى العامل لا يثبت ما يدعيه الجاعل **القول** لو اختلفا
 في الشيء بان قال حصل في يد اقبل المثل في الاجل لعل الما لا ابرأ تسك بالاجل
كتاب الاجان واقطر في امور رابعة **القول** ما يبرئ ينعقد لا ينعقد اليمين الا
 بالله وابيها لا يثبت الا بشاكره فيما غيرها ومع امكان الشاكره يصر في اطلاقها اليه
 فالاول كقولنا ومثل القلوب والذي ليس قبله شيء والثالث كقولنا والربط بالقلب
 والباري والرائق وكل ذلك ينعقد به اليمين مع القصد ولا ينعقد بما لا يعرف
 اطلاقه اليه كالوجود والحي والسبع والحيواني ولو يقرى به الحلف لانها مشتركة في كل
 لها حصة القسم ولو قال لعقبة الله وعلم الله فان قصد المعاني الموجبة للحال
 لم ينعقد اليمين وان قصد كونه قادراً على ما اجري مجرى القسم بالله القادر للعالم
 وكذا ينعقد بقول وحلال الله وعظمة الله وكبريا الله وفي الكل ثمة ولو قال
 اقسم بالله واحلف بالله كان عينا وكذا لو قال اقسم بالله واحلف بالله ولو قال

ويحقق

والذين ينسبون اليه والذين يلقون الحجة
 وبالله التمسع والشافع كقولنا والله
 واليمين والاول

في القسم بالله لا يشترط ان يكون الله في اليمين

اردت الاختيار عن يمين ما ضيق قبل لانه اختيار من نيته ولو لم يطق بلقطة لعل الله
 وكذا اشهد ان ان يقبل بالله وحلف بالله وفيه للشيخ قولان وكذلك لو قال افرع
 بالله فانه ليس من الفاظ القسم ولو قال الما لا ابرأ كان قسمياً وانفقدت به اليمين ولا ينعقد
 اليمين بالطلاق ولا بالعاق ولا بالتحريم ولا بالنكاح ولا بالجم ولا بالكعبة ولا
 المحصد والقران والابوين ولا بالتمني الا بغيره وكذا وحلف الله فاذ حلف بحقه
 كايه وقيل ينعقد وهو بعيد ولا ينعقد اليمين الا بالنية ولو حلف من غير نية **القول**
 سواء كان يصريح او كناية وهي يمين القنوع والاستثناء المشيئة ينعقد اليمين عن
 الانقضاء اذا انقضت باليمين او انقضت بما جرت العادة ان المحالف لم يستوف
 غرضه ولو لم يمتنع من ذلك من غير هذا حكم باليمين ولغا الاستثناء وفيه رواية
القول ويشترط في الاستثناء ان يطق ولا يكفي النية ولو قال لا ادخل الدار ان
 شاذلي ينعقد علق اليمين على شئ فان قال شاذلي ينعقد اليمين وان قال الما لا ابرأ
 لم ينعقد ولو جعل حاله اما يموت او عينة لم ينعقد اليمين لعفوات الشرط ولو قال
 لا ادخل الدار الا ان يشاذلي ينعقد عقد اليمين وجعل الاستثناء مشيئة زيد فان
 قال زيد قد شئت لا ينعقد وقبعت اليمين لان الاستثناء من الاتبات نفى ولو قال
 لا ادخل الدار الا ان يشاذلي فقال قد شئت ان يدخل فقد سقط حكم اليمين
 لان الاستثناء من النفي اثنان ولا يدخل الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل
 في الامراض فيه تردد ولا شبه انه لا يدخل في الحروف التي يقسم بها الباء والواو والهاء
 وكذا لو خفض ونوى القسم من دون المطلق مجرى القسم على ترددوا شبهه الانقضاء
 ولو قال لها الله كان يمينا وفي عين الله تردد من حيث هو صحيح يمين ولعل الانقضاء

اشبه لا موضع للقسمة بالعرف كذا ايم الله ومن الله ومن الله **الثاني** في الخالف ويجوز
 البلوغ وقال العقل والاحتياط والقصد لا يستغنيان الصغير والمحقق ولا الكفر ولا الكفر
 ولا الغشيان الا ان عليك بنفسه ويقتد اليه بالقصد ويصح اليه من الكافر كما يصح من المسلم
 وقال في الخالف لا يصح وفي صحة التكفير منه تردد مشاهير الالفاظ المعتبرة في العربية
 ولا يعتقد من الولد مع والده الا مع اذنه وكذا بين المرأة والمهر كذا الا ان يكون اليه في
 فعل واجل وترك صحيح ولو حلف احد الثلاثة في غير ذلك كان للاب والزوج وحلل اليه
 ولا كفارة ولو حلف بالصحيح وقال المراد اليه قبل منه ومن يفتنه **الثالث**
 في معلن العين وفيه مطالب **الاول** لا يستغني عن العين على الماشي فافهم كانت او شبهة ولا
 بالبحث فيها الكفارة ولو قد كذب وانما يستغني على المستقبل بشرط ان يكون واجبا للزوجة
 او صباغ او تركه بغيره بغيره فعله وتركه او يكون الشرايع ولو كان له اثم ولم يفته الكفارة
 ولو حلف على ترك ذلك لم يفتنه ولو لم يفته الكفارة مثله ان يحمل زوجته الا بتزوج او لا
 يشترط او يحلف على كذا او يحلف انما لا يخرج معه ثم احتاجت الخروج ولا يعتقد على
 فعل الغير كما لو قال لا الله لتعلن فانها لا تعتقد على استحبال كقول الله لا تصدن النساء
 بل يقع لاجبة وانما يقع على ثمن وقوعه ولو تجدد العجز انحلت اليه كان يحلف ليحج في هذه
 السنة فيحجز **الرباعي** في الايمان المتعلقة بالاكل والشرب وفيه مسائل **الاول**
 اذا حلف لا يشرب من لبن مثله ولا ياكل من لحما لزمها الوفاء والمحافظة الكفارة التي
 الحاجة الى ذلك ولا يعتد بها التحريم وقيل يبرئ التحريم الى اولادها على رواية واحدة
الثاني اذا حلف لا اكل طعاما اشتراه زيد لم يحث بالكل ما يشتره زيد وعرضه ولو اشترى
 على ترده ولو اشترى كل واحد منهما طعاما وخلطاه قال الشيخ ان اكل زيادة عن ثمنه طاهر

حنت

الضغينة وهو حسن ولو حلف لا ياكل ثمرة معينة فوقعت في من لم يحث
 الا بالكل جمع او يثقن اكلها ولو تلف منه ثمرة لم يحث باكل الباقي مع **الثاني**
 اذا حلف لا ياكل هذا الطعام غدا فاكله اليوم حنت لمحقق الخالفه ويلزمه
 التكفير معجلا وكذا لو حلف لا ياكل الطعام قبل الغدا وفي الغد بشئ من حنته ولو حلف
 من غير حنته لم يكفر **الرابعة** لو حلف لا شربت من القارة حنت ما شرب من ماءها
 سواء شرب منها او غرق يده او باءه وقيل لا يحث الا بالكرع منها والاول
 هو العرف **الخامسة** اذا حلف لا اكلت روبا اضرف الى ما جرت العادة باكل
 غالبا كرووس البقر والغنم والابل لا يحث بدروس الطيور والتمك والجراد و
 فيه تارة ودل الاحتياط اعم في وكذا لو حلف لا ياكل لحما وهذا يقتضي ان يحث
 بالجميع ولو حلف لا ياكل شحما لم يحث بشحم الظير ولو قبل بحث عادة كان حننا
 وان قال لا ذهنت شيئا فضغه وكلفته قال الشيخ يحث وهو حسن **السادس**
 اذا الا اكلت حننا فاكله مع الحنن حنت وكذا لو اذابه على الطعام بغير حنن اما
 لو حلف لا اكل لبنا فاكل جبنا او حننا او زبد لم يحث **الثاني** لو قال لا اكلت من هذه
 الحنطة فطعمها دقيقا او سويطا لم يحث وكذا لو حلف لا اكل الدقيق فطعمه وكلم
 وكذا لو حلف لا ياكل لحما فاكل الشحم لم يحث وهل يحث باكل الكبد والقلب فيه تردد
الثامن لو حلف لا يشرب فاكل سقيفا او لا ياكل طبيا فاكل سقيفا حنت وفيه
 قول اخر ضعيف **التاسع** احم الفاكهة يقع على الرمان والعنب والبطيخ حنت ولا
 ياكل فاكهة حنت باكل كل واحد من ذلك وفي البطيخ تردد والاول اسم لكلها **العاشر**
 يروى لو كان ملحا او مائعا كالدبس وغيره ما يبع كالحم **الحاشية** اذا اشترت ما هذا

حنت الاكل من غير حنت
 حنت الاكل من غير حنت
 حنت الاكل من غير حنت
 حنت الاكل من غير حنت

الكون لم يحنث الا شرب الجميع وكذا لو قال لا شربت ما هذا البحر حنث بشرب
 البعض اذ لا يمكن صرفه الى رادة الكل وقيل لا يحنث وهو حسن **الحادي عشر**
 لو قال لا اكلت هذا من الطعامين لم يحنث باحدهما وكذا لو قال لا اكلت هذه
 الخبز وهذا اللحم لم يحنث الا باكلهما لان الواو العاطفة للجميع فهي كالف
 التثنية وقال الشيخ لو قال لا اكلت زيدا وعمرا فكلما احدهما حنث لان الواو
 تنوين نواب الفعل والاول اصح **الثاني عشر** اذا حلف لا اكل خذلا فاصطبح به
 حنث ولو جعله في طينخ فانال عنه التثنية لم يحنث **الثالث** لو قال لا اشرحت
 لك ماء من عطر فهو حقيقة في تحريم الماء وهل يقدر على الطعام قبل نعمه
 وقيل لا يمتنعك بالحقيقة **الطلب الثالث** في المسائل المختصة بالبيت والدار
الاول اذا حلف على فعل فهو يحنث بائتمائه ولا يحنث باستلامه الا ان يكون
 الفعل بنسبة المدة كما ينسب الى الابتداء فاذا قال لا اخرجت هذا الدار ولا يفتها
 ولا وهبتها تعلقت اليمن بالابتداء لا بالاستدانة اما لو قال لا سكنت هذه الدار
 وهو ساكن بها او لامة كنت زيدا وذهبها حنث باستدانة السكنى والاسكن
 ويترجم بوجه عقيل اليمن ولا يحنث بالعود لا للسكنى بل بالنقل بجله وكذا يحنث
 في اللبس والركوب اما التطليب ففيه التردد ولعل الاشبه انه لا يحنث بالاشارة
 وكذا لو قال لا دخلت دارا حنث بالابتداء دون الاستدانة **الثاني عشر** اذا حلف
 لا دخلت هذه الدار فان دخلها او شتمها او غرقه من غير فعلها حنث ولو ترك
 اليها من سطحها اما اذا نزل على سطحها لم يحنث ولو كان محجرا او حلف لا يدخل
 بيتا فدخل غرقه لم يحنث ويتحقق الدخول اذا صار يحنث لو ردت بابها كان

لا يصح ان يجعل ما لا يحنث

من ورائه **الثاني عشر** اذا حلف لا دخلت بيتا حنث بدخول بيت الحاضرة ولا يحنث
 بدخول بيت من غير اوانام وحنث بها البدوي ومن له عادة يسكنه ولو حلف
 لا دخلت دار زيدا ولا يحنث زوجه او استخربت عبد كان التحريم قائما
 للملك متى خرج شيء من ذلك عن ملكه زال التحريم اما لو قال لا دخلت
 دار زيدة فدخلت فدخلت بالعين ولو نزل الملك وفيه قول بالمساواة حسن
الثاني عشر اذا حلف لا دخلت دارا فدخل برأيا كان دارا لم يحنث اما لو قال لا
 دخلت هذه الدار فدخلت وصارت برأيا قال الشيخ لا يحنث وفيه اشكال **الثاني عشر**
 تعلق اليمن بالعين فلا اعتبار بالوصف ولو حلف لا دخلت هذه الدار من
 الباب فدخل من حنث ولو حلف لا يدخل الباب عنها الى باب ستانف فدخل الى
 قيل يحنث لان الباب الذي تناولها اليمن باق على حاله فلا اعتبار بالحنث **الثاني عشر**
 وهو حسن ولو قال لا دخلت هذه الدار من بابها ففتح لها باب ستانف فدخل
 به حنث لان الاضافة متحققة فيها **الثاني عشر** اذا حلف لا دخلت دارا ولا
 كنت اقضى المتأيد فان ادعى انه نوى مدة معينة دين بيته ولو حلف لا يدخل
 على زيد بيتا فدخل عليه وعلى غيره فاسيا او ساجلا يكون فيه فلا يحنث وان
 دخل مع العلم حنث سواء نوى الدخول على غيره خاصة او لم ينو والشيخ رحمه الله
 فصل وهل يحنث بدخوله عليه في سجدا وفي الكعبة قال الشيخ لان ذلك لا يبيح
 بيتا في العرف وفيه اشكال ينبغي على ما نعتة دعوا العرف اما لو قال لا اكلت زيدا
 فسلم على جماعة فيهم زيد وعمر بالنية صح وان اطلق حنث مع العلم **الثاني عشر** قال
 الشيخ انه اسم الميت لا يقع على الكعبة ولا على الحرام لان البيت ما جعل ازا السكنى

الاندم على خطه والاولى الحنث
 والبشرى ما كانت

K

كما اذا قال لا قضين حقه لا عطيته شيئا لا صومين لا صليين **الثانية** اذا حلف
لغيره عبده ماله سوط قبل يحزى الضعت والوجه انصرف اليه الى الضرب
بالالة العتادة والسوط والحشبة لغرم الضرورة كالخوف على انفس العرب
يحزى الضعت هذا اذا كان الضرب مصالحة كاليمين على اقامة الحد والنفير
لما موبه اما التلبيب على شيء من المصالح الدينية فالايض العفو ولا كفارة
وبعيرة الضعت ان يصب كل قضيب جسده ويكوي ظن وسطح اليه ويجزى ما
يسمى به ضارب **الثالثة** اذا حلف لا ركب دابة العبد لم يحث بركوبها لانها ليست
له حقيقة وان اضيفت اليه ففي الحجاز ما لو قال لا ركب دابة الكا تبحث
بركوبها لان تصرف المولى يتقطع عن امواله وفيه ترك **الرابعة** البشارة اسم للـ
الاول بالشيء السار فلو قال لا اعطين من بشرتي بقدم زيد فبشره جماعة ونفقة
استحقوا ولو كانتا معا اذا قال اقل من يدخل خا ي فله كذا فدخلها واحدها وان لم
يدخل غير ولو قال اخر من يدخل كان الاخر اذا دخل قبل موته لان اطلاق الصفة
يقتضي وجودها في حال الحيوة **السادسة** اذا حلف لا اشرب الماء ولا كلمت الناس
تناولت اليمين كل واحد من افراد ذلك المجلس **السابعة** اسم الما يقع على الغير فالتين
الحال والوجل فاذا حلف لصدقته بما له طين لا بالجميع **الثامنة** تقع على القرآن اسم
الكلام وقال الشيخ لا يقع عرفا وهو يشك بقوله تعالى حتى يسمع كلام الله لا
يحث بالكتابة والاشارة **الوجه** لا يتكلم **التاسعة** الحلى يقع على الخاتم والذو لوقالو
حلف لا يلبس الحلى حث لبس كل واحد منهما **العاشرة** التشرى هو وطو الامه وفي التشر
التحدي ونظر **الحاشية** اذا حلف لا قضين دين فلان الى شهر كان غايه ولو قال الى حين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

كانت العطية للامير والامير كان
لوقا من اخيه كان الثاني فخير الامير
الحامسة

ورمان قال الشيخ يحل على المدة التي يحل عليها نذر الصيام وفيه اشكالان
حيث هو يتعدى عن موضع النقل بعباده ان نفيم المأذول لا كان بهما **الفت**
يتحقق بالخالفه اختيا راسوا كان بفعله او بفعل غيره كما لو حلف لا يدخل فلانا
فلعله بفعله او فعد في سفينة فسارت به او ركبت دابة وحمله انسان ولا
يتحقق الحث بالاكراه ولا مع النسيان ولا مع عدم العلم **النظر في المسألة**
في اللغو وفيه مسائل **الاول** الايمان الصادق ككلمة كبره وتنا كذا كذا
في القوس على السير الى المالم لو قصد دفع المظلة جاز وبها وجبت ولو كذا
لكن ان كان بحسن التوريد وري جوابا ومع اليقين لا اثم ولا كفارة مثله ان
يخلف ليديع طالما عن انسان او ماله او عرضه **الثاني** اليقين بالبرائة من الله
سبحانه او من رسوله لا يعتد ولا يجب بها كفارة وبها ثم ولو كان صادقا
وقيل يجب بها كفارة قطهارا واحدا به شاهدا وفي توقع العسكر على المجد
بن يحيى بطعم عشرة سكاكين وبيت غفر الله له وقال هو يعصى او نصر في او شرك
ان كان كذا لم يعتد وكان لغوا لا يجب التكفير لا بعد الحث ولو كفر قبله لم يجز
الثالث الوعد على الكفارة كافر او من يجب عليه نفقته فان كان عالما لم يجز
وان جهل فاجتهد ثم بان له لم يعتد وكذا لو اعطى من يظن فقره فبان غنيا
لان الاطلاع على الاموال الباطلة **الرابع** لا يجزى في التكفير بالسؤال
ما يسمي ثوبا ولو اعطاه فلسوة او خفاه لم يجز له لانه لا يسمي كسوة ويجزى في
من الثياب لتناول الاسم **الخامس** اذا مات وعليه كفارة مرتبة ولم يوص بقتل
على قيمة يجزى وان او بقيمة تريد من ذلك ولم يجز الوارث كانت قيمة
الجزي

الجزي من الاصل والزيادة من المثلث وان كانت الكفارة بخيرة اقتصر على اقل
للمضالفة ولو اوصى بما هو اعلى ولم يجز الوثرة فان خرج من الثلث فلا كلام ولا
اخرحت قيمة الخصلة الدنيا من الاصل فثلث الباقي فان اقام بما اوصى والا
طلبت الوثيرة بالزيادة واقتصر على الدنيا **السادس** اذا اعتقدت بين العبد ثم حثت
وهو رق ففرضه الصوم في الكفارة مخبرها ومزبها ولو كفر بغير عتق او كسو
او اطعم فان كان بغير اذن المولى لم يجز له وان اجزاه وقيل لا يجزى له لانه لا يملك
بالعبد والاول اصح وكذا لو اعتق المولى عنه باذنه **السابع** لا يعتد بين العبد
بغير اذن المولى ولا يبرئه الكفارة وان حثت اذن له المولى ولم ياذن اما ان اذن
له في العتق فاعتدت ولو حثت باذنه فكفر بالصوم وركن للمولى معه ولو
حثت من غير اذنه كان لمنعه ولو ركن الصوم بغيره وفيه تردد **الثامن** اذا حثت
بعبد مخبره كفر كما حث ولو حثت ثم اعتق فالاعتبار بحال الادا فان كان موسرا
كفر بالعتق او الكسوة او الاطعام ولا يتقلد الى الصوم الا مع العجز هذا في
الموتد وفي المخيرة بكفراي حضالها شاء **كتاب النذر** والنظر في النذر
والصيغة ومتعلق النذر ولو اسخفه اما النادر فمالم يقع العاقل المسلم فلا يصح
من الصبي ولا من المجنون ولا من الكافر ليقدر رتبة القربة في حقه واشترطها في
النذر لكن لو نذر فاسلم استحب الوفاء ويشترط في نذر المرأة بالتطوعات اذن الفرج
وكذا يترقب نذر المالك على اذن المالك فلو نادى بعتق وان حثه لانه يقع فاسدا
وان اجاز المالك في محبة نذر داسمه التزوم ويشترط فيه القصد فلا يصح من
المكره ولا التكرار ولا الغضب ان الذي لا قصد له ولما الصيغة في امارتها فخير
اوبع فالنذر يكون شكرا لله كفله ان اعطيت مالا او لدا او قدم المسافر فله على

و قد يكون دينا الهبة كذا وان لم يرد في النص
والرجوع ان يقول كذا فله على كذا
و ان لم يرد فله على كذا

كذلك التبرع ان يقول الله على كذا ولا يرجع لنفقاذا للذوالا واليتيم وفي القاشه
خلاف ولا انفاقا حتى ويشترط مع الصغيرة القوية فهو قد منع نفسه من الذر ولا الله لم
يعقد ولا بان يكون الشرط في الذر سابقا ان قصد الفكر والجرطامة ولا يعقد
لنذر بالطلاق ولا بالعاق واما متعلق النذر فباطل ان يكون طاعة مقدور للنذر
فهو ان يختص بالمباح كالحج والصوم والصلوة والصدقة والعقوبة المباح
فقط لو نذر ما شاء له ويقع من بلد النذر فيقبل المباح ولو حج وكبايع القدرة
اعاد ولو ركع بعض ارضي الحج وشتم اركب قتل ان كان النذر مطلقا اعاد ما شاء وان
كان مضافا بسنة لزمه تكرار فعل النذر ولا اقل اسمه ولو حذر النذر عن المشي
راكبا فشي ويقف نادر المشي التفتبه لانه اقرب الى شبه المشي والوجه الاستصحاب
لان المشي يقطع عادة اضرافا الى بيت الله سبحانه بملكه وكذا لو قال الى بيت الله وانصرف
وفيه قول بالبطون الا اني لم اقل ان اشى الى بيت الله لاحاجا ولا معترقا فيلزم
بعد الاحكام ويلغوا العزيمة وقال الشيخ يقطع النذر وفيه اشكال يشتمل كون قصد
بيت الله طاعة ولو قال ان اشى واقترع ان قصد موضعا اضرافا الى قصده وانما يقصد
ليعقد نذره لان المشي طاعة في نفسه ولو نذر ان ذرق دليبا كالحج باو حج عنه فاما
حج بالبلد او عنه من صلب ماله ولو نذر ان حج وطريقا لسان الحج عن غيره واجزا عنه ما
يرد **في القوم** ولو نذر صوما او معدودا كان مختارا بين التتابع والتعريق الا
الشرط التتابع والمبادورة بها افضل والتاخير جائز ولا يفتقر الى الصوم لان يكون
عنه لو نذر صوم عديدا واحدا لم يفتقر وكذا نذر صوما اوام التعريق بمنى وكذا لو نذر
صوما عديدا وكذا لا يعقد اذا لم يكن مكلتا كمال النذر صوم يوم وقدم زيد صوما قد يذ
نفاذ اما ليله فلعلم الشرط واما نفاذ فلعلم التمكن من صيام اليوم والنذر وفيه

و

وليتك الشريفة تادبه بعد طواف النساء
لنعدرك ان يتيق الي بيت الله الحرام

والمحب عليه السلام في هذا القول ثم قيل لا يحب بالتحقيق هو لا تشبه ويحذف اللفظ اذا لم يحجج راكم

۲۲۸

وجه آخر ولو قال لله على أن أصوم يوم قدومه دائما سقط وجوب
اليوم الذي جاء فيه ووجب صومه فيما بعد ولو اتفق ذلك اليوم في
رمضان صامه عن رمضان خاصة وسقط التذرية لأنه كالمتتابع ولا
يقتضي ولو اتفق ذلك يوم عيد أو طرفة أجماعا وفي وجوب قضاءه خلافه
الاخيه عدم الوجوب ولو وجب على ذلك اليوم صوم شهرين متتابعين
في كفارة قال الشيخ صام في الشهر الأول من الأيام عن الكفارة تحصيلًا للتتابع
فإذا صام من الثاني شيئًا صام ما بقي من الأيام عن التذرية سقط التتابع
وقال بعض المتأخرين يسقط التكليف بالصوم لعدم إمكان التتابع ونقل
الفرض إلى الأصنام وليس الأول ولا الآخر شيئًا والوجه صيام ذلك اليوم
وإن تكرر عن التذرية لا يسقط التتابع لاقى الشهر الأول ولا الآخر لعدم
إمكان الاختيار منه ومبساوئ ذلك تقدم وجوب التكثير على التذرية
وخاصة وإذا نظر صومًا مطلقًا فاقله يوم وكذا لو نذر صدقة أفصحًا
أقلها بيتا وله الاسم ولو نذر الصيام في بلد معين قال الشيخ صام أين شاء
فيه تردد ومن نذر أن يصوم زمانًا كان خمسة أشهر ولو نذر حينًا كان
سنة أشهر ولو نذر غير ذلك عند التذرية منه ما نوى **باب القلوة**
إذا نذر صلوة يوم فاقلمها بحجر ركعتان وقيل ركعة وهو حسن وكذا لو نذر
أن يفعل أمة ولم يفعلها كان حجة أن شاء صام وإن شاء بقصدت بشئ وإن
شاء صلى ركعتين وقيل بحجر ركعة ولو نذر القلوة في مسجد أو مكان معين
من المسجد لم يأنه طاعة ما لو نذر القلوة في مكان لا مزية فيه للطاعة على
غيره قبل الأئمة وبحج القلوة وبحجها في كل مكان وفيه تردد ولو نذر

سورة التوبة

10

الصلوة في وقت مخصوص **سائر المصنف** اذا نذر عتق عبد مسلم لزم النذر
 ولو نذر عتق كافر معين لم ينعقد وفي المعين خلاف والاشبه انه لا يلزم ولو
 نذر عتق رقبة اجزأتها الصغيرة والكبيرة والصحيحة والمسيبة اذا لم تكن العيب
 موجب للعق ومن نذر ان لا يبيع مملوكا لزمه النذر وان اضطر الى بيعه قبل مجزئ
 الوجه الجواز مع الضرورة ولو نذر عتق كل عبد قدّم لزمه اعتاق من مضى ملكه
 ستة اشهر **سائر المصنف** اذا نذر ان يخلو فاقصر لزمه ما يتبع صدقة وان قال
 ولو بقيه بقتل معين ولو قال نذر ان لا يبيع ثمانين درهما ولو قال خيبر وجليل
 بما ابلد ومع نذر التمسك بالوجه يرجع الى المولى ولو نذر الصدقة في موضع معين
 وجب ولو صرفها في غير ذلك الصدقة غشها فيه ومن نذر ان يصدق بجميع ما يملكه
 لزمه النذر فان خاف الضرر بقرضه ما له ويصدق اولاه ولا حتى يعلم ان قام بقدر الزم
 ومن نذر ان يخرج شيئا من ماله في سبيل الله يخرج بصدق به على فقراء المؤمنين او
 في حج او زياره او في شيء من مصالح المسلمين **سائر المصنف** اذا نذر ان يهدي عبدا
 اضرب الاطلاق الى الكعبة لانه الاستعمال الظاهر في عرف الشرع ولو نوى معنى ولو
 الهدى الى غير الموضعين لم ينعقد لانه ليس بطاعة ولو نذر ان يهدي واقصر اضرب
 الاطلاق في الهدى الى التمسك وله ان يهدي قنطارا يسير من التمسك هديا وقبل كان له ان
 يهدي ولو بوضعة وقيل لزمه ما يجزي في الاضحية والاول اشبه ولو نذر ان يهدي
 الميت الله سبحانه غير التمسك قبل طلل النذر وقيل بابع ذلك ويصرف في مصالح البيت
 اما لو نذر ان يهدي عبدا وسجاية او دابة سريع ذلك وشرف غنمه في مصالح البيت
 او المشهد الذي نذر له وفي معونة الحاج او الزائر ولو نذر بخر الهدى ملكة
 وهاتين التقريرها قال الشيخ نعم عملا بالاحتياط وكذا معنى ولو نذر بخره بغير ذلك

قال الشيخ لا ينعقد ويقتضى انه ينعقد لانه قصد الصدقة على فقره تلك الحقيقة
 وهو طاعة ولو نذر ان يهدي بدينه فان قوى من الابل لزم وكذا لو سفلانا
 عبارة عن الاثنى من الابل وكل من وجب عليه دينه في نذر فان لم يجزئ
 بقرة فان لم يجزئ فبيع شيئا **سائر المصنف** اذا نذر ان لا يبيع مملوكا لزمه النذر وان اضطر الى بيعه قبل مجزئ
 كفارة معين وقيل كفارة من افطر في شهر رمضان والاول اشهر وانما يلزم ذلك
 اذا خاف عامدا لمختار **الثانية** اذا نذر صوم سنة معينة وجب صومها
 اجمع الا العيدين وايام التشريق ان كان معنى ولا يصام هذه الايام ولا
 يقضى ولو كان بغيره لزمه صياما ما لم التشريق ولو اضطر علمدا لغيره في
 شيء من ايام السنة قضاه وبني ان لا يتابع وكفر ولو شرط استأنف وقال **يشترطه**
 بعض اصحاب ان تجاوز المصنف جاز البنا ولو فرق وهو محكم ولو كان
 بعد ركائض والحيض والنفا من على الحائض ولا كفارة ولو نذر صوم
 الدهر صح ويسقط العيدين وايام التشريق معنى ويقطع السفر وكذا الحائض
 في ايام حيضها ولا يجب القضاء اذا وقت له والسفر اضروي عنها
 لا ينقطع بالتتابع وينقطع بالاختيار ولو نذر سنة غير معينة كان
 مخيرا بين التواخي والتفرق ان لم يشترط التتابع وله ان يصوم اثني عشر شهرا او
 شهرا ما عدا بين هلالين او ثلثين يوما ولو صام شوالا وكان ناقضا
 اتمه بيوم بدلا عن العيد وقيل بيومين وهو حسن وكذا لو كان معنى في ايام
 التشريق فصام ذالحجة قضى بغير العيد وايام التشريق ولو كان ناقضا
 قضى بحسنه ايام ولو صام سنة واحدة اتمها بشهر ويومين بدلا عن شهرين
 وعشر عيدين ولم ينقطع التتابع بذلك لانه لا يمكنه الاحتراز منه ولو كان معنى

قضى ايام المشرك ايضا ولو نذر صوم من غير ما وجب ان يتوضأ يصح ذلك
 فيه واقوله ان يصح فيه تتابع خمسة عشر يوما ولو شرع في ذي الحجة لم يجز
 لان التتابع ينقطع بالعيد **الثالث** اذا نذر ان يصوم اقل يوم من شهر رمضان
 لم يفتقر نذره لان صيامه مستحق بغیر النذر وفيه تردد **الرابع** نذر المعصية
 لا يفتقر ولا يجب به كفارة كن نذرا ان يذبح آدميا ابا كان او اثما او ولدا
 او نسبا او اجنبيا او غيره ذلك وكذا لو نذر ليقبض نكاحا او نذرا ان يشرب
 خرا او ترك محظورا او ترك فرشا وكذلك ليقبض ولو نذر ان يطوف
 على اربع بقع صرحت في باب الحج والاقرب ان لا يفتقر **الخامس** اذا عجز الناذر
 نذره سقط فرضه فان عجز الحج سقط النذر وكذا لو نذر صوما ففجز كن
 روى في هذا يصدق عن كل يوم عجز من طهار **السادس** العهد حكمه حكم اليمين
 وصورتان يقول عاهدت الله او على عهد الله انتمى كان كذا فعلى كذا فان
 كان ما عاهد عليه واجبا او مندوبا او تركه مكروها واجتناب محرم لم يلزم
 كان بالعكس لم يلزم ولو عاهد على ما يحل لم يلزم كاليمين ولو كان فعله او تركه
 فليحل الا ترى ولا كفارة وكفارة الخالف في العهد كفارة يمين وفي رواية
 كفارة من افطر يوما من شهر رمضان وهي الاثم **السابعة** النذر والعهد يفتقران
 بالانطق وهل يفتقران والاعتقاد قال بعض الاصحاب نعم والوجه انما لا يفتقر
 الا بالنطق ثم قسم الاقاعات **الفصل الرابع في الاحكام وهو في عشرة كتب**
كتاب الصيد والذباحة والنظر في الصيد يستلزم ان امور ثلاثة **الاول** انما يوجب
 صيده وان قتل ويحصر من الحيوان بالكلب المعلم بكون غريم من جوارح السباع
 والطيور فلو اصطاد بالباري والعقاب وغيرهما كالفهد والنمر وغيرها من السباع لم يحل

بالشهر

منه الا ما يملكه كان وكذا لو اصطاد بالباري والعقاب والباري والطيور
 جوارح الطيور فكل ما كان او غير معلم ويجوز الاصطياد بالسيوف والرمح والسم
 كل ما فيه نضل ولو اصاب معرضا فقتل حل ويؤكل ما قتل المعرض اذا خرق اللحم
 وكذا السم الذي لا ينسل فيه اذا كان حاد الخرق اللحم ويشترط في الكلب كونه
 ما يقتل ان يكون معلما ويحقق ذلك بشروط ثلاثة ان يرسل اذا ارسله ويحصر
 اذا نجره والابا كل ما يحسكه فان اكل نادرا لم يقدح في اباحة ما يقتله وكذا لو نذر
 دما لصيد واقصر ولا يمين بكون الاصطياد به متصفا بهذه الشروط تحقيق
 حصوله فيه ولا يكتفى اتفاقا فحاشا ويشترط في الرسل شروط اربعة **الاول**
 ان يكون مسلما او حكيما كالتصديق او ارسله للجوسي والوثني لم يحل اكل ما يقتله
 وان ارسله اليهودي والنصراني فيه خلاف اظهر انه لا يحل **الثاني** ان يرسله
 للاصطياد فلو ارسل من نفسه لم يحل مقتوله نعم لو جرح عقيب الاصل ان توقف
 ثم اغراه معج لان الاسترسال انقطع بوقوفه وصار الاغراء ارسله الاستغناء
 ولا كذلك لو ارسله لغيره **الثالث** ان يسم عند ارساله فلو ترك التسمية عمدا
 لم يحل ما يقتله ولا يصح لو كان نياها ولو ارسل واحدا وتمي اخذ لم يحل الصياد
 له ولو سمي فاسل اخذ كله ولم يسم واشترك في قتل الصيد لم يحل **الرابع** ان لا يبيت
 الصيد وحياته مستقرة فلو وجد مقتولا او ميتا بعد غيبته لم يحل الاحتال
 ان يكون القتل لانه سواء وجد الكلب واقفا عليه او بعد منه ويجوز الا
 بالقرية المجتلة والشك لكن لا يحل منه الا ما يملكه ذكاته ولو كان فيه سلاح
 وكذا السم اذا لم يكن فيه نضل ولا يحرق وقيل يحرم ان يرسل الصيد ما هو اكثر من
 وقيل بلكيه وهو اولى **الثاني** في احكام الاصطياد ولو ارسل المسلم والوثني

فقتله لم يحل سواء اتفقت اليها شرا من رجلين او من اثنين او من ثلثة كان يرسل
 احدهما كلبا والاخر سهما وسواء اتفقت الاصابة في وقت واحد او وقتين اذا كان
 الزكوة احد من الاثنين فالتا ولا يحل له المسلم ولا يقد حياته مستقرة ثم قد قتل عليه
 الاخر حل لان قاتل المسلم كلبان ارسل احدهما واسترسل الاخر فقتله لم يحل
 الاخر ولو ردى بهما فاصلة الرمي الى الصيد فقتله وان كان لولا الرمي لم يحل
 وكذا لو اصاب السهم الارض ثم وثب فقتل واعتبر بجعل الصيد بالرسل لا المعلم
 فان كان المرسل سلا فقتل حل ولو كان المعلم مجتهدا او نذيا ولو كان المرسل غير مسلم
 لم يحل ولو كان المعلم مسلما ولو ارسل كلبه على صيد سمي فقتل غير حل وكذا لو ارسل
 على سيرة كلبا فقتل غير حل فقتلها حل اذا كانت مشعة وكذا الحكم في الالة
 اما لو ارسله وطريقا هدا صيدا فاتفق اصابة الصيد لم يحل ولو سمي سواء كانت
 الالة كلبا او سلاحا الالة يقصد الصيد فخرج استرسال الكلب والصيد
 الذي يحل يقتل الكلب والالة في غير موضع الذكاة هو كل ما كان مشعا وحيا
 كانا واستيا وكذلك ما يصول من الهياكل او يتردى في بئر وشبهها ويجزى عنه
 او غيره فانه يلقى عقربها في استباحتها ولا يختص العقر حصلا بموضع من جسد
 ولو رمى نرها لم يضر فقتله لم يحل وكذا لو رمى طائرا او فرسا لم يضر فقتلها
 حل الطائرون دون الفرج ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم
 ولو رمى صيدا فتردى من جبال او وقع في الماء فمات لم يحل لاحتمال ان يكون
 موته من السقطة نعم لو رمى حياته غير مستقرة حل لانه يجري مجرى المذبوح
 ولو قطعت الالة نعم صير حياته غير مستقرة حل لانه يجري مجرى المذبوح ولو قطعت
 الالة منه شيئا كان ما قطعته وبذلك ما بقي ان كانت حيواته مستقرة ولو قطعت به فحين
 لم

الوقت بالذكاة المجرى اليها
 ولو لم يفسد في غير المجرى المجرى اليها
 حرم تقليب المجرى ولو كان مع المسلم

انه كذا في الذكاة
 فانما ذكاة في وقت
 بل يكون

فلم يحل كذا في حاله ولو لم يحل لاصحابها فالحال هو قتل يوكل ان الذكاة في
 المذبح حيا مستقرة وشبهه وفي رواية يوكل ما فيه الذكاة في اخرى يوكل الاكر
 دون الاضرة وكلها اذا **الثالث** في الواحق وفيه سائل **الاول** الاحتياط
 بالالة المصوب جلام ولا يحرم الصيد ويملكه الصائد دون صاحب الالة
 وعليه اجرة مثلها سواء كانت كلبا او سلاحا **الثاني** اذا عض الكلب سدا كان
 موضع العض نجسا يغسله على الاصح **الثالث** اذا ارسل كلبه او سلاحه فخرج
 وادركه حيا فان لم يكن حياته مستقرة فهو يحكم المذبوح وفي الاخبار ان ما يذبح
 فكانه ان يجذبه فكيف جله او تطوف عيده او يحرق عذبه ان كانت مستقرة والذكاة
 يتبع للنجاسة لم يحل كذا حتى يذبح وقيل ان لم يكن معه ما يذبح به ترك الكلب
 يقتله ثم ياكله ان شا اما اذا لم يتبع الزمان للنجاسة فهو حل لان ولو كانت حيا
 مستقرة واذا امره الراي فخرج مشع ملكه وان لم يقبضه فلو اخذه فخره ملكه **الثاني**
 ويجب دفعه الى الاول **الثاني** فالتطريف بما اما في الاركان ولما في الواحق **الثاني**
الاول فالتا المذبح والالة وكيفية الذبح اما الذبح فيشرط فيه الاسلام وحل
 ولا ينعى الوثني ولو ذبح كان المذبوح ميتة وفي الكتاب في ايتائها المذبح
 فلا تاكيد باحة اليهود ولا الضاري ولا المجوسي وفي رواية لا تاكيد في باحة
 الذكاة سمعت تسميته وفي مطرحة ويذبح المسلمة والخضرة والمجن والمحيض
 ولذا المسلم وان كان طفلا اذا احسن ولا يشترط الايمان وفيه قول بعيد
 باشرطه نعم لا تشترط باحة المعلق بالعداوة لاهل البيت كما تخارجه وان اظهر
 الاسلام **الثاني** الالة فلا تشترط الذكاة الا بالجديد ولو لم يوجد وخيف فذبح
 الذبحه بان ما يقر على اعضاء الذبح ولو لم يذبح او خشب او مروة حادة رجاجة
 الذبحه

الذبحه في الذم وهو شر
 الذبحه من الضيق

وهل يقع الذكاة بالنبلة أو البتة مع الضرورة قبل نعم لان المصلح يحصل وقيل لا
 كان النحر ولو كان منفصلا **الثاني** الكيفية فالواجب قطع الاعضاء الاربعة
 التي هي من جحر الطعام والمقوم وهو تجزئ النحر والوثبان وهما غيران يحيطان
 بالمقوم ولا يجزئ قطع بعضها مع الاكلان هذا في قول شهور في الزوايا اذا قطع
 للمقوم وخرج الدم فلا بأس ويكفي في النحر قطع في عشرة النحر وهي فخذ الذئبة
 وفخذ البقرة وفخذ الغنم وفخذ البعير **الثالث** ان يستقبل بها القبلة مع الاكلان فان اكلانها
 كانت ميتة ولو كان ناسيا مع وكذا لو لم يعلم جهة القبلة **الرابع** الشبهة وهي ان يكره
 حياضه فلو تم كذا عند الطرح لوسى لم يحرم **السادس** اختصاص اليد بالنحر وما عداها
 بالذبح في الحلق تحت التيممين فان نحر الذبوح او ذبح النحر وفات لم يحل ولو ادركت
 ذكاته قبل ان يذبحه ولو ادرك ذكاته قبل ان يذبحه او الذبح في اية الزوايا ما عدا
 خلاف فطوره الكراهية وكذا سلع الذبحة قبل ذبحها او قطع شيء منها ولو انقطع الطير جاز
 ان يمس بشارب او ريش او سيف فان سقط ولو ذكاته ذبحه والا كان حلالا **الرابع**
 الذكاة بعد الذبح كافي في الذكاة وقال بعض لا بد مع ذلك من خروج الدم وقيل يجزئ
 احداهما وهو اشبه ولا يجزئ خروج الدم شيئا الا اذا انفرد عن الحركة الدالة على الحياة
 واستقر في موضع الغنم ان يمد يده ورجله واحدة وتطلق الاخرى ويمسك بمصغره او
 شعره حتى تبرد وفي البقرة تعقل ذكاته ورجلاه وتطلق ذنبه وفي البقرة يمد اخفافه الى
 ابطيه ويطلق رجلاه وفي الطير ان يرسل بعد الذبح ووقت ذبح الاضحية يابن طلوع
 الشمس الى غروبها ويكره الذكاة ليل الا مع الضرورة وبالنهار ويوم الجمعة الى الزوال
 وان منع الذبحة وان يعللها من قبل الذبح في الوقوف وقيل فيها يحرم والاول اشبه وان
 ذبح حيوانا اخر فبطل الذبحة **السادس** فسايل **الاول** ما يباع في اسواق المسلمين
 من الذبائح

الذبح والذبح حرمة العتق
 وجها او ان من شققة الجحر
 الذبحة من الذبائح

من الذبائح

من الذبائح والتقوم يجوز شراؤه ولا يلزم الفحص عن حاله **الثاني** كذا ينعذر
 ذبحه او يخره من الحيوان اما الاستعانة بطهارة في موضع لا يمكن المزج بين
 الوصول الى موضع الذكاة منه وخيف فوته جاز ان يعقر بالسيف او غيرها
 يخرج ويحل وان لم يصادف العقر موضع الذكاة **الثاني** اذا قطعت ذبحة الذئبة
 وبقيت اعضاء الذبائح فان كانت حيا فميتة مستقرة ذبحت وحلت بالذبح و
 الا كانت ميتة ومعنى المستقرة التي يمكن ان تعيش ثلثي اليوم والا لم تكن مستقرة
 السبع ولو كانت الحية غير مستقرة وهي التي يقضي بموتها عاجلا لم يحل بالذبح
 لان حركتها حركة الذبوح **الثاني** اذا نذر اضحية معينة ذال ملكه عنها ولو نذر
 كان عليه قيمتها ولو نذر بها اضحية وهي سليمة فعانت نحرها على بها واخره
 ولو ضلت او عطيت وضاعت من غير قريط لم يضمن **الثاني** لو نذر اضحية فذبحها
 يوم التفرغ ولم يذبحها لم يحرمه ولو نذر في جزائه وان طارحه **الثاني**
 اذا نذر الاضحية وصارت واجبة لم يسقط استحباب الاكل منها **الثاني** ذكاة
 السمك اخرجها من الماء حيا ولو وثقت فاخذه قبل موته حل ولو ادركه ميتا لم يذبح
 خلاف اشبه انه لا يحل ولو اخرج من محوسا وشرك فذبح لم يحل وان كان ناشيا
 في الالة لانه مات فيما فيه حياته وهل يحل اكل السمك حيا قتل والوجه الجواز
 لا يمدنى ولو نصب شبكة فذبح بعض ما حصل فيها واشتبه الحية الميتة
 قبل حل الجميع حتى يعلم الميت بعينه وقيل يحرم الجميع تغليبا للحكمة والاول
 حسن **الثاني** ذكاة تجراد اخذه ولا يشترط في اخذه الاسلام ولو مات قبل
 اخذه لم يحل وكذا لو وقع في انجته ناله فاحرقها وفيها جراد لم يحل وان قصده للحرق

من الذبائح

من الذبائح

من الذبائح

من الذبائح

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة

ولا يحل الذبا حتى يستقل بالبطان فلو أخذ قبل استقلاله لم يحل **الثاني** ذكاة الجنين ذكاة أمه إن قت قبل خلع قبل طهر الزوج ولو لم يخلد لم يكن ذكاة وفيه إشكال ولو لم يخلد لم يحل ما دمع الشرطين محل ذكاة أمه وقيل يخرج جثث الجنين لذكاة محل أمه والاول أشبه **خاتمة** تستعمل على أقسام **الاول** في مسائل أحكام النجاسة وهي **الاول** نجاسة متاع الذبح حتى يستوفى لأعضاء **الاول** لا يرقى لغيره وقيل بعض الأعضاء وأرسله فانتفى الحركة المذبوح ثم استأنف قطع الباقي حرم لانه لم يبق فيه حياة مستقرة ويمكن أن يقال محل لأن إزهاق روحه بالذبح لا غير وهو **الثاني** لو أخذ الذابح في الذبح فانتزع أحد حسونيه ما كان ميتة وكلما كان فعل لا يستقر معه الحياة **الثالث** إذا اتفق بين نقاء الحيوة بعد الذبح فهو حلال وإن تعين الموت قبله فهو حرام ولو اشتبه الحال لم ينعيم حركة المذبوح ولا خرج الدم المعتدل فالوجه تغليب الجرمه **الثاني** فيما يقع عليه الذكوات وهي تقع على كل حيوان ما كونه معنى لم يكد يظهر بعد الذبح ولا يقع على حيوان يخرج العين كالكلب والخنزير معني لم يكد يكون باقيا على نجاسة بعد الذبح وما خرج عن التسوية فهو ربة فقسام **الاول** المسوخ لا يقع عليها الذكاة كالقيل والذبح القرد وقال المصنف يقع **الثاني** الحشرات كالقاربان عرس والضفادع وقيل الذكوات عليها ما ترددا شبيهة لا يقع **الثالث** الادنى لا يقع عليه الذكوات لحريمته ويكون ميتة ولو ذكاه **الرابع** السباع كالأسد والنمر والقرد والغلب في وقوع الذكاة عليها ما تردوا لوقوع الشبه ونظيره يخرج الذكاة وقيل لا يستعمل مع الذكاة حتى يدبغ **الثالث** في مسائل من أحكام الصيد وهي عشر **الاول** ما ثبت في آله الصايد كما حبالة والشبكة ملكة فاصحابها وكل ما يعتاد الاصطياد به ولا يخرج عن ملكه بانقلابه بعد الشا بنعم لا يملكه بتجده في أرض ولا يثبت شفعه واداره ولا

يؤتى

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة

يؤتى السمكة إلى سفينة ولو أخذت من حلة للصيفت بحيث لا يملكه التخصيص ملكه ملكا لم يثبت آله معتادة وفيه تردد ولو أطلق عليه بابا ولا يخرج له أو في مضيق لا يثبت قبضه ملكه وفيه أيضا إشكال ولعل الأشياء لا يملكها إلا مع القبض المبدأ **الاول** ولو أطلق الصيد من يده لم يخرج عن ملكه وإن نوى إطلاقه وقيل يثبت للأخضر وقيل يخرج كما لو وقع منه شيء حرقا فله فانه يكون كما لم يبع له فاعل بين الحالين فربما **الثاني** إذا أمكن الصيد الغزال طيارا أو عاديا بحيث لا يقدر عليه إلا بالاباء المنطقين للسرعة على ملكه **الاول** وكان من عسكره **الثاني** إذا رمى بالاول صيدا فثبتته وجب في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو للدار ولا شيء على الثاني إلا أن يشد الحية أو شيء أسنم ولو دما **الاول** فلم يثبت ولا غيره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو للدار **الاول** وليس على **الاول** ضمان شيء فاشتبهه ولو اشتبهه **الاول** لم يصير في حكم المذبوح فضله الثاني فهو متلف فإن كان أصاب محل الذكاة ذكاه على الوجه في **الاول** وعلى الثاني الأرض وإن أصاب في غيره المذبوح فعليه قتلته ان لم يكن لشيء فيه ولا كان للأرض ولكن جرحه الثاني لم يقتله فإن أورد ذكاه فهو حلال للدار وإن لم يرد ذكاه فهو ميتة لا ينفذ من فعلين أحدهما سباع والآخر يحظره كما لو قتله كلب مسلح ومجرب وما الذي يحظره الجراح والذي يظفره **الاول** إن لم يقد على ذكاه فعلى الثاني قتيته تمامها معصيا بالحيوان **الاول** وإن قدره فاهل فعل الثاني نصف قتيته معصيا **فصل في هذه المسألة** **الثاني** ما عتبر من قرضه ووجوبه قيمته عشرة حتى عليها فصارت تساو في تسعة ثم حتى أحدهما من خطئ بضارت إلى ثمانية ثم سرت الجنان فإن فيها احتقالات خمسة لا يخرج أحدهما من خطئ وهو الزام **الثاني** يكال قتيته معصيا لأن جنابة **الاول** غير معصية بتقديركم أن يكون سباحا وهو ضعيف لا يرفع أحوال الشذكية حرم محرر المشارك بجنابة وأما الشوية في الضمان وهو حقيق **الثاني** الزام **الاول**

على الثاني

عن ملكه هو عليه غيره باسقاط الاشياء
لأنه لا يخرج عن ملكه بغيره

خمسة والثاني باربعة ونصف وهو يقع على المالك او الزمام كل واحد منهما بنسبة قيمة يورثه
 وهو خفيف ايهم او الزمام
 الاول
 ايضا الزمام الثاني اربعة ونصف لان الارش ينحرف قيمة الضرر فيدخل نصفه او ثلثه
 الاول في ضمان النصف ويعلق عليه نصف الارش مضافا الى ضمان نصف القيمة وهذا ايضا لا
 يخرج من ضمان ولو كانت احدى الجائزتين من المالك سقط ما قابلية وكان له مطالبة الآخر
 بنصف جانيته **السادس** اذا كان يتبع باثنين كالدرع والقميص يتبع بجناحه وعينه وكل شيء
 جازم كسائر جملته فيأخذها وقيل لا يخرج لان بفعله تحقق الاتبات والاجرة
السادس لو كانا نفعهما ثم وجد قتيلا فان صادف نفعه فذبحه فهو حلال وكذا ان
 ادركه واحدهما فذكه فان لم يدركه فذبحه ولو وجد ميتا لم يحل لاحتمال ان يكون الاول
 اثبت بغيره في حكم الذبوح فقتله الآخر وهو غير متبع **السابع** ما يقتله الكلب العقر
 يوكل ولا يوكل ما يقتله بغيره او غيره وانما يوكل ما يقتله صيدا فطنه خنزيرا او
 كلبا او غيره مما يوكل فقتله لم يحل وكذا لو راى بها الى فوقي فاصاب صيدا وكذا لو رمى بخرق
 عاودها ما ظان فقتلها بغيره ولا يوكل باليد الاصل لانه قصد الارش لا يخرجه
 الاسترمان **الثاني** لا يملك الصيد ولا يملك كل شيء يملك المالك وان كان مالكه
 جناحه فهو لصايد لا ان يكون له مالك وعلى هذا لو انتقلت الطيور من سرج الى اخره يملكها
 الثاني **الثالث** ما يقطع من الشاة بعد اخراجه من الامدة الى سوانات او وقعت في الماء استقر
 الحياة لانه مقطوع بعد تكميلها **الرابع** اذا اصاب صيدا فذقه فان اشتبه فهو حلال ولو كان
 احدهما جازحا والآخر ميتا فهو للشاة ولا ضمان على الجازح لان جنايته لم تصدق مكا
 ليزه ولو جعل الميت متهما فالصيد بينهما ولو قيل يخرج بالقرعة كان حسنا **كتاب**

الاحمر

الاطعمة والاشربة والمنظر في بيان اقسام سمته **الاول** في حيوان البحر ولا يوكل منه
 الا ما كان سمكا له فليس هو الذي عليه كاشوط والبياع او لم يوق كاللغث اما ما ليس له فليس له
 كالحرق فيه روايتان شهرها التحريم وكذا ما رواه ما في التهور لكن شهره روايتان
 هنا الكراهية وتوكل الرعيان والخبز والطير في الارياح ولا توكل السمكة ولا السمكة
 ولا الشيطان ولا شيء من حيوان البحر كلبه وخنزيره ولو وجد في جوف سمكة اخرى
 حلت ان كانت من جنس يوكل ولا في حرام وهذا روايتان طريق احدهما السكون والآخر
 مصلة ومن المتأخرين من منع استناد القدم اليقين بخراجه من الماء حتى وان كانت
 الرواية ارجح استعمل بالمال الحية ولو وجدت في جوف سمكة حلت ان يكون سمكة
 ولو لم يسطر تحت الوجه انها لا تحل لان يقذفها السمكة فتطير ولو اعتبر مع ذلك
 اخراجه حية تحقق الذكاة كان حسنا ولا يوكل الطافي وما يموت في الماء مسلوما تبسبب
 العلق او حرا في الماء او بغير سبب وكذا ما يموت في شبكة الصايد في الماء او خيطه ولو لم يقطع
 الميت بالحيث لا يميز قبل الجرح واجتناب الشبه ولا يوكل الجملان من السمكة حتى يستلزام
 في الماء يوما وليلة ويطعم علفا طاهرا او يجر السمك المسجل الحلال ويمنع الحرام مع الاحتياط
 يوكل ما كان حسنا لا ما كان السلس **الثاني** في البهايم ويوكل من الانثى الاول والبعرة والعظم
 ويكره الخيل والبغال والحمير والاهلية على تفاوت بين ما في الكراهية **الثالث** في السمك المالح والوجوه
 اسرها الجملان هو ان يذوق غدة الانسان لاجز مجرم حتى يمتد ويقتل بكرة والتحريم اظهر في الحاشية
 اختلف المشهور في انقائه باربعين يوما والبقرة ثمانين وقيل تسعون البقرة والثنية والذكر
 والاول اظهر والثنية ثمانية وقيل سبعة والاول اظهر فكيفه ان يربط وتختلف علفا طاهرا
 المدة **الثاني** ان يشرب لبن خنزيرة فان شربته فموتته ويستحب شربه بسبعة ايام وان شرب حرم

ان يذوق السمكة في الماء او في البحر
 ان يذوق السمكة في الماء او في البحر
 ان يذوق السمكة في الماء او في البحر

ان يذوق السمكة في الماء او في البحر
 ان يذوق السمكة في الماء او في البحر

ان يذوق السمكة في الماء او في البحر

ان يذوق السمكة في الماء او في البحر

ان يذوق السمكة في الماء او في البحر

ان يذوق السمكة في الماء او في البحر

والتي من المتكسر والقناع وان قل ان وقعت فيه نجاسة وهو ما يع كالمول او ما يشك الكفار وان
 كانوا الهادية على الاصح **القيح** الطين فلا يحل شئ منه عدا نية الحسين ع السلام
 فانه يجوز الاستشفاء ولا يجاوز قدر الحصنة وفي الامن بولاية الجوار وهي حسنة
 لما فيها من المنفعة المصطبر اليها **الحامس** السوم القاتل قليلها وكثيرها لما لا يقتل القليل منها
 كالقنبر والسقمونيا فتناول القيراط والبراطين الى سبع الدنيا في جلة حوامج السهل
 فهذا لا بأس بلعبة السائمة ولا يجوز الخطي الى موضع الخطاة منه كالتفأل من السقونا
 والكثير شحم الخطا والشوك ان فانه لا يجوز لما يتعين من نقل المراج وفساده **القيح الحامس**
 في المايعات والحرم منها حسنة **الادوية** وكل سكر كالنبيذ والبيق والقصور والقيح والقيح
 والقناع قليله وكثيره يحرم العصور اذا غلب من قبل نفسه او النار ولا يحل حتى يذهب ثباته
 او يتغير ولا وما من نجس او اجدها وما وقعت فيه من المايعات **الثاني** الدم المسفوح
 نجس فلا يجزئ له وما ليس بمسفوح كدم الضفادع والقراد وان يكن نجسا فهو حرام
 لا يستحب ما لا يدفعه الحيوان الذبوح ويستحب في اللحم طهره ليس نجس ولا حرام
 ولو وقع قلب من دم كالادوية فادون في قديمه على النار قبل حرقه اذا لم
 بالظيان ومن الاصحاب من منع الرواية وتحسن اما ما هو جازم كاللحم والبول والاب
 به اذا غسل **الثالث** الكلي حصل فيه شئ من النجاسات كالدم والبول او العذرة فان كان
 ما يعا حرم وان كان لا طريقا لظهوره وان كان له حالة جود فو قعت النجاسة
 وكشطا المتكسرا والباقي حل ولو كان المايعة دهنا جاز الاستعمال به تحت التماس ولا
 يجوز تحت الاظلة وهل ذلك نجاسة د خافا لا قرب لا بل هو قبيح ودواجن الاحيان
 النجسة عندنا طاهرة وكذا كل ما حاله النار فقيح ما اذا ارد خافا على ترة ويجوز

سواء غلب

الدم

فريد ما به الكلي الطاهر
 والسمن والعسل الغيث
 النجاسة

شئ لا دها ن النجسة ويجعل شئها لكن يجب علام المشتري نجاستها وكذا ما يموت فيه
 حيوان له نفس مائلة اما لا تقتل كالذباب والحشرات فلا تجس بموت ولا ينس ما يقع
 فيه والكفار نجس نجس المايعة بما شربهم له سوا كانوا اهل حربا واهل ذمة على اهل الذمة
 وكذا لا يجوز استعمال اوانيهم التي استعملوها في المايعات وروى اذا ارادوا كفة الجرح
 امره بغسل يده ووشادة ولو وقعت صبيحة طافق في قديمه نجس ما فيها وريق المايعة وعسل
 الحامد وكذا لو غشي الماء بنجس نجس طاهره والنا اذا خبز على الاشياء **السادس** الاحيان
 النجسة كالبول ما ياكل كونه نجسا كان الحيوان كالكلب الخنزير لو طهره كالاسد
 والخنزير هل يحرم مما ياكل قليل نعم الا بوال الابد فانه يجوز الاستشفاء وقيل يحل الجميع
 لكان طهارة والاشبه التحريم الاستحبابا **الحامس** البان الحيوان الحرم كلين النجاسة ما يزر
 والبيق والقر وبيكر صا كان لحمه مكروه كلين الاثن مايعة وجازمة وليس نجس **الشم**
الثاني في اللواحق وفيه مسائل **الاول** لا يجوز استعمال شعر الخنزير حثيا وان اضطر
 استعمل ما لا دم فيه وغسل يده ويجوز الاستشفاء بمجلود الميتة وان كان نجسا ولا
 يطهر من ما يتاخره الاستشفاء افضل **الثاني** اذا وجد لحم ولا يدعى لحمه او لم يسلط
 يطرح في النار فان قبض فهو حرام ان انبسط فهو ميتة **الثالث** لا يجوز ان ياكل الانسان
 من مال غيره الا ذبته وقد خص مع عدم الاذن في المشاغل من يموت من قنينة لآية
 اذا لم يعلم منه الكراهية ولا يجزئ منه وكذا ما يرب الانسان من الفخار وكذا الذرع والشجر
 تده **الرابعة** من تناول اجزا او شئ نجسا فصا طاهرا لم يكن متلوفا بالنجاسة وكذا لو قتل
 بدوا نجس فبقي طاهرا لم يتلون بالنجاسة ولو جهل تلوثه فهو على اصل الطهارة
الحامس الذلابة ارج خرا او خنزير ثم اسلم وطريقه من العن فله قبضه **السادسة**

القيح

محل الخبز اذا انقلب خالسا من كان يعلج او من قبل نفسه وسواء كان ما يعلج به غنيا
 باقية او مستهلكة وان كان يكره العليل ولا كراهية فيما ينقلب نفسه ولو التي في الخبز
 حتى يتكلم به بل يظهر كذا الوالي في الخبز خراستة كذا الخبز قبل الخبز اذا شرب حتى
 يغير الخبز كذا ولا يجره له **ان** في الخبز الخبز المرقع والخزف غير الغضو ولا يجوز
 استعماله لاستبعاد تحلله والاقر بوجوه ان يعطى له عين الخبز وغسلها **ان** **ان**
 لا يجره شيء من التبرعات والاشربة وان شرب راحة السكر كحل العسل والنقاع لان
 كثيره **ان** السكر اكله باشره الخبز الحايض اذا كانا غير مامين وكذا يكره اكلها بالجمعة
 من لا يفي في الخباسة تدان تنقي الدواب شيئا من السكرات ويكره الاسلاف في العسل
 وان يستامن على طبعه من يستعمل اشربه قبل ان يذهب ثقله اذا كان سلبا وقيل لا يجوز
 مطلقا والاول اشبه بكرة الاستشفاء عياه الجبال الحارة **من النولن النظر**
 في حال الاضطراب وكل ما قلناه بالمنع من تناوله في البحث فيه مع الاختيار ومع الضرورة في
 التناول لقوله في اضطرار غايغ ولا عا د قلنا ثم عليه قوله من اضطر في خمسة عشر
 متجانزا ثم قوله فصل لسكر ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه فليكن النظر في المضطر
 وكيفية الاستباحة اما المضطر فهو الذي يحل له تناول الخبز في حال الاضطراب
 وكذا لو خشي الضعف المؤدى الى الموت من الرقعة مع ظهور زيادة العطش وتضعف الكلى
 الى خوف التلف ثم يحل له تناول ما ينزل تلك الضرورة ولا يتخير ذلك نوعا من المحرمات الا
 ما سنده ولا يتخير الباقي وهو الخارج على الامام وقيل هو الميتة ولا العادي وهو
 قانع الطريق وقيل الذي يعلج به **ان** **ان** الاستباحة للمادة في حفظ الوفق
 والنجاء وحرمان ان القصد حفظ النفس هل يحل تناول المحفوظ قليلا وهو الحق ولو

الذي هو الخارج على الامام وهو
 والعا د قلنا ثم عليه قوله من اضطر في خمسة عشر
 متجانزا ثم قوله فصل لسكر ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه فليكن النظر في المضطر
 وكيفية الاستباحة اما المضطر فهو الذي يحل له تناول الخبز في حال الاضطراب

في حال الاضطراب وكل ما قلناه بالمنع من تناوله في البحث فيه مع الاختيار ومع الضرورة في
 التناول لقوله في اضطرار غايغ ولا عا د قلنا ثم عليه قوله من اضطر في خمسة عشر
 متجانزا ثم قوله فصل لسكر ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه فليكن النظر في المضطر

فلو اراد القرة والحال حال الخوف التلغ لم يجز ولو اضطر الى الطعام الغير ليس له الثمن
 وجب على صاحبه بذله لان في الامتناع اعانة على قتل المسلم وهول له المطالبة بالثمن قبل
 لان بذله واجب لا يلزم العوض بان كان الثمن موجودا وطلبه ثمن مثله وجب في الثمن
 ولا يجب على صاحب الطعام بذله لو امتنع من بذله العوض لان الضرورة المسيحة لا تقتضي ان يجازي
 ثاكت بالثمن من البذل وان طلبه لراحة عن الثمن قال الشيخ لا يجب لزيادة الحال هذه
 ارضاله دفع الضرورة العظمى ولو اطاه واشتره ما يزيد من الثمن كراهية لانه الله الذي قال
 الشيخ لا يجره الا الثمن المثل لان الزيادة لم يضرها احتيا لا وفيه اشكال لان الضرورة لا تجزى
 فلكراهية من يقع بكان الاختيار ولو وجدته وطعام الغريبان بثلثه الغيطة عانه بغير عوض
 او عمن هو قادر عليه لم يحل الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا او حاضرا وطريد ولو
 قوى صاحب على دفعه عن طعامه اكل الميتة وان كان صاحب الطعام ضعيفا لا يمنع اكل
 الطعام وضعفه ولم يحل الميتة وفيه تردد وادامه يجد المضطر الا الذي يتاح له اسأ
 الرمن من يجد ولو كان حيا يحقون الدم لم يحل ولو كان سباح الدم حل له منه لم يحل من
 الميتة ولو لم يجد المضطر ما يلزم به دفعه سوى نفسه قبل ما يكون الموضع النجس كالحقود
 في شرب اذ فيه دفع الضرر بالقرص وكذلك جواز قطع الاكل لئلا يهلك الجواز هنا انما هو لقطع
 السلبية الحاصلة وهنا أحداث سلبية ولو اضطر الى خمر وول تناول البول ولو لم يجد
 الا الخمر قال الشيخ في السوء لا يجره من الاثمة ولا بشئ من الادوية يجوز وهو الخمر
 ولا يجوز للميتة على جعله لا يجره من سواها شئ من السكر اكله ولا شرا ويجوز عند الضرورة
 ان يتناول من العسل في الادب **ان** في الادب **ان** في الادب غسل اليد قبل الطعام وبعده وسطح اليد
 بالمسحوق والمشمية عند الشروع والتعود عند الفزع وان سقي على كل لون على انفراد ولو قال
 بسوء الله على اثره وآمنه اجر او يستحب الاكل باليمين مع الاختيار وان يبذل صاحب الطعام

ولو قيل يجب الزيادة كان حاصلا
 لا ارتفاع الضرورة ما يمكن ولو
 استع صاحب الطعام

لا يجوز دفع الضرورة بها وفي النهاية
 يجوز ويصح الاشبه ولا يجوز التدرج

لا يجوز دفع الضرورة بها وفي النهاية
 يجوز ويصح الاشبه ولا يجوز التدرج

من غير سببه طريقين وقال
في كتاب الجرام بضمته هم

2

الملك محمد بن عبد العزيز

قيمة كل واحد بالحق ثم تلحق احدهما اما لو اخذت من اثنين ليسا ويا ان عشرة فنقص في يده
 وبقي الاخر في يده المالك ناقصا عن قيمته بسبب لان في ذلك قيمة التالفان لو كان مختارا
 الى صاحبه وفي ضمان ما نقص من قيمة الاخر تزداد الاملاك العين المضمومة بتغيرها
 واخراجها عن الاسم والمنفعة سواء كان ذلك بفعل الغاصب او بفعل غيره كالخسطة
 فليكن لو كان يفرق الوصية ولو غضب ما كولا فاطمه المالك او شاة فاستدعاها لمحبها
 مع حبل المالك ضمن الغاصب ان الجهر غير المالك فغير يبرم ايها شاكر لكن ان اعزم الغاصب
 لم يرجع على الاكل وان اعزم المالك رجع الاكل على الغاصب لغزوة وقيل بل ضمن الغاصب
 من الاختار على الاكل لان فضل المباشرة شعفت عن التفتين مضامة الاختار فكان
 السيل في ولو غضب محلا فافتراه على الاكل كان الولد لصاحب الاكل وان كانت الغاصب
 ولو نقص الفعل بالقراب ضمن الغاصب النقص وعليه اجرة القراب قال الشيخ في الميسر
 لا يضمن الاجرة والا لا شبه لانها عند ليست محرمة ولو غضب ماله اجرة وفي
 يده حتى يضمن كالثوب بخلاف الدابة فله لزمه الاجرة والارث وطريقه لا سواء كان الغاصب
 سبلا استعمال او لم يكن ولو اعلى الرتب فنقص ضمن القصاص ولو اعلى غير فنقص منه قال الشيخ
 لا يضمن ضمان القصة لانها تقصية الرطوبة التلافية لها مجاز لان الاول في الفرق
 تردد **القول الثالث** في الواحق وهو نعمان **الذي لا يفي** للحق الاحكام وهي مسائل **الاولى**
 اذا زاد في قيمة العضوب بفعل الغاصب فان كانت ازاك تعلم الصفة وخياطه الثوب لم ينج
 الغزل من الطعام رده ولا شيء له ولو نقصت قيمته بشئ من ذلك ضمن الارث وان كان عينا
 كانه كانه او اعادة العضوب وارثه لو نقص ولو بيع الثوب كان له ازالة الصبي بشرط ان الارث
 ان نقص الثوب ولصاحب الثوب اذا تعامى لانه في ملكه بغير حق ولو اراد احدهما ما صاحبه بغيره

طاهر

ما يجب على احدهما اجابة الاخر وكذلك لو هب احدهما صاحبه لم يجب على الموهوب بالقبول
 ثم بشر كان فان لم ينقص قيمة ما يملكه او لم يزد فكذلك ولو زادت قيمة احدهما
 كانت الزيادة لصاحبه وان نقصت قيمة الثوب بالبيع لزم الغاصب الارش ولا يلزم المالك
 ما ينقص من قيمة الصبي ولو بيع مصبوغا فنقصان من قيمة الصبي لم يستحق الغاصب
 الا بعد توثيقه المصوب قيمة ثوبه على الحال ولو بيع مصبوغا فنقصان من قيمة الثوب
 لزم الغاصب تمام قيمته **الثانية** اذا غضب دهنه كالثوب او السمن فخلطه بمثلها فغير
 تركها وان خلطه بادره واجود قيل يضمن المثل لانه يستلزم العين وقيل لا يضمن
 في فضل الجودة ويضمن المثل في فضل الرذالة لان رفق المالك باخذ العين اما لو خلطه
 بغير جنسه كان مستهلكا ويضمن المثل **الثالثة** لو ايد المصوب مضمونة بالغصب في ملكه
 للمصوب منه وان تجددت في يد الغاصب عيانا كانت كالدين والشراء ولو رد الارث
 كسكن الدار وكوب الدابة وكذا منفعة كل ماله اجرة بالعادة ولو سئمت الدابة في الغاصب
 او تعلم المالك الصفة او علم افرادت قيمته من الغاصب تلك الزيادة فلم يهرلت او شئ الصفة
 او علمه فنقصت القيمة لذل ضمن الارش وان رد العين ولو تلفت ضمن قيمة الاصل والزيادة
فيما لا يرد لو زادت القيمة لزيادة صفة تميزت الصفة ثم عادت الصفة والقيمة لم يضمن
 قيمة الزيادة الثالثة لانها انما هي الثانية ولو نقصت الثانية عن قيمة الاولى ضمن الثاني
 اما لو تجددت صفة غيرها مثل ان سئمت فزادت قيمتها ثم هزلت فنقصت قيمتها ثم فعلت
 صفة فزادت قيمتها ردها وما نقص بفعلات الاولى **الرابعة** لا يضمن من الزيادة المضافة ما لم
 يزد به القيمة كالسمن المضاف اذا زال والقيمة على حالها او زيادة **الخامسة** الا حلاك المشتري ما يقبضه
 بالبيع القاسد ويضمن وما تجدد من منافعه وما يزداد من قيمة لزيادة صفة فيه فان تلف
 في يده ضمن العين على القيمة من حين قبضه الى حين تلفه ان لم يكن مثليا ولو اشترى من غاصب

ولو لم يكن المشتري يرجع
على الغاصب

فمن العين على القيمة والمنافع ولا يرجع على الغاصب ان كان عالما بالملك الرجوع على ايها
شأن فان يرجع على الغاصب يرجع الغاصب على المشتري وان يرجع على المشتري يرجع على الغاصب
الثالث في يده وان كان المشتري جاهلا بالغصب يرجع على البائع بما دفع من الثمن والمالك مطالبته
بالثمن انما يشاء او قيمة ولا يرجع بذلك على الغاصب لانه قد جرد له مضمونا ولو لم يكن الغاصب
ذلك يرجع الغاصب على المالك المشتري وما يقبضه المشتري مما لم يحصل له في مقابلته فهو كالثمن
والعارة فله الرجوع على البائع ولو لم يكن المشتري كان حرا وحره فقيمة الولد يرجع بها على البائع
ولو لم يكن البائع يرجع على المشتري وفيه احتفال آخر اما ما حصل للمشتري في مقابلته كسكنى الدار
وثمرة الشجر والصوف واللين فقد قيل بضمه الغاصب لانه سبيل الاتلاف وبإشارة المشتري مع
الغزو ضعيفة وتكون السبل أقوى كما لو غصبها ما وطهره المالك وقيل الزمان لها شأن اما الغاصب
فلا مكان له في المملوكة وما المشتري على مباشرة الاتلاف فان يرجع على الغاصب يرجع على المشتري لاستقرار الملك
في يده وان يرجع على المشتري يرجع على الغاصب **القاس** لو غصب ملكا فوطئ ما كانا حيا هليلين
بالجرح لونه مهر مثالا للشبهة وقيل عشر فعمتها ان كانت كبر ونقصا العسل كانت لها وبقا
تقر بعض الأصحاب بهذا الحكم على الوطئ بعد الشبهة ولو انقضت ايامه لونه دية البكارة ولو
وطئ ما مع ذلك لونه الامران عليه اجرة مثلهما من حين غصبها الى حين عودها ولو اجعلها الحق الولد
وعليه قيمته ولو سقط حيا وارض ما ينقص من الامة بالولادة ولو سقط ميتا فان الشيخ يرجع منه لونه
لعدم العلم بحياة يده وفيما شكال يشأ من فخرين الاحين وحق الشيخ كما في وقوعه بالجناية ووقوعه
بغير جناية ولو جرحها اجنبى فسقط من الفاء والغاصب يده حين جرحه ضمن الغاصب المالك يده حين
امته ولو كان الغاصب لانه عالين بالجرم فلو لم يكن المجرم انكرها الغاصب على الوطئ وعليه الحد وانكاره
حق الوطئ ولا مهر وقبل لونه عوض الوطئ لانه لو لم يكن المالك لاشبه بالانكشاف لانه يكون بغيره لونه ارض
البكارة ولو لم يكن الحق الولد كان قد كتم المولودها ويضمن الغاصب ما ينقص من الولادة ولو مات ولدها

انما يرجع المشتري على
الغاصب

بما الغاصب غصبه ولو وضعه ميتا قبل الايقين لانه لا يقع جرمه قبل ان يكون له ملك ولو كان
سقط له بجناية حان لونه دية حين الامة على انكره في الجنان ولو كان الغاصب جاهلا
جاهلة فالحق الولد وجب الحد للمهر ولو كان انكره الحق به الولد سقط عنه الحد والمهر
وعليه الحد **الرابعة** اذا غصب جارية او مياضا فاستغفره قبل الزرع والفرق للغاصب قبل
الغصوب منه وهو اشبه ولو غصب عتيقا فصار حرا ثم صار ملكا كان للمالك ولو نقصت قيمة
الحق بغير قيمة العبيد ضمن الارش **السابعة** لو غصب ايضا فوطئها او غصبها فالزهر ونفاؤه للزهر و
عليه اجرة الارض والالتعزير ووزع وطهر الحفر وارش الارض ان نقصت ولو لم يكن لها حيا
قيمة الزهر لم يرجع على الغاصب بغيره وكذا لو بذل الغاصب محسنا على صاحب الارض قبل ان يوطئها
ولو جرح الغاصب الارض بغيره كان عليه طهرها وهل الجاهل كراهية المالك قبل ان يوطئها
وملك التزوي ولو قيل ان المصلحة كان حسنا والظمان ليسقط عنه بغيره المالك ما سبقنا فيها
الثامن اذا غصب عتيدة في دار لا تجزع الا بعد مرفان كان حصولها بسبب من صاحب الدار
المخدوم والخراج ولا ضمان على صاحب الدار وان كان من صاحب الدار لانه المصلحة
ولو دخلت داره واشتد عليه فاعتقها خراجها المالك فلو كان كان يده ملك الدار عليها
او فرط في حفظها ضمن وان لم يكن يده عليه او كان صاحب القدر مفرطاً شلى ان يجعل قدره
في الطريق كسنة القدر عنها ولا ضمان في الكسر ان لم يكن من احداهما فغيره يضمن
المالك معها وكانت العتيدة في ملك صاحبها كسنة ضمن صاحب الدار لان ذلك للمصلحة
الثاس قال الشيخ في ما اذا خشي على جانيه ان يسند بغيره بغير اذن المالك الجاني
مدعيه للاجماع وفي دعوى الاجماع نظر **الخامسة** اذا جنى العبد المصوب عدا فقيل ضمن
الغاصب قيمته وان طلب له الدية لانه الغاصب قبل الامر من قيمته ودية الجناية

وكذا ان لم يكن من احداهما
فغيره يضمن

عن الواحد هو الظاهر وتبطل الشفعة بعجز الشفع عن الثمن والمطالبة وكذا لو هرب أو ادعى
 نسبة الثمن لغيره فان لم يحضره تبطل شفته فان ذكر ان الما في البلد آخر قبل بمقدار
 اليد وزيادة ثلثة ايام لم يحضره المشتري ويثبت للغائب والشفيع وكذا للمجهون والشفيع تبطل
 الاحتدولهما مع الغبطة ولو تركه الولي المطالب به فبلغ الصبر افاق المحض فله الاختلاف الثاني
 عند رواه لا يمكن في الاحتد غبطة فاخذ الولي لم يصح وتبطل الشفعة للكافر على ثلثه ولا يثبت له على
 السلم ولو اشتراه من ذمي يثبت للسلم على السلم والكافر ولو بايع الا او الجرد من البيع شقصه المشترك
 مع جاز ان شفته ويرفع لانه لا يترتب بيع ما له من نفسه وهذا لك الوصي قال الشيخ لا يمكن
 التهمة ولو قيل بالجواز كان اشبه كالمكيل والمكاتب الاحتد بالشفعة ولا اعتراض ولو بايع
 لو بايع المالك في القراض شقصا وصاحب المال شفيعه فقد ملكه بالشر لا بالشفعة ولا اعتراض
 للعلم ان المالكين ظاهر في عدمه وله المطالبة باجده عمله **فروع** على القول بجواز الشفعة مع كل شفيع
وهي عشرة لو كان الشفا اربعة فباع احدهم وعفا آخر فلا يترتب الاحتد مع ولو اقرض في الا
 على حقها لم يكن لها لان الشفعة لا تارة الضرب واخذ البعض يتأكد ولو كان الشفا غيبا
 فالشفعة له فاذا حضر احد وطالب ما ان ياخذ الجميع او يترك لانه لا يترتب الاحتد مع الان غير ولو حضر
 آخر اخذ من الاخر نصف او تركه فان حضر الثالث واخذ الثلث او تركه وان حضر الرابع اخذ الربع
 او تركه **الثاني** لو اتسع الحاضر او عفا لم تبطل الشفعة وكان للغير الاحتد الجميع وكذا لو اتسع ثلاثة وكفوا
 كانت الشفعة باجماع الرابع ان شاء **الثالث** اذا حضر احد المشترك فاخذ بالشفعة وقاسم ثم حضر
 الاخر فطالب بشفيع الشفعين شارك الاول وكذا لو رده الشفع الاول لعيب ثم حضر الاخر كان له
 الاحتد لان الزكاة لعقوله استغيا الاول ثم حضر الثاني شاركه في الشفعين والثالث **الخامس**
 لو قال الحاضر لا اخذ حق محض الغائب يبطل شفيعه لان التاخير لعرض لا يترتب الاحتد فيه **سادس**
السابع لو اخذ الحاضر ودفع الثمن ثم حضر الغائب فشاركه ودفع اليه النصف مما دفع الى البايع ثم خرج

التهمة

الرابع

الشفعة

الشفيع مستحقا كان دركه على المشتري دون الشفع الاول لانه كتاب عنه في
 الاحتد **لو** كانت الدارين ثلاث فباع احدهم من سريعه استحق الشفعة الثالث
 دون المشتري لانه لا يستحق شيئا على نفسه وقيل يكون بينهما ولعله اقرب **الباقين**
 لو باع اثنان من ثلثة صفقة فله شفيع اخذ الجميع وان باع من اثنين ومن واحد لان هذه
 الصفقة بمنزلة عقود متعددة ولو كان البايع واحدا من اثنين كان له ان ياخذ منهما ومن
 احدهما ولو باع اثنان من اثنين كان ذلك بمنزلة عقود اربعة فله شفيع ان ياخذ الكل وان
 يعفو وان ياخذ الربع او النصف او ثلثه الادباع وليس بعضهم مع الشفع شفعة لان اشغال
 الملكا اليهم دفعة فبينا وي الاحتد والمخوف منه ولو باع الشريك حصته من ثلثة في وقوف
 متعاقبة فله ان ياخذ الكل وان يعفو وان ياخذ من البعض فان اخذ من الاول لم يشاركه الثاني
 والثالث وكذا لو اخذ من الاول والثاني لم يشاركه الثالث ولو عفا عن الاول وان اخذ من الثاني
 شاركه الاول وكذا لو اخذ من الثالث شاركه الثاني والثاني لا يستقر ملكها بالعفو **التاسع**
 لو باع احد الحاضرين وله شريك غايبان فال حاضر هو الشفع في الحال اذ ليس غيره فاذا اخذ
 وقدر احد الغائبين شاركه فيها اخذ الحاضر بالسوية ولو قدر الاخر شاركها فيها اخذ الغائب يكون
 له الثلث ما حصل لكل واحد منهما **العاشر** لو كانت الدارين اخوين فباع احدهما وورثه
 اثنان فباع احد الوارثين كانت الشفعة بين العرواين الاخ لتساويهما في الاحتد وكذا لو كان
 وارثا لثلاث جماعة **المقصود الثالث** في كيفية الاحتد يستحق الشفع الاحتد بالعقد والقبض
 الحيا لانه وقت اللزوم وقد ينقض العقد والميقن كحايبا وعلى ان الانتقال يحصل بالعقد
 هو اشبه اما لو كان الحيا والمشتري خاصة فانه يستحق بعض العقد لتحقيق الانتقال وليس للشفع
 تبعض حقه باياخذ الجميع او يدع ويأخذ الثمن الذي وقع عليه العقد ان كانت قيمة الشفعين

التهمة

مقاله باریج
عالمی (از سید محمد)

اولا ولا یزعمه ما یغیر المشتري من دلائلها وكذا لا أو غير ذلك من الموقن ولو زاد المشتري في
الثمن بعد العقد انقضاء الخيار لم يلحق الزيادة بل كانت هبة لا يحجب على الشفعه دفعها ولو
كانت الزيادة في زمان الخيار قال الشيخ لم يثبت بالعقد انها بمنزلة ما يفعل في العقد وهو يشكك
على القول انقال الملك بالعقد وكذا لو سطره المبيع من الثمن لم يلحق بالعقد لا يغير المشتري
دفع الشفعه ارسال الشفعه الثمن الذي وقع عليه العقد ولو اشترى شقصا وعرضا في
صفقة اخذ الشخص حصته من الثمن ولا يثبت بذلك المشتري خيارا لأن استحقاق الشفعة
مخبر في ملك المشتري يدفع الشفعه مثل الثمن ان كان مثليا كالذهب والفضة وان لم يكن
له مثل كالخمران والثوب والموهر قبل يسقط العقد والمطالبة له رواية على ابن ابي عمير
وقيل لا يخلو بغيره العرض وقت العقد وهو اشبه واذا علم بالشفعة قبله المالك في الحال
فان اخلع عن مباشرة الطالع عن التوكيل لم يسجل شفعة وكذا لو ترك لزوجته كثره
الثمن خبان قليلا او لتوهم الثمن ذهبا فبان فضة ارجحوا فان فاشا وكذا لو كان محجورا
بحق وهو عاجز عنه وعجز عن الوكالة وحجب المباداة الى المطالبة عند العلم لكن على ما جرت
العادة بغير متجاء وزعاده في شفعه ولو كان متشاكلا بعبادة او مندوبة لم يجب عليه
قطعهما واما الصريح فيهما وكذا لو دخل عليه وقت الصلوة صرح حتى يقطعهما ولو علم
بالشفعة مسافرا فان قدم على السوا والتوكيل فاهان بطلت شفعة ولو عجز عنها لم يسقط
وان لم يشهد بالمطالبة ولا يسقط الشفعة بتفاد المتبايعين لأن الاستحقاق يحصل بالعقد وليس
للمتبايعين اشتراط ذلك بل باقي على المشتري فهو لو رضى البيع تقابلا لم يكن له شفعة لانها منفع
وليس بها ولو باع المشتري كان للشفيع منفع البيع واخذ من المشتري الاول ولما ان اخذ
من الثاني وكذا لو وقع المشتري او جعله مسجرا فالشفيع رالة ذلك كله واخذها بالشفعة

والشفيع

كن لو طالبه بشفعة المبيع قبله
خذ من المبيع

والشفيع باخذ من المشتري ودركه عليه ولا ياخذ من المبيع او دفع ولا يشكك في الشفعه
القصير من المبيع مع امتناعه وان اقر ذلك الشفعه ويقوم قبض الشفعه مقام قبض
ويكون الدرك مع ذلك على المشتري وليس للشفيع منفع البيع ولو نوى الغشخ والاحتج
من المبيع لم ينعج ولو اخلع للمبيع او عاب فان كان يغير فعل المشتري وبفعله قبله
الشفيع فهو بالخيار بين الاخذ بكل الثمن او بالترك والانتفاء للشفيع باقية كانت البيع
او منقولة عنه لان نصيبا من الثمن وان كان الشفعه بفعل المشتري فهو المطالب بها
المشتري وقيل لا ينعقد الا لملك لا يملك بنفس المطالبة به بالاحتداد الاول اشبه وهو
المشتري وبغيره فالشفيع بحقه فان رضى المشتري بقلع غراسه او بانه فله ذلك
ولا يجب له الا الارض والشفيع ان ياخذ بكل الثمن او بدفع وان اشترى المشتري من
الارالة كان الشفعه خيرا بين ارضه ودفع الارش وبين بدل قيمة الغراس والبناء
يكون له مع رضى المشتري وبين النزول عن الشفعة واذا زاد ما يدخل في الشفعة
تعاكرا لو دق المتبايع الارض فيمير بخلة او الغرس من الشجر يعظم فالزيادة للشفيع
اما الثمن المنفصل كسكنى الدار ومرة النخل فهو للمشتري ولو حمل النخل بعد الاجتماع فاخذ
الشفيع قبل التاخير قال الشيخ مرة الطالع للشفيع لان بيعه كالتحريم والاشبه احصا
هذا الحكم بالبيع ولو باع شقصين من دارين فان كان الشفعه واحدا فاخذ منها اترك
جاء وكذا ان اخذ من احدهما وعفا عن شفعة من الاخرى وليس كذلك لو عفا عن
بعض شفعة من الدار الواحدة ولو بان الثمن مستحقا فان الشراء بالعين فلا شفعة
لتحقق البطلان لان كان في الدفعة ثبتت الشفعة لثبوت الاجتماع ولو دفع الشفعه الثمن
فبان مستحقا لم يطل شفعة على الثمنين ولو ظهر في البيع عيب فاخذ المشتري ارشه

أخذ الشفع بما بعده الأثر وإن أسكه المشتري معيا ولم يطلب بالارضاؤه أخذ الشفع
 بالثمن وترك **سابع** **سنة** لو قال اشترت النصف بمائة فترك ثم ما إذا اشترى الربع
 بخمسين ثم ما إذا اشترى النصف وكذا لو قال اشترى الربع بخمسين فترك ثم ما إذا اشترى
 النصف بمائة ثم ما إذا اشترى النصف وكذا لو قال اشترى الربع بخمسين فترك ثم ما إذا اشترى
 النصف بمائة ثم ما إذا اشترى النصف وكذا لو قال اشترى الربع بخمسين فترك ثم ما إذا اشترى
الثانية إذا بلغ البيع فقا الخذت بالشفعة فإن كان عالما بالثمن مع وإن كان جاهلا بالبيع
 مع الجورالة نقصا من الغرض **الثالثة** يجب التسليم الثمن أولا فاشترى الشفع لم يجب على المشتري
 التسليم حتى يقضى **الرابعة** لو بلغه أن المشتري شائن فترك فإن واحد أو واحد فبان الثاني
 أو بلغه أنه اشترى لنفسه فإن لغوا أو بالعكس لم يطل الشفعة لاختلاف الغرض ذلك
 غرضاً وهو الانتفاع بالمال بعد هذا الانتفاع بالارضاؤه لغيره وفي جواز التامع بقا الشفع
 تردد **سابع** إذا قال البائع الشفع إلا قاله فافاله لم ينع لانه انما تصح بين المتاعدين **المقصود**
الرابع في لو احوال أخذ الشفع وفيه **سابع** **الأول** إذا اشترى ثمن مؤجل قال في ذلك الشفع
 أخذه بالثمن عاجلا وله التأخير وأخذه بالثمن في محله وفي النهاية يأخذه عاجلا لو يكون
 الثمن عليه ويلزم كفا بالمال المزمع عليه وهو شبه **الثانية** قال المضيق والمرضى
 قد بين الله روجه الشفع موزن وقال الشفع كما لا يؤثر تقويلا على رواية طائفة من زياده
 تبرئ **الأول** أشبه بمسك بغيره الآية **الثانية** هي تبرئ كما لا يؤثر تبرئة وجهه ودلا
 فللمرجعة الثمن ولو بالباقي ولو عفا أحد الورثة عن نفسه لم يقط وكان للمعهف أن يأخذ
 الجميع وفيه تردد ضعيف **الرابعة** إذا باع الشفع نفسه بعد العلم بالشفعة قال الشفع سقطت
 شفيعته لأن الاستحقاق بسبب النيب أما لو باع قبل العلم لم يسقط لأن الاستحقاق سابق
 على البيع ولو قيل له الأخذ في الصورة كان حسنا **خامس** على قوله لو باع الشريك وشرط الخيار

الخامسة
 إذا كانت الأرض شغولاً فترجع
 بحقيقته فالشفع بالخيار بين
 الأخذ بالشفعة في الحال وبين الصبر
 حتى يخلص له في ذلها بعد

المشتري

للمشتري ثم راع الشفع نفسه قال الشفع الشفع الأول لأن الاستحقاق بالعقد
 ولو كان الخيار للبائع أو لم يأخذ الشفعه للبائع الأول بناء على أن الانتفاع لا يحصل إلا بقضاء
 الخيار **سادس** لو باع شقصاً من أرض المومن وأرضاً وحالي فيه فان خرج من الثلث صح و
 كان للشريك أخذه بالشفعة وإن لم يخرج صح منه ما قبل الثمن وما بعده الثلث من الخيار إن
 لم يخرج الرتبة وقيل بخلاف في الجميع من الأصل يأخذ الشفع بناء على أن متخيرات المرفوضات
 من الأصل **سابعة** إذا صالح الشفع على ترك الشفعة صح وبطلت الشفعة لأنه حق مالي
 فينفذ فيه الصلح **الثانية** إذا تبايعا شقصاً فخص الشفع المترك عن البائع وعن المشتري
 أو شرط المتبايعان الخيار الشفع لم يسقط بذلك الشفعة وكذا لو كان وكذا لا أحد هو فيه
 تردد لما فيه من إرادة الرضا بالبائع **الثالثة** إذا أخذ بالشفعة فوجد فيه عيباً سابقاً على
 البيع فإن كان الشفع والمشتري عالين فلا خيار لأحدهما وإن كان جاهلين فإن رده الشفع
 كان المشتري بالخيار في الرد ولا اثر لاختلافه بين المشتري ولو قيل له لا اثر
 كان حسناً وكذا لو علم الشفع بالعيب دون المشتري ولو علم المشتري كان الشفع الرد **الثانية**
 إذا باع الشفع بغير علمه كالمثالة كالعبدان قلنا لا شفعة فلا بحث وإن أوجبت الشفعة
 بالقيمة فأخذ الشفع وظهر في الثمن عيب كان للبائع رده والمطالبة بقيته التقص
 إذا لم يحدث عنده ما يمنع الرد ولا يرجع الشقص لأن الشفع المتعقب البيع الصحيح لم يطل
 الشفعة ولو عاد الشقص للمشتري بملك استأنف كالحبة والبر لا شرط عليه رده على البائع ولو
 طلبه البائع لجانبه ولو كانت قيمة الشقص الحال هذه أقل من قيمة العبدان مع الشفع
 والتفاوت فيه تردد ولا أشبهه لأنه لا ينفك عنه العقد ولو كان الشقص في الشفع
 فرد البائع الثمن لم يلزم عليه منع الشفع لأن حقه استقر وأخذ بقيته الثمن لأنه الذي
 العقد والبائع قيمة الشقص وإن زادت عن قيمة الثمن ولو حدث عند البائع ما يمنع رد الثمن

الشفع لخروج الشفع من يد المشتري
 وليس للمشتري المطالبة بالارضاؤه

بشرطه
 لم يجب على المشتري

وجع الارض في المشتري ولا يرجع على الشفع الارض ان كان اخذ بقية العوض **الشفع**
 لو كانت دار الحار ونحوها في يد اخذ فباع الحصة وادعى ذلك باذن القاضي
 قال في حيث الشفعة ولعل المنع اشبه لان الشفعة تابعة لثبوت البيع ولو قضى لها و
 جزم القاضي بصدق فلا بحث وان انكره القول قوله مع عينه ونزعه الشفع وله
 اجرته من حين قبضه الحارين رده ورجع بالاجرة على البائع ان شالاه سبب ثلاث
 او اربع الشفع لا المباشرة لان فان رجع على يد الوكيل لانه يرجع الوكيل على الشفع وان
 رجع على الشفع رجع الشفع على الوكيل لانه غره وفيه قول آخر هذا اشبه ولو اشترى
 شقفا مائة ودفع اليه عرضا مائة وعشرة لزم الشفع تسليم مائة او يدع لانه باخذها
 بقية العقد **في اللحق البحث** فيما يطالبه وبطلان الشفعة بترك المطالبة مع العوض
 العذر وقيل لا تجوز لان يرجع بالاستقاط ولو نظاوت المدة والاول اظهر لوزن من
 الشفعة قبل البيع بطلان البيع لانه اسقاط ما ثبت وفيه تردد وكذا لو شهد على البيع
 او باءك للمشتري او البائع او اذن المشتري في الابتاع فيه التردد لان ذلك ليس بالمع
 من الاسقاط قبل البيع ولو لم يلقه البيع ما يمكن اثباته به كالتفازر شهادة شاهدة عدل
 فلم يطالبه قال طر اصدق بطلت شفعته ولم يقبل عذره ولو اخبره صبي فاسقط بطلان
 وصديق وكذا لو اخبره واحد عدل لم يطل شفعته وقبل عذره لان الواحد ليس بحجة
 ولو جهل اقله الثمن بطلت الشفعة لتعذر تسليم الثمن ولو كان المبيع في بلد ياء فغير
 المطالبة تقعا للوصول بطلت الشفعة ولو بان الثمن مستحقا بطلت الشفعة لطلان
 العقد وكذا لو تصادق الشفع والمشتري على خفية الثمن وادى الشفع بقصدية منع
 من المطالبة وكذا لو تلف الثمن المتعين قبل قبضه لتحقيق البطلان على تردد في هذا
جواب الاصل ان بيع زيادة عن الثمن ويدفع الثمن عوضا قليلا لان اخذ الشفع لزمه الثمن

الذي

الذي يقصد العقد وكذا لو باع ثمن زائد تقبض بغضا واربعة من الباقي وكذا لو نقل الشفع
 بغير البيع كالحبة او الصلح ولو ادعى عليه الابتاع فصدقه وقال ان ثبت الثمن فالقول
 قوله مع عينه فاذا حلف بطلت الشفعة اما لو قال له اعلم بكية الثمن لم يكن جوازا
 صحيحا وكلف جوابا غيره وقال الشيخ يرد العين على الشفع **المقصد الثاني** في النتائج
 وفيه **سبيل الاول** اذا اختلفا في الثمن ولا يثبت فالقول قول المشتري مع عينه
 لانه الذي ينتزع الشيء من يده وان اقام احدهما بينة حكمت بينة وفيه
 احتمال للقضاء بينة الشفع لانه الحاجج ولو كان الاختلاف بين المتبايعين
 واحدهما ولو بينة حكم بها ولو كان لكل منهما بينة قال الشيخ الحكم فيها التمسك
 وفيه اشكال لاحتصاص الفرعة بموضع اشتباه الحكم ولا اشتباه مع الفتوى ان
 القول قول البائع مع عينه مع بقاء السلعة فيكون البينة بينة المشتري ولذا
 قضى بالثمن تخيرا للشفع في الاخذ بذلك وفي الترتيب **الثانية** قال في الخلاف اذا ادعى
 انه باع بغيره من اجنبى فانكر الاجنبى قضى بالشفعة للشريك بظاهر الاجاز
 وفيه تردد من حيث وقوف الشفعة على موت الابتاع ولعل الاول اشبه
 اذا ادعى ان شريكه ابتاع بعده فانكره فالقول قول المنكر مع عينه
 فان حلف لا يستحق عليه شفعة جاز ولا يكلف العين انه لم يشتر بعده ولو قال
 كل منهما انا اسبق تسلي ^{البينة} فكل منهما مدع ومع عدم البينة يحلف كل منهما وبثبت
 الدارينهما ولو كان لاحدهما بينة بالشراء مطلقا لم يحكم بها اخلافا ليد فيهما
 ولو شهدت لاحدهما بالتقدم على صاحبه قضى بها ولو كان لهما بينتان بالابتاع
 مطلقا او في تاريخ واحد فلا ترجيح ولو شهدت بينة كل واحد منهما بالتقدم

الثالثة

قضى له ولا يقبل الشهادة لانه
 والرافع حكمه بينة

فيلبس العرعة وقيل سقطت على الملك على الشريعة **الاربعة** الذي لا يتبع وتحم
 الشريك انه ورث واقاما البينة قال الشيخ يقر بينهما المحقق القارض ولو اتى
 الشريك الايداع قدمت بينة الشفع لان الايداع لا ينافي الابتاع ولو شهدت بالابتاع
 مطلقا شهدت الاخرى ان المودع اودعه ما هو ملكه في تاريخ شاخ قال الشيخ قدمت
 بينة الايداع لانها اذا انقضت بالملك ويكفي المودع فان صدق مضي بينة سقطت
 الشفعة وان اكره في بينة الشفع ان المبيع باع وحكمه شهدت بينة الايداع مطلقا
 قضى بينة الشفع ولو راسل المودع لانه لا معنى للمصلحة هنا **الكتاب** اذا مضى المبيع
 والشري ان الثمن غصب فيكون للشفع فالقول قوله ولا يمين عليه الا ان يدعى عليه العلم
كتاب الاحياء الاموات والنظر في اطراف اربعة **الاول** في الارضين وهي اما عامر
 واما اموات فالعامر ملك لما ملكه لا يجوز التفرقة فيه الا اذنه وكذا ما به صلاح العامر
 كالطريق والشرب القنارة ويستوفى في ذلك ما كان من بلاد الاسلام وما كان من بلاد الشرك
 غير ان ما في بلاد الاسلام لا يعم وما في بلاد الشرك عليك بالظلمة واما الاموات فهو الذي لا ينفق
 به لمطلته اما لا تقطع الماء عنه ولا تستباح المأوى عليه ولا يستباح ما وغير ذلك من
 موانع الانتفاع فهو للامام لا يملكه احد وان احياه ما لم ياذن له الامام واذنه شرط
 فني اذن ملكه الحيوان اذا كان مسلما ولا يملكه الكافر ولو قيل يملكه مع اذن الامام كان
 حسنا والارض المفتوحة عنوة للمسلمين فاطية لا يملك احد رقتها ولا يبيع بئحها
 ولا رهنها ولو ما اقتصر بغير احياؤها لان المالك لها عرف وهو المسلمون فاطية وما كان
 منها امواتا وقت الفتح فهو للامام وكذا كل ارض لم يجز عليها ملك مسلم وكل ارض جرت عليها
 ملك مسلم فهي له ولو ورثته بعده وان لم يكن لها مالك معروف فهي للامام ولا يجوز

ولو شهدت بينة
 الشفعة

احياءها

احياءها الا اذنه ولو يادربها من دون اذنه طم عليك وان كان الامام
 غلبا كان المحمي حق بها مادام قايما بما رقتها فلو تركها فداوت اثارها فاحياءها غيره
 ملكها ومع ظهور الامام يكون له طم يده عنها وما هو بقر العامر من الموات يفتح حرك
 اذا لم يكن مرفعا للعامر ولا حيا **الشرط** في التملك بالاحياء **الشرط** حصة الامام
 ان لا يكون عليها يد مسلم فان ذلك يمنع من مباشرة الاحياء لغير المشرق **الثاني** ان لا يكون
 حريما العامر كالطريق والشرب حريم المير والعين وحده الطريق لمن لا يتكسر باحتياج اليه
 في الارض المباحة حتما فذرع وقيل سبعة اذرع فانما في يتساو عدد هذا المقدار وحريم الشرب
 بقدر مطر تربة والحجاز على فتيه ولو كان النهري ملك لغير فادعى الحريم قضى له
 مع عينة لانه يدعى ما يشهد به الظاهر فيه تردد وحريم المعطن اربعون ذراعا من
 الناضح ستون والعين الف ذراع في الارض الرخوة وفي الصلبة خمس مائة ذراع وقيل
 حدد ذلك لا يطر الثاني الاول والاو اشهر وحريم الحايض في المباح مقدار مطر تربة
 نظرا لما ساس الحاجة لو استندم وقيل للملا مطر تربة ومصيب مياهه لو سلك
 الدخول والخروج وكذلك فاما بئس حريم اذا ابتكر في الموات اتماما على الاك
 المعونة فلا **مروغ** لو احس ارضا وعرض من جانبها عرضا نيز اعضانه الى المباح او استرى
 غروقه اليه لم يكن لغيره احياؤه ولو جازول الاحياء كان للغاوس نفعه **الثالث** الا لبيحة
 الشرع شيم للعبادة كعرفه ومنى والمشرق ان الشرع دل على اختصاصها موطن العبادة
 فالعرف يحتاج اليه التعبد كالبيح لم يمنع منه **الرابع** الا يكون قاطعه امام
 الاصل ولو كان مواتا خاليا من تحريك قطع التيمم الدروس المتروكة والرضا بحجر
 وحضر من الزبير فانه اختصاصها ما تعانس المزاوجة فلا يصح رفع هذا الاختصاص
 بالاحياء **الخامس** الا يسبق اليه سابق بالشجر فينبذ اولوية الاملاك للرقية وان ملك

تلك التي توجب تلك المساحة
 اما لغيرها من الاملاك والاراضي
 التي ينفقها الامام

به التفرقة حتى لا يخرج عليه من يوم الاحياء كانه سعة ولو قاهره فاحياها له
 ملك النجى هو ان ينصب عليه الموقر ويجو طها بجواب ولو اقر على النجى
 اهل العارة اجبره الامام على احد الامرين اما الاحياء واما التحلية بين الامرين
 غير ولو اتسع لخرجها السلطان من يده لئلا يعطها ولو ابدى اليها من احياها
 لم يفتح ما لم يفتح السلطان يده او ياذن في الاحياء والنبي ان يحى نفسه ويغير
 من المصلح كما يحى عمر الصدقة وكذا عند الامام الاصل وليس لغيره من المسلمين ان يحى
 فلو احياها على غير ملكه ما دام المحيى مستمر وما حياه النبي والامام للصحة فلو اجاز
 نفسه وقيل ما يحله النبي خاصة لا يجوز نفسه لان حياه كالتصديق **الطريق الثالث**
 في كيفية الجمع فيه الى العرف احدى النقصين شرعا ولغة وقد عرف انه اذا قصد سكنى
 ارض فاحاط ولو تحشيل وقصد سق ما عكس سكناه سمي احيا وكذا لو قصد لخطه
 فاقصر على الحايط من دون السقف وليس تعليق الباب شرطا لو قصد المزرعة كفى في
 تلكها النجى برعز او سنة وسوق الماء اليها باقية او ما شابهها ولا يشترط **الطريق الرابع**
 ولا يلزمها لذلك انتفاع كالسكنى ولو غرس ارضا ثبت فيه الغرس ساق اليها الماء
 تحقق الاحياء وكذا لو كانت مستحقة بعض شجرها واسلمها وكذا لو قطع عنها اليه
 الغلبة وهذا هو العادة فان العادة قاضية بنسبتها ذلك كله احيا لان اخرجها بذلك
 الى الانتفاع الذي هو ضد الموت وقضائها الآن من يبقى النجى احيا وهو بعيد **الطريق**
الخامس في المنافع المشتركة وهي الطرق والمساجد والوقوف المطلقة كالمدراس والمسكن
 اما الطرق فبايدها الاستطرق والناس فيها شرع فالنجى للانتفاع فيها بغير الاما لا يجرى
 به منعه الاستطرق كالحلوس في المارة واذا قام بطل حقه ولو عاد بعد ان سبق
 الى وقفه لم يكن له الدفع لما لو قام قبل استيفاء غرضه الحاجة يجرى معها العود وقيل

كان

كان احق بكانه ولو جلس لبيع او لشره فالوجه المنع الا في المواضع المسعة كالتحاي
 نظرا الى العادة ولو كان كذلك فقام رجله باقى فواحق به ولو رفعه ما بالعود
 قبل كان احق من لا يتفرق معاملوه فيستوفى قبل بطل حقه ولا سبب للاختصاص
 وهو اولى وليس للسلطان ان يقطع ذلك كالايجور احياؤه ولا يخرج **اما** السكنى
 سبق الى مكان منه فهو احق به ما دام جالساً فلو قام مفارقا بطل حقه ولو لم يزل
 قائما بالعود فان كان رجله باقى فيه فهو احق به والا كان مع غيره سوا ذلك وان
 لتجديد طهارة والالتفاتية وما اشبهه بطل حقه ولو استبق اثنان فتوليا فان
 امكن الاجتماع جازوا ان تعاسرا قري بينهما **اما** الدفن **والرابع** في سكنى بيتا
 قبله السكنى فهو احق وان تقاربت للدة ما لم يشترط الوقت فاعلم انه لا يجرى
 عند استقامته ولو اشتهر طبع السكنى انما اقل بالعلم فاهل الزمر المرفوع وان استقر على الشرط
 لم يجز ازماعه وله ان يمنع من يسكنه ما دام متصفا بما به يستحق السكنى ولو قارعه
 قبل هو اولى عند العود وفيه تردد اهل الاقرب سقوط الاولية **العرف الرابع**
 في المعادن الظاهرة وهي التي لا يقتضى لها ركا ملح والنفط والقبول لا يملك بالاحياء ولا
 يختص بها النجى وفي جواز اقطاع السلطان المعادن والمياه تردد وكذا اختصاص المقتطع
 ومن سبق اليها فله اخذ حاجته ولو تباين اثنان فالسابق اولى ولو توفيرا وامكن
 ان يخذ كل منهما بقية فله بحث والا قري بينهما مع التعاسر وقيل يقسم ويحسن ومن فقها
 من يخص المعادن بالامام فيمنعه من الاقال وعلى هذا لا يملك ما ظهر منها ولا ما باطن
 ولو حوج عليها بالاحياء لم يجرى من قوله استشرط اذن الامام وكل ذلك مطرقت ولو كان الى
 الجانب الملححة ارض حوات اذا حفرها بشر سبق اليها الامام لم يلحقها مع ملكها بالاحياء

واختصها المجزؤا قطعها الامام مع المعادن الباطنة لا يظهر الا بالاعمال
 الذهب الفضة والنحاس في تلك الاحياء ويجوز للعام اقطاعها قبل ان يملك
 وحقيقا حيا بها ان يبيع قبلها ولو جرحها وهولان يعمل فيها عملا لا يبلغ بها
 كان احق بها من غيرها ولو اهل الجرح على اتمام العمل ورفع يده عنها ولو ذكر عذرا
 انظر الساطع بقدر زواله ثم الزم احد الامرين **فروع** لو احيى بضا وظهر فيها
 مخرج ملكه تباعا لانه من اجزائها واما الماء فنحن حفر في ملكه او مباح لملكها
 فقط خضت بها كالحجر فاذا بلغ الماء فقد ملك المولى ولو لم يجر لغيره التحيط اليه
 ولو اخذ منه اعاده ويجوز بيعه كيلار وزنا ولا يجوز بيعه اجمع لتعدد تسليمه
 لا اختلاف بما يستغلف ولو جرحها لا للملك بل للمتعاقب فهو احق بهامدة مقامه
 عليها وقبل يجب عليه بذل الفاضل من مائها عن حاجته وكذا قيل في ماء العينين
 والهنر ولو قيل لا يجب كان حسنا واذا فارقن سبق اليها فهو احق بالانقطاع
 بها واما مياه العيون والآبار والعيون فالناس فيها سواء ومن اغترف منها
 شربا فانه او حازه في حوضه او مضجعة فقد ملكه **وهنا** **الاول** ما يقضه الغير
 المملوك من الماء للمباح قال الشيخ لا يملكه الماهر كما اذا جرى التسليم الى ارض لمكونه
 بل الماهر الى مائه من غير لان يده عليه فاذا كان فيه جماعة فان وسعهم وترادوا
 فيه فلا بحث وان تعاسروا قسم بينهم على سعة الضياع ولو قيل يقسم على قدر انصافهم
 من التمر كان حسنا **الثاني** اذا استجد جماعة فمرايا الحفر بصيرت اوله فاذا وصلوا
 شرح الماء لمكونه كان بينهم على قدر النفقة على عمله **الثالث** اذا اهرق المهر للمباح او سئل
 الولد يسقى ما عليه دفعة بدئ الاول وهو الذي لم يوجبه فاطلق اليه للزجر الى

الزجر

الشرك وشيخا القدم وللنخل الى الشاق ثم يرسل الى من دونه ولا يجب له ساقيل
 ذلك ولو اذنى الى نخل الاخير **الشيخ** لو احيى انسان انعامية على مثله الوارد **مشارك**
 السابقين وقسم له ما يفضل عن كفايتهم وفيه **مذكرات** **النفقة** المقطوعة اما
 انسان واما حيوان او غيرها فالقسم الاول يسمى لقطا ومقطوعا **ومنبؤا** **ومحصر**
 النظرية في ثلاثة مقاصد **الاول** في اللقط وهو كل حي ضائع لا كمال له ولا يجر
 في مقتول لقطا القطر غير المبرر **ثاني** في شبهه حيوان النقطا لصغيره ويجوز عن رفع
 ضوته ولو كان له اب وجد او اهل اجبر المولى عليهم على اخذه وكذا الوسيط اليه لقطا
 ثم يده فاخذه احد الزم الاول اخذه ولو النقطا مملوكا ذكر كان او انثى لزمه حمله
 وايضا له الى صاحبه ولو ابق منه او ضاع من قرينة بطر وضمن ولو كان يتفرط ولو
 في القرينة ولا يمتنع القول لقطا للقطر مع عينه ولو انفق عليه باعده في النفقة اذا تمت
 استفادها **الثاني** في الملقط ويرعى فيه البلوغ والعقل والحرية فلا حكم للقطا
 الضعيف ولا المجنون ولا العبد لا يستعمل باستيلاء المولى على من يملكه ولو اذن له المولى
 صح كالمواخذه المولى ودينه عليه وهل يبرأ على الاسلام قبل ان يسلل للكافر
 على الملقط المحكوم باسلامه ظاهرا ولانه لا يؤمن بخادعته عن الدين ولو كان
 الملقط فاسقا قيل يتردد الحاكم من يده فيدفعه الى عدل لان حضانية استمان ولا
 امانة الفاسق والاشبه انه لا يترفع ولو التقط بدوى لا استقرار له في موضع التقاطه
 او حضري بعيد السفر قيل يترفع من يده لملايؤمن من ضياع شبهه فانه انما يطلب
 في موضع التقاطه والوجه الحيوان ولا ولا للملقط عليه بل سائبة يتولى من شاء
 واذا وجد الملقط ينفق عليه استعان به والا استعان بالمسلمين وبذل النفقة عليهم

وسفره في طرفا البالغ العاقل
 وفي الطفل المبرر

ضمنه

ش

واجب على الكفاية لانه دفع ضرورة مع التمكن وفيه تردد فان تعدد الامر انفق الملقط
 او رجع بانفق اذا ايسر اذا تولى الرجوع ولو انفق مع اسكان الاستعانة بغيره او رجع
 لم يرجع **الثالث في اسكائه** وهي مسائل **الاول** قال الشيخ اخذ اللقيط واجب على الكفاية
 لانه تعاون على البر ولا مردف لص ضرورة في الوجه الاستحباب **الثانية** اللقيط على الكفاية
 ويدعى الله على الملك كيد البائع لان له اهلية التملك فاذا وجد عليه ثوب قضى له
 وكذا ما يرجع عنه او ثوبه وكذا ما يكون شدة في ثيابه ولو كان على دابة او جمل او وجد
 في حبة او قسطا منقضي له بذلك وبما في الحجة والقسطا ولو كان الموجد في دابة او مالك
 لها وفيها برجين يديهما الى جانبيه ترددوا شبه انه لا يقتضي له وكذا البحث لو كان على
 في كفة وعليها شاة وعدم القضاء هنا او وضع خصوصا اذا كان هناك يد مفرقة
الثاني لا يجب عليها الاستماد عند اخذ اللقيط لانه امانة فهو كالاستيلاء **الرابعة**
 اذا كان الشوذا مال افتقر الملقط في الاتفاق عليه الى اذن الحاكم لانه ولاية له في ماله
 فان بادى فاتفق عليه ضمن لانه يقر في مال الغير لا ضرورة ولو تعدد رجاء الاتفاق
 لتحقيق الضرورة **الخامس** الملقط في دار الاسلام يحكم بالاسلام ويملكها اهل الكفر اذا كان فيها
 سلم فهو رقيق وكذا ان وجد في دار الحرب ولا هو مستوطن هناك من المسلمين **السادس** ما فاة
 اللقيط الامام اذا لم يظهر له نسب ولم يتوالد احد لتواء جنتي هذا او خطا مادام صغيرا
 فاذا بلغ ففي عمده القصاص في خطا ثم اللقيط على الامام وفي شبهه العبد الذي في ماله
 ولو جنى عليه وهو صغير فان كانت على النفس والدين ان كانت خطا والقصاص ان كانت عمدا
 وان كانت على الطررف قال الشيخ لا يقتضي له ولا يؤخذ الله لا يدعى مراده عند بلوغه
 فهو كالصبي لا يختص له اية ولا الحاكم ويخرج حقه الى بلوغه ولو قيل يجوز استيفاء الية

نظرا الى اهتمامه وان يعيد عليها
 حكم الاسلام وان لم يكن فيها سلم

للولي

للولي الغيبة ان كانت خطا والقصاص ان كان عمدا كان حسنا انما معنى للتأخير مع
 وجود السبب لا يتولى ذلك الملقط اذ لا ولاية له في غير الخصانة **السادس** اذا بلغ
 فقهه فمؤاذا وقال الشترق فقال بحر الشيخ قولان احدهما لا الحكم بالحجبة غير حذلان
 متيقن به على الظاهر وهو محتمل فيتحقق الاشتباه الوجوب لسقوط الحد والآخر
 عليه الحد فتقوى لا على الحكم بحجبة ظاهرا والامور الشرعية منوطه بالظاهر فثبتت
 الحد كغيب القصاص والاخير لشبه **الثامن** يقبل اقرار اللقيط على نفسه بالرقا اذا
 كان بالفار شيدا ولم يفرق حريته ولا كان يمدحها لها **التاسعة** اذا ادعى اجتناب يوقف قبل
 اذا كان له على اياها ولم يقر ببيته لانه يجوز حمل الغيب فكان احق به حر كان المدعى او عيلة
 سلمي او كافرا وكذا لو كان انا ولو قيل لا يثبت لانه القصد ان كان حسنا ولا يحكم
 برقه ولا بكفره اذا وجد دار الاسلام وقيل يحكم بكفره ان اقام الكافر ميتة ببنوته
 والاحكم بالاسلام لكان الدار ولد محقق نسبه الكافر والاول **الحق** فذلك الحكم النسخ
 وسائر جهنم **الاول** لو اختلفا في الاتفاق فالقول قول الملقط مع ميمه في قهر العرف
 فان ادعى زيادة فالقول قول الملقط في الزيادة ولو اختلفا في الاتفاق فالقول قول الملقط
 مع ميمه لانه اينه **الثاني** لو تباح مطلقا مع نسائه وبها في الشرايط اقرع بينهما اذ لا يحل
 وبها اقرع الاثر كولو ترك احدهما للاخر جميع ولم يقر للزول الى اذن الحاكم لان
 تلك الخصانة لا يحدوها **الثالثة** اذا التقطه اثنان وكل واحد منهما لوانفرد اقرع في
 يده ونسائه فيه اقرع بينهما سواء كانا موسرين او احدهما حاضرا او احدهما كافرا ولو
 وصف احدهما فيه علامة يحكم له **الرابعة** اذا ادعى بنوته لاثان فان كان لاحدهما ائنة
 حكم بها وان اقام كل واحد منهما ائنة اقرع بينهما وكذا لو لم يكن لاحدهما ائنة ولو كان الملقط

ان كان
 وكذا العبد الملتصقين كافر
 اذا كان المملوك

احدا من ان يخرج باليد لا يحكم لها في التبع بخلاف المال لان اليد فيه اثر **الخامسة**
 اذا اختلف كافر ومسلم او حر وعبد في دعوى سبقة قال الشيخ يرجح المسلم على الكافر
 والحر على العبد وفيه تردد **السادس** في الملقط من الحيوان والنظر في الماخوذ وهو
 الاخذ والحكم **باب الاول** فهو كل حيوان يملك صاحبه اخذ ولا يد عليه وفيه مائة وخمسة
 في مورد الجواز مكره الاجماع تحقيق التلف فانه يملك ولا يشترط الاستيلاء مستحب الا ان من
 تجدد على الملقط ولو في النعمة فالبيع لا يؤخذ اذا وجد في كلامه وما لو كان صحيحا
 لم يرد عليه **خبر** في سبقة سبقة فلا يجره ولو اخذ منه ولا يبرأ لو ارسله ويبطل
 لو سله الى صاحبه ولو نفقه سله الى الحاكم لانه مضروب للمصالح فان كان له جوارس
 فيه ولا يباعه وحفظ ثمنه لصاحبه وكذا حكم الدابة وفي البقرة والحمار تردد اظهر
 المساواة لان ذلك في غير من يحوى المتع من اخذ البعير بالوترك البعير من جبهته في غير كلامه
 وما جاز اخذه لانه كالتالف ويملكه الاخذ ولا ضمان لانه كالمباح وكذا حكم الدابة البقرة
 والحمار اذا ترك من جهته في غير كلامه وماه والشاء ان وجدت في الغلات اخذها الواجد
 لانها لا يمنع من صغير السباع في معرضة للتلف والاخذ بالخير وان شاء دفعها الى الخا
 او يبيعها ويوصل ثمنها الى المالك وفي حكمها كل ما لا يمنع من صغير السباع كاطفال الابل والبقرة
 والحمل والحبر على تردد ولا تؤخذ الغزلان والحيات اذا ملككم شاة الغنم لا عصاة بال
 المسلم لانها بمنزلة الغنم من السباع مبركة القود ولو وجد الضوال في الجبل لم يحل اخذها
 منقعة كانت كالابل ولا يمكن كالصغير من الابل والبقرة ولو اخذها كان بالخير وبين اسألتها
 لصاحبها امانة وعليه نفقة تاس غير رجوع لها وبين دفعها الى الحاكم ولو لم يجد
 حاكمها انفق وصحح بالثقة وان كانت شاة حبسها ثلثة ايام وان لم يات صاحبها بلدها

سكنها وعجزت وروى في راسيتها السمان
 فخذها فصاحبها لا يضمن في ان شاهده

الواحد تصدق ثمنها ويجوز النفاط كلب الصيد ولزمه تعريضه سنة ثم يبيعها
 شامريين **تمت** **الثاني** في الواحد ويصير اخذ النملة لكل بالغ عاقلا ما لا يضر المحزون
 يقطع الشيخ نه بها الجواز لانه اكتساب ويتبرع ذلك الولي ويتبرع الاخرين عنها
 سنة فانه باتمالك فان كان القطعة في عليك وتضمنه اياها والابقاء والمانعة
 وفي العبد تردد واشبهه الجواز لان له اهلية الحفظ وهل يشترط الاسلام لا يشترط
 لا واصل منه يعدم الا بشرط العدالة **الثالث** في الاحكام وهي سائر **الاول** اذا لم
 يجد الاخذ سلطانا ينفق على الصالة انفق من نفسه ورجع به وقيل لا ينفق لكن
 عليه الحفظ وهو لا يتم الا بالانفاق والزجج الرجوع دفعا لنتيجة الضرر لا النفاق
الثاني اذا كان للقطعة نفع كالظهور والدين والخدمة قال في النهاية كان ذلك
 بازاء ما انفق وقيل ينظر في النفقة وقيمة النفقة وتيقاضان وهو شبه **الثالث**
 لا تمنع الصالة بعد الحول الا مع قصد التملك ولو قصد حفظه لم يمنع الا مع الضرر
 والتعدي ولو قصد التملك ثم نوى الاحتفاظ لم يزل الضمان ولو قصد الحفظ ثم
 نوى التملك لم يزل الضمان **الرابعة** قال الشيخ مر اذا وجد مملوكا بالغ او راهقا لم يؤخذ
 وكان الصالة للثمن ولو كان صغيرا جاز اخذه وهذا حسن لانه مال معرضة للتلف **الخامسة**
 من وجد عبده في غير مصر فاحضره من شهوده يصفقه لم يبيع اليه لا خال
 النساء وفي الاوصاف ويكلف احضار الشهود وليشهد بالعين ولو نفقه احضارهم
 لم يجب حمل العبد الى بلدهم ولا يبعه على كماله ولواي الحكم ذلك صلاحا جاز ولو تلف قبل
 الوصول البقرة لم يثبت دعواه من المدعي قيمة العبد **الخامسة** في اللقطة وهو
 بغير بيان امور **الاول** اللقطة كل ما اضلح اخذ ولا يد عليه فا كان دون الله هم

جاء أخذها والانتفاع به بغير تعريف وما كان أزيد من ذلك فإن وجد في الحرم قبل حريم
 أخيه وقيل بكرة وهو شبه ولا يحل الأمانة إلا بتدبير وحجة فيها حولا كاملا
 فإن جاء صاحبها والانتفاع بها واستبقاها المانة وليس له ثقلها ولو قصد تعدي
 الحول فمكره المالك فيه قولان أحدهما أنه مائة وقد فعله فاستردعها وإن وجد
 في غير الحرم عرفها حولا أن كان ما بقي كالشاة في السنة والأمان ثم هو مخير بين ثقلها
 وعند ضاها وبين الصدقة بها عن مالكها ولو حضر المالك وكذا الصدقة لزم
 التلقظ ضاهاها أمثالا أو قيمة ومن ابتاعها في يد المتلقظ أمانة لا أكها من غير ضمان
 ولو كانت بالأسبق كالإطعام فومه على نفسه وانتفع به وإن شاد فعه إلى الحاكم ولا ضمان ولو
 كان بقاؤها ينتقل إلى العالج كالقطعة المتفرقة إلى التحقيق فيخرجها إلى الحاكم لبيع بعضها وقطعة
 في إصلاح الباقي وإن رأى الحاكم **الحققة** في بيعه وتعريف منه جاز وفي جواز التلقظ العلقين
 والآخرة والتلقظ خلاف ظهور الجواز مع كراهية وكذا العصا والسطا والورق والجل
 والمقال وأشياء من آلات التي يعظم نفعها وتضرر قيمتها ويكره أخذ القطعة مطلقا خصوصا
 للفاقد وبها كفيه مع العسر ويسميها **الشيء الحسن الأول** ما يوجد في المفارقة
 أو في حريمه فذلك لها فهو لوجده ويتنفع به بالتعريف وكذا ما يجده مدفونا في أرض لا مالك
 لها ولو كان لها مالك أو بايع عرفه فإن عرفه فهو لوجده **الثاني** من أودع مدفن
 وهو يعلم أنه ليس للودع طرية عليه مسلما كان أو كافرا فإن عرف مالكه دفع إليه ولا
 حكم للقطعة **الثالث** من وجد في داره وصندوقه مالا ولا يعرفه فإن كان يدخل الدار
 غيره أو يعرف في الصندوق سواء فهو للقطعة والأفضول **الرابع** لا يملك القطعة قبل الحول
 ولو نوى ذلك ولا يجد الحول ما لم يقصد التملك وقيل يملكها بعد التعريف حولا وإن طر يقصد

لا يضمن لانيها

لا يضمن لانيها

وكذا الشيء في حرمه أو بغير علم يعرفه
 البايع أم لو وجد في حرمه فملكه فهو
 لوجده
 ولو وجد في حرمه فملكه فهو
 لوجده

وهو بعيد **السادس** قال الشيخ فإن ضمن بطانة المالك لأبيهة التملك وتلقظها بغير تعريف
 فهو التعريف حولا وهو بعيد لأن المطالبة المالك لأبيهة التملك وقيل يملكها بغير تعريف
 الاستحقاق **الثالث** للمتلقظ هو من له اهلية الاكتساب والحفظ فلو التقط الصبي
 جاز ويقول المولى التعريف عنه وكذا المحبون وكذا يصح الانتقاط من الكافر لأن له أهلية
 الاكتساب والحفظ ولو التقط الصبي جاز ويقول المولى التعريف عنه وكذا وفي
 أخذ لقطعة الحرم لمولاه ترد دينها من كونهم ليسوا أهل الأستيمان وللعبد أخذ
 كل واحدة من اللقطتين وفي رواية أبي خديجة عن أبي عبد الله ع لا يضمن لها المولى
 وأختها والشيخ الجواز وهو شبه لأن له الأستيمان والاكتساب كذا الدبر وأثر الولد
 والجواز الظاهر في المكاتب لأن له أهلية التملك **الثالث** في الحكم وهي مسائل
الأول ليس التوالى شرطا في التعريف فلو فرق جاز وإيقاعه عند اجتماع الناس من وهم
 كالغداوات والعشيات وكيفية أن يقول من ضاع له ذهب أو فضة أو ثوبا
 شاكرا من الألفاظ ولوا وغلب في الإيهام كان أحوط كان يقول من ضاع له مال أو شيء
 فانه بعد أن يدخل عليه بالفتن ومنه أيا الموالى والمجتمعات كالأعياد وأيام الجمع
 ومواضع مواطن الاجتماع كالمشاهد وأبواب المساجد والمجتمعات والأسواق ويكره
 داخل المسجد ويجوز أن يعرف بنفسه أو بمن يستفيد أو بمن يستأجره **الثاني** إذا وقع
 اللقطه إلى الحاكم فباعها فإن وجد مالكها دفع إليه والآردها إلى المتلقظ لأن له ولاية
 بالتملك أو الصدقة **الثالث** قيل لا يحل التعريف بالأمعة التملك وفيه إشكال ينشأ من خلاف
 حالها عن المالك لا يجوز ثقلها إلا بعد التعريف ولو بقيت في يده أحوالا وهي أمانة في

وهو بعيد

لا يضمن لانيها

وهو بعيد
 لا يضمن لانيها
 لا يضمن لانيها

بعد الملتقط في مدة الحول لا يضمنها الآبا القريب او التعدي فتلحقها من الآبا في زيادتها
 لمصلحة كانت او منفصلة وبعد التعريف ضمن ان نوى التملك ولا يضمن ان نوى
 الامانة ولو نوى التملك فبما المالك لم يكن له الانتفاع وطا البائل والقيمة ان لم
 تكن مثلية ولو ردة العين جاز وله التمسك بالمنفصلة ولو عابت بعد التملك او فاد
 ردها مع الارش جاز وفيه اشكال لان الحق يعلق بغير العين فلم يلزمه اخذها
 معية **الرابعة** اذا اعتق كالقرض الفاسد ولو علم المولى قبل التعريف لم يضمنها
 منه ضمن لقرضه بالاهل اذا لم يكن امينا وفيه تردد ولو عرفها العبد ملكها
 المولى ان شاؤ ومن ولو نزعها المولى لزمه التعريف لما التمسك بعد الحول والفتنة
 مع الضمان وبقاءها امانة **الخامسة** لا ترفع التلقطة الا بالبيعة ولا يفي الوصف
 ولو وصف صفات لا يطلع عليها الا المالك غالبا مثل ان يصفه كاهن او غلاما
 ورثها وتقدرها فان برع الملتقط بالتسليم لم ينع وان استع لم يجبر **فان** لو ردها
 بالوصف ثم اقام اخر البيعة التي نزعها فان كانت تالفة كانت له مطالبة الاخذ
 بالعرض لفساد القبض وله مطالبة الملتقط لكان الحيولة لكن لو طاب الملتقط
 رجع على الاخذ ما لم يكن اعترف له بالملك ولو طاب الاخذ لم يرجع على الملتقط
الثاني لو اقام واحد بيعة بها فدعت اليه ثم اقام اخرى بيعة بها ايضا فان
 لم يكن ترجيح اقرب بينهما فان خرجت للثاني انتزعت من الاول وسلمت اليه ولو
 تلفت لم يضمن الملتقط ان كان دفعها لحكم الحاكم ولو كان دفعها باجتهاده ضمن
 اما لو قامت البيعة بعد الحول وتملك الملتقط ودفع العوض الى الاول ضمن الملتقط

اذا التمس العبد بغير علم المولى فعرف
 حولا ثم اتلفها فعلق الضمان برقبته
 يتبع بذلك مذهب

للثاني على كماله لان الحق ثابت في ذمته لم يمتنع بالبيع الى الاول ورجع الملتقط على الاول
 لتحقيق بطلان الحكم **كتاب الغرر** والنظر في المقدمات والمقاصد والاول الحق
 والمقدمات اربع **الاولى** في موجبات الارث وهي اما سبب واما سبب فالسبب
 مرات **فصل الاول** الابوان والولد وان تزلزلة الاخوة واولادهم وان تزلزلوا والجد
 وان علوا **فصل الثاني** الاخوال والاعمام **والثاني** اثنا زوجية وولادهم والولاد ثمرة
 ولما الصق ثم ولادهم من الجارية ثم ولاد الامامة وينضم الوارث فمهم من لا يرث الا
 بالغرض وهم الام من بين الانساب لا على الزوج والزوج من بين الانساب
 الاثام ومنهم من يرث تارة بالغرض عددا لا بغيره والابا بغيره وهم الابا بغيره
 والاختاء والاخوات وكلاهما الامر ومن عدلها لا يرث الا بالمقاربة فاذا كان الوارث
 لا يرث له ولم يتركه اخر فالمال له مناسبا كان او مسايئا وان شاكه من اقرضه
 فالمال لها فان اخلفت الوصلة فكلها ثفة نصيب من يتقرب به كالحال والاخوال
 مع العوا والاعمام فالالاخوال نصيب الام وهو الثلث والاعمام نصيب الاب هو الثلثان
 وان كان الوارث ذفرض اخذ نصيبه فان لم يكن معه كان التدر عليه مثل بنت مع
 اخ واخنت مع عمر فكل واحد نصيبها والباقي يرد عليها لانها اقرب لا يرث على
 الزوجة على الزوج مع وجود وارث عد الامام وان كان معه مساو وذو فرض
 كانت التركة بقدر التهام قمت على الفرضية وان زادت كان الزائد ردا عليهم على
 قدر السهام ما لم يكن حاجلا حدهم وينفذ زيادة في الوصلة ولو نقصت التركة كان
 النقص دخلا على البنت او البنات والابا ومن يتقرب بزادون من يتقرب بالاقرب **فصل الثالث**

ان يوصف ان يكون له مال
 ان يوصف ان يكون له مال

الابوين وبنات نساء عدل او اشانه من ولد الام مع الاختين **الام والاولاد** زوج
 واخت **الابوين** الثاني ابوان وبنت واخوة **الثالث** ابوان وزوج وبنات ابوان
 وزوج وبنت زوج او زوجة وبنات من ولد الام مع اختين من الاب والام والاولاد
 وان لم يكن **البسائر** فرض كان له ما بقي مثله ابوان واحدا وابن اب وزوج او بنت
 ابن وبنت او زوجة اخ وزوج **المقدمة الثانية** في موانع الارث وهي
 ثلث الكفر والقتل والزنى والكفر المانع هو ما يخرج به معتقده عن حجة الاسلام
 فلا يرث ذى ولا حرق ولا متهدي مسلما ويرث الكافر اصلته او مرتدا ولو مات
 كافر وله ورثة كفار وارث مسلم كان ميراثه للمسلم ولو كان مسلما فله ميراثه لمسلمة
 او ضامن جارية او يرث ذونا الكافر وان قرب ولو لم يخلط الكافر مسلما ورثه الكافر
 اذا كان اصليا ولو كان الميت مرتدا ورثه الامام مع عدم الوارث المسلم وفي رواية
 الكافر يرث ثلثة ولو كان للمسلم وارث كفار لم يرثه ورثه الامام مع عدم الوارث المسلم
 ولذا اسلم الكافر على ميراث قبل قبضته شاركه اهله ان كان سواها في الذخيرة وانفرد
 به ان كان اولى ولو اسلم بعد القسمة او كان الوارث واحدا لم يكن له نصيبا ما لم يترك
 وارث سوى الامام فاسلم الوارث فهو ولي من الامام ولو اية ابي بصير وقيل ان كل رجل
 نقل لتركه الى بيت له او لغيره وان كان بعده لم يرث وقيل لا يرث لان الامام
 كالوارث الواحد ولو كان الوارث زوجا او زوجة واخر كافر فان اسلم اخذها فضل
 عن نصيب الزوج وفيه اشكال ينشأ من عدم اسكان القسمة ولو قيل يشارك مع الزوجة
 دون الزوج كان وجهه لان مع فرضه الزوجة يمكن القسمة مع الامام والزوج **عليه**

ما فضل

ما فضل ولا يتقدم في فرضه شقة ويكون كبت سبلة وابكافرا واخت مسلمة
 كافر **سائر** اربع **الاول** اذا كان احدا بولي الطفل سبلى احكم باسلامه وكذا لو اسلم
 الابوين وهو طفل ولو بلغ فاستنع عن الاسلام فهر عليه ولو لم يكن مرتدا **الثانية**
 لو خلف بغير اولاد صغا واولين اخ وابن اخت مسلمين كان لابن الاخ الثلثة **الثالثة**
 لابن الاخت ثلث ويتفق الاثنان على الاولاد بنسبة حقهما فاذا بلغ الاولاد لم يحق
 بالتركه على رواية مالك بن اعين وان اختا والكفر استقر بك الوارثين على ما رواه
 وضع الاولاد وفيه اشكال ينشأ بتوارث من اجري الطفل بجر عينية في الكفر سبق
 القسمة على الاسلام يمنع الاستحقاق **الثالثة** المسلمون يتوارثون وان اختلفوا في
 المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب **الرابعة** يقسم تركه لغيره من طرة
 حين ارتلاده وتبين زوجته وتعد عدة الوفاة سوا قتل او بغير ولا يستأثر لليلة الا
 تقبل وتحبس وتزول وقاس القلوة لا تقسم تركتها حتى تموت ولو كان المرتد لا عن
 طرة استيب فان تاب لا قتل ولا يقسم ماله حتى يقتل او يموت وتعد زوجته
 من حين اختلاف دينهما فان عاد قبل خروجه من العدة فهو احق بها وان خرجت
 العدة ولم يعد فلا سبيل عليها واما القتل فيمنع القتال من الارث اذا كان عمدا
 ظما ولو كان مجحوما منع ولو كان القتل خطأ ورث على الاثم وخرج المقتول **الثانية**
 وجهها وهو المنع من الدية وهو حسن والاولا الشبه ويتولى في ذلك الاب والولد
 وغيرهما من ذوى الانسان والاسباب ولو لم يكن وارث سوى القتال كان الميراث
 لبيت المال ولو قتل باه وللقاتل ولد وورث حقه اذا لم يكن هناك ولد للصلب

مسلمين

من يمتنع من الإرث بمجانبته إبيه ولو كان للقاتل وارث كافرها جميعا وكذا الميراث للأمام ولا يلزم
 الكفاية في الميراث له والمطالبة ^{لغيره} قوله آخر **باب الميراث** إذا لم يكن للمقتول وارث سوى الأمام
 فله المطالبة بقود أو الدين مع الرضا في غير الميراث **باب الميراث** في حكم المال المقتول لا يقضى منها
 حصة ويخرج منها وصاياه سواء قتل عدا فاختار الميراث أو خطأ **باب ميراث** الميراث كله ما شاع ^{بما}
 من يقرب بالإمام فإن فيه خلاف ولا يرث أحد الزوجين القصاص ولو وقع الرضا بالميراث ^{بما}
 طبعها شيئا أو ما أترق فبيع في الوارث وفي المورث فن مات له وارث حر ومالك فله الميراث
 ولو بعد ذلك الرق وإن قرب ولو كان المورث رقاً وله ولد حر لم يرث الوالد بإيه ولو كان
 المورث ثانياً فصاعداً فمقتول الميراث قبل القصة شامك أن كان سائياً وإن فدان كان أولاد
 كان حقه بعد القصة لم يكن له في كذا لو كان المستحق للتركة واحداً لم يستحق العبد حقه
 نصيباً وإذا لم يكن للميت وارث سوى الميراث اشتد الميراث من التركة واعتق وكان له ربيعة المال
 ويظهر المال على يده ولو فضل المال من قسمة قبل يملك ما وجد يسير في الباقي وقيل لا يملك
 يكون الميراث للأمام وهو الأظهر وكذا لو ترك ^{أو كان} ورثتين وقصر نصيب كل واحد منهما ونصيب
 بعضهم من قسمة لم يملك أحدهم وكان الميراث للأمام ولو كان العبد قد اعتق بعينه ورث
 من نصيبه بقدر حريته ومنع بقدر قسمة وكذا يرث منه وحكم **باب ميراث** الميراث
 يملك الأباوين ^{أو كان} إذا لم يرثا معاً وإذا ولد له من بعدهم انهم يملكون ^{أو كان} من الأولاد والأولاد
 الأظهر لا يرث قبل يملك كل وارث ولو كان زوجاً أو زوجة والأول **باب ميراث** الميراث
 وكذا الميراث لو كان ورثتين مديته وكذا لكاتب الميراث والمطلق الذوي ^{أو كان} ميراث
 أسباب الميراث أربعة **باب ميراث** الميراث سبب سقوط ميراثهم لو اعترفوا بعد اللعان الحق بوريث الولد

باب ميراث الغايب ضريبة منقطعته لا يرث حتى يتحقق موته أو تنقضية مدة لا يعيش مثل الغايب
 غالباً يحكم بوفاته المجردين في وقت الحكم قبل يورث بولانقضا عشرين من غيبه وقيل يمتنع
 ماله إلى وارثه الميراث **باب ميراث** الميراث بشرط انقضاء الحيا ولو سقط ميراث الميراث
 نصيب لومات بعد وجوده حيا كان نصيبه لو ارثه ولو سقط بمجانبته اعتبر الميراث الذي لا يورثه
 الأمن حتى دون التفصيل الذي يحصل طبعاً لا اختياراً **باب ميراث** إذا مات وعليه دين فمقتول
 التركة تنقل إلى الوارث وكان على حكم مال الميت وإن لم يكن مستوعباً انتقل إلى الورثة
 ما فضل وما قبل الدين الباقي على حكم مال الميت **باب ميراث** في الميراث لا يكون عن أصل
 الميراث ^{بعضه} لا يكون عن غرض فالأول ضابطه مراعات القرب فلا يرث لولد ولدي مع ولد ^{بعضه}
 كان أو اختاً أنه لا يرث لابن ابن مع بنت ومثلي أخيه أو أبا حدها كالأخوة بينهم والأخوة
 وآباؤهم للأمام والأخوال والأولادهم ولا يشارك الأولاد في الميراث سوى الأبوين والزوج أو
 الزوجة فإذا تقدم الأب والأولاد في الأخوة والأجداد ومنع الأخ ولداً الأخ ولو اجتمعوا بطوناً
 متنازلاً لا يرث أولاد من الأجداد ومنع الأخوة والأولادهم وإن نزلوا من بقرب بالأجداد من الأمام
 والأخوال والأولادهم ولا يمتنعون أبداً بالأجداد فإن الميراث علائق لكن لو اجتمعوا بطوناً
 متصاعداً لا يملك الميت إلى من الأجداد والأمام والأخوال والأولادهم وإن نزلوا يمتنعون
 لهم ما لا يرث لأخوال وكذا أولاد الأمام لا يرث أخواله يمتنعون أعوام الميراث والأخوال ويستقط
 من ميراثهم ثلاث وجدة ثم يقرب الأباة الأمام مع النساء ومنع الذويح والنساء يمتنعون ميراثهم
 وكذا الوط **باب ميراث** ومن قام مقامه في ميراث الميراث بمنع ضامن الحرية وضامن الحرية بمنع الأمام
 وأما المحرمين بعض الغرض فثلاثان محرم الولد ومحرم الأخوة أما الولد فأن نزل ذكر كان أو أنثى

أولاد الأباوين أن سقطوا فالأولاد منهم بمنع الأجداد
 ومنع الولد من يقرب بالأبوين منه

الابن في المال له ولو كان له اكثر من واحد منهم سواء في المال لو انفردت الميت فلها نصف
 والباقي ربعها ولو كان بنتان فصاعدا فلها اربعون الثلثان والباقي ربعها وعليهن
 واذا اتى مع الزوجان والاكثر فاما المهر المذكور مثل حظ الاثني عشر والباقي لزوجها
 مع الاولاد فكل واحد من الاثني عشر السدس والباقي للاولاد بالتسوية ان كانوا ذكورا وان
 كان منهم اثني او اثلاث هكذا مثل حظ الاثني عشر ولو كان معهم زوج او زوجة اخذت
 الدنيا وقد الاموان والباقي للاولاد ولو كان مع الزوجين بنت فللزوجين السدسان وللبيت
 النصف والباقي ربعها الخمس ولو كان اخوة للاب كان الزوج على الاولاد البنت اربع او زوجة
 معهم زوج كان نصيبه الاثني عشر والزوج كذلك والباقي للبنت ولو كان زوجة اخذت ربع
 فريضة والباقي ربعها الزوج دون الزوجة ومع الاخوة ربع الباقي على البنت والاب
 ارباعا ولو انفرد الزوجان معهما كان المال بينهما ارباعا ولو دخل معها زوج او زوجة كان
 القاضل ربع الباقي واحد الزوجين دون الزوج والزوج ولو كان بنتان فصاعدا فللزوجين
 السدسان وللزوجين فصاعدا الثلثان بالتسوية ولو كان معهم زوج او زوجة كان الزوج واحد
 منهم نصيبه الاثني عشر وللزوجين السدسان والباقي للزوجين فصاعدا ولو كان احد الزوجين
 له السدس وللزوجين فصاعدا الثلثان والباقي ربعها الخمس ولو كان الزوج كان النصف
 والبنات ارباعا ولو كان مع الزوج اخوة للزوجين فصاعدا ولو كان زوجة كان نصيبها وهو الثمن والباقي بين اخوة الزوجين
 ومع الاخوة للام السدس والباقي للاب ولو كان معها زوجة فلها الربع وللزوج الاصل ان يكون
 اخوة والباقي للاخوة مع الاخوة فلها السدس والباقي للاب **الاولاد** الاولاد لا يرثون
 متعاما ما لم يكن في بقاوة الابوين شيئا من ابيهم في تزويجهم عدم الابوين وهو من تزويج الكفر

يزوج

من يقرب منهم ومن يقرب بالدين من الاخوة والاولاد والاحداد وما لم يكن لهم الا اعمام
 والاحداد والاولاد ومن يقرب فالابوين فلا يرثون بطريق من هو اقرب منه للميت ويرث
 كل واحد منهم نصيب من يقرب به يرث ولد الميت نصيبه ذكر كان او انثى وهو النصف
 ان انفرد او كان مع الابوين ويرد عليه كايه دعي امه لو كانت موجودة ويرث ولد الميت
 نصيبه ذكر كان او انثى جميع المال ان انفرد وما فضل عن حصص الفريضة ان لم يكن
 كالأبوين واحدهما الزوج او الزوجة ولو انفرد اولاد الابن والاولاد البنت كذلك الاولاد
 الابن الثلثان والاولاد البنت الثلث على الاصل ولو كان زوج او زوجة كان نصيب
 الاثني عشر والباقي نصفهم الاولاد البنت الثلث والاولاد الابن الثلثان **السنة الثالثة**
 اولاد الميت يقسمون نصيبهم المذكور مثل حظ الاثني عشر كاي قسم اولاد الابن وقيل يقسمون
 بالتسوية فمروك **الثالثة** يخفى الولد الاكبر من تركه ابيه بشيأ بدنه وخاتمة وصيه
 ومعه ماله وعليه قضا عليه من صلوة وصيام ومن شرط اختصاصه ان لا يكون
 خفيا ولا فاسدا الرأى على قول مشهور وان تخلف الميت مالا غير ذلك فلم يرث
 سواء لم يخلف شيئا منه ولو كان الاكبر انثى لم يرث **الاب** اعطى الاكبر من الذكور **والجدة** لا يرث
 الجدة والحجة مع اخوة الابوين شيئا لكن يستحق ان يعطى سدس الاصل اذا زاد نصيبه
 عن ذلك مثلا ان يخلف ابوه وجدا او جدة الاب او جدة فلهم الثلث وتطعم نصف
 نصيبها حدة بالسوية ولو كان واحدا كان السدس ولو حصل لاحدهما السدس من
 غير زيادة وحصل للاخر الزيادة استحق له الطعم دون صاحبه السدس ولو خلف
 ابوين واخوة استحق للاب الطعم دون الام ولو خلف ابوين وزوجا استحق للام الطعم

وصلة
 والاب الثلثان ويطعم حدة واحدة
 سدس من اصل التركة بالتسوية ولو كان
 واحدا كان السدس له

دون الاب لا يطعم الجدة للاب الجدة الامع وسجوده وللجد الام ولا الجدة لها الامع ويجوز
الاب الاخوة والاحياء اذا انفردوا الاخ للاب الام فالما له فان كان معه اخ واخوة
 فالما لغيرهم بالتبوية ولو كان ابني او اثنا فللمذكر مثل حظ الانثيين ولو كان المنفرد احدا
 كان لها النصف والباقي ربة عليها ولو كان اختان فصاعدا كان لهما اربعون الثلثان والباقي
 يرده عليهما او عليهن وتقوم كالأب الامع مع عدمهم كالأب الا يكون حكمهم كالأب
 والاجتماع حكم كالأب الامع ولا يرث اخ ولا اخت مع له السدس والبارقة عليه ذكر
 كان او ابني وللانثيين فصاعدا الثلث بينهم بالتبوية ذكرنا كانوا انا انا او ذكرنا انا انا او ذكرنا
 الاخوة شرفين كان لمن يقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر منهم بالتبوية
 والثلثان لمن يقرب بالاب والام واحدا كان او اكثر لكن لو كان ابنيها النصف بالتبوية والباقي
 بعد كالأب الامع بالتبوية وان كانوا ذكورا انا انا او انا انا الباقي بينهم للذكر سهمان وللانثيين سهم
 والجد انفردها لالا بكان او الام وكذا الجدة ولو كان جد او جدة او جد او جدة او
 جد او جدة كان لمن يقرب منهم بالام الثلث بالتبوية ومن يقرب بالاب والثلثان المذكورين مثل حظ الانثيين
 واذا اجتمع مع الاخوة للام جد او جدة او احد هاجس قبلها كان الجد كالأخ والجدة كالاخت
 وكان الثلث بينهم بالتبوية وكذا اذا اجتمع مع الاخت ومع الاختين فصاعدا للاب الامع للاب
 جد او جدة او احدهما كان الجد كالأخ من قبله والجدة كالاخت وكان الثلث بينهم بالتبوية
 وكذا اذا اجتمع مع الاخت ومع الاختين كالاخت لهما ينقسم الباقي بعد كالأب الامع بينهم للذكر
 مثل حظ الانثيين والزوجة والزوجة اخذان نصيبها الاعلى مع الاخوة اتفقت صلاتهم واختلفت
 واخذت من تقرب بالام نصيبه المسمى من اصل الذكر وما انفصل فالحالة الاب الامع مع عدمهم كالأب

من اب مع احد من الاخوين للاب الامع
 اجتماع السبين ولو انفردوا
 له الام كان
 بالعد وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان
 فان انفردت الفريضة فلهما الغافل
 فان انفردت فلهما الباقي

الاب يكون النصف واخا على تقرب بالاب الامع كالأب في زوج مع واحد من كالأب الامع
 مع اخت الاب الامع وان فرغت الزيادة كافي واحد من كالأب الامع مع اخت الاب الامع كان
 الغافل للاخت خمسة وان كانت للاب طفل يتيم فافضل من الشبه قبله لان النقص يدخل
 عليها بمزاجية الزوج والزوجة وما روي عن ابى عبد الله جعفر في ابن اخت
 لابن اخت الام قال لابن الاخت الام السدس والباقي لابن الاخت للاب في ربة
 علي بن الفضل وفيه ضعف وقيل بربية علي بن يقرب بالام وعلى الاخت والاخوات للماء
 ارباعا واخا سالتساوي في الدرجة وهو اولى مساواة لثلاث الجد وان علا
 يقاسم الاخوات مع عدمه الا في ولو اجتمع مع الاخوة شاركهم الا في وسقط الابعاد
 الثاني ترك حواشي وجدته لاجله وجدته لأمه وشبهه للام كان لها الجدة
 الثلث بينهم ارباعا ولا جداد الاب والثلثان بينهم ثلثا ذلك الجدة وجدته لاجله بينهما
 للذكر حظ الانثيين والثلث للآخر لجد وجدته لأمه انا انا على ما ذكره الشيخ فلو
 اصل الفريضة ثلثة تنكسر على الفريضة فتضرب اربعة في تسعة ثم تقرب ويجمع في
 ثلثة فيكون مائة وثمانية **الثاني** من ام مع ابن اخ لالام فلهما الثلث كالأب
 من الام لانه اقرب قال ابن ابي اذ ان له السدس والباقي لابن الاخ للاب الامع لانه يجتمع
 السبين وهو نصف لان كثرة الاسباب اثرها مع التساوي في الدرجة لأمع التفات
الجد اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام ابائهم عند عدمهم ويرث كل واحد
 منهم نصيب من يقرب به فان كان واحدا كان النصف وان كانوا جماعة اقتسموا ذلك
 النصيب بينهم بالسوية ان كانوا ذكورا انا انا وان اجتمعوا فللمذكر مثل حظ الانثيين و

من اب مع احد من الاخوين للاب الامع
 اجتماع السبين ولو انفردوا
 له الام كان
 بالعد وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان
 فان انفردت الفريضة فلهما الغافل
 فان انفردت فلهما الباقي

وان كانوا اولاد اخوة من ام كانت التسعة بينهم بالتسوية واخذ اولاد الاخ الباقي كلهم
 واولاد الاخت للاب والام نصف نصيبهم الا على سبيل الورث واولاد الاختين نصيبا
 الثلثان الا ان يقصر المال بدخول الزوج او الزوج فيكون لم الباقي كما يكون لمن يقربون
 بدوهم يكن اولاد كلا للاب والام تمام مقامهم ولا لكلا للاب والام او للاختين
 الام السوس ولو كانوا اولاد اختين كان لم الثلث لكل فريق نصيبه يقربون به جميعهم
 ولو اجتمع اولاد الكلا لكان لاولاد كلا للام الثلث ولا لكلا للاب والام الثلثان
 ويسقط اولاد كلا للاب والام دخل عليهم فخرج او زوجة كان له نصيبه الاعلى ولم يقرب الام
 ثلث الاصل ان كانوا اكثر من واحد والام السوس ان كانوا الواحد الباقي لاولاد كلا للام
 الاب والام زايد كان او ناقصا ولو لم يكن اولاد كلا للاب والام خاصة في فرقوا
 يحصل التزديق ما مضى ولو اجتمع جميع الاحداد فاسمواهم كاتفاصهم لاحوة وقدينا
للعم الاحكام والاحوال للعم يرث المال اذا انفرد وكذلك العوان والاعمام ويستعملون
 منهم المال بالتسوية وكذا العمة والعمة وان اجتمعوا فلكل من حظ الثلثين
 ولو كانوا متفرقين فلهما والعم من الام السوس ولما زاد على الواحد الثلث يستوفى
 فيه الذكر والابن والابن الباقي للعم والعمة والاعمام من الاب والام بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين ويسقط الاعمام للاب والام والام ويقومون مقامهم عند عدمهم
 ولا يرث ابن عم مع عم ولا من هو ابعد من هو اقرب الا سببا واحدة وهو ابن عم لابي
 وام مع عم لابي فابن العم اول ما دامت الصورة على حالها فلو انضم اليها ولو حال تغير
 الحال وسقط ابن العم ولو انفرد الحال كان للمال له وكذا الحال والاحوال وكذا الحال

ولما لا ولو اجتمعوا فالذكر والابن سواهما ولو انفردوا كان لمن يقرب بالام السوس ان
 كانوا واحدا والثلثان كان اكثر الذكر والابن سواهما وفيه والباقي للمخول من الاب
 والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ونقص المخول من الاب والام ولو اجتمعوا لكان
 والاعمام كان للاخوان الثلث وكذا لو كان واحدا ذكر كان او ابني والاعمام الثلثان
 وكذا لو كان واحدا ذكر كان او ابني وكان الاحوال مجتمعين فالما بينهم للذكر مثل
 الابن وان كانوا متفرقين فلن يقرب بالام سوس الثلثان كان واحدا وثلاثة ان اكثر
 بينهم بالتسوية والباقي لمن يقرب منهم بالاب والام والاعمام ما بقي فان كانوا من جهة واحد
 فالما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا متفرقين فلن يقرب منهم بالام السوس
 ان كان واحدا والثلثان كانوا اكثر منهم بالسوية والباقي للاعمام قبل الاب والام
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط من تقرب بالاب منفرد الامع عدم من يقرب
 بالاب والام ولو اجتمع عم الاب وعمته وخالد وخالته وعم الام وعمتها وخالها
 خالتها فالابن النهاية كان لمن يقرب بالام الثلث بينهم بالسوية ومن تقرب بالاب
 الثلثان ثلثه لخال الاب وخالته بينهم بالسوية ثلثاه بين العم وعمته بينهم للذكر
 مثل حظ الانثيين فيكون اصل العمة ثلثه تنكس على الفريقين فتعزب ابوة في تسعة
 يصير ستة وثلثين ثم تعزب اب في ثلثة فيصير مائة وثمانية **سائل** خمس الاول
 عمومة الميت واولادهم وان نزلوا احق بالميراث من عمومة الاب وعماته وخولته
 وخالته واحق من عمومة الام وعماتها وخولتها لان عمومة الميت اقرب
 والام وان نزلوا فاقدمهم **والام** فانما عدمهم
 والا اولاد يقومون مقامهم عمومة الميت وعماته وخولته وخالته وعمومة ابوه

والابن
 وخولته وخالته
 وعمومة الميت
 وعماته وخولته
 وخالته
 وعمومة ابوه

وعماتها وخواصاتها ولو لم يكن لها من المهر ما كان لها من المهر
والولد العمومة المتفرقة من أحد من نساء المهر فلو لم يكن لها من المهر ما كان لها من المهر
غير المهر كان لهم الثلث والباقي لبن العمومة أو العمة أو العات للاب والام وكذا البن في المهر
الثالثة اذا اجتمع للوارث سببان فان لم يمنع احدهما الآخر ورثها مثل ابن عم لا هو
ابن عمه والام ومثل ابن عم هو زوج ابنت عمه وزوجته ومثل عمه لابن عمه والام
وان منع احدهما الآخر ورث من جهة المانع مثل ابن عمه هو اخ فانه يرث بالاخوة
خاصة **الرابعة** اذا دخل الزوج على الخولة والحالات والعمومة والعات كان الزوج
او الزوجة النصيب الاعلى ومن تقر به الام بنفسه الاصل من اصل التركة وما بقي فهو
لقرينة الاب والام وان لم يكن فلقربا **الاب** **الخامسة** حكم الاولاد الخولة مع الزوج والزوجة
حكم الخولة فلو كان زوج او زوجة ومثل احوال بن عمه فله زوج او الزوجة نصيب
الزوجة ولبن الاحوال ثلث الاصل والباقي لبن الام **السادسة** في مسائل من احكام الارواح
الاول الزوجة ترث ما دامت في حيا الزوج وان لم يدخل بها وكذا يرثها الزوج ولو طلق
رجعية ثم انا اذا ماتت احدهما في العدة لانها حكم الزوجة ولا ترث الباين ولا نورث كالخولة
ثالثا والى لم يدخل بها واليا مشه وليس في سنها من تحيض والمختلعة والمباراة والمعتقة
عن وطى التبريد او الفسخ **الثانية** للزوجة مع عدم الولد الربع ولو كان اكثر من واحد كن
شركا فيه بالسوية ولو كان له ولد كان لمن الثمن بالسوية وكذا لو كانت واحدة لا يرثون
عليه شيئا اذا طلق واحدة من اربع وتزوج اخرى ثم اشتبهت المطلقة في الاول
كان للاخيرة ربع الثمن مع ولد الباقي من الثمن بين الاربعة بالسوية **الثالثة** اذا تزوج

العبد بها او حلالا لانيها وزوجها الزوج وورثته وكذا لو زوج الصغيرين او
او حلالا لاجلها توارثا ولو زوجهما بين الاب والجد كان العقد موقفا على حياها
عند البلوغ والرشد ولو مات احدهما قبل ذلك بطل العقد ولا ميراث وكذا لو بلغ
احدهما فوضعت مات الآخر قبل البلوغ ولو مات الذي رضى عزله نصيب الآخر من تركته التي
وترى بالحي فان بلغ وانكر فقد بطل العقد ولا ميراث وان اجاز مع وحلف انهم
الى الرضا للرغبة في الميراث **الرابعة** اذا كان للزوجة من الميت ولد ورثت من جميع
ما ترك ولو لم يكن له ترث من الارث شيئا واعطيت حصتها من قيمة الاثبات والابنية
وقيل لا تمنع الاثبات والدور والمساكن وخرج المرتضى حجة الله قولنا ثانيا وهو يتقوى الذكر
وتسلم حصتها من القيمة وقول الاول الاصل **الخامسة** فكيف المريض شروط بالدخول فان
مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا ميراث ولا ميراث وهي رواية زائدة عن
المسألة الثالثة في الميراث الاولاد وهو ثلثة اشخاص الاولاد العتق فان يرث النعم اذا
متهربا وطهرته من منان جبرته ولا يمكن للعتق وارثا سببا واعق واجبا ككفارات و
الذرية طهرته للنعم ميراثا وكذا لو تبرع واشترط سقوط الضمان وهما يشترط طهرته
الاشهاد بالبرائة الوجه لا ولو ذكر به فاعتق كاشا بنية ولو كان للعتق وارثا سببا
قربا كان او بعيدا اذا فزع او غيره طهرته النعم لما لو كان زوج او زوجة كان سهم الميراثية
لصاحبها والباقي للنعم او من يقوم مقامه عند عده واذا اجتمعت الشروط ورث النعم
ان كان واحدا وان كانوا اكثر لم يمنع فخر شركا في الولد بالحصص رجالا كان العتقون
او نساء او رجالا ونساء ولو عدم النعم قال ابن بابويه يكون الولد للاب والاولاد لاجلها

كان المنعم أو المرأة وهو حسن ومثله في الخلافة لو كان رجلا وقال الخبير رحمه الله الولد
 للولد الذكور دون الاناث رجلا كان المنعم أو امرأة وقال الشيخ رحمه الله في النهاية
 يكون للولد الذكور دون الاناث ان كان المعتق رجلا ولو كان امرأة الولد لعصتها
 ويقول رضي الله تشهد الروايات وبرث الولد الابوان والاولاد ومع الاثر ولا
 يشترط احد من الاثني عشر يقوم اولاد الاولاد مقام اباهم عند عدمهم وياخذ كل
 منهم نصيب من تقرب به كالميراث في غير الولاد ومع عدم الابوين والولد يرث ثلثه
 الاخوة وهل يرث الاخوات على تردد اظهره ثم لان الولد للمعتق النسبة يرث الاخوة
 الاحياء والجدات ومع عدمهم الاحكام والعجات وبوهم ويرثون الاقرب فالأقرب ولا يرث
 الولاد من يتقرب بالام من الاخوة والاحفاد والاحوال والخالات والاحفاد و
 الجدات ومع عدم قربة المنعم يرثه مولد المولى فان عدم فقراستد مولى المولى لا يرث دون
 امه والمنعم لا يرث المعتق ولو لم يخلفه امرأته فيكون ميراثه للامام دون الحر ولا يصح
 بيع الولاد ولا هبته ولا اشتراطه في بيع سائر ثلثه **الام** ميراث ولد المعتق من المعتق
 ولو اعتقوا اشخاص تحمل اسمهم ولا يتجوز ولا هم ولو حملت بهم بعد العتق كان ولا ثم لمولى اسمهم
 اذا ابرهم بقا ولو كان حرا في الاصل لم يكن لمولا اسمهم اذ كان ابوهم حرا ولو كان حرا
 في الاصل لم يكن لمولى اسمهم ولا وان كان ابوهم معتقا فمولا ثم لمولى الاب كذا لو اعتق
 ابوهم بعد ولادتهم انجرو ولادهم من مولى اسمهم الى مولى الاب **الثانية** لو تزوج مملوك
 عتقه قاولاها فمولا الولد لمولاها فلو مات الاب اعق الجدة قال الشيخ يخرج
 الولاد الى معتق الجد لانه قائم مقام الاب كذا لو كان الابا قيا ولو اعتق الاب بعد

ذلك

ذلك انجبر العلام من مولى الجد الى مولى الاب لانه اقرب **الثالثة** لو ابتكر المعتق ولد زوجة
 المعتق فلا عتق فان مات الولد ولا مناسب له كان ولا لمولى امه ولو اعرق به الاب
 بعد ذلك لم يرثه الاب ولا المنعم على الاب لان النسبة ان عاد فان الاب لا يرثه ولا من يتقرب به
الرابعة يخرج الولاد من مولى الام الى مولى الاب فان لم يكن فلعصبة المولى فان لم يكن عصبة فمولى
 عصبة مولى الاب لا يرجع الى مولى الام فان فقد المولى وعصبا منهم وكان هذا ايضا من جيرة
 والا كان الولد للامام **الخامسة** امرأة عتقت مملوكا فاعتق المعتق اخرا فان مات الاول لا
 مناسب فيه لانه مولد لانه وان مات الثاني ولا مناسب فيه لانه لعقده فان لم يكن الاول مناسب
 كان ولاد الثاني لمولى المولى ولا ولو اشترت اباها فاعتق ثم اعتق ابوها اخروا مات ابوها
 ثم مات المعتق ولا يرث له سواها كان الميراث للمعتقها المنصف بالتسوية والباقي ارث
 لا بالمقتضى ان قلنا يرث الولاد للمعتق وان كان انا والاك ان الميراث لها بالولاد **السادسة**
 لو ولد العبد بنتين من معتقة فاشترى اباها فاعتق عليهما فلو مات الميراث كان ميراثها
 بالتسوية والولد لا يابى الولاد لانه لا يجتمع للميراث بالولاد مع النسبة لمائة او احدى والاب
 موجود كان الميراث لابيها ولو لم يكن موجودا كان ميراث السابقة لاحتيا بالتسوية والزوج
 ولا ميراث للمولى لا يتجوز وجود النسبة في مات الاخرى ولا وراثتها لاهل بيته مولى امها
 فيه تردد منشأه هل انجبر الولاد اليها باعتق الاب لم لا لاهل الاقرب لانه لا يخرج هذا
 لا يجتمع استحقاق الولاد بالتسوية المعتق لو اشترى احد الولدين مع امه مملوكا فاعتقه
 فان لا يرث مات المعتق كان لمن اشتراه مع امه ثلثة ارباع تركته ولاخيه الربع **الثانية**
 اذا ولد العبد من معتقه ابن فمولا الابن لمعتق امه فلو اشترى الابن عبدا فاعتقه كان ولادته

البيع

في قضاء على ما قال المفسر والمراد بقوله ان السوء في المرأة وان اختلفوا
 ذكره في رواية شرح القاضي حكايته لعل على ما هو احوط في الإجماع والرواية ضعيفة والجماع
 لم يتحققه اذا عرفت ذلك فان انفرد اخذ المال وان كانوا اكثر فعلى القدر يقرع فان كانوا
 ذكورا او اناثا فالما السواء وان كان بعضهم اناثا فكل ذكر مثل حظ الانثيين وكذلك لو قيل
 بعد الاضلاع وعلى اختزانها يكونون سواء في المال ولو كانوا مائة لتساويهم في الاحتفاظ
 ولو اجتمع مع الخنثى ذكر قبل يكون للذكر اربعة اسهام والخنثى ثلاثة ولو كان معهم انثى كالمطهر
 سهمان وقيل بل يسهم الفريضة منهن ويفرض في مرة ذكر وفي الاخرى انثى ويعطى نصف
 النصيبين وطريق ذلك ان ينظر في اقل عدد يمكن ضم فريضة ما منه ويفرض يخرج الفريضة في الآ
 مثالة للخنثى وذكر فريضة ذكرين فتطلب لالة نصف ونصفه نصفه هو اربعة ثم فريضة
 ذكرا وانثى فيطلب لالة ثلث وثلثه نصف وهو ستة وهما متفقان بالنصف ففريضة واحد
 الخنثيين في الاخر يكون اثني عشر فيحصل للخنثى ثمانية النصف وهو ستة وثلاثة الثلث وهو اربعة
 فيكون للخنثى عشرة ونصفه خمسة وهو نصيب الخنثى وبقى سبعة للذكر وكذا لو كان بيلا الذكران
 فانها تقسم من اثني عشر اربعة فيكون للخنثى سبعة وللانثى خمسة ولو كان مع الخنثى ابن وبنت
 فاذا فريضة ذكرين وبنتا كان المال انما ساوا فريضة ذكرا وبنتين كان اربعا فيقسم فريضة خمسة
 يكون عشرون لكن لا يقوم لاصل حاصل للخنثى نصف الصبي ثم يفرض يخرج النصف وهو اثنان
 في عشرون فيكون اربعين تقسم الفريضة بغير كس فان اتفق معهم زوج او زوجة حتى مثله الخنثى
 ومشاركهم اولاد من الزوج او الزوجة ثم يفرض يخرج نصيب الزوج والزوج فيها اجتمع مثاله
 ان يجتمع ابن وبنت وخنثى وزوج وقد عرفت ان سهام الخنثى ومشاركه اربعون فتفرض يخرج

سهم الزوج وهو اربعة في اربعين فيكون مائة وستين فيعطى الزوج الربع وهو اربعين
 وبقي ثمانية وعشرون وكل من حصل له اولاد منهم يتر في ثلثه فما اجتمع فهو نصيبه من مائة
 وستين وان كانوا ابوابا احدها مع خنثى فالابوين السدسان تارة ولها اثنان
 اخرى فخير بينهما في ستة فيكون للابوين احد عشر والخنثى تسعة عشر ولو كان
 مع الابوين خنثيان فضاها كان للابوين السدسان والباقي للخنثى لانه لا يردها ولو كان
 احدا الابوين كان للزوج عليهم انما ساوا فريضة الى عدد يصح منه ذلك والباقي سهم الخنثى
 من الاخوة والعمومة كما ذكرناه في الاولاد الا اخوة من الام فلا حاجة في حسابهم
 الى هذه الحكاية لان ذكرهم وانما هم سواء في الميراث وكذا الاخوال وفي كون الاباء والاعوان
 خنثيا بعد لان الولادة تكشف عن حال الخنثى لان يبنى على ما روي عن شرح في المرة التي
 واولدت وقال الشيخ رحمه الله لو كان الخنثى زوجا او زوجة كان له نصف ميراثه في
 ونصف ميراث زوجته **سأله** قال لا ميراث له الرجال ولا النساء ويورث بالقرعة بان يكتب
 على سهم عبد الله وعلى احرمة الله ويستخرج بعد الدعاء فاخرج عمل عليه **الثاني**
 من لداसानا وبندان على حق واحد فقط احدها فان انتبتها فهما واحد وان انتبه
 احدها فهما اثنان **الثاني** الميراث ان ولد حيا وكذا لو سقط بمجنونة او غير مجنونة
 فتحرر الاحياء ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرث وكذا لو تحرر بحركة لا تدل على
 استقرار الحية كحركة المذبذب وفي رواية ربيع عن ابي جعفر اذا تحرر كائنا بئرث
 ويورث وكذا في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله ولا يشترط كونه حيا عند موت المورث
 حتى انه لو ولد لستة اشهر من موت الواطى ورث اول تسعة ولم تنتج **الراعي** اذا ترك

ولده

تحرك

ابوين او احدهما او زوجا او زوجة وتترك حلالا كقولهم في الغرض ينصهم لانهم استعملوا في
 فان سقط ميتا اكل كل منهم نصيبه **فصل** قال الشيخ رحمه الله لو كان الميت ابن موجود و
 حلالا على الموجود الثالث وقف للصالحين لان الله الاصل في الكثرة ما زاد ناديا ولو كان الزوج
 انشأ عطيت المحسن حق من المال وهو حسن **فصل** في الميراث بين الزوجين او بين رجل وامرأة
 جميعا او ابلا بالنسبة بالسبب **فصل** اذا تعارفا ثلثان ورث بعضهم من بعضهم ولا يكفلان
 البينة ولو كان مع زوجين بغير ذلك الشرع يقبل قولهما **فصل** المفقود يرتفع بالحق في
 التبرع او قال اربع سنين ورواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله ع في
 الرواية ضعيفة قبل باع داره بعد عشر سنين وهو اختيار المفيد ورواية علي بن مهزيار
 وعن ابي جعفر ع في بيع قطع من داره والاستدلال بغير هذا ينقص وقال الشيخ ان يقع
 الى الحاضرين وكفوا ابراهيم جاز وفي رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع اذا كان الورثة ثلاثة
 اقصوه فان جازوا له عليه وفي اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع اذا كان الورثة ثلاثة
 الخلاف لا يصح حتى تضيء مدة لا تحبس مثله اليها ع في العادة وهذا **فصل** في ميراث
 العرق والمجهوم عليهم وهو لا يرث بعضهم من بعضهم اذا كان لهم اذ لم يكن مال او كان
 يتوارثون واشتبهت الحال في تقدم موت بعض على بعض فلو لم يكن لهم مال او لم يكن بينهم
 ميراثه او كان احدهما يرث دون صاحبه كاخوين لاحدهما ولد سقط هذا الحكم وكذا
 لو كان للموت لاعن سبيل علم عتقان موتها او تقدم احدهما على الآخر وفي ثبوت
 هذا الحكم بغير سبيل عدم والغرض مما يحصل معه الاشتباه انه لو كان الشيخ في النهاية
 فمذون بطريق مع الاشتباه اذا ثبت هذا في حصول الشرط بطريق ميراث بعضهم من بعض

ولا

ولا يورث الثاني ما ورث منه وقال المفيد يرث ما ورث منه والاول اصح لانه انما
 يفرض الممكن والقويث ما ورث منه وليست على الحياة بعد فرض الموت وهو غير ممكن
 عادة ولما روي انه لو كان لاحدهما مال صار المال لمن لا مال له وفي وجوب تقديم
 الاصغر في التوارث تردد قال في الايجاز لا يجب في المتوسط لا يتغير به حكم غير
 انما تنبع الاثر في ذلك على قول المفيد يظهر للقائدة التقديم وما ذكره في الايجاز
 شبه بالصواب لو ثبت الوجوب كان تعبلا فلو غرق زوج وزوجة فرض موت الزوج
 اولاد سقط الزوج ونحو فرض موت الزوج ويعطى الزوج نصيبه من تركته الاصلية
 لهما ورثته وكذا لو غرق اب وابن يورث الاب ثم يورث الابن ثم ان كان كل واحد منهما
 اول من بقية التوارث انتقل مال كل واحد منهما الى الآخر ومنه الى ورثته كابن لداخوة
 من ام وابله اخوة قال الولد ينتقل الى الوالد وكذا مال الوالد الاصل ينتقل الى الولد
 ثم ينتقل ما صار لكل واحد منهما الى اخوته وان كان لاحدهما او لكل واحد منهما شريك
 في الارث كابن وابنه للاب لا لغيره من عرق وللولد اولاد فان الاب يرث مع الاولاد
 السدس ثم فرض موت الاب يرث الابن مع اخوته نصيبه وينتقل ما بقي من تركته مع هذا
 النصيب الاولاد ولو كان الوالدان يساويان في الاستحقاق كاخوين لم يقدم **فصل**
 على الآخر وكانا سوا ع في الاستحقاق وينتقل مال كل واحد منهما الى الآخر فان لم يكن
 لها ورثت في نفسها الامام وان كان لاحدهما ورث انتقل ما صار له الى ورثته
 وما صار الى الآخر الى الامام عليه السلام في ميراث المجوس قد ترك المحرمات بشبهة فيه
 فيحصل له النسب الصحيح والفاسد والسبب الصحيح والفاسد ويقضي بالفاسد ما يكون

من نكاح محرم عندنا لا عندكم كما اذا نكح امه فولدها ولدا فنسب الولد فاسد وسبب رجعتها
 فاسد فنكاحها من لا ينجس له الا بالعصم من النسب والسبب وهو المحرم عن دين بن عبد
 الرحمن ومتابعيه ومنهم من يورثه بالنسب صحيحه وفاسدة وبالسبب الصحيح لا فاسدة وهو
 اختيار فاضل بن شاذان من القدماء ومن تابعه ومذهب شيخنا المفيد وهو حسن الشئ
 ابو جعفر رحمه الله يورث بالامرين صحيحهما وفاسدهما وعلى هذا القول لما جمع لواجده
 الاخران ورثتهما مثل ام هي زوجة لها نصيب الزوجية وهي الرابع مع عدم الولد والظن
 نصيب الامومة من الاصل فان لم يكن مشاركا كالأب فالباقي بالرد عليها بالامومة وكذا
 بنتي زوجة لها الثمن والنصف والباقي بردها عليها بالقرابة اذا لم يكن مشاركا ولو
 كان ابوان كان لها السدسان وطها الثمن والنصف وما يرد عليها بالقرابة وعلى الابوين
 وكذا اخت هي زوجة لها الربع والنصف والباقي بردها بالقرابة اذا لم يكن مشاركا ولو اجتمع
 السبيان واحدا يجمع الاخر ورث من جهة المانع مثل بنت هي اخت من ام فلها نصف البنت
 دون الاخت لانه لا يرث عندنا الاخت مع بنت وكذا بنت هي بنت بنت لها نصف البنت دون بنت
 البنت وكذا عمه هي اخت من اب لها نصيب الاخت دون العمه وكذا عمه هي بنت عمه لها نصيب
 العمه **كتاب الارث** المسلم الارث بالسبب فلو تزوج محرم لم يتوارثا سواء كان تحريما
 متفقا عليه كالام من الرضا او مختلفا فيه كالمخزومي او المختلفه من ما لا يوافق وسواء
 كان الزوج معتقدا للخليل او لم يكن **كتاب النكاح** المسلم بالنسب الصحيح والفاقد لان الشبهة
 كالعقد الصحيح في الحاق النسب **كتاب** في حساب القرابين وهي يشغل على مقامه **كتاب**
 في خارج الغرض من الستة وطريق الحساب المعنى بالخروج اقله عدد يخرج منه ذلك الجزء

هذا هو الصحيح في الارث
 في النكاح ما يوافق في
 في الارث ما يوافق في
 في النكاح ما يوافق في

صحيحا في اذ اختلفت النصف من اثنين والربع من اربعة واثنين من ثمانية والثلاثة من اثنان
 من ثلثة والسدس من ستة وكل فرصة حصل فيها نصفان او نصف وما بقي من اثنين
 وان اشتملت على ربع ونصف ربع وما بقي من اربعة وان اشتملت على ثلث وثلثين او ثلثها
 ثلث ستة والنصف مع الثلث او الثلثين والسدس مع احداهما من ستة ولو كان بدلا النصف
 الرابع كانت الفرصة من اثني عشر ولو كان بدله ثلث كانت من اربعة وعشرين اذا عرفت هذا
 فالفرصة اما وفق السهام او زيادة او ناقصة **كتاب الارث** ان يكون الفرصة بقدر السهام
 فلا نقصت من غير كسر فلا بحث شلخت لا يجمع زوج فالفرصة من الاثنين او اثنين ولابوين
 وزوج فالفرصة من ستة وتنقسم فغير ان كسرت الفرصة فاما على فريق واحد او اكثر
 فالاول يقرب عددهم في اصل الفرصة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق مثل ابوين وجمس
 بنات لفرصتهم ستة نصيب البنات اربعة والاولى تقرب عددهن وهو خمسة في ستة
 فما ارتفع فله الفرصة وكل من حصل له من الوارث من الفرصة سهم قبل الفرصة من غير حصة
 مثلا بقدر نصيبه وان كان بين النصيب العدد وفق فاقرب بالوقوف من عددهن لاسم النصيب
 في الفرصة مثل ابوين وست بنات للبنات اربعة لا تنقسم عليهم على صحة والنصيب يوافق
 عددهم بالنصف فتقرب عددهن وهو ثلثة في الفرصة وهي ستة فيبلغ ثمانية عشر وقد
 كان للابوين من الاصل سهمان صريحا في ثلثة فكان لها ستة وللبنات من الاصل اربعة
 فصرحها في ثلثة فاجتمع لهن اثنا عشر وكل بنت سهمان وان اكسرت على اكثر من فريق فاما ان يكون
 بين سهام كل فريق عدده وفق واما ان يكون للجميع وفق او يكون لبعضهم دون بعض ففي الاول
 يمد على كل فريق الى جزءه الموافق وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله وفي الثالث يرد الطائفة

وان اشتملت على ثلث ونصف ثلثين
 وما بقي من ثمانية
 او ثلثين ما بقي من ثلث
 وان اشتملت على ربع وثلث
 او سدس وثلثين او سدس
 وما بقي

التي هي الوفاق الى جزء الوفاق يبقى الاخرى بحال لم يعد ذلك اما ان يبقى الاعداد كما ظهروا
 او يتدخل في استواءه او يتباين فان كان الاول اقتصر على احداهما وضربة في اصل الفرض
 مثل اخوين لابي ام ومثلها لام فريضتهم من ثلثة لا ينقسم على ضربت احد العددين وهو
 اثنتان في الفريضة وهي ثلثة وضار ستة للاخوين للام سهمان وللأخوين للابربعة
 وان تدخل العددين فاطرح الاقل وامر بالاكثري الفريضة مثل اخوة ثلثة لام وستة
 لابي فريضتهم ثلثة لا تنقسم على صحة واحدا الفريضة مضافا لآخرها العددين متساويان
 فامر بالمستة في الفريضة تبلغ قائمة عشرة منه صحيح وان توافق العددين فاضرب وفق
 احدهما في عدد الاخر فارتفع فاضرب في اصل الفريضة مثل اربع زوجات وستة اخوة
 فريضتهم اربعة لا تنقسم صححا وابين الاربعة والستة وفق وهو النصف ففرض بضعف
 الاربعة وهو اثنتان في الآخر وهو ستة تبلغ اثنا عشر فمقرب ذلك في اصل الفريضة
 وهي اربعة فارتفعت صحة سند الصمة وان تباين العددين فاضرب احدهما في الاخر فاق
 اجتمع فاضرب في الفريضة مثل اخوين من ام وخمسة من ابي فريضتهم ثلثة لا تنقسم على صحة
 ولا وفق بين العددين ولا تدخل فاضرب احدهما في الاخر تكن عشرة ثم اضرب العشرة في اصل الفرض
 وهي ثلثة فارتفع فمده صحيح **العددين** اما متساويان او مختلفان والمختلفان اما متساويان
 او متوافقان ومتباينان فالمتساويان هما اللذان يفيان اقلها الاكثر اما متباينان او متوافقان
 ولا يجاوز الاقل بضعفا لاكثر وان شئت ستهما بالمتساويين كالثلثة بالقياس الى الستة
 والستة وكالاربعة بالقياس الى الثمانية والاثنا عشر والمتوافقان هما اللذان اذا سقط
 اقلهما من الاكثر مرة او مرارا بقي اكثر من واحد كالعشرة والاثني عشرة فاندك اذا سقطت

العشر

العشرة في اثنتان فاذا سقطت من العشرة مرارا بقيت بها فاذا فضل بعد الاستطاعة اثنتان
 منها متوافقان بالفضل ولو بقي ثلثة فالواقفة بالثلث وكذا الى العشرة ولو بقي احد عشر فالواقفة
 بالجزء منها والمتباينان هما اللذان اذا سقط الاقل من الاكثر مرة او مرارا بقي واحد مثله
 ثلثة عشرة عشرين فانك اذا سقطت ثلثة بقي سبعة فاذا سقطت سبعة من ثلثة عشر بقي ستة
 فاذا سقطت ستة من سبعة بقي واحد **القسم الثاني** ان تكون الفريضة قامة عن السهام
 ولن يقتصر الا على الزوج او الزوجين مثل ابيوين وبنين فصاعد مع زوج او زوجة او
 ابيوين وبنين وزوج واحد ابيوين وبنين فصاعد مع زوج فللزوج او الزوجين هذا الثلث
 نصيبها الا في كل واحد من ابيوين المسدس وما بقي فللبنتا والبنين فصاعدا ولا يقول ^{الابوين} الفريضة
 ابيوكا الحرفان لام واخنتان فصاعدا لابي وام مع زوج او زوجة او احد كل واحد من الام مع
 اخنته زوج ففي هذه المسائل ياخذ الزوج او الزوج نصيبها الاعلى ويدخل النقص على
 الاخوات والاخوات للام والابخاصة فان انقسمت الفريضة على صحة والاضريت
 سهام من اكثر عليهم النصيب اصل الفريضة مثال الاول ابوان وزوج وخمس بنات فريضتهم
 اثنا عشر للزوج ثلثة وللأبيوين اربعة وبقي خمسة للبنات بالتسوية ومثال الثاني كان البنتان
 ثلثة فلا تنقسم الخمسة عليهن فمديت ثلثة في اصل الفريضة فابالغ صحته منه المسئلة **القسم**
الثالث ان تزيد الفريضة عن السهام فترد على ذوة السهام عد الزوج والزوجة والام مع
 الاخوة على حق او يجمع من له سببا مع سبب واحد فذو السببين احق بالرد مثل ابيوين
 وبنين فاذا لم يكن اخوة فالرد احسا وان كان اخوة فالرد اربابا يفر يخرج سهام الرقيق
 اصل الفريضة ومثل احد ابيوين وبنين فصاعدا فالفاضل يرد احسا فمديت خمسة في اصل

فيكون ذلك من السهام ما لم يبق

والعدالة وطهارت المولد والعلم والذكورة فلا يعقد القضاء والصبي ولا المراهق ولا الكافر
لأنه ليس أهلا للمانة وكذلك الفاسق ويختلف في من العدا له اشتراط الامانة والحافطة على
فعل الواجبات ولا يعقد القضاء الولد الزنا مع تحقق حاله كالايجامانة ولا الشهادة
في الاشياء الجلية وكذا لا يعقد لعين العالم المستقل باهلية الفتوى ولا كفيه فتوى العالم
ولا بد ان يكون عالما بجميع ما وليه ويدخل فيه ان يكون ضابطا لموغل عليه النسيان لم
نفسه وهل يشترط علمه بالكتابة فيه ترد نظر الى اختصاص النبي بالرياسة العامة مع
خلوة في اوله امره من الكتابة والاول يشترط ذلك لا يضبط اليه من الامور التي لا يشترط فيها
بدون الكتابة ولا يعقد القضاء للمرأة وان استكملت المشايخ وفي انعقاد قضاء الاعمي ترد
الظهور انه لا يعقد لا فتقاره الى التعيين من الخصوم وتقدر ذلك مع الاعمي الاتهام بقدر ما يثبت
الحرية قال ابن عمر والاقرب انه ليس شرطه هنا سائل **الاشترط** في ثبوت الولاية اذن الامام
أو فوض اليه الامام ولو استغنى اهل البلد قاضيا لم يثبت ولا يندفع لو تراضى خصمان بواحد
من الرعية وتراضوا اليه حكم لزمها الحكم ولا يشترط رضا اهل البلد الحكم ويشترط فيه ما شرط
في القاضي المنصور عن الامام ويعم الجواز لكل الاحكام ومع عدم علمه ينفذ قضاء القضاة
من فقهاء اهل البيت عليهم السلام الجامع للصفات المشترطة في الفتوى على قول في غيرهم
فاجعلوه قاضيا فان قد جعلته قاضيا ففما كوا اليه ولو عدل والحال هذه الى قضاء الجور
مخطيا **الاشترط** على القضاء مستحقا ليقين بنفسه بالقيام بمشايد وربما وجب وجوبه
على الكفاية واذا علم الامام ان بلدا حاله عن قاض لزمه ان يعثى قاضي له وما ثم اهل
البلد الاتفاق على منع وتخل قنا لم طلبا للاجابة ولو وجد من هو الشرايط فامنع

لم

لم يجبر مع وجوب مثله ولو انتمه الامام قال في الخلاف لم يكن له الاستناع لان ما يلزم
به الامام واجبر ونحن نمنع الاثر اذ الامام لا يلزم بما ليس لازما اما لو لم يجبر
لتعين هو ولزمه الاجابة ولو لم يعلم به الامام وجبان يعرف نفسه لان القضاء من ما
الامر بالمعروف وهل يجوز ان يدل ما لا يلي القضاء قيل لا لانه كالمشورة **الاشترط** ان لا
اشان متفوتان في العفيلة مع استحسان الشرايط المعيرة فيها فان قلنا لا فصار جازا وهل
يجوز العدول المفضول فيه ترد والوجه الجواز لان خلله يجوز بنظر الامام **الاشترط**
اذا اذن له في الاستخلاق سجان ولو منع لم يجز ومع اطلاق التولية ان كان هناك
امارة تدل على الاذن مثل سعة المولادة التي لا تضبطها اليه الواحدة جاز الاستاذ على
ان القضاء موقوف على الاذن **الماس** اذا اذن لمن لا يعين عليه القضاء فان كان له كفاية
ما له قال افضل ان لا يطل الرزق من بيت المال ولو طرد جاز لانه من المصالح وان يعين
القضاء ولم يكن له كفاية جاز له اخذ الرزق ان كان له كفاية قيل لا يجوز له اخذ الرزق
لان يدعى قضا اما لو اخذ الجعل من المتحاكين ففيه خلاف والوجه التفصيل في عدم
التعيين وحصول الفروقة قيل يجوز والاولى النع ولو اختل احد الشرطين لم يجز واما
الشاهد فلا يجوز له اخذ الاجرة لتعيين الاحكام عليه مع التمكن ويجوز للموذن والقائم
فالكتاب القاضي والمجتمه وصاحب الديانة والى بيت المال ان اخذ الرزق من بيت المال
لان من المصالح وكذا من يكيد الناس ويرذون ويعلم القلان والاحكام **الماس** تثبت
ولاية القاضي بالاستفاضة بالنسب والمالك المطلق والموت والنكاح والوقف العتيق
ولو لم يستفصل ما بعد موضع ولايته عن موضع عقد القضاء الاول وغيره من الاسباب

وكذا يثبت بالاستفاضة
و

شهد الامام او من فضيلة الامام على ولايته شاهدين بصورة ما عهد اليه وسائر
ليشهد له بالولاية ولا يجب على اهل الولاية قبول دعواه مع عدم اليقنة وان
شهدت له الامارات ما لم يحصل اليقين **السابعة** يجوز نصب قاضيين في البلد
الواحد لكل واحد منهما جهة على انفراده وهل يجوز التشريك بينهما في الولاية
الواحدة قيل بالمتبع حيث لا مادة اختلاف الغرضين في الاختيار والوجه الجواز لان
القضائية تتبع اختيار المنوب **الثامنة** اذا حدث به ما يمنع الاعتقاد انزل وان لم
يشهد الامام بالعدل للخبون والفسق ولو حكم بغير حكمة وهل يجوز ان يعزل
اقتراحا الوجه لا لان ولايته استقرت شرعا فلا يزول **تتمها** اما رأى الامام **والثانية**
عزله لوجه من وجوه المصالح او لوجود من هو اثم منه نظرا فانه جائز مراعات
المصلحة **الثانية** اذا مات الامام قال الشيخ رحمه الله الذي يقتضيه مذهبا ان يعزل
القضاة اجمع وقال في بطلان عزل لان ولايتهم ثبتت شرعا فلا يزول وعونه والدل
اشبه ولو مات القاضي الاصل لم يعزل **الثانية** عنه لان الاستثناء بشرطه باذن
الامام فالنائب عنه كالنائب عن الامام فلا يعزل بعون الواسطة والقول باعزاله
اشبه **العاشر** اذا اقتضت المصلحة تولية من لم يتكامل الشرايط انعقدت ولايته
مراعات المصلحة في نظر الامام كما اتفق لبعض القضاة في زمر على عدم وعنه
من ذلك فانه على عدمه يمكن يفوز الى من يستحقه ولا يرضيه بل يشترك فيما يفذه
فيكون هو الحاكم في واقعه لا المنسوب **الثانية** كان لا يقبل شهادته لا ينفذ حكمه
كالولد على الوالد والعبد على مولاه والخصم على خصمه ويجوز حكم الاب على ولده وله
الاخ

التاسعة في الالب وهي قسمان مستحبة وكراهية
فالاستحبة ان يطلب من اهل ولايته من سبيلها عما يحتاج اليه في امر بلده وان
يسكن عند وصوله في وسط البلد ليرد الخصم عليه ويرد امساها وان ينادى
بقدمه ان كان البلد اسعيا لا يختر خبره فيه الا بالنداء وان مجلس للقضاة في موضع
بارز مثل حجة او قضاء ليسهل الوصول اليه وان يبدأ باخذ ما في يد الحاكم المعروف
من الخج الناصر واداعيهم لان نظر الاول سقط بولايته ولو حكم في السجود صلى عند
وخوله تحية السجدة مجلس مستد بالقبلة ليكون وجه الخصوم اليها ثم وقيل
يستقبل القبلة لقوله من خير المماس ما استقبل به القبلة والاول اظهر ثم يقال
عن اهل السجون ويثبت ايمانهم وينادي في البلد بخير الخصوم ويجعل لذلك وقتا
فاذا اجتمعوا اخرج اسم واحد ويثله عن موجب حجة وعرض قوله على خصمه فان ثبت
لحبسه موجب اعادته والا اشاع حاله بحيث ان لم يظهر له خصم اطلقه وكذا لو
محبوسا فقال لخصم لي فانه ينادى في البلد فان لم يظهر له خصم اطلقه وقيل يحلفه
مع ذلك ثم يسئل عن الامانة على الايمان ويعتد بهم ما يحب من يقين وانفاذا **سما**
ولاية اما البلوغ التيم او ظهور خيانه او ضم شارك ان يظهر من الوصي عجز ثم
ينظر في اثناء الحكم الحاكمين لاموال الايمان الذين يليهم الحاكم ولا موال الناس من
وديعة او مال المحجور عليه فيعزل الخائن ويسعد الضعيف بشارك او يستبدل
به بحسب ما يقتضيه رأيه ثم ينظر في القتوال والقطعة فيبيع ما يحشي ثلثه وما
نفقته عند تسليم ما عرفه للمتقط حول ان كان شئ من ذلك في يد ابناء الحاكم يستحق

ما عدل ذلك مثل الجواهر والاعنان محفظا على اربابها ليدفع اليهم عند المحضوري على
الوجه المحذور ولا يحضرون اهل العلم من يشهد حكمه فان اخطأ بنهوه لان
الحجب عندهما واحد ويحجبهم فيما يستبهم من المسائل النظرية ليقع الفتوى
مقبولة ولو اخطأ فالتلف طرئ ومن كان على بيت المال واذا اتعدى احد العزمين
سن الشرع عرفه خطا به بالرفق فان عاود رجعه فان عاود اذبه بحسب حاله فقرا
على ما يجب لزوم التظير والاداب الكروية ان يتخذ حجابا وقت القضاء وان يجعل
المسجد مجلسا للقضا اذا عاود لا يكره لواتفق نادرا وقيل لا يكره مطلقا التفتا الى ما
عرف من قضاء علي بن عبيد الله وهو قضى وهو غضبان وكذا يكره مع كل وصف
يساوى الغضب في شغل النفس كالجوع والعطش والغم والفرح والوجع ومدافعة
الاحتشاش وغلبة النعاس ولو قضى والحال هذه نفذ اذا وقع حقا وان يتولى البيع
والشراء لنفسه وكذا الحكومة وان يستعمل الانتفاض المانع من التمسك بالحجة وكذا
يكره للدين الذي لا يؤمن معه حجارة ويكره ان ترتب الشهادة قوما دون غيرهم وقيل
يحرم لان سبواى العدول في موجب القبول لان ذلك شقة على الناس بما يلحق من كلفة
الافتقار وهما مسائل **الا** الامام يقضى بعليه مطلقا وغيره من القضاة يقضى بعليه
في حقوق الناس في حقوق الله سبحانه على قولين اصهما القضاء ويجوز ان يحكم في
ذلك كله من غير حضور شاهد يشهد بالحكم **الثاني** اذا قام المدعى بشيئه ولم يعرف
الحاكم عدالتها فالتسليم المدعى المنكر لعدولها قال الشيخ يجوز حجبها لقيام
البينة بما ادعاه وفيه اشكال من حيث لم يثبت تلك البينة حق توجب العقوبة **الثالث**

لو قضى

لو قضى الحاكم على غيرهم بثمان مال وامر بحبسها فعد حضور الحاكم **الثاني** يشترط ان
كان الحكم موافقا للحق الزم ولا يبطله سواء كان مستند الحكم قطعيا او ظاهريا
وكذا كل حكم قضى به الاول بان **الثاني** فيه الخطا فانه ينقضه وكذا لو حكم هو ثم تبين
الخطا فانه يبطل الاول ويبين ان الحكم بما عليه حقا **الرابع** ليس على الحاكم تتبع حكم
من كان قبله لكن لو زعم المحكوم عليه ان الاول حكم عليه بالجور لزمه النظر
فيه وكذا لو ثبت عنده ما يبطل حكم الاول بطله سواء كان من حقوق الله او من حقوق
الناس **الحس** اذا ادعى جلال العذر عليه بشهادة فاسقين وجب الخضار
وان طريق المدعى بيته فان حفر واعترف الزم وان قال طرأ حكم الابشادة غدير قال
الشيخ تكلف البينة لانه اعترف بنقل المال وهو يدعى ما يزيل الضمان عنه وهو
يشك في ان الظاهر استظهار الحكم في الاحكام فيكون القول قوله مع عيبه
لانه يدعى الظاهر **السادس** اذا افتقر الحاكم الى ترجيح قبل الابشاهة ان عدلان ولا
يتبع بالواحد عمدا بالمتفق عليه **السابع** اذا اتخذ القاضي كتابا وجب ان يكون بالغا
ما لا يسلم اعدا لا يجبر على اليوم من الخلاعة فان كان مع ذلك **الحاكم** **الثاني** الحاكم
ان عرف عدالة الشاهدين حكم وان عرف فسبقها اخرج وان جعل الامر من حيث عنهما
وكذا لو عرف سلاهما وجعل عدلتهما تفتق حتى يتحقق ما يدعى عليه من عدالة
او ترجيح وقال في الخلاف يحكم به رواية شاذة ولو حكم بالظاهر شرعيتين فسوقهما وقت
الحكم نقض حكمه ولا يجوز التعويل في الشهادة على حسن الظاهر ويشي ان يكون
السؤال عن التزكية سرا فانه ابعد من التهمة ويثبت مطلقا وينتقل الى المعركة **الط**
بها من يريد ان يسقى

ففيها كان

للقاطعة ولا يثبت الجرح الا بمشقة قبل يثبت مطلقا ولا يحتاج الجرح الى تقادم المعرفة
 وبكى العلم بموجب الجرح ولو اختلف الشهور وفي الجرح والغيريل تقدم الجرح لانه شهادة
 بما يخفى عن الآخرين ولو تعارضت البيتان في الجرح والتعديل فاقبى الخلاف بقول الحاكم
 ولو قيل يعمل على الجرح كان حسنا **المقالة** لا بأس بتقرير الشهود مستحبين لا قوة
 عنده **ما** لا يشهد ساهدا بالجرح الا مع المشاهدة لعلها يقطع في العدالة وان شيع
 ذلك في الناس شيئا عاموجيب للعلم ولا يعمل على سماع ذلك من الواحد العشرة لعدم
 اليقين بخبرهم ولو ثبت عدالة الشاهد حكم باستمرار عدالة حتى يبين ما فيها وقيل ان
 مضت مدة يمكن تغير حال الشاهد فيها استأنف البحث عنه ولا حد لذلك بل بحسب
 ما يراه الحاكم **المقالة** يشيع ان يجمع قضايا كل اسبوع كوثيقة وتحتوي ويكتب عليها فاجتمع
 ما للشهود عليه شتم كذا فاذا اجتمع السنة جمعة ثم كتب عليه قضايا سنة كذا **المقالة**
 كل موضع وجب الحاكم فيه كتابة الحق فان خالفه من بيت المال اصابه عقوبة في ذلك وجب
 عليه الكفاية وكذا ان احضر للمقبر ذلك من خاسد ولا يجب على الحاكم دفع القضاة من
 خاسد **المقالة** حكم الحاكم ان يعين الشهود اذا كان من ذوي البصائر والادب والقرية
 مثل ان يفرق بينهم لان في ذلك عيبا بينهم ويستحب في ذلك موضع الرتبة **المقالة**
 لا يجوز للحاكم ان يستمع الشاهد وهو ان يدخله في التلطف بالشهادة او يتعقبه بل
 يكف عنه حتى يبين ما عنده وان تردد ولو توقف في الشهادة لم يجز له ترشيبه الى
 الاقدام على اليمين ولا ترهيبه في اقامتها وكذا لا يجوز ايضا عزيم الغريم من اليمين
 لانه ظلم لغريمه ويجوز ذلك في جفوة الله نعم فان الرسول قال عند اعتراف الزنا

لعلم

لذلك قبلها لعلك لمستها وهو يعرض دائما بالاستئذان **المقالة** يكره ان يفتقأ جند
 الخصمين دون صاحبه **المقالة** الرشوة حرام على اخذها وباعث اللطع لها ان توصل
 بها الى الحاكم بالباطل ولو كان بالحق فلا يثم ويجب على الموفى عادة الرشوة المصاحبة
 ولو تلقت قبل وصولها اليه ضمنها له **المقالة** اذا التمس الخصم احضار خصمه مجلس
 الحكم احضر ما اذا كان حاضرا سواء كان حرا او مدعي دعواه او لم يحضرها ام لو كان
 غائبا لم يبعده الحاكم حتى يخرج الدعوى والقرار ولو لم يستق في الثاني وعدمها
 في الاول هذا اذا كان في بعض مواضع ولايته وليس له هناك خليفة يحكم وان كان
 في غير ولايته اثبت الحكم عليه بالحجة وان كان غائبا ولو ادعى على امرأة فان كان مندة
 في كالرجل وان كانت بخدة تعث اليها من يوفيه في الحكم منها وبين غريمها **النظر**
 في كيفية الحكم وفيها مقاصد **المقالة** في وضايف الحكم وهي سبع **المقالة** التسوية بين
 الخصمين في السلم والجور والنظر والكلام والائقيات والعدل في الحكم ولا يجب
 التسوية في الميل القلب لعدوه غالبيا وانما يجب التسوية مع تساوى في الاسلام او
 الكفر ولو كان احدهما مسلما جاز ان يكون الذي قاىءا والمسلم قاعلا او اعلا منزلا
المقالة لا يجوز ان يلحق احد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه ولا ان يهديه لوجوه المحاج **المقالة**
 لان ذلك يفتح باب المنازعة وقد نصب لشدتها **المقالة** اذا سكنت الخصمان استحب ان يقول
 لها اكلمي اوليككم المدعي ولو اجبت بينهما باجتماعهما من يقول ذلك ويكره ان يواجه
 بالخطا بل جاز ان يتعن من الايجاش الاخر **المقالة** اذا ترفع الخصمان وكان الحكم وانما
 لزمه القضاء يستحب في الصلح فان اياها الا المنازعة حكم بينهما وان اشكل اخر
المقالة **المقالة**

من بين ما لا اول فالاول ان لا يرد
 جميعا قيل يرفع بينهم قيل يكتسب اسماء
 المدعى ولا يعتد بالادعاء المدعى
 الحكم حتى يتحقق ولا حائل لما لا التوضيح **الحاشية** اذا ورد الخصوم وقيل يذكرهم
 اي التخصيص المحسوس معه وليس محتمد ويجعلها تحت سائر التفرع يخرج رقيقة رقيقة
 ويستدعي صاحبها وقيل انما يكتب فيما تفرع مع تعسر الفرقة بالكثر **الحاشية** اذا قطع المدعى
 عليه دعوى المدعى بدعوى لم يتبع حتى يحجب عن الدعوى في الحكومة ثم يستأنف
 هو **الحاشية** اذا بدى احد الخصمين المدعى وهو اوله فلو استند بالادعى يسمع من الذي
 عن يمينه ساجده ولو اتفق سافر وحاضر في اسوار ما لم يستقر احدهما بالآخر فيقدم
 دفع الضر ويكره للحاكم ان يشفع في اسقاط او ابطال **المقتضى** في سائر ما يتعلق بالدعوى
 وفي **الحاشية** الاول قال الشيخ لا تسمع الدعوى اذا كانت بمجمل مثلاً ان يدعى فرساً او ثوباً
 وقيل الاقرار بالمجهول يلزم تفسيره وفي الاول اشكال اما لو كان بالدعوى وصية
 سمعت وان كانت بمجمل لان الوصية بالمجهول جائزة ولا بد من ايراد الدعوى بصفة
 الجزم فلو قال اظن او اتهم لم تسمع وكان بعض من عاصره يسمى في التهمة ويحلف المنكر
 وهو بعيد من شبه الدعوى **الحاشية** قال الشيخ اذا كان المدعى من الاثان او تقرر المذكور
 جفبه ووصفه ونقده وان كان عرضاً شلياً صطبه بالصفات لم يفتقر المذكور فيتمه وذكر
 القيمة احوط وان لم يكن مثلياً فلا بد من ذكر القيمة وفي **الحاشية** اشكال منشأ من سلوات
 الدعوى بالاقرار **الحاشية** اذا تمت الدعوى هل يباطل المدعى عليه بالجواب لا يتوقف ذلك
 على التماس المدعى فيه تردد الوجه انه يتوقف لانه حق لا يقف على المطالبة **الحاشية**
 لو ادعى احد الرعيه على القاضى فان كان هناك امام رافعه اليه وان لم يكن وكان في غير
 ولايته رافعه الى القاضي تلك الولاية وان كان في ولايته رافعه الى خليفته **الحاشية**

يسقط

يستحق الخصمين ان يجلسا بين يدي الحاكم ولو قاما بين يديه كان جائز **المقتضى** الثالث
 في جواب المدعى عليه وهو اما اقرار او انكار او سكوت اما الاقرار فيلزم اذا كان جائز
 التصرف وهل يحكم به عليه من دون مسئلة المدعى قيل لا لانه حق له فلا يستغنى
 الا بمسئلة بصورة الحكم ان يقولوا الرضا وقضيت عليك او ادفع اليه ماله ولو التمس ان يكتب
 له بالاقرار لم يكتب حتى يعلم اسمه ومنبهه ويشهد شاهد عدل ولو شهد عليه بالخلف
 حاز ولم يفتقر الى معرفة التسمية كقيد ذكر حلفه ولو ادعى الاعسار كشف عن حاله فان
 استبان فقره انظره وفي تنبيهه الى غرضه ان يستعلموه او يؤجروه ورايت ان اشهر على **الحاشية**
 حتى يبرر وهل يجلس حتى يتبين حاله فيه تفصيل ذكر في باب المجلس واما الانكار فاذا
 قال لاحق له على فان كان المدعى يعلم انه موضع المطالبة بالبينة فالحاكم بالخيار ان
 شاء قال المدعى على ذلك البينة وان شاكست اما اذا كان المدعى لا يعلم انه موضع المطالبة
 بالبينة وجب ان يقول الحاكم ذلك او تعناه فان لم يكن له بينة عرفه الحاكم ان له العين ولا
 يحلف المدعى عليه الا بعد سؤالي المدعى لانه حق له فيتوقف استيفائه على المطالبة و
 لو تنبع هو او تبرع الحاكم باجلا فله بعد تلك العين واعادها الحاكم ان حصل المدعى
 ثم التمس ان يحلف ويرد او ينكر فان حلف سقط الدعوى ولو ظن المدعى بعد ذلك
 حال الغريم لم يحلف له فقاضة ولو عاود المطالبة اثم ولم تسمع دعواه ولو اقام بينة
 بما حلف عليه المنكر لم يسمع وتباعد عنهما ما لم يشترط المنكر سقوط الحق اليه وقيل ان
 نسى حجة سمعت وان حلفه الاول هو المروي وكذا لو اقام بعد الاحلاف شاهداً او ثلاً
 بعد اليقين وهذا او ما لو اكد بالخالف نفسه جاز مطالبة البتة وحل مقاضته بما حو

له مع ابتداء عن التمسك بان مرة البين على المدعى انه الحلف ولو تكلم سقط عوا
وان لكل الكفر يعني انه لم يحلف وطرد قال الحاكم ان حلفته لا جعلتلك ناكلا
ويكره ذلك لنا استظهارا لا فرضا فان امر قبل يقضي عليه بالكنول وقيل يرد البين
على المدعى فان حلف ثبت حلفه وان استع سقط والاول اظهر وهو المروي ولو بدلا
المكرمينه بعد النكول لم يثبت اليه ولو كان للمدعى بيعة لم يقبل الحاكم اخضاها
لان الحق له وقيل يجوز وهو حسن ومع حضورها لا يسهل الحاكم ما لم يثبت المدعى
الاقامة بالشهادة لا يحكم الامسلة المدعى ايضه وبعد ان يعرف عدالة البينة ويقدر
هل عندك جرح فان قال نعم وما لا لا نظار في اثباته فانظره ثلثا فان تعد الجرح حكم
بعد سوال المدعى ولا يستعمل المدعى مع البينة الا ان تكون الشهادة على صحتها فيصالح
على قاء الحق في ذمته استظهارا ولو شهدت على صحتها فيصالح المدعى اليه
البينة ترد واشبهه انه لا يمين ويذفع الحاكم بين الصبر وحلف الغريم وليس له
ما لا نتمه ولا حلف البينة كقيل ولما السكوت فان اعتمده الزم الجواب فان غاب
حتى يبين وقيل يجزى حتى يجيب وقيل يقول الحاكم اما اجبت اما جعلتلك ناكلا ورتبة
اليمين على المدعى فان اقره الحاكم البين على المدعى والاول مروي والآخر با على عدم
القضاء بالنكول ولو كان به آفة كثر او خسر توصل الى معرفة جوبه بالاشارة الى
مترجمين عدلين يتعلق بالحكم على الغائب يقضي على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا
مسا في كان او حاضرا وقيل يعتبر في الحاضرية وحضور مجلس الحكم **المدعى** يقضي
على الغائب في حقوق الناس كالديون والعقود ولا يقضي في حقوق الله كالزنا والوط

من مال الغائب قد الحلف
بعد تكليف الغائب بالمال
ولو ذكر المدعى انه بينة
غائبة خير الحاكم

غيبه البين ولو استقلت
الاشارة بحيث يجتاز الى المترجم
لو كيف الواجب افتقر الاستحالة
بأشارته مسامحة

على

على التخييف ولو اشتل الحكم على الحقين تضي بما يختص الناس كالسرقه يقضي بالغريم
وفي القضاء قطع تردد **المدعى** لو كان صاحب الحق غائبا بطالب الموكل فادعى الغريم
التسليم الى الموكل ولا يثبت في الامام تردد بين الوقوف في الحكم لاحتمال الادام
وبين الحكم والغاء عوا لان التوقيع يؤول الى بعده طلب الحقوق ولو كلفه والكد
اشبه **القضاء الرابع** في كيفية الاستحالة والبحث في امور ثلثة **الاول** في البين
ولا يستعمل احدا بالله ولو كان كافرا وقيل لا يقتصر في المحسوس على انظر الجلالة
لان يسمي النور لها بل يضم الى هذه اللفظة الشريف ما يزيل الاحتمال ولا يجوز ذلك
بغير اسماء الله تعام كالكتب المنزلة والرسيل المعظمة والاماكن المشرفة ولو راعى الحاكم
احلاف الذي يات نفسه دينه ارجح جاز ويستحب للحاكم تقديم العظة على البين
والتعويض من عاقبتها ويكفي ان يقول قل والله ما له قبل حق تغليظ البين بالقول
والزمان والمكان لكن ان يقول قل والله الذي لا اله الا هو لرحم الرحيم الطالب
الغالب ايضا والنافع للمهلك الذي يعلم من السر ما يعلمه من العلانية ما
لهذا المدعى على شيء مما ادعاه ويجوز التغليظ بغير هذه الالفاظ ما يراه الحاكم وبالك
كالمسجد المحرم وما شاكله من الاماكن المعظمة والزمان كيوم الجمعة والعيد
وغريها من الاوقات الكريمة وتغليظ على الكافر بالاماكن التي يعتقد شرفها والارباب
التي يرى حرمتها ويستحق التغليظ في الحقوق ككاهن وان قلت هذا المال فانه لا يغليظ
فيه بما دون تضارب القطع **وعان** الاول لو استع عن الاجابة الى التغليظ على الكافر
لم يجز وطريق تحقيق **القول الثاني** لو حلف لا يجيب الى التغليظ فالتمسه خصمه لم يخل

ذلك غير لازم والله القسمة المدعى
بغيره يستحق في الحكم استظهارا
فالتغليظ بالقول يترك

حينه ونظمنا لآخرين بالاشارة وقيل يوضع يده على اسم الله في المحضف ليكتب بسم الله تعالى وتضع
 يده عليه وقيل يكتب اليدين في لوج ويغسل ويومر يديه بعد اعلانه فان شرب كان حاله وامتنع
 من الشرع الحق استنادا الى حكم على ما في واقعة الاحزب ولا يستخلف الحكم احدا في مجلس قضاة
 الامم العذر كالمريض المانع وشبهه في يستبيل الحكم من يحلفه في منزله وكذا المرأة التي لا اذنة
 لها البروز الى مجمع الرجال او المنوعة باحد الاعذار **الحج الثاني** في بين النكر والمدعي اليدين
 توجه على النكر يقول على الخبز وعلى المدعي مع الرد ومع الشاهد الواحد وقد توجه
 مع التوث في دعوى الدم ولا يمين للنكر مع بيعة المدعي لانتفاء التمسك عنها ومع
 تقديمها فانكر يستند الى البرادة الاصلية فيقوالى باليمين ومع توجهها اليمن
 الحلف على القطع مطردا الا على نفي فعل الغير فانها على نفي العلم فلا وادعى عليه ابتياع او
 قرض او جناية فانكر حلف على الجزم ولو ادعى عليه المستد توجه اليمن ما لم يدع
 عليه العلم فيكفيه الحلف انه لا يعلم وكذا لو قيل قبض وكذا انما المدعي فلا شاهد له
 فلا يمين عليه الامع الرد ومع النكول على قول فان ردها المنكر توجهت فيحلف على الجزم
 ولو نكل سقطت دعواه اجماعا ولو رد النكر اليدين ثم ردها قبل الاحلاف قال الشيخ ليس
 ذلك الا بضر المدعي وفيه تردد مستأثره ان ذلك تفويض لا استقطاء وكفى مع الانكار
 الحلف على نفي الاستحقاق لانه باقى على الدعوى ولو ادعى عليه غضبا او اضرار مثلا
 فاجاب بانى لما غضب عليه استأجره قبل ان يمينه الحلف على وقف الجوارح لا يجيبه الا هو
 قادر على الحلف عليه والوجه انه ان تطلع بذلك من وان اقتصر على نفي الاستحقاق وكفى
 ولو ادعى المنكر الا بالاول لا يماض فقد انقلبه عينا والمدعي منكر فيكفى المدعي اليدين على بقاء

الحق

الحق ولو حلف على نفي ذلك كان اكذبا لكنه غير لازم وكلما يتوجه الجواب عن الدعوى فيه
 توجه معه اليدين ويقضى عن المنكر به مع النكول كالعق والنكاح والتشديد غير ذلك
 هذا على القول بالقضاء بالنكول وعلى القول الآخر ترد على المدعي ويقضى له مع اليدين
 وعليه مع النكول **الحج الثاني** لا يتوجه اليدين على الوارث ما لم يدع عليه شيئا يوجب التمسك
 والعلم بالحقوق ترك في يده ما لا يلزمه المدعي على عدم هذه الامور يتوجه ولو
 ادعى عليه العلم بعقوبة او بالحقوق الحلف انه لا يعلم نعم لو اثبت الحق والوفات وادعى
 في يده ما لحلف الوارث على القطع **الحج الثاني** اذا ادعى على المملوك فالغريم مع العلم ويستوفى في
 ذلك دعوى المالك والجنابة الثالثة لا تتبع الدعوى في الحدود بخروج عن المدينة ولا
 اليمن على النكر نعم لو قد فقه بالزنا ولا يمين فادعاه عليه قال في المبسوط حان ان يحلف
 ليثبت الحد على الفاذ وفيه اذلا يمين في حد **الحج الرابع** منكر السرقة يتوجه اليدين لا سقاط
 الغرم ولو نكل لزمه المالدون القطع بناء على القضاء بالنكول وهو الاظهر والاحلف
 المدعي ولا يثبت الحد على العقولين وكذا لو اقام شاهدا فاعرض عنه وقع يمين المنكر **الحج الخامس**
 لو ادعى صاحب على الضاب ابداله في اثناء الحول قبل قوله ولا يمين وكذا لو حصر عليه
 فادعى النقصان وكذا لو ادعى الذي الاسلام قبل الحول اما لو ادعى الصغير الحرف في الغنا
 بعلاج لا يثبت ليخلص عن القتل فيه تردد ولعل الاقرب اليه لا يقبل الامع البيعة **الحج السادس**
 لو مات ولا ورثه فظهر له شاهد يمين قبل اليدين يحلف حتى يحلف او يقر بقتل في يمين
 طرف الشهود عليه وكذا لو ادعى الوصي ان الميت اوصى الفقراء وشهد شاهد فذكر الوارث
 في الموضوعين اشكال لان السجين عقوبة لم يثبت توجهها **الحج السابع** لو مات وعليه محبط

وكذا لو اقام شاهدا وحدها كالمسافر كان لا يثبت عليه ما يوجب التمسك
 واليمين من المنكر اذ لا يثبت القتل وتضمنه باليمين فالحق
 الرجع قبل الادعاء فيه تردد ولعل الاقرب اليه

بالزكاة يستقل الى الوارث وكانت حكم مال الميت والذبح يستقل اليه ما فضل عن الدين
في الحالين للوارث الحاكم على ما يدعيه لورثته لانه قائم مقامه **الحج الثاني** في اليمين مع
الشاهد يفتي بالشاهد واليمين في الجملة استنادا الى قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاء عليهما
بعده وبشروط شهادة الشاهد ولا وثوق عدلته ثم اليمين ولو بدى باليمين وقعت
لاخيه وامتنع له عاقبتها بعد اقامته ونثبت الحكم بذلك في الاموال كالدين والقرض
والعضد في المعاوضات كالبيع والصرف والصلح والقراض والاجار والهدية والوصية
للزوجة والحياة الزوجية للديك كالحظاء وعدم الحظاء وقتل الوالد ولزوجه والحر العبد وكسره
الغلام والجايفة والمأمومة وضابطه ما كان لا ار المقصود منه المالا في الشك وتردد
ابا الحكم والطلاق والرجعة والعق والتدبير والكفاية والنفقة والوكالة والوصية
وجيوب الضام فلا وفي الوقت اشكال منشأه نظر في من ينقل اليه والاشبهه القبول
الاستقال الى الوقوف عليهم ولا تثبت دعوى الجماعة مع الشاهد الا مع حلف كل واحد
منهم ولو امتنع البعض ثبت نصيب من حلف دون المتنع ولا يحلف الا من لا يعرف لم يحلف
عليه يقينا ولا يثبت ما لا يقينه فلو ادعى غير الميت ما لا لله على احد مع شاهد فان
حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو ادعى هذا واقام شاهدا له للراهن
لم يحلف لان عينه لا تثبت ما لا يقينه ولو ادعى الجماعة مالا لم يثبت حلفوا مع شاهدهم
ثبت الدعوى وقسم بينهم على العريضة ولو كان وصية صموية بالتوبة لا يثبت
التقبل ولو استنوا الحكم لم ولو حلف بعض اخذوا به كمن للمتنع معه شركة ولو كان
في الجملة موافق عليه توقف نصيبه فان كل واحد حلف واستحق وان امتنع لم يحكم كان
معدوما

مات

مات قبل ذلك كان لورثته الحلف واستيفاء نصيبه **الحج الثاني** لو قال هذه
الجمارية مملوكتي وام ولدي حلف مع شاهدة وثبت رقيتها دون الولد لانه
ليس الا يثبت لها حكم ام ولدا **الحج الثاني** لو ادعى بعض الورثة ان الميت
عليهم دارا وعليها سهم فاذا حلف المدعون مع شاهدهم قضي لهم وان استنوا حكم
بها ميراثا وكان نصيب المدعين وقفا وان حلف بعض ثبت نصيب الحالف وقفا
وكان الباقي مطلقا فمقتضى متساويين ويخرج الموصيا وما فضل كان ميراثا وما يحصل
من الفاضل للمدعين يكون وقفا ولو اقرض المتنع كان للبطن الذي اخذه بعده
الحلف مع الشاهد ولا يطل حلفهم بمتاع الاول **الحج الثاني** اذا ادعى الوقفية عليه
وعلى اولاده بعده وحلف مع شاهدة تثبت الدعوى ولا يلزم الاراد بعد
عين ستانفذه لان الشبهة للماول اغني عن تجديده وكذا اذا انقضت البطون
وصار الى الفقراء والمصالح اما لو ادعى الشريك بينه وبين اولاده بقر
البطن الثاني الى اليمين لان البطن الثاني بعد وجودها يعود كما لموجودة وقت
الدعوى فلو ادعى اخوة ثلثة ان الوقف عليهم وعلى اولادهم مشتركا فحلفوا
مع الشاهد ثم صار لاحدهم ولد فمقتضى الوقف ارباعا ولا يثبت حصة
هذا الولد بحلفه لانه يثبتي الوقف عن الواقف فهو كما لو كان موجودا وقت
الدعوى يوقف له الربع فان كل واحد حلف واذا امتنع قال الشيخ يرجع وجه
على الاخوة لانهم اثبتوا اصل الوقف عليهم لم يحصل المزالحم وبما شاعده
جرى مجرى المعدوم وفيه اشكال يثبت اعتراف الاخوة بعدد استحقاق

مات قبل ذلك كان لورثته الحلف واستيفاء نصيبه

الرابع ولو مات احدى الاخوة قبل بلوغ الطفل منزل لما انزلت من حين وفات الميت
لان الوقف صار اطلاقا وقد كان له الرابع الى حين الوفاة فان بلغ وحلف اخذ الجميع
في الاربع كان الرابع الى حين الوفاة لو لم يمت والاخوين والثالث من حين الوفاة
للاخوين وفيما يصح اشكال الاول **الاول** لو ادعى عبدا وذكر انه كان له واعتقه فانكر
المشتبه قال الشيخ يحلف مع شاهده ويستنفذه وهو بعيد لانه لا يدعي بالانسان
لو ادعى عليه القتل واقام شاهدا فان كان خطأ او عدا خطا حلف وسكمت له وان
كان عبدا لموجب القصاص لم يثبت باليمين الواحدة وكانت شهادة الشاهد ولو اجاز
دعواه بالقسم **خاتمة** تشمل على ضلبي **الاول** في كتاب قاض الى انما حكم الحاكم الى احراما
بالكتاب والقول والشهادة اما الكتابة فلا عبرة لها الا كان التشبه واما القول
مشاهدة فهو ان يقول للآخر حكمت بكذا او انفدت كذا او اضيت كذا ففي القضاة ترد
الشيخ في الخلاف انه لا يقبل لما المشاهدة فان شهدت البينة بالحكم وبالشهادة
على تعين القول لان ذلك مما تقرر بالحجة اليه اذا احتياج ارباب الحقوق الى اثباتها
في البلا والمباعدة غالبا تكلف شهود الاصل الشغل متعذرا وتعرض فلا بد من وسيلة
الى استيفائها مع تباعد الغريم ولا وسيلة الا رفع الاحكام الى الحاكم واعز ذلك احتياطا
ما صورناه لا يقال يوصل الى بالشهادة على شهود الاصل لانا نقول قد لا يبعد شهود الفرع
على القتل والشهادة الثالثة لا تمتنع لانه لو لم يشرع فيها الاحكام بطلت الجميع وتناول
المدد لان المنع من يرد على استلزامه في الواقعة الواحدة بان يرفع الحكم عليه
الى اخر فان لم ينفذ الثاني ما حكم به الاول انقضت المنازعة ولان الغريم لو تصاد فان
حكم

فيما لا ينفذ الثاني ما حكم به الاول انقضت المنازعة ولان الغريم لو تصاد فان حكم

كما حكم عليها **الاول** ما حكم به الاول فلا توفات البينة لا يثبت الوفاة
اقره الغريم لم لا يقال فتقضى لا صحاب الله لا يجوز كتاب قاض الى قاض ولا كماله
ورعاية طاعة ابن زيد السكوني عن ابي عبد الله **ع** ان كان لا يحضر كتاب قاض الى قاض
لا في حد ولا غير حتى والميت بنامة فاجاز ولا البيئات لا توجب عن الاول يمنع
دعوى الاجماع على خلاف موضع النزاع لان المنع من العمل بكتاب قاض الى قاض ليس
منعنا من العمل بحكم الحاكم مع شهوده ونحن فلا عبرة عندنا بالكتاب بختمه كان او
مفتوحا والى جيل ما ذكرنا او راى الشيخ ابو جعفر في الخلافة ويجيب عن رواية
بالطعن في سندها فان طلبة تهزى والسكوني عاى ومع تسليمها نقول بموجبها
فان لا يبعد بالكتاب اتصالا وشهادة به فكان الكتاب ملغى اذا عرفت هذا فالعمل
مقصود على حقوق الناس دون الحدود وغيرها من حقوق الله سبحانه فلا يفتى
الى الحكم امران احدهما حكم وقع بين متخاصمين والثاني اثبات دعوى المدعى
على غائب **الاول** فان حضر شاهدا لانا خصوصية الخصمين ومعا ما حكم به الحاكم
واشدهما على حكمه ثم شهدا بالحكم عند الاخر اثبت بشهادتهما حكم ذلك الحاكم
وانفذ ما ثبت عنده لانه يحكم بصفة الحكم في نفس الامر لا يعلم له بهل الفائدة
فيه قطع خصوصية الخصمين لوعاود المنازعة في تلك الواقعة وان لم يحضر
الخصم فحقها الواقعة وصورة الحكم يسمي المتحاكين باسمائهما وابانها وصفا
واشدهما على الحكم فغيره تردد والقبول اولى لان حكمه كما كان ما ضيا كان الخبار
ما ضيا **الثاني** فهو اثبات دعوى المدعى فان حضر الشاهدان الدعوى ولما قدما
حكم

عليه السلام

سائر ذلك

حكم الزمان في غير ذلك

الشك في دقة الحكم بما شهد به وشهدا على نفسه بالحكم وسعدا بذلك عند الآخر قلنا
 وانما الحكم ولو لم يحضر الواقعة وشهدا بما سوي قد ان فلان من فلان العاقل
 ادعى على فلان قال في كذا وشهد له بذلك فلان وفلان وذكر عدلهم وتركتهما
 تحكمت وامضت في الحكم به تردد مع ان القبول ارجح خصوصا مع احضار الكتاب
 المتقين المدعى وشهادة الشهود ولما اوضح حالنا اخبرنا به ثبت عنده
 وكذا لم يحكم به الثاني وليس كذلك لو قال حكمت فان فيه تردد او صورة الا انها
 ان يقص الشهود ما شهدوا من الواقعة وما سمعوا من لفظ الحكم ويقولوا شهدا
 على نفسه انه حكم بذلك وامضه ولو احال على الكتاب بعد قضيته فقالا شهدا الحكم
 فلان على نفسه انه حكم بذلك جاز ولا بد من ضبط الشيء الشهود به بما يرفع الحال
 عند ولو اشتد على الثاني وقف للحكم حتى يوضح المدعى ولو تغيرت حال الاول
 بموت او عزل لم يقدر ذلك في العمل بحكمه وان تغيرت بضيق لم يعمل بحكمه ويغير
 ما سبق انفاذه على ثمان فسقه ولا اثر لتغير حال المكتوب اليه في الكتاب بكل
 من قامت عنده البيعة بان الاول حكم به وشهد به به عمل بها اذ اللازم لكل
 حاكم انفاذ ما حكم به غيره من الحكام **مسألة ثلث** اذا اقر المحكوم عليه
 انه هو المشهود عليه الزم ولو انكر وكانت الشهادة بوصف محتمل الاتفاق
 غالبا لقول قلد مع عينه ما لم يقسم المدعى البيعة فان كان الوصف مما يتعذر
 اتفاق الاذنه لم يلغى الى انكاره لانه خالف الظاهر ولو ادعى ان في البلد سنا
 له في الاسم والنية **كلمة** فانه فان كان المساوي حيا سئل فان عرف انه الغريم

فلان

الزم

ما قبل ذلك كان لولده الحلف واستيفاء غيبه مسائل خمس **لو قال هذه الطوار**
 ملكي وام ولد حلف مع شاهده وثبت رقبته بدون الولد لانه لا يرعى الا بغيره
 ام باقراره لو ادعى بعض الوارثة ان الميت وقف عليهم دارا على سلام فان
 المدعون مع شاهدهم قضي لهم ولو استعوا حكم بها ميراثا وكان نصيب المدعين وقفا وكان
 الباقي مطلقا يقضي منه الديون وتخرج الوصايا وما فضل يكون ميراثا لا يحصل
 من المماثل للمدعين يكون وقفا متفق ولو اقر من المتع كان للبطن التي يأخذ بعده
 الحلف مع الشاهد ولا يجل حكمه باستماع الاول الثالثة اذا ادعى الوقفية عليه
 وعلى اولاده بعد حلف مع شاهده **قضية الدعوى** ولا يلزم الاولاد بعد انقضائه
 بين ستانقة لان الثبوت الاول غير من تجديد وكذا اذا انقضت البطن صار
 الى الفقراء والمصالح اما لو ادعى الشريك بيعة اولاده اقتصر البطن الثاني على
 الزم واطلق الاول وان انكر وقف الحكم حتى يتبين قلن كان المساوي ميتا وهناك
 دلالة تشهد بالبرائة اما لان الغريم يعاوه واما لان تاريخ الحق متاخر من موت
 الزم الاول وان احقر وقف الحكم حتى يتبين **ثانية** للشهود عليه ان يمنع من التسليم
 حتى يشهد القاض ولو لم يكن عليه الحق شاهد قيل يلزم الاشهاد ولو قيل يلزم كان
 حسنا حثي لمادة المنازعة او كراهية لوجه البمين **الثالثة** لا يجب على المدعي
 دفع الحجة مع الوفا لانها حجة له لو خرج القبول مستحقا وكذا القول في البايع
 اذا التزم المشتري كمال الاصل لانه حجة له على البايع الاول بالثمن لو خرج البيع مستحقا
القسم في لواحق من احكام القسمة والتطريق القاسم والمقسوم والكيفية والوقت

الاول فيستحب للامام ان ينصب قاسما كما كان على عا ويشترط فيه البلوغ
 وكمال العقل والايان والعدالة والعرفه بالحساب ولا يشترط الحريه ولو تراضى
 الخصمان بيقاسم لم يشترط العدالة وفي التراضي بقسمه الكافر نظر اقرب الجواز
 كما لو تراضيا بانقسمها من غير قاسم والمنصوب من قبل الامام بمعنى قسمه بنفسه
 ولا يشترط رضاها بعدها وفي غيره يقف النزوم على الرضا بعد القرعة وفي هذا
 اشكال من حيث ان القرعة وسيلة الى تعيين الحق وقد فارقنا ونجحت القاسم ^{الملك} ^{الملك}
 انما يكون في القسمة رد ولا بد من اثنين في قسمه الرد لانها ضمن تقوما فلا
 يتصور به الواحد بسقط اعتبار الثاني مع الرضا ^{الشريك} ^{الشريك} واجرة القسام على بيت
 المال فان يكن امام او كان ولا سعة في بيت المال كانت اجرة على المتقاسمين فان
 استاجر كل واحد اجرة معينة فلا بحث وان استاجروا في عقد واحد ولم
 يبينوا نصيب كل واحد من الاجرة لزمهم لاجرة بالحصص وكذلك لو لم يقدر واجرة
 كان له اجرة المثل عليهم بالحصص **بالتسوية الثاني** في المقسوم وهو اما ما
 الاجزاء كذوات الاشياء مثل الحبوب والادهان او متفانها كالاشجار و
 العقار فالاول يجبر المتع مع مطالبة الشريك بالقسمة لان الانسان له ولاية
 الانتفاع بما له ولا انفردا لكل فعا ويقسم كيلا ووزنا مساويا ومتفاضلا
 معا كان او كان غيره لان القسمة غير حق لاسمع وفي الثاني اما ان يشتر كل
 او البعض ولا يشتر احد في الاول لا يجبر المتع كالجواهر والعضايا الضعيفة
 وفي الثاني ان القس المنظر اجبر من لا يضره وان استع المنظر لم يجبر ويحقق

الضرر

الضرر المانع من الاجبار لعدم الانتفاع بالضيء بعد القسمة وقبل تقيدان القسمة هو
 شبهة الشيخ قولان ثم المضمون ان لم يكن فيه رد ولا ضرر اجبر المتع وسقط قسمه لاجد
 وان نضحت احداهما لم يجبر وتسمى قسمة مراض وتقسم الثوب القدر لا ينقص منه بالقطع كما في
 الارض وان كان ينقص بالقطع لم ينقص لحصول الضرر بالقسمة وتقسم الثياب العبد بعد القسمة
 قسمة اجبار وانما سالا الحاكم القسمة وفي ايده الملك قسم وان كانت يدها عليه ولا
 تنازع قال الشيخ في المبوط لا يقسم وقال في الخلاف يقسم وهو شبه لان الضرر في ملكه
 الملك **الثالث** في كيفية الحصص ان تساوت قدره وقية فالقسمة بتعد لها على السهام
 لانه يقسم القيمة كالدار يكون بين اثنين وقيةها متساوية وعند التقدير يكون القاسم
 محبرا بين الاجزاء على الاسماء والاخراج على السهام **الاول** فهو ان يكتب لكل نصف
 في رقعة ويصف كل واحد بما يميزه على الاخر ويجعل ذلك مصونا في سائر كالشع
 او الطين واما من لم يطلع باخراج احدهما على اسم احد المتقاسمين فما خرج اسمه
 فقدر **الثاني** ان يكتب كل اسم في رقعة ويصونها ويخرج على سهم من السهمين فمن خرج
 اسمه فله ذلك السهم وان تساوت قدره لاقية عدلت السهام قيمة والمقي القدر
 حتى لو كان ثلثان بقيمة مساوية للثالث جعل الثلث محازيا للثنتين وكيفية القرعة
 عليه كما صورنا وان تساوت الحصص قيمة لا قدر مثل ان يكون لواحد النصف وللآخر
 الثلث وللآخر السدس وقيمة اجزاء ذلك الملك متساوية متساوية السهام على اقلها
 فجعلت اسما ثم لم يكتب مقسمة فيه ثم ديين ان يكتب بعدد الشركاء او بعدد الشراك
 بعدد السهام والاقريل لاقتصار على عدد الشركاء لحصول المزاوية فالزيادة كلقت

ان لم يفت هذا فانه يكتب ثلث رفاع لكل اسم رقعة ويجعل المسهام اول وثان وهكذا
 الى اخر الخيارات في تعيين ذلك الى المتعاقبين ولو تعاقبوا سبعة الف عام ثم يخرج
 رقعة فان تضمنت اسم صاحب النصف فله الثلث الاول ثم يخرج ثانية فان خرج صاحب
 الثلث فله السهمان الاخران ولا يحتاج الى اخراج الثلثة بل لصاحبها ما بقى وكذا
 لو خرج اسم صاحب الثلث او لا كان له السهمان الاولان ثم يخرج اخرى فان خرج
 صاحب النصف فله الثلث والرابع والخامس ولا يحتاج الى اخراج اخرى لان
 السادس يقين لصاحبها وكذا لو خرج اسم صاحب السدس ولا كان له السهم الاول
 ثم يخرج فان كان صاحب الثلث كان له الثاني والثالث والباقي لصاحب النصف
 ولو خرج في الثانية صاحب النصف كان له الثاني والثالث والرابع وبقي الاخر
 لصاحب الثالث من غير احتياج الى اخراج اسمه ولا يخرج وهذه على السهام
 بل على الاسماء اذ لا يؤمن ان يودي الى تفريق السهام وهو ضرر ولو اختلفت
 السهام والقيمة عدلت السهام والقيمة تقويمها وبترت على قدر سهم كلهم فصار
 اقرب عليها كما صورناه اما لو كانت قسمة مرة وهي المفتقرة الى رد في مقابلة بناد او غير ذلك
 فلا تصح القسمة ما لم يترضا جميعا لما تضمن من القيمة التي لا تستقر الا بالتراضي والافتقار
 على الرد وعدلت السهام فهل يلزم بنفس القرعة قبل لانها تتضمن معاوضة و
 لا يعلم كل واحد من يحصل له العوض فيقتدر الى الرضا بعد العلم بما يترتب من القرعة
سؤال ثلث الاول لو كان لدار علو وسفل وطلب احد الشريكين منهما بحيث يكون
 لكل واحد منهما نصيب من العلو والسفل بموجب التعديل جاز واجبر الممنوع مع انتفاء

الضرر

الضرر ولو طلب انفراد به السفل والعلو جاز الممنوع وكذا لو طلب قسمة كل
 سهمتين منفردا **سؤال** لو كان بينهما ارض وزرع فطلب قسمة الارض من صاحب
 الممنوع لان الزرع كالمنازع والدار ولو طلب قسمة الزرع قال الشيخ مخرج الاخر
 لان تعديل ذلك بالسهام غير ممكن وفيه اشكال من حيث امكان التعديل
 بالقيمة اذ لو كان فيه جهالة اما لو كان مدكرا يظهر طريق القسمة لتحقيق
 الجهالة ولو كان سبلا قال ايضا لا يصح وهو متعلق لجواربع الزرع عندنا **الثالث**
 لو كان بينهما متعددة وطلب واحد قسمة بعضها بعضا في بعض مخرج الممنوع ولو
 طلب قسمة كل واحد انفرادا جاز الاخر وكذا لو كان بينهما محبوس ومختلفة ويقسم
 القراع الواحد وان اختلف اشجارا قراعا عندك لدا والواسعة اذا اختلفت بينهما
 ولا تقسم الدكاكين المتجاورة بعضها في بعض قسمة اجبار لانها املاك متعددة
 يقصد كل واحدة منها بالسكنى على الفريدة فهي كل ارضية المتباينة **الاربع** في اللواحق
 وهي ثلث **الاول** اذا ادعى بعد القسمة الغلط عليه لم يسمع دعواه فان اقام البينة
 سمحت وسكن بطلان القسمة لان فايدتها تميز الحق ولم يحصل ولو عدلها فالتمس
 اليمن كان له ان ادعى على شركه العلم بالغلط **الثاني** اذا اقتضا ثم ظهر البعض مستحقا
 فان كان معينا مع احدهما بطلت القسمة لبقاء الشركة في النصف الاخر ولو كان بينهما
 بالتسوية لم يطل لان فايدة القسمة باقية وهي افراد كل واحد من الطرفين ولو كان
 فيهما لا بالتسوية بطلت لتحقيق الشركة وان كان المستحق شاعا عنهما فليشخ مخرج
 قولنا احدهما لا يطل فيما رد عن المستحق والثاني سطل لانها وقعت من دون

قراعات

بان الشريك وهو الاشبه **الثاني** لو قسم المورثة تركه ثم ظهر على الميت دين فان قام
 المورثة بتأديته لم تطل القسمة وان استعوا فقصت وقضى منها الدين **الثالث** في احكام
 اللطوى وهو يستدعيان مقدمة ومقاسدا **الفصل الثاني** في فصلين **الاول** في المدعى
 وهو الذي يزك لو ترك الخصومة وقيل هو الذي يدعى خلافا لاصل او سر خفيما
 وكيفية فناء ما اختار في مقابلته ويشترط فيه البلوغ والعقل وان يدعى لنفسه او لغيره
 له ولاية الدعوى عنه ما يصح منه تلكه فله قيو داربعة فلا تتبع دعوى الصغير
 ولا المجنون ولا دعواه ما لا غيره الا ان يكون وكيل او وصيا او وليا او حاكما
 او امينا لحاكم ولا تتبع دعوى المسلم خيرا او خيرا ولا بد من كون الدعوى صحيحة
 لازمة فالو ادعى جهة لم تتبع حق يدعى الا قباضا وكذا لو ادعى هنا ولو ادعى التكر في الحاكم
 او الشهود ولا يثبت فادعى علم المشهوده ففي توجيه المدين على نفي العلم تردد اشبه عدم
 الترجع لانه ليس حقا لازما ولا يثبت بالتكول ولا باليمين المردودة ولا بد من نفي ضا او كذا
 لو التمس التكر من المدعى بشفعة او الشهادة لم يجز بجانبه ^{او انما} ليهيئ البينة بشيوت الحق والاثار
 الجواب عن دعوى الاقرار بترده من شاه ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامر بل اذا ثبت
 ففيه بظاهره ولا يقتصر صحة الدعوى الى الكشف في نكاح ولا في غيره وربما انقرض
 في الدعوى القتل لان فائده لا يستدرك ولو انقضت على قتلها هذا ان يحكى في دعوى
 النكاح ولا يقتصر في ذلك الى دعوى شيء من حقوق الزوجية لان ذلك يخفى دعوى
 لوازم الزوجية ولو انكر النكاح لزمه المدين ولو نكل قضى عليه على القول بالخرق لغيره
 عليها فاذا حلفت ثبت الزوجية وكذا المساقاة لو كان هو المدعى فالو ادعى ان هذه بنت امته

بالتكول

لم يصح

لم يتبع دعواه الاحتمال ان تلحق ملك غيره بقبوله وكذا لو قال للميت ما في ملكي للاحتمال
 ان يكون حرة او ملكا لغيره وكذا لو اقر له من الخمر في يده او بنت المملوكة لم يحكم
 عليه بالاقرار لو دونه بما ينافي الملك ولا كذلك لو قال هذا الغنل من قطن فلان او
 هذا المديون من حنطة **الفصل الثاني** في التوصل الى الحق من كانت دعواه عينيا في
 انسان فله الاقرار بها ولو قصر اما لم يشر فتنسنة ولا يقف ذلك على اذن الحاكم ولو
 كان الحق دينيا وكان الغريم مقرا باذ لا يستقل المدعى بانه اقر من دون اذن
 الحاكم لان الغريم تخيير في جهات القضا فلا يستعين الحق في شيء من دون
 تعيينه وتعيين الحاكم مع امتناعه ولو كان المدين جا حدا والغريم بينة
 يثبت عند الحاكم والوصول اليه ممكن ففي حوز ان الاخذ ترد داسه الجواز
 وهو الذي ذكره الشيخ في الخلاف في المبسوط وعليه دل عموم الاذن في
 الاقتصار ولو لم يكن بينة او بعد الوصول الى الحاكم وجد الغريم من جنس
 ماله اقتصار مستقلا بالاستيفاء نعم لو كان المال وديعه عنده ففي جواز الاقتصار
 تردد اشبه الكراهية ولو كان المال من غير جنس الموجود جاز اخذه بالقيمة
 العدل ويقتض اعتبار ضمان المالك بالباطل كما يستط اعتبار ضمانه في الجنس ويجوز
 ان يولى بيعها وقضى دينه من ثمنها دفعا بالشفقة ^{او انما} المدين بها ولو تلفت قبل
 البيع قال الشيخ لا يلق بذهبها انه لا يضمنها والوجد الضمان لانه قبض عالم باذن
 فيه المالك ويقاسان بقيتها مع الثلث **الفصل الثاني** من ادعى ما لا يد لاحد عليه قضى
 له ومن باه ان يكون كليس بين جماعة فيسئلون هاهوكم فيقولون لا يقول واحد

وكذا لا تتبع البينة بذلك ما لم يصح
 بان البينة ملزمة كذا البينة ومثله
 لو قال هذه ثمرة فخلقت به

منهم من قال في بغي به لن ادعاه **فان** لو اكرمت سفينة في البحر فما اخرجها البحر
 فصولا له لا يملك وما اخرج بالغوص فهو لخرجه وبه رواية في سندها ضعف
في الاختلاف في دعوى الاملاك وفيه مسائل الاموال لو تنازع في يد
 ولاينة قضى بها بينهما نصفين قليل وكثير وكل منهما لصاحبه ولو كان يد
 احدها عليها قضى بها للمثبت مع عينة ان التمسك بالخصم ولو كانت يدها
 خارجة فان صدق من في يده احدها اختلفت قضى له وان قال هو لي قضى بها
 بينهما نصفين واختلف كل منهما لصاحبه ولو دفعها اقرت في يده **الثالث** ^{عنه}
 يحقق التعارض في الشهادة مع تحقق التضاد مثلا ان العمد عدوة ويشهد لغيره
 اخر ان يبعد بجنبه لخاله في ذلك الوقت ومهما امكن التوفيق بين الشهادتين
 وفق فان تحقق التعارض فاما ان يكون العين في يدها او في يدا احدها او يدا
 في الاول يقضى بها بينهما نصفين لان بكل واحد على النصف وقد اقام الاجنبية
 فيقضى له بما في يد عزمه وفي الثاني يقضى بها للخارج دون التثبت ان شهدتا
 لها بالملك المطلق وفيه قول آخر ذكره في وقت بعيد ولو شهدتا بالسبيل يقضى
 اليه قضاء على في الدابة وقيل يقضى للخارج لانه لا عملانية على ذي اليد كالا
 حين على المدعى عملا بقوله واليمين على من انكر والتفصيل قاطع للشركة وهذا
 لو شهدت للتثبت بالسبيل والخارج بالملك المطلق فانه يقضى لصاحب اليد سواء كان
 السبيل ما يكره لنتائج التوثيق لكان او يكره البيع والقساغة وقيل بل يقضى للخارج
 وان شهدت بيمينه بالملك المطلق عملا بالخبر والاول اشبه ولو كانت في يداك قضى لرجح

يشهد شاهدان بحق لغيره ويشهد
 اخر ان ذلك الحق بعينه

وشا

البينتين

البينتين عدالة فان ساويا قضى لكثرهما شهودا ومع الشاوي عندا عند القهر
 بينهما فمن خرج اسمه احلف وقضى له ولو امتنع احلف الاخر وقضى له وان كلا
 قضى بهما بالتوبة وقال في ط يقضى بالقرعة ان شهدتا بالملك المطلق ويقسم بينهما
 ان شهدتا بالملك المقيّد ولو اختلفت احدهما بالتقيّد قضى بها دون الآخر والاول
 انيب بالمقول ويحقق التعارض بين الشاهدين والشاهد والمأين ولا يتحقق بين
 الشاهدين وشاهد يمين وربما قال الشيخ نادرا بعارضان ويقع بينهما ولا بين
 شاهد مأين وشاهد يمين بل يقضى بالشاهدين والشاهد والمأين دون الشاهد
 واليمين وكل موضع قضى فيه بالقسمة فانما هو في موضع يمكن فرضها كالاموال
 دون ما يمتنع كما اذا تنازع رجلان زوجة والشهادة بمقدم الملك اولى من الشهادة
 بالحدث مثلا ان يشهد احدهما بالملك من الشهادتين في الحال والاخرى بتعيينه او
 احدهما بالقدم والاخرى بالقدم فالترجيح بجانب الاقدم وكذا الشهادة بالملك
 من الشهادة باليد لانها محتملة وكذا الشهادة بسبب الملك اولى من الشهادة بمثل
 ان يشهد احدهما بالملك والاخرى او احدهما بالقديم والاخرى بالقدم فالترجيح
 بجانب الاقدم وكذا الشهادة بالملك اولى من الشهادة باليد لانها محتملة وكذا الشهادة
 بسبب الملك اولى من الشهادة بالتعرف الثالث اذا ادعى شيئا وقال المدعى عليه هو
 لفلان انقضت عند الحاجة حاضرا كان المقر له او غائبا فان قال المدعى لفلان
 لانها لا يعلم انها لغيره فيتمت اليمين لان ما يدعيها الغرم لو امتنع لا القضاء باليمين
 لو نكل او رد وقال الشيخ لا يحلف ولا يعزم لو نكل والاقر ان يعزم لانه يعزم لانه

بالتعرف

حال بين المالك وماله باقراره لغيره ولو انكر المقر له حقه في العالم لانها خرجت
 عن المقر وتدخل في ملك ^{المقر} ولو اقام المدعى بينة قضى له اما لو اقر المدعى عليه بها
 لمجول لم يندفع الحصومة والزم البينات **الار** اذا ادعى اجرة الدابة وادعى اخر
 انه اودعها اياه لتحقيق التعارض مع قيام البينتين بالدعويين وعمل بالقرعة مع البينة
 البينتين في عدم الترجيح **الحاشية** لو ادعى رافعي يد انسان واقام بينة انها كانت
 في يده اسر وسند شهر قبل لايح هذه البينة وكذا لو شهد له بالملك اسر لان
 ظاهر اليد الآن الملك فلا يدفع بالتحمل وفيه اشكال ولعل الاقرب القبول اما لو شهد
 بينة للمدعى ان صاحب اليد عصبه واستأجر حكم بها لانها شهدت بالملك وسبب
 يد الثاني ولو قال عصبى اياها وقال الآخر بل اقرى بها واقام البينة قضى بها
 المعصومة منه وطريقتي المقران الحيلولة يحصل باقراره بل بالبينة **الفتاوى**
 في الاختلاف في العقود اذا اتفقا على استيجار دار معينة شهر معين واختلفا
 في الاجرة واقام كل منهما بينة بما قدره فان تقدم تاريخ احدهما علم به لا الثاني
 يكون باطلا وان كان التاريخ واحدا لتحقيق التعارض اذا لا يمكن في الوقت الواحد
 وقوع عقدين متنافيين وح يقرع بينهما وحكم لمن خرج اسمه مع عينة هذا اختيارا
 شيخنا في ط وقال اخر يقضى ببينة المقر لان القول قول المستاجر لو لم يكن
 بينة اذ هو يتخالف على ما في دفة المستاجر فيكون القول قوله ومن كان
 القول قوله مع عدم البينة كانت البينة في طرف المدعى وح نقول هو مدعى
 نيابة وقد اقام البينة بها فوجب ان تثبت وفي القولين تردد ولو ادعى استيجار

دار

دار فقال له المقر بل اجرتك بيننا فقال الشئ يقرع بينهما وقيل القول قول المقر
 والاول اشيد لان كلامهما مدع ولو اقام كل منهما بينة لتحقيق التعارض مع اتفاق التاريخ
 ومع التفاوت يحكم للاقدم لكن ان كان الاقدم بينة البيت حكم باجارة البيت باجرته
 وباجارة بقية الدار بالنسبة من الاجرة ولو ادعى كل منهما انه اشترى دار معينة و
 اقتضى الثمن وهي في يد البايع قضى بالقرعة مع تساوي البينتين عدالة وعدا وانما
 وحكم من خرج اسمه مع عينة ولا يقبل قول البايع لاحدهما ولزمه واعادة الثمن
 على الآخر لان قبض الثمنين تمكن فتقدم البينتان فيه ولو نكلا عن اليقين فسدت
 بينهما او يرجع كل منهما نصف الثمن وهما ان يفسخا الاقرب بغير تبعض المبيع
 قبل قبضه ولو نسخ احدهما كان للآخر اخذ الجميع لعدم المنع والحق في لزوم ذلك
 له تردد اقرب الزوم ولو ادعى ثلثان ثلثا اشترى من كل منهما هذا المبيع واقام كل
 منهما بينة فان اعترف لاحدهما قضى له عليه بالثمن وكذا ان اعترف لها قضى عليه
 بالثمنين ولو انكر وكان التاريخ مختلفا او مطلقا قضى بالثمنين جميعا لكان الاحتمال
 ولو كان التاريخ واحدا لتحقيق التعارض اذا لا يكون الملك الواحد في الوقت
 الواحد لثنتين ولا يمكن ايقاع العقدين في الزمان الواحد فيقرع بينهما فن خرج
 اسمه حلف وقضى له ولو استعاض اليقين قسم الثمن بينهما ولو ادعى ثلثه الجميع من
 زيد وقبض الثمن فادعى اخر ثلثه من عمرو وقبض الثمن ايضا واقاما بينتين متساويتين
 في العدالة والعدد والتاريخ فالنعارض بتحقيق يقضى بالقرعة ويخلف من خرج
 اسمه ويقضى له ولو نكلا عن اليقين قسم المبيع بينهما ورجع كل منهما على البايع بنصف

والرجوع
الثن ولما صنع بالثنتين ولو وضع احدهما جاز ولو كان للاخر اخذ الجميع لان النصف
الاخر يرجع الى بايوه ولو ادعى عبدان مولاهما اعتقه وادعى آخران مولاهما بعد منه
واقام البيعة فقي لا سبق البيعتين تانجا فان اتفقا قضى بالفرعة مع اليدين ولو امتنع
من اليدين قبل يكون نصفه حرا ونصفه رقا لمضى الاجماع ويرجع بنصف الثمن ولو
صنع عتق كله وهل يقوم على بايوه الاثر نعم لشهادة البيعة بما شرة عتقه **مسألة**
لو شهد للمدعى ان الدابة ملكه منذ سنة فدللت سنها على اقام ذلك قطعا اكثر قطعت
البيعة لتحقيق كذا **الاعا** اذا ادعى دابة في يده واقام بيعة انما اشترى من حر وفان
شهدت البيعة بالملكية مع ذلك للبايع او لا شترى او بالتسليم قضى للمدعى وان
شهدت بالشر لا غير قبل لا يحكم لان ذلك قد يفعل فيما ليس عليك فلا تدفع اليد للعلو
المظنونة وهو قوي وقيل يفتى له لان الشراء دلالة على النصف السابق الدال على الملكية
المسألة الصغير المجهول النسب اذا كان في يده ولحقه ادعى بقبته قضى بذلك ظاهر او كذا
لو كان في يده ثانيا اما لو كان كبيرا واكثر القول قوله لان الاصل الحرية ولو ادعى ثانيا
برقبته فاعترف قطا قضى عليه وان اعترف لاحدهما كان مملوكا له وهذا الاخر **مسألة** لو ادعى
كل واحد منهما ان النجدة له وفي يده واحد **مسألة** واقام كل واحد منهما بيعة قبل يقضى لكل
واحد منهما بما في يده الاخر وهو المبق بينهما وكذا لو كان في يده كل واحد شاة وادعى كل
سهما الجميع واقام بيعة قضى لكلهما بما في يده الاخر **مسألة** لو ادعى شاة في يده واقام بيعة
فتسلمها ثم اقام اخرى كانت في يده بيعة انما له قال الشيخ تقتض الحكم بعود وهو يرد
على القضاء لصاحب اليد مع التعارض والاولى ان لا ينقض **مسألة** لو ادعى دار في يده ويد

وادعى

وادعى عرو نصفها واقام البيعة قضى للمدعى الكل بالنصف لعدم المزاحمة وتعاوضت
اليدين في نصف الاخر فخرج بينهما وغتني من خرج اسمه مع غيره ولو اشتع من اليدين
قتى بينهما بالسوية فيكون للمدعي الكلية ثلثة ارباع ولمضى النصف الربوي وكانت برهما
على القار وادعى احدهما الكل والاخر النصف واقام كل منهما بيعة كانت للمدعى الكل ولكن
لمضى النصف ثلثي لان بيعة ذي اليد بما في يده غير مقبولة ولو ادعى احدهما النصف
والاخر الثلث والثلث الدرس ويدهم عليها فبذلك واحد منهما على الثلث **مسألة** لو ادعى
لا يدعى زيادة عما في يده وصاحب السدس يفضل في يده ما لا يدعيه هو لا يدعى الثلث
ليكون للمدعى النصف ليكل له النصف وكذا لورقات لكل منهم بيعة بدعواه ولو ادعى احدهم
الكل والاخر النصف والثلث الثلث ولا بيعة قضى لكل واحد منهما بالثلث لان يده
عليه وعلى الثاني والثالث اليدين للمدعى الكل وعليه وعلى الثلث اليدين للمدعى
النصف فان اقام كل منهم بيعة فان قضيا مع التعارض بيعة الداخل فالحكم كما لو كان
بيعة لان كل واحد منهما بيعة ويده على الثلث وان قضيا بيعة الخارج وهو الاصح كان
لمدعى الكل مما يده ثلثة من اثني عشرة بغير منازع والاربعة التي في يده مدعى النصف
لقيام البيعة لصاحب الكل بها وسقوط بيعة صاحب النصف بالنظر اليها اذا
لا يقبل بيعة ذي اليد وثلثة تما في يده مدعى الثلث وبقي واحد بما في يده مدعى الكل
لمدعى النصف وواحد تما في يده مدعى الثلث بدعيه كل واحد من مدعى النصف
ومدعى الكل فخرج بينهما ويخلف من يخرج اسمه ويقضى له فان اشتع اتم بينهما
ففيحصل لصاحب الكل عشرة ونصف ولصاحب النصف واحد ونصف وليقط

دعوى مدعى الثلث ولو كانت في يد اربعة فادعى احدى الكل والآخر الثلثين و
 الثالث النصف والرابع الثلث في كل منهم لصاحبه ولو كانت يد مدعى خارجة واكل
 منهم بيعة فخلص لصاحب الكل كل واحد بعها فان لم يكن بيعة قضينا لكل واحد ما في يده
 واحلفنا بالثلث اذ لا نزاع له وبقي التعارض بين بيعة مدعى الكل ومدعى الثلثين
 ومدعى النصف فالسدس ايضا فيخرج منهم فيه ثم يقع التعارض بين الاربعة في الثلث
 فيخرج منهم ويخصيه من يقع القرعة له ولا يقضي لغيره احد الا مع اليقين ولا
 يستعظم ان يحصل القرعة لكل مدعى الكل فان ما حكم الله غير محظي ولو نكل الجميع
 عن الايمان قسما ما يقع التلافيح فيه بين المتنازعين في كل مرتبة بالتسوية فيصح
 القسمة من ستة وثلثين سهما لمدعى الكل عشرون سهما ومدعى الثلثين ثمانية
 ولامدعى النصف خمسة ولامدعى الثلث ثلثة ولو كان المدعى في يد الاربعة ففي يد كل
 واحد منهم ربعها فاذا قام كل واحد منهم بيعة ندعوا قال الشيخ يقضي لكل واحد
 منهم بالبيع لان له بيعة ويلا والوجه القضاء ببيعة الخارج على ما في ناه فليسقط
 اعتبار بيعة كل واحد بالنظر الى ما في يده ويكون شراها في دعوى التكملة فيما يدعيه
 ما فجمع بين مدعى الكل والنصف والثلث على ما في يد مدعى الثلثين وذلك ربع اثنين
 وسبعين وهو ثمانية عشر فمدعى الكل يدعيها اجمع ومدعى النصف يدعى منها ستة
 ومدعى الثلث ثمانية فيكون عشرة سهما لمدعى الكل لقيام البيعة بالجميع الذي يجعل
 فيه العشرة وبقي ما يدعيه صاحب النصف وهو ستة يقع بينه وبين مدعى الكل
 ويحلف ومع الاستماع يقسم بينهما وما يدعيه صاحب الثلث وهو اثنان يقع عليه

يكون منه لصاحبه ولو كانت يد مدعى خارجة وكل بيعة فخلص لصاحب الكل ومدعى الثلثين
 في السدس فيخرج منهم فيه ثم يقع التعارض بين مدعى الكل

بين

بين مدعى الكل وبينه من خرج احد احلف واعطى ولو استعاضم بينهما ثم جمع دعوى
 الثلث على ما في يد مدعى النصف فصاحب الثلثين يدعى عليه عشرة ومدعى الثلث يدعى
 اثنين وبقي في يده ستة لا يدعيها الا مدعى الجميع فيكون له ويقارع الاخرين ثم يحلف
 فان استعوا اخذ نصف ما ادعيه ثم يجمع الثلثة على ما في يده في الثلث وهو ثمانية
 عشر فدعى الثلثين يدعى منه عشرة ومدعى النصف يدعى النصف يدعى ستة بقي اثنان
 لمدعى الكل ويقارع على ما افره الاخرين فان استعوا عن الايمان قسم ذلك بين مدعى الكل
 وبين كل واحد منهما بما ادعاه ثم يجمع الثلثة على ما في يد مدعى الكل فدعى الثلثين يدعى
 عشرة ومدعى النصف يدعى ستة ومدعى الثلث يدعى اثنين فتخلص يده عما كان فيها
 فيكمل يدعى الكل ستة وثلثين من اصل اثنين وسبعين ومدعى الثلثين عشرون ومدعى
 النصف اثنا عشر ولامدعى الثلث اربعة هذا ان استع صاحب القرعة من اليقين والمقاربة
الرابع اذا دعى الزوجان متاع البيت فقتل من اقامت له البيعة ولو لم تكن بيعة
 فيه كل واحد منهما على نصفه قال في المبسوط لكل واحد منهما لصاحبه ويكون بينهما
 البسوة سواء كان قاتل شخص الرجل او النساء ما يصلح لها وسواء كانت الدار لها او لغيرها
 وسواء كانت الزوجة مقيمة بينهما او زائلة ويستوى في ذلك تنازع الزوجين والوارث
 وقال في الخلاف ما يصلح للرجال للرجال وما يصلح للنساء للنساء وما يصلح لها يقتسم بينهما
 وفي رواية انه للمرأة لانها تاتي بالمتاع من اهلها وما ذكره في الخلا مشهور في الروايات
 واظهر بين الاصحاح ولو ادعى ابو الميت انه عاجها فبعض ما في يدها من متاع او غير
 كلف البيعة كغيره من الاضباة وفيه رواية بالفرق بين الاب وغيره ضعيفة

على ما في غيره من
 من كذا كذا على ما في الدار

القسم الرابع في دعوى الموارث وفيه مسائل **المسألة الأولى** لو مات المسلم عن اثنين فصاعداً
 علي تقدم الاسلام احدهما علي موت الاب واد الاخر مثله فأكبر اخوه قال قول
 قول المتفق علي تقدم حرية احدهما واختلاف في الاخر **المسألة الثانية** لو اتفقا علي ان احدهما
 اسلم في شعبان والاخر في غرة رمضان ثم قال المتقدم مات الا قبل هلال رمضان
 وقال المتأخر مات بعد دخول رمضان كان الاصل بقاء الحياة والتركه بينهما فنفين
المسألة الثالثة دار في يد انسان فادعي اخر انها له ولا حية الغايب ارباعاً من اجها واقام
 بيعة فان كانت البيعة كاملة وشهدت انه لا وارث سواها سلم اليه النصف وكان
 الباقي في يد من كانت الدار في يده وفي الخلاف يجعل في يد ادين حتى يعود ولا يلزم
 القايض للنصف اقامة صهيح بما قبض ونعني بالكمال ذات المعرفة المتقدمة والمغيرة
 الباطنة ولو لم تكن البيعة كاملة وشهدت بانها لا تعلم وارثا غيرها **المسألة الرابعة** في التسليم
 حتى يثبت الحاكم عن الوارث استقباليا بحيث لو كان وارثا لظهر في حق الوارث
 نفسه ثانياً وعلي التقدير الثاني بغيره اليقين لو كان وارثاً فيعطي النصف الرابع
 والزوج ربع الثمن من غير تقنين وبعد البحث يميم الحصة مع التقنين
 ولو كان الوارث مما يحجب غيره كالاخ فان اقام البيعة الكاملة اعطى المال اثنان
 اقام بيعة غير كاملة اعطى بعد البحث والاستظهار بالنصفين **المسألة الخامسة** اذا ماتت
 امرأة وانها فقال اخوها مات الولد ولا ثم المرأة فالمرأة في الميراث في الزوج نصفان
 وقال الزوج ميراث المرأة ثم الولد فلا لاي قضى لمن شهد له البيعة ومع عدمها لا
 يقضي احد الدعويين لامرث الا مع تحقق حياة الوارث فلا يرث الام من الولد

اسلمه مع بيعة انه لا يعلم ان اخاه
 اسلم قبل موت اميه وكذا لو كانا جاهلين
 ناعقاً والتفق علي تقدمه

ويثبت استظهاره ولو كان في غرض
 اعطى مع اليقين بالنسبة الوارث فضيلة

ولا

ولا الابن من امه وتكون تركه الابن لاميته وتركه الزوجة بين الاخ والزوج **المسألة السادسة**
 لو قال هذه لامة ميراث من ابى وقالت الزوجة هذه اصدقني اياها ابوك ثم اقام
 كل منهما بيعة قضى بيعة المرأة لانها تشهد بما يمكن ان كان حقاؤه علي الاخرى
القسم الرابع في الاختلاف في الولد اذا وطئ اثنان امرأة وطئ الحق به النسب لما
 بان تكون زوجة لاحدهما ومشبهة علي الاخر ارضية عليهما او عليهما بعد كل
 واحد منهما **المسألة السابعة** ثانياً في بولد الستة لشهر فضا عدالم نجحاً قضى للحمل في بقرع عنها
 ولحققت بنصيبه القرعة سواء كان الواطان سلمي او كافرين او عبيدين او حرين
 او مختلطين في الاسلام والكفر والحرية والرق وابا وابنا هذا اذا لم يكن لاحد منهما بيعة
 ولحققت النسب بالمرأش المفرد والدعوى المنفردة بالمرأش المشترك والدعوى المشتركة
 وتقضى فيه بالبيعة ومع عدمها بالقرعة **كتاب الشهادة** والنظر في اطرافها
المسألة الاولى في صفات الشهود وبشرط ستة اوصاف **المسألة الثانية** البلوغ فلا تقبل شهادة
 الصبي لم يصير مكلفاً وقيل تقبل مطلقاً اذا بلغ عشرين وهو من وكف واختلاف عما
 الاصحاب في قبول شهادتهم في الجراح والقتل في جليل عن ابى عبد الله ع يقبل
 شهادتهم في القتل ويؤخذ باول كلامهم ومثله مروى محمد بن حمران عن ابي عبد الله
 يقبل شهادتهم في القتل ويؤخذ ايضاً وقال الشيخ في النهاية يقبل شهادتهم في الجراح
 والعصا وقال في الخلاف يقبل شهادتهم في الجراح ما لم يتفرقا في اجتماع علي
 سباح والتعجيز علي الدماء بخبر الواحد خطر فالاولي الاقتصار علي القول في
 الجراح بشرط الثلثة بلوغ العشر وبقاء الاجماع اذا كان علي مباح عسكاً بوضع

الوفاق ^{في} كمال العقل فلا تقبل شهادة المجنون لهما اما من سأل له ادوارا فلا بأس
 بشهادته في حال افاقته لكن بعد استظهار الحاكم بما يثبت معه حضوره هذه واسكال
 فتشده وكذا من يعرض له السهو غالبا فيما سمع الشيء ويشك بعضه فيكون ذلك مغيبا للعاقل
 اللطيف واما قلة المعاني فبحسب الاستظهار عليه حتى يستبين ما يشهده وكذا المغفل الذي قد
 جعل له البلاء في الاستظهار لعدم تغطية لما يراه الا في الامور الاعراض عن شهادته ما لم يكن
 الامر الحلي الذي يخفى معه الحكم استنبات الشاهد له فانه لا يسهو في مشهده ^{الامر الحلي} الا في حال
 يقبل شهادة غير المؤمن وان اتفق بالاسلام لا على مؤمن ولا على غيره لانها قد بالفسق والظلم
 المانع من قبول الشهادة نعم تقبل شهادة الذي في الوصية خاصة اذا لم يوجد من عدو المسلمين
 من يشهد بها ولا يشترط كون الموصي في غيبته وباستراطه رواية مطروحة وليست الا على معرفة
 الحاكم بقيام البينة او الاقرار وهل تقبل شهادة الذي على الذي قبله او كلا لا يقبل على غير الذي
 وقبل تقبل شهادة كل ما ينفو على ملتهم وهو استناد الى رواية موافقة والمنع اشبه ^{المراد} بالدلالة
 اذا لم ينفية مع الظاهر بالفسق ولا يصف ذنبا لها بموافقة الكبار كالقتل والربا والنكاح
 وغسل الاموال المعصومة وكذا بموافقة الصغار مع الامرار او في الاغلبا لو كان في الذمة
 فقد قيل لا يقدر لعدم الانفكاك منها الا فيما يقبل الا في استراطه التزام لا شق وقيل يقدر
 لا يمكن التنازل بالاستغفار والاولى بما توهم واهم ان الصغار لا يطلق على الذنب
 الامع الاحباط وهذا بالاعراض عند حقيق فان اطلاقها بالنسبة وكما في ريق اصطلاح
 ولا يقدر في العدالة ^{بترك} المندوبات ولو اصر ^{بما} ينعى الجميع لم يبلغ حد يؤذن بالجهل
 بالسنة وهذا سائل ^{الامر الحلي} مخالف في حق من اصول العقائد ترد شهادته سواء استند

ذلك

ذلك التقليل والاجتهاد ولا ترد شهادة المخالف في الفروع من معتقد الحق اذا لم يخالف
 الاجماع فلا يقضى وان كان مخطئا في اجتهاده ^{الامر الحلي} لا تقبل شهادته القاذف ولو تاب قبلت وجه
 التوبة ان يكذب نفسه وان كان صادقا ويوجب ابطا وقيل يكذبها ان كان كاذبا ومخطئا في
 الملاء وان كان صادقا والاول مروي وفي اشتراط اصلاح العمل زيادة عن التوبة ترويه
 الاثر بالاكتفاء لا التحمل لان بقائه على التوبة اصلاح ولو ساعة ولو اقام بينة بالحق ولو مرة
 المقدومة لاحد عليه ولا رة ^{الامر الحلي} العتبات التي ركنها حرام كالسود والشرط نحو
 الاربعة عشر وغير ذلك سواء قصد الخزي او الهوان والقمار ^{الامر الحلي} شارب السكر ترويه شهادته
 حراما كان او نبذ او سقا او قضى او شرب منه قطرة وكذا الفقهاء وكذا العير اذا على من فضله
 او البتار ولو لم يسكر الا ان يغلي حتى يذهب ثلثه اما غير العصير من التمر او البيرة لاسلامه
 حلال ما لم يسكر ولا بأس باتخاذ الخمر للتخليل ^{الامر الحلي} مد الصوت المشتمل على الترتيع المطرب
 يفسق فاعله وترد شهادته وكذا سمعة سواء استعمل في القرآن او شعر ولا بأس بالجلد ^{الامر الحلي} حنظل
 ويجرم من الشعر ما يمتن كذا او هي مؤمن او تشييبا امرأة معروفة غير محملة ^{الامر الحلي} ولها
 غلاء مباح والاكثر منه مكروه ^{الامر الحلي} الزهر والعود والصنم وغير ذلك من الالات
 التهور حرام يفسق فاعله ومستهة وكبره الذوق في الاملاك والختان خاصة ^{الامر الحلي}
 الحسد معصية وكذا بعضه المؤمنين وكذا والتظاهر بذلك قاذف في العدالة ^{الامر الحلي}
 ليس الحرير للرجال في غير الحرب اختيارا محرم ترد به الشهادة وفي النكاح عليه
 والاقتران له ترد والجواز مروي وكذا يحرم التخمم بالذهب والتخيل به للرجال ^{الامر الحلي}
 اتخاذ الحمام للامر والنفاذ للكتيلين مجرام وان اتخذها للفرجة والتطبير فيصير

فأش

يكبره والرجان عليها **قادر** لا تدر شهادته احد من اهل الصنائع المذكورة كاصياغة
وجع الرقيق ولا من ارباب الصنائع التي تدعى الحياكة والحياكة ولو بلغت في الدناءة كالزبال
والغداة لان الوفاق بشهادته مستند الى تقوا **المتهم** ارتفاع التهمة وتحقق المقصود بيان سائر
الا لا يقبل شهادة من تجر شهادته نقفا كالمشرك فيما هو شرك فيه وصاحب الدين اذا شهد
للمجوع عليه السيد لعبد المادون والوصي فيما هو وصي فيه وكذا لا يقبل شهادة من يستدفع
شهادته من الشهادة احد العاقله بجمع شهود الجنازة وكذا شهادة الوكيل والوصي
يخرج شهود الدين على الوصي او الموكل **العداوة** الدينية لا تمنع القبول فان السلم
قبل شهادة على الجاني اتم الدين برفاقتها فتمت سواء قضت فقا او لم يقض
وتحقق العداوة بان يعلم من حال احدهما السر بمباة الاخر والمساءة بسروية
او بغيره **الاف** وكذا لو شهد العدول ووقعت لانفا التهمة **الاشب**
وان قرى لا يمنع من قبول الشهادة كالأب لولده وعليه والولد والده والاخ لأخيه
وعليه وفي قبول شهادة الولد على الوالد خلاف والمتعاشبه وسوا شهد مال او لم يتلق
بيد كالعصا والحبد وكذا يقبل شهادة الزوج لزوجته والزوج لزوجها مع غيرها
في الزوج الضمة كالزوجة ولا وجد له ولعل الفرق اغاها واختصاص الزوج بمزيد
القوة في المزاج ان يجديه راعى الرغبة والقابلية تظهر لو شهد فيما تقبل فيه شهادة
الواحد مع العين وتظهر القابلية في الزوج لو شهد لزوجها في الوصية وتقبل شها
السيد بغير قيد وان تأكدت بينهما الصحبة والملاطفة لان ذلك يعد من لمجانة النفس
فلا يعمى على المال ولو كان ذلك مع الضرورة نادرا لم يقدر في شهادته **الار** تقبل شهادة
الاجير

الاجير والضييف وان كان مما اسهل الشهود له لكن يرفع التهمة تسكنا بالامانة
لواحق هذا الباب وهي ستة **الاول** الصغير والكافر والفاسق المعلن اذا عرفوا
شيئا ثم زال المانع فثبت ثم اعادها بعد زوال المانع فثبت وكذا العبد لو ردت
شهادته على مولاه ثم اعادها بعد عتقه او الولد على امه فثبت ثم مات الاب
واعادها اما الفاسق المستتر اذا اقام الشهادة فثبت ثم تاب اعادها فثبت
تهمة الحص على دفع الشبهة عنه لاهتمامه باصلاح الظاهر لكن لا يشبه
القبول **الثاني** قبل لا يقبل شهادة المملوك اصلا وقيل يقبل مطلقا وقيل يقبل
الا على مولاه ومنهم من عكسوا لا شهر القبول الا على المولى ولو اعتق قبلت
شهادته على مولاه وكذا الحكم بقدر ما تجرد منه وفيه تردد اقربه المنع **الثالث**
اذا سمع الاذارسا شاهدا وان لم يستدعيه المشهود عليه وكذا لو سمع اثنين **الرابع**
يوقعان عقدا كالبيع والاجارة والنكاح وغيره وكذا لو شهد الغضبي والجنانة
وكذا لو قال له الغريم ان لا تشهد عليا فسمع منهما او احدهما ما يوجب حكما وكذا لو
حضر منطلق المشهود عليه ستمسلا **الخامس** لا يمنع بالشهادة قبل السؤال بطريق
التهمة فيمنع القبول اما في حقوق الله تعالى او الشهادة المتصالح العامة فلا يمنع
اذ لا مدعى لها وفيه تردد **السادس** لا يشهدوا بالفسق اذا تاب لتقبل شهادته الوجه
انما لا تقبل حتى يستبان استقراره على الصلاح وقال الشيخ يجوز ان يقول تبا قبل
شهادتك اذا حكم الحاكم ثم تبين في الشهود ما يمنع القبول فان كان متحدا
بعد الحكم لم يقدر وان كان حاصلا قبل الاقامة وخفي عن الحاكم نقض الحكم **السابع**

الثاني طهارة المولد فلا تقبل شهادة ولد الزنا أصلا وقبل تقبل في البسر مع منسكه
 في الصلاح وبه رواية كادرة ولو حلت حالة قبله شهادة وإن تأملت بعض الأسمان
 فيما به يصير شاهدا والضايط العلم لقوله نعم ولا تقص ما ليس لك به علم ولقوله نعم
 وقد سئل عن شهادة هل ترى الشمس على شاطئ فأشهد أو دغ واستدعاها أما الشاهد
 أو السماع أوهما فافترقا في المشاهدة للأفعال لأن آلة السمع لا تملكها كالغضب والسرور
 والقتل والرضاع والولادة والزنا واللواط فلا يصير شاهدا شي من ذلك إلا مع الشاهد
 وقبل فيه شهادة الأسم وفي رواية يؤخذ بأول قوله لا بانيه وهي كادرة وما يكفي
 فيه السماع كالسبب الوقت والملك المطلق لتعدد الوقوف عليه شهادة في الآ
 ويتحقق كل واحدة من هذه بتوالي الأخبار من جماعة لا يعمهم قيد المواعدة أو يستغنى
 ذلك حتى ختم العلم وفي هذا عندى تردد وقال الشيخ لو شهد عدلان فضا عدا
 صار السماع متحيا لا وشهدا أصل شاهدا على شهادتهما لأن عثرة الاستفاضة
 الفطن وهو حاصل بينهما وهو ضعيف لأن الظن يحصل بالواحد **ثالث** لو سمع
 يقول للكبير هذا ابني وهو ساكت أو قال هذا ابني وهو ساكت قال في المبسوط
 صار متحيا لأن سكرته في معرض ذلك رضاه بقوله عرفا وهو بعيد لاحتمال غير الرضا
تفريع على القول بالاستفاضة **الأول** الشاهد بالاستفاضة لا يشهد بالسبب
 كالبيع والهبة والاستفهام لأن ذلك لا يثبت بالاستفاضة فلا يعترف الملك اليه
 مع اثباته بالشهادة المستندة إلى الاستفاضة أما لو غرأ إلى الميراث صح لأنه يكون عن الحق
 الذي يثبت بالاستفاضة والفرق بينك لأن الملك لا يثبت بالاستفاضة قط ويقتض مع حصول
 ما يقتضي

ما يقتضي جواز الشهادة **الثاني** إذا شهد بالملك بالاستفاضة هل يقتصر إلى سماع
 اليد والصرخ في الوجه لا أما لو كان لو وجد يد والأخر سماع يستفيظ قال الوجه ترجيح اليد
 لأن السماع قد يحتمل منقطة الاختصاص المطلق الحق للملك وغيره فلا تزال اليد
 بالمتحيز **مسألة** **الثالث** لا يرب أن الصرخ باليد والمهدى بالإجابة يقرنان في
 ليد الملك المطلق أما من في يده دار شبهة في جواز شهادته له باليد هل يشهد له
 بالملك المطلق يقبل نعم وهو المروى وفيه اشكال من حيث أن اليد لو أوجب **الملك**
 لم يمنع دعوا من يقول الدار التي في يده عندى كما لا يمنع لوقا هذا **الثانية** الوقت
 والكساح يثبت بالاستفاضة أما على قلناه فلا يرب فيه وأما على الاستفاضة الغيبة
 لما لا يظن ظان الوقت للتأكيد فلو لم يسمع فيه الاستفاضة لبطلت الوقف مع
 استطلاقات الأوقات وفناء الشهود وأما الكساح فلا ينقض بأن خديجة عليها السلام
 زوجة النبي عليها السلام كما يقتضي بما أم فاطمة عليها السلام ولوقيل أن الزوجية
 تخفى بالتواتر كأن لما أن يقول التواتر لا يثبت إلا إذا استند السماع إلى المحسوس ومن
 العلوم أن المحبر لم يخبروا عن مشاهدة العقد ولا عن إقرار النبي عليها السلام
 بل نقل الطبقات مفضل إلى الاستفاضة التي هي الطبقة الأولى والعلم هذه التفتوا
الثاني الآخر من نقل الشهادة وأداء وهل يبنى على ما يتحققه من إشارته بأن
 جهلها اعتمادهم على ترجمة العارفين بإشارته لم يقتصر على الترجمين ولكن يكون الترجمين
 شاهدين على شهادته بل يثبت الحكم بشهادته أصلا لا يشهادة الترجمين **فرضا**
 ما يقتصر إلى السماع والمشاهدة كالكساح والبيع والشراء والصلح والإجارة فإن حادثة

التي هي فيهم اللطيف وحال إلى الصبر معرفة لا تفسد ولا تفسد ولا تفسد ولا تفسد
على الخائضات التي لا تفسد ولا تفسد ولا تفسد ولا تفسد ولا تفسد ولا تفسد
فان انما في الشهادة معرفة ان جازله الشهادة على العادة مستند إلى تعريفها كما يشهد
المجرب على تعريف غيره ولو لم يحصل ذلك وعرف هو صوت العاقل معرفة يروى
معها للاشتباه وقيل لا تقبل لأن الاموات تماثل والوجه انها تقبل فان
الاختلاف يدفع باليقين لا بالنكاح على تقديره وبالمجولة ان الاعي تقبل شهادته
حتى لا يؤمنه من غير علمه وعن الاستعانة بما يشهد في الاستعانة ولو لم يحصل
شهادة وهو بصير ثم عني فان عرف نسب المشهود اقام الشهادة وان شهد على
العين وعرف الصوت يقيناً كان ايضاً اما شهادته على المقصود فخاصة
وتقبل شهادته انما ترجح للحاكم عبارة حاضرة عنده **القول الثالث** في انقسام الحقوق
وهي قسمان حق الله سبحانه وحق الذي قال اول منه ما لا يثبت الا بالربعة
رجال كالزنا واللواط والسمم وفي بيان البهائم قولان اصحهما بثبوتها بشاهدين
ويثبت الزنا خاصة بثلاثة رجال او امرأتين ورجلين واربعة النساء غير ان الأخيرة
لا يثبت به رجس ويثبت به الحد ولا يثبت بغير ذلك وسنه ما يثبت بشاهدين وهو
ما عدل ذلك من الجنابة الموجبة للحكم بالسرقة وشرب الخمر والزنا ولا يثبت شيئاً
منه حقوق الله بشهادة امرأتين ولا بشاهد وعين ولا بشهادة النساء منفردات
ولو كثرن **والماضي** الذي قلناه من ان لا يثبت الا بشاهدين وهو الطلاق والخلع
والوكالة والوصية اليه والنسب وروية الاهلية وفي العتق والقصاص والحكم

تردد

تردد اظهره ثبوتها بالاهد والاثبات ومنها ما يثبت بشاهدين وشهادة امرأتين وشهادة
وعين وهو الديون والاموال كالقرض والغصب وعقود المعاوضات كالبيع
والقرض والسلم والصالح والاجارات والمساقات والرهن والوصية والجنابة التي
توجب الدية وفي الوقف تردد اظهره انه يثبت بشاهد وامرأتين وبشاهدين وعين
الثالث ما يثبت بالرجال وبالنساء منفردات وشهادات وهو الولادة والاحتلال
وعيوب النساء الباطنة وفي قبول شهادة النساء منفردات في الرضاع اختلاف في غير
الجواز تقبل امرأتين مع رجل الدين والاموال وشهادة امرأتين مع العيين ولا تقبل
فيه شهادة النساء منفردات ولو كثرن وتقبل شهادة المرأة الواحدة في ربيع ميرة
للشئ وفي بيع الغنيم وكل موضع تقبل فيه شهادة النساء ولا يثبت باقل من اربع
الرابع الشهادة ليست شرطاً في شيء حكم الحاكم تبع للشهادة فان كانت محقة فقد
الحكم بانها وظاهره وان نفذ حكم ظاهره بالمجولة الحكم بنقض عندنا ظاهره بالاجتناب ولا
يستطيع المشهود له ما حكم الاعم العلم بصحة الشهادة او الجمل في الشهادة **الثاني** اذا
ادعى من له اهلية التحمل التحمل لا يجب عليه وقيل لا يجب الا لو ادعى مروي للرجس
على الكفائية ولا يمين الاعم عدم غيره ممن يقوم بالتحمل لها الا انه فلا خلاف
في وجوبه على الكفائية فان قام غيره سقط عنه وان استعوا الحقهم الذم والعقاب
ولو عدم الشهود الا اثنان يمين عليها ولا يجوز لها التخلف الا ان تكون الشهادة
منفردة بمهاضر غير مستحق **الحقوق الرابع** في الشهادة على الشهادة وهي مقبولة
في حقوق الناس عقوبة كانت كالقصاص وغير عقوبة كالطلاق والنسب والعتق
او الاموال كالفراص وعقود المعاوضات او ما لا يطالع عليه الرجال كعيوب النساء
والولادة والاستتلال لا تقبل في الحدود سواء كانت لله محضاً كحد الزنا واللقا
والمسحق او مشترك كحد السرقة والحد في خلاف فيها ولا بد ان يشهد

من العقود الذي يطلق ويستحب
في النكاح والرجعة وكذا في البيع

اثنان على الواحد لان المراد اثبات شهادة الاصل وهو لا يتحقق بشهادة الواحد ولو شهد
 على كل واحد اثنان صحيح وكذا لو شهد اثنان على شهادة كل واحد من شاهدين الاصل
 كذا لو شهد شاهد اصل وهو مع اخر على شهادة اصل اخر وكذا اثنان على جماعة كفي
 شهادة الاثنين على كل واحد منهم وكذا لو كان سهود الاصل شأوا امراتين
 على شهادة اثنان او كان الاصل نسائهما يقبل فيه شهادتهن منفردات كفي شهادة
 اثنين عليهن ولا يتحقق مراتب اغما ان يقول شاهد الاصل اشهد على شهادتي اثنى
 لشهيد على فلان بن فلان فلان بن فلان بكذا وهو الاستبعاد وحفظ منه وهو
 ان يجعله يشهد عند الحاكم اذ لا يرب في تصريحه هناك بالشهادة وليد ان يسمع
 يقول ان الشاهد فلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا او يذكر السبب مثل ان يقول
 من ثوب او غار اذ هي صورة جرم فيه تردد اما لو لم يذكر سبب بل يقتصر على
 قولنا ان الشاهد فلان على فلان بكذا لم يصحح لا لاعتبار التسامع مثله وفي الفرق بين
 هذه وبين ذكر السبب اشكال في صورة الاستزاع يقول اشهدت على سيادة
 وفي صورة سماع عند الحاكم يقول اشهد ان فلانا شهيد عند الحاكم بكذا او في صورة
 السماع لا عنده يقول اشهد ان فلانا شهيد على فلان فلان بكذا بسبب كذا لا يقبل
 شهادة الفرع الا عند تعدد حضور شاهدا الاصل ويتحقق التعذر بالمرض
 وامانة وبالغيبه ولا تقديرها ومنابطه مراعاة المشقة على شاهد الاصل
 في حضوره ولو شهد شاهد الفرع فالتكرار الاصل فالمراد العمل بشهادة اعدائها
 فان تساوى اطرح الفرع وهو يشكك بما ان الشرط في الفرع عدم الاصل وربما كان
 لو قال الاصل لا اعلم ولو شهد الفرع ان شجره شاهد الاصل فان كان بعد الحاكم لم يفتق
 في الحكم واقفا وخالفنا وان كان قبله سقط اعتبار الفرع وفي الحكم لشاهد الاصل ولو
 تعذر حال الاصل بمسبوق او كغيره بالفرع لان الحكم يستند الى شهادة الاصل وتقبل

شهادة النساء على الشهادة فيما يقبل فيه شهادة النساء منفردات كالقبول
 الباطل والامتنان والوصية وغيره مردد اشبهه المنع ثم الفرعان ان يمتد
 الاصل وعدله قيل وان سميا ولم يعد له سمعها الحاكم وبحيث عن الاصل
 مع ثبوت ما يقتضي القبول وطرح مع ثبوت ما يمنع لو حضر وشهد اما لو عدله ولم يسم
 لم يقبل ولو اقر بالواط او بالزنا بالهما والمثاله او بوطن اليه ثبت بشهادة شاهدين
 ويقبل في ذلك الشهادة ولا يثبت فيها احد ثبتت النكاح وكذا لا يثبت
 التعزير في وطن اليه ويثبت تحريم الاكل في الماكولة وفي الاخرى وحريمها
 بل اخر **اصل الحاكم** في اللواحق وهي قيمان **الاول** في اشتراط توارد الشاهدين
 على المعنى الواحد بترتيب علمه **الثاني** توارد الشاهدين على النبي الواحد شرط في
 القبول فان اتفقا مع حكمهما وان اختلفا لفظا اذ لا فرق بين ان يقبل عضبوين
 ان يقبل احدهما غضب والاخر اتزم ولا يحكم لو اختلفا معني مثل ان يشهد احدهما
 بالبيع والاخر بالاقرار بالبيع لا فيهما شيان مختلفان فهو لو حلف مع احدهما يثبت
الثاني لو شهد احدهما ان سرق نصبا او غلوه والاخر ان سرق ذلك عشية لم يحكم
 بها لانها شهادة على فعلين وكذا لو شهد الاخر ان سرق ذلك بعينه عشية لم يتحقق
 التعارض وتعارض الفعل **الثالث** لو قال احدهما سرق دينارا وقال الاخر دينارا او
 قال احدهما سرق ثوبا ابيض وقال الاخر اسود ففي كل واحدة يجوز ان يحكم مع احدهما
 مع يمين المدعى لكن يثبت له العزم ولا يثبت القطع ولو تعارض ذلك بينتان على
 عين واحدة سقط القطع للشبهة ولم يسقط العزم ولو كان تعارض البيتين لاهل
 عين واحدة ثبت الثبوتان والذهبان **الرابع** لو شهد احدهما انه باع هذا الثوب عدوة
 بدينار وشهد الاخر انه باع ذلك الثوب بدينار في ذلك الوقت بدينارين لم يثبتا
 للتحقق التعارض وكان له المطالبة بايهما شاريع العين ولو شهد به مع كل واحد شاهد

آخر ثبت الدينان ولا كذلك لو شهد واحد الاقرب والآخر البعيد فانه
ثبتت الاثبات والآخر انضمام العين ولو شهد بكل واحد شاهدان ثبتت
الف بشهادة الجمع والالف الاخر بشهادة اثنين وكذا لو شهدا سرقة ثيابا قيمته
درهم وشهدا الاخر انه سرقة ويقتضيه درهمان ثبت الدرهم بشهادتهما والآخر
بالشاهد واليمين ولو شهد بكل صورة شاهدان ثبت الدرهم بشهادة الجمع
والآخر بشهادة الشاهدين بهما ولو شهد احدهما بالقذف غدوة والآخر عيشة
لولا القتل لذلك لم يحكم بشهادتهما لانه شهادة على فصيلين لما لو شهد احدهما باقرار
بالعربية والآخر بالعجمية قبل لانه اخبار عن شيء واحد **فصل الثاني** في الطلوع
وهي **مسألة الاولى** لو شهد اوله يحكم بما اتاخر بهما وكذا لو شهدا ثم زكيا بعد الطلوع
الثانية لو شهدا ثم فسقا قبل الحكم حكم بهما لان المعتبر بالبعد لا عند الاقامة
ولو كان حقا لم يحد الزمان للحكم لا يقتضي على التخفيف ولا ترفع شهرة في الحكم
بحكم القذف والقصاص ترددا شبهة الحكم لتعلق حق الادوية **الثالثة** لو شهدا لمن
يرثانه قات قبل الحكم فانتقل المشهود به اليهما لم يحكم بهما بشهادتهما **الرابعة** لو شهدا
عن الشهادة قبل الحكم لم يحكم ولو رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء وان كان
حالا لم يقدم نقض الحكم للشبهة الموجبة للسقوط وكذا لو كان للادوية كحد القذف
او سرقة كحد السرقة وفي نقض الحكم لما عد ذلك من الحقوق ترددا ما لو حكم وسلم
رجعوا والعين قايمة فالاصح انه لا ينقض الحكم ولا يستعاد العين وفي النهاية
تردد على صاحبها والاول انقص **الخامسة** المشهود به ان كان قتلا او جرحا استوفى
ثم رجعا فان قالوا فاعتقدوا انتقض منهم وان قالوا احظا فان كان عليهم الدين وان قال
بعضهم تمدا وبعضا خطأ فاعلى المقرين بالعدا جمع ووردوا لقاصد عن دية
صاحبه وله قبل البعض ويرد الباقي قدر جنايتهم ولو قال احد شهدا ان رجعا بعد

مسألة

بحر

رجع المشهود عليه تعديت فان صدق الباقي كان لا وليا للدم قتل الجميع ويرد اما فضل
عن دية المرحوم وان شأوا قتلوا واحدا ويرد الباقي تكلي في دية بالخصص بعد دفع
نصيب المقتول وان شأوا قتلوا اكثر من واحد ويرد الاول ما فضل من دية ضايم
واكل الباقي من المشهود ما يعون بعد وضع نصيب المقتولين اما لو لم يصدق الباقي
ثلاثة لم يضر اقراره الا على نفسه فحسب وقال في النهاية يقتل ويرد عليه الباقي ثلثا لوطع
القيم ولا وجه له ولو شهدا بالعتق حكم ثم رجعا ضمن القيمة تعديا واخطا لانهما القضا
بشهادتهما **سابعة** اذا ثبت انهم شهدوا بالزور نقض واستعيد المال فان فعله غرم
الشهود ولو كان قتلا ثبت عليهم القصاص وكان حكمهم حكم الشهود اذا اقر بالعدا ولو
باشروا القصاص واعترفوا بزيور يرضع الشهود وكان القصاص على الولي **الثامنة**
اذا شهدا بالطلاق ثم رجعا فان كان بعد التحول لم ينفها وان كان قبل التحول انفها
نصف المهر المسمى لانها لا يضمنان الا ما دفع المشهود عليه ببشهادة **الخامسة**
اذا رجعا معا ضمنا بالتبعية فان جمع احدهما ضمن النصف ولو ثبت بشهادة امرأتين
فرجعا ضمن الرجل النصف وضمنت كل واحدة التبع ولو كان عشر سنة مع شاهد جمع
الرجل ضمن السدس وفيه تردد **الثانية** لو كان الشهود ثلثين كل منهم ثلثة لو جمع
مفرقا ورتبا خطر لانه لا يضمن لان في الباقي ثبوت الحق ولا يضمن الشاهد ما يحكم به
بشهادته غير المشهود به والاول اختيار الشفيع به وكذا لو شهد رجل وعشرة فخرج
فان منهم قيد على كل واحد نصف السدس لا شراكم في نقل المال والاشكال فيه
في الاول **الثالثة** لو حكم فقامت دية بالجمع مطلقا لم ينقض الحكم لاحتمال التجدد بعد
الحكم ولو توفى الوقت وهو مقدم على الشهادة نقض ولو كان بعد الشهادة وقيل الحكم
لم ينقض واذا امتنع الحكم فان كان اخرج بالاقوال والبدل في بيت المال ولو كان للمها
القصاص هو الولي في زمانه تردد ولا شبهة لا يضمن مع حكم الحاكم واذا قتل

قبل بعد الحكم وقبل الاذن ضمن الاية اما لو كان ما لا فانه يستفاد ان كانت العين باقية والناكبات
 الناقصة فعلي المشهود ولد له ضمن بالقبض بخلاف ان انقصا من لو كان معسر قال الشيخ ضمن
 الايمان ثم يرجع برعي الحكم له اذا اهير وفيه اشكال من حيث استقرار الضمان على الحكومة
 قبلها لان لا حاجة لضمان الحاكم **مسألة** اذا شهد اثنان ان الميت اعتق احدا بالكلية
 وقيل الثلث وشهد اخر ان الولد ان العتق لفرقة وقيل الثلث فان قلنا المخرج من الكل
 عتقا وان قلنا يخرج من الثلث اعتق احدهما فان عرفنا السابق جميع عتقه وطلب الاخر وان
 جعل المخرج بالفرقة ولو اتفق حقهما في حالة قال الشيخ بقرع بينهما وعتق الموقوف ولو اختلفت
 قيمتهما في عتق الموقوف فان كان بقدر الثلث جميع وطلب الاخر وان كان ازيد من الثلث عتق من في
 القدر الذي جعل الثلث وان نقصا جعلت الثلث من الاصل **مسألة** اذا شهد شاهدان بالوصية
 لم يثبت من ورثته عدلان اذ يرجع عن ذلك واصل حاله قال الشيخ بقبولها في الرجوع
 لا فيما لا يجازي ان نفاذ فيها اشكال من حيث ان المال يؤخذ من يد ائتمارها المذني **مسألة**
 اذا شهدان لزيد بالوصية وشهد شاهد بالرجوع وانما ومن لم يكن له ان كان له ان يخلع شاهد
 لان سعادته منقورة لا يعارض الاولى **مسألة** لو اوصى بوجنتين سفرتين وشهد اخر ان
 ابر رجوع عن احدهما قال الشيخ لا يقبل لعدم التعيين فهي كالو شهدت بدار لزيد وعمره
مسألة اذا ادعى العبد العتق واقام بيينة يقبل على البحث وسال التفريق حتى ثبت قال
 في المبسوط بفرق وكذا قال لو اقام مدعى المال شاهدا واحدا وادعى ان له اخرا وسال اثنين
 الغريم لا يتمكن من اثبات حقه باليمين وفي الكل اشكال لانه فيجعل العتق قبل اثبات ذلك
كتاب الميراث كل مال مقبوض متقددة يسمي حقا وبالدنس كذلك يسمى تعزيرا
 واسبابه الاول ان لا يورثا بمتبعه والنفذ وشرا بغيره والشرع وقطع الطريق والثا في
 لربعة البقي والربعة اثنان للمصلحة وانما كما سبق من ذلك من الحكم فلنذكر الفصل قسم بابا
 عدما يندخل في ميراث **مسألة** في عدد القربا والنظر في الموجب والحد والتواحق

اما الموجب فهو بل لا يحل الانسان ذكره في مخرج امرأة محترمة من غير عقد ولا مال ولا
 شبهة متحقق ذلك بغيره بوجبة المحقة قبل او بعد او بشرط في تعلق الحد العلم
 بالتحريم والاختيار والبلوغ وفي تعلق التحريم مضافا الى ذلك الاحصان ولو تزوج
 محرمه كالام والمربعة والمحصنة وزوجته والولد والاب فوطئ مع المجهل بالتحريم
 فلا حد ولا ينقض العقد بانفراد شبهة في سقوط الحد ولو استاجرها للوطئ لم ينقض
 عجزه ولو وطئ المجهل بسقط وكذا يسقط في كل موضع يتوهم الحكم من وجده على
 اسرار فظنهما زوجته فوطئها ولو ثبت له فعلها بالحدونة وفي رواية تقام عليه الحد
 جهما وعليه ستر وهي متروكة وكذا يسقط لو ابا حته نفسها فتوهم الحد ويسقط الحد
 مع الاكرام وهو يتحقق في طرف المرأة وقطعا وفي تحقيقه في طرف الرجل تزود والاشبه
 اسكانه لما يعرف من ميل الطبع المزجور بالشرع ويثبت للكرهه على الواطئ مثل مهر
 نسائها على الاظهر ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه الرجوع حتى يكون الواطئ بالغاً
 حراً وطيا في مخرج مملوكه بالعقد الدائم او الرق تمكن منه بعد وعليه ونزوح وفي
 رواية مغيرة دون مسافة التقصير وكان في اعتبار كمال العقل خلافاً لوطئ المجنون
 عاقلة ويجب عليه الحد رجماً او سبلاً هذا اختيار الشيخين رحمهما الله وفيه
 تردد ويسقط الحد اذا عاد الزوجية ولا يكلف المدعي بيينة ولا يميناً وكذا المدعي
 ما يصحح شبهة بالنظر الى المدعي والاحصان في امارة كالاخصان في الرجل لكن
 يراد بها كمال العقل اجماعاً فلا يخرج رجلاً ولا على جبنه في حال الزنا ولو كانت
 محصنة وان زناها بالعقد ولا يخرج المطلقة رجعية عن الاحصان ولو تزوجت
 عاملاً كان عليها الحد تاماً وكذا الزوج ان علم التحريم والعدة ولو جهل فلا حد ولو
 كان احدهما عاملاً حداً تاماً دون المجاهر ولو ادعى احدهما الجاهلة قبل ان تكون تمكن
 في حقه ويخرج بالطلاق الباين عن الاحصان ولو ارجعها الى الع لم يتوجه عليه

الرجح الابعد الوطني وكل الملوك الواعظ والمكاتب اذا انحروا بحيد الجدي على الاغنيان
ادعى الشبهة قبل لا يقبل والاشبه القبول مع الاحتمال ويثبت الزنا بالاقرار او
البينة اما الاقرار فيشترط فيه بلوغ المقر وكاله والاختيار والحرة وكما لا اقرار
اربعا في اربعة عا لم يقر دون الاربعة لم يحجب الحد وجب التعزير ولو اقرارها
في مجلس واحد قاله الخلاف والمبسوط لا يثبت وفيه تردد وسبق في ذلك الرجل
والدرة ويقوم الاشارة المقتبة للاقرار في الاخر مقام النطق ولو قال اني بنت بفلانة لم يثبت
الزنا في طرف حتى يكرره اربعا وهل يثبت القذف للمرة فيه تردد ولو اقر محبة لم يثبت له في كيف
البان وضريحتي يتي عن نفسه وقبل لا يجاوز الملام ولا ينقص من غايبين وربما كان لها
في طرف الكثرة وصوابه لكن ليس بصوابه طرق النقصان لجواز ان يري بالجد التعزير وفي قبيل
والمضا جعة في اقرار واحد المعانعة ورايتان احدهما مابجلة والاخرى دون الحد
اشهر ولو اقر بما يوجب الرجوع ولو اقر بغير الرجوع لم يسقط ما لا انكار ولو اقر بمحبة تاب
كان الامام مخيرا في اقامته رجما كان او جليلا ولو حملت ولا يجلد لم يجدا لان الزنا
اربع **البينة** فلا يكفي اقل من اربعة رجال او ثلثة واسرائين ولا يقبل شهادة النساء منفرد
ولا شهادة رجل وست نساء ويقبل شهادة رجلين واربعة نساء ويثبت الجليلا في الرجوع
ولو شهد نادون الاربعة لم يحجب حد كل منهم للفرية ولا يفي شهادة منهم من ذكر المشاهدة
للولوي كاطيلة المكحلة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويكفي ان يقولوا لا نعلم بينهما
سبب التحليل ولعل شهادتهما المعانعة لم يحج المشهود عليه وحدها الشهود ولا يثبت
توارد على الفعل الواحد والزمان الواحد والمكان الواحد ولو شهد بعض المعانعة
بعض لانها او شهد بعض الزنا في رواية من بيت وبعض في رواية اخرى او شهد بعض
في يوم الجمعة وبعض في يوم السبت فلا حد ويحكي الشهود للقدح ولو شهد بعض انه
اكرهها وبعض المطاوعة في ثبوت الحد على الزنا وجهان احدهما ثبت للاتفاق على

الزنا

الزنا الموجب الحد على كلا الشديدين والاخرى لا يثبت لان الزنا بقيدا الاكرا وغير بقيد
المطاوعة فكانت بشهادة على ثقلين ولو اقام الشهادة بعض في وقت حد القذف
يرتقب اقام البينة لانه لا تاخر في حد ولا يعلق تقادم الزنا في الشهادة وبعض
الاخبار وان كان عن ستة اشهر لم يمنع وهو مطلق ويقبل شهادة الاربعة على الاثن
فما زاد ومن الاحتياط تفريق الشهود في الاقامة بعد الاجتماع وليس يلزم ولا يقطع
الشهادة بقصد يق المشهود عليه ولا يكتفي به ومن تاب قبل قيام البينة سقط
عنه الحد ولو تاب بعد قيامها لم يسقط حدا كان او رجما **الطلاق** في الحد وفيه
مقتضى الاول في اقسامه وفي قتل او رجما او جرحا وتغريبه **اما القتل** فيجب على من زنا
بذات محرم كالام والبيت وشبهها والذي اذا نفى بمسئله وكذا من زنا بامرأة تكرها
لها ولا يعبر بهذه الموانع الاحتصان بل يقبل على كل حال شيئا كان او شيئا ابليس
فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وكذا في الزنا بامرأة امه وهل يقتصر قتله على التيف
قبل نعيم وقيل بل يجلد ثم يقتل انه يمكن محصنا ويجلد ثم يقتل انه يمكن محصنا
برجوان كان محصنا عملا عقبة في الدليلين والاول اظهر **اما الرجوع** فيجب على المحصن
اذا نفى ببالغة عاقلة فان كان شيئا او شيئا جليلا ورجما وان كان شيئا بافقيه زنا
احديهما يرجع لا غير والاخرى يجمع له بين الحدين وهو شبهة ولو زنى الباقى المحصن
بغير البالغة او بالمجنونة فعليه لا الرجوع وكذا المرأة ولو زنا بها طفلا ولو زنا بها
المجنونة فعليه الحد ثلثا وفي ثبوت في طرق المجنون تردد والمرى انه يثبت
واما المملوك فيجوز على المذكر الحر الغير المحصن مجلد مائة من املك وطرد جلد وهو
مبني على الكبراه وهو الاشبه بامانة عن غير المحصن وان لم يكن مملوكا اما المرأة
فعليه الجلد مائة ولا تغريب ولا جرح والمملوك مجلد خمسين محصنا كان او غير
محصن ذكر كان او انثى ولا جرح على احدها ولا تغريب لو كان من الحر الزنا فاقيم عليه

مرتين قتل في الثالثة وقبلية الرابعة والماثلون فاذا اقيم عليه الحد سجا قتل في الثانية وقبل
في الثالثة وهو ان يوفي الزنا المتكرر حد واحد وان كثر في رواية الجعفر بن ابي جعفر
الزنا امرأة مرارا فعليه حد وان زنا بشهوة فعليه في كل امرأة حد وهي مطرحة ولو زنى
الزنى بغير شهوة دفعه الامام الى اهل بيته ليعقوب عليه الحد على معتقدهم وان شاء قام الحد
بغير شهوة الاسلام ولا يقيم الحد على الحامل حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولد
ان لم يمتنع له مريض ولو وجد له كافل جازا قامة الحد ويرجر المريض والمستحاضة ولا
يحد احد اذا لم ينجب قتله ولا رجمه موقفا من السريرة ويتوقع بهما البطلان اذا اقتضت
المصلحة التحجيل يرب بالفتن المشغل على العدد ولا يشترط وصول كل شئ الى حبله لا يفر
بما حصل لانه ليس مريض ولا يبقط الحد باعتراض الجنون ولا يترك ولا يقيم عليه الحد
في شدة البرد ولا شدة الحر ويتوخى ببق الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفة في ارض
العدو محاذة الالتحاق ولا في الحرم على من التجا اليه بل يضييق عليه في الطعام والمشرع يجر
ويقام على من احدث موجبا للحد في الثاني في كفيته ايقاعه اذا اجتمع الجلد والرجل جلد
جلد ولا يحد المجتهد حدوده بما لا يقوى معه الاخر وهو وقع برجله قبل نحره باليد
في النحر وقيل لا لان القصد الاثلاث ويدفن المرحوم الى حقويه والمرأة الى صدرها فان
فرا عيدا ثبت زناه بالبينه ولو ثبت بالاقرار لم يعيد وقيل فرقت احاسبه بالحقارة اعيد
وبعد الشهود ويرجمه وجوبا ولو كان مقررا بالامام وينبغي ان يعلم الناس ليسوا بمراد على حق
وليس يجب ان يحضر قامة الحد قامة واحدة وقيل يجب تسكوا بالاية واقلها واحد وقيل عشرة
وخبر من شرط ثلثة والاول حسن وينبغي ان يكون الحجة صغارا لئلا يشيع التلف وقيل لا
يرجمه من الله قبله حد وهو على الكراهية ويدفن اذا فرغ من رجمه ولا يجوز ان يحد ويحد
الزاني مجزأ وقيل على الحال التي وجد عليها قامة الشدة القرب وروي شوسطار يريق على
جسده ويتقى داسه وجهه وفرجه والمرأة تقرن حاسده وتبطل شباها **الكتاب الثالث**

شبهة
في اللواحق وهي مسائل عشر **الاول** اذا شهد أربعة على امرأة الزنا قبل ان تدعى انها كبرها
اربع مشاهد فالحاق واحد بغيرها الشهود للفقهاء قال في النهاية بغرر وقال في المبسوط لا حد
لاحتفال الشبهة في المشاهدة والاول اشبه **الثاني** لا يشترط حضور الشهود عند اقامة
الحد بل يقام وان ماتوا او غابوا الا فرارا لثبوت السبب الموجب **الثالث** قال الشيخ لا يجب
على الشهود الحضور وموضع الرجم ولعل الاشهاد الوجوب لوجوب بدائهم بالرجم **الرابع** اذا
كان المزوج احد الا بعد فيه روايتان ووجه الجمع سقوط الحد ان اختلف بعض شروط الشهادة
مثلا ان يسبق الزوج بالقدح في نكاح الزوج او يذبحه باللعان ويحد الباقي وثبت الحد ان لم يسبق
بالقدح فله يختار بين الشرطين **الخامس** يجب على الحاكم اقامة حدود الله ثم يعلمه كحد الزنا اما يحضر
الناس فيقف اقامتها على المطالبة حدا كان او تعزيرا **السادس** اذا شهد بعض ويشترط ان
قال في الخلاف والمبسوط ان ردت بامر ظاهر حد الجميع وان ردت ما ردت على المردود الحد فوف
البراقين وفيه اشكال من حيث تحقق القذف العاري عن بدنة ولو رجع واحد بعد شهادة الآخر
حد الراجع دون غيره **السابع** اذا وجد مع زوجته رجلا بنى بها فله شهادة الراجع قتلها
ولا اثم وفي الظاهر عليه القود الا ان ياتي على عواه بدنة او يصدق الولي **الثامن** من اقتضت
كبرا باصبعه لزمه حجر شاتها ولو كانت امه لزمه عشر فقتها وقيل يلزمه الارش **الاول** **الثامن**
من شرب امه على حرة سلمه فوطئها قبل الاذن كان عليه عثم حد الزاني من زنى في شهر **العاشرة**
مقتضى تعاز اولياد عوقب زيادة على الحد لانهما كد الحية وكذا لو كان في مكان سريرين او
زمان شريف **الكتاب الثاني** غا الموطأ والمصحح والفتا والموطأ وهو موطأ للذكران **الكتاب**
وغیره وكلها لا يشترط الا الاقرار اربع مرات او شهادة اربع رجال بالعينه ويشترط ان يقر
البليغ وكما العقل والحرية والاختيار فاعلا كان او سفولا ولو اقر من اربع لم يعيد وغيره لو
شهد بملك دون الاربع لم يثبت وكان عليهم الحد للتعزير ويحكم الحاكم فيه بعلمه اما ما كان
او غيره على الاصح وموجب الايقاب القتل على الفاعل والمفعول اذا كان كل منهما بالغاً عاقلاً

يستوي في ذلك المهر والعبد المسلم والكافر والمحصن وغيره ولولا الباطل بالبيع موقفا
فتملك الباطل والبيع الصحيح وكذا لولا طمحين ولولا طمحين حقا فتملكا ولولا طمحين
العبد لا الكراه سقط عند دون المولى ولولا طمحين معا فتملكا العاقل في ثبوت على المحبون
فإن اشبهها السقوط ولولا طمحين مسلم قتله وإن طمحين ولولا طمحين كان الامام محبوسا
بين اقامة الحد عليه وبين رفعه الى اهله ليقيموا عليه حدهم **وكيفية** اقامة هذا الحد القتل ان كان
المولى ابقاها وفي رواية ان كان محسنا رجوا ان كان غير محسن حبله الاول شبهه بغير الامام
مخبر في قتله بين مزرع البسيف او تحريقه او رجما القاه من شاهق او القاه من شاهق عليه ويحوز
ان يجمع بين تحريقه وبين تحريقه وان لم يكن ابقاها كالتحسين بين الاثنين فمده ما به حبله وقال في
النهاية من رجوا ان كان محسنا ويحبله ان لم يكن في الاول اشبه ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم
الكافر والمحصن وغيره ولو تكرر منه الفعل فخلله الحد من ثبوت في الثالثة وقيل في الرابع وهو
اشبه المحققان تحت ان ارضا حديد من وليس بينهما رجوا من ثلثين صوطا الى تسعة
ومستعين ولو تكرر ذلك منهما او فعله التعزير حقا في الثالثة وكذا يعرف من قبله ما ليس له
بحرم شهوة واذا تاب الا يطبق قبل قيام اليقين سقط الحد لو تاب بعده لم يسقط ولو تاب مفرقا
الامام مخيرا في العقوبة **والثاني** في السحق ما به حبله حرة كانت ارامة سلمة **والثالث**
محصة او غير محصة للفاقد والمفقود وقال في النهاية تزجج مع الاحصان وتجدد مع عدمه والاول
اولى واذا تكرر المسابقة مع اقامة الحد ثلاثا قبلت الرابعة ويسقط الحد بالثبوت قبل البينة
ولا يسقط بعدها ومع الاقرار والشبوت يكون الامام مخيرا والاجنبان اذا رجعا في ارضهم بين
عزيت كل واحدة دون الحد فان تكرر الفعل بينهما والعرض من بين اقيم عليها الحد **والرابع** ان كان
قالة النهي فتملكا والاولى الاقتصار على التعزير احتياطية التحصيل على **الثاني** لا كقالة واحدة
ولا تخيير فيه مع الاسكان والامن توجه مزرع ولا شفاعنة استقامة **الثالث** هو على وجهه
سماحت كبر المحل قالة النهاية على المرأة الرجوع على العينة حبله ما لم يبعد الوضع ويحقق

المولى

المولى الرجل ولزم المرأة المهر اما الرجوع على ما مضى من التردد واشبهه الاقتصار
على الجدة لثبات الحمل العينة فوجبة ثابتة وهي المسابقة واما الحقوق المولى فلان ما
غيره ان وقد اختلفت المهر في الحق به واما المهر فالثاني سببها انما هو المهر
وبينها امهر سببها وليس كذلك الثانية في سقوط دين القدرة لان الزانية ليست
الاقتضاؤه وليس كذلك وانما بعض المتأخرين ذلك فقل ان المسابقة كداسة
في سقوط دين القدرة وسقوط المنسحب **والثاني** في الجمع بين الرجل والنساء والزنا او
بين الرجال والرجال اللواط وثبت الاقرار مرتين مع بلوغ المقر وكما له وحريته
واختياره او شهادة شاهدين ومع شوبه يحجب على القوادح من وسعوا حبله وقيل
يخلق راسه ويظهره وليستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وهل ينبغي باقلا
قال في النهاية نعم وقال المصنف رحمه الله ينبغي في الثانية والاولى اما المرأة فخلله
وليس عليها جز ولا شهوة ولا نفي الى **باب الثالث** في حد القذف **الاول** في المهر
الاول في اللوجب وهو الذي بالزنا واللواط كقتله نكيت اولطت اوليط بك او انت ذان
اوليط او ستك في ذنوبه وما يؤدى هذا المعنى مرصع مع معرفة القابل بموضع القذف باق
لغة ولو قال المولى الذي اقتربه ليست ولدي وجب عليه الحد وكذا لو قال لغيرة ليست
لايكه ولو قال زنت بك امك او ابنا الزانية فهو قذف للام وكذا لو قال زنا بك اموك
او ابنا الزاني فهو قذف لانيه واو قال يا ابن الناس فمقتله فمقتله فمقتله فمقتله
كان المواجه كافر لان القذف ممن يجب له الحد ولو قال ولدت من الزنا في وجوب الحد
لا انه تردد واحتمال انفراد الاب بالزنا ولا يثبت الحد مع الاحتمال اضيق ولعل الاشبه
عند المتوقف لتطرق الاحتمال وان ولو قال يا زوج الزانية فالحق وجه الدرجة
وكذا لو قال يا ابا الزانية او يا اخا الزانية فالحق لمن شبه اليها الزنا دون اللواجر
ولو قال فثبت بقلنا اولطت به فالحق للمواحدة ثابت وفي شوبه للمشهور واليه تردد

قال في النهاية والمبسوط ثبت حدك لان عقل واحد متى كذب في احدهما كذب في الاخر ولا
يشترط ان العقل واحد لان موجب الحد في الفاعل غير الموجبة المقعول ومع تمكن ان يكون
الحد في احدهما لا دون صاحبه ولو قال لابن الملا عنه بان الزانية فعليه الحد ولو
قال لابن المحمدي قبل النوبة لم يجز به الحد بعد النوبة يثبت الحد ولو قال الامام
زكيت بك فلها حد على التردد ولا يثبت في طرف حدك لانه حتى يقرر ريعا ولو كان لا
يقرب او لا يكتسح ان اقرنا ان او غير ذلك من الالفاظ فان افادت القذف عرف
الفاصل منه الحد وان لم يعرف فابديتها او كانت مغيرة للغير والحد ونعم وان افاد
فابديتها كرهها المواجه وكل مقرب من ما كرهه المواجه ولم يوضع للقذف لوقوله
ثبت به التعريض لا الحد كقوله انت ولد حرام او حملت امك بك في حينها او يقول
لزوجته لم اجدك عندنا او يقول يا فاسقا او يا شاربا الخ وهو متظاهر بالاستزوار
يا حزين او يا حزين او يا وضيع ولو كان المقول له مستحقا للاستحقاق فلا حد له لا تعين
وكذا كل ما يوجب اذى كقوله يا اجرم يا ابرص **الثاني** في القاذف ويعتبر فيه البلوغ و
كمال العقل فلو قل في القذف لم يجز عترة وان قذف مسلما بالفاخر او كذا المجنون و
هل يثبت في جوب الحد كمال الحرية قبل نفي وقيل لا يثبت في الاول يثبت نصف
الحد على الثاني يثبت الحد كاملا لو كان ولو ادعى المقذوف الحرية وانكر القاذف فان
ثبت احدهما عمل عليه وان جهل فقيه تترد اظهره ان القول قول القاذف في طريق
الاحتقال **الثاني** في المقذوف ويشترط فيه الاحصان وهو هذا عبارة عن البلوغ وكمال
العقل والحرية والاسلام والعفة عن استكمالها وجوب بقذف الحد من فقهاء او
بعضها فلا حد فيه التعريض كمن قذف مسلما او مملوكا او كافرا او متظاهرا بالزنا سواء
كان القاذف مسلما او كافرا حرا او عبدا ولو قال لابن الزانية او اترك زانية كانت
كافرة او امة فاذمة النهاية عليه الحد تاما لحرمة ولدها والاشبه الغني ولو قذفه الاب

ولده

ولده لم يجز عترة وكذا لو قذف زوجته المستمة ولا وراث الا ولده نعم لو كان نكاحا وليس
غيره كان له الحد تاما وحدك الولد لو قذف في اياه والام لو قذفت ولدها وكذا الاقارب
المطلب في الاحكام وفيه مسائل **الاولى** اذا قذف جماعة واحد بعد واحد لكل
واحد حد ولو قذفهم لفظا واحدا وجاز ولو اقرت في المطالبة وكل واحد وكل واحد في
التعريض كذلك قال جماعة نعم ولا معنى للاختلاف هنا وكذا لو قال يا ابن الزانية فالحل لها
ويحد حلها وحدهم الاجتماع على المطالبة وحدين مع التعاقب **الثانية** حد القذف موش
بركة من رث المال من الذكور والاثان عد الزوج والزوج **الثالثة** لو قال ابنك فاني لا
لو ثبت زانية فالحل لها لا للمواجهة فانه سبق بالاستيغناء والعفو فلا حد في ذلك
قال في النهاية له المطالبة والعفو فيها شك لان المستحق موجود وله ولاية المطالبة فلا
يقتسط الاب كما في غيره من الحقوق **الرابعة** اذا قذف الحد جماعة لم يسقط بعضها لبعض
العفو والباقي من المطالبة بالحد تاما ولو قذف واحدا ما لو عفى الجماعة او كان المستحق واحد
فمن قذفه سقط الحد يستحق الحدان بعضو قيل شوت حقه ويعد وليس للحاكم الاخراف
عليه ولا الا بعد مطالبه المستحق **الخامسة** اذا تكرر القذف من مرتبة الثالثة
وتقبلت الرابعة وهو اولي ولو قذف في زعمه الذي قلت كان محصيا وجب بالثاني التعريض
لانه ليس يصح راقذف المكرر بموجب حد واحد **السادسة** لا يسقط الحد عن القاذف
الا بالبينة المصدقة او تصديق مستحق الحد والعفو ولو قذف زوجته سقط الحد
بذلك وباللعان **السابعة** الحد ثمانون جلدة حد كان او عبدا ويحد بشيابه ولا يحد
ويقتصر على الضرب المتوسط ولا يبلغ به الضرب في الزنا ويمنع القاذف من شهادته
ويثبت القذف بشهادة عدلين والاقارب من مرتبة ويشترط في المقر التكليف والحرية و
الاختقال **الثامنة** اذا قذف انسان سقط الحد وعنه **الثانية** قيل لا يحد الكفار مع
الشابن الا بالالفاء للغير الا ان لا يحصى حدوته فتنه فيصحبها الامام بما يراه

والجفت بذلك سنانا الى اخره **الاول** من سب النبي صلى الله عليه وآله جاز لنا معه قتله ما لم يفت
الفرق على نفسه او ماله او غير من اهل الايمان وكذلك سب احد الائمة عليهم السلام **الثاني**
من الاذى النبوة وجب قتله وكذا من قال لا ادرى محمد بن عبد الله صادق ام كاذب ولا كان على
ظاهر الاسلام **الثالث** من عمل بالسحر يقتل حتى ان كان مسلما ويؤدب ان كان كافرا **الرابع** من
الافراد في تدليب الصديق على عشرة اسواط وكذلك المولى وقيل ان من ربه عبدة في غير هذا الرتبة
اقتلوا وهو على الاستحباب **الخامس** كل ما فيه التصريح من حقوق الله سبحانه عليه شهادته
الاقرار وصحة من على قوله ومن قذف استغا وعزرك لا يجنبى **السادس** من شرب الخمر او تركها
فلا بد ان يام بتقريبه على الا يبلغ الحد وتقديره الى الامام ولا يبلغ ثم حد الحر لحد العبد
في العبد **السابع** في حد المسكر والفقاع وسباحته ثلاثه **الاول** في المجرم وهو منكر المسكر
والفقاع احتيازا مع العلم بالتحريم اذ كان المتناول كالملا هذه فيرد اربعة شرطنا التنا
بغير الشرب والاصطباغ واخذة ممنزجا بالاغذية والادوية وعن المسكرين شانه ان
يتركوا فان الحكم يتعلق بتناول القطرة منه ويستوفى ذلك الخمر وجميع المسكرات التحريم
والزينة من العسلية والجزر المجهول من الشعير والحنطة او الزهرة وكذا لو عمل من شيئين
او ما زادو يتعلق الحكم بالبعيد **الثاني** ان يفتد الزميا لان يوب بالقلبان ثلثاه او يقلب
خلطوما علاه اذ حصلت فيه المسكر اما التمر اذا غلا ولم يبلغ حد الاسكار ففي تحريمه
تردد والاشبه بقائه على التحليل حتى يبلغ وكذا البحث في الزبيب اذا انقع بالماء فغلي من
نفسه او بالنار فلا شبهة انه لا يحرم ما لم يبلغ الشدة المسكر والفقاع كالنبيذ المسكر في
التحريم وان لم يكن سكر وفي وجوب الامتناع من التداوى به والاصطباغ واشترطنا
الاختيار بنفسيا من المكروه فانه لا حد عليه ولا يتعلق الحكم بالمتناول ما لم يكن بالغيا
عاقلا وكما سقط عن المكروه ليقطع عن جهل المخرم او جهل المشروب ويثبت بشهادة
عدلين مسلمين ولا يقبل فيه شهادة النساء وسفوفات ولا سفوفات ولا اموار

في الخمر

القتل

ولا

ولا يفي الرتبة في المقر بالويع وكما لالعقد والحرية والاختيار **الثاني** في كفدية
الحد هو ثمان جلدة رجلا كان الشارب او امرأة استمرت في شرب الخمر بغير الشارب
عرايا على ظهره وكسطة ويتقى وجهه وفرجه ولا يقيم عليه حتى يفيق فاذا احدى من
قتله **الثالث** وهو المروي رقابته الخالق يقتل في الرابعة ولو شرب مرارا كفى
حد واحد في احكامه وفيه مسايل **الاول** لو شهد بشربها واخربقها وجب الحد **الثاني**
على ذلك وجوب الحد لو شهدا ببقيةها نظرا الى التعليل المروي وفيه تردد لاجمال الاكراه
على بعيد لعاهذا الاحتمال يندفع بانه لو كان واقعا لدفع به عن نفسه اما الوادعاه فليحد
الثاني من شرب الخمر مستحلا ولا يستيب فان تاب اقيم عليه الحد وان ائتمعت قتل وصيركون
حكمه حكم المرتد هو قولى اما سائر المسكرات فلا يقتل مستحلا والحق في الخلاف بين المسلمين
فيها ويقام الحد مع شربها مستحلا ومحررا **الثالث** من باع الخمر مستحلا ولا يستيب فان تاب
ولا يقتل وان لم يكن مستحلا عتروا سواه لا يقتل وان لم يشرب بل يوجب **الرابع** اذا قيل
قيام البينة سقط الحد وان تاب معيها لم يسقط ولو كان ثبوت الحد اقراره كان الاثم
محررا ومنه من منع التخيير حتم الاستيفاء وهذا هو الظاهر **الخامس** تشمل على مسايل **الاول** من
استحل شيئا من الخمرات المجمع عليها كالمسقة والدم والبريا والخمر والخمر من ولد على
الغرة يقتل ولو ارتكب ذلك الاستحلال غير **الثاني** من قتله الحد او التعزير فلا بد له
وقيل يجزى على بيت المال والاول حروى **الثالث** لو اقام الحاكم الحد بالقتل فبان فسوق
الشاهدين كانت الدية في بيت المال ولا يضمنها الحاكم ولا عاقلة ولو اغتد الحاكم
لا قلة الحد فاجبض خذوا قال الشيخ دية الجنين في بيت المال وهو قولى لانه خطأ
خطا والحاكم في بيت المال وقيل يكون على عاقلة الامام وهي قضية عمر مع على ولو امر
الحاكم بغير الحد زيادة عن ثبات فعلية نصف الدية في ماله ان لم يعلم الحد لا تشبه
بالحد ولو كان سهوا نصف الدية على بيت المال ولو امر بالانقضاء على الحد زاد الحد عمدا

الثالث

فانصف على الخلاف ثالثة ولو زاد سهواً فالديه على ما قلته وفيها حجة **الآخر** **المجلس**
فخذ السرقة والكلام في السارق والمسرقة والحجة في الحد والموافق **لله** في السارق وشبهه
في حد السرقة عليه شروط **الاول** البلوغ فلو سرق الطفال لم يجز له الحد ولو كبرت قطع كالقطع
الرجل ويقتل روايات **الثاني** العقل فلا يقطع المجنون ويؤذي وان تكرر منه **الثالث** ارتقاء
الشبهة فلو توهم الملك ضمان غيره ما لم يقطع وكذا لو كان المال مشتركاً فاحد ما يظن انه
قد نصيبه **الرابع** ارتقاء الشركة فلو سرق من مال الغنمية فيه مدانين احدهما لا يقطع
والاخر عدان زاد ما سرقه عن نصيبه لم يقطع بقدر النصيب قطع والتفصيل حسن
ولو سرق من مال الشراك قد نصيبه لم يقطع ولو زاد بقدر النصيب وقع **المجلس** ان يترك
المهر وسفره ان ساركا فلو هتك غيره واخرج هو لم يقطع **المجلس** ان يخرج المتاع بنفسه
او مشاكراً فيحقق الاخراج بالمباشرة وبالتسبب سئل ان يشده بحبل في حجره من
خارج او يصفده على رواية ارجح طار من ستان العود اليه ولو امر صبياً غير محرم
باخراج نعلق الا القطع لان التقبي كالكالة **سابع** ان لا يكون والداً من ولده ويقطع لو
سرق من والده وكذا يقطع الاقارب وكذا الامر لسرقته من الوالد **المجلس** ان يأخذه
سارقاً فلو هتك قهر ظاهر او اخذ لم يقطع وكذا المستامن لو خان ويقطع كالمسلم والمملوك
مع قيام البينة وحكم الاثنية ذلك كله حصره **الدكتور** **المجلس** لا يقطع الراجح اذا سرق
الرهن وان استحق المرفقن الامساك والا الموجر العين المستاجر وان كان ممنوعاً من الاستيلاء
مع القول بملك المنفعة لانه لم يحقق اخراج الضاب من مال المسروق منه حال الاخر
المجلس لا يقطع عبد الانسان في سرقة ماله ولا عبد الغنمية بالسرقة منها لان فيه من زيادة اضرار
غيره يوجب بما يجزى الحرة **المجلس** يقطع الاجير اذا احرز المال من دونه وفي رواية لا يقطع
وهو محمول على حالة الاستيذان وكذا الزوج اذا سرق من زوجته والزوجة على التصيف
فولان احدهما لا يقطع مطلقاً وهو المروق والاخر يقطع اذا احرز المال من دونه وهو

اشبه

اشبه **المجلس** لو اخرج متاعاً ففاد صاحب المنزل سرقته وقال الخرج وهبته او اذنت في تركه
سقط الحد للشبهة ركان القول قول صاحب المنزل مع عينه في المال وكذا لو قال المال
لي وانكر صاحب المنزل فالقول قوله مع عينه ويعزم الخرج ولا يقطع مكان الشبهة **المجلس**
في السرقة ولا يقطع فيما ينقص عن ربع دنيا ويقطع فيما يبلغه ذهباً حال الصامصة او ما عليه
السكة او ما يثقله ربع دنيا ويقطع فيما يبلغه ذهباً حال الصامصة بانها كان او طعماً او كرامة
او غيره كان املة الا باحقة ولم يكن وضابطه ما يملكه المسلم وفي الطين وحجارة الزخام
رواية مسنونة الحد منعقة ومن شرطه ان يكون محرماً بقول او غلق او دفن وقيل كل موضع
ليس بغيره كلكه الدخول اليه الا باذنه فما ليس بمحرماً لا يقطع سارقه كما حقه من الاثنية
والهجمات والمواضع المأذون في غشياً بها كالمسجد وقيل اذا كان المالك من اعيان الكنان
محرماً لانه كقطع النبي من سارق من صنفان في المسجد وفيه تردد وهل يقطع سارق
ستارة الكعبة قال في المبسوط والخلاف في غير وفيه اشكال لان الناس في غشياً بها شرع ولا
يقطع من سرق من حبيب الانسان وكذا الظاهرين ويقطع لو كانا بطينين ولا يقطع في فترة على
شجرها ويقطع لو سرق بعد اخذها ولا على من سرق ما كولا في عام مجاعة ومن سرق صغيراً
فان كان مملوكاً قطع ولو حرراً فباعه لم يقطع حراً وقيل يقطع دفعاً لفساده ولو غشياً بغيره المير
وسرقته لا للاستحجر قطع وكذا لو اخرج ميتاً وسرق منه مالا المستاجر ويقطع من سرق مالا
سوقاً كبيع مطالبته الموقوف عليه لانه يملكه ولا تميز الجمل المحررة بمزاة صاحبها ولا الغنية
باشراق الراعي عليها وفيه قول آخر للشيخ رحمه الله ولو سرق ما بالحرماً ومن البينة قال
في المبسوط يقطع لان محرم بالعادة وكذا ان كان الانسان في داره واموالها غنقه ولو قام ناله
الحرم وفيه تردد ويقطع سارق الكفن لان القبر حرز له وهل بشرط بلوغه قيمته نفساً او قبل
نعمه وقيل بشرطه في الموق الاول دون الثانية والثالثة وقيل لا بشرطه والاول اشبه ولم يش
وطرأه عزرو لو تكرره الفعل وفات السلطان كان له قتله للردع **المجلس** ما يثبت

وثبت بشهادة عدلين ولو بالاقترار مرتين ولا يكفي المرة وبشرط في المقر المبلغ وكما قال العقلاء والحريه
والاختيار فلو اقر العبد بقطع لما تضمن من اطلاق مال الغير وكذا لو اقر بتركها ولا
يثبت به حد ولا عزم فلو رد السرقة بعينها بعد الاقرار بالضرب قال في بية يقطع وقال
بعض الاصحاب لا يقطع لتطرق الاحتمال الى الاقرار اذا من الممكن ان يكون المال في يده من
غير وجه السرقة وهذا احسن ولو اقر مرتين ورجع لم يسقط الحد ونجحت الاقترار ولم
يغرم ولو اقر مرة لم يجز الحد وجوب الغرم **الرابع** في الحد وهو قطع الاصابع **الرابع**
من اليد اليمنى وينزل الى راحة والابهام ولو سرق ثمانية قطعت رجله اليسرى من مفصل
القدم ويؤتى له العقاب يعتمد عليها فان سرق ثالثة جلس دايم ولو سرق بعد ذلك قتل
ولو تكررت السرقة فالحد الواحد كاف ولا يقطع اليسار مع وجود اليمنى بل يقطع اليمنى
ولو كانت شللا وكذا لو كانت شللا من قطعت اليمنى على التخيدين ولو لم يكن له يسار
قال في المبسوط قطعت عينه وفي رواية عبد الرحمن المحجاج عن ابي عبد الله لا يقطع
والاولا شبهة اما لو كان عينين حين القطع فذهب بقطع لتعلق القطع بالذهب ولو سرق
ولا يمين له قال في النهاية قطعت يساره وفي المبسوط ينتقل الى رجله ولو لم يكن له يسار
قطعت رجله اليسرى ولو سرق ولا يمين له ولا رجل جليس في الكل اشكال من حيث انه
تخفى عن موضع القطع فيقف على اذن الشرع وهو مفقود ويسقط الحد بالتوبة قبل شؤنه
يختم لو تاب بعد البينة ولو تاب بعد الاقرار يختم القطع وقيل بخير الامام في الاقترار والعضو
على رواية فيها ضعف ولو قطع الحد يساره مع العلم فعليه القصاص ولا يسقط قطع اليمنى
بالسرقة ولو ظن انها اليمنى فعلى الحداد الميت وهل يسقط اليمنى قال في كذا لا يتعلق القطع بها
قيل هاجها وفي رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر ع انه عليم قال لا يقطع عينه وقد قطعت
مثلا له واذا قطع السارق يستحب حمله بالذيت المعلى نظرا له وليس بالذم وسرقة الحد
ليست مستمرة وان اقيم في حيز او برز لانه استيقظ مسابق **الخامس** في الفواحش وهي مسائل

الافق

الاول يجب على السارق اعادة العين المسروقة وان تلفت الغرم مثلهما او قيمته ان يكن لها
شاهدان نقصت فعليه ارش النقصان ولو مات صاحبهما دفعت الى ورثته فان لم يكن وارث
فالى الامام **الثاني** اذا سرق اثنان فضايا ففى وجوب القطع متعلان قارضا بحبسهما ففقط
وقال في ف اذا نقب ثلاثة فبلغ نقيب كل واحد فضايا فقطعوا وان كان دون ذلك فلا
قطع **الثالث** لو سرق ولم يقدر عليه ثم سرق ثمانية قطع بالاخيرة واغرم الا ان
ولو كانت الحجة بالسنة ثم اسكت حتى قطع ثم شهدت عليه باخرى قال في بية قطعت يده باليمين
وفي جملته الثانية استناد الى الرواية وتوقف بعض الاصحاب وفيه وهو **الرابع**
قطع السارق موقوف على مطالبة المسروق فلو لم يرافعه لم يرفعه الامام ولو كانت البينة
ولو وهبه المسروق سقط وكذا لو عفي عن القطع فاما بعد المرافعة فانه لا يسقط **الخامس**
لو سرق مالا فملكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسقط **السادس** لو اخرج
المال واعاده الى الحر لم يسقط الحد حصول السبب التام وفيه تردد من حيث ان القطع
موقوف على المرافعة فلما دفعه الى صاحبه لم يبق مطالبة ولو هتك الحر جماعة فخرج المالك
احدهم فاقطع عليه خاصة لا تفارده بالوجوب ولو اقرده احدهم واخرج الاخر فاقطع على
الخارج وكذا لو وضعها الداخل في وسط النقب واخرجها الخارج وقال في كذا لا قطع على احدهما لان كل
واحد لم يخرج عن كمال الحد **السابع** لو اخرج قدر النصاب دفعة وجب القطع ولو اوجه سرايا ففى
وجوبه ترددوا معه وجوب الحد لانه اخرج فضايا واشترط المرة في الاخراج غير معلوم **السادس**
لو نقب واخذ النصاب واخذ فيه حدا يتقص به قيمته عن النصاب ثم اخرجته مثلا ان خرق
الثوب او بخر الشاة فلا قطع ولو اخرج فضايا انتقصت قيمته قبل المرافعة ثبت القطع **الثامن**
لو اتلف داخل الحرم ما قدره نصاب كالمؤلول فان كان بعد اخرجته فضايا لم يقطع فلا حد له
انفق خروجه بعد خروجه فقه فضايا من وان كان خروجهما لا لا يتقدم بالنظر الى اعادة قطع لانه
يجزى بجري ايداعها في الوعاء **التاسع** في الحمار بكل من جرد السالاح لاحكامه الناس في بحر

او جرحا لا اودى الى مقتله او غير ذلك من اهل الرية فيه تردد اوجهه ان لا يترد
مع العلم بمقتضى الخافه ويستوى في هذا الحكم الذكر والانثى ان اتفق وفي غيوت هذا الحكم المجهود
مع مقتضى الخافه تردد اوجهه الثبوت ويجوز ان يقصد ولا يشترط هذا الحكم ليطليح
ولا لمرور وتثبت هذه الجناية بالاقرار ولو مرة وبشهادة رجلين عدلين ولا يقبل
شهادة النساء فيه سفردان ولا مع الرجال ولو شهد بعض التصحر لم يقبل وكذا
لو شهدا لما حوذين بعضهم لبعض اما لو قال اعرصوا لنا واخذوا هو لا قبل له لا يشترط
لا ذلك فانه يمنع الشهادة وحده المحارب القتل او الصليب او القطع مخالفات او النفي وقدر
فيه الامساج مقال المفيدة بالتحديد قال الشيخ ابو جعفر في بالترتيب يقبل ان قتل ولو
مخالف الى الدم قتله لانما ولو قتل واخذ المال استعبد منه وقطعت يده اليمنى ورجله
اليسرى ثم قتل وصلى وان اخذ المال ولم يقتل قطع مخالفات ويقر ولو جرح ولم ياخذ المال
اقصر منه ونفى ولو اقصر على شهر الصلاح والاخاء نفى لا غير واستند في انفصال الى الكفاية
الدالة عليه تلك الاحكام لا يفتك من ضعف في استناد او اضطر في متن او قصر في خلاصة
فالاولى العمل بالارسل تسكا نظاهر الاية وههنا **الاولى** اذا قتل المحارب عنده طلبا
للمال فقتله فسود ان كان المقتول كفوا ومع عقوا الولي جلا سوادا كان المقتول كفوا او
فلم يكن ولو قتل لا طلبا للمال كان كفوا بل العمد وارس الى الولي اما الجرح طلبا للمال كان القصاص
الى الولي ولا يجزم لاقتصار في الجرح بقدر بل ان يعقوا الولي على الاصل **الثانية** اذا تاب قبل
القدرة عليه سقط الحد بشرط ما يتعلق به من حقوق الناس كالقتل والجرح والمال
ولو تاب بعد القطر عنه حد ولا قصاص ولا غرم **الثالثة** انما انص محارب فاذا دخل دارا
مستغلبا كان لصاحبها محاربة فان ادعى الدفع الى قتله كان دمه ضابعا لا يضمنه الدافع ولو
جنى الضر عليه ضمن ويجوز الكف عنه اما الزاد ضمن للحد خوفا عليه قالوا جلد للحد ولا يجوز
الاستيلاء والحال هذه ولو عجز عن المقاومة ولكن الحرب وجب **الرابعة** في صلب المحارب حيا على

القول

القول بالخبر وقتلا على القول الآخر **الخامسة** لا تأكل على جثته اكثر من ثلثة ايام
ثم ينزل ويعسل ويكفى ويصل عليه ويدفن ومن لا يصلح الا بعد القتل لا يقتل الا قبله
لان مقدمه امام القتل **السادسة** ينفي عن المحارب عن يديه ويكتب الى كل بلد ما في اليد من
مراكبه وشاربة بما يستدعيه ولو قصد بالاداء الشك منع منها ولو سكن من ديارها
هو تلو حتى يخرجوه **السابعة** لا يعتبر قطع المحارب اذا المحارب اخذ المضارب في بعض
ولا انما عه من حرز وعلى ما قلناه من التحية لا قاعدة في هذا الجرح لانه لا يجوز قطعه
ان لم يخذل ولا يغيثه فقلعه ان يقطع عينا ثم يحبس ثم يقطع رجله اليسرى ويحسبه ولو
لم يحبس في الموضعين جاز ولو قتل احد العضوين اقتصر على الموجود ويقتل الى غيره
الثامنة لا يقطع المستلب ولا المحتسب ولا المحتال على الاموال المزينة والربا بل الكثرة
بل يستفاد منه المال بقدره وكذا المبلغ ومن سقى غيره من قد الحث ان جنى ذلك شيئا
ضمن الجناية من كتاب الحدود وفيه **الاولى** في المرتد وهو الذي كفر بعد
الاسلام وله قسيان من الداء على الاسلام وهذا لا يقبل اسلامه ولو جرح
ويجزم قتله وتبين منه زوجته وتعتد منه عدة الوفاة ويقسم اماله بين ورثته
وان التحق بدار الحرب او اعظم بما يحول بين الامام وقته ويشترط في الارتداد
البلوغ وكال العقل والاختيار فلو اكره كان طهقة بالقتل لغوا ولو ادعى الكراوم
وجردا لامة قبل ولا يقتل المواة بالرد بل تحبس حيا وان كانت مولودة على القطر
وتضرب اوقات الصلوة **الثاني** من اسلم عن كفر ثم ارتد فقتل ايشاب فان استغنى قتل
واستتابه واجبة وكما يستتاب قيل ثلاثة ايام وقيل القدر الذي يمكن معه الرجوع
والاول مردي وهو حسن لما فيه من الثاني لازالة عذرة ولا يرد عنه املاكه بل
يكون باقية عليه وينقض العقد منه وبين زوجته ويقض كحاجتها على انقضائها
وهي كعدة المطلقة ويقض من امواله ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة ويؤتى

القتل

منه نفقة الاقارب مادام حيا وبعد قتله يقتضى ديونته وما عليه من الحقوق والاربابه
 دون نفقة الاقارب ولو قتل او مات كانت تركته لوارثه المسلمين فان لم يكن وارث سلم
 لغيره مادام وولده يحكم المسلم فان بلغ سنيلا فلا يحد وان احتار الكفر بعد بلوغه استيب
 فان تاب ولا يقتل ولو قتل قاتل قبل وصفه بالكفر يقتله سواء قتله قبل بلوغه او بعده ولو
 ركب بعد الردة وكانت امه مسلمة كان حكمه حكم الاول وان كانت مردة والى بعد ارتدادها
 كان حكمها لا يقتل وهل يجوز استرقاقه تردد الشيخ فتارة يحرم لانه كافر وتارة يمنع
 لان الله لا يسترق الخبيث بالاسلام وكذا الولد هذا اوطى ويحكم الحاكم امور الله لا لا يقر فيها
 بالانكاح فان عاده احق بها وان التحق بدار الكفر بعت على الاحتفاظ وتابع منها ما كان له
 العتق في سعة الحيوان **مسائل** من هذا الباب **الاول** اذا كفر والارتداد قال الشيخ يقبل
 في الرابطة قال وروى الشيخ ابنه يقتل في الثالث ايضا **الثاني** الكافر اذا اكره على الاسلام
 فان من يقر على دينه في حكمه باسلامه وان كان ممن لا يقر حكمه **الثاني** اذا اصر على
 ارتداده لم يحكم بعوده سواء فعل ذلك في دار الحرب او دار الاسلام **الثاني** قال الشيخ من
 في طاعة الكفر يحكم باسلامه وارتداده وهذاشكل مع اليقين بزوال تميزه وقد رجع
 في **مسائل** كل ما يتعلق المرتد على المسلم بيمينته في دار الحرب او دار الاسلام حاله
 الحرب وبعد انقضاء يمينه وليس كذلك الحرب في دار الحرب او دار الاسلام في موضعين لثبات
 يمينها في سبيل العزم **الثاني** اذا جاز بعد ارتدته ليرقب لان قتله شرطا لاستباحة غيره
 ولا حكم لاشباع المحبون **الثاني** ان تزوج المرتد لم يصح سواء تزوج بمسلمة او كافرة لغيره **الثاني**
 المانع من التمسك بعقد الكافرة ايضا بالكفر لما منع من كون المسلم **الثاني** لو تزوج ببنته المسلمة
 لم يصح لقصور ولا يمتد عن المسلم على المسلم ولو تزوج امته فصح نكاحهما مردد بامه الجواز
الثاني كلمة الاسلام اشهدان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان قال بعد ذلك ما رواه
 من كل دين غير الاسلام كان تأكيد او كفى الاقتصار على الاول ولو كان مقر بالله سبحانه والتسليم

حامدا عموما بنوته او وجوده احتياجا الى زيادة تداعيا على ضرورة **مسائل** **الاول**
 النكاح انقضى العهد لحق بدار الحرب فاما ان امواله باق فان مات ورثه وارث الذي
 الحربي واذا انتقل الميراث الى الحربي زال الامان عنه واما الاولاد الاصغر فليس لهم
 على الذمة مع بلوغهم بخبرون بين عقدا الذمة لم يادار الجزية ومن الانصراف الى
 ما منه **الثاني** اذا قتل المرتد مسلما عمدا فلولي قتله قواد وسقط قتله الردة ولو
 عفى الولي قتل بالردة ولو قتل خطأ كانت الذية في ماله مخففة مؤجلة لانه لا عاقلة له
 على رد ولو قتل او مات حلت كما تحل الاموال المؤجلة **الثاني** اذا تاب المرتد فقتله
 من تعذبه بقاءه على الردة قال الشيخ يثبت القود لتحقق قتل المسلم **الثاني** ولا يجوز
 قتل المسلم الظاهر انه لا يطلق عليه الارتداد بعد قوته وفي القصاص ترد ولعدم قصد
 قتل المسلم **الباب الثاني** في اتيان البيهائم وطى الاموات وما يتبعه اذا وطى البالغ العاقل بيمينه
 ما كرهه الله كالشاة والبقرة يعلق بوطئها احكام تعزير الواطي واغرامه منها ان لم
 يكن له وتجرى الموطوءة ووجوب ذبحها واحراقها اما التعزير فيقتدره الى الامام و
 رواية يضرب خمسة وعشرين سوطا وفي اخرى الحد وفي اخرى يقتل والشهور الاول
 واما الخمر فيناول مجاوراتها وسلبها تبعها الخمرها والذبح اما تلقيا او بالايمن من
 شياخ مسلما وتعذر اجتنابها واخراتها الثلاثة يشبه بعد ذبحها بالجلد وان كان الكافر
 الاخر فيها ظهرها لا لحما كالخيل والبغال والحمير تدبج واغرم الواطي عنها العاصم
 واخرعت من بلد الواقعة ويبعث في غيره اما عبادة لا لعلة معصومة لانا اولادنا
 يعير بها صاحبها وما الذي يصنع بجنها قال بعض الاصحاب يتدق به ولم اعرف المستند
 وقال اخرون يعاد على المعترم وان كان الواطي هو المالك دفع اليه وهو اشبه وبشيت
 هذا بشهادة رجلين ولا يثبت لشهادة الشاهد انفراد او اثنان وبالاقرار ولو مرة
 كانت الذبلة ولا يثبت التعزير حسب ان لم يكن الاقرار وقيل لا يثبت الا بالاقرار مرتين

وهو غلط ولو كان مع تحلل التعزير لثلاث قتل في الرابعة وطى الميتة من بنات الادم كوطى
الحية في غلق الاثم والحد واعتبار الاحصان وعدمه وهنا الجناية الحش فغلط
العقوبة زيادة عن الحمل بما يراه الامام ولو كانت زوجته اقترعت الثانية على التعزير
وسقط الحمل بالشبهة وفي عدد الجحد على شوته خلاف قال بعض الاصحاب يثبت
بشهادتين لانه شهادة على فعل واحد بخلاف الزنا بالحية وقال بعض لا يثبت الا
بالاربعة لان الزنا ولان شهادة الواحد قد لا تدفع الحد لا بكلمة الاربعة
وهو شبه اما الاقرار فتابع للشهادة فمن اعتبر في الشهود اربعة اعتبر في الاقرار
مشله ومن اقصر على شاهدين قال في الاقرار كذلك **مسألة** لا يثبت كمال الاثبات
بالحي وبغير تعليل **الثاني** من استثنى بيده عزه وتقديره منوط بنظر الامام وفي رواية
ان عليا لم يترك حتى احمرت وزوجته من بيت المال وهو يدبر الصلحة لا انه من
اللوامز ومثبت بشهادة عدلين والاقرار ولو مرة وقيل لا يثبت بالمرة وهو
الصلح في الدفاع للانسان ان يدفع عن نفسه وحرية وماله ما استطاع ويجوز ان يدفع
الاصح فلو اعترف الخصم بالصباح اقصر عليه ان كان في موضع بلحقه المنحد وان لم يدفع
عقوله على اليد فان لم تكن فبالعصا فان لم تكن فبالسلاح وبغيره دم المدفوع هدر ارجح
كان او قتلا ويستوى في ذلك الحر والعبد ولو قتل الدافع كان كالشهيد ولا يبداه ما لم
يتحقق قصده اليه وله دفعه ما دام مقبلا ويتعين الكف مع ادباره ولو ضربه فغلطه
لم ينفذ عليه لانه دافع ضرره ولو ضربه مقبلا فقتل يده فلا ضمان على الضاربة الجرح ولا في
السرقة ولو لم يضربه اخرى فالثانية مضمومة فان انقضت فالقصاص صرفا الثانية ولو لم يمت
الاوصرت الثانية بقتل القصاص في النفس واوصرتا فالذي يقتضيه المذهب موت القصاص بعينه
نصف الدية ولو قطع يده قبل ارجاله مد بل ثم يرد مقبلا ثم سري الجميع قال في ذلك الميتة ان
قتل ضيفا بالدية وان اراد المولى القصاص لم يجز بعد ذلك ثلثي الدية اما لو قطع يده ثم رجله مقبلا لولا اخرى

مدبر

مدبر وسري الجميع فان توافقا على الدية فنصف الدية وان لم يوافقا مذهب مذهب الدية والفرق
ان الجرحين هنا فلو بالاجزاء جرح الجرح الواحد ليس كذلك في الاولى وفي الفرق عند مذهب
والاخر ان الذي كالتأنيث لان جنابة الطرف ويستقط اعتبارها مع السرقة كما لو قطع يده
اخر جلده ثم قطع الاول ثم يرد الاخرى فع السرقة مما سواها في القصاص والدية **مسألة**
من هذا الباب **وفي** لو وجد مع زوجته او غلامه من نبال دون الجماع فله دفعه
فان اثم الدافع عليه فله دفع **الثاني** من اطلع على قوم نكح زوجة فلو اصر زوجه بحصاة او عود
فجنى ذلك عليه كانت الجنابة هدر ولو باذنه من غير زوجة فمن ولو كان المطلع رجلا لكان
صاحب المنزل اقصر على جرة ولو رماه والحال هذه فجنى عليه ومن ولو كان من النساء فجرة
حاز زوجة وبه لا يثبت لغير المحرم هذا الاطلاع **الثاني** لو قتل في منزله فادعى ان اثم نفسه
او مال الدواكر الوشة فاقام هو البينة ان ذلك المخل فاسيف شهوده مقبلا على ما جنى المخل
كان ذلك علامة فاضية بمحان قول القائل ويستقط العتوان **الزوجة** للانسان دفع الدية
الصائلة لم يفسد فلو تلف بالدفع فلا ضمان **الثاني** لو عصى على يد انسان فان ترجع للعصاة
بيده فهدرت انسانا العاص كانت هدر ولو عدل الى تخليص نفسه بلكة او جرحه ان تغد
الخصم الاخف جاز ولو تغد وذلك جاز **سعي** وسبكين او خنجر متى قد عد على الخصم بالاسم
فخطي الى الاشق بمن **القصاص** الزحفان العاديان يضمن كل واحد منهما ما يجنيه على الاخر ولو
كف احدهما فصال الاخر فقصم الكفا للدفع لم يكن عليه ان اقصر على يحصل به الدفع والاخر
يضمن ولو تخارج انسان وادعى كل منهما انه قصد الدفع عن نفسه جلفا للكره ضمن الخارج **السابق**
اذا امره الامام بالصعود الى نخلة او النزول الى بئر فأت فان اكرهه قبل منامنا وفي هذا الغرض
مناخاة للمذهب ويتقدر في ثابته ولو كان ذلك الصلحة عامة كانت الدية في بيت المال ولو كان
فلا دية اصلا **الثاني** اذا اصاب زوجته تاديبا بشروعا فتت قال الشيخ عليه ديتها لانه مشروط
بالسلامة وفية ترد لانه من جملة التعزيرات السايق لم يضره الضرب ابوه واجده لا يثبت

فان فعلية دينه في ماله من سبعة اذ امر بقطعها فانت فلاذية له على القاطع ولو كان من
عليه فلاذية على القاطع وان كان كلاب الجمل والاب وان كان اجنبا في العود تردد ولاشبه
الحد في ماله لا القود لانه لم يقصد القتل **كتاب القصاص** وهو شأن **الاول** في قصاص
النفوس **فصل** فيه يستدعي مقولا **الاول** في الموجب وهو ان يهاق النفس المعصومة
المكافئة على ما علمنا او يتحقق العمد بقصد المبالغ العاقل الى القتل بما يقتل غالبا ولو قصد
القتل بما يقتل نارا فاتفق القتل فالاشبه القصاص وهل يتحقق مع القصد الى الفعل الذي
يحصل به الموت وان لم يكن قابلا في الغالب لم يقصد به القتل كما لو ضرب بحصاة او عود
خفيف فيه زواجا من اشهره او قتل لغيره بوجوب القود ثم العمد يحصل بالمباشرة وقد يحصل
بغيره **كتاب القصاص** في الحق وسقي السم القاتل والضرب بالسيف والسكين والمقتل بالحجارة
والجرح في المقتل ولو بغيره لا يراد **اما السب** فله مراتب **الاول** في البشاعة وفيه
سورة **الاول** لو رماه بهم فقتله قتل لانه لما يقصد القتل غالبا وكذا لو رماه بحجر الخفيف
كذلك لو حقد بحبل ولم يربح عنه حتى مات او ارسله شققت النفس او فمها حتى مات اما الرجم
فصنعه لا يقتل غالبا او ارسله فمات ففي القصاص تردد والاشبه القصاص ان قصد
القتل والذية ان لم يقصد او شبه القصد **ثاني** اذا ضرب دون بعضا سكرت ما لا يحتمل مثله
بالنسبة الى بدنه وزمانه فانت فهو عمد ولو ضرب دون ذلك فاعقبه من ضاروات فالجرح كقتل
وسيلة لو حبس الطعام والشراب فان كان مدة لا يحتمل مثله البقاء فيها فانت فهو عمد **ثالث**
لو طرحه في النار فقتله ولو كان قادرا على الخروج لانه قد يسهل ولان النار قد تشتعل لاحصاء
بالملاقات فالتيسر الفرار اما لو علم انه ترك الخروج فانت فلا قود لانه امان على نفسه
ويقتل عند لاديه له ايضا لانه مستقل بان لا يفسد نفسه ولا كذا لو جرح فترك المداواة فانت
لان التبرية مع ترك المداوات من الجرح المضمون واللف بالنار ليس بجرح الا القابل بالاصراق
المجرد الذي لو لا الكتل لا يحصل وكذا الجرح لو طرحه في البعة ولو قصد ترك شاة او

القتل

القائه في ما دفا مسك نفسه تحت مع التدية على الجرح فلا قصاص ولا ذية **الكتاب السرية** عن
جناية العمد وجب القصاص مع التماس في قلو قطع يديه عمد اضرت قبل الجرح وكذا لو قطع
اشبه عمدا ماله يقتل **فصل** في **المأثم** لو التي بنفسه من علو على انسان عمدا كان الوقوع بما يقتل
غالبا فهلك الاسفل فعلى الواقع القود ولو لم يكن يقتل غالبا كان شبه العمدية الذي يخطئ
ودم الملقى بنفسه **كتاب السب** قال الشيخ لاحقية السب وفي الاخبار ما يدل على ان له حقيقة
ولعل ما ذكره الشيخ قريب من ان البناء على الاحتمال اقرب فلو سمره فانت لموجب قصاصا ولا ذية
على ما ذكره الشيخ كذا لو اقرانه قتل بسهمه وعلى ما قلناه من الاحتمال بلزومه الاخر وفيه اختلاف
يقتل الساحر قال في محل ذلك على قلبه حد القصاص **الكتاب الرابع** ان ينغم اليد من
المجني عليه وفيه صور لو قدم له طعاما لم يسمه ما فان علم وكان متميزا فلا قود ولا ذية وان لم
يعلم فانت فانت للموت القود لان حكم المباشرة سقط بالغزو ولو جعل السم في طعام صاحبه
المتميز لم يوجب له صاحبه فانت قال في روط عليه القود وفيه اشكال **الكتاب الخامس** لو خفي
بعبه في طريق ودعا غيره مع جهالة موقع فانت فعليه القود لانه لما يقصد به القتل غالبا
الكتاب السادس لو جرحه قد اوى بدنا سمي فان كان مجرحا فالاول جرح والقائه هو المقتول فلا ذية
له ولو لم يده القصاص في الجرح ان كان الجرح بوجوب القصاص والا كان له ارض الجراحة وان
لم يكن مجرحا او كان الغالب فيه السلامة فاتفق للموت سقط ما قابل بفعل الجرح وهو نصف القود
ولو قتل الجرح بعد نصف الذية وكذا لو كان غير مجرح وكان القالب سعة التلق وكذا الجرح
لو حط جرحه في اللحم حتى يضر منها سقط ما قابل بفعل الجرح وكان للموت قتل الجراح بعد نصف
دمية **الكتاب السابع** ان ينغم اليد مباشرة حيوان وفيه صورة **الاول** اذا القاه الى البحر فالتقى الموت
قبل وصوله فعليه القود لان الاقواء في البحر الاف في العادة وقيل لا قود لانه لم يقصد اكله
فهذا النوع وهو قوي اما لو القاه الحوت فالتقى فعليه القود لان الحوت ضار بالطبع فهو
كاله **الكتاب الثامن** لو اغرق كلبا عقره فقتله فالاشبه القود لانه كلاله وكذا لو القاه الى السد

سهم ما يقتل عن دمه من جنائنه وبما يقتل البعض حرة المارقة من جنائنه وان فضل المقتول
لمن فضل قام به المولى بتحقيق الشركة بان يقتل كل منهم ما يصل الى المقتول وان يكون له شركة في
الشركة مع القصد الى الجنابة ولا يعتبر النسا وفي الجنابة بالرجحان واحد جرحا والاخر
ثم الجنابة للمجموع فالجنابة عليها بالشبهة ولو طلب المدية كانت المدية عليها فبعض **المادة**
ببعض من الجماعة في الاطراف فيقتضيه النفس للمواضع جماعة على قطع يده او قطع عيشه
فلهذا لا يقتضيه من جميع احدى ما انفصل لكل واحد منهم من جنائنه وله الاعتدال من افعالهم
ويرد البراقون من جنائنه ويحقق الشبهة في ذلك بان يحصل الاشتراك في الفعل الواحد ولو
انفرد كل واحد بقطع جزء من يده لم يقطع يد احدى وكذا لو جعل احدى اليد فوق يده والاخر تحت
يده واعتدال حتى النسا فلا قطع في اليد على احدى لان كلاهما منفرد بجنابة او بشاركة الاخر فيها
فعليه القصاص من جنائنه حسب **المادة** لو اشترك في قتل امرأتين فقتلهما ولا رد ولا ضمان
لها من دمه ولو كان المولى قتلهن بعد رد فاعتذر بهن بالسوية ان كن متساويات في القيمة
والا لكل لكر واحد منهما بعد رد او من جنائنه ولو اشترك رجل وامراة فقتل كل واحد منهما نصف
الدية والمولى قتلها رجلا رجلا في القصد يقسم الدية بينهما الا ان كانا ليس بمقتول ولو قتل
المرأة فلا رد وعلى الرجل نصف الدية لو قتل الرجل ردت المداة عليه نصف دية وقيل نصف
ديتها وهو ضعيف وكل موضع يجوز فيه رد فانه يكون معدا على الاستيفاء **المادة** لو اشترك رجلان في قتل
واحد فقتل احدهما في الشهادة الاوليان يقتلوا ويؤتى الى سيد العبد فقتلوا او يقتلوا الحر ويؤتى
العبد الى دية المقتول خمسة الان درهم او يسلم العبد الحر او يقتل العبد والسبب في رد المداة على الحر سبب الا
انهم قتلوا الحر نصف دية ولا رد على العبد شيئا ما لم يكن قتله ازيد من نصف دية الحر فترد عليه

الزائد

الزائد وان قتلوا العبد كانت قيمته زائدة عن نصف دية المقتول او الى المولا الزائدة فان
استوعب الدية والا كان تمام الدية لا بد الا في هذه الاختلاف الاحكام اجماعا
استنبط بالحق **المادة** اشترك عبدا وامراة في جرح فلان قتلها ولا رد على المرأة ولا العبد
الا ان زيدا قيمته عن نصف الدية فبرد على مولا الزايد ولو قتل المداة بكذا في استرقاق
العبد الا ان يكون قيمته زائدة عن نصف دية المقتول فبرد على مولا ما فضل وان قتل العبد
وقيته قبل الجنابة او قلله وعلى المرأة دية جنائنها وان كانت قيمته اكثر من نصف الدية ردت
عليه المرأة ما فضل عن قيمته فان استوعب دية الحر والا كان الفاضل للزائد **المادة** لو
اشترك في الشوط المعينة في القصاص وهي خمسة **المادة** لو اشترك في الشوط المعينة للحر
والحر والحرية يتد والحرية بالحرية والحر والحرية ما فضل على الشهادة بقتل الحر من
الرجل في الاطراف من غير دية وبقية ما يبلغ دية ثلث الدية المحرم تبضع الى النصف فيقتلها
سند مع رد القاتل ويقتل العبد والعبد والامة والامة بالامة وبالعبد ولا يقتل حر بعبدة
امة وقتل امة اعتدلت العدة بقتل حبيبها ولو قتل المولى عبده كغزو له يقتل به ويؤتى
فقيته ويقتل بها وفي المستدفع وفي بعض الروايات ان اعتاد ذلك قتله ولو قتل عبد الغير
عقد الحرم قيمته بدمه بقتل لا يتجاوز مهادية الحر ولا قيمة المملوكة دية الحر ولو كان خنيا الذي
لحرية اربعة قيمته الذكورية مولا ولا قيمة الاثني دية الزانية ولو قتل العبد حرة يقتل به ولا يصح للمولى
جنائنه لكن دية الذم للجنابة وان قتل واسترقاقه وليس مولا فله مع كراهية المولى ولو جرح حر
كان للحر قيمته الا ان يقتل منه فان طلب الدية فله مولا بارش الجنابة ولو استع كان للحر قيمته استرقاقه
ان اصابته بالجنابة وان قتله فله ان يبرق منه جنسية الجنابة من قيمته وان ساقا له بوجه
وله من شدة ارش الجنابة فان لاد شدة فالزيادة للمولى ولو قتل العبد عبدا فالقود مولا
فان قتل امة او امة العبد فقتل بدمه الحاني فان ساقا القيمان كان للمولى المقتول استرقاقا
ولا يقتله مولا لكن لو تبرع فله بغيره الجنابة وان كان قيمة القاتل اكثر لمولا منه بطريقه

القتل وان كانت قيمته انما يقرر على المقتول فقتله او سرقه فقتله ولا يضمن مولا القاتل شيئا اذا
المولى لا يعقل عبد الله فقتله خطأ كان مولا القاتل بالخيار بين قتل قيمته ولا يضمن المولى الحق
عليه وبين دفعه وله منه ما يفضل عن قيمته المقتول وليس عليه ما يعوز ولو اختلف الحائي
ومولى العبد في قيمته يوم قتل القاتل قول الحائي مع عينه اذا لم يترك المولى شيئا والمولى يضمن
فلم يقتل عدلا فقتله وان شاء المولى سرقا كان له ولو قتل خطأ فان قتل مولا بارئ الجناية والا
سلم الترتيب فان مات الذي قتل به لم يضمن قاتله الا لانه كالتوصية وقد خرج عن ملكه بالجناية
فيقتل المولى ويقتل لا يضمن المولى بقتل القاتل بقتله على يديه في ذلك برقبته فيه خلاف
الاشهر انه يسوي بينهما قال بعض ائمة في دية المقتول ولعله وهم والمكاتب انهم لو ذبحوا من مكنته
شيئا او كان شرا وطافوا بالقتل وان كان مطلقا وقد ادعى مال الكفاية شيئا يخرج منه جسداه فقتله
قتل جرهما فقتله وان قتل بمكوك فقتله ولو قتل الجناية بما فيه من الذبحة بقتل يمين في نصيب
الحية وبسرق الباقي منها وما يقع في نصيب المرق فقتله خطأ فعلى الامام بقية ما فيه من الحرية والمولى
بالخيار بين قتل نصيب الرق من الجناية وبين تسليم حصته الرق لتفاد من الجناية وفي رواية على من
جعفر عن اخيه مريم بن جعفر عليها السلام اذا ادى نصفه ما عليه فهو بمنزلة المورق وقد جرحها
في الاستبصار ورقتهم في غيره والعبد اذا قتل مولا جاز المولى قتله وكذا الركن المورق ان قتل
احدهما الاخر كان محررا من قتل القاتل وبين العنوس **سأله** لو قتل جرحين فليس
لاولاهما الا قتله وليس للمطالب بالدية ولو قطع عين رجل وشيئا من آخر قطعت عينه
بالاول وبسره بالثاني فلو قطع يد ثالث قبل سقطة القصاص الى الدية وقيل قطعت رجله بالثالث
وكذا لو قطع راسا اما لو قطع ولا يذله ولا رجله وكان عليه الدية لغوات محل القصاص لو
قتل العبد جرحا فقتل العبد الا في رواية اخرى يشتركان فيه ما لم يحكم به الاول وهذه
اشبه وبقي الاختصاص ان يقتصا والمولى استرقاه ولو لم يحكم له الحكم ومع اختيار وفي الاول
لو قتل بعد ذلك للثالث **سأله** قيمة العبد مقسومة على اعضاءه كما ان دية الحر مقسومة على اعضاءه
فكل

كما ان دية الحر مقسومة على اعضاءه فكل ما فيه منه واحد فقيمة كالقيمة وكذا ما فيه عشر
فكل واحد عشر قيمته وبالمجمل الحاصل للعبد فيما الدية مقدرة ولا تقدر له فيه الحكومة
فاذا جنى الحر على العبد بما فيه دية قوله بالخيار بين اسساكه ولا شيء له بين دفعه واخذ
قيمته ولو قطع يده ورجله دفعة الزمها القيمة او اسساكه ولا شيء له انما لو قطع يده قاطع
ورجله اخرقا لبعض الاصحاب يدفعه اليهما ويلزمهما القيمة او عسكه كما لو كانت الجنايات
واحدة لا وان له الزام كل واحد بدية جنايته ولا يجب دفعه اليهما **سأله** كل موضع يوجب
بفك المولى فانما يقتل بارئ الجناية زادته عن قيمة المولى الحائي او بقتل الشيخ قبل آخر
التي يديه باق الامرين والاول موقوف **سأله** لو قتل عبدا واحدا عبدين كان جديلا كان
اختار القود قبل يقدم الاول لان حقه اسبق ويسقط الثاني بعد قتله لغوات محل الاختيار
وقيل يشتركان فيه ما لم يجز على الاول استرقاه قبل الجناية الثانية للثاني فيكون الثاني وهو
اشبه فاختار الاول ما لم يضمن المولى ثلثي حق الثاني برقبته وكان له القصاص لو قتل
سقط حق الاول استرقا شرك المولى ان ولو قتل عبدا الا من قتلها احدها القيمة ملكة
بقدر قيمة حصته من المقتول وله يسقط حق الثاني من القود مع زدية حصته من ملكه **سأله**
لو قتل عشرة اعداء فعلى كل واحد عشر قيمته فان قتل مولا العشرة اذ الى مولى كل واحد افضل
من جنايته ولو لم يترك قيمته كل واحد من جنايته فلا دية وان طلبت الدية فمولى كل واحد بالخيار
بين قتل بارئ جنايته وتسلمه ليعتق اذا استوعب جنايته قيمته والا كان لمولى المقتول من
كل واحد بقدر ارض جنايته او يرد على مولا ما يفضل عن حقه ويكون ولو قتل المولى
بعضا جاز يرد كل واحد عشر الجناية فان لم يرض ذلك بقيته من يقتل اتم مولا المقتول
ما يعوز او يقصر على قتل من ينصف الدية بقيته **سأله** اذا قتل العبد جرحا فاعتقه مولا
مع ولم يسقط القود ولو قتل لا يضمن لاسيما على المولى من الاسترقاق كان حسنا وكذا
البحث في سبعة وهبة ولو كان خطأ قبل يصح العتق ويضمن المولى الدية على رواية

لأن وجوبه مستند إلى الجنابة وكل السراية وهذه بعض ما حد لانه حصل في حال الرقة ولو كانت
الجنابة خطأ ثبت الدية لأن الجنابة صادقة بحقون الدم وكان مقتضى في الأصل **الرد**
أن يقتل مرتد من دينه ما في قتله ترددها محرم المرتد بالإسلام ويقوى أنه يقتل التائب وفي الكفر
كما يقتل النصارى باليهود لأن الكفر كالملة الواحدة أما الرجوع إلى الإسلام وعليه دية
الذي **استرجع** مسلم نصرانيا ثم ارتد المجانح وسرت المجاهدة فلا قود لعدم التائب وحال
الجنابة وعليه دية الذي **استرجع** ثم ارتد قتلته دية مرتد قتلته لأنه محقون الدم بالنسبة إلى
أما قتلته فلا قود قطعا وفي الدية تردده والافتراف لدية ولو وجب على مسلم قصاص فقتله
غير المقتل كان عليه القود ولو وجب قتله بربا ولو لم يقتله غير الإمام لم يكن عليه قود لدية
لأن عليا قال لا يقتل رجل واحد على الله وحده مع امرأة عليك القود إلا أن تأتي بنية
الشك **القاتل** أن لا يكون القاتل با فلو قتل ولده فلم يقتل به وعليه الدية والمغزير وكذا القاتل
أب الأب وإن علا ويقتل الولد بابه وكذا الأم يقتل بيه ويقتل بها وكذا الأب بكا لا جوارح والجوارح
من قبلها والاحقة من الطريقين والإعجام والعمان والأحوال والمخالات **في القود** الواو على تثنان
ولما يجزى لأن قتله أحدهما قبل القرعة فلا قود لتحقيق الاحتمال في طرفي القاتل ولو قتلاه
فلا احتمال بالنسبة إلى كل واحد منهما ما قد رتبما خطر الاستناد إلى القرعة وهو يتجوز في الأدب
الأول ولو ادعى أنه ثم رجع أحدهما وقتلاه متوجدا القصاص على الواو بغيره ما يفضل عن جنابته
وكان على الأب نصف الدية وعلى كل واحد كفاية القتل بغيره ولو ولد للموت على فراشه يمين
له كالأمة أو الموطوءة بالشبهة في الطهر الواحد فقتلاه قبل القرعة لم يقتل لتحقيق الاحتمال
بالنسبة إلى كل واحد منهما ولو رجع ثم قتلاه يقتل الرجوع والفرقان السنوية الفراض لا يجزى الدية
وفي الفرق تردده ولو قتل الرجوع بغيره ثبت القصاص ولو لم يمسسه قبل الأجل لا عليك أن يقتل
من والده ولو قيل على الشخص أن يقتل بالدمع على سرور النضر وكذا الحبس لو قتلها الزوج ولا وراث
الأول منها أما لو كان خطأ ولم يكن غير ذلك القصاص بغيره فيصيب ولده من الدية ولما استيفه لدية

كامل

كامل ولو قتل أحد الزوجين أباه ثم الآخر مد فكل منهما على الآخر القود فان قتل أحدهما الآخر
أقرع بينهما وقدم الاستيفاء من آخرته القرعة ولو بدد أحدهما فاقصص كان لورثة الآخر
الاقتصاص منه **الشك** **الرجوع** كال العقل فلا يقتل المحبوس سواء قتل أو عاقلا وتثبت الدية على
عاقلة وكذا التي لا يقتل بغيره ولا يبالغ ما لو قتل العاقلة ثم حن لم يقطع عنه القود وفي رواية يقتل
من القود إذا بلغ خمسة أشبار ويقام عليه الحدود والوجدان عند الصبي خطأ محقق ليزم إرضائه
العاقلة حتى يبلغ خمسة عشر سنة **في** لو اختلفت العلى والجاني بعد بلوغه أو بعد فاقته
فقال قتلته وانت بالغ أو قلت عاقلة فأكفر فالقول الجاني مع يمينه لأن الاحتمال محقق فلا
يثبت معه القصاص ويثبت الدية ولو قتل البالغ الصبي قتلته على الأصح ولا يقتل العاقلة
بالمحبوس ويثبت الدية على القاتل إن كان عبدا أو شيها بالولد على العاقلة إن كان خطأ محضا
ولو قصد القاتل دفعه كان هديا وفي رواية دية في بيت المال وفي شرب القود على السكران
تردد والشيون أشبه لأنه كالصبي في تعلقي الأحكام أما من نتج نفسه أو شرب سرقا لا
لغير فقد الحقة الشيخ تركه بالسكران وفيه تردد ولا قود على النائم لعدم القصد وكونه مغفلا
في سببه وعليه الدية وفي الأصح تردد وأظهر أنه كالمسبوق في توجه بعده وفي رواية الحلبي عن أبي
إبي عبد الله إن جنابته خطأ يلزم العاقلة محقون الدم احتراماً عن المرتد بالنظر إلى
المسلم فإن المسلم لو قتل لم يثبت القود وكذا كل من أباح الشرقتله ومثله من هلك بسراية
القصاص والحد **الشك** **الرجوع** في دعوى القتل وما يثبت ويشترط في المدعى البلوغ والحر
حالة الدعوى دون وقت الجنابة إذ قد يتحقق صحة الدعوى بالسمع المتواتر وإن يدعى
على من يصح منه مباشرة الجنابة فالو ادعى على غائب لم يقبل وكذا لو ادعى على جماعة يعتقد
اجتماعهم على قتل الواحد كاهل البلد ويقبل دعواه لو رجع إلى المكان ولو حرر الدعي
بتعيين القاتل وصفة القتل ونوعه سمعت دعواه لو رجع وهل يصح منه مقتل
على طلق القتل فيه تردد واستشهد القبول ولو قال قتل أحد هذين سمع إذا حضر في أحدهما

مجنون

ولو اقام بيعة سمعت لاثبات الموت ان حذر الوارث احدها **سائل الاول** لو ادعى انه قتل جماعة
لا يعرف عددهم سمعت دونه ولا يقضي بالقود ولا بالدية لعدم العلم بحصة المدعى عليه من
الجناية ويقضي بالصلح ختم الدم **الثاني** لو ادعى القتل ولم يبين عددا او خطا الاثر في شفع
ولا ينفصله القاضي وليس ذلك تلقينا بل تحقيقا للدعوى ولو لم يبين قبل طرحت دعواه و
سقط البيعة بذلك اذا عين الحكم بها وفيه تردد **الثالث** لو ادعى على شخص القتل بمقود
ثم ادعى على اخر لشفيع **الثاني** برء الارل واشتركه لا كذب نفسه بالدعوى الاولى وفيه للشيخ
قول آخر **الرابع** لو ادعى قتل العمد فنفته بالخطا لم يطل اصل الدعوى وكذا لو ادعى الخطا وضربها
ليس خطا ونثبت الدعوى الاقرار او البيعة او القسامة **اما** الاقرار فيكفي المرة وبعض اصحاب
يشترط الاقرار مرتين ويعتبر في المقر البلوغ وكال العقار والاختيار والحرية اما المحرور والظلم
او سفيق قبل اقراره بالعدو ويستوفى منه القصاص واما بالخطا فنثبت ولكن لا يثبات العزم
ولو اقر واحد بقتله عمدا او اخر بقتله خطأ فخطا الولى تصديق احدها وليس له على الآخر سبيل ولو
قتله عمدا فاقرا خرافة هو الذي قتله ويرجع الاول ذكرى عنهم القصاص والدية ودون دية
المقتول من بيت المال وفي قضية الحسر **مسألة** اما البيعة فلا يثبت ما يجيبه القصاص لاثباته
ولا يثبت بشاهد واحد او اثنين وقبل يجيبه الدية وهو شاهد ولا يشاهد يمين ونثبت بذلك ما يجيبه
الدية كقتل الخطا المحرم الولى تصديق احدها وليس له على الآخر والمباشرة والمقتله وكسر
الخطا م والحجاة في ولا يقبل شهادة الاصابة عن الاحتمال كقول مزيه بالسيف فاقا وقته
او فاضر دمه فان في حاله او فلم يزل مريضاً حتى مات وان طالت المدة ولو اكر المدعى عليه
ما شهدت به البيعة لم يثبتت الى تكاره وان صدقها وادعى الموت بغن الجناية كان القول هو
عينه وكذا الحكم في الجرام فانه لو قال الشاهد ضربته فاصحبه قتل ولو قال اختصمته فمخرج
او ضربته فوجده شحيحاً لم يقبل الا احتمال ان يكون من غيره وكذا لو قال اخبرني دمه ما لو قال اخبرني
دمه قبلت ولو قال ما ادمه فانت قبلت في الداية دون ما زاد ولو قال اخبرني ووجدته فيه

موصفين

موصفين سقط القصاص لعدم المساواة ويرجع الى الدية وبما حذر الاختصاص بالعلم او في ضعف
لا بد استيفاءه على لا يثبت توجبه القصاص فيه وكذا لو قال قطع يده ووجدته مقطوع اليدين
ولا يكفي قوله فاصحبه ولا يثبت حتى يقول هذه الموصفة وهذه السبعة ملاخا لغيرها اكبر ولا يفر
ويشترط فيهما التوارد على الوصف الواحد ولو شهد احدهما انه قتله عدوة والاخر شقيقا او العكس
والاخر بالسيف او بالقلع في مكان معين والاخر بالشهادة لم يثبت وكانا لو اعدم التكذيب **مسألة**
لو شهد احدهما بالاقرا بالقتل مطلقا وتكيد الاخر بالاقرا وملاشت القتل وكذا المدعي عليه
البيان فان اكر القتل لم يقبل منه لانه كذب للبيعة وان قال عمدا قبل وان قال خطأ وملاشت
الولى فلا يثبت والا فلو قال الجاني مع عينه ولو شهد احدهما بالقتل عمدا والاخر بالقتل المطلق
واكر القاتل الوعدا دعه الولى كانت شهادة الواحد لو اثبتت ولو دفعه بالقسامة
ان شاء **الثانية** لو شهدا بقتل علي اثنين فشهدا المشهود عليهما على المشاهدين انهما هما القاتلان
وعلى وجه لا يثبت معه التبرع وان تحقق لا يقضي استقام الشهادة فان صدق الولى الاولين
حكم له وطرحت شهادة الاخرين وان صدق الجميع وصدق الاخرين سقط الجميع **الثالثة**
لو شهدا لمن يرتان زنا فاحرجه بعد الاثبات قبلت ولا يقبل قبله لتحقيق التهمة على ترويه
انما بعد الاقامة فاعادة الشهادة قبلت لان تمام التهمة ولو شهدا لمن يرتان وهو مريض قبلت
والفرق ان الدية ليست قاضيا ابتداء وفي الثانية ليست قاضيا عن ملك الميت **الرابعة** لو شهدا
من العاقل بفسق شاهد القتل فان كان القتل عمدا او شبهه به او كانا من لا يثبت اليها العقل
حكم به وطرحت شهادة القتل وان كان ممن يعقل عنه لم يقبل لانهما يدعيان عيها العزم
الخامسة لو شهدا انما انه قتل واخران على غيره انه قبله سقط القصاص ورجعت الدية عليهما
نصفين ولو كان خطا كانت الدية على عاقلتهما واحله احتياط في عصية الدم لما عزم من الشهادة
بقصاص البيعة ومن يحتل هذا وحده آخر وهو تخيير الولى تصديق (بعض) شاهد كما لو اقر اثنان
كل واحد بقتله سفرا والاولى **السادسة** لو شهدا انه قتل زيد عمدا فاقرا اخر انه هو القاتل

وبما شهد عليه قتل لولي قتل المشهود عليه ورد المقر اضد منه وله قتل المقر ولا يرد
لا قراره بالانفراد وله قتلها بعد ان ير جعلي المشهود عليه نصوديته دون المقر ولو ان
الدية كانت عليها ضفين وهذه رواية زارة عن ابي جعفر وفي قتلهم الشك الاشياء
المشركة وكذا في الزامهم بالدية نصفين والقول بتحريم العلى في احدهما وجه قوي غير ان
الرواية من التنا في **السابقة** قال في قتل لولي قتل العبد واقام شاهدا واصل من ثم عفا المرحوم
لانه عفا عما لا يثبت وفيه اشكال اذا العفو لا يتوقف على ثبوت الحق عند الحاكم **واما**
القسماء فثبتت على البحث فيها **النافع** في اللوث ولا قسماء مع ارتفاع التهمة والوثى
احلاف التكرمين واحدة ولا يجب التخليط ولو فكل فعل ما مضى من القولين واللوث
اما رت قلب معها الظن يصديق المدعى كاشاهدا الواحد وكما لو وجد مشكوكا بامر
وعنده دوسلح عليه الدماء وفي دار قوم او في محلة منفردة عن البلد لا يدخلها غير
اهلها او في وصف مقابل خصم بعد المرات ولو وجد في قرية مطروقة او محلة من حلال
العرب او في محلة منفردة مطروقة وان انقربت فان كان هناك عدواة لقولوث والا فلا
لوث لان الاحتمال لا يتحقق ولو وجد بين قريتين فاللوث لا قربهما اليه ومع التساوي في
القرب فيها سواء في اللوث اما من وجد في زحام على نقطة او بئر او جسر او صنع فليته
على بيت المال وكذا لو وجد في جامع عظيم او شارع وكذا لو وجد في قاعة ولا يثبت اللوث بشها
الصبي ولا الفاسق ولا الكافر ولو كان مأمونا في محلة نفع لواجب جماعة من الفساق او النساء
مع ارتفاع اللواط او مع ظن ارتفاعها كان لوثا ولو لم يجتمع عسيانا او كفا ولم يثبت اللوث لم
يلزم حد التواطؤ يثبت شرط في اللوث خلوصه عن الشك ولو وجد القرب من القتل دوسلح متسلط
بالدم مع سبع من شانه قتل الانسان بطل اللوث لتحقق الشك ولو قال الشاهد قتل احد هذين كان
لوثا ولو قال قتل احد هذين لم يكن لوثا وفي الفرق تردد ولا يثبت شرط في اللوث وجودا في القتل على الا
ولا في القسماء حصن والمدعى **شلتان** اللوث لو وجد قتيلا في دار فيها عبد كان لوثا ولوثة القسماء

فائدة

اللوثة انما يشاهد بالقتل او فشكاله بالحياتة لو كان وهذا **الشبهة** لو ادعى المولى ان واحد من اجل
القتل قتل جانا شاتل دعواه بالقسماء فلو كان كونه فيها وقت القتل كان القتل قد وقع مع يمينه
لم يثبت اللوث لان اللوث ينظر في الحين كان موجود في تلك الدار ولا يثبت ذلك الا بالافواه والقبضة
الشبهة في كيتها وهي في اللوث حسنة يمينان فان كان لا يقوم حلف كل واحد عينا ان كانا معا د
القسماء وان تقصوا عنه كمرت عليهم الايمان حتى تكملوا القسماء في الخطا المحض والشبهة
باللوث خمس وعشر عينا ومن الاحكام من سوي بينهما وهو اوثق والحكم والتقيد بالظاهر
في المذهب لو كان المدعون جماعة متمسكة عليهم الخمسون بالسوية في المهر والخمس **العدد**
في الخطا ولو كان المدعى عليهم اكثر من واحد فله تردد اظهره ان كل واحد خمسين عينا
كما لو افرد لان كل واحد منهم يتوجه عليه دعوى انفرادا اما لو كان المدعى عليه واحد
فاستحسن قومه خمسين يستدلون بها امامته حلف كل منهم عينا ولو كانوا اقل من الخمسين
كررت عليهم الايمان حتى تكملوا العدد ولو لم يكن اللوث قسماء ولا حلفه وكان ذلك احلاف
التكرمين عينا ان لم يكن له قسماء من قومه وان كان له قوم كان حلفهم ولو امتنع عن
القسماء ولم يكن له من يقسم الزم الدعوى وقيل للرد الميم على المدعى ويثبت القسماء
في الاعطاء مع التهمة وكما قلنا في قتلها قتل جنون عينا احتياطا ان كانت المجازاة تبلغ
الدية والافسنتها من خمسين عينا وقال آخرون سست ايمان فيما فيه دية النفس ويجوز
من سست فيما فيه دوة الدية وهي رواية اصلها اخرج ويشترط في القسماء علم القصر ولا يكفي
الظن وفي قبول قسماء الكافر على المسلم تردد اظهره المنع ويولى العبد مع اللوث اثبات
دعواه بالقسماء ولو كان المدعى عليه حرا تمسكا بغير الاحاديث ويقسم الكاتب عده
كالحر ولو اراد المولى القسماء له ولو حلف ففقت سوتها لانه لا يمنع الاكتمال ويشكك هذا
ايان الايمان بجميع الارث فيخرج عن الولاية فلا قسماء ويشترط في اليمين ذكر القاتل والمقتول
والرفع في شهادتها بما يزيل الاحتمال وذكر الانفراد او الشركة ورفع القتل اما الاعراب فان كان

من اهل كنفه لا تنفع بما يعرف سعة القصد وهل يتصور في اليقين ان الشبهة تثبت المدعى
 قبل ان يرفع دعواه الترخيم الخالف والاشبه ان لا يجب **الثاني** في احكامها الواو على اثنين وله
 على احدهما الوفاء حلف تحسين عينا وتثبت دعواه على ذي النورث قد عليه نصف دينه ولو كان
 احدا الوالدين غايبا وهذا لو حلف الخاضع تحسين عينا وشبه حقه ولم يجب الا رقباب
 ولو حضر الغائب حلف بقدر نصيبه وهو خمس وعشرون عينا وكذا لو كان احدهما صغيرا ولو
 اكذب احدا الوالدين صاحبه لم يقدح ذلك في القوف ولا حلف لاثبات حقه تحسين عينا ولو
 مات الوالي قام وارثه مقامه فان مات في اثناء الاعيان قال الشيخ فستأنف الان لا يكون له
 لا يثبت حقه بهمين غيره **سابع** لو حلف مع القوف واستوفى الدية ثم شهد اثنان من القوف
 غايبا في حال القتل غيبته لا ينفذ معها القتل بطلت القسامة واستعيدت الدية قاله في
 فان فقه كذا في اليقين استعيدت وان فتر بانه لا يرى القسامة لم يعرضه وان فتر بان الدية
 ليست بمكافاة فان غير المكافاة لم يرفع دعواها اليه ولا يرجع على القاتل مجرد قوله وان دعوى
 اقربت في يده **الرابع** لو استوفى في القسامة فقال انا قتلته منفردا قال في الخلاف كان الوالي
 بالخيار في ان ليس له ذلك لانه لا يقسم الا مع العلم فهو يكذب للمقتل **الثاني** اذا اتمم القس
 الوالي حلفا حتى يحضر بينه ففي اجابته تردد مستند الجواز ما هو السكوني عند **الاول**
 ان القسوم كان يحبس في سبعة ايام فانه جازي الا ان يثبت في الاصل يسلم
 وفي التكوني ضعف **فصل في كيفية الاستيفاء** قتل العمد وجب القصاص على الدية قال
 عفا الوالي على ماله ويستط القود ولم يثبت الدية الا مع رضا المجاني ولو عفا ولم يشرط المالك
 سقط القود ولم يثبت الدية ولو بطل المجاني القود لم يكن الوالي غيره ولو طلب الدية فيدعى الجاني
 مع ولو استعفى لم يجبر ولو لم يرض الوالي بالدية جاز للمفاداة بالزيادة ولا يقتضي القصاص الم
 يتبين التلق بالجنائية مع الاشتباه يقتضي القصاص الجنائية لا في القسوم وبقا القصاص
 من مرق المال عند الزوج والزوج فان لم يرضيهما من الدية في عدا او خطا او قتل لا يرضى القصاص

الا

الا العصبية وهذا الحققة من الام ومن يتقرب بها وهو الاظهر وقيل ليس القصاص عقوبة ولا
 كذا حيث الدية من بيت المال والجنائية كالاول غير ان الترجمة من ان الدية على العقب
 واذا كان الوالي حلفا زلة المبادرة والاولى توقفت على اذن الامام وقيل يجوز المبادرة
 ويعد له ما يدرى كذا الكراهية في قصاص الطرف وان كانوا جماعة لم يجوز الاستيفاء
 الا بعد الاجتماع اما بالوكالة او بالاذن لواحد وقال الشيخ في جواز لكل منهم المبادرة ولا
 يخلو توقف على اذن الاخر لكن يفتن حصص من له اذن وينبغي للامام ان يحضر عند ذلك
 شاهدين نظمين احتياطيا ولا فاته الشهادة ان حصلت بحاجدة ويعتبر الالة لئلا
 يكون سجدة حصة ما في قصاص الطرف ولو كانت سجدة لم تحصلت منها جنائية بيت
 التمن من دية ومنع من الاستيفاء بالالة كالاية تجب التعدي به لو فعل سالا في الدية عليه
 ولا يقتضي الا البيعة ولا يجوز التمثيل به بل يقتصر على من يرضى عنه ولو كانت جنائته بالقرعة
 او بالتقديرات المقتلة والبرئ من يرضى عنه من بيت المال فان لم يكن بيت مال او كان
 هناك ما هو اهر كانت الاجرة على المجني عليه ولا يفتن للمقتص سرية القصاص بغير
 لو قلنا ضمن فان قال بقتل مقتص منه في الزايد وان قال اخطأت اخذت منه دية
 العمدان ولو خالف للمقتص منه في دعوى الخطا كان القول قول للمقتص مع عينه وكل
 من يجري بينهم القصاص صرف النفس يجري في الطرف من لا يقتص الدية النفس لا يقتص
 في الطرف **وهو** **سابع** اذا كان له اولاد لا يوفى عليهم كانوا شركا في القصاص فان
 حضر بعض وغاب الباقي قال الشيخ للحاضرا الاستيفاء بشرط ان يضمن حصص الباقي
 من الدية وكذا لو كان بعضهم صغيرا وقال لو كان الوالي صغيرا وله اب او جد لم يكن
 لاحدا ان يستوفى حتى يبلغ سن او كان القصاص في النفس وفي الطرف وفيه اشكال قال
 يحبس القاتل حتى يبلغ العصبى يفيق المجنون وهو اشكلا لاسن **الاول** **الثاني** اذا
 ازاد على الواحد منهم القصاص ولو اختار بعضهم الدية واجاب القاتل بجان فاذا سلم

سقط القود على راسه والمشتور انه لا يسطر والآخرين القصاص بعد ان يرد واعليه فصب
من قاتله ولو استغ من يد اغيب من يرد الدية جان لمن اراد القود ان يقتصر بعد رد نصيبه
ولو عفا البعض لم يسطر القصاص من الباقيين ان يقتصر بعد رد نصيب من قاتل عفا على القاتل
الثانية اذا اقر احد الوليين ان شركه عفا عن القصاص على ما لم يقبل القصاص على المشتريك
ولا يسطر القود في حق احداهما والمقران يقتلن بعد ان يرد نصيب شركه وانما نصيبه
فالرولة والاذا كان الجاني والمشتريك على حاله في شركته القصاص على **الثالثة** الاشتراك الا في الجاني
في قتله او المسلم والذي في قتله في عمل الشرك القود ويقتضي المذهب ان يرد عليه الاخر
نصف دينه وكذا لو كان احدهما عامدا والاخر خاطئا كان القصاص على الخاطيء بعد الزنا
هنا الرد من العاقلة وكذا لو شارك ببيع لم يسطر القصاص لكن يرد عليه ولو نصيبه
الرابعة للمجبر عليه النفس وسقط استيفاء القصاص من الاختصاص المحرم المالك ولو عفا على
ماله رضى القاتل فسد على العزماء ولو قتل وعليه دين فان اخذ المورثة الدية مرفت في دينه
المقتول وصداها كاله وهل الورثة استيفاء القصاص من دون ضمان ما عليه من المقتونه
قبل يفرق سحبا بالاية وهو اولى رقبلا وهو مروي **الخامسة** اذا قتل جماعة على التعاقب طبت
لولى كل واحد منهم القود ولا يتعلق حق واحد بالآخر فان استوفى الاول سقط حق الباقيين
لا الى بدل على تردد ولو ابادوا جميع قتلته فدا ساد سقط حق الباقيين وفيه اشكال من حيث
لساوى الكل في سبيل استحقاق **السادس** لو ركب في استيفاء القصاص فغزله قبل القصاص ثم
استوفى فان علم فعليه القصاص وان لم يعلم فلا قصاص لاديه اما لو عفا الموكل ثم استوفى
ولا يعلم فلا قصاص ايضا وعليه الدية للمباشرة ويرجع بها على الموكل لان عفا **السابع** لا يقتصر من
الحاكم حتى يرضع ولو تجدد جاني بعد الجناية فان اعتل الحول شهد لها القاتل بقتلها وموت
معهها قبل لا يوجب قودا لان فيه دفعا للولى عن السلطان ولو قتل بوجه كان حوله وهو يجب
على الولد المقتول ان يستقبل الولد بالاعتذار قبل يفرق دفعا لمشفة احنك فالبين والوجه تسلط

الولى ان كان للولد ما يعش به غير لبن الام والتاخير ان لم يكن ولو قتل المرأة القصاص ما كانت
حاصلا فالدية على القاتل ولو كان المباشرا حاصلا به وعلم الحاكم ضمن الحاكم **الثانية** لو قطع عذر جانا
ثم قتل اخر قطعناه او لا ثم قتلناه وكذا لو بذل بالقتل قرضا الى استيفاء المحققين ولو سرق القاتل
في المجنى عليه والحان هذه كان للولى نصف الدية من تركه الجاني لان قطع اليد بدل عن نصف
الدية وقيل لا يجب في تركه الجاني شي لان الدية لا يثبت في العمد الاصلح ولو قطع يده فاقصر
ثم سرت جراحته المجنى عليه جاز لولى القصاص في النفس ولو قطع يده يردى بدس لم ياقصر
المسلم ثم سرت جراحته المسلم كان للولى قتل الذي ولو طالب بالدية كان للدية المسلم الاية يد الذي
وهي اربعة اذهم وكذا لو قطعت المرأة يده لم يجل فاقصر ثم سرت جراحته كان للولى القصاص ولو طالب
بالدية كانت له ثلاثة ارباعها ولو قطعت يديه ورجليه فاقصر ثم سرت جراحته كان للولى
القصاص في النفس ليس له الدية لانه استوفى ما يقوم مقام الدية وفي هذا كله تردد في النفس
دية على اقرانها وما استوفاه وقطع قصاصا **الثانية** اذا اهلك قاتل احد سقط القصاص وهل سقط
الدية قاتلا بغير تزويدي وفي رواية ابى بصري اهر بقر يرد عليه حتى ما مات اخذت من ما له
ولا من الاخرين فالاقرب **الخامسة** لو اقصر من قاطع اليد ثم مات المجنى عليه بالبرية ثم الجاني
ثم وقع القصاص بالبرية من الجاني سرقعة وكذا لو قطع يده ثم قتلته فقطع الولي يد الجاني ثم سرت
اليد فسد اما لو سرى القطع الى الجاني او لا ثم سرى قطع المجنى عليه لم يقع سريه الجاني قصاصا
لانها حاصلة قبل سريه المجنى عليه فكانت هذه **الثالثة** لو قطع يد انسان فعفا المقطوع
ثم قتل القاطع فالولى القصاص في النفس بعد رد دية اليد وكذا لو قتل مقطوع اليد فقتل بعد
ان يرد عليه دية يدان كان المجنى عليه احدهما او قطعت في قصاص ولو كانت قطعت
من غير جناية ولا اختط ادية قتل القاتل من غير رد وهي رواية سورة بن كليب عن ابي عبد الله
ع وكذا لو قطع كفعا بغير اصابع قطعت كفعا بعد رد دية الاصابع ولو مزب ولى الدم الجاني قصاصا
وتركه طنا انه قتلته وكان به رقوقا لم يفسد نفسه ومرا لم يكن للولى القصاص في النفس حتى يقتصر

منتهى الجراحة أو لادنه رواية ابن عثيمين عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
السند والزيادة ان مزبه الولي باليسر له الامتصاص به والا كان له قتله كالوطن انه ابن عثقه
ثم تبيخ خلافة من بعد ائمة قتله ولا يقتل ولا يقتل ولا يقتل ولا يقتل ولا يقتل ولا يقتل ولا يقتل ولا يقتل
في قصاص الطريق وموجبه الجنابة بما يتلف العضو غالباً أو الاتلاف بما يقتل لا غالباً بل باع قصد
الاتلاف وشروطه في جواز القصاص المتأوى في الاسلام والحرية او يكون المجني عليه اكل
فيقتل للمرجل من المرأة ولا يأخذ الفضل ويقتل لها جنة بعدة التفاوت في النفس والطرف فيقتل
للنفس من الذئب ولا يقتل من سلمي والرجل من العبد ولا يقتل العبد من الحر كما لا يقتل في النفس
والنساء وفي السلامة فلا يقطع اليد التي تحمي بالسلامة ولو نبت لها الجاني يقطع الشاة بالحق
الا ان يحكم أهل الخبرة انها لا تخمس في جلد الى الدية نقصاً من خطر السرية ويقطع اليمن باليمن
فان لم يكن يمين تطلعت بها ايده ولو لم يكن يمين ولا يسار تطلعت رجله رجله استناداً الى
الرواية وكذا لو قطع ايد جماعة على التعاقب تطلعت يده فرجلاه بالاول فالاول وكان من بقي الدية و
يعبر النساء في المساحة في المشايح طولاً وعرضاً ولا يعتبر نزولاً بل من راعي حصول اسم الشجر
لتموت المرأة في الشجر ولا تثبت قيمته بغير كالجافة والمأمومة ويثبت في الحائض
والبلغة والسمي اق والموصلة وفي كل جرح لا تغز في اخذه وسلامة النفس موه خالية
فلا يثبت في الهاشمة ولا المنقلة ولا في كسرى من العظام لتحقيق التعزير وهل يجوز للاختصاص
قبل الانزال تا اذ لا يضمن من السرية الموجبة لدخول الطرف فيها فتأدية الجوارز
مع استحباب العبر هو شديد ولو قطع عدة من اعضائه خطا جازوا بها ولو كانت متاعاً
الدية وقبل يقتل على دية النفس حتى يمدل ثم يستوفى الباقي او يبرى فيكون له ما اخذ من
شبهه وفي لان دية الطرف يدخل في دية النفس وفقاً وكيفية القصاص في الجراح ان يقاس
بمحيط او شبهه ويعلم طرفه في موضع الاختصاص ثم يشتق من احد العلمتين الى الاخرى
فان شق على الجاني جازان ليستوفى منه في اكثر من دفعة ويوجز القصاص في الاطراف

من

من شد والجرح البرد الاغتسال بها ولا يقص الا تجديدة ولو قلع عين انسان فقل له قلع عين
الجاني به الا ان تفرغها بجمدة معوجة فانه اسهل لو كانت الجراحة مستوفى على الجاني و
يزيد عنه لو خرج في القصاص الى العضو الاخر واقتصر على ما يحتملها العضو وفي الزيادة نسبة الجنات
والاصل الجرح ولو كان المجني عليه صغيراً الصغير المعتوق استوعبت الجنابة لم يستوعب المقصود واقتصر
على قدر مساحة الجنابة ولو تطلعت اذن انسان فاقص ثم عققها المجني عليه كان الجاني الاثم
لتحقق المائة وقيل لانها استبة وكذا الحكم لو قطع بعضهما ولو قطعها فتعلقت بجملته ثبت القصاص
لان المائة وقيل فكتة ويثبت القصاص في العين ولو كان غور خلقه وان عمى فان الحق اعاده
ولاداً ما قطع عينه الصحيحة دون عين من اقتلعه بعين واحدة ان شاء وهل مع نصف الدية
تتلا لقوله والعين والعين وقيل نعم يسكن بالاحاديث والآراء ولو اذهب منه العين دون المائة
توصله المائة وقيل يطرح فظن سلول ويقابل عدة محاجة مواجعة للشرج حتى تدوب لناظر حتى
المخلقة وتثبت في الجاني شعر الراس والححية فان ثبت فلا قصاص في قطع الذكور ويساوى
في ذلك ذكر الشاب والشيوخ والعين والبالغ والعنيد الذي سلت خصياه والاعف والمختون
فغير لا يناد الصريح بذكر العين ويثبت بقطعة ثلث الدية وفي المختصين القصاص وكذا في جرح
الا ان يحشم في حجاب منقعة الاخرى فتؤخذ دية ما ويثبت في الشفرين كما يثبت في الشفرين ولو
كان الجاني رجلاً فلا قصاص عليه اذ تها وفي رواية عبد الرحمن من سابة عن ابي عبد الله
ع ان لم يورث دية ما فظعت لها فوجه وهي مركة ولو كان المجني عليه خنثى فان يمين انه ذكر فحفي
عليه رجل كان في ذكره والخنثى القصاص في الشفرين الحكومة لانها ليس اصلها ولو تهاين
انه امرأة فلا قصاص على الرجل فيهما وعليه في الشفرين الحكومة دية ما في الذكر والخنثى
الحكومة ولو حست عليه امرأة كان في الشفرين القصاص في المذكر الحكومة ولو لم يصح
فيستبان حاله فان طالب بالقصاص لم يكن له التحقيق الاحتمال ولو طالب بالدية اعطى اليقين و
هودية الشفرين ولو تهاين بعد ذلك انه رجل اكمل له دية الذكر والخنثى والحكومة في الشفرين

لو انتم اعطى الحكم يفتى الباقي ولو قال اطالب بدينه عنصرو مع بقا القصاص في الباقي لم يكن له ولو طالب
بالحكومة مع بقا القصاص يعطى كل الحكومة تقنين ويقطع العضو الصحيح المجزوم اذا لم يقطع منه شيء وكذا
يقطع الاذن الشام بالعام له كما يقطع الاذن الصحيح بالعمامة ولو قطع بعض الاذن نسبتا لم يقطع
الى اصله واخذنا من الحجا في محاسبته لئلا يستوعب انف الحجا في تقديره ان يكون صغيرا او كذا ثبت القصاص
واحد المجزوم وكذا البحث في الاذن ويؤخذ الصحيح به بالثبوتية وهو يؤخذ بالمجزومة قبل لا يقتص
الوجه الحرم والحكومة فيما بقي ولو قيل يقتص اذا رد في ذمة الحرم كان حسنا وفي السن القصاص فان
كانت سن شغل وعادتنا قصة او متعة كانت فيه الحكومة وان عادت كما كانت فلا قصاص ولا دية ولو
قبل لا ادرى كان حسنا اما سن الصبي في نظر بها سنة فان عادت ففيها الحكومة والا كان فيها القصاص
وقيل من سن الصبي يغير مطلقا ولو مات قبل اليا من عودها قضى لو ان رد بالادس ولو اقر بالمبالغ بالسن
فعاد من الحجا لم يكن للمجني اذا التها الا انها ليست بحسنة ولا بشرط في الانسان التساوي في المحل
فلا يقطع السن بغير ولا بالعكس ولا اصلية بزيادة وكذا لا يقطع زانية مع تطهر المحلين وكذا حكم الا
الاصلية والزيادة ويقطع الاصبع بالاصبع مع تشاويهما وكل عضو يؤخذ قوامه وجوده
ويؤخذ للدية مع فقدته شئ ان يقطع اصبعين وله واحدة او يقطع كفاتا وليس للقطع اصابع **ثالثا**
اذا قطع يدا كمالا وبه نائمة اصبعان للمجني قطع النافضة وهذا يؤخذ بدية الاصبع قاله في
نعم في لم ليس له كذلك الا ان يكون اخذ يدها ولو قطع اصبع رجل شربت الى كفة ثم ازيلت
ثبت القصاص فيها وهذا القصاص الاصبع واخذ الدية في الباقي الوجه لا لا تكون القصاص
فيها لو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص ولو قطع معها بعض الذراع اقتصر في ذمة الحكومة
في الزيادة ولو قطعها من المرفق اقتصر منه ولا يقتص في اليد واخذنا من الزيادة والفرق بين **الرابعة**
اذا كان للقطع اصبع زائدة لم يقطع كذا ثبت القصاص لتحقيق التساوي ولو كانت الزائدة على
فان كانت خارجة عن الكف اقتصر منه ايضا لانها تسلم للحجا وان كانت في سماء الاصابع
مستقلة تتبع القصاص في المجزوم الزائدة دون الكف وكان في الكف الحكومة ولو كانت مستقلة

بعض

بعض الاصابع حازا الانتصاف فيما عدا المتصفة بالدية اصبع والحكومة في الكف ولو كانت
الزيادة للمجني عليه فلا القصاص ودية الزائدة وهو ثلث دية الاصلية ولو كانت لاربعة اصابع
وخامسة غير اصلية لم يقطع يد الحجا اذا كانت اصابعه كاملة اصلية وكانت للمجني عليه
القصاص في اربع وارثن الخامسة اما لو كانت الاصبع التي ليست اصلية للمجني ثبت القصاص
لان الدية تؤخذ بكاملها ولو اختلف محل الزائدة لم يقتصق القصاص كما لا يقطع ارباعا من جف
المركب لا يقتصق ثلثة طرفان فلو كان يقطع اليها فان كان في الحجا مساوية ثبت القصاص لتحقيق التساوي الا
اقتصر اخذنا من الطرف الاخر ولو كان الطرف الحجا في يرض منه وكان للمجني دية اغلته وهو
ثلث دية الاصبع ولو قطع من واحد الاغلة العليا ومن آخر الوسطى فان سبق صاحب العليا
له وكان للاخر الوسطى وان سبق صاحب الوسطى آخر فان اقتصر صاحب العليا اقتصر صاحب الوسطى
للاخر الوسطى ان سبق صاحب الوسطى آخر فان اقتصر صاحب العليا اقتصر صاحب الوسطى
بعده وان عفا كان لصاحب الوسطى القصاص اذ امة دية العليا ولو ياد صاحب الوسطى يقطع
فقد استوى حقه وزيادة فعليه دية الزيادة ولصاحب العليا على الحجا دية اغلته **ثامنا**
اذا قطع يميننا فبذل شئ لا يقطعها المجني من غير علة في طريقه من هبل بسقط القود
وفيه ترد فلان المتعين قطع اليمين فلا يجزى اليسرى مع وجعها وعلى هذا يكون القصاص في اليمين
باقيا ويؤخر حتى يبدل اليسار وتوقيف من التسرية بتوار القطع من قامة الدية فان كان الحجا في يجمع كما
بغير اليمين فاجر اليسار مع العلم قال في سقط القود الى الدية لانه بذل للقطع فكانت شبهة
في سقط القود وفيه اشكال لانه اقدم على قطع لا يملكه فيكون كما لو قطع عضوا غير اليد لم يرض
لن دية اليسار يضمن التسرية ولا يضمنها ولو لم يضمن الجناية ولو اختلفا فقال في قطعها مع العالم
بلا فاكرا البادل قال العقل قول البادل لانه اصبهتته ولو اتفقا على قطعها عيلا لم يقطع بطلا وكان
على القاطع دية ما ولد القصاص في اليمين لانه مرجوة وفي هذا تردد ولو كان المقتصر مجنبا فبذل
له الحجا في غير العضو فقطعت ذهب هذه اذ ليس للمجنون ولاية الاستيفاء فيكون البادل لم يطل

حتى يفسد ويقطع بين مجنون ثوب المجنون ويقطع بينه قبال وقع الاستيفاء موقوعه وقيل لا يكون
 قصاصا لان المجنون باقيا على الجاني ودية جنانية المجنون على ما قلته **الرابعة** لو قطع يد
 رجل ورجليه خطأ واختلفا فقال الولي مات بعد الاندمال وقال الجاني مات بالسراية فان
 كان الزمان قصيرا لا يجهل الاندمال فالقول قول الجاني مع عيینه وان امكن الاندمال فالقول
 قول الولي لان الاحتمال بين متكافئين والاصل وجوب الدينين ولو اختلفا في المدة فالقول
 قول الجاني اما لو قطع يده فمات وادعى الجاني الاندمال وادعى الولي السراية فالقول قول الجاني
 ان مضت يده يمكن الاندمال ولو اختلفا فالقول قول الولي وفيه تردد ولو ادعى الجاني انه
 تشرب سهما فان وادعى الولي موت من السراية فالاحتمال بينهما سواء ومنه الموقوف في الكساف اذا
 قلته بنصفين وادعى الولي انه كان حيا وادعى الجاني انه كان ميتا فالاحتمال بينهما فيرجح
 قول الجاني بما ان الاصل عدم القتل وفيه احتمال آخر ضعيف **الخامسة** لو قطع اصبع رجل
 ويد آخر اقصر للاول ثم للثاني ورجع يده اصبع ولو قطع اليد الاثم الاصبع من آخر اقصر للاول
 والزمه الثاني ودية الاصبع **السادسة** اذا قطع اصبعه ففعل المجني عليه قبيلا لا ندما لان ان لم يمت
 فلا قصاص ولا دية لانه اسقط ثابت عند الابراء ولو قال عفوت عن الجنابة ثم سرت الى الكف
 سقط القصاص من الاصبع والدية الكف ولو سرت الى نفسه كان للوط القصاص في النفس بعد قربة
 ما عفا عنه ولو سرت بالعضو مع فمها كان ثابتا وقت الابراء وهو دية الجرح اما العصابة النفس او
 الدية فتردد لانه امرأة قتل المحرم في قتل يعصم العفو عنها وعما يحدث عنها فلو سرت كان عفو
 ما ضا من ثلث لانه بمنزلة الوصية **سابعة** لو جنى عبد على حر جنابة يتخلق رقيقه فان قال
 ابرأته لم يعصم وان ابرأ السيد مع الجنابة وان غفلت برقة العبد فانه ملك للسيد وفيه اشكال
 من حيث ان الاجراء اسقط لما في الذمة ولو قال عفوت عن ارش هذه الجنابة صح ولو ابرأه قاتل
 الخطا المحض لم يبرأ ولو ابرأ العاقلة ولو قال عفوت عن ارش هذه الجنابة صح ولو كان القاتل
 شبیه العبد فان ابرأ القاتل وقال عفوت عن هذه الجنابة صح ولو ابرأ العاقلة لم يبرأ القاتل

كتاب

كتاب القياس والمنظر في امور اربعة **الاول** في اقسام القتل ومقادير الديات
 القتل عمدا قد سلف ماله وشبهه العمد مثل ان يطرب للشباب فيموت وخطا محض ومثل ان
 يرمي طائرا فيصيب انسانا فخطا بطل العمد ان يكون عامدا في فعله وقصد به وشبه العمد ان يكون
 عامدا في فعله مخطئا في قصده والمخطا المحض ان يكون مخطئا فيها وكذا الجنابة على الاطلاق ينقسم
 على هذه الاقسام ودية العمد مائة بعير من مسافر الا بالاداء ما ثابته او ما ثابته كل حلة
 ثوبان من سرور اليمن والفسدين اراوا الف شاه او عشرة الاف درهم ويستأدى في سنة ودية
 من مال الجاني مع التراضي بالدية وهي مغلطة في السن والاستيفاء وولد ان يبدل من بلد
 البلدا ومن غيرها وان يعطي من ابله او ابله دون او اعلى اذا لم يكن سرنا وكانت بالصفة
 المشترطة وهل يقبل القيمة السوقية مع وجود الابلية تردد والاشبه لاهذه الستة
 اصول في نفسها وليس بعضها اشروطا بعدم بعض والجاني مخير في بدل ايها شاء ودية
 شبه العمد ثلث وثلثون بنت لبون وثلث ثلثون حقة واربعمائة حقة وهي الحامل والبعض
 هذه الدية الجاني دون العاقلة وقال المفيد يستأدى في سنتين في اذن مخففة عن
 العمد في السن وفي الاستيفاء ولو اختلفت المواضع الى اهل المعرفة ولو تبين الغلط
 لزم الاستدراك ولو ازلقت بعد الاحضار قبل التسليم لزم الابدال وبعد الاقباض لا يلزم
 وجبة الخطا المحض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وثلثون حقة
 وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وخمسون حقة وخمسون بنت
 جزيمة ويستأدى في ثلث سنين سواء كانت الدية تامة او ناقصة او ديكت في مخففة
 في السن والصفة والاستيفاء وهي على العاقلة لا يصح الجاني منها شيئا ولو قتل في الشهر
 الحرم الزم دية وثلثا من ابي الاجناس كان تغليظا واما لزم ذلك في حرمة مكة والمدينة
 فهو لا يعزب التغليظ في الاطراف **الثاني** لور في الحال الى الحرم فيه لزم التغليظ وهل
 ينال مع العكس فيه تردد ولا يقتصر من الملتحق بالحرم فيه ويصيق عليه في الطلوع

والمشرع حتى يخرج ولو جنى في الحرم انقص منه لاسمه باله وهل يلزم مثله ذلك في شهادة الاثم
 قال في ذمة ودية المسلم وقيل ذمة الذوق وفي سنده ذلك ضعيف ودية الذي ثامن مائة درهم
 يهوديا كان او نصرانيا او مجوسيا ذمة المسلم وفي بعضها مائة اليه يهودي والنصراني اربعة
 الاف درهم والشيعة من نزلها من يعتاد قتلهم فغلط الامام الذية بما يراه من ذلك حسا
 للحجارة ولا ذمة لغير اهل الذمة من الكفار وذوق عهد كانوا او اهل حرب بلغتهم الدعوة
 او لم يبلغ ذمة العبد قيمته ولو تجاوزت ذمة الحر رقت اليها ويوجد من مال الحربي
 ان كانت الجنابة عمدا او شبهها ومن عاقلة ان كانت خطأ ودية اعضائه وجرحاته
 مقبسة على ذمة الخفافه دية حتى العبد قيمته كاللسان والذكر لكن لو جنى عليه جاني
 بما فيه قيمته لم يكن مولاه المطالبة الا مع دفعه وكما فيه مقدار في الحرم دية فهو
 في العبد لذلك من قيمته ولو جنى عليه جاني بالاستتوعب قيمته كان مولاه المطالبة
 بدية الجنابة مع اساءة العبد وليس له دفع والمطالبة بقيمته ولا تقدير فيه من الحرم
 ففيه الارش ويصير العبد اصلا للجفوة ولو جنى العبد على الحر خطأ لم يضمنه المولى ودفعه
 ان شاء او فله بالارش الجنابة والخيار في ذلك اليه ولا تخير المحني عليه وكذا لو كانت جنابة
 لا يستوعب دية تحرير مولاه في دفع ارش الجنابة او تسليم العبد ليسترق منه بقدر تلك
 الجنابة ويستوفى في ذلك كله القن والمدبر ذكر ان كانا وانثى وفي امر الولد رد الاقرب
 انها كالقن واذا دفعها المالك في جنائنها استرقها المحني عليه او رتبته وفي رواية
 جنائنها على مولاه على ما مضى **الشأن الثاني** في موجبات القنان والبحث ما في المباشرة
 او التضييق او تزجر الموجبات اما المباشرة فضا بطها الاطلاق مع القصد اليه لمن رضى
 عرضا فاصاب انسانا او كالتزجير للتأديب فيتفق الموق منه ويتبين هذه الجملة بمسائل
الاول الطبيب يضمن ما يتلف بفعله لجهه ان كان قاصدا او عالج طفلا او مجنونالا
 باذن الولى او بالغا لم ياذن ولو كان الطبيب عارفا واذن له المريض على العالج فلا الى

اتلف

التلغ قبل لا يضمن لان القنان يسقط بالاذن ولانه فعل سابق شرعا وقبل يضمن لمباشرة
 الاثام وهو شبه فان قلنا لا يضمن فلا بحث وان قلنا يضمن فهو يضمن وما له
 وهل يبرأ قبل العلاج قيل لنعزل رواية السكوني عن ابي عبد الله ع قال ابراهيم النخعي
 عن من نطس او ينسطر فليأخذ البراءة من وليه والا فهو ضامن ولان العلاج
 بما تمس الحاجة فلو لم يشرع الا براءة بعد العلاج وقيل لا يبرأ لانه اسقاط الحق قبل
 ثبوته **الثانية** النائم اذا تلف نفسه بانقلابه او بحركة قبل يضمن الذية في ماله
 قبل في ماله العاقلة وهو شبه **الثالثة** اذا عتق زوجه جاعا في قبل او دبر
 او ضمات فانت ضمن الذية وكذا الزوجة وفي يده ان كان مأمورا لم يكن عليهما شيء
 والرواية ضعيفة **الرابعة** من صاح ببائع فاته فلا ذمة اما لو كان مريضا او مجنونا
 او طفلا او غتقل العاقل البالغ وقاجاه بالصحة لزم القنان ولو قبل بالتسوية
 في القنان كان حسنا سبب الاثام ظاهر اقال الشيخ والدية على العاقل وفيه اشكال من حيث
 قصد الصالح الى الاخافة فهو عدا الخطا وكذا البحث لو شتر سقه في رجدة انسان اما لو فر
 فالتى نفسه في بئر او على سقف قال الشيخ لا ضمان لانه الحيا الى الحرب لا الى الوقوع فهو
 المباشرة لاهلاك نفسه فيسقط حكم السبب وكذا الوسا دفعه في هربه سبع فأكله ولو
 كان المطلوب اعنى ضيق الطالب دية لانه سبب مباح وكذا لو كان سبلا او وقع في بئر
 لا يعلها او انخسف به السقف او اضطر الى مضيق فافترسه الاسد لانه يفر من
 المضيق غالبا **الثانية** اذا صدمه فاته المصدم فدية في مال الصادم اما الصادم
 لو مات فدية اذا كان المصدم في ملكه او في موضع مباح او طريق واسع ولو كان في
 طريق المسلمين ضيق قبل يضمن المصدم دية لانه قهرا بوقوفه في موضع ليس له الوقوف
 فيه كما اذا حبس في الطريق الضيق وعسره انسان هذا اذا كان لا عذر قصده ولو كان
 قاصدا وله مند وجه فدية ماله عليه ضمان المصدم **الثالثة** اذا اضطر حران

من جاز على السيد تارة فليست له ان صاحب به للسلطان
 ضمن جنائنه في ماله

فان قالوا وثمة كل واحد منهما نصف دية ويسقط النصف وهو ضيق لان كل واحد منهما نصف
بفعله وفعله غيره ويستوي في ذلك الفاسان والرجلان والفارس والرجل وعلى كل واحد
منهما نصف قيمة ومن الاثر ان تلفت بالتصاغر ويقع التقاصر في الدية وان قصد القتل فقتل
عدها لو كانا صبيدين والركوب منهما نصف دية كل واحد على عاقلة الاخر ولو راكبا
ليهما فالضمان على عاقلة الصبيدين لان ذلك ولو راكبا اجنبى ضمان دية كل منهما انما هما
على الركبة ولو كانا عبيدين بالغين سقطت جنايتهما لان ضيق كل منهما هدر وما على صاحبه
فان يتلفه ولا يضمن المولى ولو اضطرهم حران فقات احدهما فعلى ما قلنا يضمن الباقي نصف
دية التالف وعلى ودية عن ابي الحسن موسى عن بعض الباقي دية الميت والرواية شاذة ولو
تصادم حماران سقط نصف دية كل واحدة وبثبت نصف الدية الاخرى ما الجنبى ضيق
في مال كل واحد دية جنين كامل **الثامنة** اذا سرتين الزناة فاصابه سهم فالدية على عاقلة
الراعي ولو ثبتت انه قال احدا لم يضمن لما روى ان سلبا دق وداعية صاحبه بخنجره
فرفع الى علي عليه السلام فاقام بينة انه قال احدا فذبح عنه القصاص وقال قد اعفاه
من خنجره ولو كان مع المارضى فقتل ضيق فقتل من طريق التمسك لا عن قصد فاصابه فالضمان على
من قرب لا على الراي لانه عرضة للتلف وفيه تردد **التاسعة** روى السكوني عن ابي عبد الله
ان عليا عدا السلام فقتل خنجره قطع حشفة غلام والرواية مناسبة لهذا **الاشارة**
لوقوع عن علوه على غيره فقتله فان قصد وكان الوقوع يقتل غالبا فقتل عدها وان كان لا يقتل
غالبا فقتل شبيهه بالعد بدمه الدية وان وقع مخطئا الى الوقوع او قصد الوقوع لغير ذلك
فقتل مخطئا محض والدية فيه على العاقلة اما الفاه الحوا او زلق فلا ضمان والواقع هدر
على التقديرات ولو دفعه دافع فدية المدفوع لومات على الواقع ويرجع بها على الدافع هي
رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله **السادسة عشرة** روى ابو جليل عن سعد
الاسكاف عن الامير قال قتل امير المؤمنين ع في جارية ركبت اخي ففجتها ثلاثة فقتلت

الركوب

الركوبة مضرعت الركبة فانت ان ديتها نصفان على الناحسة والمخوسة وابرجله
ضعيف فلا استناد الى قتله وفي المفتحة على الناحسة والفاصة ثلث الدية فالدية
الدية على الناحسة ان كانت ملحجة للقامصة وان لم يكن ملحجة فالدية على الفامصة
وهو وجه ايضا غير ان المشهور بين الاصحاب هو الاول **القائمة** سائل **الاول**
من دعي غيره فاخرجه من منزلة لانا نقول ضامن حتى يجمع اليه فان عدم خصوصان
لبيته وان وجد مقتولا رادى قتله على غيره واقام بيته مقدري وان عدم البيته في القوة
تردد والاصح الاقود وعليه الدية في ماله وان وجبنا في لزوم الدية تردد ولعل
الاشبه ان لا يضمن **الثانية** اذا عادت الظير للولد فأكره اهله صدقت ما لم يثبت
كذبها فليزنها الدية واحضاره بعينه او من يحتمل انه هو ولو استأجرت ودفعته
بغير اذن اهله محتمل خبره الدية **الثالثة** لو انقلب الظير فقتله لزمها الدية في
مالها ان طلبت بالمطالبة الفجر ولو كان للضرورة وقد يتد على ما قلنا **الاشارة** روى
عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله ع في القدر دخل على امرأة فجمع الثياب وطعها
فثار ولدها فقتله الاثر وحمل الثياب ليخرج فحلت هي فقتله فقال يضمن مواله
دية الغلام وعليهم فيما ترك اربعة آلاف درهم لمكاربتهما على زوجها وليس عليهما
في قتلته شيء وجد الدية فوات محل القصاص لانها قتلته دفعا عن المال فلم يقع
فقتلها واجاب المال دليل على ان مهر المثل لا يتقدح به مثل هذا المحسن دينارا
بعض امثالها بالغام بالغ وينزل هذه الرواية على ان مهر امثال القاتلة هذا القدر
وروى عنه عن ابي عبد الله ع في امرأة ادخلت ليلة البناء بها صديقا الى محبتها
فقال اراد الزوج موافقتها ثارا للصديق فاقنته فقتله الزوج فقتله هي فقال يضمن
دية الصديق ويقتل بالزوج وفي تضمين دية الصديق تردد واقرب ان دمه هدر
الخامسة روى محمد بن قيس عن ابي جعفر ع عن علي ع في اربعة شربوا المسكر

ملكه من غير عدوان **الحاشية** يحفظ دابة الصائده كالبعير المعتم والكلب المعقور
فلو لم يكن جنبا تبا ولو جعل حالها او علم ولم يقرط فلا ضمان ولو جنى على الصائده
جان للدفع لم يضمن ولو كان لغير ضمن وفي ضمان جنباية الحر المملوك ترد وقال
الشيخ يضمن بالتفريط مع الضارك وهو بعيد اذا لم يخرج العادة برجلها انعم بجوار
قربها **الحاشية** لو جنى دابة على اخرى فجنبت الداخلة ضمن صاحبها ولو جنت للدخول
عليها كان هدر او ينفع بتقيد الاول بتفريط المالك في الاحتفاظ **الحاشية** من دخل
دار قوم فغرقوا كلهم ضمنوا ان دخلوا بدفعهم والا فلا ضمان **الحاشية** ركبي الدابة
يضمن ما يجنيه بيديها وفيما يجنيه براسها ترد دافقيه الضمان لتكثفه من مراعاته
وكذا القابض ولو وقف بها ضمن ما يجنيه بيديها ورجلها وكذا اذا ضربها فجنبت
وكذا لو ضربها غرض ضمن الضار ولو لم يكن التباين يضمن ما يجنيه ولو ركبها رد فان
تساوا في الضمان ولو كان صاحب الدابة معها ضمن دون المراكبي ولو القت المراكبي يضمن
المالك الا ان يكون يتغير ولو اركب مملوكه دابة ضمن المولى جنباية المراكب ومن الاصحاب من
شرط صغر المملوك وهو حسن ولو كان بالغاً كانت الجنباية في رقبته ان كانت على فخذ او
على مال يضمن المولى وهو سبع فيه العيد الاقربان يتبع اذا اعتق **الحاشية** في تزييم المصحف
اذا اتفق المباشرة والسبب ضمن المباشرة كالدافع مع الحافز والمسك مع الذابح وواضع الحجر
في الكف مع جاذبه الخنثيق ولو هل المباشرة حال السبب ضمن المسبب مكن عقله برئ من جنسها
في غير ملكه فدفع غيره ثالثا وما يعلم فالضمان على الحافز وكالفارس من مخيفه اذا وقع
في برئ لا يعلمها ولو حفره ملك نفسه برئ من شرها ودعا غيره فالاقرب الضمان
لان المباشرة ليست اقرب من غيرها مع الغرر ولو اجتمع سببان فممن من سبقت الجنباية
بسببه كما لو القى حجر في غير ملكه وحفر الاخر برئ فلو سقط العاشر بالحجر في البر
فالضمان على الواضع هذا مع تساويهما في العدوان ولو كان احدهما عاديا كان الضمان
عليه

عليه وكذا لو نصب سكيناً في برئ مخوفة في غير ملكه فمضى اثنان على ذلك السكين
والضمان على الحافز ترجيحاً للمقتولين بها خطر النساء وفي الضمان لان التلف لم يحصل من احدهما
لكن الاول اشبه ولو سقط في حفرة اثنان فمهلك كل منهما بوقع الآخر الضمان على الحافز لانه
كالمقتول ولو قال القاتل انك في البحر لتسلم السفينة فالتقاء فلا ضمان ولو قال وعلى ضارته دفعا فمقتولة
المخوفة ولو لم يكن خوف فمقتول القاتل وعلى ضارته ففي الرمان ترد دافقيه لا يضمن وكذا لو قال
مترقباً ثوبك وعلى منائه او اخرج نفسك لانه ضمان ما لم يجب ولا ضرورة فيه ولو قال اعد
المخوفة فمقتولك وعلى منائه مع ركبان السفينة فمستعوفان فمقتول اذ قد اتفقا وقبل
ولم يرد بحضرة الركبان ان رهنوا الزمهم الضمان ولو قال فقد اذنوا الى قاتلهم واعدوا
صديقهم مع العين وضمنهم الجميع مساكن الرمية النسيبة فموقع واحد في الرمية لا يضمن **الحاشية**
بشأن رقتا الثاني ثالث والثالث بل بيع قافر سائر الاسد فيه روايتان احدهما رواية
محمد بن قيس عن ابي عبد الله قال قضى لغير المؤمن عني الاول انه فريسة الاسد وعن رجل
ثالث الذية للثاني وعزم الثالث لاهل الثالث ثلثي الذية وعزم الثالث لاهل الرابع الذية
كاملة والثانية رواية سمع عن ابي عبد الله عدم ان عليهما قضى الاول للثاني مع الذية والثالث
ثلث الذية وللثالث نصف الذية وللرابع الذية كاملة وجعل ذلك على اقله الذين اؤذوا
والاخرى ضعيفة الطريق الى سبع فحقن ساقطة والاولى مشهورة لكنها حكم في الواقعة
وتدان يقال على الاول الذية للثاني لاستقلاله بالثاني وعلى الثاني ذية الثالث وعلى الثالث
ذية الرابع لهذا المعنى وان قلنا بالتشريك بين مباشرة الاساس والمشارك في الجذب كان
على الاول ذية لاخير نصف وتلك على الثاني نصف وتلك على الثالث ذية لاخير ولو جذب
انسان غيره الى برئ فوقع الجذب فان الجاذب يوقعه عليه فاجاز هدر ولو مات الجذب
ضمنه الجاذب لاسيما الله بالذمة ولو مات فالاول هدر وعليه ذية الثالث في ماله ولو جذب
الثاني ثالثا فبوقع كل منهما على صاحبه فالاول مات بفعله وفعل الثاني فمستقط نصف

ومن الواضح من هذا الباب

دية ويضيق الثاني المصنف والثاني مات بحذبه الثالث عليه وحذبه الاول مصنف دية
 ولا ضمان على الثالث وللثالث الدية فان رجعتا المباشرة فديته على الثاني وان شركتا
 بين القابض والحاذب فالدية على الاول والثاني نصفين ولو حذبه الثالث رابعاً فمات بعض
 على بعض فالاول ثلث الدية لانه مات بحذبه الثاني عليه وبحذبه الثاني الثالث عليه
 وبحذبه الثالث الرابع فيسقط ما قابل فعله ويسقط الثلثان على الثاني والثالث ولا ضمان
 على الرابع وللثاني ثلث الدية ايضاً لانه مات بحذبه الاول وبحذبه الثالث وبحذبه
 الثالث الرابع عليه فيسقط ما قابل فعله وبحذبه الثلثان على الاول والثالث وللثالث ثلث الدية
 ايضاً لانه مات بحذبه الرابع وبحذبه الثاني والاول لهما الرابع فليس عليه شيء من الدية
 كاملة فان رجعتا المباشرة فديته عليه وان شركتا كانت دية اثنتان بين الاول والثاني
 والثالث **المثلث** في الجناية على الاطراف المقاصد ثلثه **الاول** في ديات الاعضاء
 وكلما لا يقدر فيه فقيدا الارش والتقدير في ثمانية عشر **الاول** الشعر وفي شعر الراس
 الدية وكذا في شعر الخبة فان بليت فقد قل في الخبة ثلث الدية والرواية ضعيفة
 والاشبه فيه وفي شعر الراس الارش ان نبت وقال المقيدة في شعر الراس ان لم ينبت مائة
 دينار ولا اعلم المستند اما شعر المرأة فقيه ديتها ولو نبت فقيه مهرها وفي الخاجين
 خمسمائة دينار وفي كل واحد نصف ذلك وما اصاب منه فعلى الحساد وفي هذا الاب
 ترد وقال في طوق الدية وفيها مع الاحقان ديتان والاقرب السقوط حاله الانتقام
 والارش حاله الانفراد وما عدل ذلك من الشعر لا تقدير فيه استناد الى البراءة الاصلية
الثاني العينان وفيها الدية وفي كل واحدة نصف الدية وليس توى الصبيحة و
 العشاء والمحو لا والجاجة حقة وفي الاحقان الدية وفي تقدير كل حفر خلاف قال في
 في كل واحد نصف الدية وفي وقت في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل الثلث وفي موضع
 آخر في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل نصف وينقص على هذا التقدير سدس الدية والقول

بهذا

بهذا كثر في الجناية على بعضها بحساب ديتها ولو قلعت مع العينين لم تداخل ديتاها وفي
 العين العجيبة من الاعوار الدية كاملة اذا كان العور خلقاً او باقة من الله ولو استحق
 ديتها كان في المصححة نصف الدية خمسمائة دينار اما العور فحق حنفها وروايتان
 ربع الدية وهي بزيك والاخر ثلث الدية وهي مشهورة وسواء كانت خلفاً او بجنايتها
 وهم هذا وهم فتوق ذلك **الثالث** الانف وفيه الدية كاملة اذا استوصل وكذا لو قطع
 مادنه وهو ما لان منه وكذا لو كسر نفسه ولو جرح على غير عيب فائة دينار في سله ثلثا
 دية وفي روثه وفي الخاجين المخرين نصف الدية وقال ابن بابويه في مجتمعي المارن
 وقال احل اللغة في طرف المارن وفي احد المخرين نصف الدية لانه اذهب نصف النصف
 وهو اختياره في طوكي رواية غياث عن ابي جعفر عن ابيه عن علي بن عمار ثلث الدية
 وكذا في رواية عبد الرحمن العزقي عن جعفر عن ابيه وفي الرواية ضعف جبران العبد
 اشبه **الرابع** لاذنان وفيها الدية وكل واحدة نصف الدية وفي بعضها بحساب
 ديتها وفي شحنتها ثلث ديتها على رواية فيها ضعف لكن يؤيدها الشهرة قال بعض الاطباء
 وفي حريها ثلث ديتها وفسره واحد بخمر الشحم وثلث دية الشحم **الخامس**
 الشفتان وفيها الدية اجماعاً وفي تقدير كل واحدة خلاف قال في خط في العليا الثلث
 وفي السفلى الثلثان وهو خيرة المقيدة وفي وقت في العليا الربع مائة وفي السفلى
 ستائة وهي رواية ابي حنبله عن ابيه عن ابي عبد الله وذكره طريقاً ثلثاً
 ايضاً وفي ابي حنبله ضعف وقال ابن بابويه وهو ما نثر عن طريق ايضاً في العليا
 نصف الدية وفي السفلى الثلثان وهو نادور وفيه مع ندورة زيادة لا معنى له وقال ابن
 ابي عقيلهما سواء في الدية استناداً الى قولهم علم السلام كلها في الحبس منه ثلثا
 فقيه نصف الدية وهذا حسن وفي قطع بعضها بعضها بنسبة ساحتها وجد الشفة
 الشفلي عرتها ما تشاق عن الثلث مع طول الفم والعليا ما تحاق عن الثلث مستحلاً

الشفة

بالبحرين والجاوين مع طول القوم والسير نسبة الشدقين منها ولو تقصرت قال الشيخ فيدوتها
 والاقرب الحكومة ولو استرخيا قصرت الدية لسان وفي استقصاء الدية حق لسان
 الاخرين ثلث الدية وفيما قطع من لسان الاخر بحسبه مساحة اما العيب فيجوز وفي
 ثمانية وعشرون حرفا وفي رواية تسعة وعشرون حرفا وفي مطرحة وعبط الدية على الحروف
 بالتسوية ويوجد ثقيب ما يعدم منها ويتساوى في التسوية وغرها ثقلها وخفيفها ولو ذهبت
 اجمع وجبت الدية كاملة ولو صار سريع النطق او زداد سرعة او كان ثقلها فزاد ثقلها فلا تقير
 وفي الحكومة وكذا لو نقص فصا رقيق الحرف الفاسد للصحيح ولا اعتبار بقدر النطق من
 الصحيح بل الاعتبار بما يذهب من الحروف فلو قطع تصعد فذهب ربع الحروف ربع الدية
 وكذا الدية لو قطع ربع لسان فذهب نصف كلامه ونصف الدية ولو جنى آخره جاني
 واخذ بنسبة ما ذهب بعد جناية الاول ولو اعدم واحدة كلامه ثم قطعه آخره كان على
 الاول الدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان الطفل كافيته الدية لان الاصل السائمة
 اما بلغ حدا يطق فغيبه ثلث الدية لغلبة الظن بالآفة ولو نطق بعد ذلك يتساوى
 الصحة واعتبر بعد ذلك بالحروف والدم الجاني ما نقص عن المجمع فان كان بقدر الحذف
 والآثم له ولو ادعى العيب ذهب بنطقه عند الجناية صدق مع القسامة لغذاء البيئة
 وفي رواية يضرب لسانه بآخرة فان خرج الدم استودعت وان خرج امر كذا ولو جنى
 جنى على لسانه فذهب كلامه ثم عاد هذا يستعد الدية قال في كذا فعلا لانه لو ذهب
 لما عاد وقال في كذا لا وهو الاشبه اما لو قطع من المشعر فاخذ ديتها وعادت لم يستعد
 ديتها لان الثأنة غير الاولى وكذا لو اعتق انه قطع لسانه فانقتبه الله لان العادة
 لم يقض بعوده فيكون حبة ولو كانت اللسان طرانا فاذهب احدها اعتبر بالحروف فان
 نطق بالجمع فالدية وفيه الارش لانه زيادة **السياح** الاسنان وفيها الدية كاملة
 ويقسم على ثمانية وعشرين ستمائة اثنتان عشري مقدم الفم وثلاثون ربا عيتان وثانان

وشلها

وشلها من اسفل وستة عشرة مؤخر وهي ضاحك وثلاثة افراس من كل جانب مثلها
 من اسفل في المقادير سائلة دينا وحصة كل من خمسة وعشرون وسيتوفى لبيها والسودا
 خالقة وكذا الضفاد وان جنى عليها وليس للزانية دية ان قلع منشفة الى العواق وفيها
 ثلث دية الاصل لو قلعت منفردة وقيل فيها الحكومة والاول اظهر ولو اسودت الجناية
 ولم يسقط فثلث اديتها وفيها بعد الاسود الثلث على الاشهر وفي الضفادها ولم يسقط
 ثلث اديتها وفي الرواية ضعف الحكومة امشيه والدية في المقلوب مع سنجها وهو الدابة
 سها وفي الثلثة ولو كسر ما برز عن الثلثة ثم قلع الاخر السنج فعلى الاول دية وعلى الثاني حكوة
 ويشتر بسن الصغير فان ثبت لزوم الارش ولو لم يثبت فدية المتضرر في الاعراب من قال
 فيها بغيره لم يقبل وفي الرواية ضعف لوان ثبت للانسان موضع المقلوب عظميا صلب فقلعه
 عظيم انبت فقلعه قال قال الشيخ لانه يقيوي ان فيه الارش لانه يستصحب الماوشنا
الثامن العسق وفيه اذا كسر فصا الانسان اسوار الدية وكذا لو جنى عليه جامع الارش
 ولو نال فلا دية وفيه الارش **التاسع** اللعان وهي العظام اللان يقال للثناها الذقن
 ويشمل طرف كل واحد منها بالاذن وفيها الدية لو قلعها منفرد عن الانسان كالحج الطفل
 او من لا انسان له ولو قلعها مع الاسنان فدينان وفي نقصان الضلع مع الجناية عليها
 او نقصها الارش **العاشر** الميدان وفيها الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدها المعص
 ولو قطعت مع الاصابع فدية اليد خمس بالدينار ولو قطعت الاصابع منفردة فدية اليد
 خمسائه ولو قطع معها شئ من الزند ففي اليد خمسائه وفي الزايد حكومة ولو قطعت من المرفق
 او الكتف فالف عتده فدية معترحميلا على التمدد لم لو كان له يد ان على زندها الدية و
 حكومة لان احدها زائدة ويميز الاصلية بانفادها بالبطش وكوفها اشد بطشا فان
 تشاوا قال في ثلث دية الاصلية لعله تشبه بالسن والاصبع والاخرى الارش بخبر
 في الذراع عين الدية وكذا في العضدين وكذا في نصف الدية **الحادي عشر** الاصابع وفي

اصابع اليدين الدية وكذا في اصابع الرجلين وفي كل واحدة عشر الدية وقيل في الايهام
ثلث الدية وفي الاربع الباقى الثلثان بالسوية ودية كل اصبع مقسومة على ثلث انا مل
بالسوية عدم الايهام فان ديتها مقسومة بالسوية على اثنين وفي الاجمع الزائدة ثلثا
الاصلية وفي سلك كل واحدة ثلثا الدية وفي قطعها بعد الشلل الثلث وكذا لو كان الشلل خلقة
وفي الظفر اذ لم يثبت عشرة دنانير وكذا لو ثبت اسود ولو ثبت ايض كان فيه خمسة دنانير
في الرواية ضعف غير انها مشهورة وفي رواية عبد الله بن سنان وفي الظفر خمسة دنانير
الثاني عشر الفهر وفيه اذ كسر الدية كاملة وكذا لو اصاب فاحد ودية او صار بحيث لا يقدر
على القود ولو صلح كان فيه ثلث الدية وفي رواية طريق ان كسر الصلب غير عريض فانه دينار
وان كان عظم فالدينار ولو كسر ثلث الرجلان فدية وثلثا لدية الرجلين وفي كسر الصلب
فذهب شبته وجماعة فليتان **الثالث عشر** النخاع وفي قطعة الدية كاملة **الرابع عشر**
الثديان وفيهما من المرأة ديتها وكل واحد نصف ديتها ولو انقطع لنبهها فدية الحكومة وكذا لو
كان اللبن فيها وقدر رزقه ولو قطعها مع شيء من جلد الصدر ففيها ديتها وفي الرواية
حكومة ولو جاق مع ذلك الصدر لرزقه ديرة الثديين والحكومة ودية المجاعة ولو قطع
الحلمين قال في قطعها الدية وفيه الشكال من حيث ان الدية في الثديين والحلمتان
بعضها اما جعلتا الرجل فليكونا وفيها الدية وقال ابن بابويه روى في بيعه رجلين حملته ثدي
الرجل ثمن الدية مائة وخمسة وعشرين دينارا وكذا ذكر الشيخ روى في بيعه عن طريقه في الحجاب
الدية فيها مائة ثمنه والشيخ اخبر عن رواية طريق وتمسك بالمحدث الذي سرقه فصل
الشفتين **الخامس عشر** الذكر وفي الحشفة فاذا زاد الدية وان استوصل سواد كان لشا بل وشيخ
او صبي لم يبلغ او من سلك خضياه ولو قطع بعض الحشفة كانت دية المقطوع مبنية القية
من مساحة الذكر حسب ولو قطع الحشفة وقطع آخر ما يقع كان على الاول الدية وعلى الثاني
الارثن وفي ذكر العين ثلث الدية وفيها قطع منه بحسابه وفي الحصىتين الدية وفي كل

واحدة

واحدة نصف الدية وفي رواية في اليد ثلثا الدية لان منها الولد والرواية حسنة
لكن يتعين عندنا من عموم الرواية المشهورة وفي اذمة الحصتين اربعة دنانير فان
فجح فلم يقدر على المشي فثمان مائة دينار مستندة كذا في طريقه غير ان الشق في يده
الشفران وجما التميم المحيط بالفرج احاطه الشفتين بالغزو فيها ديتها وفي كل واحد نصف
ديتها ويستوى في الدية السليمة والرتة وفي الركبة حكومة وهو مثل موضع العانة من
الرجل وفي اقتصاد المرأة ديتها ويسقط في طرف الزوج ان كان الوطئ بعد بلوغها ولو كان قبل
البلوغ ضمن الزوج مع مهرها ديتها والاتفاق عليها حتى عقرت احداهما ولو لم يكن زوجها
وكان مكرها فلها المهر والدية وان كانت مطاوعة فلا مهر ولها الدية ولو كانت المكرهة
بكر اهل يحلها الرش الكارة زائدا عن المهر فيه تردد والاشبه وجوبه ولازم ذلك في
ماله لان الجنابة اما عدا وشبهه **السادس عشر** قال في قطع في الايديتين الدية وفي كل واحدة
نصف الدية ومن المرأة ديتها وفي كل واحدة نصف ديتها وهو حسن يعقوب على الرواية التي برزت
في فضل الشفتين **السابع عشر** الرجلان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدهما
مفصل الساق وفي الاصابع مفرقة دية كاملة وفي كل اصبع عشر الدية والخلاف في الايهام
هنا كما في اليدين ودية كل اصبع مقسومة على ثلث انا مل بالسوية وفي الايهام على اثنين وفي
الساقين الدية وكذا في الخدين وفي كل واحدة نصف الدية **الثامن عشر** في الاصناع فما حاطط
القلب لكل ضلع اذا كسرت خمسة وعشرون دينارا وفيها ما على العضدين لكل ضلع اذا كسرت عشرة دنانير
الثاني عشر لو كسر بعصيته فلم يملك غايطة كان في الدية وهي رواية سليمان بن خالد ومن عجز عجاذه
فلم يملك غايطة ولا يملكه فدية الدية وهي رواية اسحق بن عمار **الثالث عشر** في كسر عظم من عضو خمس
دية العضو فان صلح على غير عيب فاربعة اتماس دية وفي موضعته ربع دية كسره وفي رصته
ثلث دية العضو فان برأ على غير عيب فاربعة اتماس دية رصته وفي فكه من العضو بحيث يتعطل
العضو ثلثا دية العضو وان صلح على غير عيب فاربعة اتماس دية وكذا **الرابع عشر** قال في كل

في الترموثين الدية وفي كل واحدة منها مقدار عند اصحابنا ولعلنا اشار الى ما ذكره الجماعة عز وجل
وهو في الترموثين اذ اكرت تجرت على غير عيب اربعون دينارا **الخامسة** من راس مطن انسان حتى
احدت ديسر طنته او يقتدى ذلك بثلاث الدية وفي رواية التكموني وفيه ضعف **السادسة**
من اقتصر بكرة يا سبعة فخرق مثاقمها فلا تلك بوطها فعليه ثلث ديتها وفي رواية ديتها وهي اولى
وشالها **المقصد الثاني** في الجناية على المتان في **سبعة الاصل** العقل وقيد الدية وفي
بعضها الارش في نظر الحاكم اذ لا طريق الى تقدير النقصان وفي طبعه بالزمان فلو افاق يوما وحين
يوما كان الذاهب نصفه او يوما وفاق يومين كان الذاهب ثلثه وهو قوين ولا نقصان في فهايه
ولا في نقصان عدم العلم بحاله ولو سجد فذهب عقله فله الجنايتين وفي رواية ان كان بغيره
واحدة فدخلت والارث اشبه وفي رواية لو سجد على راسه فذهب عقله انتطبه سنة فان مات
فيها فدية وان بقي لم يرجع عقله فنية الدية وهي خمسة ولو سجد فذهب العقل وبيع الدية ثم
لم يرجع الدية لان جهة محبة **الثاني** السبع وفيه الدية ان شهد اهل المعرفة بالياس وان اكلوا العود
بعد مدة معينة توقع انتقامها فان لم بعد فقد استقرت الدية ولو اذنب المحمي عند دعوى
ذهابه او لا اعلم اعتبر حاله عند الصوت العظيم والرهق القوي وميم به بعد استغفاله
فان تحقق مادعا والاحلف القسامه وحكم له ولو ذهب سمح احدى الاثنين فنية نصف الدية
ولو نقص سمح احدهما فليس الى الاخرى بان سيد الناقصه ويطلق الصريح ويصاح به حتى يقول
لا اسمع ثم يعا عليه ذلك مرة ثانية فان تساوبا المساقبان صدق ثم يطلق الناقصه و
يسد الصريحه ويعتبر بالصوت حتى يقول لا اسمع ثم تكرر عليه الاعتبار فان تساوبا المقايير
في سمعه فقد صدق وميم مسافة الصريحه والناقصه ويلزم من الدية بحساب التفاوت وفي
رواية يعتبر الصوت من جوارب الاربعه ويكذب مع الاختلاف وفي ذهاب السبع بقطع الاثنين
دبتان ولا يقاس السبع في الريح بل يتخرج مسكون **المحل الثالث** في صور العيين وفيه لاره
كاملة فان ادعى ذهابه وشهد به شاهدان من اهل الخبرة او رجل وامرأتان ان كان خطأ او

شبه

سبحه عند فقد ثبت الدعوى فان قال لا ارجى عوده فقد استقر الدية وكذا لو قال لا يرجى
عوده لكن لا يقيد له اوقالا بعد مدة معينة فانقضت ولم يعيد كذا الوات قبل المدة اما لو اذ
فنيه الارش ولو اختلفا في عوده فالقول قول المحمي عليه مع عيبه واذا ادعى ذهابه
وعينه فاية احلف القسامه وقضى له وفي رواية يقابل بالشتم فان كان كما قال يقستا
مفتوحتين ولو ادعى نقصان احدهما قيست الى الاخرى وفعل كما فعل في السبع ولو ادعى
النقصان منها فقيست الى عيني من هو من ابنا سنة والزم الجاني التفاوت بعد الا
ستظها وبالايمان ولا يقاس في يوم غيم ولا ارض مختلفه الجهان ولو قيل عينا وقال
كانت قائمة وقال المحمي كانت صحبة فالقول قول الجاني مع عيبه ورتما خطر ان القول
قول المحمي لان الاصل الصحة وهو ضعيف لان اصل الصحة معارض باصل البراءة و
استحقاق الدية او العصاص منوط بيقين السبب لا يقين هنا لان الاصل ظن لا قطع
الربع الشم وفيه الدية كاملة واذا ذهاب عقبيه الجناية اعتبر الاشياء الطيبة و
والنقطة ثم يستظهر عليه بالقسامه ويقضى له لانه لا طريق الى البينة وفي رواية خرق
له حراق ويقر منه فان دعت عينا ونحو انقه فهو كاذب ولو ادعى نقص الشم قيل
خلفا لا طريق الى البينة ويوجب له الحكم ما يوقى اليه اجتهاده ولو اخذ دية الشتم ثم
عاد فقد الدية ولو قطع الانف فذهب الشتم فدينان **الخامس** الذوق يمكن ان يقال فيه الدية
لقولهم عليهم السلام كما كان للانسان منه واحد فنية الدية ويرجع فيه عقيب
الجناية الى دعوى المحمي عليه مع الاستظها وبالايمان ومع النقصان يقضى الحاكم بما
يحسب المنازعة تقريبا **السادس** لو اصاب فتعد عليه الانزال في حال الجماع كان فيه الدية
السابع قيل في سلس البول الدية وهي رواية غياث بن ابراهيم وفيه ضعف وقيل لا دوام
الى الليل فنية الدية وان كان الى الزوال فثلثا الدية والى ارتفاع النهار ثلث الدية وفي
الصوت الدية كاملة **المقصد الثالث** في الشجاج والجراح والشجاج ثمان الحارثة و

الدائمة والمثابرة والتمسك والمروعة والهاشمة والثقلة والمأمومة اما الحارصة
في التي تكثر الجلود فيها بغير وهي الدائمة قال الشيخ نعم الرواية ضعيفة والاكثر
على ان الدائمة غيرها وهي رواية مسنونة حازم عن ابي عبد الله ع في الدائمة اذا قيل ان
وهي التي تخلق اللحم كثيرا واما المثابرة وهي التي تخلق اللحم كثيرا ولا يبلغ السمحاة و
فيها ثلثة اربعة وهي غير الباصفة فن قال الدائمة غير الحارصة فالباصفة والمثابرة
واحدة ومن قال الدائمة والحارصة واحدة فالباصفة غير المثابرة واما السمحاة التي
تبلغ السمحاة في جلدة مفسية للعظم وفيها اربعة اربعة **واما** الموضحة في التي تكشف
عن وضع العظم وفيها خمسة اربعة لوارضة اثنين في كل واحدة خمس من الابل ولو
وصل الجاني بينهما صارتا واحدة كالوارضة ابتداء وكذا لو سرتا فذهب ما بينهما لان السرة
من فعله ولو وصل بينهما غره لزم الاول ديتان والواصل ثلثة لان فعله لا يبي على فعل
غيره ولو وصلها المحني عليه فعل الاول ديتان والواصل هدهد ولو اختلفا فقال الجاني
انا شققت بينهما وانكر المحني فالقول قول المحني عليه مع غيبه لان الاصل ثبوت اللتين
ولم يثبت المسقط وكذا لو قطع يده ورجليه فزادت بعد مدة يمكن فيها الاندما واختلفا
فالقول قول الواضع غيبه ولو شجعه واحدة واختلقت مقاديرها اخذت في الابل لا كذا لو
كانت كلها كذلك لزمده على ديتها ولو شجعه في عضوين كان كل عضو دية على انفراد وان كان بغير
واحدة ولو شجعه ورجله فالا قرب انها واحدة لانها عضو واحدة **واما** الهاشمة هي التي تكثر
العظم وديتها عشرين الابل اربعا ان كان خطأ او ثلثا ان كان شبيه العمد ولا تصاص فيها
ويتعلق الحكم بالسروان لو كان جرح ولو اوضحه اثنين وحشيه فيهما وانفصل الحشم باطنها قال
في الحكمها شتان وفيه تردد **واما** المثقلة هي التي تنحرف الى نقل العظم وديتها خمسة عشر
بغير ولا تصاص فيها والمجني ان يقتصر في قدر الموضحة وياخذ دية ما زاد من عشرين لال
والباصة المأمومة هي التي تبلغ امر الابل وهي الخريطة التي تجمع الدماء وفيها الثلثة الدية

ثلاث

ثلاث وثلاثون بغير **والدائمة** وهي التي تنشق الخريطة والشدادة معها بعيدة ولا تصاص المأمومة
لان الشدادة معها غير خالصة ولو ادا المحني ان يقتصر في الموضحة ويطلب بديهة الزيادة جاز الزيادة
ثمانية وعشرون بغير قال في ثلث بغير وهو بناء على ان في المأمومة ثلاثة وثلاثين وثلاثون
تقتصر على ثلاثة وثلاثين تبعا للنقل ولو جنى عليه موضحة فانيها اخرها شمة وثلاث وثلاثون
ولربع مأمومة فعلى الاول خمسة وعلى الثاني ما بين الموضحة والهاشمة خمسة ايضا وعلى الثالث
ما بين الهاشمة والمنقلة خمسة ايضا وعلى الرابع تمام دية المأمومة ثمانية عشر بغير **والباصة**
مسائل **الاول** الدية الناقصة في الالف ثلثة الدية فان صلحت فخمس الدية مائتا دينار ولو كانت
في احد المحن الى الحاضر فغش الدية **الثاني** في شق الشفتين حتى يبدوا الانسان ثلث ديتها ولو
برأها فخمس ديتها ولو كان في احد يدها فثلث ديتها ومع البرئ خمس ديتها **الثالث** الجائفة هي التي
المجني من التي الجيأت كان ولو من نقره الحن وفيها ثلث الدية ولا تصاص فيها ولو جرح في عضو
ثم اجاف لزم دية الجرح ودية الجائفة مثل ان شق الكتف حتى يجادى الحن ثم يجف **والرابع**
لو اجافه واحد كان عليه دية الجائفة ولو اذخل اخر سكينه لم يزد فغلبه التبرجس
وان وسعها باطن او ظاهرا فغلبه الحكومة ولو وسعها فمها فهي جائفة اخرى كالواضحة
ولو ابرز حشوته فالناق قال ولو خبطت فقتلها اخر فان كانت بجرحها لم يزد ولو حصل
بالشق جناية قال الشيخ فلا امرش ويعزى بالاقرب الارش لانه لا بد من اذى ولو في الجناية
ثانيا ولو اتم البعض فغلب الحكومة ولو كان بعد الاندما فهي جائفة متكررة فغلبت
الدية ولو طعن في صدره فخرج من ظهره وطرا واحدة وفي وقت اثنين وهو شبه **الرابع**
فيل اذا تغلفت نافذة في شيء من اطراف الرجل ففيها مائة دية **الخامس** في احوار الوجه الجناية
دينار ونصف في اخفاه ثلاثة دنانير وكذا في الاسوداد عند الاخرين ستة دنانير وهو
اول الرواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع وما فيه من زيادة النكابة قال جماعة و
دية هذه الثلاثة في البدن على النصف **السادس** كل عضو دية مقدرة في شلثة ثلثا

دية كالدين والرجلين والاصابع وفي قطعه بعد شلله ثلث دية **السجدة** دية الشجاع في الارض
 والوحيد سواء شلها في البدن بنسبة دية العضو الذي يتحقق فيه من دية المراس **البنا** **مئة**
 المرأة تساو الرجل في ديات الاعضاء والجراح حتى يبلغ ثلث دية الرجل ثم يقير على النصف
 سواء كان الجاني رجلا او امرأة ففي الاصبع مائة وفي الاثنين مائتان وفي ثلث ثلثمائة
 في اربع المئتان وكذا يقتصر من الرجل في الاعضاء والجراح من غيرة حتى يبلغ الثلث ثم يقتصر مع الزرع
الثانية على ازيد دية الرجل من الاعضاء والجراح فيد من المرأة ديتها وكذا من الذوق ومن العبد
 قيمته وما فيه مقداره من الحر بنسبة من المرأة والذوق قيمته العبد كل موضع قلنا فيه الارض
 او الحكومة ففيها واحد والمعتق انه يقوهر صحبي ان لو كان مملوكا ويقوهر مع الجناية وينسب
 الى القيمة ويؤخذ من الدية بحسابه وان كان المجني عليه مملوكا احد مولاة قدره نقصان
 من دية المولى فالامام وفي دمه يقتل ان يقتله وهذا العفو لا يقع لا في الذوق ولا في حفظه فله استيفاء
 الدين وليس لما العفو **النظر الرابع** في اللواحق وهي اربع **الاول** في الجنتين ودية الجنتين المسلم الحر
 مائة دينار اذا تم ولم يجز الزرع ذكر اكان او انثى ولو كان ذميا فدية اميه وفي مملو
 السكوت عن ابي جعفر عن علي بن عاصم عن ابيه او اما المملوك فدية امه المملوكة
 ولو كان المجاني يدا من واحد فكل واحد دية ولا كفارة على الجاني ولو ولجت فيه الزرع فدية
 كاملة للذكر ونصف للأنثى ولا يجب الامع تعين الحياة ولا اعتبار بالسكوت بعد الحركة لاحتمال
 كونه اعمى مريخا والكفارة هنا مع مباشرة الجناية ولو لم يتم خلقته ففي دية ثلث واحد من الحر
 ذكره في طي موضع سرت وفي كتابي الاخبار والآخر هو الاشهر بترجيع الدية على ارباب السفلى
 فزيد عظماء ثمانون ومضعه ستون وعلقة اربعون ويتعلق بكل واحد من هذه امور ثلاثة وجوب
 الدية وانقضاء العتة ومبرورة الامة امر ولد ولو قيل ما الفائدة وهي تحرير عتوت الولد من حكم
 المسترله قلنا الفائدة هي التسلط على ابطال التعريفات السابقة التي يمنع منها الاستيلاء **اما النطفة**
 فلا يتعلق بها الا الدية وهي عشرة دنانير بعد النكاح في الحر والحر في النكاح في حكم المسترولة

وهو

وهو بعيد قال بعض الاححاب وفيما بين كل من مائة حساب ذلك وفسره واحد بان النطفة
 يكت عشرة دنانير ثم تقير علقه وكذا ما بين العلقه والنطفة فيكون لكل يوم دينار ونحن بطالبة
 بجدة ما ادعاه الاول ثم ما يلحقه على تقية ما ادعى ان المكروه في الملك بين النطفة والعلقه
 اربعون دنانيرا وكذا ما بين العلقه والنطفة دية ذلك سعد بن المسيب عن علي بن الحسين عليهما السلام
 ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر وابي حريز عن النبي عن موسى اما العشرة فلم يقف بها علي رواية ولو
 سلمنا الملك الذي ذكره من ان التفاوت في الدية مقسومة على الايام في اية الاحتمال وليس
 كل محتمل واقعا ان يكون الاشارة بذلك لما رواه نوبخت الشيباني عن الصادق ع ان لكل قطرة
 قطرة نطفة دينارين وكذا كل ما صار في العلقه شبه العرق من النجس زاد دينارين وهذه
 الاخبار وان توقفت فيها الاضطرار النقل والضعف الناقل وكذا توقفت عن التقير الذي محال
 ذلك لما لم يلقه المرأة فأت معها فدية المرأة ونصف للدينين الجنتين ان يجبا حاله ولو علم ذكر
 فدية او انثى فديتها وقيل مع الجهالة يستج بالقرعة لانه شكل ولا اشكال مع وجوب ما
 نصيب اليه من النكاح المشهور ولو اوقت المرأة حملها مباشرة نسيها فعليه ادية ما القتها ولا يصيبها من
 هذه الدية ولو اوقعها مفرغ فالقده الدية على المفرغ وبرث دية الجنتين من يرث المال الا في **الاشكال**
 ودية اعضائه وجراحاته بنسبة دية ذم من افرغ مجامعا فمفرغ المفرغ عشرة دنانير ولو غزل
 المجامع اختار الحرة ولو اذن قبل بلزمه عشرة دنانير وفيه تردد اشبه انه مجيبا للحر
 عن الامه فجازة ولا دية وان كرهت ويعتبر قيمة الامة المحضة عند الجناية لا وقت النكاح
تعريف هو من باب النكاح حاملا فاسلمت والقتة لوفد الجاني دية حينئذ المسلم لان الجناية
 وقتت معنوية والاعتبار بما حال الاستقرار ولو من باب الحرية فاسلمت والقتة لم يعن لان
 الجناية لم يقع معنوية فلم يعن سراتها ولو كانت امة فاعتقت والقتة قل الشيخ لم يلحق
 اقل الامر من عشرة قيمتها وقت الجناية او الدية لان عشر القيمة ان اقل فالزيادة باخرية
 فلا يستحقها المولى فيكون لو اوت الحسن وان كانت دية الجنتين اقل كان له الدية لان

حقه فنعن بالعتق كما ذكره تعالى القول بالعتق او على حيوان ان يكون دية جنتين الامة اكثر
من دية جنتين الحرة وكلما اتقوا من ممنوع فان عشرة امة يوم الجناية على الثقتين
ولو ضرب حاملا خطا فالقت وقال لو كان حيا فاعترف الجنايات ضمن العاقل دية
الجنتين غير الحي وضمن المعترف ما زاد لان العاقلة لا يعقن اقرا ولو اكلوا واقاموا
كل واحد بنسبه قد منا بينة الولي لانها يتعقن زيادة ولو ضربها فالقتة فانت عند سقوط
فالضارب قاتل يقتل ان كان عمدا ويعقن الدية ما له ان كان سبها او يضربها العاقلة
ان كان خطا وكذا لو بقيت مائة واثم وقع صحيحا وكان ممن لا يعسر مثله ولو زعم الكفار
في كل واحد من هذه الحالات ولو القته حيا فقتله آخر فان كانت حتمه مستقرة فالثاني
قاتل ولا ضمان على الاول ويعزر رومان لم يكن مستقرة فالاول قاتل والثاني اثم يعزر لحظاته ولو
جعل حاله حين ولادته قال الشيخ سقط القود للاحتيال وعليه الدية ولو ظهر ما ذهبي
ومسلم لشبهة في طهر واحد فسقط بالجناية افرج بين الواطين والزم الحياتي بنسبة
دية من الحق ولو ضربها فالقت عضوا كاليد فان ماتت لم تستدتها ودية الحمل ولو
القت اربع ايد فدية جنتين واخذ لاحتمال ان يكون ذلك لواحد ولو القت العضو ثم القت
الجنتين ستادخلت دية العضو في ديته وكذا لو القته حيا فان ولو سقطت وحيا فدية مستقرة
ضمن دية ليد حسب لو تاخر سقوطه فان شهد الحمل المعرفة ان هذا يدعي فقتل دية و
الانصاف المام ^{الاولى} سلطان دية الجنتين ان كان عمدا او شبه العمد ففي مال الجاني وان كان
خطا فعلى العاقلة وستاد في ثلث سنين ^{الثاني} في قطع راس الميت المسلم الحر مائة وقطع جراح
حسب ابدية وكذا في سحاحة وجراحة ولا يرب واربعة من اشيا بل يعرف في وجهه القرب عند عملا
بالرواية وقال علم الحقة يكون لبيت المال ^{الثاني} في الجناية على الحيوان وهي باعتبار الجاني عليه
يتقسم اتسا ما تلتا ^{الاولى} ما يוכל كالغزير والبعرة والابل فمن المثل شيئا بالذكاة لزمه التفات
بين كونه حيا وكتيا وهل ما لك دفعه والمطالبة بغيره قيل وهو احتيا والشحنين رحمهما الله

نظرا

نظرا الى اتلاف اهم منافع وقيل لانه اقل لبعض منافع فنعن المتالف وهو اشبه ولو
اتلفه لابل الذكاة لم تستد قيمته يوم اتلافه ولو بقي ما يتعق به كالصنف والشعر والوبر والريش
فهو للمالك يوضع من قيمته ولو قطع بعض اعضائه او كسر شيئا من عظامه فللمالك الارش ^{الثاني}
ما لا يוכל لحمه ويصنع كذا كالحمل والاسنة العهد فان اتلفه بالذكاة ضمن الارش لان دية بعد الذكاة
وكذا في قطع جوارحه وكسر عظامه مع استقرار حيااته وان اتلفه لابل الذكاة ضمن قيمته حيا ^{الثالث}
ما لا يقطع عليه الذكاة ففي كل الصيد اربعون درهما ومن الناس من حصه بالسوق وقفا على صورة
الرواية وفي رواية السكوني عن ابي الله في كل الصيد اربعة وكذا كل الخنزير وكل الحائط والابل اشهر وفي كل
الكلب الغنم كبسر وقيل عشرون درهما وفي رواية ابن فضال عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع مع شاة
لكن الارش اثنى عشر في كل الحائط عشرون درهما ولا اعرف المستند في كل الخنزير فنعن من يرب
ولا يرب لما عد ذلك من الكلام وغيرها ولا يعقن قاتلها شيئا اما ما يملكه الذي كثره فنعن بغيره
عند استحاليه وفي الجناية على اطفال الارش ^{الاولى} اثنى عشر على الذي قتل او اربعة لغيره المتلف ولو
كان سبها ويشترط في الضمان الاشارة ولو اظهرها الذي يرب ضمن الضلع ولو كان ذلك لمسلم فضمن
الجاني على التقديرات ^{الثانية} فاخذت الماشاة على الزرع ليل الفتح جوارها ولو كان نهارا لم يضمن
وستند ذلك رواية السكوني وفيه ضعف والاربع مائة في التعريض موضع الضمان ليد لان
الرواية ^{الثالثة} روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قضى في بغير اربعة عقله احد
فوقع في بائر فانكسر ان على الشراك حصته لانه حفظ وضيع الباقي ^{الاولى} دية الكلاب
الثلاثة مقدرة على القاتل اما لو عقيب اجدها وتلف في يد الغاصب ضمن قيمته التسوية
ولو زادت عن المقدرة ^{الثاني} في كفارة القتل يجب كفارة الجمع بقتل العمد الميتة بقتل الخطا
مع المباشرة لاسع التعيب فلو طرح حجرا وحفر بئر او ضرب سكين في قبر ملكه فقتل عاشر فقتل
لها ضمن دون الكفارة ويجب بقتل ذكر كان او انثى حرا او عبدا وكذا بقتل الصبي المجنون
وعلى المولى بقتل عبده ولا يجب بقتل الكافر فدميا كان او معاهذا استثنى الى البرادة الاصلية

و نه است که هر که نامها احباب کفند با خود داشته باشد
الرحی بهم باشد و اگر در سجده آتش افتاد باشد این
نامها را در حرقه نویسد و در آتش افکند و باری الله
تعالی آتش فرو نشاند و اگر اطفال کوبیده گشته باشند در
زیر سرایشان بخند آرام بیاورد و اگر خوب باز نویسد و در
میان راحه نصب کند از آفت محفوظ ماند و از برای تب
و معده و نوبه و بیرون راسیت بندد و از برای عسر و کولت
برون چوب بپزد و برای نفی و در کتب و خجالت از قتل چوبی برود چوب
بندد و از برای بپزد و هفت الا سابع المارک است
خدا امکن و متولد و نفع و دفع و خوش و شاد و خوش و خوش

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

